

حاشية إصبعك

شرح الأشموني

على الفقه ابن مالك
مع شرح الشراهد العتفي

طه عبد الوهاب

المكتبة التوفيقية
إمام أبيه بالأسرة



حاشية الصبا

شرح الأشموني
على الفية ابن مالك
ومعه
شرح الشواهد للعيني

تحقيق
طه عبد الرؤوف سعد

الجزء الرابع

الملكة التوفيقية
للمعلم الهادي الأخضر - سيناء الحصين

بسم الله الرحمن الرحيم

[عَوَامِلُ الْجَزْمِ]

(بَلَاً وَلَامٌ طَالِبًا صَخَجَ جَزْمًا * فِي أَلْفَعْلٍ) طالباً حال من فاعل صَخَجَ المستتر . وجزماً مفعول به : أى تجزى لا واللام الطليتان الفعل المضارع ، أما لا فتكون للنهى نحو : ﴿ لا تشرك بالله ﴾ [لقمان : ١٣] ، وللدعاء نحو : ﴿ لا تؤاخذنا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وأما اللام فتكون للأمر نحو ﴿ لينفق ﴾ [الطلاق : ٧] ، وللدعاء نحو : ﴿ ليقض علينا ربك ﴾ [الزخرف : ٧٧] . وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهى والدعاء . والاحتراز به عن غير الطليتين مثل لا النافية والزائدة واللام التى يتنصب بعدها المضارع . وقد أشعر كلامه

[عوامل الجزم]

الجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفاً وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافى فقال إن أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها يعنى الشرط والجزم اقتضى القياس تخفيفه والجزم إسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل الفعل فإن تنقله إلى الاستقبال أى إلى التبيين له ولم إلى الماضى^(١) وكذلك لما وأما لام الأمر فجزم لأن أمر المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ العرب كلفظ المبني لأنه مثله فى المعنى وحملت عليها لافى النهى من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الإعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اهـ حفيد ، وأجيب بأنه لا يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه فى الفعل وسكت السيرافى عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى إن . (قوله بلا) جوز ابن عصفور والأبدى حذف مجزوماً مع إنقائها للدليل نحو . اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا^(٢) . مع . (قوله طالباً) أى أمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتصقاً . (قوله الطليتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطليتان أصالة وإلا فاللام قد يراد بها وبمصحوبها الخير نحو : ﴿ فليهدمه له الرحمن مداً ﴾ [مريم : ٧٥] والتهديد نحو : ﴿ ومن شاء فليكفر ﴾ [الكهف : ٢٩] ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعن^(٣) وأما ﴿ ليكفروا بما آتيناهم وليمتصوا ﴾ [النكبوت : ٦٦] فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً والتهديد فيكون مجزوماً .

(قوله للنهى) وللاقتباس كقولك لمساويك لا تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه . (قوله للأمر) وللاقتباس كقولك لمساويك لتفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه . دمايى . (قوله الأمر) أى فى اللام والنهى أى فى لا والدعاء أى فيهما . (قوله والاحتراز به) أى بالطلب . (قوله مثل لا النافية) وأما تجويز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب : ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى

(١) أى حرف جزم ونفى وقلب قلب يعنى الفعل المضارع إلى الماضى .

(٢) أى لا فلا يضر به .

(٣) ومثله ﴿ اعلوا ما شئتم ﴾ .

المخاطب كقراءة آتَى وأنس: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ». والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

(تنبيهات) و الأول: زعم بعضهم أن أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فأنفتحت. وزعم بعضهم أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما ضعيفان. الثاني: لا يفصل بين لا ويجزومها. وأما قوله: [١١٠٤] وقالوا أأخانا لا نخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك نَظْلِمُ

فضرورة. وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب. الثالث: حركة اللام الطلبية الكسر، وفتحتها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو والقاء ثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك. الرابع: تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وذلك على ثلاثة أضرب: كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]،

(قوله فأنفتحت) أى وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف. (قوله مضرة قبلها) أى لتسلط الأمر على النفي فيكون نهيا وفيه أن النهى طلب الكف لا طلب النفي بمعنى الانتفاء. (قوله وهما ضعيفان) لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر في الثاني (قوله وقالوا أأخانا إلخ) أى يا أخانا لا تتخشع إلخ. والشاهد في فصل لا الثانية من مجزومها وهو تظلم بمفعول تظلم وهما ذا حق قومك كذا في العيني وفي كَوْنِ حق مفعولا ثانيا خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أى ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك فتأمل. (قوله نحو لا اليوم تضرب) أى من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور. (قوله حركة اللام الطلبية الكسر) أى حملا على لام الجر لأنها أختها في الاختصاص بنوع وعملها فيه فإن قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر في الفتح. قلت: لأن مدخول لام الأمر هو المضارع وهو شبه باسم الفاعل الذى هو من الاسم المظهر. دماينى. (قوله وفتحتها لغة) أى لغة سليم كما في المعنى قيل إنما تفتح على هذه اللغة إن فتح تالها بخلاف ما إذا كسر نحو ليتذن أو ضم نحو لتكرم. سيوطى. (قوله وليس) أى التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجدود من الاسكان. فارضى. (قوله كثير مطرد إلخ) كذا في التسهيل وغيره وقال السيوطى: الأصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا. (قوله نحو قل لعبادى إلخ) كون الجزم في هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين إلى كونه في جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق.

وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله :
 [١١٠٥] قَلْتُ لِيَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْذَنُ فَلَاتِي حَقُّوْهَا وَجَارُهَا
 قال المصنف : وليس مضطرا فمكته من أن يقول ايذن . قال : وليس لقائل أن يقول
 هذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا ، لأن الراجز
 لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تخذن إني ، وقليل مخصوص
 بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله :
 [١١٠٦] مُحَمَّدٌ ثَقَدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا
 وقوله :

(قوله قلت ليواب إلخ) لديه خير مقدم ودارها مبتدأ مؤخر . والشاهد في تيدن أصله لتأذن فحذف
 اللام وكسر حرف المضارعة اهـ سم أى لأن كسره لغة مبينة بتفصيلها في كتب التصريف زاد
 البعض فانقلبت الهزمة ياء اهـ وهو مسلم إن كان الرواية وإلا فالانقلاب غير لازم . (قوله قال
 المصنف إلخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع
 في الاختيار . (قوله وليس مضطرا فمكته إلخ) لا يأتي على قول غير المصنف أن الضرورة ما وقع
 في الشعر لما لا يقع مثله في النثر وإن كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعده لأن الراجز إلخ
 لا يأتي على قول غيره . (قوله من أن يقول ايذن) قيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهي إثبات
 هزمة الوصل في الوصل ورد بأن قوله قلت إلخ يبتان لا بيت مصرع فالهزمة في أول بيت لا في
 حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالييت المصرع أو الملقى يعامل معاملة بيتين . قال الدماميني : ولولا
 ذلك لم يكن للصدر روى كما للعجز اهـ بل قال بعضهم لا ضرورة وإن لم يكن البيت مصرعا
 لما ذكره المبرد في كتاب الكامل أن النصف الأول موقوف عليه أى وإن لم يكن البيت مصرعا أو
 مقفى . قال الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراسع

[١١٠٥] قاله منصور بن مرثد الأسدي . ودارها : مبتدأ ولديه غيره . والشاهد في : تيدن ، إذ أصله ليتدن ، فحذف
 اللام وأبقى عملها ، وليس هذا بضرورة فمكته من أن يقول ايذن .
 [١١٠٦] هو من أبيات الكتاب . من الوافر : وعمد : منادى مبنى على الضم أى يا عمد . والشاهد في : ثقد
 حيث حذف منه لام الأمر وبقي عملها ، إذ أصله : ثقد . وكل نفس : فاعله . ونفسك : مفعوله . والتبال : - بنجح
 التاء الثلاثة من فوق ثم الباء الموحدة - الفساد . وقيل الحقد والمداوة .

[١١٠٧] لَا تَسْتَظِلُّ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ بَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ

اتنی

و (هكذا يعلمَ وَلَمْ) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطليتين نحو : ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾ [الاخلاص : ٣] ، ونحو : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ﴾ [آل عمران : ١٤٢] ، ﴿ ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، ويشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للمضى . وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو : ﴿ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ [المائدة : ٦٧] ، وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كقوله :

وَمِنْ ثَمِّ جَازٍ : لَمْ يَكُنْ ثَمَّ كَانٌ ، وَامْتَنَعَ : لَمْ يَكُنْ ثَمَّ كَانٌ . وَالْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
مَجْرُومِهَا اضْطِرَّارًا كَقَوْلِهِ :

[١١٠٩] هَذَا وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا نَكُنْ لِي النَّاسُ يُدْرِكُكَ الْمَرَأَ

فاستأنف التسع لكون النصف الأول موقوفاً عليه قال : وهذا كثير حسن غير معيب اهـ . (قوله)
 تبالا التبال بفتح التوقية فالوحدة : الفساد وقيل الحقد والعداوة . عني . (قوله فلا تسطل إغ) يخاطب
 به ابنه لما غنى موته . عني . (قوله وهكلا بلم ولما) أشار بتقدير الوالو إلى أن قوله بلم ولما معطوف
 على قوله بلا ولما وقوله هكلا أى حالة كونهما كالذكور في وضع الجرم به في الثقل وهو حشو .
 (قوله بمصاحبة الشرط) أى يجوز مصاحبة . (قوله وجواز انقطاع إغ) أى يجوز أن ينقطع وأن لا
 ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد إغ وهذا الجواز ثابت للم في الجملة وإلا فقد يكون نفياً واجب
 الاتصال بالخال كما في لم يزل ولم يرح ولم ينفك . أفاده الحنفية . (قوله فإن كنت مأكولاً إغ) قيل
 كتب عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه متحلاً به إلى كل كرم الله تعالى وجهه بدعوه إليه حين حاصره
 الخوارج وتوهم أنه بإغراء على وهو لشاعر جاعل يلقب بالمزق لأجل هذا البيت . (قوله والفصل)
 أى وجواز الفصل . (قوله فذاك إغ) امرتني بتجاذلنا وجلة بمرك المراء أى الجدل خبر تكلم والظرف
 الفاصل بين لم وجزمها متعلق بمرك والأصل ولم تكن في الناس بمرك المراء إذا نحن امرتني .

قوله بقاى : بيان لقوله مئى ، أو بدل منه . ومنك : حال . فاعلم .

[١١٠٨] هو للممزق المبدى ، والبيت من الطويل .

[١١٠٩] بلا نسبة ، والبيت من اللوافر .

وقوله :

[١١١٠] فَأَضَحَّتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومَهَا كَأَن لَّمْ يَرَى أَهْلُ مِنَ الْوَحْشِ تَوَهُلُ
وأنها قد تلتقى فلا يجزم بها . قال في التسهيل : حملا على لا ، وفي شرح الكافية
حملا على ما ، وهو أحسن ، لأن ما تنفى الماضي كثيرا بخلاف لا . وأنشد الأخفش على
إحاطها قوله :

[١١١١] لَوْلَا فُؤَارِسُ مِنْ ذَهَلٍ وَأَسْرَتَهُمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم . وتنفرد لما يجواز حذف مجزومها
والوقف عليها في الاختيار كقوله :

(قوله فَأَضَحَّتْ مَغَانِيهَا) (إخ) المغاني بالتغين المعجمة جمع معنى وهو الموضع الذي كان غنيا
به أهله . والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها ولا ماء . والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار
الديار لاصقا بالأرض اهـ فتنى ، والشاهد في فصل لم من مجزومها وهو تَوَهُلُ والأصل كَانَ لَمْ
تَوَهُلُ الدار سوى أهل من الوحش . (قوله بخلاف لا) فإن الغالب فيها المستقبل (قوله لَوْلَا فُؤَارِسُ
(إخ) الفؤارس جمع فارس على غير قياس . وذهل بضم الذال المعجمة حى من بكر . وأسرة الرجل
بالضم رمطة . والصليفاء بضم الصاد المهمله وبالفاء والمد اسم موضع اهـ عنى . والذي في المفتى
نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرته عطفًا على فؤارس وجره عطفًا على
نعم أو ذهل . يوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء في الأصل مصغر الصلفاء
وهي الأرض الصلبة والظرف متعلق بحجر فؤارس المخوف أى موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه
بلم يوفون لأنه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه . كذا في الشمنى وغيره .

(قوله بجواز حذف مجزومها) أى للليل كما في المفتى والتسهيل قال أبو حيان : إنما انفردت
بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكأن ما عوض عن المخوف وقال غيره لأن مثبتها وهو قد فعل
يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكأن قد . كذا في الجمع .

[١١١٠] البيت الذي الرمة ، وهو من الطويل .

[١١١١] هو من البسيط . والفؤارس : جمع فارس على غير قياس . وذهل : حى من بكر . وغير لَوْلَا مخوف :
أى موجودون وأسرتهم بالرفع ، عطفًا على فؤارس : وأسرة الرجل - بالضم - رمطة . والصليفاء - بضم الصاد
المهمله وبالفاء والمد - اسم موضع . والشاهد في : لم يوفون حيث لم يجزم يوفون بلم للضرورة . وظاهر كلام
ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقا .

[١١١٢] فحُثُّ قُبُورِهِمْ بَدْءًا وَلَا فَصَادِيثُ الْقُبُورِ فَلَمْ يُجَبَّنْهُ
أَيُّ وَلَا أَكُنْ بَدْءًا قَبْلَ ذَلِكَ : أَيُّ سِيدَا . وتقول : قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا : أَيُّ وَلَا
أَدْخَلَهَا ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا خَرَجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ : « وَإِنَّ كَلَامًا » وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ
فِي لَمْ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

[١١١٣] احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعْزَابِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
فَضْرُورَةٌ ، وَبِكَوْنٍ مَنفِيٍّ يَكُونُ قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِي مَنفِيٍّ لَمْ ،
تَقُولُ : لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي الْعَامِ الْمَاضِي مَقِيمًا ، وَلَا يَجُوزُ : لَمْ يَكُنْ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : كَوْنُ

(قوله كقوله فحُثُّ) (إخ) شاهد على جواز حذف جزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف
لجزومها والوقف عليها اختيارا احتاج إلى قوله وتقول (إخ) وبدأ حال من التاء والهاء في فلم يبينه
للسكت . (قوله أَيُّ وَلَا أَكُنْ بَدْءًا قَبْلَ ذَلِكَ) أَيُّ قبل مجيء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت
بعد مضى مجيء قبورهم بهذا فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفي منفيا بحال التكلم .

(قوله قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ) أَيُّ مِنَ السَّبْعَةِ وَإِنْ كَلَامًا بِتَشْدِيدِ نُونِ إِنْ وَمِمَّا لَمْ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ
لَا هَذِهِ جَائِزَةٌ حَذْفُ فَعْلُهَا وَالتَّقْدِيرُ لَمْ يَهْمَلُوا بِدَلِيلٍ تَقْدِمُ ذِكْرَ السَّعْدَاءِ وَالْأَشْقِيَاءِ وَمَجَازَاتِهِمْ قَالَ
ابْنُ هَشَامٍ : الْأَوَّلُ أَنْ يَقْدُرَ لَمْ يَوْفُوا أَعْمَالَهُمْ أَيُّ أَنَّهُمْ إِلَى الْآنَ لَمْ يَوْفُوا وَسَيُوفُونَهَا وَرَجَعَانِهِ
أَمْرَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَبْعَدَ لِيُوفِيَهُمْ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّوْفِيَةَ لَمْ تَقَعْ بَعْدَ أَيُّ الْآنَ وَأَنَّهَا سَتَقَعُ . وَالثَّانِي
أَنْ مَنفِيٍّ لَمْ مَتَوَقَّعُ الثَّبُوتِ وَالْإِهْمَالُ غَيْرُ مَتَوَقَّعِ الثَّبُوتِ أَهْـ وَلَمَّا نَعَى أَنْ يَمْنَعُ أَنَّهُ يَلْزَمُ فِي مَنفِيٍّ لَمْ أَنْ
يَكُونُ مَتَوَقَّعُ الثَّبُوتِ سَلَمَنَاهُ لَكِنْ لَا نَسْلَمُ أَنَّ الْإِهْمَالَ غَيْرُ مَتَوَقَّعِ الثَّبُوتِ بَلْ هُوَ مَتَوَقَّعُ الثَّبُوتِ لِلْكَفَّارِ
وَلَمَّا كَانُوا يَسْتَرْسِلُونَ فِي الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ ظَنَّا مِنْهُمْ أَنَّ يَتْرَكُوا سُدًى وَيَقُولُونَ مَمُوتٌ وَلَحْيَا وَمَا نَحْنُ
بِمَجْعُوثِينَ فَهَمَّ مَتَوَقَّعُونَ الْإِهْمَالَ بِرَأْيِهِمُ الْفَاسِدِ وَلَا يَشْتَرِطُ فِي تَوَقُّعِ الثَّبُوتِ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّكْلِمِ بَلْ
قَدْ يَنْفِيُ التَّكْلِمُ شَيْئًا بَلَمَّا بَنَاءٌ عَلَى تَوَقُّعِ غَيْرِهِ لَثَبُوتِهِ كَمَا أَنَّ قَدْ تَكُونُ لَتَوَقُّعِ التَّكْلِمِ وَلَتَوَقُّعِ غَيْرِهِ .
دِمَامِنِي . (قوله استودعته) بالبناء للمجهول كما قاله العيني . وقوله يوم الأعزب يروي بالعين المهملة
والزاي المعجمة والباين المعجمة والراء المهملة أَيُّ الْأَبْعَادِ أَهْـ تَصْرِيحٌ .

[١١١٢] البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ، وهو من الوافر .

[١١١٣] قاله إبراهيم بن علي بن محمد - وشهرته بنسبته إلى جده همة - من الكامل . قوله استودعته : - مجهول -
التاء مفعول الأول نائب عن الفاعل ، والثاني الضمير المنصوب . والشاهد في : وإن لم حيث حذف منه الفعل الذي
دخلت عليه لم ، إذ التقدير : وإن لم تصل .

منفى لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم . ويكون منفيا يتوقع ثبوته بخلاف منفى لم ، ألا ترى أن معنى ﴿هل لما يدوقوا عذاب﴾ [ص : ٨] ، أنهم لم يدوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزمخشري في ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ [الحجرات : ١٤] ما : في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى . وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه . مثال التوقع : ما لي قمت ولم تقم أو ولما تقم . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم أو لما يقم .

(تنبيهات): الأول : قال في التسهيل : ومنها لم ولما أختها ، يعنى من الجوازم ، فقيد لما بقوله أختها احترازا من لما بمعنى إلا ، ومن لما التى هى حرف وجود لوجود . وكذلك فعل الشارح فقال : احتزرت بقولى أختها من لما الحينية ، ومن لما بمعنى إلا . هذا كلامه ، وإنما لم يقيدها هنا بذلك - وكذا فعل في الكافية - لأن هاتين لا يليهما المضارع ، لأن التى بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو : ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ [الطارق : ٤] ، في قراءة من شدد الميم أو على الماضى لفظا لا معنى نحو :

(قوله ويكون منفيا يكون قريبا من الحال) أى يكون انتفاء منفيا أى بالنظر إلى ابتدائه لما عرف أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كما مر . (قوله يتوقع ثبوته) أى يتظر وهو غالب في لما ومن غير الغالب ندم إبليس ولما يتفهم الندم . تصرخ . (قوله ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تكرلوا بعد قوله لم تؤمنوا لأن فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل إلخ توقيت قول ما أمروا أن يقولوه . نقله شيخنا عن بعضهم وإنما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيد عبارة البيضاوى ونصها : ولما يدخل الإيمان في قلوبكم توقيت لقولوا فإنه حال من ضميره أى ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطىء قلوبكم ألسنتكم بعد . (قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أى لأن التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدمايني أنه يكون من غيره . (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أى مع أنى كنت متوقفا منك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب . (قوله أختها) أى نظيرتها في الأمور الخمسة المتقدمة . (قوله التى هى حرف وجود لوجود) إنما يظهر على القول بأنها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن إجارؤه على القول بأنها ظرف يجعل الحرف مرادا به مطلق الكلمة والقول بأنها حرف . قال الدمايني : هو مذهب سيبويه ورجح بأشياء منها قوله تعالى : ﴿فلما قضينا عليه الموت ما ذم على موته﴾ [سبأ : ١٤] وقوله تعالى : ﴿فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون﴾ [الأنبياء : ١٢] إذ ما بعد ما النافية وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها إجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في عمل خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأن ا هـ .

أشهدك الله لَمَّا فعلت ، أى إلا فعلت ، والمعنى ما أسألك إلا فعلك . والتى هى حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماض لفظاً ومعنى : نحو : « ولَمَّا جاء أمرنا نحيينا هوداً » ، وأما قوله :

[١١١٤] أَقُولُ لَعِبِدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَيْدِ شَمْسٍ وَهَاجِمٍ

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الإضافة . وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج ، وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة : أى أنها ظرف بمعنى حين . وقال المصنف بمعنى إذ ، وهو أحسن ، لأنها مختصة بالماضى وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف . الثانى : حكى اللحياني عن بعض العرب : أنه ينصب بلم . وقال فى شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ٢] ، بفتح الحاء ، وبقول الرّاجز :

[١١١٥] فِى أَيْ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَيْرُ أَيَوْمٍ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمٌ قُدِّرَ

(قوله ولا يليهما المضارع) أى وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة إلى الاحتراز عنهما . (قوله إلا فعلك) أى إلا أن تفعل فالماضى فى ما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح : الماضى لفظاً لا معنى . (قوله فقد تقدم إلخ) حاصله أن وهافعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقّاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه ولا يستعمل إلا فى البرق كما قاله الفارسي وهو وفاعله مفعول القول . (قوله لما هذه) أى التى هى حرف وجود لوجود . (قوله وعند ابن خروف) بل وسيبويه على ما مر . (قوله أن النصب بلم لغة) جزم به السيوطى . (قوله أيوم) بالجرّ بدل من يومى ويجوز بناؤه على الفتح . (قوله على أن الفعل مؤكد إلخ) قال الدمامي : أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعلها وخرج فى المعنى النصب فى لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر الساكنة ثم أبيلت همزة الساكنة ألفاً ثم الألف همزة متحركة لاتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعاً لفتحة الراء كما فى ﴿ ولا الضالين ﴾ [الفاتحة : ٥] فيمن مرز على ذلك قولهم المرأة والكماة بالألف وقوله : * كأن لم ترا قبل أسيراً يمانية * ولكن لم تحرك الألف فيهن لعدم اتقاء الساكنين وبيان ذلك فى ترا أن أصله تراى حذف الألف للجواز ونقل حركة همزة إلى الراء ثم أبيلت ألفاً . قال الدمامي : وعلى هذا تكتب ألفاً ترا ألفاً لا باء . (قوله وما) أى الزائدة كما فى الجمع . (قوله تدخل همزة الاستفهام إلخ) والأكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الإقرار أى على الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من إثبات كما فى ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] أو نفى كما فى ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّقُونُوا أَمْرِي وَإِنِّ مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [المائدة : ١١٦]

[١١١٥] قاله على بن أبى طالب رضى الله عنه يمتثل به . وفى أى يمتثل بقر - وأى مضاف إلى متى مضاف إلى باء التكلم . وهمزة للاستفهام . ويوم نصب على الظرف . والشاهد فى : لم يقدر بنصب الراء - وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم - وعليه قراءة : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ بنصب الحاء ، كذا زعمه اللحياني وخرج على أن أصله : يقدرن ونشرو نحن فحذفت نون التأكيد وبقيت الفتحة دلالة عليها .

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت . هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين . الثالث : الجمهور على أن لَمَّا مركبة من لم وما ، وقيل بسيطة . الرابع : تدخل همزة الاستفهام على لم ولَمَّا فيصيران أَلَمَ وأَلَمَّا باقيتين على عملهما نحو : ﴿ أَلَمَ لنشرح ﴾ ﴿ أَلَمَ يَجِدَكَ يَتِيمَا ﴾ . ونحو قوله :

* وَقَلَّتْ أَلَمَّا أَصْحَى وَالشَّيْبُ وَازْعُ * [١١١٦]

ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال : (واجزِمُ بأنَّ وَمَنْ

لا حمله على الإقرار بما على الهمزة دائما وإلا ورد مثل هاتين الآيتين وقد نجيء لغيره كاستبطاء نحو : ﴿ أَلَمَ بَأَنَّ لِلدِّينِ آمَنُوا أَنْ تَحْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾^(١) والتوبيخ نحو : ﴿ أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ ﴾^(٢) ودخولها على لم أكثر .

(قوله وازع) أى زاجر . (قوله إلى ما يجزم فعلين) أى غالبا وإلا فقد يجزم فعلا وجملة كما إذا كان الجزء جملة مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية فإن عملها جزم على ما في المعنى من التفصيل بين أن يكون الجزء لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية فلا يكون له محل نحو : لو قام زيد لقام عمرو . ونحو : إن يقوم أقم لظهور الجزم في لفظ الفعل وإن قمت قمت لأن الذى في محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو إذا الفجائية فيكون في محل جزم لأنه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو عملا لكن قال الدماميني : وأقره الشمنى الحق أن جملة جواب الشرط لا عمل لها مطلقا إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وأما جزم ويذرهم من قوله تعالى : ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾^(٣) على قراءة الجزم فيحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أى وإن يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على عمله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو إذا وما بعدها كما في المعنى في غير موضع وفي الكشف لأن المجموع هو الذى لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع لجزم وعلى ما في الفنى مع القول بأن جملة اسم جواب الشرط الواقع مبتدأ هي خبره تكون جملة

[١١١٦] للناطقة النيابي ، والبيت من الطويل .

(١) سورة الحديد : الآية ١٦ .

(٢) سورة طه : الآية ٣٧ .

(٣) سورة الأعراف : الآية ١٨٩ .

وَمَا وَمَقَمًا * أَيُّ مَتَى أَتَانِ تَيْنِ إِذْ مَا وَحَيْمًا أُنِّي) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا لِي أَنْفُسُكُمْ أَوْ تَخْضَوْهُ بِحَاصِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ،

الجواب في نحو : من يقيم فإني أكرمه لما عمل جزم وعمل رفع باعتبارين وفي نحو : من يقيم أكرمه لما عمل رفع ولا عمل لما باعتبارين ا هـ ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما إذا كان فعل الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتي والتحقيق في نحو قولهم : زيد وإن كثر ماله بخيل أن إن زائدة لجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والولو للحال أو شرطية والولو للعطف على مقدر أي إن لم يكثر ماله وإن كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق إذ لا يعلق حقيقة على الشيء ونقيضه معا بل المراد التعميم كما في الدمايني وقد يكون المحذوف الواو معطوفا كما في قوله تعالى : ﴿ فَذَكَرَ أَنْ نَفَعْتَ الذَّكْرَى ﴾^(١) أي وإن لم تنفع على أحد أوجه فيه . ذكرها في المعنى . (قوله واجزم بأن) ذكر هنا ورود إن شرطية وفي باب إن وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفي فصل أدوات النفي العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هي أوجهها الأربعة المشهورة قال في المعنى : وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كافي : ﴿ فَذَكَرَ أَنْ نَفَعْتَ الذَّكْرَى ﴾ وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التعليلية وجعل منه : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ مَوْمِنِينَ ﴾^(٢) و ﴿ لَنَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾^(٣) . وحديث : « وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ » وقول الشاعر :

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنًا قَتِيَّةَ حَزَلًا جَهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ
في رواية من كسر همزة إن أي أغضبت جهارا لقطع أذن قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم . وأجب بأن إن قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة كالتبيين في الآية الأولى كما تقول لابنك إن كنت ابني فافعل كذا وكتعليم العباد كيفية إخبارهم عن الأمر المستقبل في الثانية وكتأنيك في الحديث وأما البيت فإما على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أتغضب أن يفتخر مفتخر بسبب حزه فيما مضى أذن قتيبة وإما على معنى التبيين أي أتغضب إن يبين حز أذن قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين ا هـ بتلخيص وإيضاح وفي حاشية السبويلي على المعنى الجواب عن أكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليله بأن من الله ومن غيره سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا . (قوله أني) كأتاني شرطا تأتي استفهاما بمعنى من أين نحو : ﴿ أُنِي لَكَ هَذَا ﴾^(٤) وبمعنى كيف نحو : ﴿ أُنِي بِحَيْثُ هَذَا اللَّهُ ﴾^(٥) وبمعنى متى فكون ظرف زمان نحو : ﴿ فَأَتُوا حَرِّكُمْ أُنِي شَتَمَ ﴾^(٦) على أحد أوجه . قال الشهاب في حواشي البيضاوي : أجاز المفسرون وجوه أني كلها في هذه الآية واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية لأنها حيثظ ظرف مكان فتقتضي إباحة الإتيان في غير القبل ولأنها لا يعمل فيها ما قبلها لصبراتها واستفهامية لأنها لا يعمل فيها ما قبلها ولأنها تلحق ما بعدها نحو : ﴿ أُنِي لَكَ هَذَا ﴾ وهذه مفترقة لما قبلها فهي مشكلة على كل حال ثم استظهر

(٣) الفتح الآية ٢٧ .

(٢) للغة الآية ١١٢ .

(١) الأمل الآية ٩ .

(٤) البقرة الآية ٢٢٣ .

(٥) البقرة الآية ٢٥٩ .

(٦) آل عمران الآية ٣٧ .

﴿ وإما ينزغك من الشيطان لزغ فاستعذ بالله ﴾ [الأعراف : ٢٠٠] ، ونحو : ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ [النساء : ١٢٣] ، ونحو : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، وقوله :

[١١١٧] أرى العَمَرُ كُنْزاً ناقصاً كُلَّ ليلةٍ وما تَقْصُ الأَيَّامُ والدهرُ يَنْقُذُ
ونحو : ﴿ وقالوا مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ [الأعراف : ٢٣٠] ، وقوله :

[١١١٨] ومهما يَكُنْ عند أَمْرِي من خَلِيقَةٍ وإن خَالَها تُخْفِي على الناسِ ثَقْلَم
ونحو : ﴿ أيا ما تدعوا لله الأسماء الحسنى ﴾ [الإسراء : ١١٠] وقوله :

[١١١٩] * في أتَى نحو يُجِيلُوا دِيْنَهُ يُجِلْ *
ونحو قوله :

أنها شرطية جوابها مقدر أى أتى شتم فأتوه نزل فيها تعميم الأحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهنته من جوازه في غير القبل بأباه قوله حرث لأن الحرث لا يكون إلا حيث ينبت البئر وعن اعتراض الاستفهام بأنه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النحاة وأمل المانئ ١٠ هـ ملخصاً . (قوله وما تفعلوا من خير) أى وشر فقيه اكتفاء . (قوله وقالوا مهما تأتينا إن) الضميران في به وبها عائدان كما قال الزحشرى على مهما حملا على اللفظ في الأول والمعنى في الثاني لأنها بمعنى الآية والأول كما في المعنى أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الماء في به وإطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح إذ الحال في الحقيقة المتعلق المخدوف فلا يرد أن جعله حالا من الماء في به يستلزم كون العامل فيه تأت لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خيراً وما في : ﴿ فما نحن لك بمؤمنين ﴾ [الأعراف : ١٢٢] حجازية ومؤننين في محل نصب خبرها لأن الخبر لم يجرى في التنزيل مجرداً من الباء بعدما (لا منصوباً . (قوله من خَلِيقَةٍ) أى طبيعة يان لهما ولكن تامة ورابط الخير والجملة الضمير في يمكن ويجوز غير ذلك كما سيأتى وقوله خالها أى ظنها وتعلم جواب مهما . (قوله أيا ما تدعوا) أى اسم تسموه فأياً واقعة على اسم مفعول ثانٍ لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الأول مخدوف . (قوله في أتى نحو) أى جهة .

[١١١٧] البيت من الطويل . وهو بلا نسبة .

[١١١٨] البيت لزهري بن أبي سلمى ، وهو من الطويل .

[١١١٩] البيت لعبد الله بن مرام ، وهو من البسيط .

[١١٢٠] مَتَى تَأْتِيهِ تَعْمُشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ نَجِيرَ نَارٍ عِنْدَهَا نَجِيرٌ مُوقِدٌ

وقوله :

[١١٢١] مَتَى مَا تَلْقَى فَرْدِينَ تَرْجِفُ رَوَائِفُ أَلْيَسِيكَ وَتُسْتَطَارَا

ونحو قوله :

[١١٢٢] أَيْبَانَ ثَوْنِكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكَ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

وقوله :

[١١٢٣] * فَأَيَّانَ مَا يُعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تُنْزِلُ *

ونحو قوله :

[١١٢٤] أَهْنِ تَصْرِفُ بِنَا الْعُدَاةُ تَجِدُنَا تَصْرِفُ الْعَيْسَ تَحْوَاهَا لِلثَّلَاقِي

(قوله تعشو) مرفوع في موضع الحال أى عاشيا من عشا إذا أقي ناراً يرجو عندها خيراً . عيني .

(قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء في تلقى وقوله روائف براء ثم نون فقاء جمع رائفة وهى كما في القاموس أسفل الآية إذا كتبت قائماً وقوله : وتسطارا يقال استطير فلان أى إذا ذعر وفرع .

(قوله تصرف بنا) الياء والعداة بضم العين جمع عاد . والعيس إبل بيض بشقرة .

[١١٢٠] قاله الخطيطة . من قصيدة من الطويل . والشاهد في متى حيث جزم الفعلين وهما : تَأْتِيهِ وَتَجِدُ . وتعشو مرفوع في موضع الحال ، والتقدير عَشَاً من عشي : إذا أقي ناراً يرجو عندها خيراً . وغير نار بالنصب : مفعول تجد . وغير موقد : كلام إضافي مبتدأ - وخبره عندها مقدما - والجملة في محل الجزر لأنها صفة للنار .

[١١٢١] البيت من الوافر ، وهو لمترة في ديوانه .

[١١٢٢] هو من البسيط . والشاهد في أَيْبَانَ حيث جاءت جازمة ههنا فجزمت . ثَوْنِكَ : وتأمين أيضاً مجزوم لأنه جواب . ومنا حال . ولم تزل جواب إذا . وحذرا - بفتح الحاء وكسر الذال - خبر لم تزل .

[١١٢٣] البيت لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار المللحين ، والبيت من الطويل .

[١١٢٤] البيت من الخفيف ، وهو لأمين همام السلولي .

ونحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] وقوله:
[١١٢٥] صَفْعَةً نَابِغَةً فِي حَائِرِ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُفَكِّهَهَا تَجَلٍّ
ونحو قوله:

[١١٢٦] وَإِلَّاكَ إِذْ مَا تَأْتِي مَا أَنْتَ أَمَرٌ بِهِ ثُلُوبٌ مِّنْ إِيَّاهِ تَأْمُرُ آتِيَا
ونحو قوله:

[١١٢٧] حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَلِّدُ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
وقوله:

[١١٢٨] خَلِيلِي أَلَى ثَائِيَانِي ثَائِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ
(وَعَرَفَ إِذْ مَا) أى إذ ما حرف (كَانَ) معنى وفاقا لسيبويه ، لا ظرف زمان
زيد عليها ما كما ذهب إليه المبرد في أحد قوليه ، وابن السراج والفارسي (وَبَاقِي الْأَقْدَوَاتِ
أَسْمَاءُ) أما من وما ومتى وأى وأيان وأين وأى وحيثا : فباتفاق ، وأماهما : فعلى الأصح .

(قوله صعدة إلخ) أى تلك المرأة في اللين والاعتدال كالصعدة أى الرمح المستوى والحائر بالحاء
والراء المهملتين مجتمع الماء .

(قوله لنجاحا) أى ظفرا بالمقصود وقوله في غاير الأزمان الغاير يطلق على المستقبل والماضي والمراد
هنا الأول كما قاله العيني والدماميني والشمني . (قوله معنى) فهي لمجرد التعليق .
(قوله وباقى الأنوات أسماء) تفصيل لإعراب أسماء الشروط على ما في الجمع وغيره أن يقال إذا وقعت
الأداة الشرطية بعد حرف جاز أو مضاف فهي في محل جر نحو : عما تسأل أسأل وغلام من تضرب
أضرب وإلا فإن وقعت على زمان أو مكان فظفر فهي في موضع نصب على الظرفية نحو : متى تقم أقم

[١١٢٥] قاله المحسام بن ضرار الكلبي - فيما زعم الجوهري - ويقال هو لكعب بن جعيد . يصف امرأة شبه قدما بالقناة .
هو من الرمل . أى هي صعدة - وهي قناة مستوية لا تبت إلا كذلك فلا تحتاج إلى تنقيف - والحائر : بالحاء والراء
المهملتين - مجتمع الماء ويجمع على حيران وحوران . والشاهد في : أَيْنَمَا الرِّيحُ يُفَكِّهَهَا تَجَلٍّ جزم بأنها الفعلان .
[١١٢٦] هو من الطويل . والشاهد في إذ ما حيث جزم الفعلين ، وهما تأت وتلف : من ألقى إذا وجد . وقوله تأت :
من الإتيان وكذلك آتيا . ووقع في بعض النسخ : آتيا من الإتياء وهو الامتاع وهذا غير صحيح لأنه ينعكس المعنى . نعم
إذا قرئ إذا ما تأب - بالياء الموحدة - من الإتياء يستقيم حيثن ، وأنشد أبو حيان هكذا :

وَإِلَّاكَ إِذْ مَا تَأْتِي مَا أَنْتَ أَمَرٌ بِهِ لَا تُجِدُ مَنَ أَنْتَ تَأْمُرُ لَهَا عِلَا

[١١٢٧] هو من الخفيف . والشاهد في حيثما حيث جزم الفعلين . والنجاح الفوز . والغاير - بالعين المعجمة - الباقى
والماضى أيضا - من الأضداد - والمراد هو الأول .

[١١٢٨] هو من الطويل . أى يا خليلي . والشاهد في أَى حيث جزم الفعلين : لأنه للشروط ههنا ، غير منصوب بقوله
لا يحاول : من حاولت الشيء أى أردته .

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف : فغير الظرف من وما ومهما ، فمن لتعميم أولى العلم ، وما لتعميم ما تدل عليه ، وهى موصولة ، وكلتاها مبينة في أزمان الربط ، ومهما بمعنى ما ، ولا تخرج عن الاسمىة - خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا - ولا عن الشرطية - خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما - ولا تحجر بإضافة ولا بحرف جر بخلاف من وما . وذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفي زمان . وقال في شرح الكافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتا منها ما في قول الفرزدق :

﴿ **أَيُّهَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ** ﴾ [النساء : ٧٨] أو على حدث فمفعول مطلق نحو : أى ضرب تضرب أضرب وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم نحو : من يقيم أقم معه فمتبداً خبره فعل الشرط وفيه ضميرها لأن قولك من يقيم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلا في الخبر وقيل الجواب لأن الفائدة به تمت ورد بأنه أجنبي من المبتدأ وفيه نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية أو متعد واقع عليها نحو : من يضرب زيداً أضربه ومن تضرب أضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو من يضربه زيد أضربه ومن تضربه أضربه أو متعلقها نحو : من يضرب زيد أخاه فاضربه فاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام . (قوله لتعميم أولى العلم) أى لأولى العلم عموماً وكذا يقال فيما بعده . (قوله وهى موصولة) حال من فاعل تدل أى لتعميم ملولها في حال الموصولية وليس استئنافاً حتى يفيد أنها حال الشرطية موصولة اسمها هـ سم ولعل الشارح إنما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجرى كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويعم العاقل . (قوله مبينة في أزمان الربط) أى لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط . (قوله ومهما بمعنى ما) وقيل أتم منها . (قوله أنها تكون حرفاً) زاعم ذلك هو السهيلي قال هي في قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف بدليل أنها لا عمل لها ولم يعد عليها ضمير ورد بأنها إما غير يكن وخليقة اسمها ومن زائدة وإما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرئ خبرها إن جعلت يكن ناقصة أو الضمير في يكن فاعلها وعند امرئ ظرف لغو متعلق بـ يكن إن جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهى كونها مبتدأ . (قوله أنها تكون استفهاماً) زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هي في قوله :

* مهما في الليلة مهما له *

مبتدأ ولى الخبر وأعيدت الجملة توكيداً وأجيب بأنه يحتمل أن التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاماً بما وحدها . (قوله ولا تحجر بإضافة) فلا يقال جهة مهما تكن أكن .

[١١٢٩] وما نَحْنِي لَا أَرْهَبُ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا وَلَوْ عَدَّ أَغْدَائِي عَلَى لَهْمٍ دَخَلًا

وقول ابن الزبير :

[١١٣٠] فما نَحْنِي لَا نَسْأَمُ حَيَاةً وَإِنْ كُنْتُ فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْآخِرَةِ أَجْمَعَا

وإي مهمل قول حاتم :

[١١٣١] وَإِنَّكَ مَعَهُمَا لَمَطٌ بِطَنُكَ سَوْكَةً وَفَرَجُكَ نَالَا مُتَّهَى الدِّمِّ أَجْمَعَا

وقول طفيل الغنوي :

لَقِيتُ أَنَّ أَبَا شَيْثَمٍ يَدَّعِي مَعَهُمَا يَحْشُ يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ

قال ابنه : ولا أرى في هذه الآيات حجة لأنه يصح تقديرها بالمصدر انتهى . وأصل مهمل ما ما الأولى شرطية والثانية زائدة ، فتقل اجتماعهما ، فأبدلت ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن . وأجازه سيويه . وقيل إنها بسيطة . وأما أى فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهى ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهى ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرهما فهى غير ظرف . وأما الظرف فينقسم إلى زمانى ومكانى : فالزمانى متى وأبان - وهما لتعميم الأزمنة - وكسر همزة أبان لغة سليم . وقرئ بها شاذاً . والمكانى : أين وأنى وحيثا - وهى لتعميم الأماكن - .

(قوله وما نَحْنِي لَا أَرْهَبُ) أى لا أخف وإن كنت جارماً أى ملئناً وقوله دخلًا ذكر للدخول صاحب القاموس معاني منها الغدر والخديعة . (قوله لأنه يصح تقديرها بالمصدر) أى وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أى حياة نحى وأنى إعطاء تعط وأنى عيشة تمتش فموضوع ما ومهمل فى هذه الآيات نصب على المفعولية المطلقة . (قوله معنى لم يكن) وهو الشرط . (قوله وقيل إنها بسيطة) هو المختار لأنه لم يتم على التركيب دليل . قال أبو حيان اه سم . قال الدماميني : وينبنى لمن قال بالبساطة أن يكتبها بـياء ولمن قال أصلها ما ما أن يكتبها بالألف اه وكنن قال أصلها ما ما من قال أصلها مه وما قال فى الجمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل إلحاق . (قوله فالزمانى متى وأبان إلخ) ظاهر إطلاقه أن أبان لا يختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكى والقزوينى بأبان جئت والذي فى التسهيل : وكلام أبى حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى : ﴿ أَيَّانَ يَحْكُمُونَ ﴾ [النحل : ٢١ ، النمل : ٦٥] فلا يقال أبان خرجت قاله الدماميني .

(تنبيهات): الأول: هذه الأدوات في الحاق ما على ثلاثة أضرب : ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها وهو حيث وإذ - كما اقتضاه صنيعة - وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما . وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى ، وأجازة الكوفيون في من وأنى . وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إن وأنى ومتى وأين وأيان ، ومنع بعضهم في أيان ، والصحيح الجواز . الثاني : ذكر في الكافية والتسهيل : أن إن قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة : ﴿ فإِذَا تَوَلَّى ﴾^(١) بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملا على إذا ، ومثل بالحديث : « إن أبا بكر رجل أسيء وأنه متى يقيم مقامك لا يسمع الناس » . وفي الارتشاف : ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك يعنى متى . الثالث : لم يذكر هنا من الجوارم إذا وكيف ولو : أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر ، لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك في الكافية فقال : وشاع جزمٌ بإِذا حملاً على متى وذا في النثر لم يُستعمل

(قوله حيث وإذ) قال الدمامي : وإنما وجبت زيادة ما فيهما لتكفيهما عن الإضافة فيأتى الجزم بهما وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم لأن المضاف إليه حال محل الاسم فهو واجب الجزم فكيف يجزم أ هـ . وقال الفارضى : زيدت ما عوضا عن الجملة التي تضاف إليها إذ وحيث أ هـ وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه . **(قوله فإِذَا تَوَلَّى)** بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة . **(قوله أسيء)** أى ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أى في الصلاة وقوله لا يسمع الناس أى لبيكاته كما في الفارضى . **(قوله يعنى متى)** تفسير للضمير في ولا تهمل . **(قوله لم يذكر هنا إلخ)** قال في الهمع : ولا يجزم المسبب عن صلة الذى وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازة الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال : الذى يأتينى أحسن إليه وكل رجل يأتينى أكرمه واختاره ابن مالك . **(قوله أما إذا إلخ)** قال أبو حيان : وإذا استعملت إذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبنى على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال أنها مضافة أعمل فيها الجزاء ولابد ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الأدوات أ هـ وظاهره أن الخلاف في الإضافة وعدمها جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما في المغنى من أنه إذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الإضافة والجزم كما مر قريبا عن الدمامي وفائدة الخلاف أن نحو : إذا جاء زيد فأنا أكرمه جملة اسمية إن قلنا إن عامل إذا جوابها أى ما في جوابها من فعل أو شبهه لأن صدر الكلام جملة اسمية وإذا ما أضيف إليه في رتبة التأخير كما في يوم تسافر أنا أسافر وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما في متى تقم فأنا أقوم . قال الشمني : والقاتل بالأول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لترض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له الصدر يجوز ذلك . **(قوله لا يجزم بها إلا في الشعر)** لأنها موضوعة لزم من معين واجب الوقوع والشرط مقتضى للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه . **(قوله من الكلام)** أى النثر .

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم بإذا حملا على متى ، فمن ذلك إنشاد

سبيوه :

[١١٣٢] تَرَفَّعَ لِي غِنْدِيفٌ وَاللَّهُ يَرَفُّعُ لِي نَاراً إِذَا عَمَدْتُ بِيَرَائِهِمْ قَدْ

وكانشاد الفراء :

[١١٣٣] أَسْتَعْلَنُ مَا أَغَاكَلُ رَبُّكَ بِالْفَتَى وَإِذَا تُعِينُكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلُ

ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في التوضيح فقال : هو في النثر نادر وفي الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما : « إذا أخذتما مضاجعكما تُكبرا أربعاً وثلاثين ... » الحديث . وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ووافقهم قطرب ، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما ، وأما لو فذهب قوم - منهم ابن الشجري - إلى أنها يجرم بها في الشعر ، وعليه مشى المصنف في التوضيح . وورد ذلك في الكافية فقال :

وَجَوَزَ الْجَزْمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَفَهَا مَنْ يَلْدِي

وتأول في شرحها قوله :

(قوله غنديف) بكسر الحاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليل . قاله شيخنا السيد . ومحدث بفتح الليم وكسرها . (قوله وكانشاد الفراء) لو قال : وإنشاد الفراء عطفاً على إنشاد سبيوه لكان مناسباً .

(قوله خصاصة) أى فقر فتحمل يروى بالحاء المهملة وبالجم . (قوله معنى لا عملاً) لخالفها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا ومن ورودها شرطاً يتفق كيف يشاء (بصوركم في الأرحام كيف يشاء) وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على إطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فيما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد إطلاقهم بما إذا كان شرطها غير المشيئة والإرادة .

(قوله مشى المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف ألفه في إعراب مشكلات البخارى . (قوله وتأول) في شرحها .

[١١٣٢] البيت من البسيط ، وهو للفرزدق .

[١١٣٣] البيت من الكامل ، وهو لمجد قيس بن خفاف .

[١١٣٤] * لَو يَشَأ طَار بِهِ ذُو مَيْعَةٍ *

وقوله :

[١١٣٥] ثَامَتْ فَوَازِكُكَ لَوْ يُخَوِّلُكَ مَا صَنَعْتَ إِخْدَى نِسَاءً يَتَى ذَهْلُ ابْنِ ضِيَانَا

ووقع له في التسهيل كلامان : أحدهما يقتضى المنع مطلقا . والثاني ظاهره موافقة ابن الشجرى (فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَانِ) أى تطلب هذه الأدوات فعلين (شَرْطُ قُدُمَا * يَتَلَوُ الْجَزَاءَ)

(قوله لو يشأ إلخ) سيذكر الشارح في فصل لو أن البيت الأول جاء على لغة من يقول في شاء يشاء شايشا بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قبل العالم والخاتم وأن الثانى سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبى عمر وينصر كم ويشمر كم وهذا التأويل يجرى في الأول أيضا وفى بعض النسخ تمام البيت وهو :
* لا حق الآطال نهد ذو خصيل *

قال الشمنى : والميعة النشاط وأول جرى الفرس . واللاحق الضامر . والآطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهى الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد . ونهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم . وخصيل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهى القطعة من الشعر اهـ وقوله والميعة النشاط الذى فى القاموس ماع الفرس يجمع جرى اهـ وفى بعض النسخ : منعة بالنون بدل التحية أى قوة والضمير فى يشأ يرجع إلى الفارس المذكور فى البيت قبله والذى رأيته فى المبنى وشرح شواهد السيوطى طار به بضمير مذكر يرجع إلى الفارس . قال السيوطى : أى لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة إلخ فما فى نسخ من تأنيث الضمير المحرور بالباء غير صواب .
(قوله ثامت فوازك إلخ) يقال تامه الحب وتيمه أى أذله .

(قوله المنع مطلقا) أى فى التثنية والشعر .

(قوله فعلين يقتضيان) فعلين مفعول مقدم يقتضيان كما يفيد قول الشارح أى تطلب هذه الأدوات فعلين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسما لإيهامه أن إذا ما وإن لا يقتضيان فعلين وعلى الإعراب المذكور فاجزم فى قوله سابقا واجزم بأن إلخ محذوف للمفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضيان نعت لفعلين والربط محذوف أى يقتضيهما وعليه قوله سابقا وحرف إذا ما إلخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل

أى يُنبهه الجزء (وَجَوَابًا وَمِمَّا) أى علم . يعنى يسمى الجزء جوابا أيضا . وإنما قال فاعلن ولم يقل جعلتني للتنبيه على أن حق الشرط والجزء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزء . وألفهم قوله يتلو الجزء أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيهه بالجواب

خبره قدما أو خبر مخدوف أى أحدهما شرط وجمله المبتدأ والخبر على كل مستأنفة وجمله يتلو الجزء إما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبرا مخدوف والرباط مخدوف أى يتلوه وفى بعض النسخ شرطاً بالنصب على المفعولية ليقضين بناء على أن فعلين مفعول لا جزم لا ليقضين وأن يقضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو : لقيت الرجلين زيدا وعمرا وبقرير للقلم على هذا الوجه التام يعلم ما فى كلام البعض من الفصور والإيهام . وأعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو منفى بلاؤ لم أو بفعل ماض عار من قد ونفى ودعاء وجود ولو كان الفعل مضمرأ يفسره فعل نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] وكونه فى هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو :

* ولديك إن هو يستردك مزيد *

والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم وكذا تقديم الاسم عند الإضمار والتفسير مع غير إن ضرورة فى الأصح نحو :

* فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن *

* أيتها السريح قميلها قمل *

وقوله :

وجوزه الكسائى اختيارا مع من وأخواته . كذا فى الهمع . (قوله يتلو الجزء) شرطه الإفادة كخبر المبتدأ فلا يجوز إن يقيم زيد يقيم . فإن دخله معنى يخرج به للإفادة جاز ومنه : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » . سيوطى . (قوله وجوابا ومما) قال أبو حيان : التسمية بهما مجاز فإن الجزء الثواب أو العقاب على فعل . والجواب ما وقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثانى فى ترتيبه على الأول الجزء والجواب سمي جزاء وجوابا هـ ملخصا . قال سم : دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية . (قوله وإنما قال فاعلن) أى اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جعلتني أى كما قال فى التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند إليه للتنبيه على أن إلخ أى ولأن التعبير بمجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك . (قوله أنه لا يتقدم) كذا معموله إلا أن يكون الجواب مرفوعا نحو : خيرا إن أتيته تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل فى نية التقديم والجواب مخدوف . هـ سيوطى . وفى الفارضى ما نصه : أجاز الكسائى والفراء تقديم معمول الجزء على أداة الشرط نحو : خيرا إن تكرمنى تصب وأجاز الكسائى تقديم معمول الشرط نحو : زيدا إن لقيت فأكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق فى الاشتغال هـ .

فهو دليل عليه وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه . والصحيح الأول . وأفهم قوله يقتضين : أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لانتضاها لهما : أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال : قيل هي الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه ، قيل وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاء السيرافي إلى سيبويه . وقيل الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب (قوله وإن تقدم على أداة الشرط إلخ) قال في التسهيل : ولا يكون الشرط حيثل أى حين إذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض إلا في الشعر كقوله :

* ولديك إن هو يستزك مزهد *

وإن كان غير ماض مع من أو ما أو أتى وجب في السعة جعلها موصولة وإعطائها حكم الموصول فتقول : أعط من يعطى زيدا وأحب ما يحبه وأكرم أيهم يحك برفع الفعل والنجى بالعائد وكون الجملة لا عمل لها أما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكلنا إن أضيف إليهن اسم زمان نحو : أتذكر إذ من بأنيما تأتبه لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرية بأن فكلنا المصدرية بما تضمن معناها كمن خلافا للزبادى حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ما ذكر لمن مطلقا سعة أو ضرورة تلاحن ماض أو مضارع إثر هل لأن هل لا تدخل على إن فكلنا ما تضمن معنى إن بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الأصح نحو : أمن بأنك تأته لدخولها على إن أو إثر ما النافية لو باب كان أو باب إن وأما قول الأعشى :

إن من يدعمل الكيسة يوما يلقي فيها جافرا وطباء

فعل تقدير ضمير الشأن وإنما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم إلا الجار أو إثر لكن الخففة أو إذا الفجائية غير مضمرة بعدها مبتدأ فإن أضمر جاز الجزم تقول : رأيت زيدا فإذا من يأتى يكرمه أى فإذا هو وزيد جميل الأخلاق لكن من يزره يته أى لكن هو . ١ هـ مع زيادات من الدمامنى والمهم (قوله فنقل الاتفاق إلخ) حكى في التصريح قولاً بأن الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم . (قوله وأما الجزاء إلخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقي قولان أحدهما ما في الفاراضى عن المازنى أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى في نحو : إن تقيم أقم لأن المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن أضرب إذ لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل مرعب ثانيهما ما حكاه في التصريح أنها تجازما . (قوله هي الجازمة له أيضا) اعترض بأن الجزم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ويجب بالفرق بأن الجزم لما كان لتعلق حكم على آخر عمل فيها بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كعمول ظن ومفاعيل أعلم . تصريح . (قوله بفعل الشرط) لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم . دمامنى .

الأخفش واختاره في التسهيل. وقيل بالأداة والفعل معا ونسب إلى سيبويه والحليل. وقيل بالجوار، وهو مذهب الكوفيين (وَمَاضِيَّتِي أَوْ مُضَارِعَتِي * ثَلَاثَتُهُمَا) أى تجدهما (أو مُضَارِعَتَيْنِ) هذا ماض وهذا مضارع: فمثال كونهما مضارعين وهو الأصل نحو: ﴿وإن تعودوا لعدي﴾ [الأنفال: ١٩]، وماضيين نحو: ﴿وإن عدتم عدنا﴾ [الإسراء: ٨]، وماضيا مضمارعا نحو: ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾ [الشورى: ٢٠]، وعكسه قليل، وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار، وهو الصحيح لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام: «من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له». ومن قول عائشة رضى الله

(قوله معا) أى لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آفا. (قوله بالجوار) رد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور. تصريح. (قوله وماضيين) أى لفظا لا معنى لأن هذه الأدوات تقلب الماضى للمستقبل شرطا أو جوابا سواء في ذلك كان غيرها على الأصح بدليل: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ [المائدة: ٦] الآية. وقال ابن الحاجب: قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لأن أو غيرها في مطلق الزمان مجازا نحو: ﴿وإن تؤمنوا وتصوابوا لكم أجوركم﴾ [محمد: ٣٦] ونحو: ﴿ومن يؤمن بالله ورسوله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته﴾ [التغابن: ٩] فيدخل الماضى والمستقبل كذا في الدمايى. وزعم المبرد وتبعه الرضى أن كان تبقى على المضى لغزتها في كافي (إن كنت قلته فقد علمته) ويجاب بأن المعنى إن أكن موصوفا بأى قلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره أو غيره على الأصح وقال المصنف تبعه للجوزى إن الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو: ﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾ [يوسف: ٧٧] ﴿وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت﴾ [يوسف: ٢٧] أى فقد كذبت. قال أبو حيان: وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا فيأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أى إن يسرق فتأمن فقد سرق أخ له من قبل ومثله: ﴿وإن يكذبوك فقد كذبت رسل﴾ [فاطر: ٤] أى فتسل فقد كذبت قال وإمامى المذكور جوابا لأنه مفعن عنه ومفهم له كذا في الجمع وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الاخبار بسرعة أخيه في الزمن الماضى على سرقته في الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكتباتي في الزمن الماضى قد قد قميصه من دبر في الزمن للمستقبل. قال الدمايى: والأصل عدم تكرار المشروط بكرر الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كافي: ﴿وإن كنتم جنبا﴾ [المائدة: ٦] الآية وكافي: ﴿إذا قمم إلى الصلاة﴾ [المائدة: ٦] الآية اهـ. واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيما ثم ماضيين للمشكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعنى من عدم التأثير إلى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة. سبويطى عن أبى حيان. (قوله وخصه الجمهور بالضرورة) لأن أعمال الأداة في لفظ الشرط ثم الجبىء بالجواب ماضيا كهيئة العامل للعمل ثم فاعله. (قوله اهـ حفيد. (قوله إيمانا) أى تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا أى طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه.

عنها : إن أبا بكر رجل أسيء متى يقيم مقامك رَقَى . ومنه : « إن نشأ نزل عليهم من السماء غائّة فظلت » لأن تابع الجواب جواب . وقوله :

[١١٣٦] من يَكِلْنِي بِسَيِّئٍ كَتَّ مِنْهُ كَالشُّجَا بَيْنَ عَقْلِهِ وَالتَّوْبِيدِ
وقوله :

[١١٣٧] إِنْ تَصْرُمُونَا وَصَلَّائِكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَكُكُمْ أَلْفُسُ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا
وقوله :

[١١٣٨] إِنْ يَحْمَرُّوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا قَرْحًا مَتَى وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ ذَقُّوا
وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية (وَبَعْدَ مَضَى رَفُطِكَ الْجَزَا حَسَنٌ)
كقوله :

[١١٣٩] وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْجِدِي يَقُولُ لَا غَالِبَ مَالِي وَلَا حَرَمَ

(قوله لأن تابع الجواب جواب) قد يقال يفتخر في التابع ما لا يفتخر في المتبوع ويجاب بأن هذا خلاف الأصل ولذا لم يفتخر مطلقا بل في مواضع مخصوصة . سم . (قوله كتّ منه) بفتح التاء لأنه يمدح شخصا به . والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشرب في الخلق من عظم أو غيره . والتوريد عرق غليظ في العنق . عيني . (قوله إن تصرمونا) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده في القاموس . والإرهاب الاحافة . (قوله إن يحمروا سبة) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفي بعض النسخ سية بياء مخففة فهمزة . (قوله وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقتدر بأن والفعل جائز إذا كان ظرفا ويصح جعله حالا من الجزاء وإن لم يذكره وما ذكره من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعيف معنى فتأمل . (قوله ماضى) أى لفظا أو معنى كما سيذكره . (قوله وإن أنا خليل) أى تقهر من الخلة بفتح الحاء وهى الحاجة يوم مسبة أى جماعة . وفي رواية : يوم مسئلة أى سؤل وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع .

[١١٣٦] قاله أبو زيد فيما زعمه أبو زيد . من الخفيف . والشاهد فيه كون فعل الشرط مضارعا وهو : يكدل ، وجوابه ماضيا وهو : كت . وقد استضعفوا ذلك حتى يراه بعضهم مخصوصا بالضرورة . وقال ابن مالك : الصحيح الحكم بجوازه لثبوته في كلام أنصح الفصحاء . قال عليه الصلاة والسلام : « من يلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » قوله كت : بفتح التاء لأنه يمدح به شخصا . والشجا ما ينشرب في الخلق من عظم أو غيره . والتوريد عرق غليظ في العنق .

[١١٣٧] هو من البسيط . والشاهد فيه أن الشرط في اللوذين جاء مضارعا والجواب ماضيا . والصرم القطع . والإرهاب مصدر أرهبه : إذا أخافه .

[١١٣٨] البيت من البسيط ، وهو لثعلب ابن أم صاحب في سمط اللآلي .

[١١٣٩] وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْجِدِي يَقُولُ لَا غَالِبَ مَالِي وَلَا حَرَمَ
قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدة - من البسيط - يمدح بها هرم بن سنان ، والضمير في أنه : يرجع إليه . والخليل الفقير ويروى مسنية : أى جماعة . والشاهد في قول : فإنه مضارع وقع جزاء الشرط وهو مرفوع غير مجزوم . وحرم - بفتح الحاء وكسر الراء المهملة - إذا كان يحرم ولا يعطى منه . وقيل أى ولا ممنوع .

وقوله :

[١١٤٠] ولا بالذي إن بآن عنه حبيته يقول ويخفي الصبر إني لجازع

ورفعه عند سيويه على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفا . وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء . وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب .

(قوله ورفعه عند سيويه إلخ) فعل مذهب سيويه يكون المرفوع مستأنفا دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة نحو : زيدا إن أتاني أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الأداة فلا يفسر عاملا فيه فهذا ثمرة الخلاف أفاقه الدماميني . وإنما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لأنه على قوله مجزوم محلا كما صرح به الفاراضي وظاهر هذا الكلام أن الذي في محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محلا ولهذا كتب الشوكلي بهامش الدماميني ما نصه : محل جواز الجزم على قول المبرد إن قدر المعطف على الجملة وأما إن قدر المعطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اهـ بمعنى جملة الجواب وسبأني أن التحقيق كون المرفوع خيرا مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وسبأني الكلام على القول الثالث .

(قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم في إفادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استثناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفاراضي علل تقدير الفاء بقوله لأنه أى الفعل يرفع بعد الفاء أى لكونه حيث لا خير مبتدأ محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال في التسهيل : وإن قرن أى المضارع الواقع في حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا . قال الدماميني : أى سواء كان الشرط ماضيا نحو : ﴿ ومن عاد فيقيم الله منه ﴾ [المائدة : ٩٥] أو مضارعا نحو : ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف ﴾ [الجن : ١٣] وهو إذ ذاك خير مبتدأ محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اهـ .

(قوله لما لم يظهر إلخ) قضيت أن المضارع المبني كالماضى فإذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بأن شأن للمضارع التأثير لفظا . سم .

(تنبيهان): الأول: مثل الماضي في ذلك المضارع المنفى بلم . تقول: إن لم
تقم أقوم وقد يشمل كلامه . الثاني: ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ،
والصواب عكسه كما أشعر به كلامه . وقال في شرح الكافية: الجزم مختار ، والرفع جائز
كثير (وَرَفْعُهُ) أى رفع الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنٍ) أى ضعيف . من ذلك قوله:
[١١٤١] يا أقرع بن حابس يا أقرع إلك إن يُصْرَعُ أخوك لُصْرَعُ
وقوله:

[١١٤٢] فقلت لحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يائها لا يضرها
وقراءة طلحة بن سليمان: ﴿أبنا تكونوا يدر كُكُم الموت﴾ [النساء: ٧٨] ،
وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكافية
وفي بعض نسخ التسهيل ، وصرح في بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيويه ،

(قوله ضعفت عن العمل في الجواب) فالمرغوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالأقوال ثلاثة
وكلام المصنف يحتمل الثاني والثالث . قال الخفيد: يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا
لأداة الشرط لفظا ولا تقديرا . وتكون الأداة عليه لا عمل لها في الجزاء أصلا صرح به الرضى فعلم
أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة فلا يفسر عاملا
فيه . (قوله وقد يشمل كلامه) بأن يراد الماضي لفظا أو معنى . (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال
حسن ولم يقل أحسن . (قوله بعد مضارع) أى غير منفى بلم كما مر وسيأتى . (قوله وهن) سيأتى
أنه مقيد بما إذا لم يتقدم على أن ما يطلب الجزاء . (قوله فقلت لحمل إغ) الخطاب للبخى وضمير أنها
للقربة مطبوعة أى مملوءة من الطعام وقوله لا يضرها أى لا يضرها كذا في العيني . قال شيخنا السيد:
مطبعة بالعين المهملة كما في البهري اه ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملأها كطبعها ولعل المعنى
لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكان مقصود الشاعر توطئن نفس الجمل الحامل على التجلد على
حملها وتشغيله على ذلك .

[١١٤١] قاله جرير بن عبد الله البجلي ، وقال الصاغاني: قاله عمرو بن حشام البجلي . من الرجز . فالأقرع الأول:
منى على الفتح لكونه وصفاً بالابن ، والابن بنى معه لوفقه بين العلمين . والثاني: مبنى على الضم . والشاهد في:
تصرع الثاني حيث رفع: وهو ساء مسد جواب الشرط .

[١١٤٢] قاله أبو ذؤيب الحنظلي ، من قصيدة من الطويل . وتحمل: خطاب للبخى المذكور في أول القصيدة . قوله
أنها أى لأنها: أى القربة المذكورة في البيت الذى قبله . مطبوعة أى مملوءة من الطعام . والشاهد في: لا يضرها حيث
جاء مرفوعا وهو جواب الشرط .

فإنه قال : وقد جاء في الشعر . وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على إطلاقه ، بل حله في غير المنفى بلم كما سبق .

(تنبيهات): الأول : اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع : فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا ، وفصل سيويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو : إنك في البيت ، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون : فالأولى أن يكون على حذف الفاء - وجوز العكس - وقيل إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير . **الثاني :** قال ابن الأنباري : يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزء قبل إن كقولهم : طعامك إن تزونا نأكل ، تقديره طعامك نأكل إن تزونا . **الثالث :** ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ، ويحتمل أن يكون سماه جزاء

(قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة . (قوله على حذف الفاء مطلقا) أى سواء كان قبله ما يطلبه أو لا كانت الأداة اسم شرط أولا وتورد في التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول يخص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فثأمل . (قوله وفصل سيويه إلخ) قال شيخنا : انظر لم يخالف سيويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضي والمضارع ١ هـ ولعل الفرق أن الماضي لما لم يؤثر فيه الأداة الجزم احتيج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذا نطق به وفاء بمقها في الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فثأمل . (قوله نحو إنك في البيت) أى البيت الأول لأن إن يمكن أن تطلب الجزء خيرا لها . (قوله فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الأداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها . (قوله وجوز العكس) يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لأن في العكس مخالفة الأولى في القسمين وفي هذين الوجهين مخالفة الأولى في قسم واحد . (قوله إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء) أى ويكون المرفوع الجواب ووجه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى إن فعلم ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الأداة بكونها اسما . (قوله ما يطلب الجزء) قال شيخنا : يحتمل أن الجزء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ في المثال طعامك بالرفع على الاجتهاد وجملة نأكل خبر أى والرابط محذوف فطعامك طالب للجزء لأن المبتدأ عامل في الخبر ويحتمل أن الجزء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أى ما يطلبه الجزء قبل إن فيقرأ طعامك بالنصب مفعول نأكل فيكون طعامك مطلوبا للجزء ١ هـ وإنما أوجب على نصب الجزء ورفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ اللفظ من كون الطالب عاملا والمطلوب معمولا فلز جعل الطلب شاملا لطلب المفعول العامل لأن يعمل فيه لم يجب ما ذكر . (قوله قبل إن) ظاهره أن غير إن ليس كإن في ذلك فثأمل . (قوله موافقة المبرد) فيه نظر وإن سكوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضي كما مر .

باعتبار الأصل وهو الجزم وإن لم يكن جزء إذا رفع (وَأَقْرَنَ بِهَا حَتْمًا) أى وجوباً (جَوَابًا لَوْ جُعِلَ * شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا) من أدوات الشرط (لَمْ يَتَجَوَّلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو : ﴿ وَإِنْ يَمْسُكْ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام : ١٧] ، والطلبية نحو :

(قوله ويحتمل أن يكون سماه) أى على جملة غير جواب جزء باعتبار الأصل إلخ أى يوافق كلامه جميع المذاهب . (قوله واقرن بها حتما) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه . أفاده في التصريح وصرح في المغنى بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما إذا صدر الجواب بهزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهزمة وإن دخلت مسبقة بها كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مِنْهُ فِي الْفَارِ ﴾ [الزمر : ١٩] وخصت الهزمة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لمراتها وقوة صدارتها فغير الهزمة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عرقته . (قوله الجملة الاسمية) أورد عليه نحو : ﴿ وَإِنْ أَطْعَمْتَهُمْ إِنَّكُمْ لَشُرَكَاءُ ﴾ [الأنعام : ١٢١] وأجاب الرضى بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف للدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الایراد لا يقال لو كان القسم مقدرًا لثبت اللام الملوطة له لتدل عليه لأننا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الإسقاطي على ابن عقيل ثم رأيت الشننى صرح به ويكفى دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم أن الجواب في الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لأن تقديرها إنما يجوز في الضرورة . وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيرددها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التي تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم في قوله :

طلبية واسمية وبجاسد وبما وقصد وبلسن وبالتفيس

زاد الكمال بن الهمام تصديده برب وبالقسم والدونشرى تصديده بأداة شرط نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبِيرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ [الأنعام : ٣٥] الآية . (قوله نحو وإن يمسك بخير إلخ) ذكر في المغنى أن التحقيق في مثل : ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ ﴾ [العنكبوت : ٥] كون الجواب محذوفًا لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله أت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد فالأصل فليبادر للعمل فإن أجل الله لآت وحيث يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أو لا وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدماميني واستشكل في حاشيته على المغنى ذكره من أمثلة ذلك : ﴿ وَإِنْ يَمْسُكْ بِخَيْرٍ ﴾ [الأنعام : ١٧] ﴿ وَإِنْ تَجْهَرُوا بِالْقَوْلِ ﴾ [طه : ٧] أى فاعلم أنه غنى عن جهرك فإنه يعلم السر وإن يكذبك أى فتصير فقد كذبت رسل ونحو ذلك

﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا حُبِّي ﴾ [آل عمران : ٣١] ، ونحو : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه : ١١٢] في رواية ابن كثير - وقد اجمعا في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَذَلِّكُمْ فَعَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرِكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [آل عمران : ١٦] ، والتي فعلها جامد نحو : ﴿ إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا . فَعَسَىٰ رَئِي ﴾ [الكهف : ٣٩] ، أو مقرون بقدر نحو : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ ﴾ [يوسف : ٧٧] ، أو تنفيس نحو : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عِيلَةً فَسُوفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ ﴾ [التوبة : ٢٨] ، أو لن نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ [آل عمران : ١١٥] ، أو ما نحو : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ﴾ [يونس : ٧٢] . وقد تحذف للضرورة كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكِرْهَا * [١١٤٣]

وقوله :

[١١٤٤] وَمَنْ لَا يَزُلْ يَنْقَاضُ اللَّغْوُ وَالصَّبَا سَيَلْفَى عَلَى طَوْلِ السَّلَامَةِ نَادِمًا
قال الشارح : أو ندور ، ومثل للندور بما أخرجه البخاري من قوله ﷺ لأبي بن كعب : « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا إِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا » . وعن الميرد إجازة حذفها في الاختيار . وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله :

مما فعل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضيا لفظيا ويجاب بأن محل هذا إذا لم يسد شيء مسد الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء ساد مسد الجواب .

(قوله وقد اجمعا) أي الاسمية والطلبية . (قوله من قوله ﷺ) أي في شأن اللفظة وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أي فأدأها إليه .

[١١٤٣] قوله : * وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ يُلَاقِي *

قاله عبد الله بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما من البسيط . والشاهد في : الله يشكرها ، فإنها جملة وقعت جواب الشرط وقد حذف فيها الفاء للضرورة ، وأصلها : فأنه يشكرها . وعن الميرد أنه منع ذلك مطلقا وزعم أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

[١١٤٤] هو من الطويل . والفى الضلال . والشاهد في : سيلفى - أي سيوجد - فإنها جملة وقعت جزاء الشرط ، وقد حذف منها الفاء للضرورة . وادأما : مفعول ثان لسيلفى ، أو حال .

[١١٤٥] * نَبِيْ نُفْلٍ مِّنْ يَّتَكَمَّرُ الْعَزَّ ظَالِمٌ *

ولما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط ، فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال ، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط . أما إذا كان الجواب صالحا لجملة شرطا كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقرن بها ، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها ، أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم . قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقْتُ ﴾ [يوسف : ٢٦] ، وقوله : ﴿ وَمِنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَيْت ﴾ [النمل : ٩٠] وقوله : ﴿ فَمَنْ يُّؤْمِنُ بِهِ فَلَا يَخَافُ فَتْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجن : ١٣] ، هذا كلامه . وهو معترض من ثلاثة أوجه : الأول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر

(قوله بنى نفل) أى يا بنى نفل من ينكح العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أى يجهدا حلها . (قوله مع الاتصال) أى بأداة الشرط بأن يقع شرطا . سم . (قوله وغيرها) كما النافية ولن وحروف التنفيس . (قوله أو منفيا بلا) أورد بعضهم على الضابط الذى ذكره المصنف من جهة أنه صالح لأن يجعل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء . وأجيب بأن لا تستعمل تارة لنفى المستقبل وتارة لجرد النفى فعل التقدير الأول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجئ الفاء وعلى الثانى يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتضع الفاء هـ دمامينى . وعندى فى كل من الأيراد والجواب نظر أما الأيراد فلأن مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء فى الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه الأيراد وأما الجواب فلأنه قد يمنع عدم مجامعة لا لحرف الشرط على تقدير كونها لنفى المستقبل ومنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف الشرط فى تقدير كونها لجرد النفى لأن الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كإساقى عن سم فتدبر . (قوله ويجوز اقترانه) أى الجواب الصالح لأن يكون شرطا بصوره الأربع . قال الإسقاطى : ظاهره جواز اقترانه بها إذا كان مضارعا منفيا بلم وكلام الكافية والجامى بخالفه هـ . (قوله فإن كان مضارعا رفع) هذا فى غير المقرون بلم لأنه يجزم . (قوله وذلك نحو قوله تعالى إلخ) اسم الإشارة راجع إلى اقتران الجواب بالفاء . (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أى وهو فى المضارع تخالف للواقع على التحقيق كإساقى وأما قول شيخنا أى ويلزم عليه انتقاض الضابط الذى ذكره للمصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا فيه أن الضابط الذى ذكره للمصنف إنما هو لوجوب الفاء لا لى الجواز الذى كلام ابن الناطم فيه .

[١١٤٥] قاله فلان الأسدى ، وصنوه : * نَبِيْ نُفْلٍ لَا تُكَبِّرُوا الْعَزَّ شَرُّهَا *

من الطويل . أى يا بنى نفل - بضم التاء الثلاثة وضع العين - قبيلة فى طيء . ومن شرطية . وينكح العنز : فعل الشرط من نكحت الناقة : جهدها حلها ، ومادة نون وكاف وعين مهملة . والشاهد فى : ظالم ، حيث حذف منه للبتداء مع الفاء التى هى جواب الشرط : أى فهو ظالم . والشرب - بكسر الشين المعجمة - الحظ من الماء .

مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسمية .

قال في شرح الكافية : فإن اقترن بها فعل خلاف الأصل ، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء ، وجزم الفعل إن كان مضارعا لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به . الثاني ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا ، وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب : ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد

(قوله والتحقيق حينئذ أى حين إذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أى إذا كان مضارعا بفرينة ما سيذكره الشارح في الماضي . (قوله فإن اقترن) أى الجواب الصالح للشرطية . (قوله وينبغي) أى يجب كما يؤخذ من السياق . (قوله خبر مبتدأ) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لأن الجواب على هذا جملة اسمية وإنما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لأنه لم يقل يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف فدعوى البعض تبعاً لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف التبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج إلى التحمل بأن الجواز بالنظر إلى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحيه الجواب لمباشرة الأداة فعليك بالانصاف . (قوله وجزم الفعل إن كان مضارعا) أى جزمه رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضي ويضعف بعد فعل الشرط المضارع . (قوله على ذلك التقدير) أى تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير إن كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا إشكال في الإشارة بذلك وإلا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء إذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لا نفس الجواب لحكم إلخ . (قوله كما تدخل على مبتدأ مصرح به) لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريبا . (قوله جواز اقتران الماضي) أى المتصرف المجرد من قد وغيرها وقوله مطلقا أى سواء كان مستقبلا معنى أولا قصد به وعد أو وعيد أو لا . (قوله على ثلاثة أضرب) إذا لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطا إلخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما في المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضي المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتع الفاء وتارة تجب كما في الضرب الأول والثاني من هذه الأضرب الثلاثة . سم . (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجامى كالكافية للمضارع المنفى بلم . (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الإستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة . جامى .

أو وعيد ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو : ﴿ إن كان قميصه قد من قبل فصدقت ﴾ [يوسف : ٢٦] ، وقد معه مقدرة . وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو : ﴿ ومن جاء بالسيدة فكبت وجوههم في النار ﴾ [النمل : ٩٠] . قال في شرح الكافية : لأنه إذا كان وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية . الثالث : أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : ﴿ فصدقت ﴾ [يوسف : ٢٦] وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر .

(تنبيه) : هذه الفاء فاء السبب الكائنة فى نحو : يقوم زيد فيقوم عمرو ،

(قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ عما مر عن الجامى تحليل وجوب الفاء في هذا بعدم تأخير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى فاجتنب إلى الرابط وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو يناق ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرطا إلخ وينال كلام الشارح فيما يصلح لأن يجعل شرطا وكان وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد قُأمل . وبعبارة التسهيل : وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى فنقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أى نحو : ﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾ [المائدة : ١١٦] أو مقدرة نحو : ﴿ إن كان قميصه ﴾ [يوسف : ٢٦] الآية . قال الدمامي : وهذا لا يمتشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب إذ الشرط مستقبل . وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو : إن جنتي أكرمتك والثاني أن لا يكون مضمون الجزء مسببا عن مضمون الشرط وإنما يكون الاخبار به مسببا نحو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس والمعنى إن اعتدلت على بإكرامك إياى فأنا أيضا أعتد عليك بإكرامى إياك والآيتان المتطوّتان من هذا القليل فلا إشكال . وقال الرضى : لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما وإنما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط مسببا أم لا كقولك إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة . (قوله لفظا ومعنى) بناء على جواز بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم : وماضين أو مضارعين إلخ . (قوله وقد معه مقدرة) تقر به من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضى . (قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى) أى بمبالغة في تحقق وقوعه وإن كان مستقبلا في الواقع . قاله الإسقاطى وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله فعومل معاملة الماضى حقيقة أى الماضى لفظا ومعنى أى عومل معاملة في مجرد الإتيان بالفاء وإن كان الإتيان به في الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجواز والحاصل أن الإتيان في هذا بالفاء نظرا إلى تقديره ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وتركها نظرا إلى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع للمستقبل فاعرفه . (قوله الثالث أنه مثل ما يجوز إلخ) يجاب بأن الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذى عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب . زكريا . (قوله هذه الفاء) أى في الأصل فلا يناق قوله بعد وتعينت هنا إلخ وقوله فاء السبب أى التى تطغى الجملة لإفادة السببية

وتعني هنا للربط لا للتشريك . وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد (وَتَخْلَفُ الْفَاءُ إِذَا كُنَّ مُفَاجَأَةً) في الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفى ولم يدخل عليها إن (كَانَ قَبْلُ إِذَا لَنَا مَكَاظِمُ) ﴿٢٦﴾ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴿٢٧﴾ [الروم : ٢٦] لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ، فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط . فأما نحو : إن عصي زيد فويل له ، ونحو : إن قام زيد فما عمرو قائم ، ونحو : إن قام زيد فإن عمرا قائم ، فيتعين فيها الفاء ، وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها خلافا لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب .

(تنبيهان): الأول : أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطي اشتراطها ، فكان ينبغي أن يبينه . **الثاني :** ظاهر كلامه أن إذا يربط بها بعد إن وغيرها من أدوات الشرط ، وفي بعض نسخ التسهيل : وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء فخصه بأن وهو ما يؤذن به تمثيله . قال أبو حيان : ومورد السماع إن ، وقد جاءت

وقوله لا للتشريك أى في الإعراب وإلا لجزم ما بعدها لفظا إن كان مضارعا ولا في المعنى وإلا انقلب الجواب شرطا فلا تكون عاطفة وبه صرح في المعنى فهي كالفاء في نحو : أحسن زيد إليك فأحسن إليه إذ لو جعلت في هذا المثال عاطفة للزم عطف الإنشاء على الخبر . (قوله وتختلف الفاء إن) الفاء مفعول تخلف وإذا فاعله وإضافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول . (قوله ولم يدخل عليها إن) بكسر الهزة وتشديد النون وعبرة الفارضى ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم . (قوله لنا) أى منا . (قوله في عدم الابتداء بها) وفي انتضائها التعقيب . حفيد . (قوله لا يجوز الجمع بينهما) لأنها عوض عن الفاء خلافا لمن منع ذلك اهـ تصرح ويرد نحو : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء : ٩٧] إلا أن يجاب بما قاله الإسقاطي على ابن عقيل أن محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضا عن الفاء في الربط لا مجرد التوكيد كما في الآية . (قوله أعطى القيود إن) أى أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه إنج وقوله في الجملة أى المصدرة بإذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتثنية . (قوله وفي بعض نسخ التسهيل) وقد تنوب بعد إن إنج كلام التسهيل هنا في الشروط الجازمة فلا يرد قول أبي حيان جاء الربط بإذا الفجائية بعد إذا الشرطية . (قوله ومورد السماع إن وقد جاءت إنج) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل إلا أن يقال المراد ومورد السماع إن وإذا كما يؤخذ مما بعده. وهذا كله إن كان قوله وقد جاءت إنج من كلام أبي حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فإن كان من كلام الشارح ردا على أبي حيان فالأمر ظاهر .

بعد إذا الشرطية نحو : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الروم : ٤٨] ، (وَالْفِعْلُ مِنْ تَعْدِ الْجَزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إِنْ يَفْتَرُونَ * بِالْفَاءِ أَوْ أَلَوَا بِتَطْلِيثِ قَمِنْ) أى تحقيق : فالجزم بالمعطف والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل . قرأ عاصم وابن عامر : ﴿ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب . وقرىء بهن : ﴿ مَنْ يَضِلُّ اللَّهُ فَمَا هَادَى لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٦] ، ﴿ وَإِنْ تَحْطَوْهَا وَمُتَرَتِّمَهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكْفَرُ ﴾ [البقرة : ٢٧١] . وقد روى بهن تأخذ من قوله :

[١١٤٦] فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ زَيْعُ النَّاسِ وَالتَّلْدُ الْحَرَامُ
ونأخذ بعده بَدَنَابٍ عَيْشِرُ أَجَبَ الظَّهْرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
ولمّا جاز النصب بعد الجزء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقع بعده
الواقع بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزء ثم فإنه يمتنع النصب ويجوز

(قوله والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لأن شرط حذف الجواب
اختيارا مضى الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدأ محذوف والجمله جواب الشرط وحذف
الفاء للضرورة وجمله الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف :

* والأمر إن لم يك للنون محل *

فيه هو اسم . (قوله من بعد الجزا) ولو جملة اسمية كما في التصريح وهو واضح لأنها في محل جزم
ومثاله الآية الثانية والثالثة . (قوله وهو أن تأخذ إلخ) لا حاجة إليه بل هو غير مناسب إذ الجزء هو
الجواب كما تقدم في النظم لا تأخذ الأداة الجواب . (قوله بتطليث قمن) قال في شرح الشلور : جزمه
قوى ونصبه ضعيف ورفع جازئ . سيوطي . (قوله فالجزم بالمعطف) على الجزء لأنه مجزوم لفظا أو معلا .
(قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها . كالولو وفي المعنى أنه قيل بذلك ورده فليراجع
وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم المعطف على الجواب فتكون للمعطف على مجموع الشرط والجواب .
(قوله فإن يهلك أبو قابوس إلخ) تقدم الكلام عليه في باب الصفة للشبهة . (قوله فأشبه الواقع بعده)
أى بعد الجزء . (قوله فإنه يمتنع النصب) وقياس ما يأتي عن الكوفيين من جوازه بعد ما فيما إذا وقع
المضارع بعدها بين الشرط والجزء جوازه هنا أيضا وإن لم يسمع . زكريا .

[١١٤٦] ذكر مستوى حكمهما في شواهد الصفة للشبهة . والشاهد في وتأخذ ، فإنه يجوز فيه الرفع على الاستئناف
أى ونحن تأخذ ، والنصب يقتدر إن ، والجزم بالمعطف على يهلك .

جَوَابٌ قَدْ عَلِمْتُ) أى بقرينة ، نحو : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام : ٣٥] الآية . أى فافعل . وهذا كثير . ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٩] ، أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (وَالْعَكْسُ) وهو أن يبنى الجواب عن الشرط (قَدْ يَأْتِي) قليلا (إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ) أى دَلَّ الدليل على المحذوف كقوله : [١١٤٨] فطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ . وَإِلَّا يَحُلُّ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ . أى وإلا تطلعتها يعل . وقوله :

[١١٤٩] مَتَى تَوْخَلُّوْا قَسْرًا يَبْقِيَةِ عَامِرٍ . وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّغَادِ يَزِيدُ

مَتَى تَأْتَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا . تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا
وحالاً إن رفع كإى قوله :

مَتَى تَأْتَا تَعْمُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ . تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عَلَيْهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ
أفاده الغارضى . (قوله والشرط) أى الماضى ولو معنى فإن كان مضارعاً غير منفى بلم لم يبن عن الجواب
إلا إلى الشعر كما سيأتى وقوله يبنى عن جواب أى يذكر دون الجواب سواء أشعر الجواب كإى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ
أَنْ تَبْغِي نَفَقًا ﴾ [الأنعام : ٣٥] [لغ أولاً كإى قولك : إن جاء فى جواب أنكرم زيداً . (قوله ويجب ذلك)
أى الاستغناء عن الجواب . (قوله كما سيأتى) وقد يبنى عن جواب الشرط خير ذى خير متقدم على أداة الشرط
نحو : ﴿ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ٧٠] أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله :

* بِنَى ثَمَلٌ مِنْ يَنْكِعِ الْعِزْ ظَالِمٌ *

قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر فى الثانى كون الجواب يظلم مقدر وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم
فحذف بعض الجواب كما مر فى الشرح فليس من حذف الجواب للدليل فتأمل . وعبارة المنفى حذف جملة جواب
الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يبدل على الجواب فالأول نحو : هو ظالم إن فعل والثانى نحو : هو إن فعل ظالم
وإن شاء الله لهتدون ١ هـ . (قوله مفرقك) بفتح الميم والراء وفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذى يفرق فيه
الشعر . (قوله متى تَوْخَلُّوْا قَسْرًا) أى قهراً والظنة بكسر الظاء التهمة . والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به

[١١٤٨] قاله الأحموس عمدين عبد الله بن عاصم الأنصارى من قصيدة من الوافر . الفاء الأولى للطف والثانية للتليل . والضمير
يرجع إلى امرأة مطرو كانت جميلة وكان مطر دَيْمًا ، فلها قال فلست لها بكف . والشاهد فى إلا يعل حيث حذف فيه فعل الشرط ،
إذ التقدير وإن لم تطلها . ويعل جوابه ، والحسام قاطع وهو السيف . ومفرقك مقوله أى رأسك .

[١١٤٩] هو من الطويل . والشاهد فى متى تَوْخَلُّوْا حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ أصله متى تتقنوا تَوْخَلُّوْا . وقسرا تميز : أى
قهرها . والظنة بكسر الظاء للمجمة : التهمة . والصفاد بكسر الصاد وتخفيف القاء هو ما يوثق به الأسير من قيد وغل . والتقدير : ولا
ينج يزد إلا وهو فى الصفاد .

أراد متى تتفقوا تؤخذوا .

(تنبيهات): الأول : أشار بقدر إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية ، لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إن كما في البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة . الثاني : قال في التسهيل : ويحذفان بعد إن في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله :

[١١٥٠] **قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُقْبِعًا قَالَتْ وَإِنْ**
التقدير : وإن كان فقيرا معدما رضيته . وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة . وكذا كلام الشارح . ولا يجوز ذلك أعنى حذف الجزئين معا مع

الأسير ول في هذا البيت رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الأداة إن وزعم أنه لا يحفظ إلا فيها ١ هـ ذكرها وقد جوز بعضهم في : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ [النحل : ٥٣] أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والأصل وما بكن بكم إلخ . (قوله تظفوا) بالبناء للمفعول أى توجسوا . (قوله لكنه في بعض نسخ التسهيل) عبارته يحذف الجواب كثيرا لقربة وكذا الشرط المنفى بلا تالية إن ١ هـ ومفهومه أن الشرط إذا كان مثبتا أو منفيا بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك . (قوله أنه أقل منه في الجملة) أى في بعض الصور وهو ما عدا المنفى بلا التالية إن وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لأن الكلام في حذف الشرط وحده كله لأن هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف في البيت الأول الشرط كله لأن لا من الشرط وهي لم تحذف فأمل . (قوله ويحذفان إلخ) قد بقي حذف الأداة وحدها . قال السبوتي : لا يجوز حذف أدلة الشرط وإن كانت إن في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف إن فيرفع الفعل وتدخل الفاء إشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله ﴾ [المائدة : ١٠٦] وقد وقع لشيخ الإسلام في شرح منجه تقدير لو الشرطية فيحذفها من المتن ويذكرها في الشرح فلينظر هل له سند في ذلك . قال شيخنا : وقد يقال كلامهم في الأدوات الجازمة فلا ينافي حذف غير الجازم كـ . (قوله بجوازه في الاختيار على قلة) أيد السبوتي في المصح هذا القول بأن المحذف ورد في عدة من الآثار . (قوله مع غير إن) كذا في المصح وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الأثير عن العرب كما في التصريح : من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما في حديث أبي داود : من فعل فقد أحسن ومن لا فلا . قال ابن رسلان وغيره : فيه شاهد على جواز حذف

[١١٥٠] ذكر مستوفى في شواهد الكلام . والشاهد في قوله قالت وإن حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا ، لأن التقدير وإن كان فقيرا قبله .

غير إن . الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير : من ذلك قوله تعالى ﴿ فَمَنْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ [الأنفال : ١٧] ، تقديره إن اخترتم يقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم . وقوله تعالى : ﴿ فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾ [الشورى : ٩] ، تقديره إن أودوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه . وقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةً لِّإِيَّائِي فَاعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت : ٥٦] ، أصله فإن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لى فى أرض إِيَّائِي فى غيرها فاعبدون . وكذا إن حذف بعض الشرط نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] . ونحو إن خيرا فخير (وَأَخْذِفْ لَدَىٰ أَحْبَبَائِكَ شَرْطَ غَيْرِ امْتِنَاعِي) (وَلَقَسَمَ * جَوَابَ مَا أُفْخِزْتُ) أى منها استغناء بجواب المتقدم (فَهُوَ) أى الحذف (مُقْتَرَنٌ) فجواب القسم يكون مؤكدا باللام أو أن أو متفيا . وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم : فمثال تقدم

فعل الشرط المنفى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول : كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا بتأنيهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا فى كل من الشرط والجواب كما مر . (قوله إذا حذف وحده كله) يرفع كله تأكيداً للضمير فى حذف والمراد إذا حذف جميع أجزاء الشرط أى جميع أجزاء جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط . (قوله فإن حذف مع الأداة إلخ) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا إن حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله . (قوله نحو وإن أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بأن المحذوف فى الآية الشرط بتأنيهما لا بعضه لأنه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بأن المراد بالشرط فى قوله إنما يكون حذف الشرط قليلا إلخ جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فإن الحذف فيها واجب للنوعين عنه بمفسره بعده . (قوله غير امتناعى) أى غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلو لا فإنه يمين ذكر جوابها تقدما أو تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط غير الامتناعى وسيشير الشارح إلى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كإذا وإن لم يذكره للمصنف هنا بخصوصه . (قوله وقسم) ولو مقدرا ومثله الحفيد بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ قال : فالقسم مقدر قبل إن وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيهاً عليه مردود بأن دخولها أكد لا واجب وقول بعضهم إن الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بأنه مختص بالشعر . (قوله يكون مؤكدا باللام) أى وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا فى المثبت المضارع أما الماضى فإن كان متصرفا فثارة بقرن باللام وتارة بقدر وتارة بهما وهو الغالب وتارة يجرد وإن كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فنقرن

الشرط إن قام زيد والله أكرمه ، وإن يقيم والله فلن أقوم . ومثال : تقدم القسم والله إن قام زيد لأقومن ، والله إن لم يقيم زيد إن عمرا ليقوم ، أو يقيم . والله إن لم يقيم زيد ما يقوم عمرو . وأما الشرط الامتناعي نحو : لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله :

[١١٥١] فأقسم لو ألدى التديى سواده لما مسحت تلك المسالات عامر

بأن اللام وهو الأكثر أو بأن فقط أو باللام فقط ونذر تجردها منها أفاده الفارضى ، وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور لكن فى خاتمة الباب الخامس من المعنى أن حق الماضى لفظا ومعنى المتصرف المثبت الجواب به القسم أن يقرن باللام وقد . ثم قال : وقيل فى قتل أصحاب الأخدود إنه جواب القسم على إضمار اللام وقد جيما حلقا للطول وقال :

حلفت لها بالله حلفة فاجسر لنأموا لما إن من حديث ولا صال

فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الأول أن ابن عصفور فصل فأوجيها إن كان الماضى قريبا من الحال وإن كان بعيدا جىء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضى السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جواب للقسم حائتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وإن تبعه فى ذلك شيخنا والبعض لأن مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح فى باب نونى التوكيد فللمضارع المثبت على الأول حالة واحدة وعلى الثانى ثلاث حالات فأعرف ذلك . وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من إن واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذى فى المعنى أنه مع قلنه مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود : والله الذى لا إله إلا غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . ونقل الدمامينى عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل يلوها كقول أبى بكر : والله أنا كنت أظلم منه معنى من عمر فى تفاقم جرى بينهما ثم الكلام فى جواب القسم غير الاستطالات إذ جواب الاستطالات لا يكون إلا جملة إنشائية كما فى المعنى كقوله : * برك هل ضمنت إليك ربا * وقوله : * بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبا * قال الشنقى : قال ابن جنى القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم غير الاستطالات وإن كانت طلبية فهو الاستطالات . (قوله أو إن) أى سواء قرن خبرها باللام أو لا كما يؤخذ من الأمثلة . (قوله أو متفيا) أى بما أو إن أو لا وشذ قرن المنفى بما باللام كقوله :

أما والذى لو شاء لم يخلق الورى لكن غبت عن عني لما غبت عن قلبي

[١١٥١] هو من البسيط . والشاهد فيه الاكتفاء بجواب واحد لقسم وشرط ، فإن قوله أقسم يقتضى جوابا ولو كذلك ، فأكفى بجواب لو - وهو لما مسحت - عن جواب القسم . وأبدي فعل ماض من الإبداء وهو الإظهار . والتديى مجلس القوم . وسواده أى شخصه منصوب لأنه مفعول أبدي ، والتديى فاعله . والمسالات - بضم الميم وتخفيف السين للمهلة - جمع مسألة وهو جواب اللجة . وأراد بمار قبيلة فى قرىش . والمعنى أن الشاعر يخلف أن المدح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يسحوا شواربهم من هيئته وسطوته على الناس .

وكقوله :

[١١٥٢] * والله لو لا الله ما اعتدنا *

نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح . وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لأنه مفن عن جواب لو ولولا ، وجوابها لا يكون إلا ماضيا . وقوله في باب القسم في التسهيل : وتصدر - معنى جملة الجواب في الشرط الامتناعي - بلو أو لولا ، يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم . وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استثناء بجواب لو ولولا ، والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي ، والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن ، وهذا الذى ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله

وشذ نفى الجواب بلم أو لن . أفاده الفارسي . (قوله لو الندى الندى إلخ) كلام المعنى بنيد أن أندى بالنون لا بالياء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر . قال في القاموس : ندا القوم حضروا اهـ وإسناد الاحضار إلى الندى مجاز عقل من باب الإسناد إلى المكان لأن الندى مجلس القوم والضمير في سواده يرجع للمملوح وسواده بمعنى شخصه كما في المعنى وهو المناسب وإن فسره البعض بالخيش قال المعنى : والمسالة بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسألة وهي جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة في قريش . والمعنى أن الشاعر يخلف أن المملوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن تسمح مسالاتهم من هيئته وسطوته على الناس اهـ . (قوله والتسهيل) أى في باب الجوازم كما ستعرفه . (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لأنه مفن إلخ وعلى بعض النسخ ولزم وهو الذى بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره إذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع أن المضى إما يلزم في جواب لو ولولا .

(قوله معنى جملة الجواب) أى جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعي أى في التعليق الامتناعي وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر . (قوله يقتضى أن لو ولولا إلخ) أى وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف في الكافية وغير ما ذهب إليه ابن عصفور (قوله والمغاربة إلخ) اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا . (قوله وهذا الذى ذكره إلخ) دخول على المتن . (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما في الشيخ خالد وفى جعل قبل خبرا منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبني على الضم كقبل وبعد

[١١٥٢] قاله عامر بن الأكرع رضى الله عنه . وكان النى رحمته يقول يوم الحندق على ما ثبت في الصحيح . والشاهد في ما اعتدنا فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا . ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب مفنى . فانهم .

(وَأَنْ تَوَالِيَا وَقَبْلَ ذُو حَبْرٍ * فَالْشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا يَلَا حَلْدَنْ وَذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ يَقُمُ وَاللَّهُ يَكْرَمُكَ ، وَزَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَقُمُ يَكْرَمُكَ ، وَإِنْ زَيْدًا إِنْ يَقُمُ وَاللَّهُ يَكْرَمُكَ ، وَإِنْ زَيْدًا وَاللَّهُ إِنْ يَقُمُ يَكْرَمُكَ . وَإِنَّمَا جَمَلَ الْجَوَابَ لِلشَّرْطِ مَعَ تَقَدُّمِ ذِي خَيْرٍ لِأَنَّهُ سَقُوطُهُ مَغْلٌ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هُوَ مِنْهَا ، بِخِلَافِ الْقِسْمِ فَإِنَّهُ مَسْقُوفٌ لِحُجْرَةِ التَّوَكُّيدِ . وَالْمُرَادُ بِذِي الْخَيْرِ مَا يَطْلُبُ خَيْرًا مِنْ مُبْتَدَأٍ أَوْ اسْمٍ كَانَ وَنَحْوَهُ . وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ رَجَحٌ أَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِغْنَاءُ بِجَوَابِ الْقِسْمِ : فَتَقُولُ زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ قَامَ أَوْ إِنْ لَمْ يَقُمْ لِأَكْرَمَنِهِ ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ وَغَيْرُهُ ، لَكِنْ نَصٌّ فِي الْكَافِيَةِ وَالتَّسْهِيلِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْتِمِ ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ سَيُوبَةَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْتِمِ (وَزُيْمًا رَجَحٌ بَعْدَ قِسْمٍ * شَرْطٌ يَلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدَّمٌ) كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ :

[١١٥٣] لَيْتَ مَنِيَّتُ بَنَاتٍ عَنْ غَيْبٍ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفَيْنَا عَنْ دِمَائِ الْقَوْمِ تَنْتَلِفُ
وقوله :

[١١٥٤] لَيْتَ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا

خَيْرًا وَتَأْيِيدًا لِمَا اخْتَرْتَهُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ . (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ سَقُوطُهُ) أَيْ الشَّرْطُ مَغْلٌ إِخْ وَقَدْ يُقَالُ إِخْلَالٌ سَقُوطُ الشَّرْطِ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ مَوْجُودٌ فِي صُورَةِ اجْتِمَاعِهَا بِلَا تَقَدُّمِ ذِي خَيْرٍ فَهَلَا رَجَحُ الشَّرْطِ مُطْلَقًا فِيهَا أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُقَالُ الْإِخْلَالُ فِيهَا أَخْفُ مِنَ الْإِخْلَالِ فِي صُورَةِ الْاجْتِمَاعِ مَعَ تَقَدُّمِ ذِي خَيْرٍ فَتَضَعُ . (قَوْلُهُ وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ رَجَحٌ) أَيْ دُونَ أَنْ يَقُولَ لَوْ جَبِ . (قَوْلُهُ وَزُيْمًا رَجَحٌ إِخْ) هَذَا مُقِيدٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ فَالْمَعْنَى مُلْتَزِمٌ غَالِبًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ حِكَايَةً لِلْمَذْهَبِ الْغَيْرِ فَيَقِي قَوْلُهُ مُلْتَزِمٌ عَلَى إِطْلَاقِهِ . سَمِ . (قَوْلُهُ لَيْتَ مَنِيَّتُ) أَيْ بَلِيَّتُ بَنَاتٍ عَنْ غَيْبٍ مَعْرَكَةٍ غَيْبُ الشَّيْءِ بِكسر الغين الْمُعْجَمَةِ عَالِيَتُهُ أَيْ حَالَتُهُ كَوْنُهُ مُنْفَصِلِينَ عَنْ عَاقِبَةِ مَعْرَكَةٍ . وَإِنَّمَا قِيدَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَظْنَةُ الضَّعْفِ وَالْفَتُورِ بِسَبَبِ الْمَعْرَكَةِ الْمُنْفَصِلِينَ عَنْهَا . لَا تُلْفَيْنَا أَيْ تَجِدُنَا فِيهِ الشَّاهِدَ فَإِنَّهُ جَزَمَهُ بِحَذْفِ الْيَاءِ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ الْمُتَأَخِّرِ عَنِ الْقِسْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا ذُو خَيْرٍ . قَالَ الْفَارُضِيُّ : وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْقِسْمِ وَحَذْفِ الْيَاءِ لِلضَّرُورَةِ أَهـ . وَتَنْتَلِفُ بِالْفَاءِ لَا بِالْقَافِ كَمَا يَحْطُّ الشَّارِحُ وَضَبَطَهُ كَذَلِكَ سَمِ عَلَى ابْنِ الْمَنْصَفِ وَفِي الْقَامُوسِ انْتَفَلَ مِنْهُ تَبَرَأً وَانْتَفَى . (قَوْلُهُ لَيْتَ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ إِخْ) هَذَا الشَّاعِرُ يَحْتَدِرُ لِلْمَخَاطَبِ مِنْ ذَنْبِ

[١١٥٣] ذَكَرَ مُسْتَوًى فِي شَوَاهِدِ حُرُوفِ الْجَمْرِ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ الشَّرْطُ وَالْقِسْمُ : الشَّرْطُ إِنْ فِي لَيْتَ ، وَالْقِسْمُ دَلَالَةُ اللَّامِ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا مَوْطِئَةٌ لِقِسْمٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ وَاللَّهُ لَيْتَ ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَعْدِي جَوَابًا . وَقَدْ رَجَحَ الشَّرْطُ هَهُنَا عَلَى الْقِسْمِ حَيْثُ قَالَ : لَا تُلْفَيْنَا بِالْجَمْرِ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ لَا تُلْفَيْنَا أَيْ لَا تَجِدُنَا . وَحَذْفُ جَوَابِ الْقِسْمِ دَلَالَةٌ ذَاكَ عَلَيْهِ . [١١٥٤] بَعْدَهُ :

وَأَرْكَبُ جِمَارًا تَيْنَ مَرْتَجٍ وَفَرْزُوفٍ وَأَغْرِبُ مِنْ الْخَلَاتِمِ حُلْمَرِي جِمَالِيَا
قَالَتِهَا امْرَأَةٌ فَصِيحَةٌ مِنْ عَقِيلٍ مِنَ الطُّوَيْلِ ، اللَّامُ فِيهِ اللَّامُ الْمَوْطِئَةُ لِلْقِسْمِ عِنْدَ الْكُوفِيَّةِ ، وَزَائِلَةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيَّةِ . وَإِنْ لِلشَّرْطِ ، وَأَصْمُ جَوَابُهُ . وَفِيهِ الشَّاهِدُ حَيْثُ اكْتَفَى بِهِ عَنْ جَوَابِ الْقِسْمِ لِلْقَدْرِ . وَالْقَيْظُ شِدَّةُ الْحَرِّ . وَبَدَا حَالٌ مِنَ الْعُسْرِ الَّذِي فِي أَصْمٍ : مَنْ بَدَأَ إِذَا ظَهَرَ . وَيُرْوَى ضَاحِيَا أَيْ بَارِزًا لِلشَّمْسِ . وَأَرْكَبُ بِالْجَمْرِ عَقْلًا عَلَى أَصْمٍ . وَكَذَلِكَ وَأَغْرِبُ . وَالْخَلَاتِمُ لَفَةٌ فِي الْحَقَامِ . وَصَرَفِي مَفْعُولٌ أَعْرَضَ مَضَافٌ إِلَى شِمَالِيَا ، وَأَصْلُهُ شِمَالٌ فَحَرَكْتَ الْيَاءَ بِالْفَتْحَةِ وَأَشْبَعْتَ بِالْأَلْفِ لِلزُّوْنِ .

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة .

(تنبيهات): الأول : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم نحو : ﴿ ولئن سألتهم ليقولن الله ﴾ [الزخرف : ٨٧] . ونحو : ﴿ لئن لم تنته لأرجنك ﴾ [مريم : ٤٦] ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقومن ، وأما قوله :

* وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرْذَكَ مَرْيَدُ *

وقوله :

[١١٥٦] لئن لك قد ضاقت عليكم يولكم ليعلم ربي أن يتيسر واسع

فضرورة . وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء . الثاني : إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حيثئذ هي الجواب . وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ، فأجاز إن تقم فعلم الله لأزورك على تقدير فعلم الله ، ولم يذكر شاهداً . وينبغي أن لا يجوز ذلك لأن حذف

حكى عنه مؤكداً ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقاً على صدق الحديث الذى قيل حته . والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر . وبأدبا حال من فاعل أقسم اه دماينى . ويؤخذ منه أن التاء فى ما حدثته مفتوحة وبه صرح شيخنا السيد . (قوله على جعل اللام) أى فى لئن زائدة أى وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيع الشرط فى الآيات ضرورة . (قوله كل موضع استغنى إغ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراجه كما تقدم فى قوله :

* والشرط يبنى عن جواب قد علم *

سم . (قوله إلا ماضى اللفظ إغ) أى ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط . جملى . (قوله إن هو يستردك) كذا فى بعض النسخ بالجزم إعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر :

* لمن نحن نؤمنه يت وهو آمن *

كما فى قواعد ابن هشام ولّى بعض النسخ : يستزيد بالرفع وهو الذى يخط الشارح . (قوله والجملة القسمية) أى مع جوابها وقوله هي الجواب أى جواب الشرط . (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أى من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط . (قوله إذا توالى إغ) مقول لقول محنوف

[١١٥٥] صدره :

* يئسى عليك وانت أهل ثالب *

والبيت من الكامل ، وهو لعبد الله بن غلبة .

[١١٥٦] البيت من الطويل ، وهو للكثير بن معروف .

فإن جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة . الثالث : لم ينفه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصراً : إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما ، والثاني مقيد للأول كتنقيده بحال واقعة موقعه كقوله :

[١١٥٧] إِنْ تَسْتَحْيُوا بَنَانًا تُلْذَعُوا وَتَجِدُوا مِنَّا مُعَاقِلَ عِزٍّ زَانِهًا كَرَمًا

أى فنقول إذا توالى إلخ وقد وجد لفظ فنقول في خط الشارح وقوله شرطان أى أو أكثر نحو : إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبدي حر . (قوله فالجواب لأولهما) هو الأصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للآخر وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث إن كان وجوابه وهكذا على إضمار الفاء فإذا قال : إن جاء زيد إن أكل إن ضحك فعبدي حر فعل الأصح الضحك أول ثم الأكل ثم الجيء فإن وقعت على هذا الترتيب ثبت العطف وعلى مقابله عكسه فإن وقع الجيء ثم الأكل ثم الضحك لزم العطف وعلى أن الجواب للأول يبنى مجيء فعل الشرط الثالث ماضياً لما مر لا على مقابله إذ على مقابله لا حذف . وقوله : وجواب ما بعده أى بعد الأول محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه أى وتقديره في البيت الذى أوردته الشارح إن تذرعوا فإن تستغيثوا بنا نجندوا وبقول السيوطي المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للأول مخالف للأصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما في كلام شيخنا قسماً . ومن فروع للسألة ما إذا قال لأمراه إن أكلت إن شربت فأنت طالق فلا تطلق على الأصح إلا إذا شربت ثم أكلت لأن التقدير عليه إن شربت فإن أكلت فأنت طالق فالتالي أول والأول ثان وعلى مقابله لا تطلق إلا إذا أكلت ثم شربت لأن التقدير عليه إن أكلت فإن شربت فأنت طالق فالأول أول والثاني ثان . واعلم أن تصحيح الأول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمني ووجه ابن الحاجب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معاً وإلا توارد عاملان على معمول واحد ولا لغوهما وإلا لزم ذكر ما لا دخل له في ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للتالي لأنه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جواباً للأول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فعين أن يكون جواباً للأول ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثاني . قال الدمامني : ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتين كما هما في اللفظ أو عكست الترتيب قال : وبعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف ولو العطف كما في قول الشاعر :

كيف أصبحت كيف أصبحت مما يغمرى الود في فؤاد اللبيب

ثم قال : ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذاهب معنى مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الطلاق فعلمها لمجموع الأئمة مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفاً لدلالة جواب الثاني ولا محذور في

[١١٥٧] هو من البسيط . والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين وهما إن يستغيثوا وإن يذعروا . والجواب هو يجندوا فلذلك جزم . والتقدير إن يستغيثوا بنا مذعورين يجندوا . ومنهم من قال الشرط الثاني مقدم في التقدير ، فكانه قال إن يذعروا وإن يستغيثوا يجندوا ، فالشرطان إذا كانا بالمعطف يكفى بجواب واحد . ويذعروا مجهول من الذعر وهو الفرع . والمعقل - جمع معقل - وهو المنجأ . قوله زانها فعل ومفعول . وكرم فاعله . والجملة صفة لمعقل .

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف في شرح الكافية ، ومثل له بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ يَأْخُذْكُمْ أَجْرُكُمْ ﴾ [محمد : ٣٦] ، الآية . وقال غيره : إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو : إن تأتني وإن تحسن إلي أحسن إليك . أو بأو فالجواب لأحدهما نحو : إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمهم أو فأكرمها ، أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو .

حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني فأتمله اهـ . قال الشمني : وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الأمرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على إمكان كون جواب الأول عنقودا مدلولاً عليه بجواب الثاني لزم إيقاع الطلاق بالاحتفال وهو خلاف قاعدة الشرع اهـ بحذف . (قوله كقولهم إن تستغيثوا إلخ) وكقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ [هود : ٣٤] وكقوله تعالى : ﴿ إِنْ وَجِيتْ نَفْسَهَا لِلْبَيْتِ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ ﴾ [الأحزاب : ٥] إلخ كذا قالوا قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الأولى من هذا القبيل ما نصه : قال ابن هشام وفيه نظر إذ لم يتوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول فينبغي أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم وإما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له اهـ وكذا يقال في الآية الثانية .

(فائدة) : ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا رَجُلٌ مُؤْمِنٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَوْ تَوَلَّيْتُمْ لَعَذَابُكَ ﴾ [الفتح : ٢٥] وإن اقتضاه كلام المعنى وإلا كان لعذابي جواب لولا ولولا وجوابها دليلاً على جواب لو المخوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ما ذكره الزمخشري من جعل جواب لولا عنقوداً لدلالة الكلام عليه . والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا ناساً مؤمنين بين ظهري المؤمنين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم بأهلاكم مكره ومشقة لما كف أيديكم عنهم . (قوله إن تدعروا) بالبناء للمفعول أي تفرعوا . والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملبأ . (قوله ومثل له بقوله تعالى إلخ) في هذا التمثيل نظر إذ ليس فيه توالى أدنى شرط كما هو موضوع الكلام لأن العطف ليس على نية تكرار العامل . (قوله وقال غيره إلخ) في نقل كلام غير المصنف إشارة إلى الاعتراض على كلام المصنف في شرح الكافية من وجهين من حيث إطلاق العطف ومن حيث التمثيل . (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد إلا أن يقال هما في حكم المؤثر الواحد فتأمل . (قوله أو بالفاء) أي أو توالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لأن الفاء هنا ليست عاطفة . (قوله فإطلاق المصنف) أي في قوله في شرح الكافية وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا .

[فصل لو]

اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام : الأول : أن تكون للعرض ، نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ، ذكره في التسهيل . الثاني : أن تكون للتقليل ، نحو : تصدقوا ولو بظليل عرق . ذكره ابن هشام اللخمي وغيره . الثالث : أن تكون للتمني ، نحو : لو تأتينا فتحديثنا . قيل ومنه : ﴿ لو أن لنا كرة ﴾ [البقرة : ١٦٧] ولهذا نصب فتكون في جوابها . واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الحضراوي : هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت . وقال بعضهم : هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

[فصل لو]

وقوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو : لو تأمر فطاع كما في جمع الجوامع وشرحه . (قوله تصدقوا ولو بظليل عرق) للمعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلا فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمال وقيد بالاحراق أي الشئ كما هو عادة العرب لأن الشيء قد لا يؤخذ وقد يرميه أخذه فلا يتنفع به بخلاف المشوى . كذا في المحلى . (قوله ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) قال في المغنى : وفيه نظر قال الدماميني : وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى إن والتقليل مستفاد من اللقاع لا من نفس لو . (قوله لو تأتينا فتحديثنا) قال شيخنا : عمل كونها في المثال للتمني إذا كان المخاطب مأيوس الإتيان إلى التكلم أو متعسره عادة اهـ ووجهه أن التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر . (قوله لو أن لنا كرة) أي رجعة إلى الدنيا . (قوله ولهذا نصب فتكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب في تكون مثله في :

* وليس عبادة وتقر عيسى *

فهو بأن مضمة جوازا وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه . (قوله واختلف في لو هذه) لم يتعرض لكون القسمين الأولين يحتاجان إلى جواب أولا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الحضراوي يظهر في لو التي للعرض ولو التي للتحضيض وانظر لو التي للتقليل على رأى ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها . (قوله هي قسم برأسها) أي مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما في زكريا . (قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أي وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما في قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ﴾ [البقرة : ١٠٣]

[١١٥٨] فلو لبش المقابر عن كليب فيخبر بالذئب أى زير

يوم الشعثين فقرر غيباً وكيف لقاء من تحت القبور

وقال المصنف : هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قول الزخشرى : وقد تجيء لو فى معنى التمنى نحو : لو تأتبنى فحدثنى . فقال : إن أراد أن الأصل وددت لو تأتبنى فحدثنى - فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى فكان لما جواب كجوابها - فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت .

فإن الشارح سيصرح فى آخر الباب بأن لو فى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلاً وأن قوله : ﴿ لشربة من عند الله غير ﴾ [البقرة : ١٠٣] مستأنف أو جواب قسم محذوف .

(قوله فلونبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثأر أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقول بالذئب أى فى الموضع المسمى بالذئب بفتح الذال المعجمة فنون وفى آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء فى الذئب ظرفية كذا قال الدمامي والشمنى والعينى وقوله أى زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والأصل زير أى زير والزير فى الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لأنه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله يوم الشعثين متعلق يخبر أى بوقعة يوم الشعثين . قال العينى : وأراد بالشعثين شعثاً وشعباً ابنى معاوية بن عمرو اهـ والذي قاله الدمامي والشمنى معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدمامي ثم بحث فى الاستشهاد بالبيتين باحتيال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منها معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أى لو حصل نبش فإخبار كما قالوه فى نحو : إن تأتبنى فتكرمنى أتك نصب تكرم .

(قوله فى معنى التمنى) أى لمعنى هو التمنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد . (قوله لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمنى كالعرض منه أو ككرة مصاحبته فعل التمنى بحيث صارت تشعر به عند حذفه . (قوله أو أنها حرف وضع للتمنى) قال الدمامي : الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزخشرى وما أوردته عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى لا يرد عليه فإنها عند مجامعتها لفعل التمنى تكون مجرد المصدرية مسلوكة الدلالة على التمنى فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال لكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزخشرى يوافق على بجى لو مصدرة اهـ .

[١١٥٨] قالهما امرؤ القيس بن ربيعة للقلب بمهلهل من قصيدة من الوافر . والشاهد فى بجى جواب لو باللام - وهو قوله لقر عينا - بعد بجية بالفاء وهو قوله فيخبر ، وكليب أخوه ، وفيخبر بالنصب جواب لو بتقدير إن . والباء فى الذئب بمعنى فى - وهو ثلاثة حذبات بنجد فيها قبر كليب - بفتح الذال المعجمة بعدها نون وفى آخره باء موحدة . وقوله أى زير خبر مبتدأ خير محذوف وهو أنا ، والزير - بكسر الزاى المعجمة - من يكثر زيارة النساء ، وأراد بالشعثين شعثاً وشعباً ابنى معاوية ابن عمرو ، وموضعه النصب على الحال من أنا المحذوف . وكيف للنصب مرفوع المحل على أنه خبر لقوله لقاء من ، أى هو لقاء من تحت القبور .

وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغنى عن التثني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالغاء . وقال في شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

[١١٥٩] سَرَقْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهَا جِبَالٌ شَرُورَى لَوْ لَعَانُ قَتْلُهَا

قال فلك في تنهيد أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل

وددنا لو لعان ، فحذف فعل التثني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التثني

دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندي هو المختار . ولك أن تقول

ليس هذا من باب الجواب بالغاء بل من باب العطف على المصدر ، لأن لو والفعل في

تأويل مصدر . هذا كلامه . ونص على أن لو في قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ ﴾

[البقرة : ١٦٧] ، مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين : أحدهما

أن التقدير لو ثبت أن ، والآخر أن تكون من باب التوكيد . الرابع : أن تكون مصدرية

بمنزلة إن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود ، نحو : ﴿ وَكُفُوا لَوْلَاهِمْ

لِيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩] ، ﴿ يَزِدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعْمَرُ ﴾ [البقرة : ٩٦] ، ومن وقوعها

بدونها قول قتيبة :

(قوله لاستلزامه منع الجمع إلخ) أي والجمع ليس بمنوع بدليل : ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾

[البقرة : ٩٦] . (قوله وقال في التسهيل إلخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية

أغنت عن فعل التثني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاهما عنه الشارح تصريح بكون لو

هذه مصدرية وإن كان يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أي بعبارة

التسهيل لصراحتها في كونها مصدرية . (قوله وتغنى عن التثني) أي عن فعله . (قوله ضروري) بفتح

الشين للمعجمة وضم الراء الأول وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتنبها من نهى إلى العدو أي نهض .

(قوله إنشائي) صفة لازمة . (قوله دون لفظه) أي لفظ التثني أي مادته وحروفه أي كل من ليت

ولو فيه معنى التثني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست

موضوعة للتثني . (قوله بل من باب العطف على المصدر) أي مجرد العطف وإلا فالغناء الواقعة في

الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب . (قوله في تأويل مصدر) والتقدير في البيت

وددنا إعانتها فبهودها أي بهودها . (قوله ونص على أن لو إلخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن

المصنف أن لو التي للتثني مصدرية ووجه التقوية أن لو في الآية للتثني على ما ذكره سابقا بقوله

ومنه : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ ﴾ [البقرة : ١٦٧] وقد نص المصنف على أنها مصدرية فكون لو التي

للتثني مصدرية . (قوله أن التقدير لو ثبت أن) وحيث فلا جمع . (قوله والآخر) سيأتي رده . (قوله

بعد ود أو يود) لو قال بعد دال مودة لكان أحسن كوددت وأحببت .

[١١٦٠] ما كَانَ ضَرْكُ لَوْ مَنَّتْ وَرَبَّمَا مِنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمُحْتَقُّ
وقول الأعشى :

[١١٦١] وَرَبَّمَا فَاتَتْ قَوْمًا جُلُّ أُنْهَرِهِمْ مِنْ التَّائِي وَكَانَ الْحَرْمُ لَوْ عَجِلُوا
وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية . ومن ذكرها الفراء وأبو علي ، ومن المتأخرين
التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن . ويشهد للمثبتين
قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لَوْ لُدَّهْنٌ فَيُدْهِنُوا ﴾ [القلم : ٩] بحذف النون ، فعطف يدهنوا

(قوله قتيبة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي ﷺ حين
قتل أباهما النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على
العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد ونموذ وأنا أتكم بأخبار الأكرسة والقيصرة فيزيد بذلك أذى
النبي ﷺ فلما سمعها النبي ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتله ما قتله ا ه تصرع . وقال العيني
أن البيت قائله قتيبة بنت الحرث من قصيدة تروى بها أخاها النضر بن الحرث كان النبي ﷺ ضرب
عنقه بالصفراء حين قتل من بدر ويقال لما سمعها النبي ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتله
ا ه وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباهما إلخ . قال الشمني : قال السهيلي والصحيح أنها بنت
النضر ابن الحرث لا أخته ثم قال الشمني : وأسلمت قتيبة يوم الفتح . (قوله ما كان إلخ) قال الشمني :
ما نافية أو استفهامية ا ه قال في التصريح : والمغيط بفتح الميم اسم مفعول من غاطه . والمحق بضم
الميم وفتح النون اسم مفعول من أحقته بالخاء المهملة أى غاطه فهو توكيد للمغيط ا ه . قال الشنوائى :
ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أى ما كان منك ضرك على الأصح من جواز
تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرک والجملة خبر كان واسمها
ضمير الشأن ا ه وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى
أى ضرر كان ضرك بقى أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحيث
فلا شاهد فيه تقدير . (قوله من التائي) من تعليلية لفات .

(قوله وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون في نحو : ﴿ يود أحدهم لو يعمر ﴾ أنها
شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمر لو يعمر ألف سنة لسره ذلك
ولا يخفى ما في ذلك من التكلف . مني . (قوله فعطف يدهنوا إلخ) كذا في المعنى قال الدماميني

[١١٦٠] قائله قتيبة بنت الحرث من قصيدة من الكامل تروى بها أخاها النضر بن الحرث ، كان النبي ﷺ ضرب عنقه
بالصفراء حين قتل من بدر . ويقال لما سمعها النبي ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتله . وما استفهامية - أى
أى شيء - مبتدأ ، وكان ضرك خبره . والشاهد في لو مننت ، فإن لو ههنا مصدرية ، وشرطها أن ترادف أن بمعنى
أن تصلح في موضعها أن المصدرية ، ولكن أكثر وقوعها بعد ود ، والذي وقع في البيت قليل . والتقدير ما كان ضرك
لن علي . والواو في وهو للحال . والمغيط - بفتح الميم - من غاطه إذا أغضبه . والمحق - بضم الميم وفتح النون -
الذي يمكن في قلبه المغيط . فإن قلت : أين جواب لو ؟ قلت صدر الكلام أغنى عنه . والكاف والتاء خطابان للنبي ﷺ .
[١١٦١] البيت من البسيط ، وهو للأعشى ، وهو للأعشى في معنى اللبيب .

بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن . ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو : ﴿ وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه ، كما أجاب به المصنف في : ﴿ لو أن لنا كرة ﴾ [البقرة : ١٦٧] ، على رأيه كما سبق . وأما جوابه الثاني وهو أن يكون من باب تأكيد اللفظ بمرادفه على حد ﴿ فجاء سبلاً ﴾ [الأنبياء : ٣١] ، ففيه نظر ، لأن تأكيد المصدر قبل مجيء صلتها شاذ كقراءة زيد بن علي : ﴿ والذين من قبلهم ﴾ [الأنفال : ٥٢] وغيرها [، بفتح الميم . الخامس : أن تكون شرطية وهي المرادة بهذا الفصل ، وهي على قسمين : امتناعية ، وهي للتعليل في الماضي ، ومعنى إن وهي للتعليل في المستقبل ، فأشار إلى القسم الأول بقوله (لو حرف شرط في مضمي) يعني أن لو حرف يدل على تعليل فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه ، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك . ولم تكن للتعليل في المضى بل للايجاب فتخرج عن معناها ، وأما جوابها

والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها بالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اهـ وناقشه الشمني فقال لا نسلم أن إضمار أن بعد الفاء هنا جائز لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو :

*** لولا توقع معسر فأرضيه ***

حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أول بوجوب الرفع اهـ . وقيل بالنصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل في النصب ثلاثة أوجه . (قوله لما كان معاه) (إخ) أى فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما في المعنى والشمني لكن لا يمر في القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى بلاحتضانه في المعنى وعطف التوهم بتوهم فيه وجود إن مثلاً في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع . أفاده شيخنا السيد . (قوله دخولها على أن) (إخ) أى لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله .

(قوله ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المعنى وقوله لأن تأكيد المصدر عبارة المعنى الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيء صلتها قال سم : انظر معناه فإن ما بعد أن إنما يصلح لها لا للو فإن صلة لو التي أكدت لو قبل مجيئها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل إن مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرف لا يبد له من صلة تذكر لفظاً ولأن المجهود إعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر في نحو : ﴿ أتاك اللاحقون ﴾ وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فظن . (قوله للتعليل في الماضي)

فلا يلزم كونه ممتعا على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتعا . وحاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه ، نحو : ﴿ولو شئنا لرفعناه بها﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، وكتكولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ، ومنه : نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه . فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتعا في كل موضع وليس

أى لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضى ففى الماضى ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضى أى لوجوب سبق التعليق عليهما إلا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا هـ سم أى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط فالربط النفساني ماضٍ والتعليق اللفظي هو الواقع حالا فتدير . (قوله في مضى) متعلق بحصول الذى تضمنه شرط كما عرف . (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين كما عرف . (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض : أى من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى هـ وفيه أن الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولأن أن تحييب بتقدير مضاف أى فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها . (قوله ويلزم) أى من كونها لتعليق كما يؤخذ مما بعده . (قوله إذ لو قدر حصوله) قال البعض : الأولى بل الصواب إذ لو حصل هـ أى لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط وإنما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولأن حصوله هو الذى يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان إلخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق في المضى بل للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك أى حاصلا وقوله ولم تكن للتعليق إلخ أى لأن الثابت الحاصل لا يعلق . (قوله على كل تقدير) أى سواء كان له سبب غير الشرط أو لا . (قوله نعم الأكثر كونه ممتعا) أى لأن الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد . (قوله لزم امتناعه) لأنه يلزم من انتفاء السبب المفرد انتفاء مسببه . (قوله لكان النهار) أى في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس إلى غروبها . (قوله ومنه نعم المرء صهيب إلخ) هو من كلام عمرو جملته من كلام النبي ﷺ وهم كما في التصريح قال : وإنما الوارد أى عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة هـ إنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه هـ فلا دلالة لـو في هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسبابا : الإجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بنبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المتتى بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعنى بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الإجلال فالكلام مسوق لإثبات الجواب وأنه محقق ولايد لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو في مثل هذا الأثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح : وإنما لم تدل

كذلك ، ولهذا قال في شرح الكافية : العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ، فقيام زيد من قولك : لو قام زيد لقيام عمرو محكوم بانتفاءه فيما مضى وكونه مستلزما لثبوت قيام عمرو ؛ وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين انتهى . وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي إنما تدل على الامتناع

لو على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المصية لأنه إذا انتفت المصية عند عدم الخوف فسد الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اهـ . (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجراء لامتناع الشرط أى أن الجراء منتف في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج فال السوفى في حاشيته على المطول في لو أربع استعمالات : أحدها لا تقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل لجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو : زيد ولو كثر ماله بخيل . ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الأول نحو : ﴿ أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا ﴾ [الرعد : ٣١] . ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الأول لامتناع الثانى نحو : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] . رابعها أنها لبيان استمرار شيء يربطه بأبعد النقيضين كقوله : لو لم يخلق الله لم يصبه اهـ بزيادة التثنية للثانى والثالث . (قوله فاسد) أى إذا قطع النظر عن تأويله بما بآى وقوله لانتفاءه أى بحسب الظاهر . (قوله العبارة الجيدة إلخ) قال الدمامنى : هى عبارة بموسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فإن عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضى أنها امتناع لامتناع وعبارة للمصنف تقتضى أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتنعان في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضى والامتناع فيها حقيقى اهـ وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضى لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم إفادة العبارة الأولى كون الامتناع للدلول لها في الماضى . نيه عليه في الخفى . (قوله وكونه مستلزما) أى ومحكوم بكونه إلخ . (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أى لما كان في الماضى متوقعا لوقوع وقوعه لكونه لم يقع لعدم وقوع الغير فالإيمان بكان للاحتراز عن إذا وإن فإنهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فإنها لما وقع لوقوع غيره وبالسبب الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حيثف أيضا أى لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدمامنى ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمنى عن اليلر ابن مالك وإن أوهم صنيع الشارح خلافه وفي الجمع عن أى حيان أن سيبويه نظر إلى المنطوق وغيره إلى المفهوم ونظر الشمنى في الاحتراز عن إذا ولما بأن

الناشيء عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى : أى أن جواب
لو يتمتع لامتناع سببه وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره . وأشار إلى القسم الثانى بقوله
(ويَقُلْ * إِيَّاهُ مُسْتَقْبَلُ لَكِنْ قِيلَ) أى يقل إيلاء لو فعلا مستقبلا المعنى ، وما كان
من حقها أن يليها ، لكن ورد السماع به فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إن كما تقدم ،
إلا أنها لا تجزم . من ذلك قوله :

[١١٦٢] وَلَوْ تَلَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ زَمَنَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ مَسْحَبٌ
لظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُتِّ رَمَّةٌ لِيَصُوتَ صَدَى كَيْلِي يَهْشُ وَيَهْزُبُ

قوله حرف لا يتناولهما فكيف يجتزى عنهما وقوله ولما أى على القول باسميتها . قال الشارح على التوضيح :
واللام فى قوله لوقوع غيره للترقيت أى عند وقوع غيره مطلقا فى قوله تعالى : ﴿ لَا يَجْلِيَا لَوْتَهَا إِلَّا
هُوَ ﴾ [الأعراف : ١٨٧] وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهاننى زيد لأكرمته ومن
المعلوم أن الأهانة ليست علة للإكرام ومثله فى المعنى .

(قوله وهى إنما تدل إلخ) أى لقوله لوقوع غيره . (قوله على أنه) أى الامتناع الناشء عن
فقد السبب وقوله مراد العبارة الأولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب
ممتنعا فى كل موضع فلا فساد . (قوله وأشار إلى القسم الثانى) وهو كونها بمعنى إن بقوله ويقل إيلائها
إلخ . والحاصل أن لو إن كانت امتناعية ولها الماضى لفظا ومعنى نحو : لو جاء زيد أمس لأكرمته
أو معنى فقط كما سيأتى فى قوله : وإن مضارع تلاها إلخ نحو : لو يجىء زيد أمس لأكرمته وإن كانت
بمعنى إن ولها المستقبل لفظا ومعنى نحو :

* وَلَوْ تَلَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *

البيت أو معنى فقط نحو : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [النساء : ٩] الآية . (قوله ويقل
إيلائها مستقبلا) أى يقل أن تستعمل بمعنى إن فيليها المستقبل فلا يرد أنها إذا كانت بمعنى إن كما هو
فرض الكلام كان إيلائها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فتأمل . (قوله وما كان من حقها أن يليها)
أى وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى إن فيليها فلا يقال إذا كانت بمعنى إن فمن حقها أن يليها .
(قوله ولو تلقى أصداؤنا إلخ) الأصداء جمع صدى كغفر بمهملتين وموحدين المفاضة . والرمة بكسر الراء
وغيرها . والرسم القبر وترابه . والسبب كجعفر بمهملتين وموحدين المفاضة . والرمة بكسر الراء
العظام البالية وقوله لصوت صدى ليل فيه قلب والأصل لصدى صوت ليل كما قال قبل صدى صوتى
ويش يفتح الماء وكسرهما وقال فى المصباح هش الرجل هشاشة من باني تعب وضرب تبسم وارتاح
أه والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الأول .

[١١٦٢] قاله قيس بن الملوح الجعوني ، من الطويل . والشاعدي أن لو ههنا للتطبيق فى المستقبل ، ولهذا رادفت أن . والأصداء :
جمع صدى . وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال ونحوها . والواو فى ومن للحال . والرسم تراب القبر . وسبب - مفاضة -
مرفوع بالابتداء ، وخبره من دون ، ولظل جواب لو . وصدى صوتى اسمه ، ويش بحيره : أى يرتاح ، ويظهر من الطرب عطف
عليه ، وجواب إن علوف دل عليه جواب لو . والرمة - بكسر الراء وتشديد الميم - : العظام البالية .

وقوله :

[١١٦٣] لَا يَلْفِكَ الرَّاجُوكُ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وإذا ولها حينئذ ماضٍ أولٌ بالمستقبل ، نحو : ﴿ وَلِيُخْشَ الْفَيْنَ لَوْ تَرَكُوا ﴾

[النساء : ٩] ، الآية . وقوله :

[١١٦٤] وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأُخْيَلَةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُوْلِي جَنْدَلٌ وَصَفَانُحُ

وإن تلامها مضارع مخلف للاستقبال ، كما أن إن الشرطية كذلك . وأنكر ابن الحاج

في نقده على المغرب مجيء لو للتعليل في المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا

به من نحو : ﴿ وَلِيُخْشَ الْفَيْنَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [النساء : ٩] ، الآية . وقوله :

* وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأُخْيَلَةَ سَلَّمَتْ *

(قوله لو تركوا) أى شافروا أن يتركوا وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء

وإنما توجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات أه معنى . وأقره شيخنا والمعض وفيه أن تصحيح

الخطاب حاصل بتأويل الماضي بمستقبل فلا حاجة إلى تأويل الترك بمشارفة لأجل هذا بل لأجل أن

مضمون الجواب وهو الخوف إنما يقع منهم قبل الترك بالفعل إذ هم بعده أموات فاعرفه . ثم رأيت

الدماميني والشمني نقلًا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشف للفتاوى مقتصرين عليه

فله الحمد . (قوله ولو أن ليلي الأخيلة إلخ) بعده :

سَلَّمَتْ تَسْلِيمَ الْبِشَاشَةِ أَوْ زَقَى إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَالِح

والجندل الحجارة . والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور . وزق بالزأى والقاف

صاح ، وتقدم معنى الصدى قال زكريا : وأو بمعنى إلى أن أو عاطفة أه وفي الاحتمال الأول من

التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو . قال السندي : ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلي

أنه لما مات ونزوت برجل من أقربائها مرًا على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت : حاش لله

إنه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلي إلخ فقالت له تأذني في أن أسلم عليه فقال : نعم

فقالت السلام عليك يا قبي الغرام . وحليف الوجد والقيام فقر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت

عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار في عجيب قدرته

[١١٦٣] هو من الكامل : أى لا يجدك الفين يرجون إحسانك إلا مظهر خلق الكرام ولو كنت فقيرًا . والشاهد في ولو تكون ،

فإن لو حرف شرط للمستقبل مع أنه لم يجرم لأن لو بمعنى إن لا يجرم ، ولكن إذا دخل على الماضي يصره إلى المستقبل ،

وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل الحى .

[١١٦٤] بعده :

سَلَّمَتْ تَسْلِيمَ الْبِشَاشَةِ أَوْ زَقَى إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَالِحُ

قالما تربة بن الحمر من الطويل . والشاهد فيه على وقوعه للتعليل في المستقبل إلا أنها لا تجزم . واحتجت به جماعة

على ذلك ، ولا حجة لهم لصحة جملة على الماضى . وسلمت خير أن . والواو في ودوني للحال . والجندل الحجارة . والصفائح :

الحجارة العراض تكون على القبور . وسلمت جواب لو . قوله أو زقى بمعنى إلى : أى لدبت السلام إلى أن زقى إليها صدى :

من زقى الصدا يرقو إذا صاح ، بالزأى المجمة . والصدى الذى يهيك مثل صوتك في الجبال والكهوف وغيرها . وصالح

بالرفع : صفة صدى .

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ التَّسَاءُلِ وَلَوْ بَاطِلًا بِأَطْفَالِهِمْ (وَهِيَ فِي الْأَخْيَاصِ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ) أَيْ لَوْ مِثْلُ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ فِي أَنَّهَا لَا يَلْبِثُ إِلَّا فِعْلٌ أَوْ مَعْمُولٌ فِعْلٌ مُضْمَرٌ يَفْسِرُهُ فِعْلٌ ظَاهِرٌ بَعْدَ الْأَسْمِ ، كَقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

(قوله لا يليها إلا فعل أو معمول فعل) أشار به إلى أن معنى قول المصنف وهي في الاختصاص

[١١٦٥] البيت من البسيط ، وهو للأخطل في ديوانه .

لو غيرك قالها يا أبا عبيدة . وقال ابن عصفور : لا يلحقها فعل مضمر إلا في ضرورة كقوله :
 [١١٦٦] **أَعْلَى لَوْ غَيْرَ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ عَثَبٌ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَتَّبِعٌ**
 أو نادر كلام كقول جاتم : لو ذات سوار لطمتني . والظاهر أن ذلك لا يختص
 بالضرورة والنادر ، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى : **لَوْ أَنَّم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ**
رَحْمَةِ رَبِّي [الإسراء : ١٠٠] ، حذف الفعل فأنفصل الضمير . وأما قوله :
 [١١٦٧] **لَوْ يَغِيرُ الْمَاءِ خِلْقَتِي شَرْقٌ كَثَّ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتَصَارِي**

بالفعل أنها لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديرًا ومن الثالث : **ه** الخس ولو خاتماً من حديد ، أي
 ولو كان المتخمس خاتماً من حديد كما في المعنى وقوله مضمر أي مخنوف . (قوله لو غيرك قالها) الضمير
 المنصوب يعود إلى كلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش
 إلى الشام بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيهم على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر
 الصحابة فقال له أبو عبيدة : أقررنا من قدر الله تعالى ؟ فقال له عمر رضي الله تعالى عنه : لو غيرك
 قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله وجواب لو مخنوف أي لعدتها ولا مجال للمنى
 هنا . دمامني . (قوله أخلاي) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة . قال التبريزي : وأجود
 من ذلك في حكم العربية أن ينشد أخلاء بجمرة مكسورة والأصل أخلاق فحذفت باء الإضافة لدلالة
 الكسرة عليها . والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب . (قوله كقول جاتم) أي حين لطمته جارية وهو
 مأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد نافقة لها لتأكل معها
 فنحراها فقبل له في ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني وذات السوار
 الحرة لأن الإماماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو مخنوف تقديره لما على ذلك . تصرخ .
 (قوله حذف الفعل إغ) قيل الأصل لو تملكون فحذف الفعل الأول فأنفصل الضمير وقيل
 الأصل لو كنتم تملكون ورد بأن اليهود في حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فأجيب بأن
 المراد أن الأصل لو كنتم أنتم فحذفنا وفيه نظر لأن الحذف والتوكيد متافيان كذا في المعنى وزيف

[١١٦٦] قال القمطش الضمي من قصيدة من الطويل : أي يا أخلاي : جمع خليل . والشاهد في لو غير الحمام :
 حيث ولى لو غير الفعل للضرورة . والحمام - بكسر الحاء وتخفيف الميم - الموت . وعثب جواب لو . ومعتب مصدر
 ميمي بمعنى العتاب مبتدأ . وما على الدهر غيره .

[١١٦٧] قاله عدى بن زيد التميمي ، من قصيدة من الوافر . والشاهد في لو يغير الماء ، وذلك لأن شرطها أن تكون
 مختصة بالفعل وليس ههنا كذلك . واختلف في تخريجها فقيل تقديره لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق . قوله هو
 شرق جملة مفسرة للفعل للمضمر . وقال ابن الناطم : كان الشائبة مضمرة فيه . والجملة المذكورة بعد لو خير لها تقديره
 لو كان الشأن بغير الماء حلقي شرق . قوله حلقي شرق في موضع النصب على أنها خير كان . وقيل هو محمول على
 ظاهره وأن الجملة الاسمية وليها شذوذا . قوله كثر جواب لو . وكالغصان خير كان . واغصاري كلام إضائي مبتدأ ،
 وبالماء غيره أي نجاتي وملجئي . قال أبو عبيد : الاختصار للجنأ . والمعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرق بالماء ،
 فإذا غصعت بالماء فيها أسيفة .

ف قيل على ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا . وقال ابن خروف : هو على إضمار كان الشانية : وقال الفارسي : هو من الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو شرق ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرًا ، ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال : (لكن لو أن بها قد تقترن) أى تخص لو بمباشرة أن نحو : ﴿ ولو أنهم أمنوا ﴾ [البقرة : ١٠٣] ﴿ ولو أنهم صبروا ﴾ [الحجرات : ٥] ، ﴿ ولو أننا كتبنا عليهم ﴾ [النساء : ٦٦] ، ﴿ ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به ﴾ [النساء : ٦٦] . وقوله :

* ولو أن ما أسعى لأدلى معيشة *

وهو كثير . وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيويه وجمهور البصريين بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمُسند إليه . وقيل الخبر محذوف : فقيل يقدر مقدما أى ولو ثابت إيمانهم ، على حد : ﴿ وآية لهم أننا حملنا ﴾ [يس : ٤١] ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرًا ، ويشهد له أنه يأتي مؤخرًا بعد أما ، كقوله : عندي اصطبار وأما أننى تجزع يوم التوى فلو نجد كاذب يترنى

الدمامنى التنظير بأن الحليل وسيويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد . (قوله وأما قوله إغ) وارد على المتن . (قوله لو بغير الماء إغ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسفت شرق بالماء فإن غصبت بالماء فم أسيفه واعتصارى نجاة اه ذكرها . وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذى غص أى شرق والمراد بغير الماء . (قوله على إضمار كان الشانية) أى والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية . (قوله فحذف الفعل أولا) أى من التركيب الأول والمبتدأ آخرًا أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به فى قوله تعالى : ﴿ أدعوتهم أم أنتم صامتون ﴾ أى أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقريئة فكثير ونشر حذف شرطها وجوابها معا فى قوله :

إن يكن طبعك الدلال فلو فى سالف الدهر والسنين الخوالى
التقدير عند الأخفش : فلو وجد فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان كذا . (قوله ولو أن ما أسعى) أى ولو أن سعى فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما قطع حتى يرد أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله . (قوله وموضعها) أى مع صلتها . (قوله فقيل يقدر مقدما) أى على المبتدأ لا على لو . (قوله على حد وآية لهم أننا حملنا) أى على طريقته فى تقديم الخبر على المبتدأ الذى هو أن وصلتها . (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنا مؤخرًا ثابت لأن لعل إغ أى لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها للبع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لفة فى لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لأن لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما . هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ، فلا تشبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل ، فالأولى حيثئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل : أى ولو إيمانهم ثابت . وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزخشري : فاعل ثبت مقدرا كما قال الجميع في ما وصلتها في لا أكلمه ما أن في السماء نجما ، ومن ثم قال الزخشري : يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المخلوف . ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [لقمان : ٢٧] ، وقالوا إنما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذى في الآية . وفي قوله :

[١١٦٨] ما أظيب العيش لو أن الفتى حجرٌ تبو الحوادث عنه وهو مَلُومٌ
وقوله :

[١١٦٩] ولو أنها عصفورة لحببها مسومة تدغو غبيداً وأزعما

أيضا إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أما لأن الإخبار عن أن وصلتها لكونها في تأويل مصدر مبتدأ يميزها عن التي هي لغة في لعل إذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم إلا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدما بعلة يدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر .

(قوله فاعل ثبت مقدرا) والدال عليه أن فإنها تعطى معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبيعه نوع إبعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسرا بفعل بعده إلا كان نحو : ه التمس ولو خاتما من حديد ه أى ولو كان الملتصق والمقرون بلا بعد أن نحو : إن تغم أتم وإلا فلا . (قوله كما قال الجميع في ما وصلتها إلخ) قد يفرق بأن للوصول المحرفي أحوج إلى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الأوجعية فتأمل . (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا . (قوله أن يكون خبر أن) أى الواقعة بعد لو فعلا أى جملة فعلية . (قوله إنما ذلك) أى وجوب كون خبر أن فعلا في الخبر المشتق أى إذا أريد الإتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فما زعمه الزخشري لا يسلم على إطلاقه . (قوله تبو الحوادث عنه) أى تبعد مصائب الدهر عنه . (قوله ولو أنها إلخ) الضمير في أنها يرجع إلى الأسود التي ترى من بعيد . ومسومة أى خيلا

[١١٦٨] البيت من البسيط وهو لا ين مقل .

[١١٦٩] قاله العوام بن شاذب من الطويل . والشاهد في عصفورة حيث وقع إنما لأن الواقعة بعد لو ، وهو اسم جامد ، والضمير في أنها يرجع إلى الأسود التي ترى من بعيد ، ومسومة أى خيلا معلمة نصب على أنه مفعول ثان لحسبنا . وعبيدا - بضم العين - بطن من الأوس . وإزعم بطن من بني يربوع ، وإلهم تنسب الإبل الأزمية .

ورد المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

[١١٧٠] لَوْ أَنْ حَيًّا مَدْرَكَ الْفَلَّاحُ أَذْرَكَ مُلَاعِبَ الرَّمَّاحِ

وقوله :

[١١٧١] وَلَوْ أَنْ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلِّقٌ بِعَوْدِ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عَوْدُهَا

وقوله :

[١١٧٢] وَلَوْ أَنْ حَيًّا فَائِثَ الْمَوْتِ فَائِثُ أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدُوَانِ

معلمة . وعبيدا بضم العين بطن من الأوس . وأزغم بطن من بني يربوع اه عيني . وقال الشمني : مسومة أى فرسا مسومة وعبيدا بضم العين وأزغما بفتح الهمة وسكون الزاى وفتح التون اسما شخصين اه والتاء في لحسبتها تاء مخاطبة يهجوها الشاعر كما في شرح شواهد المغنى للسيوطي وإن مشى الدماميني على خلافه . (قوله ورد المصنف إلخ) قال في المغنى : وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم ينتهوا لها وهى قوله تعالى : ﴿ وَدُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾ [الأحزاب : ٢٠] ورده الدماميني بأن لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية ليجبها بعد فعل دال على التمنى صرح بذلك الرضى والكلام في لو الشرطية .

(قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة وغيره الشاعر ليبد إلى هذا للقافية . عيني . (قوله ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثام بضم المثناة وتخفيف الميم نبت ضعيف . وتأود تعوج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع إلى ما وتأينفه . باعتبار وقوع ما على بقية . (قوله فائث الموت) قال البعض من إضافة الوصف لفاعله أى فائث الموت اه وفيه نظر أما أولا فلأن الوصف المتعدى لا يضاف إلى فاعله على ما تقدم في باب الإضافة وأما ثانيا فلأن المناسب لقوله فائث أخو الحرب أن يكون من إضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أى ملازمها فوق

[١١٧٠] قاله ليبد العامري . والشاهد في مدرك الفلاح حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم . والفلاح النجاة وأدركه جواب لو . وأراد بملاعب الرماح أباه عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة ، وغيره ليبد إلى هذه القافية .

[١١٧١] قاله أبو العوام بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وهو الأصح مما قيل أنه للحسين بن مطهر أو لكثير عزة من قصيدة من الطويل . والشاهد في وقوع خبر إن بعد لو اسما ، وبه رد ابن الناطم على الزعخشري بقوله : وزعم الزعخشري أن خبر إن بعد لو لا يكون إلا فعلا وهو باطل بهذا ويقول تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ . قلت : زعمه ليس على الإطلاق ، بل معناه أن الأصل أن يكون خبر إن بعد لو فعلا فإذا تعذر يكون اسما كما في الآية . والثام - بضم التاء المثناة وتخفيف الميم - نبت ضعيف له غوص ربما حشى به . قوله ما تأود أى ما تعوج . [١١٧٢] قاله صخر بن عمرو من قصيدة من الطويل . والشاهد فيه وقوع خبر إن بعد لو اسما وهو قوله قايت الموت ، وفائث أخو الحرب جواب لو . والقرس القارح : الذى عمره خمس سنين . والعدوان شديد العدو والجرى . وأراد بأخو الحرب صاحب الحرب ، ويذكر الأخ في أمر يكون صاحبه لا يفارقه ولا يزال مباشره كأنهما أخوان لا يفترقان .

(وإن مضارع تلاماً صرفاً * إلى المضى نحو لو يقي كفى) أى لو وى كفى .
ومنه قوله :
[١١٧٣] لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ حَدِيثَهَا عُرُوا لِعَزَّة زُكَّتَا وَسُجُودَا
وهذا فى الامتناعية . وأما التى بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضى إلى المستقبل ،
وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى .
(تضييهاً) : الأول : لعلبة دخول لو على الماضى لم تجزم ولو أريد بها معنى
إن الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر منهم
ابن الشجرى كقوله :

* وَلَوْ يَشَأ طَارَ بِهَا ذُو مَيْحَةٍ *

وقوله :

[١١٧٤] ثَامَتْ لَوْ أَدَاكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى يَسَاءَ بَنَى دُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا
وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبى عمرو : ﴿ يَنْصَرِّمُ ﴾
[آل عمران : ١٦٠] ، و ﴿ يَشْعُرُكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٠٩] ، و ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [البقرة :
٦٧] ، والأول على لغة من يقول شايشا بالألف ، ثم أبدلت همزة ساكنة كما قبل العالم
والخاتم . الثانى : جواب لو إما ماضٍ معنى نحو : لو لم يخف الله لم يعصه . أو وضعاً

القارح الفرس القارح الذى عمره خمس سنين . والحدوان بفتحات شديد العذر . (قوله كقوله ولو
يشأ إلخ) تقدم فى عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد الذى بعده . (قوله وخرج) أى البيت الثانى
وقوله سكنت أى أبدلت بالسكون . (قوله إما ماضٍ معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من
اللام لأن اللام لا تدخل على ناف إلا ما كان فى التصريح . (قوله أو وضعاً) لو قال لفظاً لكان أنسب .
(قوله فاقترانه باللام إلخ) قال عبد اللطيف فى باب اللامات : هذه اللام تسمى لام التسويف
لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التمجيل أى وقوع الجواب
عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى جملته حطاماً لأن فى تأخير جملة حطاماً تشديداً للعقوبة أى
إذا استوى على سوفة وقويت به الأطماع جعلناه حطاماً كما قال تعالى : ﴿ حتى إذا أخذت الأرض

[١١٧٣] قاله كثير غرة من الكامل . وذكر ابن عقيل آخر :

رُهْبَانٌ مَلَنِينَ وَالْأَيْبِينَ قَهْلُهُمْ
يَكُونُ مِنْ عَدُوِّ الْمَذْنَبِ فَسُودَا
والشاهد فى وقوع المضارع بعد لو ، ولكن معناه مصروف إلى اللضى . والكاف للتشبيه وما مصدرية . وخرؤا
جواب لو من الخروى وهو السقوط . وكان القياس أن يقول خروا لما لأن الضمير فى حديثها لغزى ولكنه صرح استلذاذا
واقامة للوزن . والركع جمع راكم ، والسجود جمع ساجد . والرهبان جمع راهب . ومدن بلدة مشهورة بساحل بحر
الطور .

[١١٧٤] البيت من البسيط ، وهو للقيط بن زرارة فى لسان العرب .

وهو إما مثبت فافتراضه باللام نحو : ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة : ٦٥] ، أكثر من تركها نحو : ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ [الواقعة : ٧٠] ، وإما منفي بما فالأمر بالعكس نحو : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام : ١١٢] ، ونحو قوله : [١١٧٥] وَلَوْ لَغَطَى الْجِبَارَ لَمَّا اقْتَرَفَا وَلَكِنْ لَا يَحِيزَ مَعَ الْإِلَهِى وَأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى : « لو كان لى مثل أحد ذهباً ما يسرنى أن لا يمر علقى ثلاث وعنده منه شيء » فهو على حذف كان : أى ما كان يسرنى . قيل وقد نجاب لو بجملة اسمية نحو : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقُوا لَئِيْمَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة : ١٠٣] ، وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ، ولو فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها .

زعموها ﴿ [يونس : ٢٤] الآية وحذفت فى جعلناه أجاجا إشارة إلى عدم تراخى الجعل أجاجا . أفاده فى التصريح قال السيوطى : وقد يقترن جوابها بإذن ونذر كونه تعجبا أو مصدرا برب أو الفاء اهـ وقال فى المغنى : وورد جوابها الماضى مقرونا بقدر وهو غريب . (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام (إخ) وارد على قوله جواب لو إما ماض معنى أو وضعا ولأنه فى هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى . (قوله لو كان لى مثل أحد ذهباً ما يسرنى (إخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شيء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفى فى أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شيء وهو المراد اهـ ففيه نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تقيده لو من النفى أى نفى الشرط وما ترتب عليه فتأمله فإنه معين . (قوله بجملة اسمية) أى مقرونة باللام كالأية أو بالفاء كقوله :

*** لو كان قتل يا سلام فراحة ***

أى يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيت فى المغنى قال الدمامينى : لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفاً على قتل وجواب لو علقوقاً أى لبت ويدل عليه بقية البيت :

*** لكن فروت مخافة أن أوسرا ***

إذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت فى موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضى إلى المعرة والذل ففر . (قوله لئيمية من عند الله خير) أى مما شروا به أنفسهم . (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب

[١١٧٥] من الوافر ، لم يعلم قائله . والاستشهاد فيه فى قوله لما اقترفا ، حيث اقترن جواب لو بكلمة ما . قوله ولو نعطى على صيغة مجهول . وقوله الحيار مقول ثان .

[أَمَا وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا]

(أَمَا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) أى أَمَا - بالفتح والتشديد - حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد : أَمَا الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا

لقسم مقبر أى والله لثوبة . (قوله للتمنى) أى على سبيل الحكاية أى أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقاهم تلها عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمنى حقيقة عليه تعالى . أفاده الدماميني ، هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين فى ﴿ لثوبة من عند الله خير ﴾ شرطية وجوابها مخوف لدلالة السياق عليه تقديره لأبيروا .

[أَمَا وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا]

(قوله كمهما يك من شيء) مهما اسم شرط مبتدأ وفى خبره الخلاف السابق ويمكن تأمة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها مخوف أى موجوداً ومن شيء بيان لمهما . فإن قلت : أى فائدة فى هذا البيان مع كونه كالبيان فى العموم والإبهام . قلت : دفع توهم لإرادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتصميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشيء فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطته بالمبتدأ . (قوله حرف بسيط) فى ادخال ذلك تحت حيز أى التفسيرية نظر لأن التشبيه الذى فى المتن لا يفيد وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضاً وإن زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفادة أنه واقع ولابد بتعليقه على محققه وهذا حاصل مع مهما يكن من شيء كما لا يخفى . (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علما فعالم فهو عالم إن ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد . وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله :

* من كان ذابثً فهذا يتسى *

لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذابثً فإبى لا أخونه لأن أبى بـتأ وكذا قولهم أما علما فعالم فللمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لأنه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطى . وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وإنما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وغيره ثم الشرط فى أما ليكون المقصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بمحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدماميني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الأصحاب .

فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴿ [البقرة : ٢٦] الآية ، وإلى ذلك الإشارة بقوله (وَقَا * يَلْبُو تَلْوَهَا وَجُوباً أَلْفَا) فاء مبتدأ خبره ألف ، وتلّو متعلق بألف . ومعنى تلّو تال . ووجوباً حال من الضمير في ألف . وأشار بقوله : (وَحَذَفَ ذِي أَلْفَاظٍ فِي لُغَرٍ إِذَا * لَمْ يَكْ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ لُبِّدَا) - أى طرح - إلى أنه لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استثناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو :

(قوله فبدليل إلخ) قال في المنى : وجه الدلالة أن الفاء في نحو الآية التي ذكرناها وهى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ لا يصح أن تكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستثناء عنها فتعين أنها فاء الجزء اهـ يتصرف . قال الشمنى : وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت . وكـ زائد يلزم كالباء في أفضل به في التعجب اهـ . ولك دفعه بأن اللزوم لغیر مقتض بنائ الزيادة ولزوم الباء في أفضل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قلت مهما التى أما في تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقاً . قلت : قال الرضى إنما وجبت الفاء في جواب أما ولم يجوز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزء وجبت الفاء اهـ وقال بعضهم : لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النجاسة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الأصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقى في المقام بحث وهو أن الفاء إنما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن إن للشك وهو لا يناسب الشرط لأن وجود شيء ما محقق وأياً تستدعى زيادة للمقتضى للزومها الإضافة كأن يقال أى شيء يكن إلخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان في متى والمكان في أين والعاقل في من وغير العاقل في ما وليس المراد الخصوص لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال في التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم : إذا قلت أما زيد فمطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اهـ ضفطن . (قوله وفالتلو إلخ) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شيء واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لأن أما زيد فقام أصله مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جيء بأما نائبة عما حذف فصار أما زيد قائم فوحلت الفاء لاصلاح اللفظ إذ يستكره تلو الفاء الأداة أو لأنها أشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقام بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو : أما قائم فزيد كذا في الفارضى . قال السننوى : فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لأنه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فإنه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر فإنه لا يحذف شيء من كلامهم وجوباً إلا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولما اغتضروا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه في غير هذا الموضع اهـ وقوله تقديم ما يمتنع إلخ أى نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى : ٩] . (قوله ووجوباً حال) أى على تقدير مضاف أى ذا وجوب أو

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، أى يقال لهم أكفرتم . ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله :

[١١٧٦] . فَأَمَّا الْقَتْلُ لَا . قِيلَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيِّئًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

على تأويله بواجب . (قوله فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز إبقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جوابا بتقدير أقول لكنى كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوى يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في جميع المواضع للسيوطي ونصه : ويجوز حذفها أى الفاء في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] الأصل يقال لهم أكفرتم فحذف القول استثناء عنه بالمقول فبقيته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا . هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية ﴿ فَهَلْ ذُقُوا الْعَذَابَ ﴾ والأصل يقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أى أما والفاء اعتراض اهـ .

(قوله فَأَمَّا الْقَتْلُ إلخ) قال البعض : لا يصح تقدير القول هنا لأن المعنى ليس عليه ولمعنى صحة الاخبار حيث لا هـ وتعليلا باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلاشك الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهي الرابط فافهم وقوله سيوا منصوب على أنه اسم لكن وغيرها محذوف أى ولكن لديكم سيوا أو على المصدرية أى تسبون سيوا واسم لكن محذوف أى ولكنكم كذا في شرح شواهد المعنى للسيوطي وقوله في عراض المواقب بالعين المهملة والضاد المعجمة أى شقها وناحتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار . والمواقب جمع موكب وهم القوم راكبون على الإبل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كما في القاموس . (قوله أو ندور) كما في قوله ﷺ : « أَمَا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظِرُ إِلَيْهِ إِذْ يَنْحَلِي فِي الْوَادِي » وقول عائشة رضي الله تعالى عنها : أَمَا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحِجِّ وَالْعَمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا . وَأَمَا قَوْلُهُ ﷺ : « أَمَا بَعْدَ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ » فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للمقول والتقدير فأقول ما بال رجال كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الأول وقول عائشة

[١١٧٦] ذكر مستوى في شواهد الأبداء . والشاهد في ههنا في حذف الفاء من الجملة الواقعة جوابا لأما وهو قوله لا قال لديكم ، وكان القياس أن يقال فلا قال .

أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله ﷺ : « أما بعد ما بال رجال » ، وقول عائشة : « أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا . وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ، ومنه : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ [الكهف : ٦٩] ، ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ ﴾ [الكهف : ٨٠] ، ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾ [الكهف : ٨٢] الآيات . وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم : فالأول نحو : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَهُمْ بِهِرَاءٌ مِنْ رَبِّكَ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مبینًا ﴾ [النساء : ١٧٤] ، ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسُخِّرْ لَهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَلَهْجًا ﴾ [النساء : ١٧٥] ، أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا . والثاني نحو : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران : ٧] ، أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكولون معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧] ، أى كل من التشابه والحكم من عند الله تعالى ، والإيمان بهما واجب ، فكانه قيل : ﴿ وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فَيَقُولُونَ ﴾

وإلى بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله ﷺ : « أما موسى » إلى آخر ما تقدم وإلى بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله ﷺ : « أما بعد ما بال رجال » وقول عائشة : « أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل إلخ وإلى بعض النسخ غير ذلك . (قوله كما تقدم في آية البقرة) هي ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ ثم إما أن يقدر فيها جمل أى يفترق الناس أو يرد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصلا كل منها عن الآخر وإن لم يكن ثم إجمال . (قوله وقد يترك تكرارها) أى في مقام التفصيل . (قوله ويدل على ذلك) أى القسم المخلوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون إلخ . (قوله فكانه قيل إلخ) يرد عليه أن هذا يقتضى أن قوله : والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله : والراسخون إلخ كما هو مدعاة أو لا فتأمل . (قوله وعلى هذا) أى كون قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ إلخ في موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على إلا الله لأن الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله والراسخون في العلم إلخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود أن تأويله لا عند الله بأن النافية وقراءة أبي وابن عباس في رواية طلوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم التشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الإسلام مطلقا في هذا الحكم إلا أن يقال خص الراسخون بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم . قال الضمني : قال السعد والحق أنه إن أريد بالتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله إلا الله وإن أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول الجمل والمؤول فالحق العطف ١ هـ .

[آل عمران: ٧] ، وعلى هذا فالوقف على إلا الله ، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فأتملها . وقد تأتى لغير تفصيل نحو : أما زيد فمنطلق ، وأما التوكيد فقل من ذكره . وقد أحكم الزحشرى شرحه ، فإنه قال : فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيد فلذهاب . ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدل بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه في معنى الشرط .. انتهى .

(تنبيهات): الأول : ما ذكره من قوله : أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها ، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط . **الثاني :**

(قوله وهذا المعنى) أى كون الذين في قلوبهم زيغ يتيمنون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار إليه في آية البقرة يعنى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦] إغ وغير بالإشارة لعدم صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لأن انقسام الناس فيها إلى قسمين في خصوص ضرب المثل بالوعضة فما فوقها وبه يعلم ما في كلام شيخنا من المزاخلة ثم هذا يقتضى أن التبعين للمتشابه كنفار لتصریح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه في اتباعه التشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فأتملها . **(قوله وقد تأتى لغير تفصيل) أى لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقدر في نحو : أما زيد فقامم فقد تكلف . (قوله شرحه) أى بيانه . (قوله فضل توكيد) أى توكيدا فاضلا . (قوله وأنه بصدد الذهاب إغ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب . (قوله عزيمة) أى لا بد منه . (قوله قلت أما زيد فلذهاب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجحوا في بعد التى في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققا وأيضا لا داعي لتقييد الشرط بعبدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث .**

(قوله في تفسيره) أى تبين حاصل معناه لما يأتى في الشرح . (قوله مدل) أى مفصّل . (قوله وهى قائمة مقامهما) قد يقال إن أما لم تقم إلا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه في تفسير أما زايد فلذهاب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لأنه بملاحظة شرط أما المخنوف بعدها فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هي لتفصيل ما في نفس التكلم من أقسام متعددة ثم قد ذكر الأقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقي والتزموا حذف الفعل بعدها للجري على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع غيرا والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعرض من الفعل المخنوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد إلقاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة نلو

يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ، فلو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يميز كما نص عليه غيره . الثالث : لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : أما اليوم رحلك الله فالأمر كذلك . الرابع : يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة : أحدها المبتدأ كآيات السابقة . ثانيها الخبر نحو أما في الدار فزيد . ثالثها جملة الشرط نحو : ﴿ فأمّا إن كان

الفاء أما والتنبيه على أن ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع إلا مرفوعاً على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع إيداناً من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به أو مصدرًا أو غير ذلك نحو : ﴿ فأمّا اليتيم فلا تقهر ﴾ وأما إكرام الأمير فآكرم زيداً هـ مع بعض زيادة وحلف وصدر عبارته منى على أن التفصيل لازم أما دائماً وهو بخلاف الرابع كما علمت .

(قوله لتضمينها معنى الشرط) الإضافة للبيان إن أريد بالشرط التعليق وحقيقية إن أريد به الأداة ومعناه التعليق وقد يبحث في اللمة بأنها إما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل . (قوله من اسم واحد) أى أو ما هو بمنزلة كجملة الشرط والجار والجورور قال النمامي : وإذا امتنع بالفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ فأمّا الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن ﴾ [الفجر : ١٥] أن الظرف متعلق يقول لأنه يلزم عليه الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فتأمل اهـ واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أى شأن الإنسان لأن نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز إعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول . قال تعالى : ﴿ وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ﴾ [ص : ٢١] ﴿ وهل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه ﴾ [الذريات : ٢٤] يعنى والشىء وما يتعلق به في حكم الشىء الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بأنه يقول إذ الذى يقول نفس الإنسان فالأولى جعل الظرف حلالاً من الإنسان بناء على مجيى الحال من المبتدأ ولك دفع الاعتراض بجمل يقول على تقدير إن .

(قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثانى وإما أعاده لأجل استثناء الدعائية واحتراز بالتامة عن جملة الشرط . (قوله بشرط أن يتقدم الجملة إلخ) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يلها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر في الفعلية سم وقد يجاب بأن الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب . (قوله فروع إلخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام : وإما ارتكب ذلك لوجهين : أحدهما أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما . الثاني أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها هـ وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لأما وأداة الشرط معا وأبو عتي في أحد قوله أن الفاء جواب إن وجواب أما محذوف وقوله

من المقرين * فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ ﴿ [الواقعة : ٨٩] الآيات وابعها اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ الآيات . خامسها اسم كذلك معمول مخلوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : أما زيداً فاضربه ، وقراءة بعضهم : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت : ١٧] بالنصب . ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ، لأن أما نائية عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل . سادسها ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو للفعل المخلوف ، نحو : أما اليوم فأني ذاهب ، وأما في الدار فإن زيداً جالس ، ولا يكون العامل ما بعد إن لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والمأزني والجمهور ، وخالفهم المبرد

الثاني كالأول أفاده الشمني . قال الدماميني : ولقائل أن يقول لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب إن وإن وجوابها جواب أما والفاء داخله على إن تقديرها والأصل مهما يكن من شيء فإن كان للتو من المقرين فجزأوه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شيء وقدم الشرط على الفاء جرياً على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فالان الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب إن فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت الثقل ولأن الحذف بالثواني أليق . (قوله اسم منصوب إغ) قال الرضي : ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وإنما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير أما لأن الفاء بعد أما مزحلقة عن عملها كما تقدم ولأن التقديم لأغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها إلى ذلك المانع الصناعي . (قوله لفظاً أو محلاً) مثال الأول ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى : ٩] ومثال الثاني ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى : ١١] ولذلك قال الآيات . (قوله اسم كذلك) أي منصوب لفظاً أو محلاً ومثاله الآيتان من الأول ومثال الثاني أما الذي يكرمك فأكرمه . دماميني . (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بأن يقال هدينا هديناهم . (قوله لأن أما نائية عن الفعل إغ) هذا التحليل إنما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المفعول ولا ينتج وجوب تأخيرها عن الفاء ولا وجوب تقديمها على مدخولها وقد علل الأول بأن العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المفعول لزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بأن حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها . (قوله والفعل لا يلي الفعل) وأما زيد كان يفعل ففى كان ضميرها فاصل اه معنى . ونظر الدماميني في التعليل بأن أما نائية عن جملة الشرط لا فعله فقط فلا يجاور الفعل بتقدير كونه مقدماً فعلا أي للفصل بالفاعل الموجود تقديره وقد يدفع النظر بأن الفعل الذي نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلاً بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل . (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل . (قوله لما فيها من معنى الفعل إغ) فعل هذا تكون نائية عن فعل الشرط معنى وعملاً وعلى الثالث معنى لا عملاً . (قوله أو للفعل المخلوف) أي الذي نابت عنه وأو لتنوين الخلاف . (قوله نحو أما اليوم فأني ذاهب إغ) لا يفتى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما لما عتق التقديم وإن تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق .

وابن درستويه والقراء والمصنف . **الخاص** : سمع أما العبيد فلو عبيد بالنصب ، وأما قرشنا فأنا أفضلها ، وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل ، إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم ، وأما علما فعالم ، فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معروفا ، وحال إن كان منكرا . وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به . **السادس** : ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى : ﴿أما إذا كنتم تعملون﴾ [النمل : ٨٤] ، ولا التي في قول الشاعر :

(قوله هذا قول سيويه (إخ) قال الدمامي : إذا عرفت أن مذهب الجمهور نحو : أما اليوم فأني ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أو لا ما كان الفاصل بين الفاء وأما جزوا مما في حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الأصلي بل هي فيه داخلية على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءا من الجواب نحو : أما زيد فذهاب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو : أما اليوم فأني ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالتال الأخير أو على شيء منه كالتال الذي قبله هذا كله على مذهب الجمهور اهـ .

(قوله وخالفهم المبرد (إخ) أى فقالوا بعمل ما بعد إن فيما قبلها مع أما خاصة نحو : أما زيدا فأني ضارب . قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال : وقد رجع المبرد إلى مذهب سيويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج : رجوعه مكتوب عندي بخطه اهـ سيوطي فعلم أن مخالفهم ليست في الظرف فقط وإن ألوهه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطي بعد ذلك قال شيخنا : وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في المعمول راجعه اهـ والثاني هو الظاهر أو للمتعين . (قوله سمع) أى على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع . نقله الرضى عن سيويه . (قوله بالنصب) أى على أنه مفعول للفعل المحلوف الذى نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياسا على نصبها الظرف كما مر آنفا لأن الحرف لا ينصب المفعول به وإن نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعاً للمعنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل .

(قوله وعلى ذلك) أى جواب تقدير ما يليق بالحل . (قوله فهو أحسن (إخ) أى لاطراده في كل موضع وأصالة الفعل في العمل . (قوله مفعول مطلق (إخ) فإنه لا يتأتى في نحو أما العلم فلو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر . **دمايى** . (قوله أو مفعول لأجله) أى للفعل المحلوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لأجل العلم وقوله وحال أى من مفعول الفعل المحلوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة . (قوله ليست العاملة) أى

[١١٧٧] * أَمَا عَرَاةٌ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * (١)

بل هي فيها كلمتان ، والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستهامية أدغمت الميم في الميم . والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة . وقد سبق الكلام عليها في باب كان . السامع : قد تبدل ميم أما الأولى بياء استغناء للتضعيف كقوله :

[١١٧٨] رَأَتْ زَجَلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ . لَيْتَنِي وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيُخَصِّرُ
(لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِيْتَا * إِذَا كُنْتَا عَا بُوْجُودِ عَقْدًا أَى لَوْلَا وَلَوْ مَا اسْتَعْمَلَان :

فيها بعدها مطلقاً لأن الأصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك .
(قوله التي) اسم ليس لا نعت أما .

(قوله أم المنقطعة) أى مجرد الاضرب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي مجرد الاضرب متصلة ولا منقطعة كما سلف .

(قوله وما الاستهامية) أى التي استههم بها وحدها إن جعلت ذا موصولة أو مع ذا إن ركبت
ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام . (قوله الأولى) نعت ميم . (قوله عارضة) أى ارتفعت بحيث
تقابل الرأس فيضحي بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرهما وضحاها أى برز ويخسر بالحاء الممجة
وضح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أى ألمه البرد في أطرافه اهـ فمعنى فضبط البعض ينحصر
بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أئى العلاء المرى :

لو اختصرتم من الإحسان زركم والعذب يحجر للاطرأ في الحصر
بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالحاء الممجة .

(فاشادة) : قد تحذف أما ويترد ذلك قبل الأمر والنهى نحو : ﴿ وريك فكرك ورياك فظهر
والرجز فاهجر ﴾ (٢) [المثد : ٥٠] ﴿ ليلذلك فليخرجوا ﴾ (٣) ولا يقال زيداً فضربت ولا زيداً
فضربه بتقدير أما انظر حاشية السيوطى على المتن . (قوله الايتاء) أى المبتدأ كما سيشرح

[١١٧٧] البيت من البسيط ، وهو لباس بن مرادى .

[١١٧٨] البيت من الطويل ، وهو لمر بن أبى ربيعة .

(١) صدر بيت من الشعر وعجزه .

* لسان تولى لم تأكلهن الصبغ *

(٢) للمثد الآية ٥٠ .

(٣) يونس الآية ٥٨ .

أحدهما أن يدلّ على امتناع شيء لوجود غيره ، وهذا ما أراد به قوله :

* إِذَا اِمْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدٍ *

أى إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازماً بينهما ويمقتضيان حيث بدأ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالباً ، وقد مر بيان ذلك في باب المبتدأ ، وجوابا كجواب لو مصدرًا بماضٍ أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضى مثبتا قرن باللام غالباً نحو : ﴿ لَوْلَا أَنَّمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ : ٣١] ، ونحو قوله :

[١١٧٩] لَوْلَا الإِصَاحَةُ لِلْوَهَاةِ لَكُنَّا لى مِنْ بَعْدِ سَخَطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءُ

وإن كان منفيًا تجرد منها غالباً نحو : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ [النور : ٢١] وقوله :

* وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا *

وقوله :

* لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ لَأَيُّ مَا ضَيَّعَ صَاحِبُهُ *

وقد يقرن بها النفي كقوله :

[١١٨١] لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّالِمِينَ لَمَّا أَبَقْتُ نَوَاحِمَ نَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

وقد يخلو منها المثلث كقوله :

إليه الشارح والألف في عقدا للثنية . (قوله ولازماً) عطف تفسير على ربطا . (قوله في باب المبتدأ) أى عند قول المصنف وبعد لولا غالباً إلخ . (قوله لولا الإصاحه) بصاد مهملة وخاء معجمة أى الاستماع وقوله في الرضا متعلق بقوله رجاء . (قوله وإن كان منفيًا) هذا مقابل قوله فإن كان الماضى مثبتا فالضمير في قوله وإن كان منفيًا يرجع إلى الماضى ومن المعلوم أن لم لا تدخل على الماضى فقول البعض تبعاً لشيخنا قوله وإن كان منفيًا أى بغير لم فإن كان منفيًا بها امتنع اللام لا موقع له وقيد في الجمع نفى الماضى هنا بأن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولاك لا قمت ولا تعدت . (قوله وكم موطن إلخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر .

(قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته إلخ) لفضحكم وعاجلكم بالمعقوبة . (قوله التخصيض)

[١١٧٩] البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة .

[١١٨٠] الرجز لعبد الله بن روجه .

[١١٨١] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الجنى النال .

* لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُتَّصِرًا *

وقوله :

[١١٨٢] وَكَمْ مَوْجِنٍ لَوْلَايَ طَعْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَعَةِ الثَّبِيحِ مَتَّهَوَى
 وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ
 وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور : ١٠] ، والاستعمال الثاني أن يدل على التحضيض
 فيختصان بالجمع الفعلية ، ويشاركهما في ذلك هلا وألا الموازنة لها ، وألا بالتخفيف .
 وقد أشار إلى ذلك بقوله : (وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وَهَلَا * أَلَا أَلَا وَأُزَيْنَتْهَا أَلْفَعْلًا) أى
 المضارع أو ما في تأويله ، نحو : ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾ [المل : ٤٦] ، ونحو : ﴿ لَوْلَا
 أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ ﴾ [الفرقان : ٢١] ، ونحو : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾ [الحجر :
 ٧] ، ونحو قوله : هلا تسلم ، أو ألا تسلم ، أو ألا تسلم فتدخل الجنة . ونحو : ﴿ أَلَا
 تَقَابُلُونَ قَوْمًا لَكَتُوبًا أَيْمَانُهُمْ ﴾ [التوبة : ١٣] ، والعرض كالتحضيض ، إلا أن العرض
 طلب بلين ورفق ، والتحضيض طلب بحث (وقد يُلَبِّسُ) أى قد يلى هذه الأدوات (أسمم

مبالغة الحذف يقال حظه على كذا أى رغبه في فعله فإذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حفضه .
 (قوله الموازنة لها) أى هلا . (قوله مز) أمر ماز بمعنى ميز . (قوله وهلا) عطف على الضمير المجرور
 بلا إعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر . (قوله أو ليتها) أى هذه الأدوات الخمس . (قوله أَلْفَعْلًا)
 أى الخبرى إذا طلب لا يطلب . (قوله أى المضارع إلخ) قال الفارضى : قال سيبويه إنها أى الأدوات
 المذكورة كلها للتحضيض سواء ولها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذ إن ولين المستقبل كن
 تحضيضًا للفاعل على الفعل ليفعله نحو : هلا تضرب اللص وإن ولين الماضى كن تويخا لا تحضيضًا
 لامتناع طلب الماضى نحو : لولا ضربت اللص أى لأى شيء ما ضربته وقال سيبويه : إن فات الماضى
 فلا يفوت مثل فعله اهـ ولا يبعد عندى أنهن بالاشتراك إذا دخلن على الماضى كن تويخا على ترك
 الفعل في الماضى وتحضيضًا على فعل مثله في المستقبل فتدبر .

(قوله والعرض كالتحضيض) أى في كون كل طلبًا . (قوله وقد يلبس إلخ) قال في المعنى : وقد
 فصلت من الفعل بإذ وبإذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالأول نحو : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ مَحْمُومُهُ

بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر فالأول : نحو قولك : هلا زيدا تضربه ، فريدا علق بفعل مضمر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر . والثاني : نحو قولك : هلا زيدا تضرب ، فريدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده لأنه مفرغ له .

(تنبيهات) : الأول : ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ، فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ، ظاهراً أو مضمراً ، نحو : ﴿ لَوَلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ [النور : ١٣] ، ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهمَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قَرِيبَانَا إِلَهَةً ﴾ [الأحقاف : ٢٨] ، ونحو قوله : [١١٨٣] تَعْدُونَ عَقْرَ الثَّيْبِ أَفْضَلَ مِنْكُمْ بَنَى ضَوْرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْتَعَا أَى لولا تعدون الكمى ، بمعنى لولا عددم ، لأن المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى ، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله :

[١١٨٤] أَتَيْتُ بَعِيدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوقِفًا فَهَلَا سَعِيدًا ذَا الْحَيَانَةِ وَالْغَدْرِ

فلم ﴿ [النور : ١٢] ﴾ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴿ [الأنعام : ٤٣] ﴾ والثاني والثالث ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴾ [الواقعة : ٨٣] إلى (صادقين) . المعنى فهلا ترجعون أرواح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مبروين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحضر منكم بعلما أو باللائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأكيد للأولى اهـ والقسمان الأولان يشملهما النظم . (قوله مضمر) أى عذوف يدل عليه الكلام لفظاً نحو : هلا زيدا ضربته أو معنى نحو : هلا زيدا غضبت عليه أى هلا أعتت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو بظاهر أى مذكور . (قوله للتوبيخ) أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الإيقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر . (قوله تعدون عقر الثيب) جمع ناب وهى الناقة المسنة . وضوئى بالضاد المعجمة والطاء المهملّة المرأة الحمقاء . والكمى الشجاع المتكى فى سلاحه . والمقتنع الذى على رأسه بيضة حديد . شمنى . (قوله بمعنى لولا عددم) وإنما لم يقدر عددم من أول وهلة لأنه لا دليل عليه إذ الفعل للذكور المشعر بالمحذوف مضارع .

(قوله لأن المراد إغ) قال الدمامنى : يصح أن يراد تحضيضهم على عده فى المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه فى الماضى . (قوله فى القدد) بكسر القاف سير من جلد غير مذبوغ سم .

[١١٨٣] قاله جرير - من قصيدة من الطويل يجوب بها الرزدق - تعدون أى تحسبون ، فيقتضى مفعولين أحدهما . عقر الثيب - بكسر النون - جمع ناب : وهى المسنة من النوق ، والآخر أفضل مجدكم . وبني ضوئى : منادى حذف منه حرف النداء . ورماعم بالهمز بذلك ، لأن الضوئى المرأة الحمقاء وزنها فعلى . والشاهد فى لولا الكمى ، حيث نصب بالفعل المقتر بعد لولا : أى لولا تلفرون الكمى أو تبادرون ونحو ذلك ، وهو المنطوق بالسلاح . والمقتعا : صفة ، وهو الذى عليه مفرغ أو بيضة . [١١٨٤] هو من الطويل . والقدد - بكسر القاف وتشديد الدال - سير يقدر من جلد غير مذبوغ . وموقفاً حال من عبد الله . والشاهد فى سعيد ، حيث نصب بعد حرف التحضيض بتقدير العامل ، إذ التقدير : فهلا أسرت سعيداً أو قيدت أو أوقعت . وذو الحيانة : صفة . والتندر عطف على الحيانة .

أى فهلا أسرت سعيدا . **الثالث :** قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضمير كان الثانية كقوله :

[١١٨٥] ولَبِثْتُ لَيْلٍ أُرْسِلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فَهْلًا نَفْسُ لَيْلٍ شَفِيعُهَا

أى فهلا كان الشأن نفس ليل شفيعها . **الثالث :** المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهى : لولا ولو ما وهلا وألّا بالتشديد ، ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن . وأما ألا بالتخفيف فهى حرف عرض ، فذكره لما مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لمن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معنائهن ، ويؤيده قوله فى شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا .

(خاتمة) : أصل لولا ولو ما : لو ركبت مع لا وما ، وهلا مركبة من : هل

(قوله فيقدر المضمير) أى الفعل للمضمر . (قوله أرسلت) فى محل نصب مفعول ثالث لبثت وقوله بشفاعة أى بذى شفاعة يشفع لها . (قوله أى فهلا كان الشأن نفس ليل شفيعها) أى ليحصل اللقاء ولأنه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت :

أَكْرَمَ مِنْ لَيْلٍ عَلَى فَبْتَضَى بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتَ أَمْرًا لَا أَطِيعُهَا

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الثانية المحلوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وإنما لم يقدر يكون من أوّل وهلة لأن المجهود فى غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليل لأن الإضمار من جنس المذكور أقبس . قال فى المغنى : وشفيعها على هذا خبر لمخوف أى هى شفيعها . (قوله ويحتمل أن يكون إلخ) استشكل بتسلط مز التحضيض عليها . وأجيب بأن المراد مزه بمجموع الأدوات الخمس . (قوله وقرب معناها من معنائهن) لاجتماع المعنيين فى مطلق الطلب . (قوله أصل لولا ولو ما إلخ) عبارة الفارضى والأجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولو ما من لو وحرف النفى وألّا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لا ما وأدغمت وقيل أصلها هلا هـ

[١١٨٥] ذكر مسئول فى شواهد الإضافة وفى شواهد لو أيضا . والشاهد فيه ههنا فى حذف الفعل بعد هلا التى للتحضيض . والتقدير : فهلا كان الشأن نفس ليل شفيعها .

ولا ، وألا يجوز أن تكون هلا ؛ فأبدل من الماء همزة . وقد يلل الفعل لولا غير مفهومة تحضيضاً كقوله :

[١١٨٦] أنت المبارك والميمونُ ميرته لَوْلَا تَقَوُّمُ ذَرَّةِ الْقَوْمِ لَاحْطَفُوا فتؤول بلو لم : أى لو لم تقوم ، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لأن مقدرة على حد تسمع بالمعدي . والله تعالى أعلم .

[الإخبار بالذی والآلیف واللام]

الباء في قوله بالذی : للشيئية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه ، لأن الذى يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خيراً كما ستقف عليه ، فهو في الحقيقة مخبر عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من قام زيد ، فالمعنى : أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذی ؛ وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع

وقال قبل ذلك ألا الخففة بسيطة في التحضيض وقبل مركبة وأما التي للمرض وألا الاستفاحية بسيطة كما سبق في باب لا ا هـ . (قوله لولا تقوم) أى تعدل وقوله درة القوم قال في القاموس : الدرء الميل والموج في القناة ونحوها . (قوله فتؤول بلو لم) فتكون لو الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل المختصة بالأسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأحد هذين المعنيين السياق وقرن جوابها باللام .

[الإخبار بالذی والآلف واللام]

مثلها التي ومثى الذي والتي وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به . (قوله للشيئية) فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذی أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذی وقال ابن الحاجب : إنها باء الاستعانة أى أخبر عن زيد متوصلاً إلى هذا الإخبار المقصود بالذی وقال أبو حيان : إنها بمعنى عن ا هـ سم وعمل الأخير عن في قولنا عن زيد مثلاً بمعنى الباء وأشار في التوضيح إلى أنه متعلق بمتملك محذوف حال أى معبراً بهذا اللفظ . (قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعنى أن مسمى زيد مخبر عنه معبراً عنه بالذی وخبر معبراً عنه بزيد .

(قوله وضعه النحويون الخ) وبنوه على أبواب النحر كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليكنوا الطالب من استحضار الأحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فإنهم إذا قالوا أخبر عن الاسم الفلاني من الجملة الفلانية بالذی بعد بيانهم طريقة الإخبار به فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الإخبار عنه أو يمتنع . (قوله للتدريب) أى التمرين والتجريب .

التصريفيون مسائل الثمرين في القواعد التصريفية . وبعضهم يسمى هذا الباب باب السبك . قال الشارح : وكثيرا ما يصار إلى هذا الأخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو إجابة المتحضر انتهى .

والكلام في هذا الباب في أمرين : الأول في حقيقة ما يخبر عنه ، والثاني في شروطه . وقد أشار إلى الأول بقوله : (ما قيل أخبر عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدأ قبل استقر) ما موصولة مبتدأ ، وخبر خبرها ، ومبتدأ حال من الذي الثاني ، والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة ، لأنه إما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان ، والتقدير . ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ - أعنى الذي - هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ مستقرا أولا (وما سواهما) أى ما سوى الذي وخبره (فوسطه صلة * عائدها)

(قوله كما وضع التصريفون إلخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطلاب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها إلا من يبرع في التصريف لا يعرف حقيقة الإخبار بالذي ونحوه إلا من نبغ في علم العربية اهـ سندوى . وإذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت : قرأى والأصل قرأاً بهزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفا وفي الأشياء والظواهر التحوية للسيوطي . قال ابن جنى : قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على قراءة من قرأ قد اطلع بنقل حركة الهززة على الدال وحذفها ثم تجمعها بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك وجوابها أنه في الأصل ووأى نحو كوكب فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ووأى ثم نقلت حركة الهززة إلى الواو الساكنة وحذفت فصار ووا فاجتمع واوان في أول الكلمة فقلبت الأولى همزة فصار أوا فإذا جمعت بالواو والنون قلت : أوون بحذف الألف لالتقاء ساكنة مع واو الجمع كما في مصطفون فإذا أضفته إلى نفسك . قلت : أوتى بحذف نون الجمع للإضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإدغام الياء في الياء اهـ ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عد ابن هشام في المغنى ابن خالويه من النحلة الضعفاء . (قوله باب السبك) أى سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح . (قوله وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار) أى لا يقد كونه عن مسمى اسم في تركيب آخر فافهم . (قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد ردا على من قال : قام عمرو أو قال : قام زيد وعمرو أو إزالة لشك الشاك في القائم . (قوله أو تقوى الحكم) لأن في هذا الإخبار إسنادين إلى الضمير وإلى الظاهر فهو أقوى مما فيه إسناد واحد . (قوله أو تشويق السامع) كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام :

والذى حاربت البرية فيه حيوان مستحدث من هجاد

ابن غازي . (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذى ضرب عمرا

وهو ضمير الموصول (خَلْفَ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرها (قوله نحو الذي ضربته زيدٌ فلدا * ضربتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرَ الْمَأْخُذِ) أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من ضربت زيدا ، قلت : الذى ضربته زيد ، فتصدر الجملة بالذى مبتدأ ، وتؤخر زيدا وهو الخبر عنه فتجمله خبرا عن الذى ، وتجعل ما بينهما صلة الذى ، وتجعل فى موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول . ولو قيل لك أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت : الذى ضرب زيدا أنا ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال . وإن قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك ، قلت الذى هو أبوك زيد ، أو عن أبوك قلت الذى هو زيد أبوك (وبالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ) والى * أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَائِي الْمُتَبَتِّ) وهو ما قيل لك أخبر عنه فى التثنية والجمع والتأنيث ،

وعلى الجواز المبرد . أفاده المرادى . (قوله وما سواهما) أى من بقية الجملة . (قوله عائدها خلف معطى التكملة) أى خلف الاسم الذى يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذى يخلف الاسم المتأخر لابد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه غالبا لأنه عائد على غائب لأن الموصول فى حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته للخبر فى التكلم والمخاطب كأن يقال فى الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذى ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذى ضربت أنا كلها فى المرادى وإنما منع الجمهور ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذى قام وأنت الذى قمت لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك . واعلم أنه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستر ليحصل الفصل بينه وبين المعطوف عليه فيصبح المعطف تقول الذى جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستر الذى هو خلف وأنه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتج إلى إعادة الجار فى المعطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك فى المعطف على الضمير المحرور تقول الذى مررت به وعمرو زيد وهكذا هـ يس . وقوله لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدأ لأنه حينئذ يعلم التكلم والمخاطب قبل الخبر .

(قوله فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرها كالمبتدئية والخبرية . (قوله فتصدر الجملة إلخ) حاصلة خمسة أفعال تصدير الجملة بالذی وتأخير زيد ورفعها وأشار إليه بقوله فتجمله خبرا عن الذى وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل فى مكان زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له فى معناه وإعرابه . (قوله قلت الذى هو زيد أبوك) صوابه الذى زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون فى موضع الخبر عنه . (قوله وبالَّذِينَ إلخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الإخبار بالثنين واللاثى ويفيد قول التوضيح باب الإخبار بالذی وفروعه لأن التى وفروعها من فروع الذى هـ سم ولو قال المصنف : * وفروع للذى نحو التى *

كما تراعى وفاقه في الأفراد والتذكير . فإذا قيل لك : أخبر عن الزيد من نحو بلغ الزيد من العمرين رسالة ، قلت : اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان ، أو عن العمرين قلت : الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين ، أو عن الرسالة قلت : التي بلغها الزيدان العمرين رسالة ، فتقدم الضمير وتصله ، لأنه إذا أمكن الوصول لم يجز العدول إلى الفصل ، وحينئذ يجوز حذفه لأنه عائد متصل منصوب بالفعل . ثم أشار إلى الثاني وهو ما في شروط الخبر عنه بقوله : (قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما . كذا البصري عنه بأجتنبي أو * بمضمر شرط فراع ما رعو) أعلم أن الإخبار إن كان بالذي أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور :

الأول : قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لأنك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم ، فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدقية ، وكذا القول في جمع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن ، فلا يخبر عن

لدخل في كلامه اللتان واللاتي واللاتي والألى . (قوله في التثنية إغ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة . (قوله فإذا قيل لك أخبر إغ) وإذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتي ضربتهن الهندات . قال في الارتشاف : ويستوى الموصول بغیره في الإخبار فإذا أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي ضربته اه فارضى فتجعل مكان الموصول وصلته ضميرا لأيهما شيء واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما في الجمع . قال سم : قياس ذلك أن يقال في الإخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمرو الذي هو عمرو الذي في داره زيد . (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين في مثال الإخبار عنهم وضمير الرسالة في مثال الإخبار عنها أى وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه . (قوله وحينئذ) أى حين إذ قدمت الضمير ووصلته . (قوله قد حتما) خبر قبول وألفه للاطلاق وإن زعم السننوى أنها للتثنية . (قوله الأول قبوله التأخير) ليكون خيرا فإن الخير هنا واجب التأخير عند الجمهور . (قوله فلا يخبر عن أيهم إغ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط اه زكريا وهو إنما يظهر على القول بأنه اسم أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فقدم الإخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر في هذا الباب كابن عصفور ولورد أجاز الإخبار عن أيهم ونحوه مع المتقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم خبر مقدم . (قوله وكم الخبرية وما التعجبية) فلا يقال في كم عبد لى وما أحسن زيدا الذي هو لى كم عبد ولا الذي هو أحسن زيدا ما . (قوله وضمير الشأن) في جعله من لازم الصدر نظر لأنه يقتضى أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله :

* إذا مت كان الناس نصفان *

شئ منها لما ذكرته . وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير ، وذلك لأن الضمير المتصل يغير عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر .

الثاني : قبوله التعريف فلا يغير عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتذكير فلا يصح جعل المضمير مكانهما لأنه ملازم للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : قبول الاستثناء عنه بأجنبي ، فلا يغير عن اسم لا يجوز الاستثناء عنه بأجنبي ضميرا كان أو ظاهرا . فالضمير كالماء من نحو زيد ضربته لأنه لا يستغنى عنها بأجنبي كعمرو وبكر ، فلو أخبرت عنها لقلت الذي زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير

إن اسم كان ضمير شأن وفي قوله تعالى : ﴿ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [يونس : ١٠] إن اسم أن ضمير شأن . قاله ابن جماعة وحيث أن الإخبار عنه إما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخير عنه إذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة . (قوله فلا يغير عن الحال والتمييز) لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعمة الذي جاء زيد إياه ضاحك والتي ملكت تسعين إياها نعمة لكنت نصبت الضمير المنفصل في الأول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع . قال السندوني : فإن قلت هل يجوز ذلك على ملعب من جواز تعريفهما . قلت : لم أره منقولا والظاهر نعم لأن الحكم يلزم مع العلة وجودا وعدما فتدبر ١ هـ . (قوله لم يذكره في التسهيل) أى استثناء عنه بالشرط الرابع الآتي للمبر عنه في التسهيل بقوله منوبا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والشمسي واللفظ له أى عن ذلك الاسم الذي تريد أن يغير عنه ونحو بذلك من الأسماء التي لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة للبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال . كذا في التصريح وإما لم ينب الضمير عن الأسماء العاملة عمل الفعل لأن ضميرها لا يعمل عملها وإخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من إخراجها بالشرط الثاني كما صنع البعض .

(قوله قبول الاستثناء عنه بأجنبي) أى صحة وضع أجنبي موضعه وهذا يفيد جواز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستثناء عنه بأجنبي وله صورتان إحداهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو : أن يذكر إنسان فتقول لقيته فيجوز الإخبار عن الماء فيقال الذي لقيته هو وصرح بذلك المصنف والأخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الإخبار عن الماء لأنه يجوز أن يخلفها الأجنبي نحو : الذي ضرب زيد غلامه هو ١ هـ مرادى . ويفيد أيضا عدم جواز الإخبار عن الضمير في قائم إذ لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو . سم . (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) تعميم في الاسم الذي لا

الذى كان متصلا ، ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ الذى هو زيد ببقى الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائدا على الموصول ببقى. الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة فى نحو : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ [الأعراف : ٢٦] ، وغيره مما حصل به الربط ، فإنه لو أخرجه عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة فى الأمثال ، نحو الكلاب فى قولهم . الكلاب على البقر ، فلا يجوز أن تقول التى هى على البقر الكلاب لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنى لأن الأمثال لا تغير . الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخرى عن الاسم المحرور بحتى أو يمد أو يمد لأنهن لا يجررن إلا الظاهر ، والأخبار يستدعى إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم ، ففى نحو قولك : سر أبأ زيد قرب من عمرو الكريم ، ويجوز الإخبار عن زيد ويمتنع عن الباقي لأن الضمير لا يخلفهن ، أما الأب فلا لأن الضمير لا يضاف ، وأما القرب فلا لأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما عمرو والكريم فلا لأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به . نعم إن أخرت عن المضاف والمضاف إليه معا أو عن العامل والمعمول معا أو عن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حيثئذ بالضمير عن الخبر عنه ، فنقول فى الأخبار عن المضاف مع المضاف إليه : الذى سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد ، وعن العامل مع المعمول الذى سر أبأ زيد قرب من عمرو الكريم ، وعن الموصوف مع صفته الذى سر أبأ زيد قرب منه عمرو الكريم .

يجوز الاستغناء عنه بأجنى . (قوله المتصل الآن) أى بالفعل . (قوله وإن قدرته عائدا على الموصول إلخ) ولا يجوز تقديره راجعا لهما لأن الضمير الواحد لا يعود لشئين نعم كان يمكن جعله لأحدهما وتقدير عائدا الآخر بما يناسب الحال . سم . (قوله كاسم الإشارة إلخ) فلا يقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك . (قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخرى عن زيدا من زيد ضربت زيدا فلا يقال الذى زيد ضربته زيد لأن زيدا رابط . (قوله التى هى على البقر) كان المناسب التى إياها على البقر لأن الكلاب منصوبة . (قوله الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز إضماره كالأسماء العاملة عمل الفعل كما مر . (قوله لا يجررن إلا الظاهر) قد يتبادر إلى الذهن جواز الإخبار عن مجرور رب لأنها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لأن الضمير حيثئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وإنما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به إيهام يقرب به من النكرة . فإن قلت : إذا قلت فى رب رجل قام الذى ربه قام رجل فلما تجمل المائد ضمير قام لا ربه قلنا القاعدة فى باب الإخبار أن الضمير المائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم إن الضمير فى ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا . دمايى . (قوله أو عن العامل والمعمول معا) كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لأن الإخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتى . (قوله وعن العامل مع المعمول الذى سر إلخ) فالخلف ضمير مستتر فى سر لإمكان

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ، فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند .
السادس : جواز وروده في الإثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعرب لكلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي .
السابع : أن يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية ، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين نحو : زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو ، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة بغير الفاء فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتني الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطف بالفاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الإخبار لانتفاء المحذور المذكور . ففني نحو أن قام زيد قام عمرو تقول في الإخبار عن زيد : الذي إن قام قام عمرو زيد ، وعن عمرو الذي إن قام زيد قام عمرو ، وفي نحو : قام زيد فقعد عمرو تقول في الإخبار عن زيد : الذي قام فقعد عمرو زيد ، وعن عمرو : الذي قام

استثارة فلا يعدل إلى الانفصال بتأخيره إلى محله . تصرخ . (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادى : ولا عن لازم الرفع نحو : أين الله وفيه نظر اهـ زكريا . وقد يجاب بأنه لما لزم حالا واحدا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية في القسم كان غير متصرف والإخبار يقتضى تصرفه لأنه وإن لزم الرفع على الخبرية إلا أنه ليس خيرا في القسم . سم .

(قوله فلا يخبر عن أحد) أي في نحو : ما جاءني من أحد لأنه لو قيل الذي ما جاءني أحد لزم وقوع أحد في الإثبات وهو مجتمع عند الجمهور . زكريا . (قوله أن يكون في جملة خبرية) أي ليتأتى الإتيان بصلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو : قال زيد ليت عمرا قائم أو لعل بكرا فاضل فيقال الذي قال زيد ليت عمرو أو ليت عمرا هو قائم والذي قال زيد لعله فاضل بكرا أو لعل بكرا هو فاضل وبما لا يتصور الإخبار عنه معمول لكن لأن لا تقع صلة وإن كانت خبرية فلا يلزم الإستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية) محله ما لم يكن بحض جملة خبرية وإلا جاز الإخبار عنه نحو : قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس ما مر .

(قوله مستقلتين) أي لا رابط لإحدهما بالأخرى مما سيأتي . (قوله عطف ما ليس صلة إلخ) هلا زاد أو العطف ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما إذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو في المثال . سم . (قوله بغير الفاء) هذا إن لم تجعل الوبل للحال وإلا جاز كما في الفارضى . (قوله أو كان في الأخرى) أي الجملة المتأخرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف . (قوله لانتفاء المحذور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس . (قوله ففني نحو إلخ) تصوير

زيد فقعده عمرو ، لأن ما في الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء .
وفي نحو قام زيد وقعد عنده عمرو ، تقول في الإخبار عن زيد : الذي قام وقعد عنده
عمرو زيد ، وعن عمرو : الذي قام زيد وقعد عنده عمرو ، وفي نحو ضربني وضربت
زيدا ، ونحو أكرمتني وأكرمته عمرو ، تقول في الإخبار عن زيد : الذي ضربني وضربته

للأقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدد أمثلة القسم الثالث . (قوله وعن عمرو الذي
قام زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب إسقاطه لأن المحلور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة
بغير الفاء على ما لا يصلح لها لأن الجملة الأولى ليس فيها عائد . أفاده سم . ولأن فيه خروجا عن
المثل له لأن المشتغل على الضمير في حال الإخبار عن عمرو ليس الجملة الأخرى أى المغايرة للجملة
المشتغلة على الضمير الخلف بل الجملة المشتغلة على الخلف فافهم .

(قوله ولي نحو ضربني إلخ) وتقول في الإخبار عن الباء في هذا المثال الذي ضرب به وضرب زيد
أنا فأتى بدل كل من الباء وثناء بضمير الغيبة وهو الهاء في الأول والضمير المستتر في الثاني لأنها
راجعان للموصول وهو غائب وكذا إذا أخبرت عن التاء . اهـ سم . وأعلم أن هذا المثال وما بعده
من أمثلة ما إذا كان في الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لأن المراد بالأخرى الجملة المغايرة للجملة
المشتغلة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أهم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال
أو ثانية كالذي بعده واعترض البعض على الشارح بأن الصواب إسقاط للثاني لأن كلا من الجملتين
بعد الإخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين في حكم الجملة الواحدة وهو ساقط
لأن من صور كونهما في حكم الواحدة اشتغال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث
قال فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء وكما لو كان
العطف بالفاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما في حكم الجملة الواحدة صلاحية
وقوعهما معا صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على
قوله وفي نحو : قام زيد وقعد عنده عمرو إلخ أيضا لاشتغال كل من الجملتين بعد الإخبار عن زيد
على ضمير فلا تغفل .

(فائدتان) : الأولى : قال في التسهيل : وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب
ما لم يكن للموصول الألف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فإن كان ذلك أى وجد الأمران قدم
المتنازع فيه معمولا لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولا للثاني اهـ قال الدماميني : فتقول في الإخبار
عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب زيد والضاربة هو أنا قدمت زيداً وجعلته معمولا للأول
لأنه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم ليصبح أن
يكون عائدا على أل مستترا لجريان الوصف على من هو له لأن أل نفس أنا وفاعل الضرب في المعنى
أنا ثم جئت بموصول ثان لأن أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة

زيد ، وعن عمرو : الذى أكرمته عمرو .
التاسع : إمكان الاستفادة ، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثوائى الأعلام نحو بكر - من أبى بكر - إذ لا يمكن أن يكون خيرا عن شيء .
(تنبيهات) : الأول : الشرط الرابع فى كلامه مفن عن اشتراط الثانى لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضممار ، وقد نبه فى شرح الكافية على أنه ذكره زيادة فى البيان .
 الثانى : أو - فى قوله أو بمضمر - بمعنى الواو لما بان لك أن الشروط المذكورة فى النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يبنى أحدهما عن الآخر ، وقد عطف فى الكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وشرط الاسم مُخْبَرًا عَنْهُ هُنَا جَوَازُ تَأْخِيرِ وَرْفَعِ وَغَضَى
 عَنْهُ بِأَجْتَبَى أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ مَقْبُتٍ أَوْ عَادِمِ التَّكْرُرِ

مع عده كلا منها فى الشرح شرطا مستقلا . الثالث : سكت فى الكافية أيضا عن

أل وأثبت بدل باء المتكلم بباء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجرىان الوصف الثانى على غير صاحبه لأن أل نفس أنا والذى فعل الضرب الثانى زيد ثم قال فى التسهيل : وهنا أولى من مراعاة الترتيب يجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثانى اهـ قال الدمامينى : فقول هذا فى المثال السابق إذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا فتأتى للوصف الأول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الملاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر أل ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتأتى للوصف الثانى مكان باء المتكلم بباء وهى للمفعول والمائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال : وهذا رأى المازلى ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته .

الثانية : قال الدمامينى : قال ابن الصائغ إذا قيل قام وقعد زيد قلت فى الإخبار بالذى عن زيد الذى قام وقعد زيد وفى الإخبار بأل القائم وقعد زيد والعطف على حده فى ﴿ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ [الحديد : ١٨] ، وإن شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير فيغضب زيد الذهاب أن تكرر للوصول فقول قالذى يغضب زيد لأنك إن جعلت زيدا فاعل يغضب غلت الصلة من ضمير وإن جعلته خيرا عن الذى الثانية كنت قد فصلت بين الذى الأولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لأن الفاء إنما تصير الجملتين كالجمله فى الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعلية وشبه الجملتين إذ ذاك بجملتى الشرط والجزاء اهـ .

(قوله مفن عن اشتراط الثانى) لأن الرابع أخص من الثانى وثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم من غير عكس . **(قوله لأن ما لا يقبل التعريف إلخ)** المناسب فى التحليل أن يقول لأن ما يقبل الإضممار يقبل التعريف . **(قوله بمعنى الواو)** والقرينة عليه معنوية وهى النظر فى المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يبنى عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو . سم . **(قوله أو مقبوت)** بالرفع عطفا على جواز . **(قوله أو عادم التكرر)** أى عادم لزوم التكرر وهذا الشرط يبنى عنه قوله

الثلاثة الأخيرة وقد ذكرها في التسهيل (وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ) أى الموصولة (عَنْ بَعْضٍ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ) أى يشترط لجواز الإخبار عن أَل ثلاثة شروط زيادة على ما سبق في الذى وفروعه : الأول : أن يكون الخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل - وهى الفعلية - وإلى هذا الإشارة بقوله : فيه الفعل قد تقدما . الثاني : أن يكون ذلك الفعل متصرفا . الثالث : أن يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد ، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله (إِنْ صَحَّ صَوْنُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلٍ) إذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من المنفى . ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (كَصَوْنِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلَ) فَإِنْ أَخْبِرْتَ عَنِ الْفَاعِلِ قُلْتَ : الْوَاقِ الْبَطْلَ اللَّهُ أَوْ عَنِ الْمَفْعُولِ قُلْتَ : الْوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلُ ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في الضرورة كقوله :

[١١٨٧] * مَا الْمُسْتَفْزِزُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ *

أو بمضمير كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها . (قوله وأخبروا هنا بأل إلخ) ذكر الأخفش مسألتين يخبر فيها بأل لا بالذى . الأولى قامت جاريته زيد لا قعدتا فإذا أخبرت عن زيد قلت القائم جاريته لا القاعدتان زيد ولا تقول الذى قامت جاريته لا قعدتا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة للمعلوفة على الذى الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذى ضرب الوجه زيد فأما المسألة الأولى فيجوز الإخبار فيها بالذى أيضا عند من أجاز مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا وقد جوز المصنف في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ وَيَلْبِسُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] أن يكون يتربصن خبر الذين لأن النون عائنة للأزواج المضافة في المعنى لضمير الموصول فقد اكتفى في عائد المبتدأ برجوع ضمير من الخبر إلى مضاف في المعنى للمبتدأ فبالأولى أن يكتفى في عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة إلى مضاف في اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادى : ينبغى أن يميز الذى ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي أى كالصفة . وقول ابن غازى إن تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ خدير .

(قوله عن بعض ما) أى تركيب . (قوله لجواز الإخبار عن أَل) الموافق لعبارة المصنف كخبره الإخبار بأل . (قوله وهى الفعلية) تفسر خاص بعام لأن الفعلية صادقة بما إذا تقدم على الفعل معمول له أو أداة من الأدوات مع أن ذلك مانع من الإخبار بأل كما في سم قال : فلا يسوغ الإخبار بها في نحو زيدا ضرب عمرو ولا في نحو : ما يقوم زيد والإخبار هنا بالذى سائغ فتقول الذى ما يقوم زيد اهـ ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الأداة بين أَل وصلتها أعنى الوصف المصوغ من

[١١٨٧] ذكر مستوفى في شواهد الموصول . والشاهد فيه في حذف العائد إلى الألف واللام التى بمعنى الذى ، واحتقدير : ما الذى استغزه الحوى . فلا يجوز ذلك إلا في الضرورة .

(وَأِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صَلَةً أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا) أى غير أَلْ (أَيْنَ وَانْقِصَلْ) وإن رفعت ضمير أَلْ وجب استتاره فقى نحو قولك: بلغت من أخويك إلى الزيدين رسالة ، إن أخبرت عن التاء قلت : المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر لأنه في المعنى لأل لأنه خلف من ضمير المتكلم ، وأل للمتكلم لأن خبرها ضمير المتكلم والابتداء نفس الخبر ، وإن أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له ، تقول في الإخبار عن الأخوين : المبلغ أنا منها إلى الزيدين رسالة أخواك ، وعن الزيدين : المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون ، وعن الرسالة : المبلغ أنا من أخويك إلى الزيدين رسالة : فالمبلغ خال من الضمير في هذه الأمثلة لأنه فعل المتكلم وأل فهين لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذى أخرته ، فأنا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد ، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو ، فقى الضارب ضمير أَل الفعل . (قوله الوالى البطل الله) ينصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه مضاف إليه . (قوله أَيْنَ والفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب الابتداء :

وأبرزه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا
وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الإبراز عند أمن اللبس وفاقا للكونيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق بخوف اللبس . سم . (قوله وإن رفعت ضمير أَلْ وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محرز الضمير وهو الظاهر . قال الشاطبي : أما إذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمر فتقول الضارب زيد عمرو فأل هنا لغير الضارب وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو جرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم في ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمر . قلت : الضارب أخوه عمر زيد . سم . (قوله وجب استتاره) أى في الصلة . (قوله ففى نحو قولك إغ) وتقول في نحو ضربتني إن أخبرت عن الفاعل الضارب أنت فيستر فاعل الصلة لأنه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول فإن قلنا بقول الجمهور إنه يجب كون الخلف غالبا مطلقا قلت الضارب أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أَلْ وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أَلْ وأنا خبر أَلْ أو بقول غيرهم أنه يجوز المطابقة بين الخلف والخبر عنه في الخطاب ومثله التكلم قلت الضارب أنت أنا . (قوله لأنه فعل المتكلم) أى لأن مضمونه وهو التبليغ أو لأنه متضمن فعل التكلم . (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد إغ) فإن قلت : هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين : أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل . والثاني قولهم إن الخبر به يكون مبتدأ والخبر عنه يكون خبرا والضاربها من جملة الخبر فالجواب أنه لا إشكال لأن معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التى يقع فيها الإخبار لا تقدمه في أول كل شيء متكلم به وأما

مستتر لجريانه على ما هو له ، فإن أخبرت عن الجارية قلت : زيد الضاربها هو جاريتها فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له .

(خاتمة): يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها فتقول في نحو كان زيد أخاك : الكائن أو الذي كان أخاك زيد ، وأما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو : الكائنه أو الذي كأنه زيد أخوك ، وإن شئت جعلته منفصلاً قلت : الكائن أو الذي كان زيد إياه أخوك ، وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذي يخلفه بنى كقولك مخبراً عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة : الذي صمت فيه يوم الجمعة ، فإن توسعت في الظرف وجعلته مفعولاً به على المجاز جئت بخلفه مجرداً من في ، فتقول : الذي صمته يوم الجمعة . واعلم أن باب الإخبار طويل الدليل فليكتف بما تقدم والله أعلم .

[العَيدُ]

ثَلَاثَةُ بَالَاءٍ قُلْ لِلْمَشْرِءَةِ * فِي عَيْدٍ مَا آحَادَةٌ مُذَكَّرَةٌ . فِي الْعَيْدِ وَهُوَ مَا آحَادَهُ

الثاني فواضح لأن الضاربها مبتدأ وهو فاعل وجاريتها خبر مبتدأ وللمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرج عن أن يكون مبتدأ . قاله ابن هشام . (قوله وغيرها) أى الذى وفروعه . (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطى في الجمع : والأصح جواز الإخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز في خبر المبتدأ وباب إن وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذى كان زيد إياه أو كأنه زيد أخوك والذى زيد هو أخوك والذى إن زيدا هو أخوك والذى ظننت زيدا إياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن ولـى مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرف ككاد فيجوز الذى كاد يضرب عمراً زيدا ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم وفي باقى التوابع مع المتبوع ١ هـ باختصار . (قوله والصحيح الجواز) أى جواز الإخبار عن الخبر مطلقاً مشتقاً أو جامداً وقيد السيوطى بالجامد كما تقدم في عبارته . (قوله وعن الظرف المتصرف إلخ) وكذا عن المفعول لأجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذى ضربت زيدا له التأديب وعن المفعول معه فتقول في الإخبار عن الطيالة من جاء البرد والطيالة التى جاء البرد وإيها الطيالة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول في قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمر الذى قامه زيد قياماً حسن أو قيام الأمر على الأصح في المسائل الثلاث كما في الجمع .

[العَيدُ]

هو ما سواى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء كالأثنين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة على

مؤنثه ولو مجازاً (جَزَّوْدٌ) من التاء نحو : ﴿ سَحَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [الحاقة : ٧] ، هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قصد ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن يكون كما لو ذكر ، فنقول : صمت خمسة - تريد أياها ، وسرت خمسة - تريد ليالي - ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ، ومنه : ﴿ وَأَتْبَعَهُ بَشْتٌ مِنْ شَوَالٍ ﴾ . أما إذا لم يقصد معدود وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو : ثلاثة نصف ستة ، ولا تنصرف لأنها أعلام - خلافا لبعضهم - . وأما إدخال أل عليها في قولهم : الثلاثة نصف الستة فكذلكها على بعض الأعلام كقولهم : إلهة - وهو اسم من أسماء الشمس - حين قالوا : الإلهة ، وكذلك المعدود .

المعدود . تصریح . (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لأن المراد به مجرد لفظه أو لتضمن قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وكذا للعشرة واللام بمعنى إلى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نته وقل خبره على تقدير قله وخرج واحد واثان واحدة واثان فهي جارية على القياس فخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتخالفهما أيضا في أنها لا تنضاف إلى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما ا ه توضيح . وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان . قاله الشارح .

(قوله في عدد) أى معدود . (قوله في العدد جرد) بقى عليه أن يقول وسكن الشين وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كثرمة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقديم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته . تصریح . (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكره وقوله مؤنثه ومن المجاز ما في الآية التي مثل بها . (قوله هذا إذا ذكر المعدود) أى بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الإمام النووي عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة . شرح الكافية للسيد الصفوى . (قوله فإن قصد ولم يذكر إلخ) أطلقه تبعا لجماعة وقيد السبكي بما إذا كان المعدود المخفوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب . (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن يوجه بأن في حذف المعدود إيهاما فاسب مراعاة الإيهام في لفظ العدد أيضا ا ه سم وهل يجوز إثباتها حيث في المؤنث . نقل الإسقاطى عن بعضهم المتع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجوز . (قوله لأنها أعلام) أى مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض .

(قوله فكذلكها على بعض الأعلام إلخ) لعلها في هذه الأعلام للمع فتكون أل في الثلاثة والستة للمع الوصفية المعارضة فتأمل . (قوله الإلهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . (قوله شعوب) يفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أى فرقهم

قولهم : شعوب والشعوب للمنية ، وهذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأولين .
(تنبيهات) : الأول : فهم من قوله ما آحاده أن المعبر تذكر الواحد وتأنيته لا تذكر الجمع وتأنيته ، فيقال : ثلاثة حمامات ، خلافا للبهناديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الكسائي تقول : مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات ، بغير هاء . وإن كان الواحد مذكرا ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء . الثاني : اعتبار التأنيت في واحد المعدود إن كان اسما فيلغظه تقول ثلاثة أشخاص - قاصد نسوة ، وثلاثة أعين - قاصد رجال ، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك

لأنها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الأضداد . كذا في المصباح . **(قوله وهذه)** أي صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله في عد ما آحاده مذكوره حيث أضاف العد إلى المعدود وقوله ويشمل الأولين أي صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلغظ بالمعدود . **(قوله وقال الكسائي إغ)** حاصله أن الكسائي كالبهناديين وإنما لم يقل خلافا للبهناديين والكسائي مع أنه أعصر لأنه قصد حكاية كلام الكسائي . **(قوله اعتبار التأنيت)** أي والتذكر بقرينة التثنية . **(قوله إن كان اسما)** أي جامدا بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتي . **(قوله فيلغظه)** ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب وبخالفه ما نقله السيوطي عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالمعكس فإنه يجوز فيه وجهان أحدهم وبخالفه أيضا ما في التسهيل وشرحه للدمامي وبهارة التسهيل تخلف تاء الثلاثة وأضواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا . قال الدمايني : استفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال في التسهيل : وربما أول مذكر مؤنث ومؤنث بمذكر فجاء بالمعد على حسب التأويل ومثل الدمايني الأول بنحو ثلاث شخصي تزيد نسوة وعشر أبطن تزيد قبائل والثاني بنحو ثلاثة أنفس أي أشخاص وتسعة وقائع أي مشاهد فأمّل . وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به بعض العلماء في قوله تعالى : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ﴿ بأربعة شهداء ﴾ [النور : ٤] على أن الأقراء الأطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقليل ثلاث ولو أريد النساء لقليل بأربع ووجه الرد أن المعبر هنا اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكر . يس .

(قوله تقول ثلاثة أشخاص قاصد نسوة) وكذا إذا كنت قاصد رجال ولم يبه على ذلك لأنه على الأصل إذ هو جار على اللفظ والمعنى مما قاله شخص يستوى فيه المذكر والمؤنث وإذا أعيد الضمير عليه إما يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث . حفيد . **(قوله وثلاث أعين قاصد رجال)** وكذا إذا قصد النسوة ولم يبه عليه لأنه على الأصل كما مر . **(قوله ما لم يتصل بالكلام)** مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس . **(قوله أو يكثر فيه إغ)** معترف على يقوى المعنى . **(قوله جاز مراعاة المعنى)** في التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف

جاز مراعاة المعنى . فالأول كقوله :

* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِيَانٍ وَمُعَصَّرٌ * [١١٨٨]

وقوله :

[١١٨٩] وَإِنَّ كِلَابًا هَلِجَ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَلَّتْ بَرِيءٌ مِنْ قِبَالِهَا الْعَشْرُ

وجعل منه في شرح الكافية : ﴿ وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً ﴾ [الأعراف :

١٦٠] ، قال : فبذكر أم ترجع حكم التأنيث ، لكنه جعل أسباطاً في شرح التسهيل

بدلاً من اثنتي عشرة وهو الوجه كما سيأتي . والثاني كقوله : ثلاثة أنفس وثلاث ذود ،

ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً أو بالعكس يجوز فيه وجهان

أى ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وهو خلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل .

(قوله كاعيان ومعصر) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود . والمعصر الجارية أول ما تردك وسميت

معصرة لدخولها في عصر الشباب . قاله الخليل تصريح .

(قوله عشر أبطن) أى قبائل فالقياس عشرة أبطن لأن البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى

المعنى وهو القليلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه قبائلها . (قوله وجعل منه في شرح الكافية إلخ)

مبنى على أن أسباطاً تميز ويرد عليه أنه جمع وتميز مثل هذا المعنى مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلاً

كما ميّزته الشارح . (قوله منه) أى مما روعى فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما

نحن بصليده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فالنهم . (قوله ترجع حكم التأنيث) ولولا ذلك لقلل اثنتي

عشر أسباطاً لأن السبط مذكر اهـ مرادى أى وواحد واثان يذكران لتذكير المعنود ويؤثقان لتأنيثه

على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كما مر .

(قوله بدلاً من اثنتي عشرة) أى وأما صفته والتميز عنوف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما

[١١٨٨] صبره :

* وَكَانَ مِجْنَى ثَوْبٍ مِّنْ كُنْتُ أَقْبَى *

قاله عمر بن أبى ربيعة . من قصيدة من الطويل . الجن - بكسر الميم - الترس .

وروى :

* لَكُنْ نَصْرِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَقْبَى *

معناه : ساتري ومائتي . وروى بصري - بالباء للوحدة - جمع بصيرة وهى الترس ، حكاه أبو عبيد . والشاهد

في : ثلاث شخوص ، فإن القياس فيه ثلاثة شخوص ، ولكنه كنى بالشخوص عن النساء ، ثم بين ذلك بقوله : كاعيان

ومعصر ، أى هن كاعيان . والكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، والمعصر : الجارية أو ما أدركت .

[١١٨٩] قاله رجل من بني كلاب - سمى النّزّاح - هو من الطويل . والشاهد في : عشر أبطن ، وكان القياس عشرة

أبطن : لأن البطن مذكر - وهو دون القليلة - ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل بدليل قوله : من قبائلها العشر .

فإن النفس كثر استعمالها مقصودا بها إنسان ، وإن كان صفة فيموصوفها المنوى لا بها نحو : ﴿ **لله عشر أمثالها** ﴾ [الأنعام : ١٦٠] ، أى عشر حسنات ، وتقول : ثلاثة ربعات - إذا قصدت رجالا - وكذا تقول : ثلاثة دواب - إذا قصدت ذكورا - لأن الذبابة صفة في الأصل . الثالث : إنما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما

نحن فيه لأن المعلوم محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى . (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لأنه كان القياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه راعى للعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس في الإنسان وقوله وثلاث خود : اللود من الإبل من الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه . (قوله أى عشر حسنات) ولولا ذلك لقبل عشرة لأن التثنية مذكر . (قوله ربعات) يفتح الباء جمع ربعة يسكنونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طويل ولا قصير . تصريح . (قوله ثلاثة دواب إلخ) وقال بعض العرب : ثلاث دواب لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة . مرادى . (قوله فالعبرة بحالهما) أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا .

(قوله عكس ما يستحقه ضميرهما إلخ) اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام : واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره إلخ إلى مطلق اسم الجنس الجمعى وليس كذلك بل إلى الكلم كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن العجائب أن البعض جزم هناك برجوع الضمير إلى الكلم ورد على من أرجعه إلى مطلق اسم الجنس الجمعى حيث قال : قوله يجوز في ضميره أى الكلم كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعى لأن منه ما يجب في ضميره التذكير كالنعم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الأمران كالفر والكلم فما فهمه بعض أرباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعى وبنى عليه ما بنى أى من الاعتراض على الشارح في إطلاقه الجواز غير سليم اهـ ثم نسي هذا هنا فتابع شيخنا في الاعتراض بالتأنيث وزاد في القول على الشارح حيث قال : ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره في بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز في ضميره الوجهان اهـ باختصار هذا وقال الدمامي نقلا عن ابن هشام : المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لأن الباقي إما واجب التذكير وهو ستة الموز والعب والسدر والربط والقمح والكلم وإما فيه لثتان وهو بقية الأنفاظ اهـ وفيه مخالفة لما مر في الكلم والنحل في كلامه بالحاء المملة للذكر بعد أن النحل بالحاء للمجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن بقى أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففى الجمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كإبل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام : واجب التذكير كقوم ورهط ، وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدمامي لاسم الجمع المؤنث بالسوسة والإبل والنود وفي الفارضى في باب التأنيث أن الإبل تذكر

فقول : ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم - بالتاء - لأنك تقول : قوم كثيرون وغنم كثير - بالتذكير - وثلاث من البط - بترك التاء - لأنك تقول : بط كثيرة - بالتأنيث - وثلاثة من البقر أو ثلاث لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث : قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْهَا ﴾ [البقرة : ٧٠] ، وقرئ تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمراعى هو المعنى . أو يكن نائبا عن جمع مذكر ، فالأول نحو : ثلاث إناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ، ولا أثر للوصف المتأخر كقولك : ثلاثة من الغنم إناث وثلاث من البط ذكور . والثاني نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مؤنث إلا أنه جاء نائبا عن تكسير راجل على أرجال فذكر عدده كما كان يفعل بالنسب عنه . الرابع : لا

وتؤنث ول التصريح عن ابن عصفور أنه إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وإن كان لما يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجمال والباقر اهـ وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لأن نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولأن الجمال مذكر في قول الشاعر :

* وما الجمال للزبل فيهم *

وفي الفارسي نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا مما هو للآدميين بذكر ويؤنث فتأمل . (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع . (قوله بالتاء) كذا في التوضيح وقال ابن المصنف : تقول عندي ثلاث من الغنم بحذف التاء لأن الغنم مؤنث اهـ وهو ما ذكره الجوهري وغيره وبه يرد كلام الشارح كال توضيح . أفاده ذكرها ويدل له ﴿ إذ نفشت فيه غنم القوم ﴾ [الأنبياء : ٧٨] وفي الفارسي في باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا . (قوله التذكير) أى ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أى ملاحظة لمعنى الجماعة . قال السيوطي : والمذكر في وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين في البعض إنما هو السماع أى فلا يرد أن الملاحظتين ممكنتان في الجميع . (قوله هذا) أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا . (قوله ما لم يفصل بينه) أى اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا النفي صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخرة عنهما .

(قوله وإلا فالمراعى هو المعنى) أى وجوبا وخالف في الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف إليه العدد إذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير . ذكرها . (قوله هو المعنى) أى معنى الملبود . (قوله أو يكن) عطف على يفصل . (قوله ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فإن حسانا مشتركة بين الذكور والإناث . دماميني . (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم أى مشلة . قال المرادى : ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع أفعال فأشياء وإن كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب إثبات التاء فيه اهـ وقوله فوزن أشياء فعلاء أى بحسب الأصل قبل القلب المكاني إذ أصل أشياء شياء فاستقلوا

يعتبر أيضا لفظ المفرد إذا كان علما فتقول : ثلاثة الطلحات وخمس الهندات . الحامس : إذا كان في المعلوم لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اهـ (والمميز أجور * جمعا بلفظ قلة في الأكر) أى يميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجرورا ، فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو : ﴿ فخذ أربعة من الطير ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، ومررت بثلاثة من الرهط . وقد يجز بإضافة العدد نحو : ﴿ وكان في المدينة تسعة رهط ﴾ [المل : ٤٨] ، وفي الحديث : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » . وقوله : ثلاثة أنفس وثلاث ذود ، والصحيح قصره على السماع . وإن كان غيرهما فبإضافة العدد إليه ، وحقه حيث أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو : ثلاثة أعبد وثلاث آم . وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك

همزتين بينهما ألف فقدما الأول التي هي اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها .

(قوله فلذكر عدده إلخ) يتمثل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فلذكر عدده على الوجه الذى يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالا بثبوت التاء فيه على أن المعلوم مذكر . (قوله لا يعتبر أيضا إلخ) أى كما لا يعتبر لفظ المفرد في اسمي الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أى بل يعتبر معناه . (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذى هو مذكر وأما قول البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فممنوع . (قوله والمميز أجور) أى إن لم يكن موصوفا ولا صفة فالأول نحو أبواب خمسة والثانى نحو خمسة أبواب والأحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لجموده ولم يكن العدد مضافا إلى مستحقه نحو خمسة زيد لأنه قد عرفها وميزها فلا تحتاج إلى تمييز ولم يرد بها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر بأنه لما كثر استعماله أثروا جر المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعلوم وكونه للقلة للمطابقة أيضا لقلة المعلوم . يسر وقوله والأحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لإمكان تأويل أبواب بمشتق كأن يقال سمسة بأبواب وقوله لأنه قد عرفها أى لأنه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيدا وخمسته كما سيأتى عن الدمامنى .

(قوله فإن كان اسم جنس إلخ) صنيعة يقتضى دخول هذا فى المتن وفيه نظر لأنه وإن أمكن حمل الجمع على مفهوم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب إلا الجمع . سم . (قوله من الرهط) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه . زكريا . (قوله مكسرا) لأن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا . (قوله من أبنية القلة) التى هى أفضلة وأفضل وأنفال وفضلة وأما جمعا التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة إلا فى هذا الموضع فلا يميز بهما العدد . قاله الفارضى وغيره . (قوله وثلاث آم) بمد الهزمة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل

إن كان مائة نحو : ثلاثة وسبعائة ، وشذ في الضرورة قوله :
*** ثَلَاثٌ مِئِينَ لِلْمَلُوكِ وَفِي بِهَا *** [١١٩٠]

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل : إحداهما : أن يحمل تكسیر الكلمة نحو : سبع سموات ، وخمس صلوات ، وسبع بقرات . والثانية : أن يجاور ما أحمل تكسیره نحو سنبلات فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات . والثالثة : أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سماعات فيجوز لقلة سمائد ، ويجوز ثلاث سمائد أيضا ، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح ، ويتمين في الأولى لإعمال غيره ، فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أحمل تكسیره لم يضاف إليه إلا قليلا نحو : ثلاثة أمهدين وثلاث زينات . والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالأحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال . ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين : إحداهما : أن يحمل بناء القلة نحو : ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم . والثانية : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المندوم . فالأول نحو : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، فإن جمع قرء

وأصله أُمى قلبت الهززة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أحل اعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم . (قوله إن كان) أى للميز مائة لأن المائة جمع في المعنى . تصريح . (قوله ثلاث مئين للملوك وفى بها) تمامه :

*** رَدَائِيَّ وَجِلْتُ عَنْ وَجْهِ الْأَهَمِّ ***

ثلاث مبتدأ وجملة وفى بها رداى خير وأرد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لأنه يفخر بذلك حيث رهن ردايه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت دياتهم ثلاثة مئين فرهن ردايه بالديات الثلاث . وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلست بالتخفيف وفاعله ضمير رداى وأرد برجوه الأهم أعيانهم . والأهم جمع أهتم وهم بنو سنان الأهم سمي بذلك لانكسار ثنيته . كذا في العين . ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها . (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لجوارته لسبع بقرات . (قوله بل المختار إلخ) اضرب انتقال عن قوله فيجوز لقلة سمائد . (قوله نحو ثلاثة أمهدين وثلاث زينات) أى فالكثر ثلاثة أحامد وثلاث زيانب . (قوله ولكنه شذ قياسا) بأن خالف القواعد أو سماعا بأن ندر استعماله في لسان العرب .

[١١٩٠] تمامه :

*** وَذَائِي وَجِلْتُ عَنْ وَجْهِ الْأَهَمِّ ***

قاله الفرزدق . من العلويل . والشاهد : في ثلاث مئين حيث جمع المائة مع أنها تميز الثلاث وهو شاذ . وهو مبتدأ . وقوله : وفى بها رداى جملة خبره . وأرد بالرداء السيف ، وقيل هو على حقيقته لأنه يفخر بذلك حيث رهن ردايه بالديات الثلاث : وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة - وكانت دياتهم ثلاثة مئين - فرهن ردايه بالديات الثلاث ، وقوله وجلت بالتشديد ومعناه جلست بالتخفيف ، وفاعله الرداء . وأرد من وجوه الأهم أعيانهم . وأرد بالأهم : بنى الأهم سنان بن الأهم - سمي بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب . ولهم : كسر التثنية من أصلها .

— بالفتح — على أقرأ شاذ . والثاني نحو : ثلاثة شسوع فإن أشساعا قليل الاستعمال (ومائة والألف للفرد أحضف) نحو عندى مائة درهم ومائتا ثوب وثلاثه دينار وألف عبد وألفا أمة وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع نثراً قَدْ رُوِيَ) في قراءة حمزة والكسائي : ﴿ثلاثة سنين﴾ [الكهف : ٢٥] .

(تفصيله) : شد تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله :

(قوله فإن جمع قرء بالفتح إلخ) يرد عليه أمران : الأول ما في اللرادي من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذاً . الثاني أن لقرء بالفتح بناء قلة مطرداً وهو اقرب فإذن أصلاً مطرد في فعل بفتح الفاء وسكون الميم إذا كان صحيحها كما هنا عبارة ابن الناطم وإن لم يهمل معنى جمع القلة لمفرد المميز جىء به معنى بالمميز جمع قلة في الغالب نحو : ثلاثة أجبل وخمس أكم وقد يجهل به جمع ككرة كقوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ مع مجيء الإقراء اهـ .

(قوله ثلاث شسوع) بمجوعة فمهمة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل . تصریح .

(قوله ومائة والألف) أى هذين الجنسين الشاملين للمفرد هما ومقتابهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الأمثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو : مئتي رجل وثلاثة آلاف رجل أو بإضافة ثلاثة فما فوق إليه نحو : ثلاثة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجهل هذين من للفرد اعتباراً بلفظ مائة ولفظ ألف .

(فاشادة) قال في التسهيل : واختص الألف بالتمييز به مطلقاً ولا يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما اهـ نحو : مائة ألف وأحد عشر ألفاً وعشرون ألفاً وأحد وعشرون ألفاً وثلاثمائة وخمسمائة وإحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة . (قوله والألف) آل من الحكاية لا من الحكى إذ لا يجوز الألف رجل مثلاً . قال الفارسي : وأما دخول آل على المضاف في قول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه فلما قدم جاء بالألف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالألف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الألف . (قوله للفرد أحضف) لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد والألف عوض عن عشر مائة وهى تميز بمفرد مخفوض فعملت الألف معاملة ما عوضت منه اهـ تصریح . وقوله فاخذت إلخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتثنية اهـ سم . وقال الدمامي : أما كونه مفرداً مع أن القياس جمعه كما جمعه في ثلاثة دراهم لليلة المتقدمة ولأنه عدد في معناه ككرة فكروها جمع يميزه فلا يتضمن الثقل اللفظي إلى الثقل المعنوي .

(قوله في قراءة حمزة والكسائي لثلاثة سنين) بإضافة مائة إلى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذ هى تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للأحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الجاقون بتوتين مائة على جعل سنين بدلاً أو عطف بيان لا تميزاً لثلاثاً يلزم الشلوث من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه . قاله الدمامي وقال في التصريح : لأنه يقتضى أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة قاله الموضح في الحواشي اهـ وسبقه إلى هذا أبو إسحق الزجاج . قال ابن الحاجب : ووجهه أن يميز المائة واحد

[١١٩١] * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَاتَتَيْنِ عَامًا *

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابن كيسان المائة درهما والألف ديناراً (وَأَخَذَ أَذْكَرَ وَصَلَةً بِعَشْرٍ) مجرداً من التاء (مُرْكَبًا) لما (قاصد معدود ذَكَرَ) نحو : ﴿أحد عشر كوكباً﴾ [يوسف : ٤] ، وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل : وحده عشر على الأصل وهو قليل . وقد يقال واحد عشر على أصل العدد (وَقِيلَ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ) امرأة بإثبات

من المائة وهي ثلاثة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضاً على قراءة حمزة والكسائي إذ سنين عندهما تمييز لا غير وإن كان مجروراً ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر إذا يلزم إذا كان التمييز مفرداً أما إذا كان جمعاً كما هو الأصل لما مر فالقصد فيه كالتقصيد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أبواب ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المثل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع المختار في ذلك المثل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس التثنية تحققة في واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المعلوم فتأمل . (قوله إذا عاش الفتى مائتين عاماً) غامض :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاتَةُ وَالْفَتَاءُ *

(قوله واحد اذكر إلخ) لما تكلم على العدد للضاف شرع في المركب فقال وأحد اذكر إلخ . (قوله مركباً) بكسر الكاف أى حال كونك مركباً ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالاً من عشر أى مركباً معه أى مع أحد اهـ سنلوى . وإلى الأول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده . (قوله وهمزة أحد إلخ) كلها همزة إحدى إلا أن الأول شاذ لازم غالباً والثاني مطرد على الأصح كاشاح وإكاف ولهذا نبهوا على الأصل في أحد فقالوا واحد ولم ينهوا عليه في إحدى اهـ تصرّح . وألف إحدى للتأنيث عند الأكثرين وقيل للالحاق وزال التنوين في إحدى عشر للتركيب فقول في العطف إحدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام . وفي الفارسي عن ابن بابشاذ أن أحد للمنقلبة همزتها عن ولو المستعملة في العدد هي التي في نحو قولك كل أحد في الدار وجمعها أحاد . وأما التي تستعمل بعد الفتى نحو ما جاءني من أحد فهمزتها أصلياً غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في التثنية . (قوله إحدى عشرة) ولا تستعمل إحدى إلا مركبة أو معطوفاً عليها أو مضافة نحو : ﴿إِنِّي إِحْدَى الْكَبِيرِ﴾ [المدر : ٣٥] زكريا .

[١١٩١] غامض :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاتَةُ وَالْفَتَاءُ *

قاله الربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين ، من قصيدة من الوافر . والشاهد في مائتين عاماً ، والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ لا يقاس عليه . والفتاء - بالمد - من ضياء بالكسر مفتاً . ويروى : فقد ذهب المسرة والفتاء . والفاء ل : جواب للشرط .

التاء وقد يقال واحدة عشرة (والثنيُّ فيها عن ثيميم كسرة) أى مع المؤنث فيقولون إحدى عشرة وإثنا عشرة بكسر الثين ، وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأنصح التسكين وهو لغة الحجاز . وأما في التذكير فالثين مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال : أحد عشر وكذلك أخواته لتوالي الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة - صاحب حفص - ﴿ اثنا عشر شهرا ﴾ [التوبة : ٣٦] ، وفيها جمع بين ساكنين (و) أما (مَعَ) غير أحد وإحدى * ما مَعَهُمَا قَعْلَتُ في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث (فَالْفَعْلُ قَعْلًا) والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لما قبله فحذف التاء في التذكير وثبتت في التأنيث (وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا * يَبْنِيهَا إِنْ رُكِّبًا مَا قَدَّمَ) أى في الأفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ أَتَتْهُ وَعَشْرًا * إِقْنِي إِذَا أُنْثِيَ ثَنًا أَوْ ذَكَرًا) فقول : جاءتني اثنا عشرة امرأة وإثنا عشر رجلا (وَأَلْيَا

(قوله وقد تسكن عين عشر) أى في المذكر كما صرح به في بعض النسخ . قال الدمامي : فإن قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا إذا جاز تسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء فهذا أجدر . (قوله لتوالي الحركات) وإفادة المبالغة في الامتزاج . دمامي . (قوله وأما مع غير أحد وإحدى) أى من اثنين وإثنين إلى تسعة وتسع ، قدر الشارح إما لأجل الفاء في قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة . قال سم : بين المصنف بهذا أى بقوله ومع غير أحد وإحدى إلخ حكم العشرة إذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتي ولثلاثة وتسعة إلخ حكم التسعة وما تحتها إذا ركبت معها العشرة . (قوله قَعْلًا) قال شيخنا : والبعض حال بمعنى مقتصدا أى عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أى فعل قصد أى اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة أن بجىء المصدر حالا وإن كثر سماعي .

(قوله فحذف التاء في التذكير) كرامة اجتاع علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة . (قوله إن رُكِّبًا) أى مع العشرة . (قوله وأول عشرة إلخ) اعترض الفارسي وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله ومع غير أحد وإحدى إلى آخر البيت فإنه علم منه كون اثني له عشر واثني له عشرة وقد يقال إنما صرح به دفعا لتوهم أن اثنين في حال تركيبه مع العقد ثلاث لما فوق في هذه الحالة يجرد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير . قال الدمامي : في إحدى عشرة واثني عشرة سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع بين علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط في جمعي التصحيح والتكسير بخلاف التاء إذ قالوا حيل وحيليات وحبال وجفنة وجففات وجفان وأما اثنتان فبني على التاء إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل .

(قوله إذا أنثي إلخ) لف ونشر مرتب . (قوله ثَنًا) مضارع شاء قصره للضرورة . وقال

لغير الرفع) وهو النصب والجر (وارفع بالألف) كما رأيت ، وأما الجزء الثاني فإنه مبني على الفتح مطلقا (والفتح في جُزْأَي مَبْنِيَّاهُ) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (ألف) أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف ، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح ، ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة لوقوع المكودي ؛ ويحوز أن يكون حذف الهزة من تشا لاجتماعها مع هزة أو . خالد . (قوله والياء) أى فى اثنين واثنتين . (قوله مطلقا) أى فى الأحوال الثلاثة . (قوله أما العجز) أى عجز العدد المركب سواء كان اثنى عشر واثنى عشرة أو غيرها . (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أى الواو إذ الأصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذفت الواو وركب العددان اختصارا ودفعها لما يتبادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان . قاله الدمامينى فإن ظهر العاطف مع التركيب والبناء لفقد المفتضى كقوله :

* كَأَنَّ بِنَا الْبَدْرِ ابْنَ عَشْرِ وَأَرْبَعِ *

وانظر إذا ميز كيف يكون التمييز حيثند وزعم بن حيان أنه أى العاطف لا يظهر إلا مع تقدم المقعد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجرى :

* وَقَصْرُ بِلْدَا ابْنِ خَمْسٍ وَعَشْرِ *

أد . وقوله وانظر إلخ الذى يظهر أن التمييز حيثند جمع مجرور كتمييز ثلاثة إلى عشرة ولل بعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره إن أردت التعجب . (قوله وأما الصدر إلخ) عبارة الفارضى بنى الصدر لأنه كجزء الكلمة . (قوله فعلة بنائه وقوع العجز منه) أى من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع . وقوله موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح أى فتح ما قبلها وعندى فى هذا التعليل نظر من وجوه : الأول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن . الثانى أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيقول التعليل إلى تعليل الشيء بنفسه لأنه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لأن وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة . الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضى البناء للزم بناء صدر المركب المزجى مع أن فحة صدره فحة بنية لا فحة بناء كما سلف تحقيقه فى عمله إلا أن يجاب عن هذا بأن فى تمييزهم ببناء صدر المركب العددي مساهمة لأن فحته وإن كانت فحة بنية تشبه فحة البناء فى اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر يس اعتراضين آخرين حاصل الأول أن سبب البناء منحصر فى شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه بأن المنحصر فى شبه الحرف سبب البناء الأمثل اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقه وحاصل الثانى أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للإعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجابنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل . قال يس : وإنما بنى على حركة لأن له حالة إعراب وكانت الحركة فحة لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأثر بأخف الحركات . (قوله ولذلك) أى لكون علة البناء الوقوع المذكور

العجز منهما موقع التون ، وما قبل التون محل إعراب لا محل بناء ، ولوقوع العجز منهما موقع التون لم يضافا بخلاف غيرها فيقال أحد عشر وك ولا يقال اثنا عشر .

(تقريبها) : الأول : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبأبه بل يتعين العطف فتقول : خمسة وعشرون ، ولا يجوز خمسة عشرين . ولعله للالباس في نحو رأيت خمسة عشرين رجلا فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك . الثاني : أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو خمسة عشر (وميز العشرين) وبأبه (للتسعين * بواحد) منكر منصوب (كأنهم جنات) وخمسين شهرا ويقدم النيف بحالته أى بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث ثم يذكر العطف معطوفا على النيف فيقال في المذكر : ثلاثة وعشرون رجلا وفي

أعرب صدر إغ أى لأن العلة تدور مع المعلوم وجودا وعدما وهى معلومة في اثني عشر واثني عشرة فينعدم بناء الصدر وما ذكره من إعراب صدرها هو الصحيح والقول بيناه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة إعرابه . (قوله لوقوع العجز إغ) اعترضه شيخنا وتيمم البعض بأنه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز إغ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتغال من قوله لذلك لأشعار عليه الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع التون للإعراب فتأمل . (قوله قد فهم من كلامه) يعنى قوله وصلته بمشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يقتضى الحصر . (قوله النيف) بفتح التون وتشديد الياء للكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف يتوف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة بادخال اللبذ والغاية . أفاده في التصريح . (قوله فإنه يحتمل إغ) هذا إما يتج الإجمال لا الالباس . (قوله إضافة صدر المركب إلى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر :

كلف من عائله وشقوته بنت ثمان عشرة من حجبه

بجر عشرة منونا . فاضى . (قوله واستحسنوا ذلك إذا أضيف) أى المركب ولا يخفى أن المضاف في الحقيقة إما هو عجز المركب فالصدر مضاف إلى العجز والعجز مضاف إلى كاف الخطاب ففى عبارته مساحة . (قوله وميز العشرين للتسعين * بواحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما في الفراضى . وأجاز المصنف في شرح التسهيل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما في السيوطى . (قوله بواحد منكر منصوب) إما كان مفردا نكرة لأنه ذكر ليان حقيقة العدد وهو يحصل بالمفرد النكرة التى هى أصل ومنصوبا لتعذر الإضافة مع التون التى في صورة نون الجمع . (قوله أى بثبوت التاء في التذكير إغ) عمله في غير اثنين واثنتين . (قوله معطوفا على النيف) أى بالواو إذا أريد وقوعها دفعة واحدة وإلا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة وعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخى . دماينى . (قوله أى بمفرد منكر

للمؤنث تسع وتسعون نجمة (وَمِيزُوا مُرْكَبًا بِجِلٍّ مَا * مِيزَ عَشْرُونَ) وبابه ، أى بمفرد منكر منصوب (كَسَوَيْتَهُمَا) نحو : ﴿أحد عشر كوكباً﴾ [يوسف : ٤] ، واثنى عشرة عيناً . وأما : ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً﴾ [الأعراف : ١٦٠] فأسباطا بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة ، ولو كان أسباطا تميزا لذكر العددين وأفرد التمييز لأن السبط مذكر . وزعم الناظم أنه تمييز وإن ذكر أما رجح حكم التأنيث .

(تتبيهاات): الأول : يجوز فى نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو : عندى أحد عشر درهما ظاهريا وعشرون دينار ناصريا ، ومراعاة المعنى فتقول ظاهرية وناصرية ، ومنه قوله :

[١١٩٢] فيها التثان وأربعون خلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم

الثانى : قد يضاف العدد إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو : هذه عشر

منصوب) إما كان مفردا منكرا لما مر ومنصوبا لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو قيل خمسة عشر عبد مثلا . فارضى .

(قوله فسويهما) أى المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم أن الخلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع إذا صدق على كل واحد من المعد كقوله تعالى : ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً﴾ [الأعراف : ١٦٠] لأن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الأوجه فى الآية وساقى الباقي . (قوله بديل) أى بدل كل من كل ولا يرد أن البديل منه فى نية الطرح لأنه أغلى وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما فى قراءة التثوين فى ثلثائة سنين كما مر . (قوله لذكر العددين) أى يحذف التاء منهما وقوله لأن السبط مذكر علة لقوله لذكر العددين . (قوله وأفرد التمييز) ذهب الفراء إلى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له اهـ تصرع . وترك علة قوله وأفرد التمييز وهى كونه تمييز مركب لعلهما من قوله وميزوا إلخ . (قوله رجح حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث وبقي توجيه الجمع من أن القياس الأفراد كما مر . سم .

(قوله فى نعت هذا التمييز منهما) أى من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز فى نعت مراعاة المعنى فتقول شيخ الإسلام زكريا فى تحريره وهى أى الأوسق الخمسة التى هى نصاب زكاة الثابت ألف وستائة وطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا لألف وستائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا فى الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر . (قوله فيها) أى الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوفاى وهى

[١١٩٢] قاله عترة العيسى من قصيدته الشهورة . من الكامل . فيها أى فى الركائب . اثنتان : مبتدأ . وفيها خبره . وخلوبة تمييز . والشاهد فى : سودا فإنه نعت لخلوبة . وروعى فيها اللفظ . ويجوز فى هذا الباب رعاية اللفظ والمعنى . يقول : عندى عشرون درهما وإزنا ، على اللفظ ، وعشرون درهما وإزنا - على المعنى . والخافية - بالخاء المعجمة - واحدة الخوفاى ، وهى ما دون الرشوات العشر من مقدم الجناح . والأسحم - بالخاء المهملة - الأسود .

وزيد ، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثني عشر فيقال : أحد عشر وثلاثة عشر ، ولا يقال اثني عشر لأن عشر من اثني عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجتمع الإضافة ، ولا يقال اثنان فلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب . الثالث : حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لذكرهما مطلقا إن وجد العقل نحو : عندي خمسة عشر عبدا وجارية وخمسة عشر جارية وعبدا ، وإن فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو : عندي خمسة عشر جملا وناقعة وخمس عشرة ناقعة وجملا وللمؤنت إن فصلا نحو : عندي ست عشرة ما بين ناقعة وجملا أو ما بين جملا وناقعة ، وفي الإضافة لسابقهما مطلقا نحو عندي ثمانية أعبد وآم ، وثمان آم وأعبد . ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنت لأن كلا من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة . الرابع : لا يجوز فصل هذا التمييز . وأما قوله : [١١٩٣] عَلَى أَلْفَى بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح . والأسحمر بالحاء المهملة الأسود . عني . (قوله ليستنى عن التمييز) لأنك إذا قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ولا تقول عشرو زيد إلا لمن يعرف زيدا وعشره كما أنك لا تقول غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام وزيدا . دمايني . (قوله الأعداد المركبة) وكلا غير المركبة كإثنا زيد . (قوله إلا اثني عشر) أي واثنتي عشرة . (قوله ولا يقال اثنان) ما لم يكن اثنا عشر علما وإلا جاز أن تضيفه بخذف عشر إذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما في الفارسي . (قوله فلا يلتبس إلخ) صريح في جواز أن يقال اثنان في قصد إضافة اثنين بلا تركيب إسقاطي . (قوله لذكرهما مطلقا) أي سبق للمذكر أولا وقع الفصل بين أولا . (قوله إن وجد العقل) أي في الشبيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح للمذكر إذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضي تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل . أفاده الدمايني .

(قوله فللسابق) أي مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أي اتصال التمييز بالعدد . (قوله وللمؤنت إن فصلا) أي فصل بين العدد والتمييز بين لأنها تقتضي التساوي في الحكم فكأن الأسبقية مستغنية فرجح ما مراعاته كمرعاة الشبيئين وذلك أن مذكر ما لا يحقل في استعمالهم كالمؤنت حتى أنه قد يعود عليه ضميره فإذا جعلنا الحكم للمؤنت كنا كأننا اعتبرناها بخلاف ما إذا جعل للمذكر . كذا في الدمايني . (قوله لسابقهما مطلقا) أي عاقلا كان المضاف إليه أولا مذكرا أو لا وإنما كان كذلك لأن المتضاهين كالشيء الواحد فلا ينبغي أن يختلف حالهما . فإن قيل المعطوف على المضاف

[١١٩٣] بعده :

يُذَكَّرُ بِكَ حِينَ الْعَجْزِ وَلَوْ كَالْحَمَامَةِ تَدْعُو هَلْهَلًا
قالها العباس بن مرداس السلمي من المقارب . وعلى يتعلق بما قبله من البيت . والشاهد في ثلاثون للهجر حولا حيث فصل بين ثلاثون وبين يميزه - وهو حولا - بالجار والمجرور للضرورة . والمعجول الناقعة التي يذبح ولدها أو مات أو وهب . المذبل : الحمام الوحشي كلقماري والدياسي . وقيل الحمام الذكر وهو الاظهر .

فضرورة (وإن أضيف عدد مركب * يبقى البناء) في الجزعين على حاله نحو : أحد عشرك مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين . هذا هو الأكثر لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة . والثاني : أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كعملك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو : أحد عشرك مع أحد عشر زيد ، وإليه أشار بقوله : (وعجز قد يعرب) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب ، ومنع في التسهيل القياس عليه . وقال في شرحه : لا وجه لاستحسانه لأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك و ﴿ من لذن حكيم خير ﴾ [هود : ١] ، وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما ، حكى الفراء أنه سمع من أبي فقص الأسدي وأبي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك ، وذكر في التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء .

إليه مضاف إليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة الأول مضاف إليه بالباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي أنه كالعدد المركب فتقول عندى أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملا وناقعة بتغليب السابق وإحدى وعشرون بين جملة وناقعة بتغليب المؤنث . دمايى .

(قوله وآم) تقدم الكلام عليه . (قوله وإن أضيف عدد مركب) أى غير اثني عشر واثنتي عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب إذا أضيف عن التمييز كما سبق . (قوله والثاني إلخ) مقابل قوله هذا هو الأكثر . (قوله كعملك) أى في بقاء التركيب مع إعراب العجز وإن كان بعملك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لأنه ليس بعلم . (قوله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد في المثلثين ورفع راء عشر الأول وجز راء الثاني . (قوله وعجز) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل . فإرضي . (قوله ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب) لا يقال هذا يقتضى إعراب الجزء الأول أيضا لأننا نقول المضاف مجموع الجزعين لا الأول فقط ولا الثاني فقط لكن لما كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف ظهر فيه الإعراب . (قوله ومنع في التسهيل القياس عليه) قال بعضهم : هى لغة ضعيفة عند سيبويه وإذا ثبت كونه لغة لم يتمتع القياس عليها وإن كانت ضعيفة . مرادى . (قوله لأن المبنى قد يضاف إليه) قد يفرق بين ما بناؤه أصل فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملاسة . تصرخ . (قوله من أبى فقص) كذا بخط الشارح ويوجد في بعض النسخ بنى وهو تحريف .

(قوله خلافا للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين إلخ نقل الشارح قول الفراء عن

(تنبيهات): الأول: قال في التسهيل: ولا يجوز بإجماع ثمان عشرة إلا في الشعر، يعنى بإضافة الأول إلى الثاني دون إضافة المجموع كقوله:

[١١٩٤] كَلِفٌ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتُ ثَمَانٍ عَشْرَةٍ مِنْ حَبِيبَةٍ

أى من عامه ذلك. وفي دعواه الإجماع نظر: فإن الكوفيين يميزون إضافة صدر

المركب إلى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه. الثاني: في ثمانى إذا ركب أربع لغات:

فتح الباء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله:

[١١٩٥] وَلَقَدْ شَرِثَ ثَمَانِيَا وَثَمَانِيَا وَثَمَانِ عَشْرَةً وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

وقد تحذف ياؤها أيضا في الأفراد ويحمل إعرابها على النون كقوله:

[١١٩٦] هَا ثَمَانِيَا أَرْبَعُ حَسَنَاتٍ وَأَرْبَعُ فَطْرَهَا ثَمَانُ

وهو مثل قراءة بعض القراء: ﴿وله الجوارز المشآت﴾ - بضم الراء... الثالث:

قال في شرح الكافية: لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع في الأفراد والتركيب وعطف

الكوفيين. (قوله دون إضافة المجموع) أى إلى شيء آخر وفيه أنه إذا أضيف الأول إلى الثاني ووجدت

الإضافة إلى شيء آخر كان المضاف إلى الشيء الآخر الثاني لا المجموع وإذا أضيف المجموع إلى شيء

آخر لم يكن الأول مضافا إلى الثالث فندير. (قوله كلف إغ) يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على

أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل. والعناء بفتح العين للمهملة التعب.

والشقوة بالكسر الشقاء. (قوله مطلقا) أى سواء كان المجموع مضافا نحو: ثمانى عشر أو لا وفيه

ما مر. (قوله في ثمانى) أى الواقعة في عدد المؤنث. (قوله وسكونها) أى كسكونها في معديركب

وقوله مع كسر النون أى دلالة على الباء وقوله وفتحها أى للتركيب. مع. (قوله وقد تحذف ياؤها)

مصعب قد التقليلية قوله ويحمل إعرابها على النون أى والأكثر أن يجرى مجرى المنقوص للمصروف فتقول

جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثمانى بلا تنوين لمشابهته جوارى لفظا وهو ظاهر

ومعنى لأنه وإن لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سراويل فكتابة البعض على

قول الشارح ويحمل إعرابها على النون ما نصه: أى وحيث تكون جارية في الإعراب مجرى المنقوص

للمصروف اه غفلة عجيبة. (قوله لبضعة وبضع) بكسر الموحدة على الشهور وبعض العرب يفتحها

[١١٩٤] رجز لم يدر راجزه، وقيل قاله نفع بن طارق. ومن للتعليل، والعناء: التعب، وبنت - بالنصب - مفعول

ثان لكلف. والشاهد في: ثمانى عشرة، حيث أضاف صدره إلى عجزه بثون إضافة عشرة إلى شيء آخر، وهذا

لا يجوز إلا في الضرورة. وادعى ابن مالك الإجماع فيه، وليست بصحيح: لأنه حكى عن الكوفية جواز ذلك مطلقا.

[١١٩٥] البيت من الكامل، وهو للأعشى لسان العرب.

[١١٩٦] الرجز بلا نسبة فيه بخزانة الأدب:

عشرين وأخواته عليه ، نحو : لبث بضعة أعوام وبضع سنين ، وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة ، وبضعة وعشرون كتابا ، وبضع وعشرون صحيفة ، ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع . انتهى (وضَّع من اثنين فما فوق) أى فما

قاله الدماميني وما ذكره الشارح هو الراجع من أقوال في مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما ، وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا يصاحب المائة والألف وقيل لا يصاحب إلا العشرة وهو مردود بنحو قوله **عَلَيْهِ** : « الإيمان بضع وستون ضربة » وفي رواية : « بضع وسبعون » ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والألف . هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع إلخ ما نصه : الثالث قال في شرح الكافية إن بضعة قد يراد به واحد فما فوقه إلى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجري مجرى تسعة مطلقا أى في الأفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط نحو : لبث بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقول :

*** ومطلقا مجراه مجرى حيث حل ***

والأول أن يراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتين والساقطها على الساقطها هـ . قال شيخنا : وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اهـ وقوله وإن تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله : فيحمل الثابت التاء إلخ أى فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وفرق في الجمع بين النيف والبضع بأن النيف من واحد إلى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر إلا مع عقد نحو عشرة ونيف . والبضع من ثلاثة إلى تسعة ويكون للمذكر بالماء والمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما في بضع سنين .

(قوله وضع من اثنين إلخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الأقل مساويا لما فوقه وهو مسلم في الذى بمعنى بعض دون الآخر لأنه مصوغ من التثنية مصدر ثبت الرجل والثلاث مصدر ثبت الرجلين وهكذا كإساق لا من اثنين وثلاثة إلخ وإنما قلنا ظاهر كلام المصنف لأنه يمكن حمل قوله وإن ترد جعل الأقل إلخ على معنى وإن ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لأن الذى بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم إلا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فإمّا . قال في التصريح : الاشتقاق من أسماء العدد سماعى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كثرت يده من التراب واستحجر الطين من الحجر . (قوله أى لما فوقهما) الأنسب فوقه أى لفظ الاثنين لأن الصوغ من اللفظ . سم . (قوله إلى عشرة) أى به بيانا للغاية .

فوقهما (إلى * عشرة) وصفا (كفَاعِل) أى على وزن فاعل (من فعلاً) كضرب نحو ثان وثالث ورابع إلى عاشر . وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وَأَحْمَدُ في التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَنْ * ذَكَرْتُ) أى صفته المذكور (فَاذْكُرْ فاعلاً بغير تاء) فتقول فى التأنيت ثانية إلى عاشرة ، وفى التذكير ثان إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو : ضارب وضاربة . وإنما نه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه (وإن ترد) بالوصف المذكور (بعض) العدد (الذى منه بنى * تصيف إليه يفعَلُ بعضه من) أى كما يضاف البعض إلى كله نحو : ﴿ إِذْ أَعْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ [التوبة : ٤٠] ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ [المائدة : ٧٣] وتقول ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاث إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر . وإنما لم ينصب حيثئذ لأنه ليس فى معنى ما يعمل ولا مفعراً عن فعل فالتزمت إضافته لأن المراد اثني أحد اثني واحد

(قوله كفَاعِل) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهى اسم مفعول به لصيغ كما قاله الشاطبى . أفاده سم . (قوله من فعلاً) فالتدته مع ما قبله بيان أن هذا أى فى الجملة وصف لا اسم جامد ولا يكف بلهم ذلك من ذكر الصوغ لأنه قد يراد به إثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الأخذ .

(قوله وإما واحد) أى وواحدة وهذا مفهوم قوله من اثنين فما فوق . (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضى : والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا أى انفراد فالواحد بمعنى المنفرد أى العدد المنفرد . (قوله لئلا يتوهم أنه يسلك به إلخ) أى فى إثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيت وكلامه صريح فى مخالفة الوصف للعدد الذى صيغ منه فى التذكير والتأنيت وهو مسلم فى غير ثان وثانية لموافقتهما فى ذلك لما صيغا منه . (قوله وإن ترد بعض الذى إلخ) أى وإن ترد بالوصف بعض العدد الذى بنى هو منه تضيف أى الوصف إليه أى العدد حالة كون الوصف مثل بعض فى معناه أو فى إضافته إلى كله وإلى هذا يرمز كلام الشارح فالصلة جارية على غير من هى له ومفعول تصيف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض فى هذا الباب الواحد لا الأعم وهذه الإضافة غير واجبة إذ يجوز الثانى من الاثنين مثلاً ومن قال بوجودها أراد به منع نصب الوصف ما بنى هو منه كما استعرفه ومقابل قوله وإن ترد إلخ ما سياتى من قوله وإن ترد جبل الأقل إلخ وللبيضاء هنا كلام حقيق بالطرح . (قوله بين) أى ظاهر البعضية .

(قوله أى كما يضاف البعض إلى كله) ليفيد حيثئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعنية فرباع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة فى أربعة كما فى التوضيح . (قوله وإنما لم ينصب حيثئذ) أى حين إذ أريد به بعض ما بنى هو منه وقول شيخنا أى حين إذ أضيف إلى ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر . (قوله لأنه) أى الوصف الذى بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس فى معنى ما يعمل أى ليس فى معنى لفظ يعمل كمصير وجاعل حتى يعمل ولا مفعراً عن فعل أى ولا مشتقاً من فعل حتى يمكن عمله

اثنين وأحد عشرة وإحدى عشر ، قضيفه ، كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة . هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقطرب والكسائي وتعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه كما يجوز في ضارب زيد ، فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة ، وفصل بعضهم فقال : يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده ، وإلى هذا ذهب في التسهيل قال : لأن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما ، فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لأن له فعلا ، ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

(تقبيه) : قال في الكافية :

وَقَلَّبَ أَجَازَ تَعَوَّ رَابِعَ أَرْبَعَةَ وَمَا لِيَ مُتَابِعَ

وقال في شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصب به ، وأجاز ذلك ثعلب وحده ، ولا حجة له في ذلك . هذا كلامهم فعمم المنع . وقد فصل في التسهيل ، وعصى الجواز بثعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم اهـ (وإن فُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا * فَوْقَ) أى إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما

بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لأنه ليس في معنى ما يعمل لكفاه في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر .

(قوله لأن المراد اثنين إلخ) أى باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعنى لفظ ثان وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا . أفاده الجامي . (قوله ونصبه إياه) أى إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى . (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنين وتمم ثلاثة . سيوطي . (قوله وإلى هذا ذهب في التسهيل إلخ) تقبيه أبو حيان فقال : ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثان اثنين قال للموضع : وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه إلا ظاهري جامد . تصريح . (قوله لأنه لا فعل له) أى لا يقال ثلث الثلاثة إذا كنت الثالث وقد يتأنيف قول الجوهري ثلث القوم أثلاثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضا . إسقاطي . (قوله قال في الكافية إلخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين : مخالفتها لتفصيله في التسهيل بين ثان وغيرها واقتصره على العزو لثعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا . (قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل . (قوله مثل ما فوق) أى بدرجة واحدة . (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتي الوصف حيث لا يصوغا من ألفاظ العدد إلخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذلك أى ما يأتي استدراك عليه . سم . (قوله أنه) أى الوصف يجعل ليس بخصوص المضارع مرادا وإلا لم يتأت التفصيل الذى سيذكره بقوله فإن كان بمعنى المضى إلخ .

هو تحت ما اشتق منه مساوياً له (فَحَكَمَ جَاعِلٌ لَهُ أَحْكَمًا) فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله فتقول : هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة : أى هذا مصير الثلاثة أربعة ، وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق ، فالوصف المذكور حيثخذ اسم فاعل حقيقة لأنك تقول ثلثت الرجلين إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة ، وكذلك رُبعت الثلاثة إلى عَشْرَتِ التسعة ، ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أحد ما يضاف إليه فإن الذى هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل ، فالتزمت إضافته كما سبق .

(تنبيهات): الأول : الوصف حيثخذ ليس مصوغاً من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثلث والرَّبع والعشر على وزن الضرب ، مصادر ثلث وربع وعشر على وزن ضرب ، ومضارعها على وزن يضرب إلا ما كان لاه عينا وهو ربيع وسبع وتسع فإنه على وزن شفع بشفع . **الثاني :** لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا ، وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب . **الثالث :** أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور

(قوله ما هو تحت) أى بدرجة واحدة إذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد . وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت العدد الذى اشتق الوصف منه مساوياً له أى لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الأولى جارية على ما هى له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هى له فهى الحقيقة بإبراز الضمير دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك . (قوله فحكم جاعل) مصدر نوعى منصوب على المفعولية المطلقة باحكما وإنما خص التمثيل بمجاءل للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فإذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصبرهم أربعة . أفاده المرادى . (قوله جازت إضافته إلخ) لكنهم قالوا الإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإن نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الإضافة مستويان أو النصب أكثر . قال الرضى : وإنما قل النصب هنا لأن الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل وذلك لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً وإن انضم إليها واحد بل يكون المنضم والمنضم إليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الأول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكانه صار المفعول الأول هو المجموع . كذا في الدماميني . (قوله وإعماله) أى بالشروط السابقة في باب اسم الفاعل . (قوله حيثخذ) أى حين إذ كان بمعنى جاعل . (قوله ثلثت الرجلين إلخ) بتخفيف ثاني ثلث وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها .

(قوله وجار مجراه) أى في العمل . (قوله فإن الذى هو في معناه) أى فإن فاعلا الذى هو في معنى أحد فاعل للضمير وكأنه لم يقل فإنه دفعا لتوهم عود الضمير على أحد . (قوله الوصف حيثخذ) أى حين إذ كان بمعنى جاعل . (قوله وأجازه بعضهم إلخ) رجحه الدماميني وضعف الأول

من العدد المعلوم عليه عقد للمعينين المذكورين ، فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالإضافة ، وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالإعمال ، ورابعة ثلاثة وثلاثين بالإضافة اهـ (وإن أردت مثل ثلثي اثنين * مركباً فحىء بتركيبين) أى إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب - بمعنى بعض أصله كثنائى اثنين - فحىء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث : فنقول في التذكير ثلثي عشر اثنى عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وفي التأنيث ثمانية عشرة اثنتى عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية ، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثلثي إلى اثنين . وهذا الاستعمال هو الأصل ، ووراءه استعمالان آخران : الأول منهما أن يقتصر على صدر الأول فيربط لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقي بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله (أو فاعلاً بمأثريه) بمعنى التذكير والتأنيث (أضيف * إلى مركب بما تنوى فحىء) بنى جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرتة . والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الأول الذى نويته ؛ فنقول في التذكير : ثلثي اثنى عشر إلى تاسع تسعة عشر ، وفي التأنيث ثمانية اثنتى عشرة إلى تاسعة تسع عشرة . والثانى منهما أن يقتصر على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى وإليه أشار بقوله (وشاغ الاستغنا يحادى عشراً * ونحوه) أى

بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحداً أى مصر واحداً اثنين بنفسه . (قوله أفهم كلامه) أى حيث أطلق وقوله للمعينين المذكورين أى كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثانى فى مثاليه ليس من العدد المعلوم عليه العقد . (قوله مثل) مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا . (قوله بمعنى بعض أصله) أى بعض مدلول أصله . (قوله بأربع كلمات مبنية) فيه تغليب إذ اثنا واثنتا ليسا مبنين ومثله يأتي في قوله بعد باقي بناؤه إلخ . (قوله هو الأصل) أى ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالأصل الغالب لما يأتي قريباً عن أبى حيان . (قوله أن يقتصر على صدر الأول إلخ) قال أبو حيان : وهذا الوجه أكثر استعمالاً وجائز اتفاقاً تصریح . (قوله فيعرب إلخ) هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المخلوف هذا محتمل وغيره بعيد . سم . (قوله ويضاف إلى المركب) قال أبو حيان : وقياس من أجاز الأفعال فى ثالث ثلاثة أن يميزه هنا على معنى متمم اثنى عشر مثلاً . سيوطى .

(قوله بنى جواب أضف) ما المانع من جملة وصفاً لمركب أى مركب واف بما تنوى بأن يكون مناسباً لفاعل المذكور ومن جنسه اهـ سم والفعل على الأول مجزوم فالياء إشباع وعلى الثانى مرفوع فالياء لام الفعل . (قوله بالمعنى الأول الذى نويته) وهو كون المضاف أحد اثنى عشر كالثا فى المرتبة الثانية عشرة لأن معنى ثلثي اثنى عشر ثلثي عشر لكن حذف عجز التركيب الأول اختصاراً

ثاني عشر إلى تاسع عشر . وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة ، فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث . وفيه حيثذ وجهان : الأول أن يعرب الأول ويبنى الثاني . حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي . ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثاني فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته . وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه . وهذا مردود بأنه لا دليل حيثذ على أن هذين الاسمين متزعلان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول . والثاني أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيما حيثذ ، فيجرى الأول على حسب العوامل ، ويجرى الثاني بالإضافة . أما إذا اقتصر على التركيب الأول بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الانصاف بمعناه مقيدا بمصاحته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فإنه يتعين بقاء الجزعين على البناء .

(تنبيهان): الأول : إنما مثل بمحادي عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه

فلم ما في كلام البعض . (قوله وفي التأنيث حادية عشرة إلخ) في التأنيث حال لما بعده والراو عاطفة حادية عشرة على ثاني عشر ولم يقل وفي التأنيث بمحادية عشرة إلخ إشارة إلى دخوله في النحو فيكون مشمولا لكلام النظم . (قوله وفيه حيثذ) أي حين إذا اقتصر على صورة التركيب الأول وإن شئت قلت حين إذا استغنى بمحادي عشر ونحوه . (قوله وجهان الأول أن يعرب الأول ويبنى الثاني إلخ) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه : الأول أن يبنى صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثاني بكماله وأن هذا الباقي هو الأول بكماله . والثاني أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبينا حكاة إلخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاختصار على صورة التركيب الأول بأن يحذف المقدم من الأول والنيف من الثاني لمخافة الأول من الأوجه الثلاثة ذلك فأمثل .

(قوله ويعنى الثالث) أي يبقى بناؤه . (قوله فبناه) أي أبقي بناءه . (قوله وزعم بعضهم إلخ) بهذا الزعم تكون الأوجه ثلاثة لا اثنين . (قوله لحلول كل إلخ) وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثاني بنية صدره ا هـ سم أي فكأن التركيبين باقيا : (قوله بأنه لا دليل حيثذ) أي حين إذ يبينان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر إذ لا يترتب عليه اختلال للمعنى . (قوله بخلاف ما إذا أعرب الأول) فإن إعرابه دليل على ذلك . (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما في التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعني عجز الأول وصدر الثاني . (قوله أما إذا اقتصر إلخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الأول إلخ وهذا ساقط في كثير من النسخ . (قوله على التركيب الأول) أي على حقيقته لا صورته فقط .

(قوله بأن استعملت النيف) يعنى المحادى والثاني ونحوهما وقوله ليفيد أى النيف الانصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيدا حال من الضمير في بمعناه . (قوله فائدة التنبيه) بالإضافة لليان .

على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب ، وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادى عشر وحادية عشرة ، والأصل واحد واحدة فصار حاد ووحادة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنها عالف وعالفة . وأما ما حكاه الكسائى من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نه به على الأصل المرفوض . قال فى شرح الكافية : ولا يستعمل هذا القلب فى واحد إلا فى تنيف أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته . والثانى لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع ، إلا أن سيويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياساً . وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع ، وعلى الجواز فتقول : هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر . ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الأول لللباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض . قال فى أوضح المسالك : بالإجماع ، لكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين هذا فإن أحد عشر وثلاث اثنى عشر بالتثنية وهو مصادم لحكاية الإجماع (وقبل عشرين

(قوله من القلب) أى قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا الجعل قلب مكانى فلم أن فى الكلمة القلبين . (قوله لانكسار ما قبلها) أى مع تطرفها لأن تاء التأنيث فى حكم الانفصال والواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء لكن يعمل الحادى إعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء . أفاده فى التصريح .

(قوله وأما ما حكاه) وارد على قوله التزموه . (قوله الثانى لم يذكر هنا إلخ) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثلثى اثنين . سم . (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) بإضافة التركيب الأول برمته إلى الثانى برمته مع بناء الكلمات الأربع على الفتح . (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أى بحذف العقد من التركيب الأول قال شيخنا : الظاهر أن الوصف حيثئذ يعرب على حسب العوامل اه وعندى أنه يجوز بناؤه بنية المعجز كما مر نظيره . (قوله لللباس) أى لا لباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الإعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح لللباس بما ليس أصله تركيبين فإن اللباس على تفسيره يزول بإعراب الجزئين أو الأول فقط فإن ذلك جائز فى الاستغناء بحادى عشر عن حادى عشر أحد عشر مثلاً كما تقدم . أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره . (قوله ويتعين) أى فيما إذا أتى بالتركيبين برمتها أو حذف العقد من التركيب الأول وأتى بالتركيب الثانى . (قوله فى موضع خفض) أى بإضافة التركيب الأول أو صدره إلى الثانى ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافاً . قال البعض تبعاً لشيخنا : وهو مخالف لما تقدم فى باب العلم فيما إذا كان الاسم والقلب مركبين أو الأول فقط أى من امتناع إضافة أولهما إلى ثانيهما وقد يلغى التخالف بحمل المركب ثم على الإضال كما يشعر به تمييلهم فلا يتأتى ما هنا من إضافة المركب العددي فمأمل .

(قوله وهو مصادم لحكاية الإجماع) جوابه أن الإجماع مخصوص بصورة ما إذا جلت بتركيبين لأن عمل فاعل إنما يتأتى مع توثيقه والتثنية متفق مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثانى فى

أَذْكُرًا . وبابه الفاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ * بِحَالَتِهِ من التذكير والتأنيث (قِيلَ وَإِوَيْحُمَدُ) يعني أن العشرين وبابه إلى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالته ، فنقول الحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين ، والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين ، ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فنقول : حادي عشرين كما نقول حادي عشر إلخا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر .

(تنبيه) : لم يذكروا في العشرين وبابه اسما مشتقا . وقال بعض أهل اللغة : عَشْرَتْنِ وَثَلْتْنِ إِذَا صَارَ لَهُ عَشْرُونَ أَوْ ثَلَاثُونَ ، وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل من هذا مُعَشِّرِينَ وَمُتَسَعِينَ اهـ .

(خاتمة) : يؤرخ بالليالي لسبقها ، فحق المؤرخ أن يقول في أول الشهر : كتب لأول ليلة منه أو لفرته أو مهله أو مستهله ، ثم يقول : كتب لليلة خلت ، ثم للياليتين

موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل . قاله مكى سم . (قوله يحمد) نعت لواو أى يحمد عليها دون غيرها من حروف العطف . (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أى موازن فاعل مع عشرين وأخواته . قال ابن هشام : في قول الشهود حادي عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اهـ لكن قال السيوطي : وللتقول عن سيويه جواز إضافة شهر إلى كل الشهور . قال الدماميني في باب الظروف وهو قول أكثر النحويين . (قوله يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتاريخ . اهـ سيوطي .

(فائدة) : كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يزلوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر يبدأون فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين وانتهى عشرة ليلة لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله ﷺ كما بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه الشماريخ في علم التاريخ . (قوله بالليالي) جمع ليلا واستغنى بجمعها عن جمع ليلة . دماميني . (قوله لسبقها) أى لسبق الليالي الأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر إنما يطلع ليلا اهـ دماميني . وقال السيوطي في الممح : لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم ولأن الليل أسبق من النهار خلفا كما أخرجه ابن أبي حاتم . وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلا أمر شرعي وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص .

(قوله لأول ليلة منه) اللام بمعنى في أو عند اهـ دماميني وكذا في قوله لنصفه أو لمتصفه أو انتصافه . (قوله أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء اسما زمان على صيغة اسم الفاعل من أهل

عشنا ، ثم ثلاث خلون إلى عشر ، ثم لإحدى عشرة خلعت إلى النصف من كذا أو منتصفه ، أو انتصافه ، وهو أجد من لخمس عشرة خلعت أو بقيت ، ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ، ثم لعشر بقين أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت ، ثم لآخر ليلة منه أو سراره أو سرره ، ثم لآخر يوم منه أو سلخه ، أو انسلخه ، وقد تختلف النون التاء وبالعكس . والله أعلم .

الحلال واستهل مبين للمفعول أى أظهر فالمراد كتب لوقت لعلال للال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الحلال بمعنى تبن فكون قولهم كتب المستهل كذا بمثابة قولك كتب للال كذا أى لوقت هلاله . دماينى مع حذف وبعض زيادة . (قوله لليلة خلعت) اللام فيه ولى أمثاله بمعنى بعد . (قوله ثم ثلاث خلون إلى عشر) التعبير مع الثلاث إلى العشر بخلون ومع ما فوقها إلى النصف بخلت إما هو على سبيل الأولوية كما يشير إليه الشارح بقوله وقد تختلف إلخ لما تقدم أول الكتاب من أن الألفصح في غير جمع الكثرة لما لا يعقل للمطابقة وفى جمع الكثرة لما لا يعقل الأفراد وكجمع الفلة ما كان من أعداده وكجمع الكثرة ما كان من أعداده ولأن تميز ثلاث إلى عشر لما كان جمعا ناسب ضمير الجماعة وتميز ما فوق عشر لما كان مفردا ناسب ضمير الأفراد فاحفظه وقول الشارح إلى عشر متعلق بمحذوف أى ويجرى على مثل هذا إلى عشر وكذا يقال في نظائره .

(قوله إلى النصف من كذا) أى إلى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح .

(قوله وهو أجد) أى لكونه أخصر . (قوله ثم لأربع عشرة بقيت) يظهر أن اللام فيه وفى أمثاله بمعنى عند أو في تقدير مضاف أى عند استقبال أو في استقبال أربع عشرة . قال الدماينى : وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحقيقه ووجه الأول اعتبار العدد الأقل . (قوله إلى تسع عشرة) الغاية داخله فيقول ليلتها لإحدى عشرة ليلة بقيت . (قوله لعشر بقين) أى بدون تعليق تغليا تمام الشهر أو إن بقين أى نظرا لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجرى في أربع عشرة إلى تسع عشرة فتأمل . (قوله إلى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفى يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت . دماينى . (قوله ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فإن مضت وكتب في الثلاثين قبل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاما . دماينى .

(قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الأول . قال فى القاموس : السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اه فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال إلا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما إذا كانت الكتابة في آخر يوم منه لأن بفرغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضا فيكون في التاريخ جمعا اشتباه كاللارخ بسلخه أو انسلخه كما يأتى أولا حرره . (قوله أو سلخه أو انسلخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثين ويومه لسلخهما ليالى الشهر وأيامه وانسلخهما في ذاتهما وعلى هذا فيحصل في التاريخ جمعا اشتباه

[كَمْ وَكَيْفٍ وَكَذَا]

هذه ألفاظ يكتنى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد . أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار ، وهى على قسمين : استفهامية بمعنى أى عدد ، وخبرية بمعنى عدد كثير ، وكل منهما يفتقر إلى تمييز : أما الأولى فتميزها كميمزها عشرين وأخواته فى الافراد والنصب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : (**مَيِّزْ فى الاستفهام** كم بمثل ما . **مَيِّزْ عشرين ككم شخصاً سماع**) أما الافراد فلازم مطلقا خلافا للكوفيين فإنهم يميزون جمعه

واتصافها فى قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلخه على الظرفية بتقدير مضاف والأصل وقت سلخ أو انسلخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر للمضاف إليه مقامه وأما فى قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج إلى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمان بلا تقدير . أفاده الدماميني وفى الجمع يقال كتبه فى العشر الأول والأواخر لا الأوائل والآخر . والله أعلم .

[كم وكيفين وكذا]

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض : أى عند المتكلم وبين إيهام الأول بالتمييز وإيهام الثانى بالبدل التفصيلي نحو : كم عبيدا ملكت عشرين أم ثلاثين اهـ وفيه نظر من وجهين : الأول أن دعوة إيهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعنيه عنده بدليل أنه الآتى بالتمييز ودعوى إيهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضا كما هو ظاهر ولو جعل إيهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الإتيان بما بعد كم لكان صحيحا . الثانى أى دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وإن تبع فيها الدماميني كما هو واضح وإنما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق . (قوله بمعنى أى عدد) أى فالسؤال بها عن كمية الشيء . (قوله وخبرية) من الخبر قسم الإنشاء سميت بذلك لأن ما هى فيه خير مسوق للإعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفى المقام زيادة كلام سائق . (قوله فى الافراد والنصب) لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله الدماميني أو لأن كم الاستفهامية مقترنة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد ميزها ونصب كميمزها كما قاله الحديدي أو لأن ميز العدد الوسط الذى هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحملت عليه لأنه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمنى ولك تقضه بأن من العدد الوسط المائة فأصل . (قوله بمثل ما ميزت عشرين) أثر عشرين على أحد عشر لحقة عشرين وثقل المركب . (قوله ككم شخصا سماع) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصا تمييز وسمما جملة فى محل رفع خبر . (قوله فلازم مطلقا) أى سواء أريد به الأصناف أولا . (قوله خلافا للكوفيين فإنهم يميزون جمعه مطلقا) نحو : كم عبيدا ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز مخلوف أى كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أى مملوكين

مطلقا ، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات - نحو : كم غلمانا لك إذا أردت أصنافا من الغلمان - جاز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الأخفش . وأما النصب ففيه أيضا ثلاثة مذاهب : أحدها : أنه لازم مطلقا ، والثاني : ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والرجاج والسوافي ، وعليه حمل أكثرهم :

*** كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ***

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر ، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جرّ ، وهذا هو المشهور . ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر وإلى هذا الإشارة بقوله : (وَأَجْزَأُنْ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرَا *) **إِنْ لَيْتَ كَمْ حَرْفُ جَرٍّ مُظْهَرَا**) فيجوز في بكم درهم اشترت النصب وهو الأرجح ، والجر أيضا وفيه قولان : أحدهما : أنه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة . والثاني : أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج . وأما الثانية وهي الخبرية فمميزها يستعمل تارة كميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كميز مائة فيكون مفردا مجرورا . وقد أشار إلى ذلك بقوله (**وَاسْتَعْمِلْتَهَا مُخْبِرًا كَمَثَرَةٍ * أَوْ مَالَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ**) ومن الأول قوله :

وكذا إذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقروا لك حالة كونهم غلمانا أى عندما فلو قلت كم غلمانا لك لم يمتش هذا التخرج إلا على رأى الأخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي كما قاله الدماميني . (**قوله وفصل بعضهم**) هو تفصيل حسن . (**قوله إذا أردت أصنافا من الغلمان جاز**) فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان استقروا لك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم . (**قوله أنه لازم مطلقا**) أى سواء دخل على كم حرف جر أولا .

(**قوله وعليه حمل أكثرهم كم عممة**) أى بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح . (**قوله ولم يذكر سيبويه جره إلخ**) أى فمذهبه القول الثالث ووجه الجر حيثنظ تطابق كم ومميزها في الجرّ . (**قوله مضمر**) ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو للمشهور لأن حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشترت . واعلم أن من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو (**وكم من ملك**) واستشهد في المطول للاستفهامية بقوله تعالى : (**سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ**) [البقرة : ٢١١] راداً به توقف الرضى في دخول من على مميز الاستفهامية وعزو البعض التوقف إلى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية . (**قوله فيكون جمعا إلخ**) أما أفرادها فلمشابهة كم للمائة والآف في الدلالة على الكثرة ومميزها مفرد وأما جمعه فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة . (**قوله وقد أشار إلى ذلك**) أى المذكور من الاستعمالين .

[١١٩٧] * كَمْ حُلُوكٍ بَادَ حُلُكِهِمْ *

ومن الثاني قوله :

[١١٩٨] * وَكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بَيَّهَا غَيْرَ آيَمٍ *

وقوله :

[١١٩٩] كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ قَدَعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً : أما النصب فقليل إن لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً . وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم : أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدمننى فقد نسيتهُ ، وعليهما فكَمْ مبتدأ خبره قد حلبت ، وأُفرد الضمير حملا على لفظ كَمْ . وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت

(قوله كَكُمْ رجال أو مرء) كَمْ مبتدأ والخبر محذوف أى عندى مثلا أو مفعول محذوف أى ملكت مثلا ورجال مضاف إليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مرة مرة نقلت حركة المزة للراء ثم حذف المزة . (قوله باد ملكهم) أى هلك . (قوله غير آيَم) أى غير سكران .

(قوله لقليل إن لغة تميم إلخ) أى والبيت للفرزدق وهو تميمي . (قوله نصب تمييز الخبرية) أى جوازاً كما يصرح به قول التوضيح فقليل إن تيمما تمييز نصب تمييز الخبرية . (قوله إذا كان مفرداً) كذا قال الشلوين والصحيح أنه يجوز فيه الأفراد والجمع على هذه اللغة كما في شرح الكافية ونص على ذلك السراي . مرادى . (قوله وعليهما) أى الجر والنصب أو على قول النصب والأول أولى . (قوله وأفرد الضمير) أى مع أن مقتضى الظاهر تثنيته . (قوله حملا على لفظ كَمْ) قد يقال تاء التأنيث تنافي هذا الحمل والجواب أن اعتبار لفظ كَمْ من حيث الأفراد لا ينافي اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه

[١١٩٧] تمامه :

* وَلَهُمْ سَوَاقِيَةٌ بِأَفْوَا *

هو من اللديد . وكَمْ خبرية . وملوك - بالجر - ميمز ، وفيه الشاهد : حيث جاء فيه الميمز مجموعاً مجزواً . وباد : هلك ، وملكهم فاعله . والجملة خبر لكم . قوله ونعيم سوقة : أى وكَمْ نعيم سوقة - وهو بضم السين - وهو ما دون الملك .

[١١٩٨] من الطويل وتمامه :

* بِبَاجِيَةِ أَلْبَحْجِيِّ ثَنَعْمَةِ الْقَلْبِ *

وكَمْ خبرية . وليلة ميمزه . وفيه الشاهد : حيث جاء مفرداً مجزواً . وغير آيَم : حال . والحجولين : موضع . ومنعمة القلب : حال .

[١١٩٩] ذكر مستوفى في شواهد الإبتداء . والشاهد فيه ههنا في قوله : كَمْ عمة ، حيث روى بالجر - على اللغة المشهورة - على إن كَمْ فيه خبرية ، وبالنصب ، على أنها استفهامية ، وبالرفع ، على أن الميمز محذوف ، والتقدير : كَمْ مرة أو كَمْ وقفاً . ويكون ارتفاع عمة على الإبتداء لأنه وصف .

بلك ، وبندعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، كما حذفت لك من صفة خالة مدلولاً عليها بلك الأولى ، والخبر قد حلت ، ولابد من تقدير قد حلت أخرى ، لأن الخبر عنه حينئذ متعدد لفظاً ومعنى نظير زينب وهند قامت . وكَم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف : أى كم وقت أو حلية .

(تنبيهات): الأول : إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم . الثاني : الجر هنا بإضافة كم على الصحيح إذ لا مانع منها . وقال الفراء أنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين . الثالث : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب حملا على الاستهزامية فإن ذلك جائز فيها في السمة . وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله :

[١٢٠٠] كَمْ دُونَ مِثَّةٍ مَوْتَاةٍ يُهَالُ هَا إِذَا تَيَمَّمَهَا الْغُرَيْثُ ذُو الْجَلْدِ

في التوضيح الأفراد بأن إنشاء للجماعة لأن عمة وخالة في معنى عمات وخالات . (قوله كما حذفت لك إلخ) وعليه يكون في البيت اجباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكره في الجر والنصب مع استحسانه فيها أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيها للاستغناء فيها عن الوصفية وقوله من صفة خالة أى من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فالهم .

(قوله والخبر قد حلت) أى خبر المبتدأ الذى هو عمة وقوله ولابد من تقدير قد حلت أخرى أى ليكون خبراً عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلت المذكورة خبر خالة وقد حلت المحذوفة خبر عمة . (قوله إفراد تمييز إلخ) أشار به إلى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الأفراد وإلى أن المصنف إنما قدمه اهتماماً به رداً على من زعم شفوذه . (قوله الجر هنا إلخ) وأما في تمييز الاستهزامية فالصحيح أن الجر بمن مقدرة . (قوله بإضافة كم) أى حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد . شئى . (قوله إذ لا مانع منها) يوهم أن في الاستهزامية مانعاً من الإضافة فانظره . (قوله إنه بمن مقدرة) لأنه لما كثر دخول من على تمييز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه . شئى . (قوله الاتصال) أى اتصال يميز كم بها . (قوله فإن فصل) أى بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجوباً إن كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معاً ويرجح أن كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتى فعلم ما في كلام شيخنا والبعثى .

(قوله حملاً على الاستهزامية) أى في النصب وعلل الحمل بقوله فإن ذلك أى الفصل جائز فيها أى في الاستهزامية وإن كان الأولى عدم فصلها . (قوله كم دون مية إلخ) مومة أى مفازة تمييز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الأولى بالفتحة اهـ وكفا في القاموس وبهال فعل مجهول أى

[١٢٠٠] قِيلَ قَالَهُ ذُو الرِّمَةِ . وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيَوَانِهِ . مِنَ الْبَسِيطِ . وَكَمْ : خَبِيرَةٌ . وَمَوْمَةٌ يَمْيزُهَا . وَفِيهِ الشَّاهِدُ حَيْثُ =

وقوله :

[١٢٠١] كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وقوله :

[١٢٠٢] كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمٍ الدَّسِيعَةِ مَا جِدَّ نَفَاعُ

والصحيح اختصاصه بالشعر . ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر . وذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار . وقيل إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أتاني ، وكم بك مأخوذ جماعي جاز . وإن كان تمام لا يجوز ، وهو مذهب يونس . فإن كان الفصل بجملة كقوله :

[١٢٠٣] * كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَظِيمِ *

يفزع منها ويتمها قصدها . والحريث بكسر الحاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الخاذق . (قوله كم بجود إلخ) مقرف تمييز . قال زكريا : المقرف الذي أبوه عجمي وأمه عربية والكريم الذي أبوه وأمه عريان . والوضع الحسيس اهـ وقال العيني : أراد بالمقرف الذي ليس له أصالة من جهة الأب . (قوله سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أى عظيم العلية .

(قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كما يدل عليه قوله ومثله إلخ وكما تصرح به عبارته في شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناطم . (قوله وقيل إن كان الفصل بناقص جاز) كأن مراده بالنقص الغير المستقر كالأشئلة فإن الطرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار . سم . (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعه على الفاعلية

= فصل بينهما بالطرف ، وهى المفاضة : ومية اسم امرأة ويهال - فعل مضارع مجهول - أى يفزع منها . الحريث : فاعل يمحها : أى قصدها . والحريث - بكسر الحاء المعجمة وتشديد الراء - وهو الماهر الخاذق . وذو الجلد : أى صاحب القوة - صفة الحريث . فإن قلت : ما حكم ها ؟ قلت : يجوز أن يكون اللام للتعليل : أى لأجلها - أى لأجل المومات ، أو بمعنى من ، أو بمعنى فى ، وهو أظهر .

[١٢٠١] قاله أنس بن ريم - من نصيلة من المديد . قلنا لعبد الله بن زياد - كم : خيرية . ومقرف بمزة ، وفيه الشاهد . حيث فصل بينهما بالمجرور - بالمقرف الذى ليس له أصالة من جهة الأب - ونال العلا : أى بلغ المنزل العالية . والجملة على محل الرفع على أنها خبر لكم . قوله وكرم : أى وكم كريم ، أراد به الأصل من الطرفين . وبخله : مبتدأ . وقد وضعه : خبره . والجملة خبر لكم المحذوفة . الوضع من الناس ، الدنىء الحسيس .

[١٢٠٢] قاله القرزقي . من الكامل . وكم : خيرية : مبتدأ . وفى بنى بكر بن سعد : خبره . وسيد : بمزة ، وهو مجرور . وفيه الشاهد : حيث فصل بينه وبين كم الخيرية بالطرف . قوله ضخم الدسيعة : أى عظيم العلية ، وهو وماجد ونفعا : صفات من مجد : إذا شرف . ونفعا : مبالغة نافع .

[١٢٠٣] تمامه :

* إِذْ لَا أَكْأَدُ مِنَ الْإِثْمَانِ أَنْجِيلَ *

قاله القطامي . من البسيط . وكم خيرية : ظرف زمان ، أى كم مرة أو كم يوما . فضلا : ميمزا ، وفيه الشاهد . حيث فصل بينهما بالجملة - وهى نالنى منهم - ويجوز فى فضلا الرفع على أنه فاعل نالنى ، والجبر على لغة من جر =

أو بطرف وجار ويجرور معا كقوله :

[١٢٠٤] تَوَّمَّ مَبْنَأً وَكَمَّ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُعَلَّوْدِبًا غَارَهَا

تعين النصب . قاله المصنف : وهو مذهب سيويه . الرابع : الاستهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ويفترقان في ثمانية أمور : فيتفقان في أنهما اسمان ، ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك في أول الكتاب . وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامهما ، وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية ، وأنهما يلزمان المصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر ،

لثاني كذا في المعنى والتمييز على الرفع مخلوف لدلالة السياق أى كم يوما أو كم ليلة فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حيثل . (قوله تَوَّمَّ) أى تقصد ومخلودها بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تميز من الحذب وهو ما ارتفع من الأرض . وغارها مرفوع به أى على أنه فاعل وأصله غارها وهو المكان الغائر من الأرض فحلت عين الكلمة كما حلفت في رجل شك أصله شاكك . كذا في المعنى وزكريا . (قوله تعين النصب) لأن الفصل بالجملة بين المتضامين لا يجوز ألبتة وجوز الكوفيون بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة اهـ سيوطي وظاهر كلام المبرد جواز جر المفعول بجملة في الشعر وقد مر عن المعنى أنه يجوز :

* كم نالني منهم فعلل على علم *

بجر فعلل . قال زكريا : وعمل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للتمييز مفعولا وإلا فيجر بمن ففي المطول في بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعمد وجب الإتيان بمن لتلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ كم تركوا من جنات وعيون ﴾ [الدخان : ٢٥] ﴿ كم أهلكتنا من قرية ﴾ [القصص : ٥٨] وعمل كم ههنا النصب على المفعولية اهـ . (قوله وهو مذهب سيويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما . (قوله يتفقان في سبعة أمور) بقي أنهما يتفقان في البساطة وفي أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالتثنية مع الاستهامية يـ . وسأأتى قول بتركيب كم . (قوله ودليله واضح) هو جرهما بالحرف والإضافة نحو : بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكت .

= بالفعل ، والنصب هو الأظهر . وإن : بمعنى حين . والافتقار ، من افتقر الرجل : إذا افتقر . واجتمعت : خبر كاد - من اجتمعت الشمم جملا : إذا أذنته - وعن بعض من لا يؤثق به : اجتمعت - بالحاء للهملعة - وما أظنه صحيحا .

[١٢٠٤] قاله زهر بن أبي سلمي - وقيل إنه كعب - وليس بوجود في ديوانهما . من الوافر . تَوَّمَّ : أى تقصد . وستان هو ابن أبي حارثة المرى . والشاهد في : وكم حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها المنصوب - وهو مخلودبا - بالظرف وهو دونه ، والجرور ، وهو من الأرض - وهو من الحذب وما ارتفع من الأرض - وغارها : مرفوع به - وهو بالتثنية للمجعة - أصله غارها ، فحذف عين الفعل كما حذف في رجل شك أصله شاكك ، وهو الأرض الغائر المطنطن .

وأنتما على حد واحد في وجوه الإعراب فكم بقسميها أن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة . وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يلبها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهي

(قوله يجوز حذف ميمها إلخ) نحو كم صمت . (قوله وأنتما يلزمان المصدر) أما في الاستفهامية فواضح وأما في الخبرية فيالحمل على رب اهـ زكريا ووجه الحمل أنها لإنشاء التكثير كما أن رب لإنشاء التكثير أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها لإنشاء التكثير لاختلاف الجهة لأن خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وإنشائها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له في الخارج فإذا قلت كم رجال عدى فله جهتان إحداها التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجا ومن هذه الجهة تكون إنشائية والأخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عنك التي توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها . كذا في الدماميني عن ابن الحاجب بإيضاح ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله أن ما وجه به الإنشاء يطرده في جميع الأخبار فيلزم أن تكون إنشآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الإخبار الذي هو فعل المخبر لأنه أوجده بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث الخبر به وهو ثبوت القيام لزيد .

(قوله فلا يعمل فيهما إلا المضاف وحرف الجر) قال المرادي : وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لأنه لغة اهـ وعليها بنى الفراء إعرابه كم فاعلا في قوله تعالى : ﴿ أو لم يجد لهم كم أهلكتنا ﴾ [يس : ٣١] والوجه أن الفاعل مصدر أى الهدى كذا في الفارسي أى ضمير يرجع إلى المصدر أى أو إلى الله أى لأن تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما في المعنى غير متجه وأما قوله تعالى : ﴿ أو لم يروا كم أهلكتنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون ﴾ فكم مفعول لأهلكتنا والجملة معمولة لروا على أنه علق عن العمل في لفظها وأن وصلت مفعول لأجله لروا وقيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارسي : أعمل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوفا كقولهم ضرب من منا وقولهم كان ماذا اهـ ولم ينقل سماع ذلك شذوفا في خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارسي تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية إلا بإثبات السماع في خصوصها فتدبر .

(قوله فكم بقسميها إن تقدم عليها إلخ) حاصل ما ذكره إحدى عشرة صورة ثنتان للجبر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب . (قوله إن تقدم عليها حرف جر) نحو : بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو : غلام كم رجل عنك . (قوله عن مصدر) نحو : كم ضربة ضربت أو ظرف نحو : كم يوما صمت . (قوله فإن لم يلبها فعل) نحو : كم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحو : كم رجل قام . (قوله أو رافع ضميرها) أى أو محد رافع ضميرها نحو : كم رجل ضرب عمرا

مبتدأ ، وإن وليها فعل متعذر ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة ، وإن أخذه فهي مبتدأ . إلا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال . ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر ، وفي أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا ، وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السعة ، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة على ما مر . وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثر والخبرية للتكثر خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف . وفي أن الخبرية تختص بالماضي كرب : فلا يجوز كم غلمان لي سأمليكم ، كما لا يجوز رب غلمان سأمليكم ، ويجوز كم عبد سأشتره ، وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ، فيقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون ، وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون ١ هـ (ككَمْ) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثر عدد مبهم الجنس والمقدار (ككَيْفٌ) وكَلَّا وَيَنْصِبُ * تمييز ذَيْن أو به صِلَ مِنْ نَصِبٍ بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كَأَيْنَ

أو سببها نحو : كم رجل ضرب أخوه عمرا . (قوله وإن وليها فعل متعذر ولم يأخذ مفعوله) نحو : كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والأكثر ليدخل نحو : كم تعطي زيدا . (قوله فهي مفعولة) أي مفعول به . (قوله وإن أخذه) نحو : كم رجل ضرب زيد عمرا عنده . (قوله إلا أن يكون) أي المفعول ضميرا يعود عليها نحو : كم رجل ضربته . (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح . دمايني . (قوله جائز في السعة) نحو : كم عندك عبدا .

(قوله ولا يفصل بين الخبرية إغ) أي إذا كان مميزها مجرورا بالإضافة فلا يرد نحو : ﴿ كم تركوا من جنات ﴾ . (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ولو رفعا مطلقا لجاز . ١ هـ مرادى . (قوله لا يقترن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية . (قوله أي الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كَأَيْنَ تأتي للاستفهام نادرا لأن من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا وليوافق التقيد به في التسهيل والكافية . (قوله في الدلالة على تكثر إغ) مسلم في كَأَيْنَ دون كَذَا لأنها ليست للتكثر بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكتفى بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة . قاله الدمايني .

(قوله وَيَنْصِبُ تمييز ذَيْن) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كَأَيْنَ تنويناً يستحق الثبوت لأجل الحكاية وفي آخر كَذَا اسم إشارة وهما مانعان من الإضافة ١ هـ دمايني . وقوله لأجل الحكاية أي حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب . (قوله أو به) يعني بتمييز كَأَيْنَ فقط أو التقدير بتمييز ذَيْن بالنظر للمجموع لما يأتي . سم .

رجلا رأيت ، ومنه قوله :

[١٢٠٥] وكأئن لنا فضلا عليكم ومئة قديماً ولا تلدزون ما من منعم وقوله :

[١٢٠٦] اطرد اليأس بالرجاء فكأئن آلياً حُم يُسره بفسه عسر وتقول : كأئن من رجل لقيت ، ومنه : ﴿ وكأئن من ليى قاتل معه ربيون كثير ﴾ [آل عمران : ١٤٦] ، ﴿ وكأئن من آية في السموات والأرض يمرّون عليها ﴾ [يوسف : ١٠٥] ، وتقول رأيت كذا رجلا .

(تنبيهات): الأول : توافق كل واحدة من كأئن وكذا كم في أمور وتخالفها في أمور : أما كأئن فإنها توافق كم في خمسة أمور وتخالفها في خمسة : فوافقها في الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ، ولم يشته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف ، واستدل به بقول أبي ابن كعب لابن مسعود : كأئن تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ فقال : ثلاثا وسبعين . وتخالفها

(قوله بخلاف تمييز كم الحبرية) فإنه مجرور عند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا إن اتصل فإن فصل فيه ما مر . (قوله فقول كأئن) مفعول رأيت . (قوله وكأئن) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذي بعده واردان على لغة من قال كائن بألف بعد الكاف فهزمة مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه : ولا يغير عنها أى كأئن إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرية بماض أو مضارع نحو : ﴿ وكأئن من نبي قاتل ﴾ [آل عمران : ١٤٦] إلخ ﴿ وكأئن من آية ﴾ [يوسف : ١٠٥] اهـ ويرد عليه وكأئن لنا فضلا فإن الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى : ﴿ وكأئن من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وليها ﴾ [العنكبوت : ٦٠] إن جعل الخبر الجملة الاسمية أعنى الله يرزقها فإن جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل . (قوله آلا) بوزن فاعل من ألم وحم قدر . فمضى . (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا تمييز .

(قوله أما كأئن فإنها توافق كم) أى من حيث هى لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الحبرية ليصح قوله وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والتدور بالنسبة إلى كأئن لا بالنسبة إلى كم لورودها لهما كثيرا فالواقفة في أصل إفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والتدور فضعفن . (قوله كأئن تقرأ سورة الأحزاب) هل كأئن في موضع الحال من سورة [١٢٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدور .

[١٢٠٦] هو من الخفيف . واليأس : القنوط . وآلا فاعل - من ألم يألم : وهو يميز كأئن منصوبا ، وفيه الشاهد . وحـم - مجهول - أى قدر . ويسره : مستند إليه ، والجملة في محل النصب على أنها صفة لآلا . وكأئن على وزن كاع : مثل كم في الإبهام والافتقار إلى التمييز ولزوم التصدير وإفادة التكثير غالبا .

في أنها مركبة وكـ بسيطة على الصحيح، وتركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف بخلفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف، وفي أن يميزها بمرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده ما سبق، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور. وقد مضى، وفي أنها لا تقع بمرورة خلافا لابن قتيبة، وابن عصفور أجاز بكأن تبيع هذا الثوب، وفي أن يميزها لا يقع إلا مفردا. وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتختلفها في أربعة: فتوافقها في البناء، والإبهام، والافتقار، إلى المميز، وإفادة التكثر. وتختلفها في أنها مركبة - وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارة - وأنها لا تازم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما. وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله: **[١٢٠٧]** عِدِ النَّصْنَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً كَذَا وَكَذَا لَطُفَاً بِهِ نَسَى الْجَهْدَ

وهل يمكن أنه مفعول ثانٍ لقرأ بمعنى تعد اهـ سم واستظهر البعض الاحتمال الأول وفيه أن الحال لا تكون إنشاء فالظاهر الثاني وعليه انقصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم: إن كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية ويزيدها بجملة اهـ وعبرة الدماميني على التسهيل فتقول أي بن كعب لعبد الله: كأتين تقرأ سورة الأحزاب لو كأتين تعد سورة الأحزاب. فقال عبد الله: ثلاثا وسبعين. فقال أي: ما كانت كذا قط اهـ. (قوله مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال: ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية. مع.

(قوله وكـ بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت اليم تخفيفا ويرده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وعم وأنه على تسليمه إما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وإن كان قد يختار عن الأخير بما يأتي قريبا. (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية. مع. (قوله وأى المنونة) أى الاستفهامية كما قاله الفارسي أى والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وإن كان أصلها استفهاما فلا إشكال. (قوله لأن التنوين إلخ) ليس علة لقوله جاز لتعليقه أولا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعطل بعنتين إلا باتباع بل هو علة لحذف أى وإنما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأى النونة جواز الوقف عليها بالنون لأن إلخ وهذا معنى قول من قال علة لعلة تركيبها بما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون. (قوله ولهذا) أى لشبهه بالنون الأصلية. (قوله ويرده ما سبق) أى من البيتين. (قوله وإفادة التكثر) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الجمع: وتصرف أى كذا بوجوه الإعراب فتكون في عمل رفع ونصب وجز بالإضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره.

[١٢٠٧] هو من الطويل. والنفس - بالنصب - مفعول عد الذي هو أمر من وعد. ونعمى: مفعول ثانٍ - وهو بضم النون - النعمة. وبؤسى - بضم الباء للوحدة - الشدة. وذاكرا: حال. والشاهد في: كذا وكذا، حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد، ولطفاً بتمييز. قوله به نسى الجهد: جملة في عمل النصب، على أنها صفة لطفاً. والجهد - بالفتح -: الطلقة، وبالضم: المشقة.

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا درهما - بدون عطف . وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل ، وبعبارة التسهيل : . نقل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها ، فلا يجوز جره من اتفاقا ولا بالإضافة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب وكذا أثواب ، قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزمه بقوله عندي كذا درهم مائة ، وبقوله كذا دراهم ثلاثة ، وبقوله كذا درهما أحد عشر ، وبقوله كذا درهما عشرون ، وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح . ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي بالإضافة - المبرد والأخفش وابن كيسان والسيوطي وابن عصفور ، ووجه ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازوه المبرد ومن ذكر معه ، وبعبارة التسهيل : وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد

(قوله من كالف التشبيه وذا الإشارة) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعل هذا لما عمل من الإعراب وعلى غيره لا عمل لما . كذا في الجمع . (قوله عد النفس نعتي) بضم النون والقصر النعمة وكذا النماء بالفتح والمند . والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهزلة والقصر خلاف النعتي وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضمها أى المشقة . (قوله لم يقولوا كذا درهما) أى بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أى بالتكرار من غير عطف .

(قوله فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف إلخ) رد بأن عجزها اسم إشارة لا يقبل بالإضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الخواري إن المجزور بدل من اسم الإشارة وهو بعيد لأن كذا صارت كلمة واحدة ولا يدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين بوجه كما تقدم تعليقه وقضية كلامه كالغنى عدم إجازتهم بالإضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطى في شرح الجزولية : فلو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلاثة درهم لأنها أقل عددين أنضيف ثانيهما إلى المقدر ولو جر مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لأجل العطف وجر التمييز وإفرازه فيحتمل أن هذا من ابن معطى مجرد حكم بمقتضى القياس إذا لفظ بهذا اللفظ من غير إجازة منه للإضافة ويحتمل أن مذهبه جواز بالإضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال إن التمييز المجزور عند العطف للثاني فقط والأول كتابة عن عدد ما فيحمل على الواحد لأنه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد ميم هو درهم . (قوله ولهذا) أى للقياس على العدد الصريح . (قوله قال فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاشر الشافعية ففى المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو النصب تمييزا أو الجر لحنا أو السكون وفقا أو كذا كذا درهم بالأحوال الأربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد أو كذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهما واحد . (قوله حملا على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح . (قوله وبعبارة التسهيل إلخ) لم يذكر فيها كذا درهما كتابة عن عشرين .

عين مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه . **الثاني** : قد بان لك أن قوله أو به صيل من تُصِيب راجع إلى تمييز كَأَيْنِ دون كَذَا فلو قال :

ككم كَأَيْنِ وكَذَا ونصبا وقيل كائن بعده من وجبا
 لكان أحسن من لوجه : أحدها التنصيص على إخلاف السابق . ثانياً التنبيه على اختصاص كَأَيْنِ بمن دون كَذَا . ثالثاً إيفهام أن وجود من بعد كَأَيْنِ أكثر من عدمها لجرىبان خلف في وجوبها . رابعاً إفادة أن كائن لغة في كَأَيْنِ وفيها خمس لغات : أفصحها كَأَيْنِ وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويلها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هي الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله : [١٢٠٨] **وكَايْنِ بالأنطاطح مِنْ صَدِيقِي يَوَانِي لَوُ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا**
 والثالثة كَأَيْنِ مثل كَعَيْنِ وبها قرأ الأعمش وابن عيصن . والرابعة كَيَيْنِ بوزن كَيَيْنِ . والخامسة كَأَنْ على وزن كعن ، وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال . **الثالث** : تأتي كَذَا أعنى المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ، ويمكن بها عن المعرفة والتكرة ، ومنه الحديث يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كَذَا وكَذَا . وتكون كَذَا أيضاً كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الإشارة نحو رأيت زهداً فاضلاً وعمرًا كذا . ومنه قوله :

(قوله الخلف السابق) أى في جر تمييز كَأَيْنِ بمن هل هو لازم أو غير لازم . (قوله ويلها كائن) قال الخليل : الياء الساكنة من أى قدمت على الهزمة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهزمة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجمع ساكنان الألف والهزمة فكسرت الهزمة لانقضاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص . فمضى . (قوله والثالثة كَأَيْنِ) هزمة ساكنة فياء مكسورة . والرابعة كَيَيْنِ يياء ساكنة فهزمة مكسورة وأصلها كَأَيْنِ قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت . دمايني . (قوله أعنى المركبة) أى لا الباقية على أصلها من عدم التركيب .

(قوله وهو الحديث) يعنى اللفظ الواقع في التحديث عن شيء فعل أو قول . قال السيوطي في الأشباه والنظائر نقلاً عن ابن هشام الذى شهد به الاستقراء وقضى به النوق الصحيح أن كَذَا

[١٢٠٩] وَأَسْتَلْمَيْسِي الزُّمَانُ كَذَا فَلَا طَرْبَ وَلَا أَلْسَ

وتدخل عليها ها التنبيه نحو : ﴿ أَهَكَذَا عَرَشُكَ ﴾ [اجمل : ٤٢] .

(خاتمة) هـ : يكفى عن الحديث أيضا بكيت وكيت وذيت وذيت - بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر - وهما مخففتان من كية وذية ، وقالوا على الأصل : كان من الأمر كية وكية وذية وذية ، وليس فيهما حيثئذ إلا البناء على الفتح ، ولا يقال كان من الأمر كيت بل لابد من تكررها ، وكذلك ذيت لأنها كناية عن الحديث . والتكرير مشعر بالطول .

[الحكاية]

هذا الباب للحكاية بأى وبمن . والعلم بعد من (أحكك بأى ما لمذكور سئل *

المكنى بها عن غير العدد إما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا هـ . (قوله بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل . هـ فارضى . ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وإن كانا غير جملة فقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان فى عمل نصب على المفعولية . قال شيخنا : والحكم بالنصب محال على مجموع الكلمتين أعنى كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة هـ ويستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع . (قوله بفتح التاء وكسرها) أى وضما كما فى التسهيل . (قوله كان من الأمر إغ) إذا قيل كان من الأمر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزئها والظاهر أن من الأمر تبين بعلق بأعنى مقدرا . دمايى . (قوله وليس فيها حيثئذ إلا البناء على الفتح) أى بخلاف المخففتين فهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر .

[الحكاية]

هى لغة المماثلة واصطلاحاً إيراد اللفظ المسموع على هيئة من غير تغيير كمن زيدا إذا قيل رأيت زيدا أو إيراد صفته نحو : أبا لمن قال رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف ومذكرها الشارح فى الخاتمة . (قوله أحكك بأى) الباء للآلة أو ظرفية هـ سم وأى الضمى بها استفهامية وهى معرفة لكن اختلف فى حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل إعراب فأى بالرفع

[١٢٠٩] البيت من مجزوء الوافر ، وهو بلا نسبة فى شرح شولهد للمنى .

عنه بها في الوقف أو حين تصل إلى أى يحكى بأى وصلا ووقفا ما لتكسر مذكور مسئول عنه بها من إعراب وتذكر وإفراد وفروعهما ، فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات : أيا وأية وأيين وأيين وأيين وأيات ، هذا في الوقف ، وكذا في الوصل فيقال : أيا يا هذا وأية يا هذا إلى آخرها . واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجودا في المسئول عنه أو صالحا لأن يوصف به ، نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون ، هذه اللغة الفصحى ؛ وفي لغة أخرى يحكى بها ما له من إعراب وتذكر وتأنيت فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال : أيا أو أيا يا هذا لمن قال رأيت رجلا أو رجلين أو رجلا ، وأية أو أية يا هذا لمن قال رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء (وَوَلَقْنَا أَخْلَقَ مَا لِمَكْشُورِ بِمَنْ * وَالثَوْنُ حَرْكًا مُطْلَقًا وَأُضْبَعْنَ) فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ، ولمن قال مررت برجل ، منى هذا في المفرد

مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لأن الاستفهام له الصبر تقديره في قام رجل أى قام أيا مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقديره في ضربت رجلا أيا ضربت وأى بالجر بحرف جر محذوف تقديره في مررت برجل بأى مررت وكذا يقال في أيا وأيين وأيون وأيات رفعا وأيين وأيين وأيات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول إضمار حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف فهي مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع إعراب وفي حالتي النصب والجر حركة حكاية وحرفة حكاية . (قوله ما لتكسر) احتراز عن المعرفة فإنها لا تحكى بأى . سم .

(قوله في الوقف) متعلق باحك . (قوله مذكور) أى سابق في كلام غيرك واحتز به عن المسئول بها ابتداء فإنها حيثئذ على حسب العوامل . (قوله لمن قال رأيت رجلا إن) وتقول لمن قال جاء رجل أى بالرفع ولمن قال جاء رجلان أيا وهكذا . (قوله وأيين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل في السؤال أيا وأية وهل يجوز أن يثنى مع تغليب المذكر سيأتى فيه احتمالان عن أى حيان (قوله وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة . (قوله إلا إذا كان موجودا في المسئول عنه) كما في المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهما في الحقيقة جمعا تكسيرا لتغير المفرد فيهما لأن المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الباء والنون أو الألف والتاء المزيدين . (قوله أو صالحا) أى أو كان نحو أى الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لأن يوصف به أى بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو أيين لمن قال عندى حمير أو رأيت حميرا .

(قوله هذه اللغة الفصحى) أى حكاية ما للمتكور من الإعراب والتذكر والإفراد وفروعهما . (قوله ولا يثنى ولا يجمع) أى لفظة أى . (قوله ما لتكسر) أى متكور مذكر وإنما اشترط في لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لأن المعارف إذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من في الأغلب إما محكية أو غير محكية لأن الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن التكرات

المذكر (وقل) في المثني المذكر (مَنَانٍ وَمَتْنِي بَعْدَ) قول القائل (لِي * إِنَّمَا بَابَيْنِ) وضرب حران عهدين ، فمنان لحكاية المرفوع ومتنن لحكاية المجرور والمنصوب (وَسَكْنِ) آخرهما (تُعِيدِلِ) وإنما حرك في النظم للضرورة (وَقُلْ) في المفرد المؤنث (لَمَنْ قَالَ أَتَتْ بَنْتٌ مَتْنٌ) بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال منت بإسكان النون وسلامة التاء . وقل في المثني المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أمتين ، أو ضربت حرتان رقيقتين ، متنان ، ومتنن : فمتنان لحكاية المرفوع ، ومتنن لحكاية المجرور والمنصوب (وَالْتَوْنُ قَبْلَ ثَا الْمَثِي مُسَكَّنَةٌ . وَالْفَتْحُ)

فلم يطلب التخفيف بخذف المسئول عنه كما في التكرات إسقاطي والمراد بالمتنن هنا التكرور العاقل لأن من للعاقل بخلاف المتنن السابق في أى فإن المراد به ما يعم العاقل وغيره لأن أيا تستعمل فيهما وسيلذكر الشارح ذلك . (قوله والتون حرك إغ) العطف تفسير لاحك لأن حكاية المتنن بمن في الوقف نفس التحريك والإشباع لا غيرها كما يومه العطف . أفاده ابن هشام . (قوله مطلقا) أى في أحوال إعراب المحكى الثلاثة . (قوله وأشبعن) فيه إشارة إلى أن الحروف إشباع دفعا للوقف على التحريك وقيل الحروف اجلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده في التصريح . قال ابن غازي : نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالأصالة لوجب إبدالها ألفا . يس .

(قوله وقل منان إغ) الظاهر أن منان ومتنن ليس اسم معا كما قد يتوهم أى من التننية وإنما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسئول عنه وكذا يقال في منون ومنين ومتنان ومتنن ومنات فمن في الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى في محل رفع وهذه الكلمات ليست مثني ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى على سكون مقلد على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية . (قوله بابين) أى مع ابين أى ولى ابنتان وفى نسخة كابنين . سم . (قوله لحكاية المجرور والمنصوب) واقتصر الناظم في التثني على المجرور هنا وفيما بأتى لأن المنصوب محمول على المجرور في مثل ذلك . (قوله تعدل) أى تقم العدل لأن هذا حكم العرب . سم . (قوله وقل لمن قال أتت بنت منه) وكذا يقال في النصب والجبر ولم يمكن إثبات حرف المد في منه للدلالة على الإعراب لأن هاء التأنيث لا تكون في الوقف إلا ساكنة فافكخوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الإعراب لأن الإعراب فرع التأنيث وإذا تعارضت مراعاة الأصل والفرع كانت مراعاة الأصل أولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون الإعراب فرع التأنيث أن الاحتياج إلى الدلالة عليه دون الاحتياج إلى الدلالة على التأنيث لأن التأنيث صفة للمدلول والإعراب صفة للدال فتأمل ولو قبل باستحسان الإشارة بالشفتين إلى حركة الإعراب لم يبعد .

فيها (تُزَرُّ) أى قليل . وإنما كان الفتح أشهر في المفرد والإسكان أشهر في التثنية لأن التاء في منت متطرفة وهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لتلا يلتقى ساكنان ، ولا كذلك متان (وَصِلَ التاء والألف * بِمَنْ) في حكاية جمع المؤنث السالم قتل (بِأَثَرِ) قول القائل (ذَا يَسْتَوِي كَيْفَ) : منات بإسكان التاء (وَقُلْ) في حكاية جمع المذكر السالم (مَتَوْنَ وَمَتَيْنَ مُسَكَّنًا) آخرهما (إِنْ قِيلَ جَا قَوْمَ لِقَوْمٍ لُقُومًا) أو ضرب قوم قوما . فمنون للمرفوع ، ومنين للمجرور والمنصوب .

(تفصيله) : في الحكاية بمن لفتان : إحداهما : ... وهى الفصحى ... أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها على ما تقدم ، ولم يذكر المصنف غيرها ، والأخرى أن يحكى بها إعراب المسئول عنه فقط ، فيقال لمن قال : قام رجل أو رجلان أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : منو ، وفي النصب منا ، وفي الجر منى (وإنْ تُصِلْ فَلَفْظٌ مَنْ لَا يَخْلِفُ) فتقول : من يا فتى في الأحوال كلها ، هذا هو الصحيح . وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا ، فتقول : منو يا فتى ، وتشير إلى الحركة في منت ولا تَتَوْنَ ، وتكسر نون المثني وتفتح نون الجمع ، وتَتَوْنَ منات ضمّا وكسرا ، وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب ، وحمل عليه قول الشاعر :

* أَتَوْنَا نَارِي فَقُلْتُ مَتَوْنَ أَتُمْ * [١٢١٠]

(قوله والتون قبل تا المثني) وكذا التون الأخيرة لأنه لا يوقف على متحرك ا هـ فارضى ولم يته عليه المصنف لفهمه بالمقابلة من قوله وسكن تعدل . (قوله مسكنا) تنبها بإسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لما بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى . (قوله لتلا يلتقى ساكنان) وإن كان جائزا في الوقف . سم . (قوله وإن تصل) هذا مفهوم قوله وقفا . (قوله وتشير) أى بحركة تاء منت إلى الحركة أى حركة المحكى وقوله في منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكى لكان

[١٢١٠] قاله همر بن الحرث الضبي ، وقيل جذع بن سنان الغساني . وفيه بحث بسطناه في الأصل . والضمير في أتوا يرجع إلى الجن . والشاهد في منون ، فإن فيه شلوزين : الأول إلحاق التالو والتون لها في الوصل . والثاني تحريك التون وهى تكون ساكنة . وذكر ابن النظم أن أحد الشلوزين هو أنه حكى مقعدا غير مذكور . قوله الجن عبر مبتدأ عنون : أى نحن الجن . وعموا أصله انعموا . وظلاما : نصب على الظرف ، ويروى صباحا .

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين : أحدهما إثبات العلامة وصلا ، والآخر تحريك النون . وقال ابن المصنف والآخر أنه حكى مقفرا غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله (ولادِرْ مَنْوَنٌ فِى لَظْمٍ عَرُوفٍ) وهو لتأبط شراً . ويقال لشئمر الفسائى . وتماه :

*** فقالوا الجنُّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا ***

ويروى : عموا صباحا . ويفلُطُ المنشد على إحدى الروایتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الرجاجى ففلط من أنشده صباحا ، وليس الأمر كما يظن بل كل واحدة من الروایتين صحيحة : فهو على رواية عموا ظلاما من أبيات رواها ابن دريد . عن أبى حاتم السخيتائى عن أبى زيد الأنصارى . أولها :

ونارٍ قد خضأت بُعَيْدَ وهنٍ بدارٍ ما أريدُ بها مُقاما
وهى مشهورة . وعلى رواية عموا صباحا من أبيات معزوة إلى خديج بن سنان الفسائى أولها :

أَكُوْا نَارِي فَلَكَ مَنْوَنٌ أَشْمُ فقالوا الجنُّ قُلْتُ عَمُوا صَبَاحَا
نَزَلْتُ بِخَيْبٍ وَادِى الْجَنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَبَابِخَا
قيل : وكلا الشعرين أكلوبة من أكاذيب العرب (واللَّظْمُ أَحْكِيئَةُ مِنْ بَعْدِ مَنْ *)

أوضح . (قوله مقفرا غير مذكور) تقديره قالوا أتينا قتلنا منون أنتم ا هـ زكريا وعليه يكون المقدر المحكى ضميرا فيكون فيه شلوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير فى أتوا وهو مردود قال بس : لا يخفى أن قول الشاعر أتوا إلخ حكاية لما وقع له مع الجن وأنه حين إتيانهم قال لهم منون أنتم فحين إتيانهم لم يتكلم بقوله أتوا نارى ثم بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أتوا نارى إلا بعد قوله منون أنتم حين إتيانهم فما فى التصريح بمنوع معنا واضحا . (قوله لضمى بكسر الشين المعجمة وسكون الميم . (قوله ويفلُطُ المنشد إلخ) أى يغلطه من لم يدركها روايتان صحيحتان من قصيدتين .

(قوله عن أبى زيد الأنصارى) ليس المراد أنه قائل هذه الأبيات لمنافاته ما قدمه من أنها لتأبط شرا أو لشمر الفسائى بل أبو زيد من رواة . (قوله ونارٍ قد خضأت بعيد وهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر فى حاشيته على ابن الناطم : خضأت بالخاء والضاد المعجمتين معناه سمرت وأوقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل إلى ثلثة اشق من وهن عين إذا خثر وضعف لهذه الناس فيه . والدار المكان الذى عرس فيه ا هـ أى نزل فيه ليلا . (قوله إلى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال للهيملة . (قوله قد نشر الجبابخا) أى ظلمته المشبهة بالجناح . (قوله والعلم احكيئته) إما كان أو كنية أو لقباً دون بقية المعارف لأن الأعلام لما كانت كثيرة الاستعمال

إِنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَتَرَنَ) فتقول لمن قال جاء زيد : من زيد ، ورأيت زيدا : من زيدا ، أو مررت بزيد : من زيد . وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يمكن بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد من مرفوعا مطلقا ، لأنه مبتدأ خبره من ، أو خبر مبتدؤه من ، فإن اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب .

(تنبيهات): الأول : يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه

جاء فيها ما لم يجر في غيرها . فافرضي .

(قوله من بعد من) ظاهره أن حكاية العلم بعد من لا تنقيد بالوقف وهو قضية إطلاقهم اسم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح في التنبيه السادس الآتي ثانيا أن من يخص بالوقف إلا أن يخص الآتي بمن المحكى بها للنكور وسيأتي ما يؤيده فتفتن وخرج أى فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فإذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أى بالرفع لا غير لأن الإعراب يظهر في أى فكرهوا أن يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد . **(قوله من عاطف)** أى صورة لأنه للاستئناف كما قاله بعضهم وفي كلام الرضى أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبرا كراتي زيدا . قال يس : أطلق العاطف وعبارة الشاطبي تدل على اختصاصه بالواو والفاء وفى شرح اللباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة اهـ وقال الفارضى أنه الواو فقط . **(قوله وهذه لغة الحجازيين)** هى إحدى اللغتين عندهم لأنهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والإعراب بل يرجعون الإعراب وعمل ابن الناطم الحكاية بدفع توهم أن المسئول عنه غير الأول وفى حالة الرفع وإن اتحدت الحركة فى حالتى الحكاية والإعراب إلا أن وقوع الاسم عقب ذكر المحكى بصورته يدل على إرادة حكاية هذا المذكور فى الجملة . يس .

(قوله مرفوعا مطلقا) أى فى الأحوال الثلاثة . **(قوله تعين بالرفع)** على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كما فى الفارضى . قال سم : كأن وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والمطف يشعر به اهـ ثم رأيت فى الرضى وعبارته إنما تعين الرفع اتفاقا لزوال اللبس إذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال إنما هو عن ذكره دون غيره اهـ . قال يس : ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيدا ومن عمرا لمن قال رأيت زيدا وعمرا فلا يطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لأنه إنما يطلها فى الأول ثم رأيت بخط الشنوائى نقلا عن أبى حيان عن صاحب البسيط . قال الشنوائى : ومنه يؤخذ أن حكاية العلم بمن لا تنقيد بالوقف وهو مقتضى إطلاقهم . **(قوله يشترط لحكاية العلم بمن إلخ)** ويشترط أيضا أن يكون علما لعامل وأن لا يتبع فى حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافا إلى علم بخلاف النعت بابت مضافا إلى علم كما سيأتى لأنه مع المنعوت كشىء واحد كما فى التصريح وفى العطف بخلاف الآتى قال فى التصريح : وإنما اشترطوا انتفاء التابع لأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية اهـ أى لأن إطالته بالتابع تبينه ثم قال : واستثنى عطف النسق على القول بالجواز

متيقنا ، فلا يقال من الفرزدق - بالجر - لمن قال سمعت شعر الفرزدق ، لأن هذا الاسم يثبث انتفاء الاشتراك فيه . الثاني : شمل كلامه العلم المعطوف على غيره ، والمعطوف عليه غيره ، وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه ، فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه : من زيدا وأباه ، ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا : من أخا زيد وعمرا . الثالث : أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم ، والصحيح المنع . الرابع : لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم ، فلا يقال من زيدا العاقل ، ولا من زيدا ابن الأمير ، لمن قال : رأيت زيدا العاقل ، أو رأيت زيدا ابن الأمير . ويقال من زيد بن عمرو لمن قال رأيت زيدا بن عمرو . الخامس : فهم من قوله احكيته أن حركته حركات حكاية ، وأن إعرابه مقدر ، وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية . السادس : قد بان لك أن من تخالف أبا في باب الحكاية في خمسة أشياء : أحدها أن من تخصص بحكاية العاقل ، وأى عامة في العاقل وغيره . ثانيها أن من تخصص بالوقف ، وأى عامة في الوقف وفي الأصل . ثالثها أن من

له لأنه ليس فيه بيان للتنوع فلا يبين إلا بالحكاية .

(قوله الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا) كذا في بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيدا لا يحكى لأنه غير علم وفي بعض النسخ الثاني شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يطل الحكاية وذهب غيرهم إلى خلافه فيحكيان إذا كانا مما يحكى فقول من زيدا وعمرا وإذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأنهت الآخر فإذا قيل رأيت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وإن عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلا وزيدا أو زيدا ورجلا فلا يحكى في الأول ويحكى في الثاني وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أى اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فإن كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وإن كان مما يحكى لم تجز حكايتهما . (قوله والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد في حكاية رأيت غلام زيد أو مرت بغلام زيد . (قوله لا يحكى العلم الموصوف إلخ) أى لا يجوز أن يحكى بصفته بل إن حكى يحكى بدون صفته كما في شرح التوضيح للشارح . (قوله مضاف الصواب) كما في بعض النسخ مضافا لأن المراد لفظ ابن فهو معرفة .

(قوله والجمهور على أن من مبتدأ إلخ) الظاهر أن مقابل قولهم إعراب من خيرا مقدما والعلم بعده مبتدأ مؤخر . (قوله وحركة إعرابه إلخ) أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور . (قوله مقدرة) أى في الأحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب ولا تقدير إذ لا ضرورة إليه . مع . (قوله أن من تخصص بحكاية العاقل إلخ) قد يقال من أين بان هذا إلا أن يقال : بان من هنا بضميمة ما سبق في باب الموصول أن من

يجب فيها الإشباع فيقال : منو ومننا ومنى ، بخلاف أى . رابعها أن من يحكى بها النكرة ويمحى بعدها العلم ، وأى تختص بالنكرة . خامسها أن ما قبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح تقول : أية وأيتان ، وفى من يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

(خاتمة): الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد : فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب : فالملفوظ نحو قوله تعالى : ﴿ والحمد لله ﴾ [الأعراف : ٤٣] ، وقوله :

[١٢١١] سمعتُ الناسُ يتتبعونَ غيباً فقلتُ لصبيّخ انتبهي بلالا

والمكتوب نحو قوله : قرأت على فصة محمد رسول الله ﷺ ، وهى مطردة . ويجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح . وأما حكاية المفرد فضربان : ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستنبات بأى أو بمن وهو ما تقدم ، وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض

للعائل وأما بحسب ما تضاف إليه . (قوله بخلاف أى) قد يقال هلا وجب فيها الإشباع عند الوقف دفعا للوقوف على متحرك فتدبر . (قوله على ما سبق) من أن الأشهر فى المفرد الفتح وفى التثنية الإسكان . (قوله فالملفوظ إلخ) قال شيخنا : مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اهـ ويرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيدا أى هذا اللفظ إلا أن يقال التقييد بالجملة لأنها الغالب . (قوله و قوله سمعت الناس إلخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول . (قوله سمعت إلخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس يتتبعون غيبا برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع ويتتبعون بنون ثم جيم أى يطلبون . وصيدح بصاد مهملة فحيتية فذال فحاء مهملة بنون حيدر اسم ناقه . وبلال اسم المملوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر إلى المدح . (قوله على فصة) بالفاء والصاد المهملة أى فص خاتم النبى ﷺ . (قوله تعين المحى على الأصح) أى مع التنبيه على اللحن وإنما تعين المعنى صونا عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكى فإذا قال شخص : جاء زيد بالجبر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيدا . (قوله ويسمى أى هذا الاستفهام فى اصطلاحهم بالاستنبات لأن السائل طالب للإثبات قال ابن هشام : وكلنا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فإن كانت أى سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد إلا مفردة مذكورة وشذ قوله :

العرب - وقد قيل له هاتان عترتان :- دعنا من عترتان . قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال أنهما قرشيان ، فقال : ليسا بقرشيان . قال : وسمعت عريبيا يقول لرجل سأله : ليس قرشيا ؟ قال : ليس بقرشيا . والله أعلم .

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حجبهم عارا على وتحسب
(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) على شلونه إذا قصد المعنى فإن قصد اللفظ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية :

وإن نسبت لأداة حكمـــــــــــــــــا فاحك أو أعرب واجعلها اسما

وقد أوضح الفارضى هذه المسألة فقال إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن يحكى بلفظه فتقول على الإعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون التون وكذا نحو قام فعل ماضى فتقول على الإعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام : « إياكم ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان » فلو اسم إن قصد فيها الحكاية قاله المصنف في شرح الكافية ورواه غيره على الإعراب ولفظه : إياكم واللو فإن اللز تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الأداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والأداة التى تعرب إن أولها بالكلمة منعها الصرف إن استحققت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام إذا أعرب فيه وجهان كهندان أول بكلمة ونحو دحرج إن أول بكلمة منع لأنه رباعى كزئب ونحو ضرب إن أول بكلمة منع لأنه كسفر وإن أول كل بلفظ صرف والأداة التى على حرفين إن أعربت وجب تضعيف الحرف الثانى إن كان ليها فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو فى حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فإن كان الحرف الثانى اللين ألفا قلبت الألف الثانية همزة تخلصا من النقاء الساكنين فإذا ضعفت ما النافية قلت ما ء حرف نفى همزة بعد الألف وإن حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتى بلو وفى وما على حالها اهـ ملخصا وسيأتى فى باب النسب مزيد كلام .

(قوله وسأله ورجل) أى عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال أنهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على بجمل وهمزة إنها مفتوحة لأنها همزة استفهام اجتمعت مع همزة إن فحذفت الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة إن المكسورة ونظيره فى دخول همزة الاستفهام على إن قوله تعالى : « أنلك لأنت يوسف » هذاما ظهر وقوله : فقال ليسا بقرشيان كان يبنى حذف الفاء لأن مدخولها المفعول الثانى لسمعت أو حال من أعرابيا على الخلاف . (قوله قال ليس بقرشيا) كان عليه حذف قال لأن الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدا ليقول .

[التانيث]

(علامة التانيث تاء أو ألف) فالتاء على قسمين : متحركة وتختص بالأسماء كقائمة ، وساكنة وتختص بالأفعال كقامت . والألف كذلك مفردة وهى المقصورة كجبل ، وألف قبلها ألف فقلب هى همزة وهى الممدودة كحمراء . واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة

[التانيث]

لو قال التانيث والتذكير كما فى الكافية والتسهيل لكان أحسن لأنه نظير قوله العرب والمبنى والتركبة والمعرفة والمقصور والممدود ا هـ سيوطى وفيه نظر لأن المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره فى الترجمة بخلاف العرب والمبنى والتركبة والمعرفة والمقصور والممدود فإنه تكلم على كل من ذلك . (قوله علامة التانيث) أى فى الاسم المتمكن كما فى التسهيل . قال الدمامنى : احترازا من المبنى بطريق الأصالة فإنهم لم يجعلوا علامة تانيث ما يذكر بل ربما دلوا على تانيثه بغير ذلك كالكسر فى أنت والنون فى هن ونحوه ا هـ وفيه أنه إن أريد تانيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمى رجلين وإن أريد تانيث الكلمة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فإن تانيثهما بالتاء مع أنهما حرفان ويمكن اختيار الأول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بأن مدلولهما فى الأصل مؤنث أى قبل جعلهما اسمى رجلين والظاهر أن قول التسهيل فى الاسم المتمكن صلة التانيث لا علامة أى التانيث الكائن فى مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التانيث للتصلة بالفعل لأنه يصدق عليها أنها علامة تانيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح . واعلم أن ما فيه تاء التانيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظرا للفظ وشذ قوله :

* أبوك خليفة ولدته أخرى *

وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس فى كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظى كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره . (قوله تاء أو ألف) أتى بأو التنى لأحد الشيتين إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة وأما علقاة وأرطاة فالفهما مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومنع عندهما للتانيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الألف عند عدم التاء للتانيث غير لازم بل هى حيثئذ تحتمل الإلحاق والتانيث كما سلف . (قوله وتختص بالأسماء) أى إذا لحقت آخرأ أو إذا تمحضت للتانيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تانيث الفاعل وعلى المضارعة . (قوله وألف قبلها ألف فقلب هى همزة) يفيد أن ألف التانيث هى الثانية المنقلبة همزة لا الأولى وهو كذلك ا هـ سم أى على الراجح كما أوضحناه فى باب ما لا يتصرف وسيأتى أيضا قريبا . فإن قلت : إذا كانت ألف التانيث هى الألف الثانية المنقلبة همزة

من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها فيحتاج إلى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الألف . وإنما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون . وإنما لم يوضع للذكر علامة لأنه الأصل فلم يحتاج لذلك (وفي أسام **قُدِّرُوا التَّاءُ كَالْكَافِ**) واليد والعين ، ومأخذه السماع (ويعرف التقدير بالضمير) العائد على الاسم (ولنحوه كالتَّاء في التصغير) كيدية إلى ما هي فيه حسا ، والإشارة إليه بذي

كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة . قلت : معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل . (قوله وهي المملوذة) قال البصريون : هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضا أصل . كلها في الجمع .

(قوله واعلم أن التاء أكثر إغ) ولنا قال المصنف إن التاء أصل للألف وقيل بالعكس لأن التائيت بالألف لازم قال ابن إياز : والذي أرى أن كلا منهما أصل على حدته . إسقاطي . (قوله فإنها تلتبس بغيرها) كالتف الإلحاق والتف التكرير . (قوله ليشمل الساكنة) كناء قلت هند . (قوله وعكس الكوفيون) قال الدماميني : نظرا إلى أن الهاء تشبه الألف اهـ . قال الرضى : وليس أى قول الكوفيين بشيء لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف والأصل هو الوصل لا الوقف . (قوله لأنه الأصل) لأصالة التذكير دليلا أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني أنه لا يفترق إلى زيادة والتائيت لا يحصل إلا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتائيت إلا في الأسماء إذا قصد مدلولها فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكره باعتبار اللفظ وتائيته باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء ويجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء إلى أن تذكر حروف الهجاء لا يجوز إلا في الشعر . دماميني . (قوله وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع . (قوله وقُدِّرُوا التَّاءُ) قال الرضى : ولا يقدر غيرها لأن وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف وتقدر اهـ ولما مر من أن التاء أكثر ما ظهر دلالة من الألف . (قوله ويعرف التقدير) أى تقدير التاء في الاسم .

(قاعدة) : ما لا يميز مذكوره عن مؤنثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وإن كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث . قاله أبو حيان .

(قوله بالضمير) أى يعود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو : « النار وعلمها الله الذين كفروا » ، « حتى تنزع الحرب أوزارها » ، « وإن جمعوا للسلم فاجنح لها » فالنار والحرب والسلام مؤنثات لتائيت ضميرها . (قوله كالرَّد في التصغير) نحو عينته وأذينة مصغر عين وأذن من الأعضاء المزوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وغير المزوج مذكر كالرأس والقلب اهـ تصريع وما ذكره أغلبى وإن أقره أرباب الخواشي فمن المزوج للجناب والصدغ والخذ واللحي والمرق والزند والكوع والكروع وهي مذكورة كما في اللصباح وقد عد الفارسي مما يذكر ويؤنث : الإبط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا

وما في معناها ، ووجودها في فعله وسقوطها من عدده ، وتأتيث خبره أو نعته أو حاله ، والأشئلة واضحة (ولا تلي فارقة فُتُولاً * أصلاً ولا أَلِيعَالٌ وأَلِيعِيَالٌ) أى لا تلي التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث : فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير ، وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير . وفهم من قوله ولا تلي فارقة أنها قد تلي غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فإن التاء فيهما للمبالغة ، ولذلك تلمح المؤنث والمذكر . واحترز بقوله أصلاً عن فُعول بمعنى مفعول فإنه قد تلحقه التاء نحو أَكولة بمعنى مأكولة ، وركوبة بمعنى مركوبة ، وحلوبة بمعنى محلووبة . وإنما كان فُعول بمعنى فاعل أصلاً لأن بنية الفاعل أصل . وقال الشارح لأنه أكثر من فُعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كَذَاكَ فِعْعَلٌ) أى لا تليه التاء فارقة ، فيقال : رجل مغشَم وامرأة مغشَم (وما تليه * تا الفرق من ذى) الأوزان الأربعة (فَشُدُوذٌ فيه) نحو عَدُو وعَدُوَّة ، ومِيقَان ومِيقَانة ، ومسكِن ومسكِنَة . وسمع امرأة مسكِن على القياس ، حكاه سيبويه (وَمِنْ فِعِيلٍ) بمعنى مفعول (كَفَعِيلٍ) بمعنى مقتول وجريح

وهى غير مزدوجة وعد ما يؤنث الكبد والكُرَش وهما غير مزدوجين وعد في الصباح بما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال : والذراع مؤنث . قال الفراء : وبعض العرب عكل تذكره فتقول هو الذراع ١ هـ قال الدمامي : وهذه العلامة بمعنى التصغير تختص بالثلاثي قال الشاطبي : وكلنا الرهاني إذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة في عناق وذريعة في ذراع .

(قوله إلى ما هي فيه حسا) متعلق برد أى كرد الاسم في حال تصغيره إلى اسم تلك التاء فيه لفظاً كفاطمة ومعنى رده إليه جعله مثله في ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء إلى الاسم في حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح . (قوله وما في معناها) أى ما في معنى ذى من بقية إشارات المؤنث . (قوله ووجودها في فعله) أى الفعل المسند إليه نحو : « ولا فصلت العير » . (قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسي . (قوله فارقة) حال من فاعل تلي وقوله أصلاً حال من فُعول . (قوله ومهذار) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان في منطقه . ذكرها . (قوله ومعطير) أى طيب الرائحة . (قوله ملولة) من اللل وهو السامة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف . ذكرها . (قوله فإن التاء فيهما للمبالغة) وقال الرضى للنقل إلى الاسمية ١ هـ ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه . (قوله فإنه قد تلحقه التاء) يفيد أن إلحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف في القلة . (قوله مغشَم) بغيرين وشين معجمتين هو الذى لا ينتهى عما يريله ويوراه لشجاعته . تصرخ . (قوله وما) مبتدأ أول وشلوذ مبتدأ ثان والمسوخ وقوعه بعد التاء وفيه خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول .

(قوله نحو عدُو وعدُوَّة) بمعنى من قام به العداوة فإن أريد به من وقمت عليه العداوة فلا شلوذ . (قوله ومِيقَان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل مِيقَان أى لا يسمع شيئاً إلا أيقنه .

بمعنى مجروح (إن تبع * موصوفة غالباً آتاً تمتنع) فيقال : رجل قتل وجريح ، وامرأة قتل وجريح . والاحتراز بقوله بقتيل من فاعيل بمعنى فاعل : نحو رحيم وظريف فإنه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة ، وبقوله إن تبع موصوفة من أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فإنه تلحقه التاء ، نحو رأيت قتيلاً وقيلة ، فرارا من اللبس . ولو قال :

ومن فاعيل كقتيل إن عُرف موصوفة غالباً آتاً تتخلف
لكان أجود ، ليدخل في كلامه نحو رأيت قتيلاً من النساء فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ، ولهذا قال في شرح الكافية : فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء . وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، كما حمل الذى بمعنى فاعل عليه في التجرد نحو : ﴿ إن رحمة الله قريب ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، ﴿ قال من يحى العظام وهي رميم ﴾ [يس : ٧٨] .

(تنبيه) : الأصل في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات نحو مسلم ومسلمة ، وظريف وظريفة ، وهو فى

(قوله ومن فاعيل) متعلق بتمتنع وكقتيل حال . (قوله إن تبع موصوفة) قال ابن هشام : لا يريد للموصوف الصناعات بل المعنوية لأنك فى نحو هند قتل لا تلحق التاء مع أن قتل خبر لا نعت . سيوطى . (قوله غالباً) أى فى الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحق التاء فاعلاً بنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحق التاء للأوزان الأربعة السابقة فشاذا . (قوله غير جار) حال مفسرة لاستعمال الأسماء وقوله لدليل متعلق بمنى . (قوله فرارا من اللبس) أى ليس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام : هذا التعليل موجود فى بقية الصفات إذا قلت رأيت صبورا أو شكورا أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فإن كان ما قالوه فى فاعيل بالقياس فالجميع سواء وإن كان مستلهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال . سيوطى . (قوله لكان أجود إلخ) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفة أن يذكر معه فى الكلام فيكون تابعا له فى المعنى وبأنه مفهوم بالمواقة . (قوله ولهذا) أى لكون المنار على علم الموصوف لا التبعية .

(قوله فإن قصدت الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الأسماء الجمدة . (قوله وعلم الموصوف) يدخل فى ذلك ما إذا علم الموصوف بإشارة إليه أو ضمير يعود إليه أو نحو ذلك . سم . (قوله قال من يحى العظام وهي رميم) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أى مرموم . فارضى . (قوله وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات) أى المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمر اللبس فإن قصد معنى الحدث فالتاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد تلحقها

الأسماء قليل نحو رجل ورجلة ، وامرئ وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، و غلام و غلامة ، ونهى وفتاة . وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات : نحو تمر وتمرّة ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة . وقد تزداد تمييز الجنس من الواحد . نحو جبأة وجبء ، وكماة وكمة ، وتتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات نحو : جر وجرة ، ولبن ولبنة ، وقلنسو وقلنسوة ، وسفين وسفينة . وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية ، ولتأكيد المبالغة كعمامة ونسابة . وقد تحيى معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة ، وجحاحجة . فإذا جئى بالياء لم يجأ بها ، بل يقال زناديق ، وجحاحيج : فالياء والماء متعاقبان . وقد يجاء بها دالة على النسب كقوهم : أشعنى وأشاعنة ، وأزرقى وأزارقة ، ومهلئى ومهالبة . وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة نحو : كَيْلجة وكياجلة . ومَوْزَج وموازجة . والكليجة : مقدر

التاء وإن لم يقصد الحدث كذا في التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما كدره . (قوله وهو في الأسماء قليل) ولا يقاس عليه . (قوله وإنسانة) هذا ليس بمرئى بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والمرئ أن يقال للأثنى أيضا إنسان . أفاده سم .

(قوله وتكثر زيادة التاء إلخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعة أن التاء في نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم إن أريد بالتأنيث المنفى التأنيث الحقيقي لا الأعم فإنها مع كونها للتمييز هى للتأنيث المجازى أيضا بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوها وكان اقتصار الشارح على التمييز لأنه المقصود ولا يفهم التأنيث من كون الكلام في تاء التأنيث . (قوله تمييز الواحد) فكون داخله على الواحد . (قوله تمييز الجنس) فكون داخله على الجنس . (قوله نحو جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحر . انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون جبأة وكماة للجنس وجبء وكمة للواحد هو ما عليه الأكثرون وقيل بالعكس . أفاده الدمامي . (قوله وقلنسو) الذى بخط الشارح في شرح التوضيح ما نصه : وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو كسرت السين وقلبت الواو ياء اه أى وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وما في شرح التوضيح هو الصواب الذى لم يذكر في القاموس سواء وعلل تصريحها بما مر بأنه ليس من الأسماء العربية اسم مرعب آخره واو قبلها ضمة . فى القاموس سواء وعلل تصريحها بما مر بأنه ليس من الأسماء العربية اسم مرعب آخره واو قبلها ضمة .

(قوله كراوية إلخ) وإنما أنثوا المذكور لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك والغاية مؤنثة . تصريح . (قوله معاقبة لياء مفاعيل) أى لكونها عوضا منها . (قوله جحاحجة) جمع جحاحج بتقديم الجيم المفتوحة على الماء المهملة الساكنة وهو السيد . (قوله أشعنى وأشاعنة) بشين معجمة وعين مهملة وتاء مثناة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسور وجب حذف ياء النسب لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب إلى رجال رجالى بل رجلى فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وإنما أبديت منها لتشابه التاء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة وزنجى وللمبالغة كعمامة ودواري وفي كونهما يزدان لا لمعنى كطلحة وكرسى .

من الكل معروف ، والموزج : الحف . وقد تكون مجرد تكثر حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية ، ونحى عوضا من فاء نحو عدة ، أو من عين نحو إقامة ، أو من لام نحو سنة . وقد عوضت من مدة تفعيل في نحو : تركية وتنمية وتنزية ، وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل القائمة من الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخلص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع . وقد تحىء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيته كنسجة وناقة ، ومنه نحو : حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع (وَأَلْفٌ أَتَانِيثٌ ذَاتٌ قَهْصَرٌ * وذاتٌ مَدٌّ نُحُوٌّ أَتْنَى الْقُرَى أَى غَرَاءَ ، والمقصورة هي الأصل فلهذا قدمها (والاختصارُ في مَبَانِي الْأَوَّلَى)

كلما في الرضي . (قوله وأزرق) بزاى فراء قفاف وقوله ومهلبى بضم الميم وضع الهاء وتشديد اللام مفتوحة . والأشعثى والأزرق والمهلبى منسوبون إلى محمد بن عبد الرحمن ابن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب بن أبى صفرة . دماينى . (قوله على تعريب الأسماء المعجمة) أى استعمال العرب إياها مع نوع تغيير لها عما كان لها في المعجمة .

(قوله نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحية ساكنة فلام مفتوحة فجيم وعبرة السيوطى في الجمع : وكيلجة جمع كيلج لكن ما في الشرح هو ما لى القاموس . (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وضع الزاى بعدها جيم اهـ تصريح . (قوله لمجرد تكثر حروف الكلمة) أى للتكثر المجرد عما تقدم فلا ينافى أنها فيما يذكره من الأمثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض . (قوله وتنزية) بزاى بعد نون أى تحريك . (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال وإلا فالمنى وهو الشجاعة كما يكون في المذكر يكون في المؤنث فتدبر ثم رأيت في الدماينى ثم قال الدماينى : وإنما جاز ذلك لأنه صفة لمؤنث مقدر إذ الأصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظرا إلى أنه صفة للمذكر مقدر والأصل شخص حائض وإن لم يستعملوه . (قوله وخؤولة وعمومة) نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بأن الخؤولة والعمومة مصدران لا جمعان كما قاله الدماينى وعندى في التنظير نظر فقد صرح في القاموس بأنهما جمعا خال وعم أيضا . (فائدة) : قال فى الهمج : قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى نحو قوله :

* ثلاثة أنفس وثلاث ذود *

ذكر الأنفس بالحق التاء في عددها حملا على الأشخاص وسمع جاءته كتابى فاحقرها أث الكتاب حملا على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث الخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فَهْمُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ [الأنعام : ٢٣] في قراءة من نصب فستهم خبر تكن وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَى عَمْرَأَةٍ عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً ﴾ [الأنعام : ١٤٥] في قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب . (قوله وذات مد) يصح عندى إجرؤه على قول البصريين أن ألف التأنيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين أنها همزة من غير انقلاب

أى المقصورة (يُبدى) أى يظهره أوزان : الأول (وزن) فعل بضم الأول وفتح الثانى نحو (أزنى) للداهية ، وأدعى وشعبى لموضعين . وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويرد عليه أرزنى بالنون لحب يعقد به اللبن ، وجتنى لموضع ، وجشبي لعظام الحمل .

(تقريبه) : الأول : جعل فى التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب ، ومنه مع الممدودة اسما عُششاء للعظم الذى خلف الأذن ، وصفة ناقة عُشراء ، وامرأة نفساء ، وهو فى الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء .
الثانى : فعل بضم الأول وسكون الثانى ، ومنه اسما بُهيمى لبنت ، وصفة نحو حبلى (والطولى) ومصدرا نحو : رُجعى وبُشرى . الثالث : فعل يفتحتن ، ومنه اسما بَرْدَى لنهر بدمشق ، وأجلى لموضع ، ومصدرا بشكى وهجرى (ومَرطى) يقال بَشَكَتِ الناقة ، وَجَمَزَتْ ، وَمَرَطَتْ : أى أسرعت ، وصفة كحيدى .

لما عن ألف فعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الأخفش إن الألف والمزة معا للتأنيث فعنى كونها ذات مد اشتغالها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا انتفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقره من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضى أن ألف التأنيث فى نحو حمراء اسم للألف الأولى التى بعدها المزة لأنها التى تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر فى الأقوال الثلاثة المذكورة . (قوله نحو أنثى الفرس) أى نحو اسم أنثى الفرس أى ألف اسم إلخ . (قوله والاشتبار) مبتدأ وفى مبانى الأولى أى الألفاظ التى هى فيها حال من الماء فى يديه أو من الاشتبار على مذهب سيبويه ويديه إلخ خبر وفى كون هذه الأوزان كلها مشتهرة نظر ففى التوضيح أن وزن أرنى نادر وفى شرحه أنه شاذ وفى شرح العمدة أن سمى وخلطى وشقارى من الأبنية الشاذة ويوجب بأن الحكم بالاشتبار على الأوزان التى ذكرها باعتبار مجموعها لا جميعها وأراد بمبانى الأولى ما يكون لها أعم من أن يكون لغيرها أيضا أو لا فلا ينال الاشتراك فى بعضها . (قوله أوزان) أى اثنا عشر . (قوله وأدعى) بالدال المهمله وشعبى بشين معجمة فعين مهمله فموحدة . (قوله بالنون) أى بعد الراء . (قوله وجتنى) بجيم فتون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لفزارة وأن الجوهري وهم فقال اسم موضع . (قوله وجشبي) بجيم فعين مهمله فموحدة وقوله لعظام الحمل أى لكباره فهو جمع عظم لا عظم كما فى التصريح . (قوله عُششاء) بجاء معجمة وشيتين معجمتين وعبارة القاموس العشاء بالضم العظم التانى خلف الأذن وأصلها العُششاء وهما عُششاوان .

(قوله بهيمى) بالباء الموحدة . (قوله بردى) بموحدة فراء فندال مهمله . (قوله وأجلى) بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجيمزى مرعى لهم معروف . (قوله بشكى) بموحدة فشين معجمة فكاف . (قوله وهجرى) بجيم فعين فزوى . (قوله يقال بَشَكَتِ الناقة إلخ) الأفعال الثلاثة على وزن ضرب

(تنبيه) : عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك ، ومنه مع الممدودة قراء
وجنفاء لموضعين ، وابن ذاتاء وهي الأمة ، ولا يحفظ غيرها . الرابع : فعل يفتح الأول
وسكون الثاني ، وقد أشار إليه بقوله : (وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا) نحو جرحى (أو مصدرًا)
نحو نجوى (أو صيغة) لأنثى فعلان (كشبي) فإن كان فعل اسمًا لم يتعين كون ألفه للتأنيث
ولا قصرها ، بل قد تكون مقصورة كسلمى ورضوى ، وتكون ممدودة كالعواء وهي
منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمد ، وتكون للتأنيث كما مر ، وللإخاق ، وبما فيه
الوجهان : أرطى وعلقى وتترى . الخامس : فعلى بضم أوله ويكون اسمًا كسُماني
(وكُحباري) لطاثرين . جمعًا كسكاري ، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفردًا ، وحكى
قولهم جمل غلادى . السادس : فعل بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحا نحو (سَهَّي)
للباطل . السابع : فعلى بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو (سَيَطَّرَى) وِدَقَّى

وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة . (قوله كحيدى) يقال حمار حيدى بجاء مهملة فتحية فبال مهملة
أى يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجيء نعت مذكر على فعل غيره كما فى الصحاح والقاموس . (قوله قراء)
بقاف فراء قال فى القاموس : وقرى كجمزى . وتمد : موضع بالجملة وخطاً فى موضع آخر الجوهري
فى جملة بالقاء . (قوله وجنفاء) لغة فى جنفى السابق . قال الشارح على التوضيح : وفيه لغة ثالثة
وهى جنفاء كحمراء وذكر فى القاموس له لغات خمساً . فقال كجمزى وأرئى ويمدان وكحمراء اهـ .
(قوله وابن ذاتاء) بدال مهملة فهمزة فمثلة وعبارة القاموس الذاتاء وتحرك الأمة والجمع دأث محركة
خفيفة . وابن ذاتاء الأحق والذاهب الأصول اهـ .

(قوله ووزن فعل) هو من الأوزان المشتركة . (قوله ولا قصرها إلخ) لا وجه لتخصيص فعل
اسمًا بذلك لجريانه فى فعل صفة أيضاً فإنه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة
كحمراء فتأمل . (قوله ورضوى) براء فضاء معجمة علم جبل . (قوله وبما فيه الوجهان) كون الألف
للتأنيث وكونها للإخاق والوجهان مبنيان على الصرف وعلمه فمن صرف قدر الألف للإخاق ومن
منع قدرها للتأنيث . تصريح . (قوله أرطى وعلقى وتترى) الأرطى شجر ينبت فى الرمل يدين به
الأديم . والعلقى نبت . والتترى قال فى القاموس : جاعوا تترى وينون وأصلها وتزى متواترين . (قوله
وكحبارى) اسم طائر للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيراناً وولدها يسمى النهار
وفرخ الكروان يسمى الليل . فارضى . (قوله جمل غلادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره
كما يحط الشارح أى شديد ويوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ .

(قوله ودققى) بدال مهملة فضاء قفاف . (لضربين من المشى) فالأول مشية فيها يتخير والثاني

لضربين من المشي . **القائم** : فعل بكسر الأول وسكون الثاني مصدرا نحو (**يُحْمَرُ**) وجما نحو : **يَحْمِلُ** و **يُطْرَى** جمع حجلة وظربان - على وزن قطران - وهى دويبة تشبه الهرة منتنة الفبسو ، ولا ثالث لهما فى الجمع . فإن كان فعل غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتانيث ، بل إن لم يتون فى التكرير فهى للتانيث نحو : **ضُفْرِي** - **بَاهْمَز** - وهى القسمة الجائرة ، والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان ، والدفل وهو شجر ، وإن نَوْنُ فالفه للإلحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالأكل وحده ، وعزى وهى وهو الذى لا يلهو . وإن كان يتون فى لغة ولا يتون فى أخرى ففى ألفه وجهان : نحو **يُفْرَى** وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من نَوْنُ دفل ، وعلى هذا فتكون ألفه للإلحاق . **التاسع** : **يُعْمَلُ** بكسر الأول . والثانى مشددا نحو **هَجْرِي** للعادة (**وَجَلِي**) مصدر حث ولم يجر إلا مصدرا .

(**تنبيه**) و عد هذا الوزن فى التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخلائه أى بأمره الباطن ، وخصيصاء للاختصاص ، وفخبراء للفخر ، ومكيناء للتمكن ، وهذه الكلمات تمد وتقصر . وجعل الكسائى هذا الوزن مقبسا ، والصحيح قصره على السماع . **العاشر** : فعل بضم الأول والثانى وتشديد الثالث نحو : **حُذِرِي** و **بُلُرِي** من الحذر والتبذير (مع **الكُفْرِي**) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح الثانى أيضا مع تثنية الكاف .

(**تنبيه**) : **هـ** : حكى فى التسهيل سَلْخَاءَ بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا

مشية فيها تدفق وإسراع . **تصرع** . (**قوله حجلى**) بجاء مهملة فجيم . (**قوله وطرى**) بظاء معجمة فراء فموحدة . (**قوله جمع حجلة**) بفتحات اسم طائر . (**قوله ضفري**) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهززة وبثلاث أوله إذا هز . أفاده فى القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله . (**قوله والشيزى**) بشين معجمة فتحتية فزاي . (**قوله والدفل**) بدال مهملة ففاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر . (**قوله كيصى**) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال فى القاموس : فلان كيصى كيصى ويتون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهيمه غير نفسه اهـ ومنه يعلم أن كيصى مما فى ألفه وجهان لا للإلحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الخواشى . (**قوله وعزى**) بعين مهملة فزاي . (**قوله ففري**) بدال معجمة ففاء فراء وقوله وهو للموضع إلخ فسر فى القاموس بالعظم الشاخص خلف الأذن من جميع الحيوان .

(**قوله ومنهم أيضا إلخ**) أيضا مقدمة من تأخير والأصل منهم من نون دفل أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دفل فى القسم الأول أعنى ما لا يتون عند التكرير فتكون ألفه للتانيث وجهها واحدا ويقتصر على ذكره فى القسم الأخير أعنى ما يتون فى لغة دون لغة . (**قوله مصدر حث**) أى على غير قياس . (**قوله حذرى وبلورى**) الأول بجاء مهملة وذال معجمة والثانى بموحدة فذال معجمة . (**قوله سلخاء**) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فالف التانيث .

يكون من الأوزان المشتركة . وحكى الفراء سلحفاة ، وظاهره أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذاً مثل بهمة . الحادى عشر : فعيل بضم الأول وفتح الثانى مشدداً نحو : فَيُعِيلُ للناطف (كذلك محليطى) للاختلاط ، ولُعْيَيزَى لِلْعَزَى .

(تنبيه) : سمع منه مع المملودة هو عالم بدخيلاته ، ولم يسمع غيره . الثانى عشر : فعلى بضم الأول وتشديد الثانى نحو عُجَازَى (مع الشَّارَى) لنبتين ، وعُضَارَى لطائر (وأغز) أى انسب (لغير هذه) الأوزان فى مبانى المقصورة (استدارا) فمما ندر فعيل كعُيسرى للحسرة ، وفُعْلَوَى كهَزْنَوَى لنبت ، وفُعْوَلَى كعُقْوَلَى لضرب من مشى الشيخ ، وفُعْوَلَى كفيضوضى ، وفُعْوَعَلَى كفوضوضى للمفاوضة ، وضلعيا كَبَرَّ حايا للمعجب ،

المملودة دوية معروفة . دمايى وقضية صنع الشارح أنه بضم اللام لكن صنع القاموس يؤيد الأول فتأمل . (قوله ليست للتأنيث) لأن ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث إذ لا يجمع علامتا تأنيث . (قوله مثل بهمة) أى فى اجتماع العلامتين فيه شلوخا فقد تقدم أن بهى لنبت ألفه للتأنيث وقيل لللاحق . (قوله قبيطى) بقاء فموحدة فتحية فطاء مهملة ويقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فهما والقبيطاء كحمراء قاله فى القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى . (قوله للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمين ويفتحين ويقال لغيره كحمراء . (قوله عجمازى) بضم الحاء المعجمة وتشديد للوحدة وقيل آخره زى وقد تخفف ويقال الخجاز والخيازة والخيز . قاله فى القاموس . (قوله وعضارى) بالحاء والضاد المعجمتين وقوله لطائر عبارة القاموس الخضارى كقرابى طائر وكالشقارى نبت اه وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الخل وإن أثره الخواشى . (قوله واغز لغير هذه استدارا) ينبى حل هذه الإضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغير . فإن قلت : لم يذكر المصنف نظير ما هنا فى المملودة فقضيته أنه لا مستندر فيها . قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هناك أو أن يكون به هذا على نظيره هناك اه سم وبحمل الإضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتى . (قوله كعيسرى) بفتح الحاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء . (قوله كهزنى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح الثون بعدها واو مخففة قبل واوه أصلية فوزنه فعلى وقيل زائدة فوزنه فعلوى . (قوله كفعلوى) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو لام مخففة وعبارة الفارضى كفعلوى بقاء وعين مهملة قال الشاعر :

* قاربت أمشى القوعلى والفتجلة *

اه ولكن ما فى الشرح هو ما فى الجمع والتسهيل وغيرهما . (قوله كفيضوضى) بقاء فتحية فضادين معجمتين بينهما ولو يقال أموالهم فيضوضا وفوضوضا بينهم بالقصر والد فيها أى هم شركاء فيها يتصرف كل منهم فى مال الآخر وفوضى كسكرى أيضا ويقال قوم فوضى أى متسلون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا فى حاشية شيخنا نقلا عن عبد القادر وعبارة القاموس

وأفعلاوى كأربعماوى لضرب من مشى الأرنب ، وفعلوقى كرهوقى للرهبة ، وفعللولى
- كَحَذَقَوْى - لنبت ، وفعلل - كَهَيْحَى - لمشية بتمختر ، وفعلل - كَهَيْرَى -
للباطل ، وفعلل كاجعللى لموضع ، ومفعلى كمكورى للعظيم الأرنبة ، ومفعلى كمكورى

أمرهم فيضضى بينهم وفيضضى ويمدان وفيضضى بالفتح أى فوضى ا هـ وقال قبل ذلك للمفاوضة
الاشترك فى كل شيء والمساواة والمجاراة فى الأمر ا هـ ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة
للمفاوض فيه . (قوله كبير حايا) بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فمشاة تحتية فالف
كلمة تعجب ولم يبيى غيرها على وزن ا هـ عبد القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للعجب بفتح
العين والجيم ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه ا هـ وقول ابن عقيل فى شرح التسهيل ومعناه العجب
يقال ما أبرح هذا الأمر أى ما أعجبه ا هـ لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض .

(قوله كأربعماوى لضرب من مشى الأرنب) فى كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشى
الأرنب إما هو أربعى وأما أربعماوى . قال الشننى بضم الهززة والباء الموحدة وقال المرادى : بفتح
الهززة وضم الباء فهى قعدة الخربع وفى القاموس : وقعد الأربعة والأربعماوى بضم الهززة والباء فهما
أى متربعا ا هـ عبد القادر وعبارة السيوطى فى الجمع : وأفعلاوى بالفتح وضم العين نحو أربعماوى
لقعدلقالتربع وبفتح الهززة قال الدمامينى أيضا : وقول عبد القادر إما هو أربعى أى بضم الهززة وفتح
الموحدة كما فى ابن عقيل على التسهيل . (قوله كرهوقى) بفتح الراء والحاء وضم الموحدة وبعد الواو
فوقية اسم للرهبة كرهوقى للرهبة . (قوله كحذوقى) بفتح الحاء والذال المهملتين بينهما نون وضم
القاف الأولى وبكسر الحاء وبكسرهما والذال والفتح والذال والقاف الأولى مع فتح الحاء وكسرهما وفى
نونها قولان أصلية فوزن الكلمة فعللولى أو زائدة فوزنها فعللولى ا هـ ومع عبد القادر باختصار غير
مخل كما فعل البعض وبه يعلم أن الشارح جرى على القول بأصالة النون وهو ما يفيد صنيع القاموس .
(قوله كهيهى) بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة والحاء المعجمة . (قوله كيهيرى) بفتح التحتيتين
بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس : البهري مقصورا مشددا الماء
الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعللى أو فعللى أو فعللى .

(قوله كاجعللى) قال الفارضى : بكسر الهززة وتشديد اللام ا هـ وقال الدمامينى بهززة مكسورة
فتحتية فجيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الأصمعى : اسم رجل ا هـ ونص المرادى فى شرح التسهيل
على سكون التحتية وكسر الهززة والجيم ويخالف ذلك جعل السيوطى فى الجمع وزنه افعلى بكسر الهززة
وفتح العين . (قوله ومفعلى) ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الأول بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدمامينى
مكورى المفسر بعظيم الأرنبة بفتح الميم وإن قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرهما ا هـ والثانى
بضمها والثالث بكسرهما كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مرقدى بكسر الميم والثلاثة يسكون الفاء وتشديد
اللام والأولان منها بفتح العين والآخر بكسرهما كما يؤخذ من الدمامينى فعلم ما فى كلام شيخنا
والبعض . (قوله كمكورى) بتشديد الراء فى الأول والثانى .

للعظيم الروثة من الدواب ، ومفعلي كمرقدي للكثير الرقاد ، وفوعلي كدودزي للعظيم
الخصيتين ، وفيعلي - كثيفصلي - لحمل نبت ، وفعليا كمرخيا للمرح ، وفعللا يا كبر
ذاريا ، وفوعالي كخولاي ، وهذان لموضعين . وفي كون هذه كلها نادرة نظر (لجديها)
أى لألف التانيث الممدودة أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة
عشر وزنا : الأول (فعللاء) كيف أتى : اسما كصحراء ، أو مصدرا كزغباء ، أو جمعا
في المعنى كطرفاء ، أو صفة لأنثى أفضل كحمراء ، أو لغيره كديمة هطلاء . والثاني والثالث
والرابع (أفعللاء * مثلث العين) كأربعاء وأربعاء وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها للرابع

(قوله للعظيم الأونية) وأما بغير هذا المعنى فمثلث الميم قال في القاموس : رجل مكورى ومكور
وتثلث ميمهما فاحش مكار أو ليم أو قصير عريض . (قوله كمرقدي) بكسر الميم وسكون الراء وكسر
القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر وإذا خفف مد . قاله الدماميني وفي ابن
عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضا . (قوله للكثير الرقاد) الذى في القاموس : الارتداد الاسراع
ورجل مرقدى كمرعزى يسرع في أموره اهـ . (قوله كدودزي) بفتح الدالين المهملتين بينهما واو
ساكنة وتشديد الراء . (قوله كشيفصلي) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة
وتشديد اللام وحكى ابن القطاع في شينه الكسر والفتح قاله الدماميني وغيره فجعله في نسخ الشرح
بالقاف تصحيف وقوله لحمل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوى
على الشجر وذكر في القاموس القولين فقال : نبات يلتوى على الشجر أو ثمره وهو حب كالسمسم .
(قوله كمرخيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط
وقيل مرحيا موضع . (قوله كبر ذولاي) بموحدة مفتوحة كما في القاموس والدماميني وغيرهما فقول البعض
بمثناة مخنية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزما في باب التصغير بما صوبته عازيا شيخنا ذلك إلى التصريح
فراء ساكنة فدلل مهمة مفتوحة فراء فألف فتحية وذكر ابن القطاع أن وزنه فعلعمايا .

(قوله كحولاي) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تخية وذكر المرادى في شرح التسهيل
وأبو حيان والشنقى أن وزنه فعلعمايا كذا في عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما في الدماميني أيضا
وهو أقرب مما قاله الشارح . (قوله لمدها) من إضافة النوع إلى جنسه فهى على معنى من ومد بمعنى ممدود .
أناده سم وكلام الشارح يشعر بأنها من إضافة الصفة إلى الموصوف . (قوله كزغباء) براء والغين المعجمة
مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده . (قوله أو جمعا في المعنى كطرفاء) إنما قال في المعنى لأن فعلاء كطرفاء
ليس من أبنية جمع التكسير ولهذا كان الراجع أن طرفاء اسم جنس جمعى لا جمع . والطرفاء بطاء المهملة
والراء والغاء شجر . قال في القاموس : وهى أربعة أصناف منها الأثل الواحدة طرفاعة وطرفة عمركة وبها
لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اهـ . (قوله أو لغيره) أى لغير أنثى أفضل كديمة هطلاء فإنه لا يقال
سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أو هطال بتشديدها . والدنية المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء
متابعة المطر اهـ زكريا مع زيادة من عبد القادر وإنما لم يقل أو لغيرها للتأول بالمذكور .

من أيام الأسبوع ، نعم هو يفتح العين من المشترك ذكره في التسهيل . ومن المقصورة قوهم أَجْفَلْ لدعوة الجماعة (و) الخامس : (فَعْلَلَاءَ) كمقرباء لمكان ، وهو من المشترك . ومن المقصورة فَرَتَى اسم امرأة (فَمَ) . السادس : (فَعْلَالًا) كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ غيره . والسابع : (فَعْلَلًا) بضم الأول كقَرَفُصَاء ولم يجرى إلا اسما ، وحكى ابن القطاع أنه يقال : قعد القرفصى بالقصر ، فعلى هذا يكون مشتركا ، ويجوز في ثلثه الفتح والضم . والثامن : (فَاعْغُولًا) كماشوراء وهو من المشترك . ومن المقصورة بادول اسم موضع (و) التاسع : (فَاعِلَاءَ) كقصاصاء لأحد بانى جحرة البروع . والعاشر : (فِعْلِيلًا) بكسر الأول وسكون الثانى ككبرياء . والحادى عشر : (مَفْعُولًا) كمشيوخاء لجماعة الشيوخ . والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر : فعلاء وفعيلاء وفعولاء ، وإليها أشار بقوله (ومُطْلَقُ العين فعلاء) والفاء مفتوحة فهين : ففعلاء نحو برأساء ، يقال ما أدرى أى البرأساء هو أو أى الناس هو . وبراكاء القتال شدته ، وقد أثبت ابن القطاع

(قوله للرابع من أيام الأسبوع) مبنى على الرابع أن أول الأسبوع الأحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة . (قوله اجفل) بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم إلى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محررة والاجفل بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره اللغامي وإن اقتصر الشارح على القصر دعوتهم عموما إلى الطعام ويقال بالقرى بالنون والقاف والراء محررة أى دعوة قوم على الخصوص . (قوله فعلاء) يفتح فسكون ففتح (قوله كمقرباء) بعين مهملة قفاف فراء فموحدة . وقوله لمكان وقيل لأننى المقارب . فارضى . (قوله فورتى) بفاء فراء ففوقية فنون . (قوله فعلاء) بكسر الفاء . (قوله بضم الأول) أى والثالث .

(قوله ويجوز في ثلثه الفتح والضم) أى على لغة المد كما يستفاد من الجمع ولما على لغة القصر فيجوز ثلثت القاف والفاء كما في القاموس فتقول القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما قال في القاموس : وهى أن يجلس على آليته ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه اهـ وفى بعض النسخ : الصبر يكون بدل يجوز والأولى أولى لأن فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المخرج عليه كما يتبادر من نسخة ويكون إلغ ولما مر من أن جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون إلغ . (قوله بادولى) بموحدة ودال مهملة ولام ولى القاموس أن في الدال الفتح والضم . قال اللغامي : على الضم يكون وزنه مشتركا بين الألفين بليل عاشوراء . (قوله كقصاصاء) بقاف وصاد وعين مهملتين . (قوله لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانت فيه السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين . اهـ قاموس . (قوله ومطلق العين) الواو عاطفة فعلا على فعلاء ومطلق العين حال من فعلا هذا هو المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم لفعلا . (قوله برأساء) بموحدة وراء وسين مهمل . (قوله وبراكاء القتال)

فعلى مقصورا فى ألفاظ . منها نخزأى اسم جبل ، فعلى هذا يكون مشتركا ، وقيلاء نحو : تريساء بمعنى برساء ، وتمر قرياء وكرياء لنوع منه ، وعده فى التسهيل من المشترك . ومن المقصورة كثرى ، وفعلاء نحو ذبوقاء للعدرة ، وخرواء لموضع تنسب إليه الحرورية .

(تنبيه) : عده فى التسهيل هذا الوزن فى المختص بالمملودة ، وأثبت ابن القطاع فعلى بالقصر : من ذلك حضورى لموضع ، ودبوقى لفة فى دبوقاء بالمد ، ودبوقى لقربة بالبحرين ، وقطورى قبيلة فى جرهم . وفى شعر امرئ القيس : عقاب تنوفى . وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح . والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر : فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها ، وإليها أشار بقوله (وكذا * مطلق فاء فعلاء أبعدا) فالفتح نحو : جتفاء اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو : مبراء وهو ثوب مخطط يعمل من القز ، والضم نحو عسراء ونفساء ، وقد تقدم أنه من المشترك .

(تنبيه) : كلامه يوهم حصر أوزان المملودة المشهورة فيما ذكره ، وقدبقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب : منها قيعلاء نحو : ديكساء لقطعة من الغنم ،

بمحو فراء وفى المماضى وابن عقيل على التسهيل أن البراءة تبريك الإبل لينزل عنها للقتال على الأرجل . (قوله نخزأى) بماء معجمة فزأى فألف فزأى كما فى القاموس وعبارته فى مادة خرز بماء وزاين معجمات . ونخزأى كحبال أو كسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة . (قوله قرياء) بقاف وراء ومثله بعد التحتية ومثله كرياء لكن بإبدال القاف كافا . (قوله كثرى) بكاف فمثلة اسم البزر كما فى الفارضى . (قوله دبوقاء) بدال مهمله وموحدة وقاف وقوله للعدرة بفتح العين للمهملة وكسر الذال للمعجمة .

(قوله وخرواء) بماء مهمله فراء فواو فألف وفى القاموس أنه قد يقصر . (قوله تنسب إليه الحرورية) هم طائفة من الخوارج . (قوله حضورى) بماء مهمله فضاء معجمة فواو فراء . (قوله ودبوقى) بدال مهمله وقافين بينهما واو . (قوله وقطورى) بقاف فطاء فواو فراء . (قوله تنوفى) بفوقية فنون فواو ففاء . (قوله وكذا) متعلق بأخذنا ومطلق فاء حال من الضمير فى أخذنا وفعلاء مبتدأ وأخذنا خبره . (قوله سيواء) بسين مهمله فتحية فراء . (قوله كلامه يوهم إلخ) أى لأن الاختصار فى مقام البيان يوهم الاختصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو للمدعى على المبتدأ وهو فعلاء إلخ لأن تقديم الخبر على المبتدأ إنما يفيد حصر المبتدأ فى الخبر لا حصر الخبر فى المبتدأ نعم قد يفترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الأوزان المذكورة فى المملودة مع أن منها المشترك بين المملودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجب أن المصنف إنما ذكر هذه الأوزان مملودة وهى بهذه الصفة غير مشتركة ورجل الشارح بعضها مشتركا إنما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف .

(قوله ديكساء) قال فى القاموس : بكسر الدال وفتح الياء التحتية ا هـ والكاف مضبوطة بالقلم

وَيَفَاعِلَاءُ نَحْوُ : يَنَابِيعَاءُ لِمَكَانٍ ، وَتَفَعَّلَاءُ كَثَرُ كُضْبَاءُ لِمَشِيَةِ الْمُتَبَخَّرِ ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : بَرَسَاءُ بِمَعْنَى بَرَسَاءٍ وَهُمْ النَّاسُ ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : بَرَسَاءُ بِمَعْنَاهُ أَيْضًا ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : طَرَسَاءُ لِلَّيْلَةِ الْمُظْلَمَةِ ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : خُتِنَسَاءُ وَغُضَّلَاءُ وَهُوَ بِصَلِّ الْبَرِّ ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : مَعْكُوكَاءُ وَيُعْكُوكَاءُ لِلشَّرِّ وَالْجَلْبَةِ ، وَفَعُولَاءُ نَحْوُ : عَشُورَاءُ لُغَةً فِي عَاشُورَاءَ ، وَمَفْعَلَاءُ نَحْوُ : مَشِيخَاءُ

فِي النِّسْخِ الصَّحَاحُ مِنْهُ بِالسَّكُونِ فَقَوْلُ شَيْخِنَا وَتَبِعَهُ الْبَعْضُ أَنَّهَا بِالْفَتْحِ غَيْرُ مَعُولٍ عَلَيْهِ وَمِمَّا يَرُدُّهُ أَنَّهُ يَلْزِمُ عَلَيْهِ تَوَالِي أَرْبَعٍ مُتَحَرِّكَاتٍ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ وَهُوَ مَرْفُوضٌ عِنْدَهُمْ قِتَامٌ . ثُمَّ رَأَيْتُ الدِّمَايَنِي ضَبَطَهَا بِغَيْرِ مَا مَرَّ فَقَالَ : بِدَلَالِ مَهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ فَمَثَنَاءُ تَحْتِ سَاكِنَةٍ فَكَافٌ مَكْسُورٌ فَسَيْنٌ مَهْمَلَةٌ وَالْيَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ فَوَزَنُهُ فِعْلَاءُ وَقِيلَ أَصْلُهُ فَوَزَنُهُ فَعْلَاءُ وَقَوَاهُ بَعْضُهُمْ وَقَوْلُهُ لِقِطْعَةٍ مِنَ النِّعَمِ عِبَارَةٌ الْقَامُوسُ : لِقِطْعَةٍ عَظِيمَةٍ مِنَ النِّعَمِ وَالنِّعَمِ . (قَوْلُهُ يَنَابِيعَاءُ) بِتَحْتِ مَفْتُوحَةٍ فَنُونٌ فَمَوْحِدَةٌ مَكْسُورَةٌ فَسَيْنٌ مَهْمَلَةٌ أَهْ دِمَائِنِي وَحَكِي فِي أَوَّلِهِ الضَّمُّ أَيْضًا كَمَا فِي ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى التَّنْهِيلِ . (قَوْلُهُ كَثَرُ كُضْبَاءُ) بِفَرْقَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَرَاءٌ سَاكِنَةٌ فَكَافٌ مَضْمُومَةٌ فُضَاءٌ مَعْجَمَةٌ . قَالَ أَبُو حَيَّانٍ وَالْمُرَادِيُّ وَالشَّيْمِيُّ : وَيُقَالُ تَرَكُضَاءُ بِكَسْرِ التَّاءِ وَالْكَافِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ : وَعِنْدِي أَنَّهُمَا الرُّكُضُ . أَهْ عَبْدِ الْقَادِرِ . (قَوْلُهُ بَرَسَاءُ) بِمَوْحِدَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَرَاءٌ سَاكِنَةٌ فَنُونٌ فَأُلْفَ فَسَيْنٌ مَهْمَلَةٌ وَقَوْلُهُ بَرَسَاءُ بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ وَسَكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ النُّونِ مِثْلَ عَقْرَاءَ . قَالَ فِي الصَّحَاحِ ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ لَفَاتٍ أُخْرَى فَانْظُرْ . (قَوْلُهُ طَرَسَاءُ) بِطَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ فَرَاءٌ سَاكِنَةٌ فَهَيْمٌ مَكْسُورَةٌ فَسَيْنٌ مَهْمَلَةٌ . (قَوْلُهُ خُتِنَسَاءُ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ وَيُقَالُ لَهَا خُتِنَسٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمُّهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ . (قَوْلُهُ وَغُضَّلَاءُ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالضَّادِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَتَفَتْحِ الضَّادِ أَيْضًا وَيُقَالُ أَيْضًا عَصَلٌ كَقَنْفُذٍ وَعَصَلٌ كَجَنْدَبٍ أَوْ يَفْتَحُ الضَّادَ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ . (قَوْلُهُ مَعْكُوكَاءُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسَكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الْكَافِ الْأَوَّلِ وَمِثْلُهُ بِعُكُوكَاءُ لَكِنْ بِإِبْدَالِ الْمِيمِ بَاءً مَوْحِدَةً وَقَوْلُهُ لِلشَّرِّ وَالْجَلْبَةِ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِمَّا كَمَا يَفِيدُهُ كَلَامُ الْقَامُوسِ . وَالْجَلْبَةُ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَاللَّامِ وَالْمَوْحِدَةُ ارْتِفَاعُ الْأَصْوَاتِ . (قَوْلُهُ مَشِيخَاءُ) بِهَيْمٍ مَفْتُوحَةٍ فَسَيْنٌ مَعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ فَتَحْتِ سَاكِنَةٌ فَخَاءٌ مَعْجَمَةٌ وَأَصْلُهُ مَشِيخَاءُ بِسَكُونِ الشَّيْنِ وَكَسْرِ الْيَاءِ فَأَعْلَلَ مَبِيعٌ وَقَدْ ضَبَطَهُ بِإِعْجَامِ الْخَاءِ الدِّمَايَنِي وَلَمْ يَذْكُرْ مَعْنَاهُ عَلَى هَذَا الضَّبْطِ ثُمَّ قَالَ : وَقَالَ ابْنُ الْقِطَاعِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : يُقَالُ الْقُرْمُ فِي مَشِيخَاءَ بِجَاءٍ مَهْمَلَةٍ أَوْ فِي جَدٍّ وَعَزَمَ وَفِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلْمَصْنَفِ بِالْجِيمِ وَهُوَ الْاِخْتِلَاطُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ نَظْفَةِ أَمْشَاجٍ ﴾ [الْإِنْسَانُ : ٢] وَوَزَنُهُ عَلَى هَذَا فَعِيلَاءُ أَهْ وَفِي الْقَامُوسِ فِي فَصْلِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ بَابِ الْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ هَمْ فِي مَشِيخَاءَ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَشِيحَى أَوْ فِي أَمْرٍ يَتَدَرُونَهُ أَوْ فِي اِخْتِلَاطٍ أَهْ وَلَمْ أَرِ فِيهِ وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنْ كَتَبِ الْلُغَةِ مَشِيخَاءَ بِالْفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ بِمَعْنَى الْاِخْتِلَاطِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِي الْقَامُوسِ : مَشِيخَاءَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسَكُونِ الشَّيْنِ وَضَمِّ التَّحْتِ جَمْعًا لِلشَّيْخِ وَقَدْ مِثْلُ صَاحِبِ الْمَمْعُ لَوْزَنَ مَفْعَلَاءَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ بِمَرْعَزَةٍ بَرَاءَ فَعَيْنٍ مَهْمَلَةٍ فَزَايٌ وَهُوَ الزَّغْبُ الَّذِي تَحْتَ شَعْرِ الْعِزِّ فَرَاغَهُ . (قَوْلُهُ وَفَعِيلَاءُ) (إِنْ) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : لَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا ابْنُ الْقِطَاعِ وَتَبِعَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَكَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ الْيَاءَ يَاءٌ تَصْغِيرُ فَكَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ بَنَى عَلَى فَعِيلَاءَ وَإِنْ لَمْ يَنْطَلِقْ بِهِ فَيَكُونُ كَمَا لَوْ صَغُرَتْ كِبَرِيَاءُ وَمَا جَاءَ فِي لِسَانِهِمْ عَلَى هَيْئَةِ الْمَصْغَرِ وَضَعَا فَإِنَّهُ لَا يَبْتَئِ بِنَاءِ

للاختلاط ، وفُعيلاء نحو : مَزَيْقِيَاءَ لعمر بن عامر ملك اليمن .

(خاتمة): الأوزان المشتركة بينهما فعلا بفتححتين ، وفعلا بضم ثم فتح ، وفعلا بفتح الأول والثالث وسكون الثاني ، وفعلاء بفتح الأول وكسر الثاني ، وفعيلاء بكسر الأول والثاني مشددا ، وفعيلاء بضم الأول وفتح الثاني مشددا ، وفعولاء وقد تقدم التنبيه عليها . ومنها أيضا افعليل نحو : اهجيرى واهجيراء وهى العادة ، وفوعلى نحو خوزلى لضرب من المشى ، وحوصلى للحوصلة ، وفيعلى نحو : خيزلى بمعنى خوزلى ، وذيكسَاء بمعنى ديكسَاء ، وفعللى بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو : زمكى وزمكاء لمثبت ذب الطائر ، وفعنلى بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو : جلندى وجلنداء ، وفعاللى نحو : جخادبى وجخادباء لضرب من الجراد . وأما فعلاء كعلباء وهو عرق فى العنق ، وحرباء وهو دوية ، وسيساء وهو حد فقار الظهر ، والشيشاء وهو الشيص ، وفعلاء كحواء وهو نبت واحد حواء ، ومزاء وهو ضرب

أصلها . سوطى . (قوله مزَيْقِيَاءَ) بيم مضمومة فزأى مفتوحة ففتحية ساكنة فقفاف مكسورة ففتحية مخففة . (قوله الأوزان المشتركة إلخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه أفعل بفتح فسكون ففتح كأفعل بالقصر والمد وفعل بفتح فسكون كالعوا بالقصر والمد وما لم يتقدم التنبيه عليه فعلا بفتححتين فكسر فتشديد كزكريا بالقصر والمد ويفاعلا بفتححتين ثم كسرة كيتابها بالقصر والمد كما فى الدمامينى .

(قوله وفعلا إلخ) بقى عليه فعلا بكسر الأول والثالث وسكون الثانى كاهندبا بالقصر والمد . (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الأوزان من جهة قصره ومدته وفى بعض النسخ عليها وهى أظهر . (قوله اهجيرى) بكسر الهززة والجيم كما فى الجمع وغيره وفى القاموس أنه قد عُد وأنه يقال هجير وهجيرته وهجيراه . (قوله خوزلى) بناء معجمة مفتوحة فولو ساكنة فزأى مفتوحة فلام مخففة . (قوله وحوصلى) بناء وصاد مهملتين . (قوله وفيعلى نحو خيزلى إلخ) عبارة الدمامينى : وفيعلى كالخيزلى لغة فى الخوزلى وكأنهم أبدلوا اللوا ياء تخفيفا . هذا المقصور أما الممدود فنحو : ديكسَاء بفتح الدال والكاف لغة فى الديكسَاء بكسرهما وقد مر اهـ . (قوله وديكسَاء) بفتح فسكون ففتح . (قوله زمكى) بزأى فميم فكاف . (قوله جلندى) بيم مضمومة فلام مفتوحة فنون فذال مهمله . قال فى الجمع : اسم ملك أى وصوب فى القاموس ضم اللام إذا قصر وأن فتحها إذا مد فقط . (قوله جخادبى) بيم مضمومة فحاء معجمة فألف فذال مهمله مكسورة فموحدة وقوله لضرب من الجراد هو الأخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو جخادب وأبو جخادبى أيضا كما فى القاموس .

(قوله وأما فعلاء إلخ) يبنى أن هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودة لأن ألفهما للاحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما . (قوله كعلباء) بيم مهمله فلام فموحدة . (قوله وحرباء) بناء مهمله فراء موحدة . (قوله وسيساء) بسينين مهملتين بينهما تحية وقوله

من الحخر ، وقوباء وهو الحزاز ، وخشاء وهو العظيم الناقء خلف الأذن ، فكل هذه ألقها للالحاق بقرطاس وقرناس لأنها منونة .

[الْمُقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ]

المقصور هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة . والممدود هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ، وسماعى وهو وظيفة اللغوى . وقد أشار إلى المقصور القياسى بقوله : (إذا أسمت) صحيح (استوجب من قبل العلف * فحأ وكان ذا نظمي) من المحتل (كالأسف) مثال للصحيح (فلنظيره المحتل الآخر

وهو حد فقار الظهر بفتح الفاء وهو كما فى القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب . (قوله والششاء) بشينين معجمتين بينهما تحية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشيش أى القم الذى لم يشتد . (قوله كحواء) بجاء مهمله فواو . (قوله ومزاء) بهم فزأى . (قوله وقوباء) بقاف فواو فموحدة وقوله وهو الحزاز بجاء مهمله مفتوحة فزأى خففة فالف فزأى واحدته حزاة ويلاوى بالريق . (قوله وخشاء) بجاء وشين معجمتين وقد أسلفنا عن القاموس أن أصل خشاء خششاء وتقدم فى الشرح أن ألف خششاء للتأنيث فكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فأمل . (قوله للالحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب . والقرطاس اسم للورق . والقرناس بقاف مضمومة فراء ساكنة فنون فالف فسين مهمله وتكسر أيضا القاف . قال فى القاموس : القرناس بالضم والكسر شبه الأنف يتقدم من الجبل ١ ه أى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف فى التقدم والبروز .

[المقصور والممدود]

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فإنه قد تقدم الألف المقصورة والألف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجار بردى : المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مفتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان . (قوله المقصور هو الذى (إخ) اعترض بأنه غير مانع لشموله نحو يخشى . وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو أباك لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التصريف لأننا نقول حذفه حيث لا لتقاء الساكنين والمخوف لعلة تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف إعرابه المبني كهذا ومتى . (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو : ماء أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فإنه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه لأن ألفه ولو فى الأصل . سم .

(قوله استوجب) أى . استحق بمقتضى القواعد . (قوله فلنظيره (إخ) أفاد أن المقصور القياسى

* ثبوت قصر بقياس ظاهر نحو : جوى جوى ، وعمى عمى ، وهوى هوى فهذه وما أشبههما مقصورة لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو : أسفا أسفا ، وفرح فرحا ، وأشر أشرا لما علمت في باب أبينية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم بابه فعل بفتح العين ، وأما قوله :

[١٢١٢] إذا قلت قهلا غارت العين بالكاء غراء ومثلها متدايع لهل

فغراء مصدر غارت بين الشيقين غراء إذا واليت ، كما قاله أبو عبيدة ، لا مصدر غريت بالشئ أغرى به إذا تهاديت فيه في غضبك (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها ، والعين مفتوحة فيما (ي) جمع ما * كفيلة) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين ساكنة

اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره . (قوله المثل الآخر) لو قال المثل الآخر لكان أحسن . (قوله جوى جوى) هو الحرقعة من حزن أو عشق . (قوله نحو أسفا أسفا) (إخ) معنى كونه نظيره أنه بوزنه وأن كلا مصدر وأن فعل كل فعل المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط . (قوله لما علمت إخ) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره .

(قوله لغراء مصدر غارت إخ) أى فيكون غراء من الممدود القياسي لأن له نظيرا من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت في البيت بمعنى والت وأصله غارت فقلت الباء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين والباء في بالكاء زائدة . والبهل بضم التون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كما في المعنى وقوله لا مصدر غريت إخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدرا لغارت أى فلا يرد على قولنا فعل المكسور العين اللازم باب مصدره فعل وفى قوله لا مصدر غريت إخ رد للقول بأنه مصدر غرى بالشئ على غير قياس كما نقله الفارضى وفى القاموس غرى به كرضى غرى وغراء أولع كأغرى به وغرى مضمومتين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غراء في البيت منصوبا على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفاعل المذكور وفيه تعسف لا ينبغي . (قوله كفعل إخ) قال ابن هشام : كان حقه أن يقول وفعل بالوأل عطفًا على قوله كالأسف قال وكأنه بتقدير وكفعل فحذف العاطف اهـ سبوطى قال سم : وفيه نظر ظاهر لأن قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المثل الآخر وقوله كالأسف تمثيل للاسم الصحيح في قوله إذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحادها على الآخر اهـ وبه تعلم أن الوأل التى قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى إخ لا على قول المصنف كالأسف .

[١٢١٢] قاله كثير عزة . من الطويل . ومهلا : أى أمهل مهلا . وغارت من غار الثبت الأرض بغيرها . أى سقاها ، وفيل من غارت عينه تنور غورا : إذا دخلت في الرأس ، وغارت تنار لغة فيه ، والأول أنسب . وغراء : نصب على الحال بمعنى مغارة ، وفيه الشاهد لأن القياس فيه القصر والمد شاذ ، لأنه مصدر غرى من غريت بالشئ أغرى به إذا تهاديت في غضبك ، ويقال من غارت بين الشيقين غراء إذا واليت . قاله أبو عبيد فعل هذا لا شاهد فيه . وهذا المعنى أنسب وأصوب . وبهل بضم التون وتشديد الهاء - أى كثيرة شائعة دل عليه رواية حقا - بضم الهاء للمهلة وتشديد الفاء - ممتلئة . فافهم .

فيهما : الأول للأول والثاني للثاني : فالأول نحو : فرية وغرى ، وبرة ومرى ، والثاني (نحو) الدمية (والدمى) ومدية ومدى ، فإن نظيرهما من الصحيح قرية وقرب بكسر القاف ، وقرية وقرب بضمها ، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره ، وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى ، فإن نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أفعال صفة لتفضيل كان كالأقصى أو لغو تفضيل كأعمى وأعشى ، فإن نظيرهما من الصحيح الأبعد والأعشى ، وكذلك ما كان جمعا لفعل أنشئ الأفعل كالقصوى والقصى ، والدنيا والذى فإن نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر ، والأخرى والأخر ، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كالتاء على وزن فعل بفتحيتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصا وقطاة وقطا ، فإن نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ، ومدرة ومدر ، وكذلك المفعل مدولا به على مصدر أو زمان أو مكان نحو : ملهى ومسعى ، فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح ، وكذلك المفعل مدولا به على آلة نحو : يرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل . ثم أشار إلى المملود القياسى بقوله (وما أستحق)

(قوله الأول للأول إلخ) أى فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب . (قوله نحو فرية إلخ) الفرية الكذبة والمرية من المراء وهو الجبلال . (قوله الدمية) بضم الدال الهملة وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا فى الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة . (قوله ومدية ومدى) للمدية السكين . (قوله الأبعد والأعشى) نشر على ترتيب اللف فإن الأبعد راجع للأقصى والأعشى راجع للأعشى والأعشى . (قوله أنشئ الأفعل) احتز به من نحو بهى لبنت وحبل وصفافان مأخذ قصر نحوهما السماع . دمايى . (قوله كائنا على وزن فعل) حال من الضمير فى دالا أو خير ثان لكان وفى كلامه إظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلعله جرى على مذهب ابن جنى الجوز للاظهار . (قوله ومدن) بفتحين وهو كما فى اللصباح التراب المتلبد .

(قوله نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما . (قوله نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما . (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضى أن مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل . (قوله فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الأول اسم آلة الخصف بالخاء المعجمة والصاد الهملة والفاء وهو الحزى والثانى اسم آلة الغزل . فإن قلت نظيرهما أيضا عرمت وجرفا ونحوهما فإن الآلة كما تأتى على مفعل تأتى على مفعول فهلا مد مرمى ومهدى فالجواب أنه وجب النظر إلى نحو مخصف ومغزل لأمرين . الأول أن نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر . الثانى أن مجيء الآلة على مفعل أكثر من مجيئها على مفعول . (قوله وما استحق إلخ) أفاد أن المملود قياسا هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أى غير المهموز مستوجب

أى من الصحيح (قَبْلَ آخِرِ الْف * فَالْمَلْدُ فِي نَظِيرِهِ) من المحتل (حَمَماً غَرْفٌ) وذلك (كَمَصْدَرٍ الْهَيْلِ الْبَدَى قَدْ بُدِنَا * بَهْمَزٍ وَصَلٍ كَأَرْغَوَى) لرعواء (وَكَاثَرَتَا) ارتباء وكاستقصى استقصاء فإن نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقاً ، واقتدر اقتداراً ، واستخرج استخرجا ، وكمصدر أفعل نحو : أعطى إعطاءً ، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً ، وكمصدر فَعَلَ دالاً على صوت أو مرض كالرَّغَاءِ والثَّغَاءِ والمُشَاءِ فإن نظيرهما من الصحيح البُغَامِ والدُّوَارِ ، وكفعل مصدر فاعل نحو : والى ولاء وعادى عداً ، فإن نظيرهما من الصحيح ضارب ضارباً وقاتل قتالاً ، وكمفرد أفعله نحو : كساء وأكسية ورداء وأردية ، فإن نظيره من الصحيح جرار وأجرة وسلاح وأسلحة ، ومن ثم قال الأنخفي : أرجية وأقنية من كلام المولدين لأن رحي وقفا مقصوران ، وأما قوله :

[١٢١٣] فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَاذَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ لَا يُعْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّبَا
والمفرد ندى بالمقصر - فضرورة . وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ، ثم جمع نداء على أنندية ، ويعده أنه لم يسمع نداء جمعاً ، وكذا ما صيغ من المصادر على

ذلك النظر ألفاً زائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أى النكف وقوله وكارتأى أى تدبر .

(قوله وكمصدر فعل) يفتح العين مخففا مضارعه يفعل بضمها . (قوله كالرَّغَاءِ) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة . والثغاء بضم المثناة وتخفيف الغين المعجمة . والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والأولان دالان على الصوت إلا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أو معز والثالث دال على المرض لأنه استطلاق البطن وأفعال الثلاثة رغا وثغا ومشى كدعا . (قوله البُغَامِ) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الظبية والدُّوَارِ بضم الدال المهمل وتخفيف الواو وهو دوران الرأس . (قوله حرار وأجرة) قال شيخنا : كذا في النسخ والذي بخط الشارح في شرح التوضيح حمار وأجرة وسلاح وأسلحة اهـ وما في نسخ الشارح صحيح أيضاً إذ الحرار بكسر الحاء المهمل جمع حرة بضم الحاء كأحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهي الأرض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أجرة أو بكسر الجيم جمع جرة بفتحها وهي الإناء المعروف وجمع الجمع أجرة . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن مفرد أفعله من المحتل ممدود قياساً . (قوله للمولدين) يفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة . (قوله والمفرد ندى بالمقصر) أى وجمعه القياسي أنداء . (قوله ثم جمع نداء) أى المكسور للممدود على أنندية كحمار وأجرة فيكون أنندية جمع الجمع .

[١٢١٣] قاله مرة بن محكال الجيمي ، من قصيدة من الطويل . وفيه ليلة يتعلق بضمي في قوله :

* ضَعَى إِلَيْكَ رَجَالُ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا *

وجهادي - بضم الجيم - اسم من أسماء الشهور . أنندية صفة ليلة . والشاهد في أنندية فلأنها جمع ندى ، والندى لا يجمع إلا على أنداء ، وجمعه على أنندية شاذ .

تُفعَّل ، ومن الصفات على فعال أو مفعَّل . لقصد المبالغة كالتمدُّاء والعداء والمُعطاء لأن نظيرها من الصحيح التذكُّار والحِياز والمَهْذَر (وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا * مَدٌّ بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحَذَا) العادم مبتدأ وينقل خبره ، وَذَا قَصْر وَذَا مد حالان من الضمير المستتر في الحِيز ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي ، وفيه ما عرف في موضعه . والمعنى أن ما ليس له نظير اطرُد فتح ما قبل آخره قصَّره سماعي ، وما ليس له نظير اطرُد زيادة ألف قبل آخره فمدَّ سماعي ، فمن المقصور سماعا الفتى واحد البقيتان ، والسنا للضوء ، والثرى التراب ، والحجا العقل ، ومن الممدود سماعا الفتاة حدائة السن ، والسنا الشرف ، والثراء كثرة المال ، والحذاء النعل . (وَقَصَّرَ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ * عَلَيْهِ) لأنه رجوع إلى الأصل إذ الأصل القصير ، ومنه قوله :

[١٢١٤] * لَا بَدَّ مِنْ صَتْمَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ *

وقوله :

(قوله على فعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء . دمايى . (قوله ومن الصفات) احتراز عن مفعَّل المراد به الآلة . (قوله كالتمدُّاء) مصدر عدا والعداء كثير المدو أى الجرى . (قوله والمهْذَر) بالذال المجمة أى كثير المهذبان في منطق . (قوله كالحِجَا وَكَالْحَذَا) نشر على ترتيب ألف فالحجا مقصور لا غير . والحذاء ممدود لا غير كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما يوجد في بعض نسخ الشارح من ذكر الحجا والحذاء في المقصور والممدود من تصرف للناسخ فاحذره فالصواب ما في بعض النسخ من الاختصار في المقصور على ذكر الحجا وفي الممدود على ذكر الحذاء . (قوله فمن المقصور سماعا الفتى إغ) فهذه ونحوها وإن كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل وهي مقصورة سماعا لأن موازنها المذكور ليس نظيرها إذ لم يجتمعا في مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والأسف ونحو الرمى والمغزل ونحو الدمي والبرق . (قوله وقصَّرَ ذِي الْمَدِّ إغ) قال الشاطبي : لم يذكر الناظم كيفية القصير ولا ما الذى يحذف والمقياس حذف الألف قبل الآخر اهـ باختصار . قال سم : ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهززة التى هي الآخر ألفا أو ترجع إلى أصلها الذى انقلبت عنه وهو الألف في حمراء ولام الكلمة في نحو كساء وحيا إذ أصلهما كساو وحياى لكن تفر الألف بعد الرجوع إليها في القسم الأول وتبدل اللام ألفا في القسم الثانى فيه نظر اهـ . (قوله بجمع عليه) أى على جوازه . (قوله إذ الأصل القصير) بدليل

[١٢١٤] رجز لم يدر راجزه . وعجزه :

* وَإِنْ تَحْشَى كُلَّ عَسُوْدٍ وَقَبَسَ *

ولا نافية . وبد اسمه ، وغيره محذوف : أى لا بد حاصل أى لا فرار من السفر إلى صنعاء . والشاهد فيه حيث قصَّره للوزن ، وجواب إن محذوف : أى وإن طال السفر لا بد منه . قوله وإن تحشى : أى وإن اتقى . ن حتى ظهره إذا احتدب ، والعود - يفتح العين المهملة وسكون الواو - المسن من الإبل . ودير - يفتح الدال وكسر الباء الموحدة - من دير البعير - بالكسر - يدير ديرة وديرا : إذا عقر ظهره .

[١٢١٥] فَهَمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَغْرِفُونَهُ وَأَهْلُ الْوَفَاءِ مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ (تَقْبِيهِه) : منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو : فعلاء أَفْعَل ، فقول المصنف : وقصر ذِي الْمَدِّ اضْطَرَارًّا مُجْمَعٌ * عليه ، يعنى فى الجملة ، ويرد مذهب الفراء قوله :

[١٢١٦] وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولَةٌ صَفَرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ وقوله :

[١٢١٧] وَالْقَارِخُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ مَا إِنْ يَنْأَلُ يَدَ الطَّوِيلِ قَدْ أَلْهَا (وَالْعَكْسُ) وهو مد المقصور اضطرارا (بِخَلْفٍ يَقَعُ) فمنته جمهور البصريين مطلقا ، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا ، وفصل الفراء : فأجاز مد ما لا يخرج المدة إلى ما ليس فى أبنيتهم ، فيجيز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلأ لوجود مفتاح ، ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم ، وكذا يمد لحي بكسر اللام فيقول لحأ لوجود جبال ، ويمنع فى لحي بضم اللام لأنه ليس فى أبنية الجموع إلا نادرا ، والظاهر جوازها مطلقا لوروده ، من ذلك قوله :

أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزائدة خلاف الأصل . (قوله فهم مثل الناس إلخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أى يضربون بهم المثل فى كل خير والذى نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى فى زمن حادث وزمن قديم . (قوله وأنت) قال شيخنا الذى بخط الشارح فقلت ا هـ والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هى الحمر إذا كانت باردة الطعم . قاله المبنى . (قوله والقارخ) بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين . العداء شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهمة وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طويلة القوائم وقوله ما إن إلخ إن زائدة للتوكيد . والقنأل بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد فى قصر العداء للضرورة . (قوله والعكس وهو مد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معناه أنه يزداد همزة فى الآخر فيصير مملودا أو معناه أنه يزداد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أولف بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة إذ على الأول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة

[١٢١٨] هو من الطويل . أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربون مثلا فى كل حسن وفى كل حسن ول كل نوع من أنواع الخير ، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالمهود من حادث متجدد ، وقديم ماض . والذى : صفة مثل ، وأهل الوفاء : عطف على مثل الناس . والتقدير : وهم أهل الوفاء من حادث ، أى من زمن حادث ، وزمن قديم . أراد بذلك أن وفاءهم مستمر لا يتغير بتغير الزمان . والشاهد فى الوفاء حيث قصره وهو ممدود . [١٢١٩] قاله الأكنش واسمه المغيرة بن عبد الله -- من أبيات من السريع -- أى لو بادرت مشمولة . وهى الحمر إذا كانت باردة الطعم . وصغرا : صفته ، وفيه الشاهد حيث قصرها وهى ممدودة للضرورة . [١٢٢٠] البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى الإنصاف .

[١٢١٨] والمرءُ يُتْلِيهِ بِلَاءَ السَّرْبَالِ تعاقُبُ الإِهْلَالِ بَعْدَ الإِهْلَالِ

وقوله :

[١٢١٩] سَلِّبْنِي الذِي أَخْصَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرَ يَدُومَ وَلَا غِنَاءَ

وليس هو من غانيته إذا فاخرته بالغنى ، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل

لا فقرانه بالفقر . وقوله :

[١٢٢٠] يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شِيْءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف ، وزعموا أن سيبويه

استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا منا بير . قال ابن ولاد : فزيادة

الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

(تفنيبه) : الكلام في هذه المسألة هو الكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة

مطلقا بل قد يكون كما في فعل وقد تكون أصلية كما في جوى ومستدعى . (قوله بلاء السربال) بكسر

الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود أصالة لا ضرورة .

(قوله وليس هو) أى غناء الذى في البيت من جزئيات مصدر غانيته إذا فاخرته

بالغنى بالقصر وقوله ولا إغ لا جزئيا من جزئيات الغناء بالفتح أى مع المد بمعنى التفع هكذا ينهى

تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك رد تأويل الماتمين مد المقصور ضرورة بأن ما في البيت مصدر غانيته

أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور . (قوله لا فقرانه بالفقر) علة للفنى . (قوله يا لك

إغ) بالتنبيه ولك خبر مبتدأ محذوف أى لك شيء من . ومن لليبان . والشيشاء شيتين معجنتين أولاهما

مكسورة بينهما نخية وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد وينشب بفتح الشين المعجمة أى يتعلق . والمسعل

موضع السعال من الحلق . واللهاء جمع لاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة . واللهاء لحمه مطبقة في

أقصى سقف الحنك كذا في الفارسي مع زيادة من العيني وبهذا البيت يرد على الفراء الفصل لأن الشاعر

مد اللهاء للضرورة مع كونه يخرج المده عن النظر إذ ليس في المجموع فعال بالفتح .

(قوله كزيادة هذه الياء) أى فثبت الجواز بالسمع كما مر وبالقياص على الاشباع الجائز للضرورة

بالاجماع . قاله الشاطبي . (قوله الكلام في هذه المسألة إغ) يعنى أن قصر الممدود للضرورة كصرف

[١٢١٨] قاله المعاج . من السريع . والمرء مبتدأ . والجمله بعده خبره . ويأليه من الإيلاء : من بل الثوب على يلى إله خلق .

والشاهد بل بلاء السربال ، حيث مد بلاء وهو مقصور ، ولكن إنما يصح الاستشهاد إذا قرئ بـ كسر الباء ، فإن فتحها

مددت . وتعاقب الإهلال : توارده - من أهل الشعر - وهو فاعل يأليه . فأنهم .

[١٢١٩] هو من الوفر . السين هنا وإن كان للاستقبال ولكنه يفيد معنى التأكيد . والفاء تصلح للتصليل . ولا غناء : عطف

على فقر ، أى ولا غناء يدوم . وفيه الشاهد حيث مده وهو مقصور ، وليس هو مصدر غانيته إذ فاخرته بالغناء ، لأنه قرنه بالفقر .

[١٢٢٠] رجز قاله إمرؤى من أهل البادية . وبها هنا مجرد التنبيه دون البناء . ولك في عمل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف :

أى لك شيء من تمر . ومن لليبان . والشيشاء : شيتين معجنتين أولاهما مكسورة بينهما ياء آخر الحروف ساكنة - ممدودا

وهو الشيص ، وهو التمر لم يشتد نواه ، وكذلك الشيشاء . وينشب أى يتعلق في المسعل ، وهو موضع السعال من الحلق .

والشاهد في اللهاء بفتح الهاء حيث مده للضرورة ، وأصله اللهم بالقصر جمع لاة وهى الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم .

وعكسه .

[كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً]

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه (آخر مقصور ثنتي أجعله يا *
 إن كان عن ثلاثة مرتبة) باء كان أصله أو واوا ، رابعا : كان نحو حبل ومعطى ، أو
 خامسا نحو مصطفى وحبارى ، أو سادسا نحو مستدعى وقبعثرى . تقول جيليان
 ومعطيان . ومصطفيان وحباريان . ومستدعيان وقبعثريان . وشذ من الرباعي قولهم لطفى
 الأكية : مذكروان ، والأصل مذكريان لأن تثنية مذكرى فى التقدير . ومن الخماسى قولهم :
 قهقران وخوزلان بالحذف فى تثنية قهقرى وخوزلى (كذا الألبى ألبا أصله) أى أصل ألفه

ما لا ينصرف للضرورة فى الجواز بالاجماع وفى مد المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع
 مطلقا والتفصيل بين ما يخرج إلى عدم النظر فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الأكوال الثلاثة فى منع صرف
 المصروف للضرورة .

[كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً]

بحر جمعهما عطفاً على تثنية وتصحيحا تميز محول عن جمع أى وكيفية تصحيح جمعهما
 أو مصدر فى موضع الحال من جمع أى مصححا . (قوله إنما اقتصر عليهما) أى المقصور والممدود .
 (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيرا لأنه عقد لجمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه .
 سم . (قوله إن كان عن ثلاثة مرتبة) لأن ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد إلى أصله وما زاد
 عليها من ذوات الواو يرد الفعل فيه إلى الياء نحو : ألحيت . واستدعيت واصطفيت فذلك جعل الاسم
 الزائد على الثلاثة فى الثنية باء وإن كان من ذوات الواو . قاله الشارح على التوضيح . (قوله وقبعثرى)
 هو الجمل الضخم والتفصيل المهنزل . ا هـ قاموس قال سم : هلا قال الشارح لم سابها نحو أربعاوى .
 (قوله لطفى الأكية) بفتح الهزرة كما فى التصريح . (قوله مذكروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة
 أما المدرى بالمهمله فشىء كالسلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الأفراد فإذا ثنيتها قلت
 مذكريان على الأصل وأما مذكروان الذى نحن فيه فبنى على صيغة المثنى . قاله الدمامنى .

(قوله فى التقدير) إنما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد
 والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد ومقدر وتسمى أيضا تثنية صورية كما
 فى كلام شيخنا فالتثنية الحقيقية لابد لها من مفرد مستعمل . (قوله قولهم قهقران وخوزلان) والقياس
 قهقران وخوزليان . سم . (قوله بالحذف) أى بحذف الياء . (قوله حومان) والقياس حبان لأن ألفه

(نحو الفتى) قال تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ ﴾ [يوسف : ٤٦] ، وشذ قوله في حمى : حوان بالواو (والجاء الذى أميل كمتى) وبلى إذا سمى بهما فإذ تقول في تنبئتهما متيان ولبيان . و (فى غير ذَا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (فقلب واوْ الألف) وذلك شيان : الأول أن تكون ألفه ثلاثة بدلا من واو نحو : عصا وقفا ، ومنا - لغة في المن الذى يوزن به - فتقول : عصوان وقفوان ومنوان . قال :

[١٢٢١] وقد أغدثت للعذال عندى غصاً فى رأسها متوا خديداً

وشذ قوله في رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان . والثاني : أن تكون غير مبذلة ولم تمل نحو ألا الاستفتاحية وإذا ، تقول إذا سميت بهما ألوان وإذوان .

(تنبيهان) : الأول : فى الألف التى ليست مبذلة وهى الأصلية ، والمراد بها ما كانت فى حرف أو شبهه ، والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب : الأول : وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالامالة ، فإن أميلا ثنيا بالياء ، وإن لم يمالا فبالواو ، وهذا مذهب سيويه وبه جزم هنا . والثاني : إن أميلا أو قلبا ياء فى موضع ما ثنيا بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا

بدل من ياء تقول حيث المكان أحياه حماية . (قوله والجاء) المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل كما قاله شيخنا وقوله الذى أميل أى قبل الإمالة ووجه قلب ألفه ياء أن الإمالة انحاء الألف إلى الياء . (قوله إذا سمى بهما) أى ليصح تنبئتهما ووصفهما بالقصر إذ التنية والقصر من خصائص الأسماء المتمكنة كما مر وهما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم مبنى وبلى حرف .

(قوله تقلب واو الألف) اعتبارا للأصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثى اهـ سم وقوله حقيقة أى كما فى القسم الأول أو حكما كما فى القسم الثانى . (قوله أن تكون غير مبذلة) أى عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى صنيعه بعد : (قوله ولم تمل) أى لم تقلب الإمالة . (قوله التى ليست مبذلة) أى عن أصل معلوم بأن لا تكون مبذلة بالكلية أو تكون مبذلة عن أصل مجهول عنه . (قوله بما كانت فى حرف) كبل أو شبهه كمتى وظاهر كلام ابن المصنف أن التى فى حرف وشبهه من المجهولة الأصل أيضا . سم . (قوله والمجهولة الأصل) عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد والثالث الألف الأصلية والمجهولة إلخ ومثل المرادى المجهولة الأصل بنحو للندا وهو اللهو قال : لأن ألفه لا يدرى أهى عن ياء أو واو اهـ وإنما قال عن ياء أو ولو لما قاله زكريا أن الألف فى الثلاثى العرب لا تكون إلا متقلبة عن إحداها .

(قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلبها واو أميلا أو لا كما فى الجمع . (قوله حالهما) أى

[١٢٢١] الشاهد فيه فى قوله : متوا خديداً - فإن متوا تشية منا - وهو لغة فى اللان الذى يوزن به .

اختيار ابن عصفور ، وبه جزم في الكافية ، فعل هذا يثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهم باء مع الضمير ، وعلى الأول يثنى بالواو ، والقولان عن الأخفش ، والثالث الألف الأصلية والمجهولة يقلبان باء مطلقا . الثاني قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فإنها يائية في لغة من قال رحيت ، وولوية في لغة من قال رحوت ، فلمن ثناها أن يقول رحيان ورحوان ، والياء أكثر (وأولها ما كان قبل قد ألف) أى أول الواو المنقلبة إليها الألف ما ألف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الإعراب (وما كصخرة) مما همزته بدل من ألف التأنيث (بواو كُتِبَ) نحو : صحراوان وحمراوان بقلب همزة واوا . وزعم السرياني أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح همزة لكلا يجمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول في عشوة عشوان بالهمز ، ولا يجوز عشواوان . وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين . وشذ حمرايان بقلب همزة باء ، وخرآن بالتصحيح ، كما شذ قاصعان وعاشوران في قاصعاء وعاشوراء بحذف همزة والألف معا . والجيد الجارى على القياس قاصعاوان وعاشورواوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل من حرف اللاحق ، والعلباء عصبه العنق ، وهما علباوان بينهما منبت العرف ، والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق ، وأصلهما علباى وقوباى بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ، ونحو (كيساء) مما همزته بدل من أصل هو واو إذ أصله كسار (و) نحو (حنا) مما همزته بدل من أصل هو باء إذ أصله حياى يثنى (بواو آو همن) فتقول علباوان وكساوان

الأصلية والمجهولة . (قوله الألف الأصلية والمجهولة) لا حاجة إلى التصريح بهما هنا لأن الكلام ليس إلا لهما وقوله مطلقا أى سواء أميلا أم لا قلبياء باء في موضع أم لا . (قوله رحيت) أى أدت الرحى . (قوله ما كان قبل) يعنى في باب للمرب والمبنى قد ألف من ألف ونون مكسورة في حالة الرفع وباء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالة الجر والنصب . (قوله أى أول الواو) فيه قصور إذا لحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجرى في الياء المنقلبة إليها الألف أيضا فكان الأول أن يقول أى أول اللفظة المنقلبة إليها الألف من باء أو واو . ألقاه سم . وكلام الفارضى يفيد رجوع الضمير من أولها إلى الألف المنقلبة بياء أو ولوا وبه صرح الشيخ خالد في إعرابه وما قاله سم أظهر . (قوله عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين للعجمة وهى التى لا تبصر ليلا وتبصر نهارا تصرخ .

(قوله بحذف همزة والألف معا) أى الألف التى قبل همزة ولو قال بحذف الألف وهمزة معا لكان أوضح وإن كانت الواو لا تقتضى ترتيبا . (قوله ونحو) مبتدأ خبره بواو أو همز . (قوله وهما) أى العصبان المذكوران عليهما بقوله عصبه . (قوله وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيث .

وحياوان، وعلبان وكسان وحيان، نعم الأرجح في الأول الإعلال وفي الآخرين التصحيح، هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم، ونصر سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولي على أن التصحيح مطلقا أحسن، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التثنية للإلحاق أكثر منه في المنقلة عن أصل مع اشتراكهما في القلة، وشذ كسايان بقلب همزة ياء كما شذ ثنائان لطرفي العقال. قالوا: عقل بعيره بثنائين والقياس بثنائين أو بثنائين، لأنه ثنية ثناء على وزن كساء تقديرًا (وغير ما ذكر) من المهموز وهو ما همزته أصلية أى غير مبدلة من نحو قرأ ووضأ (صحيح) في الثنية فتقول قرآن ووضآن. والقراء الناسك، والوضاء الرضى. وشذ قراوان بقلب همزة الأصلية واوا (وما شذ) في ثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (على نقل بعض) فلا يقاس عليه.

(تفصيله): جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء. الأول: قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم، وعلّة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى، فلما لزمته الثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة، ومثله في الممدود ثنائان. قال في السهيل: وصححوا مذروين وثنائين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علمى الثنية والتأنيث، يعنى أنه لم ينطق

(قوله نعم الأرجح في الأول الإعلال) تشبيها لهمزته بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد. تصرّخ. (قوله وفي الآخرين التصحيح) لأن همزة فيها أقرب إلى الأصلية لكونها بدلا عنها. سم. (قوله مطلقا) أى في الثلاثة. (قوله إلا أن سيبويه إلخ) أى لكن سيبويه إلخ ودفع بهذا توهم استواء الثلاثة في قلة القلب. (قوله ثنائان) بكسر التاء المثناة. (قوله تقديرًا) إنما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنائين مفرد وتقديرًا بمعنى مقدرًا حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لثنية كما مر. (قوله وغير ما ذكر إلخ) وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الإلحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وإن أفاد كلام ابن الناطم خلافه.

(قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو كلاهما بوزن رمان. (قوله الناسك) أى المشهد وقوله الرضى أى الحسن الوجه. (قوله مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه) وسيجمله في قوله تنبيه جملة ما شذ إلخ. (قوله وعلّة تصحيحه) أى عدم تغييره عما نطقوا إلى ما هو القياس وإلا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلّة علّة لنطقهم بخلاف القياس لأنها لا تصلح علّة له كما لا يخفى على المتقبط ويظهر لى في علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والاختصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيهًا بمخالفتها على الفرق بين ثنية ماله مفرد تحقيقًا وما له مفرد تقديرًا فغير. (قوله ومثله) أى في مخالفة القياس وعدم استعمال مفردة. (قوله تصحيح شقاوة) بفتح الشين للمجمة وسقاية بكسر السين المهملة والقياس لولا التاء إبدال الواو والياء همزة ولذلك إذا حذفوا التاء قالوا شقاء وسقاء.

بمذروين وثلاثين إلا مثني ، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بقاء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا ، وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو : مذرى مفردا ، وحكى عن أبي عبيدة مذرى ومذريان على القياس . الثاني : خوزلان وقهقران ، وقاس عليه الكوفيون . الثالث : رضيان وقاس عليه الكسائي فأجاز ثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الأول والمضمومة بالياء . والذي شد من المملودة خمسة أشياء : الأول : حرآن بالتصحيح ، حكى ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه . والثاني : حرايان بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة . والثالث : نحو قاصعان بحذف الهزة والألف وقاس عليه الكوفيون . والرابع : كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة . والخامس : قراوان بقلب الألف الأصلية واوا . وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع (وأخذت من القصور في جمع على * خذ المثنى ما به تكمل) ، يعني إذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد المثنى - هو جمع المذكر السالم - حذف ما تكمل به وهو الألف لانتفاء الساكنين (والفتح) أى الذى قبل الألف المحذوفة (أبني مشعراً بما حذف) وهو الألف نحو : ﴿ وأبني الأعلون ﴾ [آل عمران : ١٣٩ ، محمد : ٣٥] ، ﴿ وأبني عندنا أبني المصطفين ﴾ [ص : ٤٧] .

(تنبيهات): الأول : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً . ونقله المصنف عنهم في ذى الألف الزائدة نحو حبلى

(قوله أبو عبيد) هذا بلا تاء بخلاف الآتي فإنه بقاء فهما اثنان كما بخط الشارح . (قوله من ذوات الواو) حال من رضا وعلا . (قوله المكسور الأول) لا يصح أن يكون بالإضافة على أنه نعت حقيقي لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقي لمنوعته تذكيراً وتأنيثاً ولا أن يكون برفع الأول نائب فاعل المكسور والرباط محذوف أى الأول منها على أنه نعت سببي لأنه يمنع منه قوله والمضمومة بالإضافة إلى الضمير فتعين أن يكون نعتاً للواو بتقدير مضاف أى للمكسور أول كلمته فعلم ما في كلام البعض ففطن . (قوله في جمع) أى في حال إرادة جمع اسم منه . (قوله على حد المثنى) أى طريقه في أنه أعرب بمجردين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للإضافة . ذكرها . (قوله لانتفاء الساكنين) أى الألف المقصورة وواو الجمع أو ياءه . (قوله والفتح أبني) وإنما لم يقلوا الكسر في المقصور مشعراً لتقله أ ه سم أى لتقله قبل الواو . (قوله مشعراً) حال من الفتح أو من فاعل أبني . شاطبي . (قوله وأبني الأعلون إلخ) والأصل الأعلون والمصطفون قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لانتفاء الساكنين وقول شيخنا الأصل الأعليون والمصطفين سهو . (قوله زائدة) كحلى مسمى به وقوله غير زائدة كالصطفى أى في ذى الألف الزائدة وغيره . (قوله ونقله المصنف عنهم إلخ) الضمير في قوله ونقله يرجع إلى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء في ذى الألف

مسمى به . قال في شرح التسهيل : فَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا نَحْوَ عَيْسَى أَجَازُوا فِيهِ الْوُجْهَيْنِ لِاحْتِمَالِ الزِّيَادَةِ وَعَدَمِهَا . **الثاني** : إِنَّمَا يَذْكُرُ حُكْمَ الْمُفْعَلُودِ إِذَا جُمِعَ هَذَا الْجَمْعُ إِحَالَةً عَلَى مَا عَلِمَ فِي الثَّنِيَةِ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ ، فَتَقُولُ فِي وَضَاءٍ وَضَاعُونَ بِالتَّصْحِيحِ ، وَفِي حَمْرَاءَ - عَلِمَا لِلذِّكْرِ - حَمْرَاوُونَ بِالْوَاوِ ، وَيَجُوزُ الْوُجْهَانِ فِي نَحْوِ عَلِيَاءٍ وَكِسَاءٍ عَلَى مَذْكَرٍ . **الثالث** : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَبْنَى عَلَى أَنَّ بَاءَ الْمَقْصُورِ تَحْذِفُ فِي هَذَا الْجَمْعِ وَكُسْرُهَا : فَيُضَمُّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَيَكْسَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ، نَحْوَ جَاءَ الْقَاضُونَ وَرَأَيْتَ الْقَاضِينَ (وَأِنْ جُمِعَتْهُ) أَيْ الْمَقْصُورَ (بِتَاءٍ وَأَلِفٍ) . **فَالْأَلِفُ أَقْلَبُ قَلْبِهَا فِي الثَّنِيَةِ** الْأَلْفُ مَفْعُولٌ بِهِ لَا قَلْبَ مُقَدِّمًا ، وَقَلْبُهَا نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ يَعْنِي أَنَّ الْمَقْصُورَ إِذَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ قَلَبَتْ أَلْفُهُ مِثْلَ قَلْبِهَا إِذَا ثُنِيَ ، فَتَقُولُ حَبْلِيَّاتٍ ، وَمُصْطَفِيَّاتٍ ، وَمُسْتَدْعِيَّاتٍ ، وَفَتِيَّاتٍ ، وَمَتِيَّاتٍ فِي جَمْعٍ مَتًى

الزائدة لا يقيده كونه جائزًا لما أناده عبد القادر الملكي من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده في شرح التسهيل الذي نقله عنه الشارح لكن الوجوب في غير الأعجمي لأن غيره هو الذي تعلم زيادة أَلْفِهِ الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز . (قوله في ذِي الْأَلْفِ الزائدة) أَيْ بِخِلَافِ الْأَصْلِيَّةِ فَيَجِبُ بَقَاءُ الْفَتْحِ قَبْلُهَا عَنْدهم لِأَنَّ الْإِعْتِنَاءَ بِالْأَصْلِ أَشَدَّ مِنَ الْإِعْتِنَاءِ بِالزَّائِدِ . (قوله نَحْوَ حَبْلٍ مَسْمًى بِهِ) أَيْ مَذْكَرٌ أَمَّا غَيْرُ الْمَسْمًى بِهِ مَذْكَرٌ فَيَجْمَعُهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لَا بِالْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ وَالتَّوْنِ . (قوله فَإِنْ كَانَ) أَيْ الْمَقْصُورَ . (قوله فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِمَا) أَيْ فِي الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهِ أَيْ فِي الْمَفْعُولِ وَالظَّرْفِ الثَّانِي حَالٍ مِنْ ضَمِيرِ الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَلَا يَعْتَرِضُ بَأَنَّ فِي عِبَارَتِهِ تَعْلُقَ حَرْفٍ جَرَّ مُتَحَدِّى الْفِعْلِ وَالْمَعْنَى بِعَامِلٍ وَاحِدٍ .

(قوله وَيَجُوزُ الْوُجْهَانِ) أَيْ التَّصْحِيحُ الَّذِي هُوَ الْهَمْزُ وَالْوَاوُ . (قوله كَانَ يَنْبَغِي إِخْرَاجَ) وَجْهَ تَرْكِ الْمَصْنَفِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَرِضْ فِي هَذَا الْبَابِ لَغْوِ الْمَقْصُورِ وَالْمَفْعُولِ . (قوله وَكُسْرُهَا) عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي تَحْذِفِ لَوْجُودِ الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْجَمْعِ أَوْ هُوَ بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَإِلِزَامُهُ فِي كُسْرِهَا لِأَدْنَى مِلَابَسَةٍ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ لَمَّا قَبْلُهَا لَا هَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الْكُسْرَ يَحْذِفُ وَلَوْ مَعَ بَاءِ الْجَمْعِ وَأَنَّ الْكُسْرَةَ مَعَ يَاءِهِ غَيْرُ الْكُسْرَةِ السَّابِقَةِ وَهُوَ تَكْلُفٌ دَعَا إِلَيْهِ تَوَافُقُ الْكُسْرِ مَعَ الْيَاءِ وَالضَّمُّ مَعَ الْوَاوِ فِي الْاجْتِلَابِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الشَّارِحِ وَكُسْرُهَا أَيْ مَعَ الْوَاوِ وَقَوْلُهُ وَيَكْسَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ أَيْ يَفْنَى عَلَى كُسْرِهِ . (قوله وَإِنْ جُمِعَتْهُ بِتَاءٍ وَأَلِفٍ إِخْرَاجَ) تَقْدِمُ مِنَّا فِي بَابِ الْمَرْبِ وَالْمَبْنِيِّ التَّكْلِمَ عَلَى مَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ قِيَاسًا وَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَصْنَفِ التَّكْلِمَ عَلَيْهِ هُنَا أَوْ فِي بَابِ الْمَرْبِ وَالْمَبْنِيِّ . (قوله أَيْ الْمَقْصُورِ) تَبِعَ فِيهِ الْمَكْرُودِيُّ وَالشَّاطِطِيُّ قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ رَجَعْنَا إِلَى الْأَسْمِ اخْتِصَمَ بِالْأَلْفِ مُطْلَقًا لِشَمْلِ الْمَقْصُورِ وَالْمَفْعُولِ وَطَائِقَ قَوْلِهِ فِي التَّرْجِمَةِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا . (قوله فَتَقُولُ حَبْلِيَّاتٍ إِخْرَاجَ) أَيْ فِي جَمْعِ حَبْلٍ وَمُصْطَفَاةٍ وَمُسْتَدْعَاةٍ وَفَتَاةٍ وَمَتًى إِيْمَا لِأَنَّهُ سَمِيَتْ مَتًى . وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَقْصُورِ وَمُصْطَفَاةٍ وَمُسْتَدْعَاةٍ وَفَتَاةٍ لَيْسَتْ مِنْهُ لِأَنَّهُ كَمَا مَرَّ مَا حَرَفَ إِعْرَابُهُ أَلْفٌ لَازِمَةٌ وَحَرَفَ إِعْرَابُ مَا ذَكَرَ التَّاءَ

مسمى بها أنثى بالياء . وتقول في جمع عصا وألا وإذا - مسمى بين أنثى -: عصوات وألوات وأذوات ، بالواو لما عرفت في المثني .

(تنبيهه) هـ: حكم المملود والمنقوص - إذا جمعا هذا الجمع - كحكمهما إذا ثنياً أيضاً ، فلم يذكرهما إحالة على ذلك ، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت (ولاء ذى الثا الزمن ثنية) تاء مفعول أول بالزمن ، وتنحية مفعول ثان : أى ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاءه عند جمعه هذا الجمع لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها : فتقول في سلمة مسلمات ، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها في التثنية ، فتقول في فئات فتيات وفي قنات قنوات ، وفي معطات معطيات . وإذا كان قبلها همزة تلى ألفاً زائدة صححت إن كانت أصلية نحو : قراءة وقراآت ، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو : لباعة فيقال نباآت ونباوات كما في التثنية (والسالم العين

لا الألف فائتميل بمصطفيات ومستدعيات وفتيات خروج عن الموضوع إلا أن يقال المراد ما حرف إعرابه ولو بحسب الأصل أى بحسب التذكير قبل لحوق التاء فتدبر . (قوله مسمى بها) أى بمضى . (قوله بالياء) متعلق بتقول . (قوله أيضاً) أى كما أن حكم المقصور إذا جمع هذا الجمع كحكمه إذا ثنى . (قوله فلم يذكرهما) أى لم يذكر حكم جمعهما إحالة على ذلك أى على حكمهما إذا ثنياً وفيه أنه لم يذكر حكم تثنية المنقوص فإحالة حكم جمعه على حكم تثنيته إحالة على غير مذكور إلا أن يقال أنه لظهوره في حكم المذكور فتدبر .

(قوله وإن كان كذلك) أى حكمه إذا جمع كحكمه إذا ثنى . (قوله لاختلاف حكمه إغ) لك أن تقول المنقوص كذلك لأنه يحذف آخره في جمع المذكر ويبقى في جمع المؤنث كما في التثنية فأمّل . سم . (قوله وتاء ذى الثا) ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كما في بنت وعدة لكن تارة يرد الموحض عنه في الجمع كما في أخوات وسنوات وهنوات وتارة لا كما في بنات وهنات وعدات وذوات . (قوله أى ما آخره تاء من المقصور وغيره) فيه أنه لا شيء من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف إعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكان أحسن . (قوله لئلا يجمع بين علامتى تأنيث) بدل على أن التاء في جمع المؤنث علامة تأنيث . سم . (قوله نحو لباعة) بفتح النون والياء الموحدة بعدها ألف زائدة فهزمة بدل من واو . قال الجوهري : النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض وأما ضبط عبد القادر المكي لما بفتح النون وسكون الموحدة بعدهما همزة فتاء تأنيث وهى الصوت الخفى فلا يوافق قول الشارح وإذا كان قبلها همزة تلى ألفاً زائدة مع أنها بضبطه لا يجوز فيها إبدال الهمزة الواو كما قاله الإسقاطى .

(قوله ونباوات) أى برد الهمزة إلى أصلها وهو الواو ويقال في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد

الثلاثي أسماً أُتِلَ * إِتْبَاعٌ عَيْنٍ فَاءَةٌ بِمَا شَكِلَ . إِنَّ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤْتًا بَدَأَ) يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءة في الحركة مطلقاً . والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحترز به عن شيتين : أحدهما المشددة نحو : جنة وجنة وجنة فليس فيه إلا التسكين ، والآخر ما عينه حرف علة وهو ضربان : ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة - نحو : تارة ودولة وديمة - فهذه يبقى على حاله . وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة - نحو : جوزة وبيضة - وهذا فيه لغتان : لغة هذيل فيه الاتباع ، ولغة غيرهم الإسكان وسيأتى ذكره .

الثاني : أن يكون ثلاثياً ، واحترز به من الرباعى نحو : جعفر وخرنق وفستق أعلاماً لإنات فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اسماً واحترز به من الصفة - نحو : ضخمة وجلفة وحلوة - فليس فيه إلا التسكين .

الرابع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من متحركها نحو : شجرة ونيقة

التون مؤنث بناء بنا آت وبنابات برد الهزمة إلى أصلها وهو الباء لأنه من بنى ينى كما في التصريح . (قوله والسالم العين) أى من الإعلال والتضعيف والثلاثى نعت للسالم وإسما حال وإتباع مفعول ثان لأنزل ومفعوله الأول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاءه مفعوله الثانى والباء في ما بمعنى في . والمعنى أعط الاسم الثلاثى السالم العين إتباعك عينه لفائه في الحركة التى شكلت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأوها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هي له لأمن اللبس وفي كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما سلف في باب الموصول . (قوله مؤنثا) قيل لا حاجة إليه إذ للكلام في المؤنث لأنه المقسم وهو مبنى على ربط قوله والسالم العين إلخ بقوله وتاء ذى التاء ألزمت تحنيه فيكون المعنى : والسالم العين من ذى التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل ينمعه قوله نختها بالتاء أو مجردا فلهاذا قال مؤنثا تقدير .

(قوله تتبع عينه فاءة) أى جوازاً في مكسور الفاء ومضمومها ووجوباً في مفتوحها كما يؤخذ مما يأتي فأُنزل في كلام المصنف مستعمل في الوجوب والجواز معا . (قوله مطلقاً) أى فتحة أو ضمة أو كسرة . (قوله خمسة) بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون محتلاً وأن لا يكون مضمناً . (قوله نحو جنة إلخ) الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية . (قوله فليس فيه إلا التسكين) لأن تحريك العين يستلزم الفك المؤدى إلى الثقل (قوله وجلفاً) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل الجاني (قوله فليس فيه إلا التسكين) لأن الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير ا هـ فارضى وعمل التسكين في جمع الصفة ما لم تحرك عينها وإلا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما

وسُرة فإنه لا يغير . نعم يجوز الإسكان في نحو : نِقات وسمرات كما كان جائزاً في المفرد ، لأن ذلك حكيم تجدد حالة الجمع .

الخامس : أن يكون مؤنثاً ، واحترز به من المذكر نحو بكر فإنه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور ، ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله : (مُخْتِماً بالتاء أو مُجَرَّداً) فمثال المستكمل للشروط المذكورة محتمل بالتاء : جفنة وسدرة وغرفة ، ومثاله مجرداً منها : دعد وهدن وجُمل ، فتقول في جمعها الجمع المذكور : جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات (وسكني التالي غير الفتح أو * حَقْفَةً بالفتح فكلاً قد رَوَّوا) أى يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الإسكان والفتح ، ففي نحو : سدرة وهدن - من مكسور الفاء ، وغرفة وجُمل من مضمومها - ثلاث لغات : الاتباع والاسكان والفتح .

(تنبيهان) : الأول : أشار بقوله فكلاً قد رَوَّوا إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح في غرفات إنما هو على أنه جمع غرف وردَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع ، وردده السرياني بقولهم ثلاثة غرفات بالفتح . الثاني : أفهم كلامه أن نحو : دعد وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقاً ، واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كظلييات ، وشبه الصفة نحو : أهل وأهلات فجوز فيهما التسكين اختياراً (ومنعوا إلهاً) الكسرة فيما لامه واو ، واتباع الضمة فيما لامه ياء كما في (نحو

أجاب به فيما يأتي عن لجبات . أفاده سم . (قوله فإنه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في الأفراد وإنما جاز الإسكان في نحو : سمرات ونِقات لجواز ذلك في المفرد تخفيفاً من ثقل الضمة والكسرة لأن ذلك حكيم تجدد في حالة الجمع . أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فإنه لا يغير ما نصه نعم يجوز الإسكان في نحو نِقات وسمرات كما كان جائزاً في المفرد لأن ذلك حكيم تجدد حالة الجمع .

(قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الإضافة . (قوله وردده السرياني إلخ) هذا رد ثان للزعم المذكور ووجه الرد أنه لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصلياً في مفردة لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لأن لفظ ثلاث ظاهر في الأحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاده . أفاده سم . (قوله لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعاً للفاء فرقا بين الصفة والاسم وإنما كانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف . دمايني . (قوله مطلقاً) أى معتل اللام أو لا شبه الصفة أو لا . (قوله وشبه الصفة) أى في الجرى على الموصوف كما يفيد قول الفارضى وتسكين العين

ذِرْوَه * وَزِيَه) لاستئصال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ، ولا خلاف في ذلك (وهذا كسْرُ جِرْوَه) فيما حكاه يونس من قولهم جرووات بكسر الراء وهو في غاية الشنوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو .

(تنبيهات): الأول : قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة . الثاني : فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو : ذروة وزية إذ لم يتعرض لمنع غير اتباع ، وبه صرح في شرح الكافية . الثالث : فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث في نحو : خطوة ولحية ، ومنع بعض البصريين اتباع في نحو لحية لأن فيه توالي كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى في التسهيل . ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقاً فيما لم يسمع ، والصحيح الجواز مطلقاً .

قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتاع ضمتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتاع كسرتين والياء (ولادِرْ أَوْ ذُو أَضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا * قَلَمْتُهُ أَوْ لِأَنَاسِ اتَّمَعِي) أى ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر وإما ضرورة وإما لغة قوم من العرب : فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان لأنه صفة ولا يقاس عليه خلافاً لقطرب ، ولا حجة في قولهم لجيات وربعات في جمع لئجة وربعة لأن من أيضاً في شبه الصفة نحو : امرأة كلبة ونساء كليات . ذكره في التسهيل . (قوله اتباع نحو ذروة وزية) أى اتباع جمع نحو إلخ أى اتباع فيه .

(قوله كما في نحو) أى كالإتياع في جمع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما في القاموس وهى أعلى الشيء وزية بضم الزاى وسكون الموحدة وفتح التحتية وهى حفرة الأسد . (قوله جروه) هى بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح : وشذ جرووات بالكسر فى الراء اتباعاً للجيم على إحدى اللغات فعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الإسقاطى بكسر الجيم على إحدى اللغات ناشئ عن عدم فهم عبارة التصريح . والجرواة الأئنى من ولد الكلب والسيح والصخوة من الفئاة . (قوله شرطاً إلخ) وهو أن لا تكون اللام واوا في اتباع الكسرة ولا ياء في اتباع الضمة . سم . (قوله والفتح) أى تخفيفها ولا يضر كون الياء أو الواو متحركة مفتوحة ما قبلها في هذه الأمثلة لأن الألف الساكنة التى بعدها كفت الاعلال كما سيأتى فى محله . (قوله فى نحو خطوة ولحية) أى من كل اسم لاه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة . (قوله اتباع الكسر مطلقاً) أى قبل الياء أو قبل غيرها . (قوله الجواز مطلقاً) أى فيما سمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو . (قوله لم يحفلوا) بجماع مهمل ساكنة وفاء مكسورة أى لم يبالوا . (قوله كهلات) جمع كهلة وهى التى جاوزت ثلاثين سنة . تصريح .

(قوله فى جمع لئجة) بلام مثناة وجيم ساكنة وباء موحدة . قال فى القاموس : اللئجة مثناة الأول

العرب من يقول لجة وربعة فاستغنى بجمع المقترح عن جمع الساكن . ومن النادر أيضا قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع غير وهمي الإبل التي تحمل الميرة ، والعير مؤنثة ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عيرات بفتح العين . قال المبرد : جمع غير وهو الحمار ، وقال الزجاج : جمع غير الذي في الكتف أو القدم وهو مؤنث ، ومنه أيضا جروات كما تقدم . ومن الضرورة قوله :

[١٢٢٢] وَحُمِلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقَتْهَا وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الضُّحَى يَدَانِ وَقَوْلِ الرَّاجِزِ :

[١٢٢٣] * فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وقياسه الفتح . ومن المنتمى إلى قوم من العرب الاتباع في نحو : بيضة وجوزة من المعتل العين فإنها لغة هذيل . ومنه قول شاعرهم :

[١٢٢٤] * أَمْحُو يَبْضَاتٍ رَائِحَ مَتَاوُثَ *

واللجة محركة واللجة بكسر الجيم واللجة كمنبة الشاة قل لبنا والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم ولجبت تلجيا اهـ . (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير . (قوله عيرات بكسر العين) أى المهمله وفتح الياء أى والقياس تسكين الياء لأن مفردة معتل العين مكسور الفاء فليس في عينه إلا التسكين وفيه شلوذ آخر وهو الجمع بالألف والتاء لأن مفردة ليس مما يجمع بهما قياسا . (قوله الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب . (قوله جمع غير وهو الحمار) وعلى هذا أيضا الفتح نادر لأن اتباع العين للفاء إنما هو في المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكور . (قوله جمع العير الذي في الكتف أو القدم) أى معظم الناقه الشاخص في وسطهما . اهـ دمايني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل المنتمى لقوم لأنه حيثئذ كبيضة وجوزة . (قوله ومن الضرورة) أى الحسنه لأن العين قد تسكن للضرورة مع الأفراد والتذكير فمع الجمع والتأنيث أولى لتقلعها . (قوله وحملت زفرات الضحى إلخ) الزفرات جمع زفرة وهى خروج النفس بأنين . تصرخ . (قوله أمحو يعضات إلخ) تمامه :

[١٢٢٢] قَالَ أَعْرَأَى مِنْ بَنَى عِلْرَةَ - مِنْ تَصِيدَةِ مِنَ الطَّوِيلِ - وَحُمِلَتْ بِجَهْوَلٍ : أَيْ كَلَفَتْ . وَالشَّاهِدُ فِي زَفَرَاتِ الضُّحَى ، حَيْثُ سَكَنَتْ الْفَاءُ فِيهَا لِلضَّرُورَةِ ، وَهِيَ جَمْعُ زَفْرَةٍ - مِنْ زَفَرَ يَزْفِرُ إِذَا عَرَجَ نَفْسَهُ بِأَنْيْنٍ . وَإِنَّمَا أَضَافَ الزَّفَرَاتِ إِلَى وَفَعَيْنَ لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ الْقَائِمِ أَنْ يَقْوَى الْهَيْمَامُ فِيهِ فِي هَذَيْنِ الرَّقْعَيْنِ ، وَلِهَذَا يَنْقَطِعُ عَنِ الْأَكْلِ لِأَنَّ الْأَكْلَ غَالِبًا يَكُونُ فِي هَذَيْنِ الرَّقْعَيْنِ .

[١٢٢٣] ذَكَرَ مَسْتُوْقٌ فِي شَوَاهِدِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ فِي : زَفَرَاتِهَا حَيْثُ سَكَنَ الْفَاءُ فِيهَا لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ وَالْقِيَاسِ غَرَبُهَا . [١٢٢٤] تَمَامُهُ :

* زَيْلِي بِمَنْعِ الْفَتْحِ مَشْرُوحٌ *

قَالَ شَاعِرُ هَذِيلٍ . مِنْ الطَّوِيلِ . أَيْ هُوَ أَمْحُو يَبْضَاتٍ ، وَهُوَ تَشْبِيهِ بَلِيغٍ ، أَيْ هُوَ كَأَنَّهُ يَبْضَاتٍ . قَالَ الْجَابِرُ بَرْدِي : هَذَا فِي صِفَةِ التَّمَامَةِ . قُلْتُ : هَذَا غَلَطٌ لِأَنَّ الْبَيْتَ فِي مَدَحِ جَمَلِهِ ، شَبَّهَ بِالظَّلِيمِ : أَيْ جَلَّ فِي سُرْعَةِ سَوِّهِ كَالظَّلِيمِ الَّذِي لَهُ يَبْضَاتٌ يَسِيرُ لِيَلْ لِيَصِلَ إِلَيْهَا . وَالشَّاهِدُ فِي يَبْضَاتٍ حَيْثُ جَاءَتْ مَفْتُوحَةُ الْمَيْنِ فِي جَمْعِ بِيضَةٍ ، وَهِيَ مَعْتَلُ الْمَيْنِ ، وَالْقِيَاسُ فِيهِ تَسْكِينُ الْمَيْنِ ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ بِالْفَتْحِ عَلَى لَفَةٍ =

وبلغتهم قرىء : ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ [النور : ٥٨] . ومن المسمى إلى قوم أيضا نحو : ظبيات وأهلات بإسكان العين كما تقدم .

(خاتمة) : يتم فى الثانية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم فى الإضافة ، وذلك نحو : قاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الأسماء الستة : تقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان ، كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك . وشذ أبان وأخان ، وما لا يتم فى الإضافة لا يتم فى الثانية ، وذلك نحو : اسم وابن ويد وم وحر وغد وفم : فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان ، كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغذك وفمك . وشذ فموان وفميان ، وأما قوله :

* يَدَيَانِ يَهْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ *

[١٢٢٥]

وقوله :

* رفيق بمسح المنكين سبوح *

أخر بمعنى صاحب أى هو صاحب أى كصاحب ييضات مدح جملة بما ذكره من وصفه لذلك النعام المسمى بالظلم أى جملى فى سرعة سيره كالظلم الذى له ييضات يسير ليلا ونهارا ليصل إليها وبما تقرر علم رد تغليب من قال إن البيت فى وصف الظلم . ورائح من راح إذا ذهب وسار بالليل . ومتأوب من تأوب إذا جاء أول الليل . ورفيق بمسح المنكين أى عالم بتحريكهما فى السير . وسبوح أى حسن الجرى اهـ زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق . (قوله وبلغتهم قرىء) أى شاذا كما قاله شيخنا السيد . (قوله والجمع بالألف والتاء) كسنة وسنوات وكان الأنسب ذكر مثال له . (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض . (قوله يديان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين فى أصل يد وهو يدى هل هو يفتح الدال أو سكونها وقوله علم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشري للسعد . وفى المصباح : حلمته بالتشديد نسبتة إلى الحلم وباسم الفاعل سمي الرجل اهـ وفى الصحاح أنه اسم لنهر أيضا . وفى القاموس : حلمه تحليما وحلاما ككذابا جملة حليما أو أمره بالحلم .

= هليل . ورائح من راح إذا ذهب . وسار بالليل : صفة ما قبله . وكذا متأوب - إذا جاء أول الليل - وهو وما بعده صفات أيضا . ومعنى رفيق بمسح المنكين : عالم بتحريك المنكين فى السير . وسبوح حسن الجرى ، أو اللين اللين فى الجرى . ومن فسر بأنه المتصرف فى معاشه فقد غلط .

[١٢٢٥] عجزه :

* قد يمسالك أن يحلم ولنهدا *

والبيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى خزنة الأدب .

* جَزَى اللَّمَّانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ *

[١٢٢٦]

فضرورة .

[جَمْعُ التَّكْسِيرِ]

جمع التفسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو تقديرًا . وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام : لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان ، أو بنقص كتخمة وتخم ، أو تبديل شكل كأسد وأسد ، أو بزيادة وتبديل

[جمع التفسير]

(قوله هو الاسم الدال إلخ) قال البعض تبعا لشيخنا : قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فإن أخرج بأن تغييره لآخر واحد لا لصيغته ورد صنوان في صنوا لا أن يقال ذلك التغيير في نية الانفصال لأنه إعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل اهـ وقوله ذلك التغيير أى الذى في جمع المذكر السالم وقوله في نية الانفصال أى فكأنه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لأنه إعراب الكلمة أى لأجل إعرابها أى وإعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض : ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اهـ وأنا أقول : الباء في قوله بصورة باء الآلة كما يفيد كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمع لأن التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وإن لزما التغيير لا يقال يرد حينئذ صنوان لأن الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لأننا نقول دلالة على الجمعية بالصيغة التى منها تلك الزيادة .

(قوله إلى ستة أقسام) بئى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكره لعدم وجوده فندبر . (قوله كصنو وصنوان) إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان

[١٢٢٦] عجزه :

* جَزَى اللَّمَّانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ *

والبيت من الرافى ، وهو للمثقب العبدى فى ملحقى ديوانه .

شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبدل شكل كقضب وقضب ، أو بين كغلام وغللمان . وإنما قلت بصورة تغيير لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد ، والتغير المقدر في نحو : فلك ودلاص وهجان وشمال للخلفة . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة . وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوى الجاني ، فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والمجموع . ومذهب سيبويه أنها جموع تكسر فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ، ففلك إذا كان مفردا كقفل وإذا كان جمعا كبعد ، وعفتان إذا كان مفردا كسرحان ، وإذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها . ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان ، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما فصلوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب ، وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود الثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية ، وخالفه في التسهيل فقال : والأصح كونه - يعني باب فلك - اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغير .

(تقريبه) : لا يرد على التعريف المذكور نحو : جفنتان ومصطفين فإن التغير فيهما لا يدخل له في الدلالة على الجمعية ، فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية . واعلم

صنوان بكسر التون غير متون والجمع صنوان بتحريك التون بحسب العامل متونة . (قوله أو بين كغلام وغللمان) فإن غلمانا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف التي بين اللام والميم في غلام وتبدل شكله بكسر فائه وإسكان عينه . (قوله غير الحركات التي في المفرد) أي وإنما يكون التغير حقيقيا إذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت . قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا لقول سم : لك أن تقول هذه المغيرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فلعل الأوجه أن يقال لأن لفظ الجمع غير لفظ المفرد اهـ وفي الدفع نظر فتأمل . (قوله ودلاص) بدل وصاد مهملتين أي يراق يقال للواحد والجمع من الدروع . (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الإبل . (قوله للخلفة) أي الطبيعة . (قوله عفتان) بعين مهملة فقاء فوقية وحكى ابن سيده : ناقة كزاز ونوق كزاز أي مكتزة اللحم وزاد ابن هشام : إمام تقول هذا إمام وهؤلاء إمام وهذا إمامان فتكون الألفاظ سبعة . (قوله كقفل) أي في أن حركته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد . (قوله وكذا باقيها) فإنها في حالة الأفراد نظير لجم وفي حالة الجمع نظير كرام . (قوله ودعاه) أي سيبويه إلى ذلك أي كونها جموع تكسر ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب . (قوله مستغنيا عن تقدير التغير) أي كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حيث مشترك بين المفرد واسم الجمع لا يبين وبين الجمع . دمايني . (قوله فإن التغير فيهما) أي بتحريك ثاني الأول وحذف ألف الثاني . (قوله فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية) لأنك لو قلت جفنتان بسكون الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضا . قال شيخنا : لكن

أن جمع التكسير على نوعين : جمع قلة وجمع كثرة ، فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً كما سيأتي . وللأول أربعة أبنية ، وللثاني ثلاثة وعشرون بناء ، وقد بدأ الأول فقال : (أَفْعَلَةُ أَفْعَلٌ ثُمَّ فِعْلَةٌ * ثُمْتُ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ فَلَمْ) أي كأسلحة وأفلس وفتية وأفراس .

(تنبيهات): الأول : ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فعل نحو ظلم ، وفعل نحو نعم ، وفعله نحو قرعة . وذهب بعضهم إلى أن منها فعلة نحو بررة ، نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أفعلاء نحو أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزي والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة . الثاني : ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلَةٌ اسم في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل جففات وحليات جمع تكسير فليراجع .

(قوله فمدلول جمع القلة إلخ) قد فرق السعد التفاتاً بين جمع القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا ينتهي فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح . قيل : فعل ما فرق به السعد تكون النياية من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اهـ زكريا . قال ابن قاسم : ومن أظن في أن كلا من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفي رد ما يخالف ذلك كالشمس الأصهباني في شرح الحصول وعلى ما ذكر عن السعد والأصهباني يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع إمكان الحقيقة . (قوله إلى عشرة) بإدخال الغاية كما يعلم مما بعده . (قوله مجازاً) أي إن كان للمفرد الجمعان أما إذا لم يكن له إلا جمع قلة أو جمع كثرة فلا يجوز لأنه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتي في قول المصنف : وبعض ذى بكثرة وضعا ينى ، وكما يصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضاً يندفع الإيراد المتقدم على الفقهاء في الاقرار بدراهم نعم يبقى الإيراد في الاقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضاً كالثياب والسيوف فيندفع بما مر عن السعد والأصهباني .

(قوله أفعللة) نون للضرورة لأنه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اهـ خالد وأفعل أيضاً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل . قال في التصريح : وإنما اختصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها نحو : أكبيل وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجمع وتصغير الجمع يدل على التقليل اهـ وعلل الرضى بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة وإثارتها فيه على سائر الجمع وإن وجدت . (قوله ثم فِعْلَةٌ) ثم بنى الواو وقوله ثُمْتُ لُغَةٌ في ثم . (قوله جموع قلله) اعترض بأن جموع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين : الأول أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جموع في القلة حقيقة . الثاني

جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد . الثالث : يشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح . الرابع : إذا قرن جمع القلة بأل التي للاستفراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو : ﴿ إن المسلمين والمسلمات ﴾ [الأحزاب : ٣٥] . وقد جمع الأمرين قول حسان :

[١٢٢٧] لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقَطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دُمَا

(وبعض ذى بكثرة وضعا يقي) أى بعض هذه الأبنية يأتي في كلام العرب للكثرة (كأرجلي) في جمع رجل ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثر ، ونظيره عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة (والعكس) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصبي)

أن القليل هذه الألفاظ وأما موزوناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار . (قوله أنه لم يطرد) أى في زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته بل هو مقصور على السماء .

(قوله يشارك هذه الأبنية إلخ) فيكون استعمالهما في القلة حقيقيا وفي الكثرة مجازيا واستظهر الرضى تبعاً لابن خروف أن جمعي التصحيح لطلق الجمع من غير نظر إلى قلة أو كثرة فيصالحان هما ولي بهما أسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار إليه الشارح لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى فساد لأن ما ذكره في الاشتراك اللفظي والاشتراك هنا معنى فليكن بالانصاف . (قوله أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة) أى ما تدل الإضافة إليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لأن الإضافة إلى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا .

(قوله انصرف بذلك إلى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة إلى عشرة فإذا اقرن بأداة الاستفراق ينبغي أن يكون الاستفراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتاله لما دون العشرة يصير بأداة الاستفراق متعبنا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أدلة الاستفراق للكثرة قال البعض : وقد يقال دلالة على الكثرة حيثئذ بالوضع لا بأل والإضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم اهـ وهو ساقط لأن معنى كون الدلالة بأل أو الإضافة توقعها على وجود إحداها لكون الواضع شرط في دلالة جمع القلة على الكثرة وجود إحداها أو معناه أن وجود إحداها علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لأن الواضع وضعه مع إحداها للكثرة وكل من المعين لا ينافي كون الدلالة وضعية كما هو واضح . (قوله لنا الجفنفات) جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغر بضم الغين للمعجمة جمع غراء وهى البيضاء عيني .

(قوله وبعض ذى) أى بعض موزونات ذى . (قوله جاء وضعا) أخذه من التقييد به في المقابل

[١٢٢٧] قاله حسان بن ثابت الأنصارى ، من فصيلة من الطويل . والجفنفات : مبتدأ . ولنا : خبره . جمع جفنة وهى القصعة ، وفيه الشاهد : فإن المراد به التكثير ، وكذا في الأسيايف حيث أريد به التكثير . والقياس : الجفان والسيوف . والغر - بضم الغين للمعجمة - جمع غراء وهى البيضاء . وتعلم من لعل إذا أضاء . ومن للبيان . ودما واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس .

جمع صفة وهى الصخرة الملساء ، وكرجل ورجال ، وقلب وقلوب ، وصرد وصردان .
(تنبيهان): الأول : كما يبنى أحدهما عن الآخر وضعاً ، كذلك يبنى عنه أيضاً استعمالاً لقريئة مجازاً نحو : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . **الثاني :** ليس الصفى ممّا أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة ، حكى الجوهري وغيره : صفاة وأصفاء . واعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا ، وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ولكل وجه . وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال : **(لفعل اسماً صحَّ عيناُ أفعل * وللرُباعي اسماً أيضاً يُجَعَلُ)** يعنى أن أفعل أحد جموع الثقله يطرد في نوعين من المفردات : الأول ما كان على فَعَل بشرطين : أن يكون اسماً وأن يكون صحيح العين ، فشمل نحو فلس وكف ودلو وطبى ووجه ، فتقول في هذه : أفلس وأكف وأدل وأطب وأوجه . واحترز بقوله اسماً من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل . وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية . وبقوله صح عينا عن محل العين نحو : باب وبیت وثوب فلا يجمع على

ولو لم يقيد به بل عمم بأن قال وضعاً أو استعمالاً لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح في التنبيه الثالث . **(قوله كالصفي)** أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة . زكريا . **(قوله لقريئة)** وهى إضافة الثلاثة إليه في الآية . دماينى . **(قوله وأصفاء)** بهزئة آخره على وزن أفعال وما يوجد في بعض النسخ من هاء في آخره فحريف كما لا يبنى . **(قوله أن اصطلاح النحويين)** لعل المراد اصطلاح أكثرهم وإلا فما سلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطى . **(قوله وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع)** أى أو لا ولو رتبة فقط كما في قوله لفعل اسماً إلخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبي لأنه قد يذكر المفرد أو لا لفظاً ورتبة كما في قوله :

* فعل وفعلته فعال لمعاً *

(قوله ولكل وجه) وجه الأول أن المفرد سابق على الجمع في الوجود ووجه الثاني أن الجمع هو المقصود بالثبات لأن الكلام فيه . **(قوله يعنى أن أفعل)** كان عليه منع صرف أفعل للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مر فاعرنه . **(قوله فتقول في هذه)** أى في جمع هذه . **(قوله وأكف)** أصله أكففت نقلت ضمة الفاء الأولى وأدغمت . **(قوله وأدل وأطب)** أصلهما أدلو وأطوى فقلبت ضمة اللام والياء كسرة والواو ياء وحلقت الياء الأصلية في أطوى والمنقلبة في أدلو على حد الحذف في قاض وغاز وقلوا في أمة يفتح الهزرة والهم آم بهزرة فآلف فميم مكسورة مثونة وأصل فمة أموة فهو على وزن فعل لأن الهاء في تقدير الانفصال فإذا جمع على أفعل كان أصله أأمو بهزرة ساكنة بعد مفتوحة فأهدلت الثانية مدا كما في أثر ثم فعل به ما فعل بأدل . فارضى ملخصاً .

(قوله فلغلبة الاسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه إشارة إلى أن كل وصف غلبت

أفعل ، وشذ قياساً قولهم أعين ، وقياساً وسماعاً قوله :
 * لَكَلَّ ذَعْرٌ قَدْ لَهَسَتْ أُنُوبًا * [١٢٢٨]

وقوله :

* كَأَنَّهُمْ أُسْتُفَّ يَمَانِيَّةٌ * [١٢٢٩]

والثاني : ما كان رباعياً بأربعة شروط : أن يكون اسماً ، وأن يكون قبل آخره مدة ، وأن يكون مؤنثاً ، وأن يكون بلا علامة . وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله : (إنَّ كَانَ) أى الاسم الرباعى (كالعناق والدُّرَاعِ) فى * مَدٌّ وَتَأْنِيْثٌ وَعَدُّ الْأَحْرَفِ فشمس ذلك نحو : عناق وذراع وعقاب ويمين ، فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن ، فإن كان الرباعى صفة نحو شجاع ، أو بلا مدة نحو مختصر ، أو مذكراً نحو حمار ، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل . ونادر من المذكر طحال وأطحل ، وغراب وأغرب ، وعتاد وأعتد ، وجنين وأجنن ، وأنبوب وأنبى وأنبوا .

(تنبيهات) : الأول : ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ، ففهم من تمثيله بالعناق والدُّرَاعِ أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فضحة ولا غيرها فتحيلة بالمتنوع والمكسور ، وفهم من إطلاقه قوله فى مَدٍّ أن الألف وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء . وفهم الشرط الرابع وهو التجرى من العلامة من قوله وعد الأحراف ، إذ

عليه الأسمية اطراد فيه هذا الجمع . سم . (قوله وشذ قياساً) أى لا استعمالاً لكثرة استعمالاً ومنه فى القرآن : (وأعينهم تفيض من الدمع) (وتلذ الأعين) . (قوله كالعناق) بفتح العين المهملة وهى أنثى العز . (قوله وعقاب) بضم العين المهملة . (قوله فيقال فيها) أى فى جمعها . (قوله طحال) بكسر الطاء . (قوله وعتاد) بيمين مهملة فوقية آخره دال مهملة كسحاب للعدة بضم العين كما فى القاموس . (قوله وأنبوب) بضم المهملة وهو من القصبة والرمح كجمها هـ دمايين ونظر فى التثنية به بأنه تخميس والكلام فى الرباعى . (قوله ونحوها) كشهاب وأشهب . (قوله وغيرها) أى كإطلاق حركة الأول وإطلاق المد .

[١٢٢٨] قاله معروف بن عبد الرحمن ، وقيل حميد بن ثور - من قصيدة مرجزة - وللشاهد فى أنبوباً ، فإنه جمع ثوب وهو شاذ ، والقياس : أنبوب أو ثياب ، ولولاد بالهمز : الزمان للزبد .
 [١٢٢٩] تخامه :

* غَضِبَ فَتَنَانُهَا بَقِيَ بِهَا لِأَنْزُرُ *

هو من البسيط . والشاهد فى أسيف ، فإنه جمع سيف وهو شاذ ، والقياس : سيوف وأسياف . والبيض - بكسر الباء - جمع أبيض . ويمانية : نسبة إلى يمان . وغضب : قاطع . والمضارب : جمع مضرب السيف ، وهو نحو من شبر من طرفه . والأثر - بضم الهمزة والتاء المثناة - وهو أثر الجرح يبقى بعد البرء . ومنهم من يحمل هذا على الفرد وهو وشبه وجوهه ، وهو مرفوع يباق .

لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لأنه صرح أولاً بالرباعي . **الثاني** : مما حفظ فيه أفعل من الأسماء **فَعَلَ** نحو : جيل وأجيل ، وفَعَلَ نحو : ضيع وأضيع ، وفَعَلَ نحو : قفل وأقفل ، وفَعَلَ نحو : قرط وأقرط ، وفَعَلَ نحو : ضلع وأضلع ، وفَعَلَ نحو : أكمة وآكم ، وفَعَلَ نحو : نعمة وأنعم ، وفَعَلَ مطلقاً أى اسماً وصفة نحو : ذئب وأذؤب ، وجلف وأجلف فلا يقاس عليها . ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين ، ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبِعَ وأربع . **الثالث** : ليس التأنيث مصححاً لأطراد أفعل في فعل نحو قدم خلافاً ليونس ، ولا في فَعَلَ نحو قدر ، ولا في فَعَلَ نحو ضلع ، ولا ما قبله نحو : قدم وضيع وغول وعنت خلافاً للراء (وغير ما أفَعَلَ فيه مُطَرَّدٌ * مِنَ الثَّلَاثِيَّ اسماً بأفعالٍ تَرَدُّ) بمعنى أن أفعالا يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل ، وهو فعل الصحيح العين ، فاندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو : باب وثوب وسيف ، وغير فعل من أوزان الثلاثي وهو فَعَلَ نحو : حزب وأحزاب ، وفَعَلَ نحو : صلب وأصلاب ، وفَعَلَ

(قوله نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنت وأعنت لأن القرط ساكن الراء لا مضمومها . اهـ شنواني . (قوله نحو ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة . كذا في القاموس . (قوله نحو أكمة) هي ما ارتفع من الأرض . وآكم بمد الهزمة وأصله آكَمَ بهجتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفاً . (قوله وفي فعل مطلقاً) أى وحفظ في فعل وخالف الشارح الأسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفاً على فعل في قوله من الأسماء فعل تنبيه على رجوع قوله مطلقاً إلى فعل فقط . (قوله إلا قولهم ربع وأربع) راجع للثاني والربع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الريع كما في القاموس . (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة . (قوله ولا ما قبله) أى ما قبل فعل بكسر ففتح أى ما ذكر قبله في التنبيه الثاني وهو أربعة أوزان أشار إليها بالتفصيل حيث قال نحو قدم إغ . (قوله خلافاً للراء) راجع للأوزان الستة . (قوله وغير) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعض فهر حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستر في يرد وأما جعله بياناً لما حالاً منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض ففيه نظر أما أولاً فلأنه ليس المقصود هنا بيان ما اطرد فيه أفعل لأنه تقدم بل بيان غيره لأنه المتكلم عليه هنا وأما ثانياً فلأن ما اطرد فيه أفعل ليس الثلاثي فقط كما علم سابقاً فتدبر واسم حال من غير أو ضموره أو من الثلاثي وبأفعال متعلق يرد ويرد خير غير .

(قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حزاظة لأن الضمير راجع إلى الاسم الثلاثة الذي اطرد فيه أفعل وهو غير مذكور في عبارته وإن أرجع إلى قول المصنف ما أفعل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة شارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير إلى الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه أفعل لكان أولى . (قوله فاندرج في ذلك) أى في غير ما أفعل فيه مطرد . (قوله نحو باب إغ) ونحو يوم فجمعه أيام وأصله أيام قلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . (قوله وغير فعل) معطوف على فعل . وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعددها في التوضيح ثمانية بإسقاط فعل بضم ففتح

نحو : جمل وأجمال ، وقُتل نحو : وعِل وأوعال ، وقُتل نحو : عضد وأعضاد ، وقُتل نحو : عنق وأعنق ، وقُتل نحو : رطب وأرطاب ، وقُتل نحو : ابل وآبال ، وقُتل نحو : ضلع وأضلاع . واحترز بقوله اسما من الوصف فإنه لا يجمع على أفعال إلا ما شذ ما سيأتى التنبيه عليه .

(تنبيهات) : الأول : جعل في التسهيل أفعالا قليلا في فعل للمعتل العين نحو : باب ومال ، ونادرا في فعل نحو : رطب وربيع ، ولازما في فعل نحو ابل وغالبا في الباقي . الثاني : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال ، وقد سمع منه قوله : [١٢٣٠] **خاذا نقول لأفراخ بذي مَرخ . رُغب الحواصل لآ ماء ولا شجر** وقوله :

تبعا لما في التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتى . (قوله نحو صلب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار . والغليظ الشديد كذا في المصباح . (قوله نحو وعِل) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبل . (قوله رطب) في كلام شيخنا فيما يأتي ما نصه : رطب عند سيويه اسم جنس لأنه يَنتم بالتاء في المفرد تقول رطة ١ هـ وتعليه منقوض بوجوده في الجمع ومفردة نحو نعمة وتخم فالأولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم . (قوله من الوصف) كضخم وحسن وقوله فإنه لا يجمع على أفعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعل بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله :

*** فعل وفعله فعال هما ***

قال الشارح : اسمين كانا أو وصفين . (قوله لما سيأتى التنبيه عليه) أى في التنبيه الثالث . (قوله ونادرا) أى شاذا في فعل نحو رطب وربيع . قال شيخنا : يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الآتى :

*** وغالبا أغناهم فعلا ***

في فعل . قال الشارح هناك وأشار بقوله غالبا إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب ١ هـ وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فأمل . (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أى صريحا وإلا فيؤخذ بمفهوم المخالفة أنه ممنوع . (قوله ماذا نقول إلخ) الخطاب لعمر ابن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذي هو الخطيئة وأراد بالأفراخ الأولاد . وذو مَرخ بيم وراء مفتوحين وخاء معجمة واد كثير الشجر . وزغب الحواصل بضم الزاى وسكون الغين المعجمة جمع زغباء كحمر وحراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الریش والشعر . والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أى لا ماء هناك

[١٢٣٠] قاله الخطيئة - من قصيدة من البسيط . وماذا : مبتدأ وغير . والخطاب في تقول لعمر رضى الله عنه ، وكان قد سجنه . وأراد بالأفراخ : الأولاد ، وفيه الشاهد ، فإنه جمع فرخ وهو شاذ ، لأن القياس : فراخ أو أفراخ . وذو مَرخ : واد بالجماعة ، وهو أيضا واد كثير الشجر ، قريب من فلك ، بفتح الميم والراء والهاء المعجمة . وزغب الحواصل - بضم الزاى المعجمة وسكون الغين المعجمة - من الزغب وهو الشعيرات الصغر على ريش الفَرخ . ويروى : حر الحواصل ، جمع حوصلة الطير . قوله لا ماء ، أى لا ماء هناك ولا شجر .

[١٢٣١] وَجَدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَوَزَنْتَ أَنْتَبَ أَزْنَادَهَا

فجمع فرخ على أفراخ وزند على أزناد ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى في التسهيل . وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف أو واو نحو وهم . وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فإنه قال إن أفعالا أكثر من أفعل في فعل الذى فاؤه واو كوقت وأوقات ، ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووكروا أوكار ، ووعر وأوعار ، ووغد وأوغاد ، ووهم وأوهام ، فاستقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال كما عدلوا إليه فيما عينه معتل ، وكما شد في المحتل أعين وأئوب كذلك شد فيما فاؤه واو ، وأوجه . هذا لفظه بحروفه .

ثم قال إن المضاف من فعل كالذى فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعل كعم وأعمام ، وجدّ وأجداد ، ورب وأرباب ، وبر وأبرار ، وشت وأشتات ، وفن وأفنان ، وفد وأفذاذ هذا أيضا لفظه . الثالث : بما حفظ فيه أفعال فاعل بمعنى فاعل نحو :

ولا شجر . قاله المعنى إلا تفسر الزغب بما مر فبعد القادر وإلا قولى جمع زغباء كحمر وحمرء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تباعا لعبد القادر الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك وفي قول المعنى وغيره أى لا ماء هناك ولا شجر منفاة لتفسير ذى مرخ بواد كثير الشجر فاعل .

(قوله وزننتك) بفتح الزاى وسكون النون وهو العود الأعلى الذى يقدح به النار . والزندة بالهاء العود الأسفل . كذا في المعنى والتصريح . (قوله فجمع فرخ إرخ) والقياس فيها أفرخ وفراخ وأزند وزناد . (قوله أكثر من أفعل إرخ) يقتضى أن أفعل في واوى الفاء كثير وهو مناف لقوله آخرأ شد فيما فاؤه واو أوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه وأما جواب شيخنا عن التناقى بأن أكثر بمعنى كثير فينافيه اقترانه بمن وأما جواب البعض عنه بأن معنى أكثر من أفعل أكثر بالنسبة إليه فغير دافع . (قوله ووعر) كصعب وزنا ومعنى . مصباح . (قوله ووغد) بغير معجمة ساكنة وهو الدنء الذى يمدد بطعام بطنه . (قوله كما عدلوا إليه فيما عينه معتل) لنقل الضمة على حرف العلة . (قوله أوجه) أى وكان من القياس جمعه على أفعال لكن المسموع كثيرا وجوه وأوجه فالذى يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضى جمع وجه على أفعال لا أن جمعه على أفعال واقع في استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعا لشيخنا بأنه لم يسمع أو جاء فاعل . (قوله وفد) بقاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بالضم مع التخفيف والتشديد وأفذاذا أى فرادى . مصباح .

[١٢٣١] هو من المقارب . ووجدت : مجهول . وخيرهم : مفعول ثان . والواو في وزنك : للحال ، والزندة - بفتح الزاى المعجمة وسكون النون - وهو العود الذى يقدح به النار ، وهو العود الأعلى ، والزندة هي السفلى . والشاهد في ازندانها فإنه جمع زند ، والقياس فيه زناد ، لأن فعلا - بالسين - يجمع على ضال - بكسر الفاء - وقد جمع على أفعال تشبيها بفعل - بفتح السين - فالفهم .

شهيد وأشهاد، وفاعل نحو: جاهل وأجهال، وفعل نحو: جبان وأجبان، وفعل نحو: عنو وأعداء، وفعل نحو: هضبة وأهضاب، وفعل نحو: نضوة وأنضاء، وفعل نحو: بركة وأبرك، والبركة طائر من طير الماء، وفعل نحو: نمة وأثمار، وقالوا أيضا جلف وأجلاف، وحرو أحرار، وقماط وأقماط، وغشاء وأغشاء، وأغيد وأغياذ، وخريدة وأخراد، وواد وأوآد، وذوطة وأذواط - لضرب من العناكب تلسع - وقالوا أيضا أموات لجمع ميت وميتة، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه (وغالياً أغناهم بفعلان * في فعل كقولهم صيرذان) أي أن الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي جرد جردان وفي نغر نگران، وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو: رطب وأرطاب.

(تنبيه) : نص في غير هذا الكتاب على أن فعلان مطرد في فعل وكلامه هنا غير موف بذلك (في أسم) مذكر رباعي بمَد * ثالث أفعلة عنهم أطرذ أفعلة مبتداً،

(قوله نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فموحدة الجبل المنبسط على وجه الأرض . والأكمة القليلة النبات والمطر وجمعها مضاب . مصباح . (قوله نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد المعجمة المزيلة من النون . ذكرها . (قوله نحو بركة) بضم الموحدة وسكون الراء . (قوله نحو نمة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط . (قوله وقالوا) أي شنفوا ووجه الشلوذ في جلف وحر أنهما وصفان . (قوله وقماط) قال في المصباح : القماط خرقة عريضة يشد بها الصغير وجمعه قمط مثل كتاب وكتب وقمط الصغير بالقماط قمطا من باب قتل ثم أطلق على الجبل فقيل قميط الأسير قمطا من باب قتل إذا شد يديه ورجليه بالحبل اهـ . (قوله وغشاء) بفتح الغين معجمة مضمومة فشاء مثله المالك من ورق شجر يخالط زبد السيل . (قوله وأغيد) قال في المصباح : الغيد النعومة ثم قال : والأغيد الوسنان المائل العنق .

(قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعنراء واللؤلؤة التي لم تتقب . (قوله وذوطة) قال الدماميني : بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عكبيوت صفراء الظهر اهـ ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غير موافق لواحد من الضبطين . (قوله أغناهم بفعلان إغ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لأنه لما كان هو المطرد في هذا الوزن دون أفعال استترك به على قوله وغير ما أفعل إغ . (قوله في فعل) قال شيخنا : والبعض هل يشمل نحو عمر وأد فجمعان على عمران وإدان وأقول : صرح الدماميني وابن عقيل على التسهيل بجمع أد على إدان كما يجمع صرد على صردان . (قوله في صرد) بالصاد المهملة والراء طائر ضخيم الرأس يصطاد المصافير قيل وهو أول طير صام لله تعالى . (قوله وفي جرد) بالميم والراء والذال المعجمة قال الجوهري : ضرب من الفار . (قوله وفي نغر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة . قال الجوهري : كهزمة وهو طير كالصافير حمر الناقير . اهـ تصرخ وقال زكريا هو المصفور . (قوله وكلامه هنا غير موف بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد

واطرده خيره ، وفي اسم عنهم يتعلقان باطرده ، ويمدّ في موضع جر صفة لاسم ، وثالث صفة لمدّ : يعني أن أفعلة يطرده في جمع اسم مذكر رباعى يمدّ قبل آخره نحو : طعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة . واحتز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر من المؤنث ، وبالرباعى من الثلاثى ، وبالمثل الثالث من العارى عنه : فلا يجمع شيء من ذلك على أفعلة إلا ما شذ من قولهم شحيح وأشحة ، وهو صفة ، وعقاب وأعقب ، وهو مؤنث ، وقدح وأقدحة ، وهو ثلاثى ، وجائز وأجوزة ، وليس مده ثالثا ، والجائز الخشبة الممدودة في أعلى السقف . ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم : نجد وأنجدة ، وصلب وأصلبة ، وباب وأبوبة ، ورمضان وأرمضة ، وعغل وأعولة ، وجزة وأجزة ، ونضضة وأنضة ، وقرن وأقنة ، وخال وأخولة ، وقفا وأقفية ، والجزرة صوف شاة مجزوزة ، والنضضة المطرة القليلة (وَأَلْزَمَهُ) أى الجمع على أفعلة (فى فعال) بالفتح (أو فعال) بالكسر (مُصَاحِجِي تَضْعِيفِ أَوْ إِعْلَالٍ) فالأول نحو : نبات وأبنة وزمام وأزمة ، والثانى نحو قباء وأقبية وإناء وأنية ، وشذ من الأول عنان وعنن وحجاج وحجج . ومن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سُمَيَّ وسمع أيضاً أهمية على القياس ، وسَيَّاتَى تقييد

كونه أكثر فيه من غيره وأكثرته فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الإغناء فى الغالب لا يستلزم الاطراد ممنوع .

(قوله وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافا إليه . (قوله وبالمثل الثالث) كذا فى نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفى نسخ ويمد الثالث وهى مخالفة لما قدمه وكذا ما فى نسخ وبالمثل الثالث ولعل نكتة المخالفة الإشارة إلى جواز كون التركيب إضافيا . (قوله شحيح) وقياس جمعه أشحاء وشحاح . (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان . (قوله قدح) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح . (قوله وجائز) بجمع أوله وزاى آخره . (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الأرض . (قوله وعغل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيايل .

(قوله وجزة) بكسر الجيم . (قوله ونضضة) بنون مفتوحة وضادين معجمتين ووجه شلوذ جمعه على أنضة زيادته على أربعة أحرف . تصرع . (قوله فالأول) وهو للمضاعف ومضاعف الثلاثى ما كان عنه ولاه من جنس واحد . تصرع . (قوله نبات) بموحدة مفتوحة فقوقتين متاع البيت . (قوله وأبنة) أصله أبنتة فالنقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدمع أحد المثليين فى الآخر وكذا يقال فى أزمة ونحوه . (قوله والثانى) وهو معتل اللام بأن تكون لامة ياء أو واو . (قوله عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس ويفتحها السحاب كما فى المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدمامينى فى مبحث فعل بفتحيتين . ونذر عنن جمع عنان بالكسر . ووطط جمع وطاط بفتح الواو . (قوله وحجاج) بفتح الحاء وكسرها وجميعين العظيم الذى ينبت عليه الحجاب ذكر ذلك الجوهري وزكريا . (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا . (قوله همى) بضم السين وكسر الميم وتشديد

كلامه هنا بما ذكرته في قوله : ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف (فعل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسي وسماعي : فالقياسي ما كان جمعا (لنحو أعمى وجمرا) وصفين متقابلين فتقول فيها كمر ، أو لأفعل وفعلاء وصفين منفردين مانع في الخلقة نحو : أكرم للعظيم الكمرة ، وأدر ورتقاء وعفلاء : فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل ، فإن كانا منفردين مانع في الاستعمال خاصة نحو - رجل آلى وامرأة عجزاء ، إذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألياء في أشهر اللغات - ففي اطراد فعل حيثخذ خلاف : نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ، ونص في التسهيل على أن فعلا فيه

التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموى فعل به ما تقدم في الصفى . واعلم أن نحو : سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤتى فإن اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبله وأطرقه وألسنه وأسلحه وإن اعتبر التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح والبهر يقع على الذكر والأنثى سمع صرعتى بعوى فيقال على الأول أميرة وعلى الثاني أبهر . فارضى .

(قوله وسياق تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله إلخ) فهم شيئا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما بأتى اطراد جمع فعل وفعل المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمنتين لا على أفعله ثم اعترض بأنه لا حاجة إلى هذا التقييد لا غناء كلام المصنف هنا عنه لأنه قال في فعال أو فعال فكلامه ليس إلا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذى مدته ياء أو ولو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عن وحجاج على حجج ووطاط على ووطط شنودا يعنى أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعله في فعال أو فعال للمضاعفين ليس على إطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمنتين شنودا كما يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف . (قوله لنحو أهر) قال ابن هشام : يستثنى منه أجمع وأكعب وأبعب وأبصع فإنهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسوها ولم يستثنها المصنف لقلتها . سيوطى . (قوله وصفين متقابلين) أى أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث . (قوله وصفين منفردين) بأن يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس . (قوله مانع في الخلقة) بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنثة غير قابلة للوصف . (قوله للعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهى حشفة الذكر .

(قوله وأدر) بفتح الهمزة للملودة والدال المهملة لعظيم الأدره بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المتفتحة . (قوله ورتقاء) براء فوقية قفاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم . (قوله وعفلاء) بعين مهملة فاء من العفل بعين والعين والفاء وهو شئ يجتمع في قبل المرأة يشبه الأدره للرجل . تصرع . (قوله آلى) بهزرة ملودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الآلية والأصل آلى بهزرتين ثانيتهما ساكنة ونحية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله عجزاء) بالجرم والزأى أى كبيرة العجز . (قوله في أشهر اللغات) وحكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعل هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز . تصرع . (قوله يوافق الأول) قال

محفوظ ، وإطلاقه هنا يوافق الأول .

(تنبيهات): الأول : يجب كسر فاء هذا الجمع فيا عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف . الثاني : يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط : صحة عينه وصحة لامه وعد التضعيف كقوله :

[١٢٣٢] * وَالْكَرْتَى ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ *

وهو كثير ، فإن اعتلت عينه نحو : بيض وسود ، أو لامه نحو : عى وعشو ، أو كان مضاعفاً نحو : غر جمع أغر ، لم يجر الضم . الثالث : من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم : بدنة وبدن ، وأسد وأسد ، وسقف وسقف ، وثنى وثنى ، وعفو وعفو ، ونوم ونم ، وعصيمة وعصم ، وبازل وبزل ، وعائد وعوذ ، وحاج وحج ، وأظل

المرادى : فإن خص كلامه بالمتقابلين أخذنا من المثال لم يستقم لخروج المفردين للمانع في الحلقه فتعين التعميم اه قال سم : وما ادعاه من عد الاستقامة ممنوع لأنه إذا خص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يفي أن عدم التخصيص أولى . (قوله ذوات الأعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهى العين الواسعة .

(قوله وثنى) بكسر المثلثة وضع النون مع القصر . كذا في التصريح والفارضى ثم حكى الفارضى قولاً بأنه بتشديد الياء التحتية كصبي والذي في الدمامنى أنه بضم المثلثة وكسرها مع إسكان النون فهما وسيذكر الشارح أنه الثالث في السيادة . (قوله وعصيمة) بعين مهلة مفتوحة . (قوله وبازل) بموحدة ثم زى يقال بعر بازل وناقة بازل إذا اتشقا ناهما وذلك في السة التاسعة وربما كان في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن بازلا تجمع على بزل ككتب يعنى بضميتين وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاى لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والأصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائد وعوذ يؤيد كلام الشارح . (قوله وعائد) بالذال المعجمة . (قوله وحاج) بماء مهلة وجيم مشددة من حج الكلمة .

(قوله وأظل) بفتح الهمة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلبه بالفتح إلا أن يدعى أنه في الأصل وصف فيمنع من الصرف للوصف في الأصل ووزن الفعل . (قوله ونقوى) بنون وقاين على وزن صبور . (قوله ولثيرة) وأصله ثورة

[١٢٣٢] هو من السيط وصلره :

* طَوَّى الْجَبِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أُنْكَرْتَى *

والجديدان : قليل والنهار . وذوات الأعين : فاعل أنكرتسى . والنجل - بضم النون - جمع نجلاء ، من النجل ، وهو سمة شق العين ، والرجل أنجل ، والعين نجلاء . والشاهد ، حيث حرك الجيم للضرورة ، والقياس تسكينها .

وظل ، وتَقَوَّى ونَقى - والنقوى الضفدعة الصياحة - والجموم الحمام ، والعميمة النخلة الطويلة ، والأظَل باطن القدم ، والعائذ الناقة القرية العهد بالتناج - (وَفَعَلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلِ يُدْرَى) فعلة مبتدأ خبره يدرى ، وجمعا مفعول ثان يدرى : أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ، ولم يطرد فى شيء من الأبنية بل محفوظ فى ستة أوزان : فَعِيل نحو : صَبَى وصَبِيَّة ، وفَعَلَ نحو : قَتَى وقَتِيَّة ، وقَتَلَ نحو : شَيْخ وشَيْخَةٌ ، وثَوْر وثَوْرَةٌ ، وفَعَّال نحو : غَلَام وغَلَمَةٌ ، وفَعَّال نحو : غَزَال وغَزَلَةٌ ، وقَعِلَ نحو : ثَنَى وثَنِيَّة - والثنى هو الثانى فى السيادة - ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار إليه بقوله : بنقل يدرى .

(تنبيهان): الأول : فائدة قوله جمعا التريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة إذ لا خلاف فيها . الثانى : لو قدم قوله : وفعلة جمعا بنقل يدرى ، على قوله : فعل لنحو أحمر وحمرا لكان أنسب لتوالى جموع القلة (وَفَعَّلَ لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ بِمَدٍّ * قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَغْلَالًا فَقَدْ . مَا لَمْ يُضَاعَفْ فى الأعم ذو الألف) أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَّلَ بضمين وهو يطرد فى اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام ، وهو المراد بقوله اغلالا فقد ، فاعلانا مفعول مقدم ، فإن كانت مدته ياء أو واو لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة ، نحو : قضيب وقضيب وعمود وعمد ، وإن كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا ، نحو : قذال وقذل وحمار وحمير . واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فعل ، وشذى ووصف على فَعَّال نحو : صناع وصنع ، وفَعَّال نحو : ناقة كَنَاز ونوق كنز . وحكى ابن سيدة أن من العرب من يقول نوق كَنَاز بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص ، وقد سبق الكلام عليه أول الباب ، وعلى فعيل نحو : نذير ونذر ، ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو : صبور وغفور فإنه يطرد فيه فَعَّلَ نحو : صبر وغفر وسيأتى التنبيه عليه .

قلت الواو ياء لانكسار ما قبلها . (قوله الثانى فى السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان . (قوله التريض بقول ابن السراج) أنه اسم جمع وقد حصل التريض بقوله فى النظم أول الباب جموع قلة فكانه خشي هنا الغفلة عن ذلك . سم . (قوله المنبه عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تريضاً ولا يخفى بعده . (قوله من جموع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك فى بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله : وفعل جمعا لفعلة عرف . (قوله لاسم رباعى) مذكرا كان أو مؤنثا . (قوله بمد) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة اغلالا فقد نعت للام . (قوله فى الأعم) أى فى الاستعمال الغالب للمطرد .

(قوله نحو قضيب إلخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وحمار يطرد فى جمعه كل من فعل وأمثلة . (قوله نحو قذال) للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس . ومعتقد العذار من الفرس خلف الناصية . تصريح . (قوله نحو صناع) بفتح الصاد للهمللة المرأة المثقفة

واحترز بالرباعي من غيره نحو : نار وفيل وسور ، ونحو : قطار وقطير وعصفور فإنه لا يجمع على فعل شيء منها . واحترز بالمدّ عن الخالي منه فإنه لا يجمع على فعل ، وشذ ثمرة وتمر ، وبكونه قبل اللام من نحو : دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل ، وبصحة اللام عن المعتلها نحو : سقاء وكساء فإنه لا يجمع على فعل ، وبعدم التضعيف في ذى الألف عن نحو : نبات وزمام فإن قياسه أفعلة كما مر ، وشذ عنان وعنن وحجاج وحجيج ووطاط ووطط كما أشار إليه بقوله في الأعم ، وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الياء نحو : سرير وذى الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلل .

(تنبيهات) : الأول : لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كما مثل أو مؤنثا مثل : أتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرده في فعل . الثاني : ما مدته ألف على ثلاثة أقسام : مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه . أما الأول والثاني : ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما . وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فعل فيه ، وبه صرح في شرح الكافية فإنه مثل بقراد وقراد وكراع وكرع في المطرد وتبعه الشارح ، وذكر في التسهيل أن فعلا نادر في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب ، وإذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه . الثالث : يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت أوأا نحو : سوار وسور ، ومن ضمهما في الضرورة قوله :

[١٢٣٣] **أَعْرُ الثَّانِيَا أَحْمُ اللَّاتِ يُحَسِّنُهَا سُوْكَ الْإِسْحَلِ**

ما تصنعه النساء . (قوله ويرد عليه إلخ) أجاب عنه سم بأن في مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا يعترض . (قوله لا بمعنى مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف . سم . (قوله وسياق التنبيه عليه) أى في التنبيه الرابع . (قوله عنان) بكسر العين المهملة . دمايني . (قوله ووطاط) يواو مفتوحة وطاعين مهملتين وهو الضعيف . تصرخ . (قوله مثل أتان) هى أتنى الحمير . (قوله وقلوص) بفتح القاف اللينة الشابة . (قوله وكلاهما يطرده في فعل) المناسب فاء التفرع . (قوله فظاهر إطلاقه) أى حيث قال لاسم رباعي إلخ فإنه شامل لمفتوح الأول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال ذو الألف من غير تقييد . (قوله فإنه مثل بقراد إلخ) أى وكل من قراد وكراع مضموم الأول . والكراع بكاف وراء وعين مهمله في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو مستلحق الساق يذكر ويؤنث

[١٢٣٣] هو من المتعارف . أعر أى أبيض ، أى هى أفر الثنابا - جمع ثنية - وأحم للثلاث : خير آخر من الحمة وهو لون بين الديمة والكمشة - والثلاث : جمع لثة ، وهى اللحمة المركبة فيها الأسنان ، ونحسها أى نجملها . وسوك الأسحل : فاعله ، وفيه الشاهد حيث ضم فيه الفول للضرورة ، والقياس تسكينها : وهو جمع سوك . والإسحل - بكسر المعزة - شجر يتخذ منه المساويك .

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو : قذل وحمر ، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فقول في سيال سِيل وسيل ، فإن كان مضاعفا لم يجوز تسكينه لما يؤدي إليه من الإدغام ، ونذر قولهم ذباب وذب والأصل ذيب . الرابع : فُعْل يطرُد في نوعين أحدهما المتقدم ، والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو : صبور وصبر ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ، ولم يذكره هنا فأوهم أنه غيره مقيس ، وليس كذلك (وَفُعْلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ غُرْفٌ . ونحو كُبْرَى) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْل بضم ثم فتح ، ويطرُد في نوعين الأول فُعْلُه بضم الفاء اسما نحو : غرفة وغرف ، فإن كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل ، وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم . الثاني الفعل أنثى الأفعال نحو الكبرى والكبر ، فإن لم يكن أنثى الأفعال نحو : بهمى ورجعى لم يجمع على فعل .

(تنبيهات): الأول : أنحل باشتراط الاسمية في فعلة ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعل أنثى الأفعال فأعطاه بالمثال . الثاني : اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك معنى فعلا ، وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعْلَة اسما نحو : جُمُعة وجمع ، فإن كان صفة نحو : امرأة ثُلَّة وهى السريعة لم يجمع على فعل ، واستقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا : جدد وذلل بدل جدد وذلل ، فهذا نوع رابع على

والجمع أكرع ثم أكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل . اهـ ذكرها .
(قوله أعر الثنايا) أى أبيضها أحمر من الحمة وهى لون بين الدمة والكمرة ودون الحوة كما في القاموس وفيه أن الدمة السواد . والكمرة شدة الحمرة . والحوة سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد . والثلاث جمع لثة وهى اللحمية المركبة فيها الأسنان . والسوك جمع سواك . والأسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك . (قوله في سيال) بسين مهملة مكسورة كما في خط السيوطى قال في الصحاح : السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اهـ وكذا في الدمايى . (قوله سيل) أى بضتين وسيل أى بكسر فسكون . (قوله لأن كان مضاعفا) مقابل لخذوف تقديره هذا أى تسكين عين الجمع إذا لم يكن مضاعفا . (قوله ذباب) بذال معجمة مضمومة وموحدين . (قوله ولم يذكره) أى النوع الآخر . (قوله نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا . (قوله بهمة) بضم الواحدة الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى . ذكرها . (قوله بهمى) بضم الواحدة وسكون الهاء اسم لبنت معروف كما في القاموس . (قوله يعنى فعلا) تفسير للضمير في شذ . (قوله وهو فعلة) أى بضتين . (قوله ثللة) بضم الشين المعجمة واللام الأولى وقوله وهى السريعة أى فى حاجتها . (قوله وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم

هذه اللغة يطرد فيه فعل . الثالث : اختلف في ثلاثة أنواع آخر أولها فعل مصدران نحو رجعتي . وثانيها فعلة فيما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة ، فقامه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهما رجع وجوز كما قالوا في رؤيا ونوبة رؤى ونوب ، وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه . وثالثها فُعل مؤنث بغير تاء نحو جُمِّل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد ، وغيره يقصره على السماع ، وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد فإنه قال فيها : **وَهِنَّ مِثْلُ كَسْرَةٍ فِي فُعْلٍ وَجُمِّلُ مِثْلُ بُرْمَةٍ فِي فُعْلٍ** وقال في شرحها : ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة ، فيقال هند وهند وجل وجل . الرابع : مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم ، وقرية وقرى ، وعدو وعدى ، ونفوق ونفق ، وحكى ابن سيدة في جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد ، وعلامة جمعية فعل الذى له واحد على فعلة أن لا يستعمل إلا مؤنثا نص على ذلك سيبويه ، فطرب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لأنه مؤنث اهـ **(ولفعلة فُعْلٌ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسما تاما كما قبله في التسهيل بذلك نحو : كسرة وكسر ، وحجة وحجج ، ومرة ومرى . والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو : صيثة وكبرة وعجزة في ألفاظ ذكرت في المخصص ، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع ، وشذ رجل صيثة ورجال صمم ، وامرأة ذرية ونساء ذرب ، والصمة الشجاع والذرية الحديدية اللسان ، وبالثام عن نحو رقة فاؤن

في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوين . **(قوله فهذا نوع رابع)** قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه محمول على أصله تخفيفا والكلام في الأصل سم .

(قوله كما قالوا في رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب . **(قوله رؤى)** كهذى لانقلاب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله يجعل رؤى ونوب)** الظاهر ونوبا بالنصب كما في بعض النسخ عطف على مفعول يجعل لكنه رفع رؤى ونوبا على حكايتها حال الرفع . **(قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه)** لأن رؤيا ليست أتى أفعل ونوبة مفتوحة الأول والكلام في مضومته ومثله جمع قرية على قرى . **(قوله وثالثها فعل)** أى بضم فسكون . **(قوله وعلامة جمعية فعل إلخ)** هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أى علامة كونه جمعا لا اسم جنس جمعا . **(قوله تاما)** أى مشتملا على جميع أصوله . سم . **(قوله نحو صفرة)** بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة . **(قوله في ألفاظ إلخ)** أى حلة كونها من جملة ألفاظ غنى بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء في الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن سيدي . **(قوله صمة)** بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم . **(قوله ذرية)** بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحلة اهـ تصرخ وهو لغة في ذريعة كتيقة . **(قوله فاؤن أصله ووق)** كنا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة

أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فإنه لا يجمع على فعل ، وإنما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجيء صفة وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه .

(تنبيهات): الأول : قاس الفراء فعلا في فعل اسما نحو : ذكرى وذكرى ، وفي فعله يائي العين نحو : ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو : رؤيا ونوبة ، وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلا في نحو جمل وقد تقدم . ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه . الثاني : قال في التسهيل : ويحفظ يعنى فعلا باتفاق في فعلة واحد فعل أى نحو : سدره وسدر ، والمعروض من لامة تاء أى نحو : لثة ولثى وفى نحو : معدة وقشع وهضبة وقامة وهذم وصورة وخربة وعدو وحداة ، والقشع الجلد البالى ، والمهدم الثوب الخلق . الثالث : لا يكون فَعْل ولا فَعَال لما فاؤه باء إلا ما ندر كيعار قاله في التسهيل ، واليعار جمع يَعر ويَعرَة واليعر الجدى يربط في الزينة للأسد (وقد يجيء جمعة) أى فعلة بالكسر (على فَعْل) بالضم قال في شرح الكافية : وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالأول كحلية وحل وحلية وحلى . والثاني كصورة وصور وقوة وقوى (في نحو رام ذو أطراف فعلة) فعلة مبتدأ خبره ذو أطراف أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا المذكور عاقل معتل اللام نحو : رام ورماة ، وقاض وقضاة وغاز

وليس بصواب لأن الماء عوض من الواو فلا يجمع بينهما . (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته في بعض النسخ كما عرفت .

(قوله الثاني قال في التسهيل إلخ) فيه تقييد للكلام الناطم بفعلة التي ليس لها اسم جنس جمعى على وزن فعل بكسر فسكون . (قوله وسدر) أى بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعى لا جمع . (قوله أى نحو لثة) فإن أصله لثى كعنب . (قوله وقشع) بقاء مفتوحة فشين معجمة ساكنة فمين مهملة (قوله وهضبة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالبا أغناهم فعلا إلخ . (قوله وهدم) بكسر الماء وسكون الدال المهملة . (قوله وصورة) بضم الصاد المهملة . (قوله الثوب الخلق) بفتح الحين أى البالى . (قوله لا يكون فعل) أى بكسر ففتح ولا فعلا بكسر الفاء . (قوله إلا ما ندر كيعار) راجع لقوله ولا فعلا فقط . قال الدمامي : وتخصيص المصنف لفظة

يعار بالتثنية يدل على أنه لم يسمع في فعل . (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة . (قوله وقد ينوب فعل إلخ) قال الفارضى : ولعل هذا خاص بما لامة باء أو واو . (قوله وحلى) أى بضم اللام وكسرت أيضا على القياس . (قوله وصور) أى بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس . (قوله وقوى) أى بكسر القاف وضمت أيضا على القياس . (قوله نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز) والأصل فهين رمية وقضية وغزوة قلبت الباء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح

وغواة ، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل ، فخرج نحو : مشتر وواد ورامية وضار وصف أسد وضارب ، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكاة ، وباز وبزاة ، وهادر وهندرة - وهو الرجل الذى لا يعتد به - كما ندر غوى وغواة وعريان وعراة وعلو وعداة ورذى ورذاة (وشاغ نحو كايمل وكَمَلَة) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد فى فاعل وصفا للمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو : كامل وكملة وبار وبررة ، وقد أشار أيضا بالمثل إلى الشروط ، فخرج نحو : حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ، ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة ، وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهى الغريبان .

(تنبيه): لا يلزم من كونه شائما أن يكون مطردا ، فكان الأحسن أن يقول كذلك نحو : كامل وكمله (فَقُلْ لِيُوصَفْ كَقَتِيلٍ وَزَمْنٌ * وَهَالِكٌ وَمَيِّتٌ بِهِ قُتِينٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد فى وصف على فاعل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتت ، نحو : قتل وقلى ، وجريح وجرحى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من فعل : كزمن وزمنى ، وفاعل : كهالك وهلكى ، وفعل : كमित

ما قبلهما وقيل إنها فعلة بفتح الفاء وأن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها . تصرع . (قوله وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضلولة لا بتشديدھا من الضرر وإلا كان صحيح اللام . (قوله وباز) أى لأنه اسم لا وصف . (قوله وهادر) بدال مهملة وقوله وهندرة أى بضم الهاء وسيدكر الشارح أنه يجمع على هندرة بكسرها أيضا وفى القاموس أنها تفتح أيضا فهى مثلية . (قوله وهو الرجل إلخ) ويطلق أيضا كما فى القاموس على اللبن الذى خثر أعلاه وأسفله رقيق . (قوله كما ندر غوى إلخ) انظر لم لم يقل وغوى إلخ . (قوله وعدو وعداة) عندى فيه نظر لجواز أن يكون العداء بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد فى نحو قول الشاعر :

لا يبعدن قومي الذين هم سَمَّ العداءة وأفسه الجزر

كما مر وكذا يقال فى قوله : غوى وغواة وعريان وعراة . (قوله ورذى) براء فذال معجمة فتحتة مشددة بوزن فاعل وهو البعر المنقطع من الإعياء ومن أثقله المرض . (قوله أن يكون مطردا) أى مع أنه فى الواقع مطرد . (قوله لوصف كقتيل إلخ) أى فى الزنة والدلالة على هلك أو توجع أو تشتت . (قوله لقين) بكسر الميم بمعنى حقيق خير عن ميت . قاله الشاطبى وعليه فزمن وهالك بالجر عطفا على قتيل . قال المكدودى : ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فإن قمنا المفتوح الميم يستوى فيه الواحد والمتنى والجمع اهـ وفى قول الشارح ويحمل عليه إلخ ميل إلى الإعراب الثانى . (قوله ما أشبهه فى المعنى) قال شيخنا والبعض تبعا لتركيبا أى فى الدلالة على هلك أو توجع أو تشتت ولو فى غير الموصوف ليدخل فى ذلك ما سيمثل به الشارح

وموق ، وفعل لا بمعنى مفعول : كمريض ومريضى ، وأفضل كأحق وحقى ، وفعلان : كسكران وسكرى ، وبه قرأ حمزة والكسائي : ﴿ وتوى الناس سكرى وما هم بسكرى ﴾ [الحج : ٢] ، وما سوى ذلك محفوظ كقولهم : كيسى وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسنان ضرب وأسنة ذرى ، ومنه قوله :

إلى أمرؤ من غضبة متغربة ذرب الأمانة كل يوم تلاقى
(لفعل) أسماء صح لا مأ فعلة * والوضع فى فعل وفعل قللة أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة ، وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو : درج ودرجة ، وكوز ، وكوزة ، ودب وديبة ، وعلى فعل وفعل قليلا . فالأول نحو : غرد وغردة وزوج وزوجة . والثانى نحو : قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب ، وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غير ذلك كقولهم لضد الأنثى : ذكر وذكرة ، وقولهم : هادر وهدر ، واحترز بالاسم من الصفة ، ونذر فى علاج علة ، وبالصحح اللام من نحو : عضو وظبى ونحى فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة (وهل لفاعل فعلة * وصغى نحو غاذل وغاذلة) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل ، وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو : عاذل وعذلة ، وعاذلة وعذل ، واحترز بوصفين من الاسمين نحو : حاجب العين وجائزة البيت

من نحو : أحق وسكران فإن كلا منهما قد يهلك غيره أو يوجهه اه وأنت خير بأنه لا حاجة إلى هذا التكلف لأن شأن الأحمق أن يهلك نفسه أو يوجهها . والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذرى شاذاً لأن شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجهه فامل . (قوله كميت) أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد .

(قوله وتوى الناس سكرى) أى مع الإمالة . (قوله ذلك المعنى) أى الهلاك أو التوجع أو التشتت . (قوله وسنان ذرب) أى حاد . (قوله والوضع إلخ) يعنى أن وضع العرب قلل فعلة فى جمع فعل وفعل أى جمعه قليلا والإسناد مجاز عقل لأن المقلل حقيقة صاحب الوضع . (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجمم وهو وعاء المغازل . (قوله نحو غرد) بفتح الغين المهملة وسكون الراء وبالذال المهملة وهو نوع من الكماة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا إن غردة جمع مكسورها كما فى التصريح . (قوله وحسل) بحاء وسين مهملتين . (قوله هادر) تقدم معناه قريبا . (قوله من الصفة) كحلو ومر . (قوله ونذر فى علاج) أى شديد علة كان ينبغي إسقاطه لأنه لم يقيد بالاسم إلا فعلا المضموم الفاء وكذا لم يقيد بصحة اللام إلا إياه فكان ينبغي إسقاط قوله وظبى ونحى أيضا على أن جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعى مطلقا فلا أثر للتفصيل فيه إلا أن يجعل كلام المصنف من الخذف من غير الأول لدلالة الأول ويجعل التفصيل فى غير مضموم الفاء يميز القليل من النادر والمعلوم فانهم . (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن . (قوله صحيح اللام) خرج مظهرها كرام وقاض . (قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت) احترز بالإضافة عن حاجب

فلا يجعلان على فعل (ويُثَلَّه) أى مثل فعل (الْفَعْلُ فيما ذُكِّرَا) أى فى المذكور خاصة فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو : عاذل وعدال ، ونذر فى المؤنث كقوله :
 [١٢٣٤] أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الثُّبَانِ مَائِلَةً وَقَدْ أَزَاهُنَّ غَنَى غَيْرِ صُدَادٍ
 وتأولوه بعضهم على أن صداد فى البيت جمع صَادَ وجعل الضمير للأبصار لأنه يقال
 يصر صادا كما يقال يصر حاد (وَذَانِ) أى فعل وفعل (فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا كَلَدَرَا) نحو : غاز وغزى
 وغزاء ، ونذر أيضا فى سخل سخل وسخال ، وفى نفساء نفس ونفاس ، ونذر فعل أيضا
 فى نحو : أعزل وعزل ، وسرّو وسرّأ ، وخريفة وخرد .

(تنبيه) : سعى فى التسهيل المحتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (فَعْلٌ وَقَفْلَةٌ فَعَالٌ
 لُهُمَا) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب ، وصعب وصعاب ، وقصعة وقصاع ،
 وخدلة وخدال (وَقُلَّ فيما عَيْتَهُ آيَا مِنْهُمَا) أى نحو : ضيف وضياف ، وضبعة وضياح .
 (تنبيه) : قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ، ومن القليل قولهم فى جمع يعر ويعرة .

بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فلينها وصفان فيقال فيها حجب وجوز . (قوله غير صداد) فيه الشاهد
 لأنه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة .

. (قوله نحو غاز وغزى) والأصل غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله فى سخل)
 بفتح السين المهملة وسكون الحاء المعجمة وهو الرجل الرذل . كذا فى الفارضى . (قوله ونذر فعل
 أيضا) قيد بفعل إشارة إلى أن فعلا لم يأت فى ذلك . سم . (قوله فى نحو أعزل) بين مهملة وزاى
 وهو الذى لا سلاح له . (قوله وسرّو وسرّأ) ضبط الأول فى نسخ بهزرة بعد واو ساكنة والثانى
 بهزرة بعد الراء وضبط الأول فى نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثانى بألف بعد الراء مخدوفة
 لالتقاءهما ساكنة مع التنوين بعدهما وعلى كل فوزن الأول فعول بفتح الفاء والثانى فعل إلا أن لام الثانى
 على النسخ الأول ثابتة وعلى النسخ الأخرى مخدوفة لالتقاء الساكنين وأما سرّاء بوزن فعال فجمع سار
 كما فى كلام ابن الناطم لا جمع سرّو فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناطم . (قوله وخريفة)
 بفتح الحاء المعجمة يقال امرأة خريفة أى حسنة أو ذات حياء أو عنراء كما تقدم . (قوله وخدلة) بناء
 معجمة ودال مهملة أى متعلقة الساقين والذراعين . (قوله وضبعة) بضاد معجمة ونحبة وهى العقار .

[١٢٣٤] قاله القنطاسى - من نصيلة من البسيط - وأولها هو قوله :
 مَا اغْتَادَ حُبُّ سَلْمَى جِئْنِ مُنَادٍ وَمَا لَقِئْنِ بِرَأْسِي ذَلْبًا طَلَادِي
 وقيل البيت المذكور :

مَا لِلْكَوَاصِبِ وَذَغْنُ الْحَيَاةِ كَمَا وَذَغْنِي وَالْعَلْدُنُ الثَّيْبُ مِعَادِي
 والراو فى وقد : للحال . والشاهد فى : صداد فإنه جمع صادة ، وهو نادر لأن فعلا - بضم الفاء وتشديد العين -
 بجى جمع فاعل ، كصوام جمع صائم : من صد عنه إذا عرض .

يعار كما قدمته ، وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية (وَفَعَلَ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ * مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اِجْتِلَالٌ) أى يطرد فعال أيضا في فعل نحو : جبل وجبال ، وجمل وجمال . وإنما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة : الأول : أن يكون صحيح اللام ، فلا يطرد في نحو فتى ، وإلى ذلك أشار بعجز البيت . والثاني : أن لا يكون مضعفا فلا يطرد في نحو طلل . والثالث : أن يكون اسما لا صفة نحو بطل ، وإلى الثاني الإشارة بقوله (أَوْ يَكُ مُضْعَفًا) وأما الثالث فذكره في التسهيل (وَمِثْلُ فَعَلٍ * ذُو آتَا) منه نحو فعلة فيجمع على فُعَالٍ باطراد نحو : رقة ورقاب ، ويشترط فيها ما يشترط في فعل (وَفَعَلَ مَعَ فَعْلٍ) أى يطرد فيها أيضا فعال (فَأَقْبَلَ) نحو : قَدَحَ وَقَدَحَ ، وَرَمَحَ وَرَمَاحَ . ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازا من نحو : جلف وحلو ، ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ، ولا يأتى اللام كمدى (وَلِى فَعِيلٌ وَصَفَ فَاعِلٌ وَزَدَ) أيضا فعال (كَذَلِكَ فِي الْكَاثَةِ) أى أنشئ فعيل بمعنى فعيلة (أَيْضاً أَطَرَدَ) بشرط صحة لامهما نحو : ظرف وظراف ، واحترز عن فعيل وصف مفعول وأثناء نحو : جريح وجرحمه فلا يقال فيهما جراح ، والاحتراز بصحة اللام عن نحو : قوى وقوية فلا يقال فيهما قواى (رُشَاعٌ) أى كثر فعال (لِى وَصَفَ عَلَى فَعْلَانَا) بفتح الفاء (وَأَنْتَبِهْ) أى أنشئ فعلان وهما فعل وفعلانة نحو : غضبان وغضاب وغضى وغضاب ، وندمانه وندام (أَوْ) وصف (عَلَى

(قوله نحو بطل) مثال للصفة . (قوله منه) أى من فعل أى على وزنه بدون التاء وأشار به إلى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها لفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بملك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كفعل في أنه يجمع على فعال وإن لم يكن بوزن فعل بدون التاء . (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة . (قوله نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر . (قوله كمدى) هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء . (قوله ورد) أى باطراد أخذنا من قوله كذلك في أثناءه أيضا اطرده . (قوله وأنشئه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعا من الصرف وفعلان ممنوع من الصرف ليس له إلا أنشئ واحدة وهى فعلى كما أن المصروف ليس له إلا أنشئ واحدة وهى فعلة وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وإنما نطق به ممنوعا من الصرف لعلميته على الوزن وزيادة الألف والنون وفي بعض النسخ : أو أنشئه بأو التثنية بمعنى الولو .

فَعْلَانَا بضم الفاء **(وَمِثْلُهُ)** أَثْنَاهُ **(فَعْلَانَةٌ)** نحو : خمصان وخماص وخمصانة وخماص .
(تنبيهه) : أنهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به في شرح الكافية ،
 وكلامه في التسهيل يقتضى الاطراد **(وَالزَّمَّةُ)** أى فعلا **(لِ * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَقِي)**
 والمراد بنحوهما ما كان عينه وإوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة أَثْنَاهُ فتقول
 فيهما طوال ، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز في نحو : طويل وطويلة إلا إلى التصحيح نحو :
 طويلين وطويلات .

(تنبيهه) : قد اتضح مما تقدم أن فعلا مطرد في ثمانية أوزان : فَعْل كصعب ،
 وفَعْلَة كقصعة ، وفَعْل كجبل ، وفَعْلَة كرقبة ، وفَعْل ككذب ، وفَعْل كرمح ، وفَعْل
 وفعيلة ، وشائع في خمسة أوزان : فعلان كفضبان ، وفعل كفضبى ، وفعلانة كندمانه ،
 وفعلان كخمصان ، وفعلانة كخمصانة ، ومما يحفظ فيه : فقول كخروف وخراف ،
 وفَعْلَة كلقحة ولقاح ، وفَعْل كمر ونمار ، وفَعْلَة كعباءة وعباء ، وفى وصف على فاعل
 كصائم وصيام ، أو فاعلة كصائمة وصيام ، أو فعلى كَرُبَى ورباب ، أو فعال كجواد
 وجياد ، أو فعال كهجان للمفرد والجمع ، أو فيعل كخير وخيار ، أو أفعل كأعجف
 وعجاف ، أو فعلاء كمجفأ وعجاف ، أو فعيل بمعنى مفعول كيربط ورباط ، وفى اسم
 على فَعْلَة كبرمة وبرام ، أو فَعْل كربع ورباع ، أو فعل كجُمْد وجماد ، أو فعلان

(قوله نحو خمصان) يقال رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أى ضامر البطن . **(قوله لا يطرد فيها)** أى في اللذكورات . **(قوله يقتضى الاطراد)** وبه صرح في العمدة كما قاله السيوطى . **(قوله والزمة)**
 أى بالنسبة لصيغ التكسير فلا ينافى التصحيح اهـ سم ويشير الشراح إليه . **(قوله تقي)** بالفوقية
 مجزوم في جواب الأمر والياء إشباع أى تقي بحق اللغة . **(قوله أنه لا يجاوز إلخ)** أى بخلاف الأبنية
 المتقدمة التى تجمع على فعال فإنها تتجاوزها إلى غيره من صيغ التكسير . **(قوله كلقحة)** بكسر اللام
 وسكون القاف قال في المصباح : اللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدره
 وسدر أو قصعة وقصع . والقروح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص . وقال
 ثعلب : القلاح جمع لقحة اهـ فعلم أن ما في كلام الشارح قول ثعلب . **(قوله كرى)** بضم الراء
 وتشديد الموحدة . ورباب بكسر الراء كأثنى وأثأت والرئ الشاة إنذا ولدت أو مات ولدها قال في
 القاموس : وجهها على رباب بالضم نادر قال شيخنا السيد : ولا منافاة بينه وبين ما في الشرح لأن
 كلا الجمعين نادر . **(قوله كأعجف)** أى هزيل . **(قوله كيربط)** أى مربوط . **(قوله كربع)** بضم
 الراء وفتح اللوحدة الفصل ينتج في الربيع . **(قوله كجُمْد)** بجم ومم مضمومتين وتسكن للمم أيضا
 لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الإيهام .
 والجمد المكان الصلب المرتفع . كذا في الصحاح . **(قوله كسرحان)** بكسر السين الذئب .

كسرحان وسراح ، أو فاعيل كفصيل وفصال ، أو فعل كرجل ورجال (ويفعلول فعل نحو كبد * يُفَعِّلُ غالباً) أى من أمثلة جمع الكثرة فعول ، وهو مطرد في اسم على فعل نحو : كبد وكبود ونمر ونمور ، وأشار بقوله يخص إلى أنه لا يجاوز فعولاً إلى غيره من جموع الكثرة غالباً ، وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد يجمع على غير فعول نادراً نحو : نمر ونمر ونمار أيضاً كما مر (كذلك يطرد . في فعل أسماً مطلقاً ألفاً) أى يطرد أيضاً فعول في اسم على فعل أو فعل أو فعل ، وهو معنى قوله مطلق ألفاً نحو : كعب وكعوب ، وحمل وحمول ، وجند وجنود . واحترز بالاسم عن الوصف نحو : صعب وجلف وحلو ، فلا يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيف وضيوف .

(تقنيته) : اطراد فعول في فعل مشروط بأن لا تكون عينه واوا كحوض وشذ فوج في فوج ، ومشروط في فعل بأن لا تكون عينه أيضاً واوا كحوت ، ولا لامة باء كمدى ، وأن لا يكون مضاعفاً نحو : خف ، وشذ تى في توى ، ومنه قالت : بَحَلْتُ الْأَهْمَازَ أَوْ نَيْيَا . والنوى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . وشذ حصص

(قوله ويفعلول) الباء داخلة على المقصور عليه . (قوله يخص غالباً) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وإن ادعاهما ابن هشام معترضاً بها على المصنف لأن معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوز إلى غيره من أوزان جمع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى أنه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمراً في الغالب . (قوله من جموع الكثرة) قيد بذلك لأن نحو كبد يجمع في القلة على أكباد قياساً كما يفيد كلامهم في أفعال حتى الشارح خلافاً لما ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح من أنه غير قياسى وأن قوله من جموع الكثرة ليس بقيد فعلم أن ثمر جعمن قياسين وهما ثمر وأثمار وجعمن سماعيين وهما ثمر وثمار هذا هو تحقيق المقام .

(قوله كذلك يطرد في فعل اسماء إلخ) يؤخذ من هنا ومن قوله : فعل وفعله فعال لهما أن فعلا المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول وفي كلام أبى حيان أن العرب إذا جمعته على واحد منها أو على غيرها من أبنية الجموع اتبع فإن لم يثبت عن العرب فيه شيء جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه أنه إذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه . أفاده سم . (قوله في فوج) هم الجماعة من الناس . (قوله وشذتلى) بضم النون وسكون الهززة وتشديد التحتية أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء إلخ وقوله في نؤى بضم النون وسكون الهززة . (قوله أياصر) بتحية وصاد مهملة جمع أياصر وهو جبل قصير يشد في أسفل الخباء إلى وتد . (قوله بالهملتين) أى مع ضم أولاهما وأما الحص بغاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بنخشب كالأزج فيجمع على فعول كالأول ويزيد بفعال

وحصوص والحصى بالمهملتين وهو الورس (وَفَعَلَ * لَهْ) فعل مبتدأ وله خبره ، والضمير لفعل أى فعل من أفراد فعول ، نحو : أسد وأسود ، وشجن وشجون ، وندب وندوب ، وذكر وذكور .

(تنبيهات): الأول : تردد كلام المصنف في أن فعولا مقيس في فعل أو محفوف ، لمشى في التسهيل على الأول ، وفي شرح الكافية على الثاني وبه جزم الشارح ، وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر في هذا النظم غالبا إلا المطرد ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراد غالبا بقدر أو نحو قل أو ندر ، وأما قول الشارح ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال - يعنى المصنف - : وفعل له يعنى له فعول ولم يقيده باطراد فعلم أنه محفوف ، ففيه نظر : لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بين من صنيعه . الثاني : إذا قلنا إن فعولا مقيس في فعل فذلك بشرطين : أن يكون اسما وأن لا يكون مضاعفا ، فلا يقال في نصف نصوف ، ولا في لب لبوب ، وشذ في طلل طلول . الثالث : جعل المصنف فعولا في التسهيل على ثلاث مراتب : مقيسا في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعا في فاعل وصفا غير مضاعف كراد ولا محتل العين كقائم نحو : شاهد وشهود وفي نحو : فصل وفوج وساق فيقال خصوص وخصاص . قاله في القاموس .

(قوله وهو الورس) ويقال الزعفران صحاح . (قوله من أفراد فعول) يعنى من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح . (قوله وشجن) بشين معجمة وجيم الحاقة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان . زكريا . (قوله وندب) بنون ودال مهملة مفتوحين وموحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد . زكريا . (قوله ولما يذكر غيره إلخ) تركيب فاسد لأن لما الحينية لا تدخل إلا على ماض . (قوله يشير إلى عدم اطراد غالبا إلخ) وقد لا يشير إلى عدم اطراد كما في قوله بعد وشاع في حوت وقاع فإن فعلانا مطرد في نحو حوت نحو قاع ولم يشر المصنف إلى عدم اطراد الثاني . (قوله أو نحو قل أو ندر) أى كشذ . (قوله يعنى له فعول) هذا الحل يقتضى أن ضمير له لفعل وأن له خبر مبتدأ محذوف أى له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح ضاملا . (قوله في الغالب) ينبى حذفه فإن المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة في غير المطرد أصلا فأعرفه فإنه مما غفل عنه . (قوله على ما هو بين من صنيعه) منه قوله أول الباب :

* لفعل اسما صح عينا أفصل *

فإن أفعل مطرد في فعل اسما صحيح العين اتفاقا كما سبق . (قوله في نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة للمتوسطة بين الصغر والكبر . (قوله في الأوزان الأربعة) صوابه الخمسة . (قوله وفي نحو فصل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذى لا مروعة له ووجه شلوه كونه صفة .

وبدرة وشعبة وقنة ، وشاذا في نحو : ظريف وأنسة وحصى وأسيئة (وَلِلْفَعَالِ فَعْلَانٌ فَهَلْ لَكَ حَصْلٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء ، وهو مطرد في اسم على فعال نحو : غراب وغربان وغلّام وغلّمان وقد تقدم عند قوله وغالبا أغنانهم فعلان في فعل التنبيه على اطراده في فعل نحو : صرد وصردان (وَشَاذٌ) أى كثر فعلان (فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاغُمَا) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين ، فالأول نحو : حوت وحيتان ، ونون ونينان ، وكوز وكيزان . والثاني نحو : قاع وقيعان ، وتاج وتيجان ، وجار وجيران .

(تنبيهه) : هو مطرد في الأول من هذين كما صرح به في شرح الكافية واتضاه كلام التسهيل (وَقُلْ فِي غَيْرِهِمَا) أى مجيء فعلان في غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه ، فمن ذلك في الأسماء قنوق وقنوان ، وصورا وصريران - والصورار قطع بقر الوحش -

(قوله وبدرة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملّة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة . (قوله وشعبة) بشين معجمة فعين مهملّة كما بخط الشارح وهى بضم فسكون القطعة وفى بعض النسخ بسين مهملّة مفتوحة وقاف ساكنة وهى الجحشة وولد الناقة أول ساعة يولد . وسقوب الإبل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفى نسخة سبقة بسين مهملّة قفاف مفتوحين وهى الرجل خطأ من وجهين فتنبه . (قوله وقنة) بضم القاف وتشديد النون وهى أعلى الجبل . (قوله وشاذا) هذا يقتضى أن الشاذ غير المسموع ويمكن أنه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسموع ما خالف القياس مع كثرة كما للبعض . (قوله وأنسة) ضبطه الإسقاطى بفتح الهزرة والنون والسین المهملّة ضد الوحشة قال شيخنا : ورأيت بخط الشارح علامة للد على الألف فتكون آنسة كقائمة

أ هـ . (قوله وحصى) بالمهملتين مضموم الأول كما مر . (قوله وأسيئة) بفتح الهزرة وكسر السين المهملّة وبعد التحتية نون . قال في القاموس : القوة من قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعا نسعا أو عنانا

أ هـ . والنسج بكسر النون وسكون السين المهملّة آخره عين مهملّة سير ينسج عريضا على هيئة أعنة البغال يشد به الرجال قاله في القاموس فقول البعض هى سير من سيور الوتر تخليط .

(قوله على فعل) أى بضم فسكون أو على فعل أى بفتحيتين . (قوله واو العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحيتين فالألف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة . (قوله وحيتان) أصله حوتان قلبت الواو باء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان . (قوله ونون) هو الحوت . (قوله في الأول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد في الثاني وصرح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضى الاطراد وإن زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد .

(قوله وقل في غيرهما) أى غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل في الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلاطا مطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بأن الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلان حصل وقوله وغالبا أغنانهم فعلان في فعل .

وغزال وغزلان ، وخروف وخرفان ، وظليم وظلمان - والظلم ذكر النعام - وحائط وحيطان ، ونسوة ونسوان ، وعيد وعيدان ، وبركة وبركان - والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء - وقضفة وقضبان - والقضفة بالفتح الأكمة - . وفي الأوصاف : شيخ وشيخان ، وشجاع وشجعان .

(تنبيهه) : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية - وعليه مشى الشارح - أن فعلانا لا يطرد في فعل صحيح العين كخرب وخربان ، وأخ وإخوان ومقتضى كلامه في التسهيل إطراده فيه - والمخرب ذكر الجباري - **(وَفَعَلًا أَسْمًا وَفَعِلًا وَفَعَلٌ * غَيْرُ مَعْلُومٍ الْعَيْنُ فَعْلَانٌ شَمَلٌ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو : بطن وبطنان ، وظهر وظهران . أو فعيل نحو : قضيب وقضبان ، ورغيف ورغفان . أو فعل صحيح العين نحو : ذكر وذكران ، وجمل وجملان . وخرج بقوله اسما نحو : ضخم وجميل وبطل ، وبقوله غير معل نحو فود ، فلا يجمع شيء منها على فعلان .

(تنبيهات) : الأول : ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو : جذع وجذعان وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة . الثاني : اقتضى كلامه أن نحو : ذئب وذؤبان غير مقيس ، وصرح في شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عدّه من المقيس . الثالث : اقتضى كلامه أيضا أن فعلان مقيس

(قوله قنر) قال في القاموس : القنر بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباش جمعه أقناء وقنوان وقنيان مثلثين ١ هـ . **(قوله وصوار)** بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر . **(قوله وظليم)** بفتح الظاء المعجمة . **(قوله وبركة)** بضم الموحدة . **(قوله والقضفة بالفتح)** أى بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء . **(قوله لا يطرد في فعل)** أى بفتح العين صحيح العين أى كما لا يطرد في فعل بفتح العين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم . **(قوله كخرب)** بفتح الخاء المعجمة والراء . **(قوله وأخ وإخوان)** أصل أخ أخو بفتح الخاء حذفت اللام اعتباطا وظاهره أن أخا يجمع على أخوان مطلقا ونقل الفارسي عن بعضهم أن الأخ في النسب يجمع على أخوة وفي الصداقة على اخوان ولا يرد عليه **(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)** [الحجرات : ١٠] لأن المعنى كالأخوة أو كلامه أغلبي . **(قوله والمخرب ذكر الجباري)** سمي بذلك لسكونه في الخراب . تصرع .

(قوله وفعلنا اسما إلخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجارى مجرى الاسم كالاسم نحو : عبد وعبدان وبأن تقييده فعلا الساكن العين بالاسمية وإطلاقه فعلا بالتحريك العين يقتضى عدم اشتراط الاسمية في الأخيرين وليس كذلك لأشراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الأول بأن قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالقلبة وعن الثاني بأنه حذف الفيد مما بعد الأول لدلالة تقييد الأول عليه . **(قوله وفعل)** وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . **(قوله نحو فود)** بفتح

في نحو : سيف وقوس وقاع وعويل لأنه لم يشترط صحة العين إلا في الأخير وهو فعل بفتحتين . الرابع : مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجز وحجران ، وأفل فعلاء كأسود وسودان وأعمى وعميان ، وفعل كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرها سيويه ، وفعلة كقضفة وقضفان ، وفعل كعود وقعدان (ولكريم) وبخيل فعلاء * كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِلَا أَي من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ، وهو مقيس في فاعل وصفا للمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام ، فشمل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل ، نحو : كريم وبخيل وظريف ، وما كان بمعنى مفعول نحو : سميع بمعنى مسمع ، وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط ، فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء ، وخرج بالوصف الاسم نحو : قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء ، وبالمذكر المؤنث نحو : رميم وشريفة فلا يقال عظام رماء ولا نساء شرفاء ، وأما خلفاء في جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر ، وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسبح فلا يقال في جمعه فسحاء ، وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء . وشذ دفين ودفاء ، وسجين وسجناء ، وجليب وجلباء ، وستير وستراء ، حكاهن اللحائى . ونذر أسير وأسراء ، وبكونه غير مضاعف نحو : شديد وليب فلا يقال شدداء ولا لباء ، وبكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاء ، ونذر تقى وتقواء ، وسخى وسخواء ، وسرى وسرواء .

وهو القصاص . (قوله لأنه صفة) هذا بحسب الأصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية . (قوله وقاع) كان ينبغي إسقاطه لأن وزنه فعل بفتحتين كما مر . قال شيخنا : إلا أن يقال النظر هنا للحال اهـ وفيه ما فيه . (قوله وعويل) هو رفع الصوت بالبكاء كما في المختار . (قوله كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو . قال الجوهري : وهو ولد الناقة ولا يزال حواراً حتى يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو فصيل . (قوله وزقاق) بزاي وقافين وهو السكة . (قوله كعود) هو بالفتح من الإبل ما يقتنعه الراعى في كل حاجة . قاموس . (قوله ولكريم وبخيل فعلاء) يعني أن فعلاء بطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فاعل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وأن يكون وصفا للمذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجية مدح أو ذم . (قوله لما ضَاهَاهُمَا) أى في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيأتى . (قوله نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم . (قوله نحو خليط بمعنى مخالط) وجليس بمعنى مجلس . (قوله فبطريق الحمل على المذكر) وقال الفارسي : خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلافت ولم يسمع سيويه خليفاً قال الفارسي ولو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اهـ دمايني وإنما ينهض الرد إذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف . (قوله فلا يقال قتلاء) أى إلا شذوذاً كما في التصريح . (قوله وسجين) بالجيم أى مسجون . (قوله ونذر أسير وأسراء) صنيعة يقتضى أنه غير شاذ وليس كذلك إلا أن يريد هنا بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله وبالتالي

(تنبيهات): الأول: أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء. الثاني: قوله كذا لما ضاهاهما أى شابههما يشمل ثلاثة أمور: المشابهة في اللفظ والمعنى نحو: ظريف وشريف وخييث ولقيم، والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو: قليل وجريح - وهذا غير صحيح لما عرفت - والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو: صالح شجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف، من كل وصف دل على سجية مدح أو ذم، وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم، لكنه يوهم أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وأن ذلك مطرد فيه، وليس كذلك فيهما.

أما الأول فواضح البطلان.

وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعل أو فاعل كما مثلت، وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو: جبان ومصح ويخلم وهو الصديق

ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل. (قوله وهذا) أى الأمر الثاني وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى أى لعمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع لقيم بمعنى مفعول على فعلاء. (قوله وخفاف) بضم الخاء المعجمة.

(قوله وعليه) أى على الأمر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله وبيانته بقوله من كل وصف إلخ لنقل الشارح عنه فيما يأتي أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحيث فلا تنافي بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتي هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضى أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما في المعنى فقط وهذا يؤدي إلى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغز كرم ويخيل مما شابههما في اللفظ والمعنى كظريف ولقيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم إضافي أى بالنسبة إلى المشابهة في اللفظ فقط فاعترف بذلك. (قوله لكنه) أى كلام الناظم يوهم أى بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر إليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه في المعنى فقط دل على سجية إلخ. (قوله يجمع على فعلاء) أى بقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يغني هذا عن قوله وأن ذلك مطرد فيه نعم صنيعة يقتضى أو ضحية بطلان الأول عن بطلان الثاني والأمر بالمعكس فافهم.

(قوله أما الأول) أى أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان إذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سمعا ولا قياسا. (قوله وأما الثاني) أى أن ذلك مطرد فيه. (قوله أو فاعل) أى بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أى بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر في فاعل وفعال بالضم هو ما رأيت في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لمل باشا لكن في النسخة التي شرح عليها الدمايني زيادة فعال بفتح الفاء كما

ما ندر جمعه على فعلاء ، وكذلك قولهم في جمع رسول رسلاء ، وفي جمع ودود ودداء ، فكل هذا مقصور على السماع .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دل على سجنية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء هو ما في التسهيل كما تقدم ، واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية أن فعلا ما يقتصر فيه على السماع انتهى (ولاب غفلة) أى عن فعلاء (أفعلاء في المَعْلَ * لَأَمَّا وَمُضْتَفِي) من فعيل المتقدم ذكره ، فالمعل نحو : غنى وأغنياء وولى وأولياء ، والمضعف نحو : شديد وأشداء وخليل وأخلاء ، وهذا لازم إلا ما ندر ، وتقدم أنه ندر تقى وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء ، وأشار بقوله (وغير ذلك قل) إلى أن ورود أفعلاء في غير المضعف والمعل قليل ، نحو : صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصباء وهين وأهواء ، فلا يقاس عليه بخلاف الأول (فواعل لِفَوْعَلٍ وفَاعِلٍ * وفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ . وَخَالِصٌ وَصَاحِلٌ وفَاعِلَةٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فواعل ، وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة : أَوْهَا فوعل نحو : جوهر وجواهر . وثانیا فاعل بفتح العين نحو : طابع وطوابع . وثالثها فاعلاء نحو : قاصعاء وقواصع . ورابعها فاعل اسما علما أو غير علم

ضبطه الدمامي ومثل له بجان وعلى هذه النسخة اقتصر الإسقاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح . (قوله وذكر فيه وفي شرح الكافية إغ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فإنه لم يصرح في التسهيل بأن نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وإن كان يؤخذ منه . (قوله وسميح) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم . (قوله وخلم) بكسر الحاء المعجمة وسكون اللام كما في القاموس والصحاح والفارضى والدمامي وابن عقيل وعلى باشا ثلاثهم على التسهيل فضيظ شيخنا والبعض الحاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضى غير صحيح فإن الذى في الفارضى هو الكسر كما مر ولعل عنده أن النسخة الواقعة له من الفارضى حَرَفَ الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب .

(قوله وظنين وأظناء) إما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف لأنه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أى المتهم . (قوله مع نحو) عبر هنا بنحو دون ما قبله لأنه ذكر هنا جزئيات . سم . (قوله كاهل) هو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات . مصباح . (قوله نحو طابع) بفتح الموحدة الحاتم وكسرهما لفة . (قوله نحو قاصعاء) هو جعر اليربوع الذى يقع فيه أى يدخل . زكريا . (قوله نحو جابر إغ) نشر على ترتيب اللف .

نحو : جابر وجوابر وكاهل وكواهل ، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو . وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل نحو : حائض وحواض . وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو : صاهل وصواهل . وسابعها فاعلة مطلقا نحو : ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص ، وزاد في الكافية ثامنا وهو فاعلة نحو : صومعة وصوامع ، وذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثابته ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي ، واحترز بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو خورنق ، فإنك تقول في جمعه خرائق بحذف الواو ، ولا خلاف في اطراد فواعل في هذه الأنواع إلا السادس ، فقال جماعة من المتأخرين إنه شاذ ، ونسبهم في شرح الكافية إلى التلظ في ذلك ، وقال : نص سيويه على اطراد فواعل في فاعل صفة للمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ في نحو : فارس وفوارس ، يعني فيما كان الفاعل صفة للمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَهَا مَائِلَةٌ) وذلك قولهم في فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد : فوارس ونواكس وهوالك وغوايب وشواهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس ، فيقدر في قولهم هالك في الهوالك : في الطوائف الهوالك ، قيل وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

(تنبيه) : شذ أيضا فواعل في غير ما ذكر نحو : حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعشان وعوائن (وَيَفْعَالِيلُ اجْمَعْنَ فَعَالَةً * وَهَيْبُهُ ذَاتَاءٍ) ثابتة (أَوْ مَزَالَةٍ) أى من (قوله فاعلة مطلقا) أى علما أو غيره إما أو صفة لماعل أو غيره . (قوله نحو صومعة) هى بيت للنصارى كما في القاموس . (قوله لغير فاعل إلخ) دخل في غير فاعل ما ليس وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقيد فاعل بما بعده دخل فاعل إما أو صفة لمؤنث أو غير عاقل . (قوله مما ثابته ألف زائدة) بيان لغير واحترز به من نحو ألف آدم فإنها أبديت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفعال نحو أولدم . سم .

(قوله غير ملحقة) بكسر الحاء . (قوله من نحو خورنق) فإن الواو فيه لإلحاقه بسفرجل والخورنق قال في القاموس قصر للنعمان الأكبر . (قوله خرائق) بزنة فعال كما سيأتى لا فواعل . تصريح . (قوله إلا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل . (قوله في نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف في . (قوله وناكس) هو المطأطىء رأسه . (قوله في الطوائف الهوالك) فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل . (قوله نحو حاجة) سمع في هذا المفرد حاجة فيجوز أن يكون حوائج جمعا لها واستغنى عن جمع حاجة . دمايني . (قوله ودواخن) والقياس دخان كغربان . دمايني . (قوله وعشان) بالعين المهملة فالثلاثة كغراب الدخان . (قوله أو مزالة) يحتمل أنه عطف على ذاتاء والهاء ضمير مضاف إليه عائذ على التاء

أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره غنثوما بالتاء أو مجردا منها، فثلك عشرة أوزان : خمسة بالتاء، وخمسة بلا تاء : فالثى بالتاء فعالة نحو : سحابة وسحاب، وفعالة نحو : رسالة ورسائل، وفعالة نحو : ذؤابة وذؤائب، وفعولة نحو : حمولة وحمائل، وفعيلة نحو : صحيفة وضحائف. والثى بلا تاء : فقال نحو : شمال وشمائل، وفعال نحو : عقاب وعقائب، وفعول نحو : عجوز وعجائز، وفعيل نحو : سعيد - علم امرأة - يقال فى جمعه سعايد، قال فى شرح الكافية : وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيها أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعايد جمع سعيد اسم امرأة.

(تنبيهات): الأول : شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا. كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائى ووصيد ووصائد.

الثانى : شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما فى المثل المذكورة،

والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والماء للتأنيث أى ذاتاء ثابتة أو مزالة. (قوله ذؤابة) بضم الذال المعجمة مهموز الضميرة من الشعر إذا كانت مرسله فإن كانت ملوبة فهى عقيمة. والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط. مصباح. (قوله وذؤائب) أصله ذائب بهزتين استقلوا أن تقع ألف الجمع بين هزتين فأبدلوا من الأولى واوا.

(قوله نحو شمائل) بكسر الشين مقابل اليمين ويفتحها ريج تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما فى الشرح والتصریح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما فى القاموس. (قوله من هذا القبيل) أى قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة. (قوله فلم يأت اسم جنس) أى جمع اسم جنس.

(قوله لكنه بمقتضى القياس إلخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يؤممه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه سماعا جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جمعه علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لأن العلم لم يدخل فى اسم الجنس.

(قوله كقولهم جزور وجزائر) قال فى القاموس : الجزور البعير أو خاص بالناقطة الجزورة اهـ

وقال فى المصباح : الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى اهـ وحيث قد قول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على الذكر لا مطلقا لأن جمع جزور واقعا على أنثى على جزائر قياسى فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعا لشيخنا لأن فى كلام الشارح مؤاخنة لأن الجزور يقع على الذكر والأنثى. (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا. سم. (قوله ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها فى القاموس منها فناء البيت وعقبته. وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل الذى يخزن مرتين. (قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فتجتمع على فعائل وإن كانت صفة كلطيفة ولطائف.

كذا في التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة وفروقة وناقاة جلالة بضم الجيم أى عظيمة ، فلا تجمع هذه الأوصاف على فعائل . وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازاً من نحو : جريئة وقيلة فلا يقال جرائع ولا قتائل ، وشذ قوهم ذييمة وذبايح .
الثالث : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية اطراد فعائل في هذه الأوزان العشرة ، وذكر في التسهيل أن المجردات من التاء سوى فيعل يحفظ فيها فعائل وأن أحقهن به فعول ، وأما فيعل فلم يذكره في التسهيل لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم ، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد في الأوزان المجردة وتبعه في الارتشاف .

الرابع : ذكر في التسهيل أن فعائل أيضاً لنحو جُرأض . وقرئاء وبركاء وجلولاء وحبارى وحزابية إن حذف ما زيد بعد لاميهما ، ولنحو : ضرة ، وطنة وحره ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ ، وإنما قيد حبارى وحزابية بحذف ثاني زائدیهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين فتقول عند حذفهما حبارى وحزائب وإن حذف الأول فقط قلت

(قوله الاصمعية) لم يقيد في التوضيح بالاسمية في ذى التاء ولا في المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق . (قوله وفروقة) من الفرق بفتحين وهو الخوف . (قوله بضم الجيم) أى وتخفيف اللام كما في القاموس . (قوله وإن أسطهن) أى المجردات به أى بفعائل فعول لكثرة فيه .

(قوله لأنه لم يحفظ) البناء للمفعول والضمير في أنه لفعل أو للفاعل والضمير فيه ولى لأنه للمصنف وقول البعض لأنه أى الناظم لم يحفظ فيه فعائل وإن كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اهـ ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ . (قوله كما تقدم) أى عن شرح الكافية . (قوله جرأض) بضم مضمومة فراء فألف فهزة مكسورة فضاء معجمة وهو المظلم البطن . دمايى . (قوله وقرئاء) بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحية فمثلة فألف ممدودة القم والبسر الجيدان كما في القاموس . (قوله وبركاء) بفتح الموحدة والراء مع اللد الثبات في الحرب . صحاح . (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع اللد قرية بناحية فارس . صحاح . (قوله وحزابية) بماء مهملة مفتوحة فزوى فألف فموحدة فتحية فهاء تأنيث وهو الغليظ إلى القصر . دمايى . (قوله إن حذف ما زيد بعد لاميهما) أى لأمى حبارى وحزابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حزابية . (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهى إحدى زوجتى الرجل أو زوجته . (قوله وطنة) بفتح الطاء المهملة وتشديد التون رطبة حمراء شديدة الخلاوة . دمايى .

(قوله وإنما قيد حبارى وحزابية إلخ) ولعله لم يذكر هذا القيد في قرئاء وبركاء وجلولاء مع أنها إذا جمعت على فعائل حذفت زيادتها الأخيرة لأنه ليس فيها إلا هذا الوجه بخلاف حبارى وحزابية فإن فيها وجهين بينهما الشارح أو لأن ألف التأنيث المملودة كائنه فحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج إلى بيان . (قوله عند حذفهما) أى الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل

حبارى وحزاني ا هـ (وَبِالْفَعَالِ وَالْفَعَالَى جُمُعًا * صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ الْكَبِيرُ) أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالي - بالكسر - والفعالي - بالفتح - ولهما اشتراك وانفراد : فيشتركان في أنواع : الأول فعلاء اسما نحو : صحراء وصحار وصحارى . والثاني فعل اسما نحو : غلقى وعلاق وعلاقى . والثالث فعل اسما نحو : ذفرى وذفار وذفارى . والرابع فعلى وصفا لا لأنثى أفعل نحو : حبلى وحبال وحبالى . والخامس فعلاء وصفا لأنثى نحو : عذراء وعذار وعذارى ، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله : والقيس اتبعا ، إلا فعلاء وصفا لأنثى نحو : عذراء فإن الفعالي والفعالي غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل . بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا ، وفى شرح الكافية : ويشتركان أيضا فى جمع مهري قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما ، ولا ينفرد الفعالي بالكسر فى نحو : جزرية وسِعْلَاءُ وعَرْقُوءُ والمآقِ ، وفيما حذف أول زائديه من نحو : حَبَطَى وَعَفَرَتْنِ وَعَدَوَلِ منهما كما يرويه قوله الآتى فقط فإن حبار لم يحذف فيه إلا الزائد الثانى وأما الأول أئنى الألف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتى فى قوله :

والمد زهد ثالثا فى الواحد هـ هذا يرى فى مثل كالفلاح

ومثل حبار فيما ذكر حزاب إلا أنه حذف فى حزاب مع الزائد الثانى وهو التحتى الهاء . (قوله وإن حذف الأول) أى الزائد الأول من كل منهما . (قوله وبالفعالى) بكسر اللام وقدمه لأنه أصل فعال يفتحها . (قوله غلقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للحاق بجمعفر . (قوله ذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يهرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للحاق بذرهم . (قوله لا لأنثى أفعل) كان الأول أن يقول لأنثى غير أفضل لشمول عبارته فعلى للمذكر كجهى لنبت معروف كذا قبل وفيه أن نحو جهى خرج بقوله وصفا . (قوله وصفا لأنثى) كان عليه أن يقول لأنثى غير أفعل ليخرج نحو حمراء إذ لا يقال فيه حمار ولا حمارى كما فى المرادى وقد يجب بأنه حذف من الثانى لدلالة الأول عليه . (قوله فى جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء . قال المرادى : أصل المهري بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل . (قوله ولا يقاس عليهما) أى على مهار ومهارى فلا يقال فى قمرى قمار وقمارى مثلا . (قوله

حذرية) بماء مهلة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتحية مخففة وهى القطعة الغليظة من الأرض . والأكمة الغليظة . قاموس . (قوله وسعلاء) بكسر السين وسكون العين المهملتين . قال فى القاموس : السعلاة والسعاء بكسرهما القول أو ساحرة الجن ا هـ وفسره شيخنا وغيره بأخيبت النيران . (قوله وعرقوء) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشب المتعرضة على رأس الدلو . تصرع . (قوله والمآق) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلى الأنف ويقال له الموق والمآق وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاذ قال فى المصباح : قال ابن القطاع :

وَقَهْرِيَّةٌ وَبَهْرِيَّةٌ وَقَلَنْسُوءَةٌ وَجَبَارِيَّةٌ ، وَنَدْرٌ فِي أَهْلِ عِشْرِينَ لَيْلَةً وَكَيْكَةٌ وَهِيَ الْبَيْضَةُ ، وَيَنْفَرِدُ فَعَالِي الْبَلْفَحِ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانٍ نَحْوُ : سَكْرَانٌ وَغَضْبَانٌ ، وَعَلَى فَعْلٍ نَحْوُ : سَكْرَى وَغَضْبَى ، وَيَحْطِفُ فِي نَحْوِ : حَيْطٌ وَيَتِيمٌ وَأَيْمٌ وَطَاهِرٌ وَشَاةٌ وَرَثِيْسٌ وَهِيَ الَّتِي أُصِيبَ رَأْسُهَا . وَاعْلَمْ أَنَّ فَعَالِي بَضْمِ الْفَاءِ فِي جَمْعِ نَحْوِ : سَكْرَانٌ وَسَكْرَى رَاجِعٌ عَلَى فَعَالٍ يَفْتَحُهَا ، وَفِي غَيْرِ يَتِيمٍ مِنْ نَحْوِ : قَدِيمٌ وَأَسِيرٌ مُسْتَعْنَى بِهِ عَنْهُ ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ .

مَا فِي الْعَيْنِ فَعْلٌ وَقَدْ غُلِطَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَقَالُوا هُوَ مَفْعَلٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْبَاءُ فِي آخِرِهِ لِلْإِلْحَاقِ . (قَوْلُهُ مِنْ نَحْوِ حَبْطِي إِخْ) تَبِعَ الشَّارِحُ ابْنَ النَّاطِمِ فِي انْفِرَادِ فَعَالٍ بِالْكَسْرِ بِحَبْطِي وَقَلَنْسُوءَةٍ تَبِعَ الْمُرَادِي فِي انْفِرَادِ فَعَالِي الْبَلْفَحِ فِي نَحْوِ سَكْرَانٌ وَسَكْرَى قَالَ زَكَرِيَّا وَجَمَلُ الشَّارِحِ يَعْنِي ابْنَ النَّاطِمِ حَبْطِي وَقَلَنْسُوءَةٌ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ فَعَالِي أَيْ بِالْكَسْرِ مَخَالِفٌ لَجَمَلِ ابْنِ هِشَامٍ لَمَّا اشْتَرَكَا فِيهِ فَعَالِي وَفَعَالِي وَلَمْ يَخْتَصَّ فَعَالِي أَيْ بِالْفَتْحِ بِشَيْءٍ كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ وَلِذَا تَرَكَ الشَّارِحُ وَذَكَرَ الْمُرَادِي أَنَّهُ غَنَصَ بِفَعْلَانٍ وَفَعْلٌ كَسَكْرَانٍ وَسَكْرَى وَفِيهِ نَظَرٌ أَهـ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ النَّاطِمِ لِأَيِّهِ فِي التَّسْهِيلِ .

(قَوْلُهُ حَبْطِي) يَفْتَحُ لِحَاءَ الْمِهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ وَسَكُونِ النُّونِ وَفُضِحَ الطَّاءُ الْمِهْمَلَةُ وَهُوَ الْعَظِيمُ الْبَطْنُ وَزَيْدٌ فِيهِ النُّونُ وَالْأَلْفُ لِيَتَحَقَّقَ يَسْفِرُ جَلٌ فَإِذَا حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ وَهُوَ النُّونُ قِيلَ فِي جَمْعِهِ حِبَاطِي . أَهـ تَصْرِيحٌ . وَلِي زَكَرِيَّا أَنَّهُ يُقَالُ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الطَّاءِ كَمَا يُقَالُ بِالْفَاءِ بَعْدَهَا . (قَوْلُهُ وَعَطْرِي) بَعَيْنٌ مِهْمَلَةٌ وَفَاءٌ مَفْتُوحَتَيْنِ فَرَاءٌ سَاكِنَةٌ فَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ وَهُوَ الْأُسْدُ وَأَوَّلُ زَائِدِيهِ النُّونُ . دِمَامِي . (قَوْلُهُ وَعَدْلُوِي) بَعَيْنٌ وَدَالٌ مِهْمَلَتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ فَوَلَوٌ سَاكِنَةٌ فَلَامٌ مَفْتُوحَةٌ وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالْبَحْرَيْنِ وَأَوَّلُ زَائِدِيهِ الْوَلَوُ . دِمَامِي . (قَوْلُهُ وَقَهْرِيَّةٌ) بِقَافٍ وَهَاءٌ مَفْتُوحَتَيْنِ فَوَلَوٌ سَاكِنَةٌ فَمُوَحَّدَةٌ وَهُوَ سَهْمٌ صَغِيرٌ وَأَوَّلُ زَائِدِيهِ الْوَلَوُ . دِمَامِي . (قَوْلُهُ وَبَهْرِيَّةٌ) بِمُوَحَّدَةٍ مَضْمُومَةٍ فَلَامٌ مَفْتُوحَةٌ فَهَاءٌ سَاكِنَةٌ فَنُونٌ مَكْسُورَةٌ فَتَحْتِيَّةٌ وَهِيَ السَّعَةُ يُقَالُ فَعْلَانٌ فِي بَلَدِيَّةٍ مِنَ الْعَيْشِ أَيْ فِي سَعَةٍ وَأَوَّلُ زَائِدِيهِ النُّونُ . (قَوْلُهُ وَقَلَنْسُوءَةٌ) يَفْتَحُ الْقَافَ وَالْلامَ وَسَكُونِ النُّونِ وَضَمَّ السَّيْنِ الْمِهْمَلَةَ مَا يَلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ وَزَيْدٌ فِيهِ النُّونُ وَالْوَلَوُ لِيَتَحَقَّقَ بِقَمَحْدَوَةٍ وَأَوَّلُ زَائِدِيهِ النُّونُ . تَصْرِيحٌ . (قَوْلُهُ وَكَيْكَةٌ) بِكَافَيْنِ بَيْنَهُمَا نَحْتِيَّةٌ .

(قَوْلُهُ فِي نَحْوِ حَبْطٍ) بِمَاءٍ مِهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَمُوَحَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ فَطَاءٌ مِهْمَلَةٌ وَهُوَ الْبَعِيرُ الْمُنْتَفِخُ الْبَطْنُ لَوُجَعٌ . دِمَامِي . (قَوْلُهُ وَأَيْمٌ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَتَشْدِيدَ التَّحْتِيَّةِ وَهُوَ مِنْ لَا زَوْجَةً لَهُ وَلَا زَوْجَ لَهَا . دِمَامِي . (قَوْلُهُ وَطَاهِرٌ) بِطَاءٍ مِهْمَلَةٍ . (قَوْلُهُ وَشَاةٌ وَرَثِيْسٌ) كَذَا فِي غَالِبِ نَسَخِ الشَّارِحِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَشَاةٌ وَرَثِيْسٌ وَكَذَا وَقَعَ فِي النُّسخَةِ الْوَاقِعَةِ لِلدِّمَامِيِّ مِنَ التَّسْهِيلِ فَقَالَ : يُقَالُ فِي جَمْعِ شَاةٍ شَوَاهِي وَفِي جَمْعِ رَثِيْسٍ وَهُوَ الذَّكَرُ مِنَ الظَّبْيِ وَالْمَرْءُ أَوْ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ سَنَةٌ تَبَاسَى بِالْفَاءِ بَعْدَ الْهَاءِ وَالسَّيْنِ هَذَا مُقْتَضِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ أَهـ مِلْخَصًا وَالَّذِي رَأَيْتُ فِي التَّسْهِيلِ وَشَرَحَهُ لِابْنِ عَقِيلٍ : وَشَاةٌ رَثِيْسٌ قَالُوا شِيَاهَ رَأْسِي وَالشَّاةُ الرَّثِيْسُ الَّتِي أُصِيبَ رَأْسُهَا أَهـ وَلَا يَبْعَدُ أَنَّ الصَّوَابَ هَذَا وَمَا عَدَاهُ تَحْرِيفٌ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الْقَامُوسِ لَمْ يَذْكُرْ شَوَاهِي وَرَثِيْسًا فِي جَمْعِ شَاةٍ وَرَثِيْسٍ وَذَكَرَ مَا نَصَبَهُ : وَشَاةٌ رَثِيْسٌ أُصِيبَ رَأْسُهَا مِنْ غَنَمٍ رَأْسِي أَهـ . (قَوْلُهُ وَفِي غَيْرِ يَتِيمٍ) أَيْ وَأَنَّ فَعَالِي بَضْمِ الْفَاءِ

(تنبيهات): الأول: إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعلى من نحو: حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد:

*** وبفعائل وشبه انطلقا ***

وسياتى بيانه، ولكنه أدخل بفعلى - بضم الفاء - فلم يذكره. الثانى: قالوا فى جمع صحراء وعذراء أيضا صحارى وعذارى بالتشديد وسياقى. الثالث: فعلى بالتشديد هو الأصل فى جمع صحراء ونحوها وإن كان محفوظا لا يقاس عليه: لأن وزن صحراء فعلال فجمعهم على فعاليل بقلب الألف التى بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها، وبقلب ألف التأنيث - وهى الثانية فى نحو صحراء - ياء وتدغم الأولى فيها، ثم أنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال: الصحارى - بالكسر - وهذا هو الغالب، ومن حذف الأولى قال: الصحارى - بالفتح - وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين (وَأَجْعَلْ فَعَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ * جَعْدُ كَالْكُرْمِيِّ تَجْعَلُ الْقَرْبِ) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلى، وهو لثلاثى ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب، نحو: كرسى وكراسى، وكركى وكراكى، واحترز بقوله: لغير ذى نسب جدد: من نحو تركى فلا يقال فيه تراكى، وأما أناسى فجمع إنسان لا إنسى وأصله

فى غير تيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعلى بفتحها فقالوا فى قديم وأسير فعلى بضم الفاء مستغنين به عن فعلى بفتح الفاء وإنما استغنى تيمنا لأنهم لم يجمعوه على فعلى بضم الفاء.

(قوله ولغ غير ذلك مستغنى عنه) أى وأن فعلى بضم الفاء فى غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه بفعلى بفتح الفاء نحو حباطى ويتامى وأيامى. (قوله لم يذكر هنا ما ينفرد به فعلى) أى بكسر اللام ولم يذكر أيضا ما ينفرد به فعلى بفتحها. (قوله لأن وزن صحراء إغ) تعليل لقوله هو الأصل. (قوله فعلال) هذا مردود وكذا قوله على فعاليل لأن همزة التأنيث لا تقابل باللام لأنها زائدة ولأنه لا يوافق قوله بعلو بقلب ألف التأنيث إغ ولو قال: ولأن وزن صحراء فعلاء فجمعهم على فعلى بتشديد الياء بقلب الألف الأولى ياء إغ لأصاب. (قوله ومن حذف الأولى إغ) كان تخصيص الفتح بحذف الأولى لأن الثانية محركة فإذا فتح ما قبلها قلبت ألفا من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها. سم.

(قوله لغير ذى نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلا كعلاء وقواء وحولابا وكرسى أو فيه نسب غير مجرد أى غير ملحوظ الآن لكونه صار منسيا أو كالنسى فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية كهمرى كما سيذكره الشارح وبقرير كلامه على هذا الوجه ينلغ اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسى فيه نسب غير مجرد مع أنه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج إلى تكلف شيخنا والبعض الجواب بأنه قرله جدد صفة كاشفة. (قوله وأما أناسى إغ) قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى

أناسين فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرابي ، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء . وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

(تنبيهات): الأول : قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً ، كقولهم في مهري مهاري ، وأصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنسب من الإبل .

الثاني : ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو : علباء وقوباء وخولاياء ، وأنه يحفظ في نحو : صحراء وعذراء وإنسان وظربان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير

أن الياء في أناسي ليست بدلاً وأن أناسي جمع إنسي وأناسين جمع إنسان للعب إلى قول حسن واستراح من دعوى البذل إذ العرب تقول إنسي في معنى إنسان كما قالوا بنتي وقمرى وبخلى وقمارى وكأنه يشير إلى تناسي النسب في ذلك كما يعلم من قوله في معنى إنسان فتأمل . سنذكر . **(قوله فجمع إنسان لا إنسي)** وحيث فلا يكون مما نحن فيه لأن وزنه حيثث فعالين بناء على أنه من الإنس لا فعال . قال الشيخ خالد : ولو كان أناسي جمع إنسي لقل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه : وهذا لا يقول به أحد .

(قوله فأبدلوا النون ياء) ثم أذعنوا الياء للبدة من ألف إنسان فيه ومن العرب من يقول أناسين وظرابين على الأصل من غير إبدال . **(قوله ظربان)** بالطاء المعجمة على وزن قطران دوية منتنة الريح قيل تشبه الحر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل في شرح التسهيل . قال الجوهرى : تزعم الأعراب أنها نفسو في ثوب أحدهم إذا صلبها فلا تذهب رائحته حتى يبيل الثوب . **(قوله على معنى مشعور به)** وهو المنسوب إليه وقوله قبل سقوطها متملق بمشعور . **(قوله منسيا)** أى إذا لم يلاحظ النسب أصلاً أو كالمنسى أى إذا لوحظ في بعض الأحيان . **(قوله وحولاياء)** بفتح الحاء للمهمة وسكون الواو مع القصر . قال الدماميني : اسم موضع وقال في القاموس : قرية من عمل الثروان . **(قوله وأنه يحفظ)** وإن كان هو الأصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقاً والمرادى . **(قوله وإنسان وظربان)** أى على القول بأن أناسي وظرابي ليس أصلهما أناسين وظرابين .

(قوله والمزيد فيه) أى والثلاثي المزيد فيه وقوله وغير الملحق بكسر الحاء أى غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد في حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد في حرف شبيه بالحرف للملحق كاصبع وأصابع بوزن أناعل ويظهر لي أن التقيد بغرهما لكونه الغالب في مفردات الجموع السابقة وإلا فمنها ما زيادته للالحاق

الملحق والشبيه به ، وجملة الأبنية الموضوعية للكثرة منها أحد وعشرون بناء ، وزاد في الكافية أربعة أبنية : فعلى وفعل وفعل وفعل ، أما فعلى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلا ، وفعل وقد تقدم ذكره وأنه يرجع على فعلى بالفتح في هذين الوصفين ، وأما فعيل وفعل بضم الفاء نحو عبید جمع عبد وظوار جمع ظفر ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسماء جمع على الصحيح ، وقال في التسهيل : الأصح أنهما مثالا تكسير لا اسماء جمع ، فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتي بيانه ، وأما فعلى فلم يسمع جمعا إلا في حجل جمع حجل وظرفي جمع ظربان ، ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع . وقال الأصمعي : الحجل لغة في الحجل ، ومذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ، ومذهب سيويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه .

ومذهب الفراء إلى أن كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو : ثمر وثمار جمع تكسير وليس بصحيح (وبالعالم وشبهه الطقا * في مجمع ما فوق الثلاثة ارتقى) أى من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه . والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة وإن خالفه في الوزن نحو مفاعل وفاعل . أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة . وأما

كجوهه وعلقى فانهم . (قوله منها) أى من أمثلة تكثير الثلاثي المجرد إلخ . (قوله جمع ظفر) بظاء معجمة مكسورة وهززة ساكنة الناقعة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرهاظ وللرجل الحاضن ولد غيره ظفر والجمع أظفار مثل حمل وأحمال وربما جمعت المرأة على ظفار بكسر الظاء وضمها . كذا في المصباح . (قوله فإن ذكر فعيل) أى ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله في التسهيل بجمعية فعيل بتانيته . والحاصل أن المصنف مشى في التسهيل على التفصيل المقابل للقول بأن فعلا اسم جمع مطلقا . قال المرادي : وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا .

(قوله كما سيأتي بيانه) أى في الحاقمة . (قوله جمع حجل) يفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف . (قوله وبالعالم وشبهه إلخ) أى على التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه . (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) يشمل الرباعي كجعفر وصيرف وأصبع والخماسي كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسي كقبعثرى ومستخرج . والسباعي كاستخراج . (قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعي المجرد كجعفر والمزيد فيه كمدرج ومتدرج والخماسي المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعي المجرد لا يحذف منه شيء كجعفر وجعافر والخماسي المجرد يحذف خامسه كسفرجل وسفارج نعم إن كان رابعه يشبه الحروف التى تزداد كالتخيار في حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرزاد أو فرازق وأما الرباعي والخماسي المزيد فيجب حذف زائدتهما حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثالث فتقول في جمع مدرج ومتدرج وقبعثرى دحارج وقباعث إلا إذا كان زائد الرباعي المزيد فيه لينا قبل الآخر

شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد إلا ما أخرجه بقوله (مِنْ غَيْرِ مَا قَضَى) أى وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحراء ورام وكامل ونحوها مما استقرّ تكسيه على غير هذا البناء .
وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعى وما زاد عليه : أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو : جعفر وجعافر ، وزبرج وزبارج ، وبرثن وبرائن ، وسيطر وسيباطر ، وجحدب وجحداب ، وإن كان بزيادة على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو : جوهر وجواهر ، وصيرف وصيارف ، وعلقى وعلاق ؛ أم لغيره نحو : اصبع وأصابع ، رابعا فثبت فتقول في جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقرطاس بقلب الواو والألف ياء وتناديل كما سيأتى ذلك كله .

(قوله من غير ما مضى) يرجع لقوله وشبهه كما أشار إليه الشارح . (قوله مما استقرّ تكسيه على غير هذا البناء) أى فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقرّ إلخ نحو سحابة مما يجمع على فعالل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فلإنهما وإن كانا مما مضى لكنهما استقرّ تكسيهما على هذا البناء لأن فعالل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد للمفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار إلى بعض ذلك . زكريا . (قوله أما الرباعى) أى ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة بدليل قوله بعد وإن كان أى الرباعى بزيادة أى بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فإن الذى يجمع على شبهه إنما هو الثلاثى المزيد فيه . (قوله نحو جعفر) هو النهر الصغير . (قوله وزبرج) بزي مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة . (قوله وبرثن) بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلة مضمومة فنون . قال في القاموس : الكف مع الأصابع ومخلب الأسد أو هو للسبع كالأصبع للإنسان وقبيلة أده وما مر من أنه بمثلة قبل آخره وهو ما صرح به زكريا وبها رسم في نسخ الصحاح والقاموس وقال في التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به . (قوله وسيطر) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضى اللسان كما في القاموس .

(قوله وجحدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما في القاموس وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما في الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الأسد كما في القاموس . (قوله نحو جوهر إلخ) مقتضى كون الزيادة في هذه الأمثلة للالحاق أن يكون وزنها فعلل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبه فعالل إلا أن يكون المراد شبه فعالل مع قطع النظر عن الالحاق أده سم أى لم ينظر إلى كون الزيادة للالحاق وإنما نظر إلى مجرد الزيادة . (قوله وصيرف) هو المختل في الأمور . قاموس . (قوله وعلقى وعلاق) في ذكر هذا نظر وإن أفقره لأنه من جملة ما مضى واستقرّ تكسيه على غير هذا البناء لذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعالي بكسر اللام والفعالي بفتحها .

(قوله نحو اصبع إلخ) وزن أصابع أناعل ومساجد مفاعل وسلام فاعل . (قوله مما تقدم

ومسجد ومساجد ، وسلم وسلام ، ما لم يكن مما تقدم استثناءه . وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة : فإن كان مجردا فقد أشار إليه بقوله (وَمِنْ خَمَاسَى * جُرَّةٌ أَلَا يَحْزَنُ كَأَنَّ بِالْقِيَّاسِ) الآخر مفعول مقدم لأنف ، ومن خماسى متعلق بأنف ، وكذلك بالقياس : أى أنف الآخر أى احذفه من الخماسى المجرد عند جمعه قياسا للتوصل بذلك إلى بناء فعالل ، فتقول فى سفرجل سفارج ، وفى فرزدق فرازد ، وفى خورنق خوارن . ثم إن كان رابع الخماسى شبيها بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وإبقاء الخامس ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَأَرْبَعٌ أَكْثَرُ بِالْعَزِيدِ قَدْ * يُحْدَفُ ذُوْنَ مَا بِهِ ثُمَّ أَلْعَدُّمُ) أى دون الخامس : مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق ، فإن النون من حروف الزيادة . ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجا فرزدق ، فإن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة ، فلك أن تقول فيها خوارق وفرازق ، لكن خوارن وفرازد أجود ، وهذا مذهب سيويه . وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس ، خوارق وفرازق غلط .

وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحمل محله فيقولون خوائق وفراقق . وأما الخماسى بزيادة فإنه يحذف زائده آخره كان أو غير

استثناءه) وهو باب كبرى وما عطف عليه . (قوله ومن خماسى) اعلم أن الرباعى المجرد لما لم يحتج فى جمعه على فعالل إلى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسى المجرد إلى حذف ذكره فى قوله ومن خماسى إلى آخر البيت ولما احتاج المزيد من الرباعى والخماسى إلى ذلك أشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعى إلخ وذكر الحذف فى الثلاثى المزيد فى قوله والسين والتاء إلخ ثم ذكر بعد ذلك الأولى بالحذف من الروائد . أفاده سم . (قوله وفى فرزدق) اسم جنس جمعى لفرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة فيه مساعمة أو مرادهم الجمع اللغوى . (قوله وفى خورنق خوارن) كذا فى النسخ والصواب خدرنق بالبدال المهملة مكان الواو كما فى ابن الناطم وشرح التوضيح لأن واو خورنق مزيدة لللاحق كما قدمه والكلام فى خماسى الأصول . والخدرنق بالبدال المهملة العنكبوت كما فى زكريا نقلا عن الجوهري . (قوله قد يحذف) أشار بقدر إلى أن حذف الخامس أجود كما به عليه الشارح . (قوله فإن النون) أى من حيث هى لا فى المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد . (قوله وقال المبرد إلخ) ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه قولنا واحدا نحو قذعمل فتقول فى جمعه قذاعم اه تصريح . والقذعمل بضم القاف وفتح الدال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما فى القاموس . (قوله لأن ألف الجمع تحمل محله) أى فيكون كالخذف لمعوض . (قوله وأما الخماسى بزيادة) لم يرد به الخماسى الأصول بل أعم منه ومن الرباعى المزيد فيه

آخر ، نحو : سبطرى وسباطر ، وفدوكس وفدكاس ، ومدحرج ودحارج كما أشار إليه بقوله : (وَزَائِدُ الْعَادَى الرَّبَاعَى أَخَذْلَهُ) أى احذف زائد مجاوز الرباعى (مَا * لَمْ يَكْ لَيْنًا إِزْرُهُ أَلَّا كَلَّمَ حَتَمًا) اللد لغة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختيا ، وإثره ظرف هو الخبر ، أى إنما يحذف زائد الخماسى إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل ونحوه نحو : عصفور وعصافير ، وقرطاس وقراطيس ، وقنديل وقناديل ، وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة ، فهذه ونحوه إذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الأصول ، فتقول فيه قباعث .

بدليل أمثلته فإن مدحرج رباعى ولذا مثل به فى التوضيح للرباعى المزيد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعى وقال فى شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحيث قد قوله بزيادة أى معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها . سم . (قوله سبطرى) مشية فيها تبخر واسطر اضطلعج وامتد والإبل أسرع والبلاد استقامت . قاموس . (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والبدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال فى القاموس : هو الأسد والرجل الشديد وقال زكريا : هو العدد الكثير واسم من أسماء الأسد اهـ وسبق فلم شيخنا فكذب العدد مكان الأسد وتبعه البعض والذي فى زكريا لفظ الأسد كما ذكرنا .

(قوله العادى الرباعى) أى سواء كانت مجاوزته للرباعى بزائد فقط كأمثلة الشارح الثلاثة المقدمة قريبا أو بزائد وأصل قبعثرى فالمراد الرباعى هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة والرباعى مفعول العادى أو مضاف إليه . (قوله ما لم يلك) أى الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الباء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه إلى تكلف تقدير مضاف أى ذالين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما فى التسهيل فلو كان غير رابع كفدوكس ونخسفوج حذف وشرط فى الصلة وشرحها أن لا يكون مدغما فيه إدغاما أصليا فإن كان كذلك حذف فيقال فى مصور مصاور لا مصاور وأغل هذا الشرط فى سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ولا غيره فقله سم عن السيوطى وأقره ثم قال : وقوله إدغاما أصليا أخرج العارض كجريل تصغير جرول اهـ ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقره . وأنت خير بأن قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لأنه ليس لينا لتحركه كما يصرح به إخراج الشارح به نحو : كتهور وهبيخ وحيث فلا حاجة إلى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف فى جمع جريل أيضا وإن اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك . والنخسفوج بقاء معجزة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالى والجرول بجمع وراء ثم لام كجعفر الأرض ذات الحجارة . قاله فى القاموس .

(قوله هو الخبر) أى وجملة المبتدأ والخبر نعت لينا ومفعول نتم محذوف أى ختم الكلمة . (قوله زائد الخماسى) أى الذى هو رباعى الأصول . (قوله بل يجمع على فعاليل) أى بقلب كل من الواو

وشمل قوله لنا ما قبله حركة مجانسة كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانسة نحو : غُرْتُيق وفردوس : فتقول فيهما غرانيق وفردايس . وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو : كتهور وهبيخ فإن حرف العلة فيه لا يقلب ياء بل يحذف : فتقول كتهاهر وهبانخ لأن حرف العلة حيث لا يقلب ليس حرف لين ، وخرج أيضا نحو : مختار ومنقاد فإنه لا يقال فيهما مختاير ومنقايد بقلب الألف ياء لأنها ليست زائدة بل منقلبة عن أصل : فيقال مختاير ومنقاد لما سبق (وَأَلْسَيْنَ وَالتَّامِينَ كَمُسْتَلْعٍ أَزَلْ * إِذْ بَيْنَا أَلْتَجَمَعُ بِقَاهُمَا مُخِلٌ) مختاير ومنقاد لما سبق

والألف ياء لانكسار ما قبله كما في التوضيح . (قوله الزائد وخامس الأصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الأصول من قوله السابق ومن خماسي إلخ وانظر هل يأتي هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الإتيان فليراجع . قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسي في قول المصنف ومن خماسي قبله بقوله جرد ونحو قبصري غير مجرد إلا أن يراد العلم بطريق المقابلة . (قوله غرنوق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وضع النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كمصغور وغرنوق كفردوس كما في القاموس . (قوله وفردوس) هو بستان يجمع ما بين البساتين . قاموس . (قوله نحو كتهور) كسفرجل للتراكم من السحاب والضخم من الرجال . قاله في القاموس . (قوله وهبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء معجمة الغلام المتلاء .

(قوله وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد) نظر فيه سم بأنه يقتضى أن نحو مختار ومنقاد داخل في قوله العادى الرباعى وليس كذلك لأنه من الثلاثى المزيد المشار إليه بقول المصنف الآتى والسین والتاء إلخ لا من العادى الرباعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان رباعى الأصول أو خماسيا فكان الأولى بل الصواب إسقاط ذلك كما فعل المرادى .

(قوله لما سبق) قال سم : انظر في أى موضع سبق ا هـ قال شيخنا : وأقره البعض فكان ينبغي للشارح أن يقول لما سياتى لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثى المزيد المشار إليه بقوله الآتى والسین والتاء إلخ ا هـ وأنت خير بأنه لا يصح أيضا أن يقول لما سياتى لأن المبين بقول المصنف والسین والتاء إلخ إنما هو حذف الزائد في الثلاثى للمزيد وكلام الشارح الآن في حذف ألف مختار ومنقاد وهى غير زائدة كما قال فكيف يمله بما سياتى من حذف الزائد فخير . (قوله والسین والتاء إلخ) تقدم عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثى لأن مستدعيا كذلك لأن أصوله ثلاثة الدال والعين والياء وحيث ففى قول الشارح يعنى نظر لأن ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعى والخماسى المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض أفرادها فكان الأولى إسقاط يعنى ولهذا قال للمرادى : اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يحذف إلخ وقد يجاب بأن تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة .

(قوله إذ بينا ألتجمع بقاؤهما معا مخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الأولى فاندفع ما أورد

يعنى أنه إذا كان في الاسم من الزوائد ما يحذف بقاؤه بمثال الجمع ، وهما فعائل وفعاليل ، توصل إليهما بحذفه ، فإن تأتى أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقي ما له مزية في المعنى أو اللفظ : فتقول في مستندع مداع يحذف السين والتاء معا لأن بقاءهما يحذف بينية الجمع ، وأبقيت الميم لأن لها مزية في المعنى عليهما لكون زيادتها لمعنى يختص بالأسماء بخلافهما فإنهما يزدان في الأسماء والأفعال .

وكذلك تقول في استخراج تخارج فتؤثر استخراج البقاء على سببه لأن التاء لها مزية في اللفظ على السين لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظر لأن تفاعيل موجود في الكلام كتأثيل بخلاف السين فإنها لا تزداد وحدها ، فلو أفردت البقاء لقلل سخراج ولا نظير له لأنه ليس في الكلام مقاصيل . ومن المزية اللفظية أيضا قولك في جمع مرمرس مراريس ، يحذف الميم وإبقاء الراء ، لأن ذلك لا يجهل مع كون الاسم ثلاثيا في الأصل ؛ ولو حذف

على التعليل من أن دفع الاختلال يحصل بحذف الميم مع بقاء أحدهما بأن يقال سداع أو تداع . (قوله ما يحذف بقاؤه إلخ) بأن يخرج عن فعائل وفعاليل وما يشبههما في العلة والميزة . (قوله بمثال الجمع) كأنه أراد مثال الجمع وما شابههما في العلة والميزة وإن خالفهما في الوزن بليل الأخطأ التي ذكرها فإن نحو مداع ليس على فعائل ولا فعاليل . سم . (قوله أبقي ما له مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الأصول وهي كونه للخالق والخروج عن حروف ساقطتها وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي سلواه في جواز الحذف وردها في التسهيل إلى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يبنى حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما في التسهيل . (قوله في مستدع) أى في جمع مستدع . (قوله لمعنى يختص بالأسماء) لأنها تدل على اسم فاعل . سم أى أو اسم مفعول . (قوله في استخراج) أى في جمع استخراج علما لأن المصنوع لا يجمع . (قوله على سببه) متعلق بتؤثر . (قوله مرمرس) من أوصاف الداهية يقال داهية مرمرس أى شديدة والمرمرس الأملس أيضا قاله الجوهري ووزنه فمفعيل بتكرار الفاء والعين فهو ثلاثي الأصول مزيد فيه كما ذكره الشارح . (قوله مراريس) فيه إبقاء الياء مع أنها خاصة فيؤخذ من ذلك أن ما قلعناه من اشتراط كون الميم الذي يبقى رابطا إنما هو في غير ما تكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارسي فقال : واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطوبس وعسرفوط فيحذف مع الأخير نحو : قرطاب وعسراف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمرس وهي الداهية فالميم والراء الثانيان زائدتان . فيقال مراريس بإبقاء الياء وإن كانت غير رابعة في مرمرس ولا يجوز أن يجري مجرى قرطوبس وعسرفوط بأن يقال مرامر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتي للشارح في حيزبون فاعرفه وقوله كقرطوبس الذي في القاموس قرطوبس قال : يفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقصة السرعة أو الشديدة اهـ وبه يعلم ما في كلام البعض وقوله وعسرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد مصحجة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دوية بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجولري كما في القاموس .

الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لأوهم كون الاسم رباعيا في الأصل وأنه فعاليل لا فعاليل (وَأَلِيمٌ أَوَّلَى مِنْ سَوَاءٍ بِالْيَقَا) لما له من اللزجة على غيره من أحرف الزيادة . وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثاني الزائدين غير ملحق كنون منطلق ، فتقول في جمعه مطلقا بحذف النون وإبقاء الميم . أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقا كسين مقعنس فكذلك عند سيبويه ، فيقال مقعاس ، وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لأنه يضاهاى الأصل ، فيقال مقعاس . ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرية وهى لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء .

(تفسيه) : لا معنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه (وَأَلِيمٌ أَوَّلَى مِنْ سَوَاءٍ بِالْيَقَا) أى مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أى تصدرا كما في ألتند ويلند فتقول في جمعهما آلاذ ويلاد بحذف النون وإبقاء الهززة والياء لتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى

(قوله لأن ذلك لا يجهل إلخ) لأنه إذا كان بين المكررين فاصل احتملت أصالتهما كراميس بخلاف ما إذا لم يكن فاصل كراميس فإنه يحكم بزيادة أحدهما . (قوله فتقول في جمعه مطلقا) هل يقال في مصطلفى ومحتفظ مصافى ومحافظ . سم . (قوله أما إذا كان ثاني الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وما عدها من أحرف الزيادة وإلا فالسين في مقعنس ليس ثاني زائدين بل ثالث زوائد وهى الميم والنون وأحد السنين . (قوله ملحقا) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة القارضى بتقييد الملحق بكونه ضعف أصل وعبارته والمبرد يقول في جمع مقعنس قعاس فىراعى الأصل وهو قس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد التالين لأنه وإن كان زائدا هو ضعف حَرْف أصل والزائد إذا كان ضعف حرف أصل يحكم له بما للأصلى كما سيأتى في التصريف فكان أصل مقعنس عنده قعس كجعسر اه . (قوله مقعنس) أى متأخر إلى خلف من القس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب . جوهري .

(قوله فيقال قعاسى) كذا في بعض النسخ بلا ياء بين السنين وهو الأشهر وفى بعضها ياء على لغة من يعرضها عما حذف . (قوله لا معنى بالأولوية) أى في قوله والميم أولى من سواه بالبقاء وقال السندوبى : فكلام المصنف على حد قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ [الفرقان : ٢٤] وقولهم الصيف أحر من الشتاء اه وقد قيل في نحو الآية : وقولهم المذكور أنه على فرض وجود أصل الفعل فى المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء . (قوله لكونه أولى) أى والعمل بالأول هنا واجب . (قوله كما في ألتند ويلند) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونيهما وإسكان داليهما وهما بمعنى الألد أى الشديدا الخصومة كما في الصباح . (قوله آلاذ ويلاد) والأصل آلاذ ويلاد فادغم أحد التالين فى الآخر . (قوله في موضع) وهو الأول وقوله على

بغلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا .

(تنبيه) : إبقاء الميم والياء والهمز في المثل المذكورة من المزية المعنوية (وَأَلْيَاءَ لَا أَلْوَاءَ أَخْلِفَ أَنْ جَعَلَتْ مَا * كَعَزَّوْنَ) وعيطموس (فَهُوَ حَكْمٌ حُجْمًا) فنقول حزابين وعطاميس ، بحذف الياء وإبقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها . وإنما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيعمل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حذفت الواو أولا لم يكن حذفها عن حذف الياء لأنها ليست في موضع يؤمنها من الحذف (وَحَبَّرُوا فِي زَائِدَتِي سَرَلَدِي) وهما النون والألف (وَكَلَّ مَا ضَاهَاةً) أى شابه في تضمن زيادتين لالحاق الثلاثي بالخماسي (كَالْعَلْدِي) والجنيطي والعفري ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء : فنقول سراد وعلاذ

معنى هو التكلم في الميزة والفية في الياء .

(قوله بغلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالأثناء وحيث يرد على كلام الشارح أن النون في الأثناء قد تدل على المطبوعة كما في منكسر ومنشم فالاتق نفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها . (قوله من المزية المعنوية) من سببية وإنما اقتصر على المعنوية مع وجود اللغزية أيضا وهي التصدير لأن المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار متى وجدت . (قوله ما كَعَزَّوْنَ) مما حذف أحد زائديه معنى عن حذف الآخر دون العكس والخيزبون بماء مهملة مفتوحة فضحية ساكنة فزاي مفتوحة فموحدة مضمومة المعجوز . والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس : التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العافر كالعطموس بالضم والناقاة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر .

(قوله لبقائها رابعة) أى بعد حذف الياء فتكون داخلة في قوله ما لم يك لنا أثره اللذي نختا . (قوله ما فعل بواو عصفور) من قلبها ياء . (قوله لم يكن حذفها عن حذف الياء) لأنك لو حذفت الواو وقلت حزابين يسكون للوحدة أو تحركها لفات صيغة الجمع واحتيج إلى أن تحذف الياء أيضا ويقال حزابين . (قوله لأنها ليست في موضع إلخ) لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمراي لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح . (قوله سرلدي إلخ) السرلدي بسين مهملة وراء مفتوحين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس : هو السريع في أموره أو الشديد . والعلندي بعين مهملة ولام مفتوحين ونون ساكنة ودال مفتوحة قال في القاموس : الغليظ من كل شيء ويضم وشجر من العضاء له شوك واحد بهاء . (قوله فتقلب ياء) وتعمل الكلمة حيثند اعلال قاض وغاز . اهـ سم .

(فائدة) : لا يجمع جمع تكسير نحو : مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون وبستني مفل للمؤنث نحو : مرضع ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد ومثل مضروب ومختار

وحباط وعفار ، ولك عكسه : فقول سرائد وعرائد وحيانط وعقارن ، وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لأنهما زيدا معا للاحاق الثلاثى بالخماسى فلا مزية لأحدهما على الآخر .

(خاتمة): تتضمن مسائل : الأولى : يجوز تمويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا : فقول في سفرجل ومنطلق سفاريج ومطابق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى . الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون في جعافر جعافير وى عصافير عصافر ، وهذا عندهم جائز في الكلام . وجعلوا من الأول : ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ [القيامة : ١٥] ، ومن الثانى : ﴿ وعنده مفاتح الغيب ﴾ [الأنعام : ٥٩] ، ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين . واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كقوله :

[١٢٣٥] * سوايخ يعن لا يحرقها الثبل *

ومقاد يقال مختارون ومقادون ولا يجمع مكسرا ذكره الشيخ في العمدة اهـ فأرضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مختار ومقاد . (قوله يجوز تمويض ياء إلخ) أى إن لم يستحقها اللفظ لغو تمويض كما في لغائيز جمع لغيزى فإنه حلفت ألفه بلا تمويض لثبوت يائه التى كانت للمفرد كما سيذكره الشارح في التصغير . (قوله في مماثل مفاعل إلخ) المراد بهائل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما في العدة والمهية وإن خالفهما في الوزن وإلا فجعافر على وزن فعال لا مفاعل وعصافير على وزن فعال لا مفاعل . (قوله وحذفها من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين : ينبى أن يفيد ذلك بأن لا يؤدي إلى التقاء مثلين كقوله :

* اللامسات من الحزير جلايس *

فإنه مخالف للأصل من وجهين فلا ينبى تجويزه إلا للمضطر لئله . دماينى . (قوله في الكلام) أى النثر . (قوله معاذيره) لأنه جمع معنرة وقياسه معاذر . (قوله مفاتح الغيب) لأنه جمع مفاتح فقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء . (قوله واستثنى فواعل) أى الوصف بقرينة التثنية بسوايخ فلا يقال في ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيويه عن بعض العرب دوانيق وطوانيق وخوانيم . أفاده الدماينى ولك أن تمم وتجعل نحو : دوانيق وخوانيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذى قلته فتأمل . (قوله سوايخ) جمع سايخة وهى الدرع الواسعة . دماينى .

[١٢٣٥] قاله زهير بن أبى سلمى . وصدره :

* غلظها أسود ضاربات كوشهم *

من قصيدة من الطويل ، أى على الخيل أسود جمع أسد . والضاربات : جمع ضاربة - من ضربى إذا اجترأ - وليرسهم مبتدأ ، وسوايخ : خبره ، أى كرميل . وفيه الشاهد : فإنه شاذ ، والقياسى سوايخ - بنون الياء - لأنه جمع سايخة . ويض : صفته ، أى صقيلة . ولا يحرقها الثبل : صفة أخرى . والثبل السهم .

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة . الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته : فكما يقال في جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال في جماعات جمالات . وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيه ، كقوله في أعبد أعابد ، وفي أسلحة أسلح ، وفي أقوال أقاويل ، شبهوها بأسود وأسود وأجرده وأجارد وإعصار وأعاصير . وقالوا في مصران مصارين ، وفي غربان غرابين تشبيها بسلاطين وسراحين . وما كان من المجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يميز تكسيه لأنه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه ،

(قوله لا يجوز إلا للضرورة) والمناذير والمفتاح في الآيتين جمعا معللا ومفتحا . دمايني . (قوله جمالات) ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارسي : قالوا في جمع جبل أجمل ثم أجمل ثم أجامل ثم جمال ثم جمالة ثم جمالات فهي جمع جمع جمع جمع وعن يعقوب أنه قرأ ﴿ جمالات ﴾ [المرسلات : ٣٣] بضم الجيم . (قوله وإذا قصد تكسير مكسر إلخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال أبو حيان : إن مجموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلف في جمع القلة فالأكثر أن ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه اهـ دمايني وكجمع الكثرة في أنه لا يطرد جمعه اتفاقا اسم الجنس الذي لم يختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالثاء أو لا فإن اختلفت فالجمهور على عدم إطراد جمعه لقلة ما جاء منه والبرد والرماني وغيرهما على الإطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيويه أنه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأرأط . كذا في الجمع .

(فائدة) : قال الجاردي بردي في شرح الشافية : اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازا انتهى . (قوله إلى ما يشاكله) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع ضمة أسود . (قوله وأجرده وأجارد) مقتضى كلامه أن أجرده مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد . (قوله وإعصار) بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب من الأرض كالعمود نحو السماء أو التي فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة . قاموس . (قوله في مصران) قال في القاموس : للصير كأمر للعي والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين . (قوله تشبيها بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبه على قوله إلى ما يشاكله .

(قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد في التسهيل أو فعله بضم الفاء وضع العين أو فعله بفتحين . قال الدمايني : فما كان موازنا لشيء من هذه الأمثلة الأربعة لم يجمع اهـ والمراد بزنة

ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس نواكسون ، وفي أيامن أيامنون ، أو بالألف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحيات ، ومنه الحديث : « إنكَنَ لأتَنَ صَوَاحِبَاتِ يَوْسَفَ » . الرابعة : إذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من أسماء ما لا يحقل قبل فيه ذوات كذا وبنات كذا : فيقال في جمع ذى القعدة ذوات القعدة ، وفي جمع ابن عرس بنات عرس . ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كإبن لبون وبين العلم كإبن آوى . والفرق بينهما أن ثاني الجزعين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس . وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعا : فيقال هم ذوو برق نحره ، وفي التثنية هما ذوا برق نحره ، ويساوى الجملة في هذا المركب دون إضافة على الصحيح : فيقال هذان ذوا سيويه ، وهؤلاء ذوو سيويه ، وهما ذوا معديكرب ، وهم ذوو معديكرب . وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالتثنية والمجموع على حده إذا ثنيا أو جمعا : فيقال في تثنية زيدبن مسمى به : هذان ذوا زيدبن كما يقال في تثنية كلبتى الحداد : هاتان ذواتنا كلبتين . ويقال في الجمع ذوو زيدبن وذوات كلبتين وعلى هذا فقس . الخامسة : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين : معنوى ولفظى . أما المعنوى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما

مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن الاصطلاحي بدليل تمثيله بنواكس وحدائد وصواحب . (قوله في حدائد حدائدات) كذا في نسخ خرائد وخرائدات . (قوله ذو أو إبن) لم يقل أو أخ كما في التسهيل لأنه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس بأخى كذا لقبل في جمع ما لا يقل أعوات كذا . (قوله بين اسم الجنس غير العلم إلخ) المتبادر أن قوله غير العلم لإخراج اسم الجنس العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم إلى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل غير الجنس .

(قوله هم ذوو برق نحره) أى أصحاب هذا الاسم . (قوله المركب دون إضافة) هو المركب المزجى وأما الإضافى فيثنى ويكسر صدره . (قوله على الصحيح) مقابله إيقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيويهان وبعلبكان وسيويبون وبعلبكون . (قوله بالتثنية والمجموع على حده) أى مسمى بهما . (قوله وعلى هذا فقس) فيقال في تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدبن وفي جمعه هؤلاء ذوو زيدبن . (قوله إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة) لا حاجة إلى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى

أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزائه مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية : فالأول هو الجمع وسواء كان له واحد منهم لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبائيل . والثاني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط . والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحده بالثناء غالبا نحو : تمر وتمرّة ، وجوز وجوزة ، وكلم وكلمة ، وربما عكس نحو الكمء ؛ والجيب للواحد والكمأة والجبأة للجنس . وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس . وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو : روم ورومي ، وزنج وزنجي : أما اسم الجنس الإفرادي نحو : لبن وماء وضرب فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين ، فإنه صالح للقليل والكثير ، وإذا قيل ضربة فالثاء للتنصيص على الوحدة .

وابن الناطم بل هو مضر لإيهامه أن الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعترض عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف الجمع بأن ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع ما نصه : الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله في شرحه المراد بالجعل تجديد النطاق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء المجموع ونحوها وقوله في التثنية : ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع في التعريف الوضع النوعي وهو حاصل من الواضع كما بيناه في محله .

(قوله ملغى فيه اعتبار الفردية) أى غير منظور في وضعه إلى الفرد كما بسطناه في مبحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فأكثر في استعماله فكان الأولى أن يقول معتبرا في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر ويرد أيضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الإفرادي ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الإخراج إنما هو بأجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به . (قوله كأبائيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناطم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهزلة وتشديد المضمومة وقيل بإثالة بكسر الهزلة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل إيل بكسر الهزلة والموحدة المشددة وقيل إيبال كدينار وفسر في القاموس الأربعة بالقطعة من الطير والخيل والإبل . (قوله وربما عكس) مقابل لمخوف بعد قوله بالثناء غالبا تقديره وتكون الثاء في الواحد غالبا نحو تمر إغ وإثا حذفه للعلم به من السياق .

(قوله وبعضهم يقول للواحد كمأة إغ) هذا القول في جبأة وجبء أيضا . (قوله وقد يفرق إغ) مقابل لقوله بالثناء غالبا . (قوله نحو لبن) بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعي واحده لبننة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ . (قوله وضرب) مثله سائر المصادر . (قوله فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين) أى ولا على اثنين وإنما اقتصر على نفى الدلالة على أكثر لأنه المعبر في اسم الجنس الجمعي .

وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولا ، فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو : أبابيل وعبيد ، أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقرر ، وإلا فهو اسم جمع نحو : رهط وإبل . وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا نادر في المفردات كقولهم برمة أعشار . هذا مذهب بعض النحويين . وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع ، ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع ، وليس الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والباديين ، والأعراب يخص البادين خلافا لمن زعم أنه جمعه ، وإن كان له واحد من لفظه ، فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو روم ، أو بناء التانيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أولا : فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي ، وإن التزم تأنيثه فهو جمع نحو : تخم وهم حكم سبويه بجمعيتها لأن العرب التزمت تأنيثهما . والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالبناء التذكير . وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا : فإن وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع ، فلذلك حكم على غزى بأنه اسم جمع لغاز لأنه يساوى الواحد في التذكير ،

(قوله وعبيد) قال في القاموس : العبيد والعبيد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس . والحليل الداهبون في كل جهة . والآكام والطرق البعيدة . (قوله برمة أعشار) أى مكسرة قطعاً . (قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلا لأجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اه دمايني . قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى : ﴿ ثياب سندس خضر ﴾ [الإنسان : ٢١] على قراءة جرّ خضر وقيل اسم جنس جمعي لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع . (قوله وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز إلخ) عبارة المرادى وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافق في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيها فإن وافقه فيها وثنى فهو جمع يفتقر تغييره نحو فلك وإن لم يثن فليس بجمع نحو جنب والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل دون الهيئة فإما أن يمتاز إلخ . (قوله بياء النسب) أى بمحذوف بياء النسب لأن تمييز الجمع بمحذوف بياء النسب التي في واحده منه ولهذا قال المرادى بنزع بياء النسب وكذا يقال في قوله أو بناء التانيث أو يعمم في هذا بأن يقال المراد أو بمحذوف تاء التانيث غالبا وإثباتها قليلا كما في كماء وجباء على أحد القولين .

(قوله وإن لم يكن كذلك) بأن لم يميز من واحده بما ذكر . (قوله ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه) أى دون قبح وإنما قلنا دون قبح لأن الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام . (قوله حكم على غزى) بفتح الغين للمعجمة وكسر الزاى مخففة وتشديد الياء وأصله غزير على زنة فمیل فقبلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلبا للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزيا إلا أن الجوهري ذكر أنه جمع ونصه : ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزا مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجيج وقاطن وقطن وغزاء مثل فاسق وفساق اه وقال في

وحكم أيضا على ركب بأنه اسم جمع لركوبة لأنهم نسبوا إليه فقالوا ركلى والجمع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتى فى بابهِ . وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لأن فعلا ليس من أبنية الجمع بخلاف لأنى الحسن . والله أعلم .

[التصغير]

إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير لأنهما - كما قال سيبويه - من واد واحد لا اشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها (فَعِيلًا أَجْعَلُ التَّلَاقِي إِذَا * صَفَرْتُهُ نَحْوُ) فليس في تصغير فليس ، ونحو (قُدَّيْ هِي) تصغير (قُدَا) (وَتُعْيِلُ مَعَ فَعْيِيلٍ لِمَا * فَاكُ) التلاقي (كَجَعْلٍ جَزَعُمُ فَرُيْهَمًا) وجعل دينار دينيها . والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده : فإن كان ثلاثيًا لم يغير بأكثر

القاموس في مادته : والفرى كفى اسم جمع اهـ وهو صريح في موافقة كلام الشارح وكلام الجوهري
يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع مجازاً ويحتمل أن يكون على حقيقة واللفظ مختلف
فيه . اهـ عبد القادر . (قوله خلافاً لأبى الحسن) حيث ذهب إلى أن فعلاً من أبنية الجمع وجعل
منه صحباً وركباً . والحاصل أن اسم الجنس هو ما يميز واحده بالياء أو الياء ولم يلزم تأنيته واسم
الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مخالف
للأوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب وإذا عرفا عرف الجمع .
مرادى .

[التفسير]

هو لغة التقابل واصطلاحاً تغيير مخصوص يأتي بيانه . تصريح . (قوله من واد واحد) لأن كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث في تعليل الشارح بأنه إما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكمير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكمير ولعل نكتته أن التكمير أكثر وقوعاً من التصغير فتقدمه أولى . (قوله إذا صغرت) أى أردت تصغيره . (قوله في تصغير قذى) أى برد الألف إلى أصلها وهو الباء ثم ادغام ياء التصغير فيها لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ومثله فنى في فنى . (قوله فدينار) أى برد الباء إلى أصلها وهو النون إذ أصله دينار كما يأتي . (قوله فلاهله من ضم أوله وفتح ثانيه) مما علل به ذلك أنهم لما فحوا في التكمير أول الرباعي والخماسي ولم يبق إلا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكمير في نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الباء على ما قبل الألف . اهـ مرادى مع بعض تغيير . وقال بعضهم : جعلوا

من ذلك . وإن كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء . فالأمثلة ثلاثة : فَعِيل نحو فليس ، وفَعِيل نحو درهم ، وفَعِيل نحو دينير .

(تنبيهات): الأول : للمصغر شروط : أن يكون اسما : فلا يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير وصف في المعنى . وشذ تصغير فعل التعجب . وأن يكون متمكنا :

الفتح والألف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشايتها ألف الجمع في اللين وأقر بيتا إليها من الولو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ما قبل آخره مكسورة كزبرج فعمل نقول إن الحركة زالت وجاء غيرها أو الأصلية باقية احتمالا نذكرهما أبو حيان وجزم ابن إياز بالأول اه سيوطي ويؤخذ عما جزم به ابن إياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كمسيطر فإنه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلي اه تصرع وسيأتي بسط كلام السهيلي . قال المرادي : وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اه وسيأتي في الشرح أيضا ويعكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما في الجمع عن البصريين من جواز كسر الأول في تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت إلا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والأصل .

(قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أى الثانى قال في التسهيل : يحذف لها أى لأجل تلك الياء أول ياعين وليها فيقال في تصغير على على يحذف أول الياعين اللتين وليتاها ويقب ياء ما وليها من واو وجوبا إن سكنت فيقال في تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال في تصغير مقام مقم أو كانت لا ما فيقال في تصغير دلو دلى واختيارا إن تحركت لفظا في أفراد وتكسر ولم تكن لا ما فالراجح أن يقال في تصغير جدول جديلى ويجوز جديول حملا على الأفراد والتكسر وهو جدول فإن كانت الواو لا ما قلبت ياء فيقال في تصغير كروان كرين وإن تحركت في الأفراد والتكسر وهو كراوين اه بزيادة من الدماميني وانظره .

(قوله فالأمثلة ثلاثة) إن كان تقريرا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وإن زعمه البعض . قال في التصريح : الأمثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت للمصغر على هذه الأبنية فقال لأنى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اه . وفى التكت أن هذه الأوزان في المثني والجمع والمركب الزجى والعديد راجعة إلى ما قبل علامة التنثية والجمع وإلى الجزء الأول من التركيبين اه ولا يخفى أن مثل علامة التنثية والجمع وعجز المركبين بقية الأشياء الثانية الآتية في قول المصنف وألف التأنيث حيث منا إلخ . **(قوله فلا يصغر الفعل)** وكذا الأسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لأن شرط عملها عدم تصغيرها كما مر . **(قوله لأن التصغير وصف في المعنى)** والفعل والحرف لا يوصفان . **(قوله فعل التعجب)** في قوله :

* يا ما أبلح غزلانا شذن لنا *

وجوز بعضهم القياس عليه كما في الجمع . **(قوله وأن يكون متمكنا)** عبارته في شرحه على

فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتى . وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسماء المعظمة . وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها : فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والكميت وهو الليل ، ولا نحو مبيطر ومهيم . الثانى : وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأبنية ، وليس جارياً على

التوضيح وأن يكون غير متوغل فى شبه الحرف اهـ وهى المناسبة لما يأتى من جواز تصغير المركب العددي كخضعة عشر فافهم . (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كمتى وأين قال فى الجمع : ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لأن للمائلة تقل وتكثر دون المغايرة أعنى كونه ليس إياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والأسماء المختصة بالنفى وكل وبعض ومع وأى وأسماء الشهور كالحرم وصفر وكلما أيام الأسبوع كالسبت والأحد على مذهب سيويه وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجرمى جواز تصغيرها اهـ مع زيادة من الشاطبى . قال سم : يؤخذ من كلام الشاطبى أن أمس إذا كان نكرة جاز تصغيره .

(قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لأنه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة متفاوت ومن الأعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذي سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ التصغير . اهـ دماينى . (قوله ولا الأسماء المعظمة) كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اهـ فارضى لأن تصغيرها يناق تعظيمها والمراد الأسماء المعظمة مراداً بها مسمياتها العظيمة فإن أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبى . (قوله خالياً من صيغ التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الأصل ولا فى الحال فخرج نحو : الكميت والكميت مما وضع على التصغير ثم تنوسى فيه ونحو : رجيل وزيد مما عرض تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أى على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيم مما ليس مصغراً لكن على هيئة المصغر . (قوله نحو الكميت من الخيل) هو الفرس الذى تضرب حرته إلى سواد . (قوله والكميت) بالعين المهملة كما فى القاموس وغيره وما فى النسخ من رسمه بالغاء تصحيح .

(قوله وهو الليل) أى الطائر المعروف وفى أكثر النسخ : الليل وهو تحريف والصواب الذى فى القاموس وغيره هو الأول . (قوله ولا نحو مبيطر) وقال السهيل : إنه يصغر فتحذف باؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق باء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكسر فى الجمع فالأكبر تحذف باؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه إلا مبيطرون لأنه لو كسر حذفت باؤه لأنه محامى ثالثه فيزول علم التصغير اهـ تصرع ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على المجموع المتقدمة فى باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدماينى صرح فى باب إعراب المثنى والمجموع بأن تكسير المصغر

اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أحير ومكيرم وسفيرج في التصغير فُعِيل ، ووزنها التصريفي أَفْعِل ومفْعِل وفَعِّل . الثالث : فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جليل ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو صبيح ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دريهمات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زما أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر ، وبعيد المغرب ، وفوق هذا ، ودوين ذاك ، وأصيفر منك ، وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضى الله عنه في ابن مسعود : كُتِف ملىء علما . وقول بعض العرب : أنا جَذِيلُها المحكك وعَذِيْقُها المرجب . وقوله :

[١٢٣٦] وَكُلُّ أَتَّاسٍ سَوْفَ لَدْخُلٍ يَتَتْهُمُ دُونَهُ تَصَفَّرَ مِنْهُ الْأَتَّامِلُ

وقوله :

كرجيل متعذر . (قوله ومهيم) اسم فاعل هيم إذا كان رقيقا على الشيء ومثل مبيطر ومهيم مبيطر وهو المسلط على الشيء . (قوله مجرد اللفظ) أى من غير نظر إلى مقابلة أصل بأصل وزائد بمثله . (قوله أنه كبير) أى ذاتا وقوله أنه عظيم أى رتبة . (قوله وتقليل ما يتوهم) أى تقليل عدد ما يتوهم . (قوله زما) كما في المثالين الأولين أو محلا كما في المثالين التاليين لهما أو قدرا كما في المثال الأخير . (قوله وزاد الكوفيون إلخ) وفي الفارسي زيادة التحجب كيا بنى والترحم كسيكين . (قوله كتيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما في القاموس وعاء أداة الراعى أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه . (قوله أنا جَذِيلُها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذى ينصب للإبل الجرى لتحك به والمحكك بفتح الكاف الأولى مشددة هو الذى كثر الاحتكاك به أى أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الإبل الجرى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظمته أو من الرجة بسكون الجيم وهى أن يبنى حول النخلة الكرمة بمجارة أو خشب إذا خيف عليها لطلوها أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لتلايرق إليها وإنما كان التصغير في ذلك التعظيم لأن اللقام للمدح . (قوله دويبة إلخ) فصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التى هى . كتابة عن الموت بها .

[١٢٣٦] قاله لبيد من قصيدة من الطويل . ودويبة فاعل تدخل . وفيه الشاهد ، فإن الكوفية احتجت به على أن التصغير قد يأتى للتعظيم فإن دويبة تصغير ذاهية وهى الموت ، والمعنى دويبة عظيمة . وأجيب بأنها وإن كانت عظيمة في نفسها ولكنها سرية الوصول ، فبالنظر إلى هذا صغرت ، إشارة إلى تقليل المدة وتحقيرها . وفيه نظر لا يخفى .

[١٢٣٧] فَرَّقَ جَبِيلَ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ لِيَلْفَهُ حَتَّى تُكَلَّ وَتَعْمَلَا

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه (وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ) إِلَى أَفْطِلَةَ التَّصْغِيرِ صِلَ) وللحذف هنا من ترجيح وتغيير ماله هناك : فتقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس ، أو فريزق بحذف الرابع لما سبق في قوله : والرابع الشبيه بالمزيد إلخ . وتقول في سبطرى سبطر ، ولى فلوكس فلهكس ، ولى مدحرج دحرج . وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغريق : عصيفر وقريطس وقنيديل وفريدس وغريق . وتقول في قبعثرى قبيعث لما سبق في قوله : وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ . وتقول في مستدع مديع ، ولى استخراج تخريج لما سبق في قوله : والسين والثامن كمستدع أزل إلخ . وتقول في منطلق ومقنعس : مطليق ومقيص ، ولى ألتدد ولتدد أليد وليد بالإدغام لما سبق في قوله : والميم أولى من سواء بالبقاء إلخ . وتقول فى حيزبون وعظيموس : حزيين وعظيميس بحذف الياء وبقاء الواو مقبولة ياء لما مر . وتقول فى سرندى وعلندى سريند وعليند أو

(قوله إلى تصغير التحقير) أى كما فى دويبة إيدانا بأن حُفَّ النفوس قد يكون بصغار الدواهي وقوله ونحوه أى كصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كما فى جبيل إيدانا بأن الجبل دقيق العرض وإن كان عاليا شاق المصعد وكما فى كنيف وجذيل وعذيق إيدانا بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات . (قوله من ترجيح) أى تعيين لما مر فى التكسير وذلك كما فى مستدع وقوله وتغيير أى بين أمرين جالزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كما فى فرزدق أو متساويين كما فى سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والأحسنية وبالتخيير بين أمرين متساويين فى الجواز . (قوله فتقول فى تصغير فرزدق إلخ) كان عليه أن يقول فتقول فى تصغير سفرجل سفرجل لما سبق فى قوله ومن محاسنى جرد إلخ وتقول فى تصغير فرزدق إلخ لتتم الأقسام . (قوله فريزد بحذف الخامس) أى وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا لكان أولى لأنه يذكره نظهر مقابله لقوله بعد وتقول فى سرندى وعلندى إلخ فتنه .

(قوله لما سبق فى قوله إلخ) راجع لجميع ما ذكره من سبطرى إلى هنا . (قوله ومقيص) قال شيخنا : انظر هل يأتى هنا خلاف للمبرد المتقدم . (قوله أو سريد وعليد) يحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها لأنها للالحاق بسفرجل كما مر وألف الالحاق

سريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

(تنبيه) : يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا ، فإنهن لا يحذفن في التصغير ، ولا يعتد بهن كما سيأتى (وجائز تعويض ياء قبل الطرف) عن المحذوف (إن كان بعض الأسماء فيهما) أى في الجمع والتصغير (المحذوف) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفارج ، وفي تصغيره سفريج وإن عوضت قلت سفريج . وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطلق ومطاليق ، وفي تصغيره مطلق ومطليق على الوجهين . وعلم من قوله : وجائز أن التعويض غير لازم .

(تنبيه) : قال فى التسهيل : وجائز أن يمحى مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ما لم يستحقها لغير تعويض . واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى ، فإنه حذف ألفه ولم يحتج إلى تعويض لثبوت يائه التى كانت فى المفرد (وخائلة عن القياس كل ما * خالف فى البتين) أى باب التكسير وباب التصغير (حكمًا زيمًا) مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه : فمما جاء حائلا عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب مغربان ، وفى العشاء عشيان ، وفى عشة عشيشية ، وفى إنسان أنيسان ،

لا تبقى فى التصغير كما يأتى ثم أعلت اعلال قاض . تصریح . (قوله هاء التأنيث) كدرجة وألفه الممدودة كقصاء وياء النسب كلودعى والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكبيوثران . سم . (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) إنما قيد بذلك لأنه الذى يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضا الألف والنون عند تصغيره . (قوله فإنهن لا يحذفن فى التصغير) فتقول دحوجة وقويصعاء ولوبدعى وزعفران وعيثران بخلاف الجمع فإنك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر . (قوله ولا يعتد بهن) بل يتركز على حائلي فى التكثير ويصغر ما قبلهن كما يصغر غير متمم بهن . سم . (قوله كما سيأتى) فى قوله وألف التأنيث حيث مد إلخ . (قوله على الوجهين) أى التعويض وعدمه .

(قوله قال فى التسهيل إلخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه فى التسهيل . (قوله لغير تعويض) كوجودها أو وجود ما انقلبت عنه فى المكسر . (قوله من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى) أى ومن نحو لغيزى فى تصغير لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم فى جمع احرنجام وتصغيره إذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المقلبة عن الألف الكائنة قبل اللام . (قوله ولم يحتج إلى تعويض) بل التعويض غير ممكن وإن أومئت عبارة الشارح خلاله لاشتغال محله بالياء التى كانت فى المفرد . (قوله قولهم فى المغرب مغربان) وقياسه مغربان وفى العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشى فيه نظر لقول

وفي بنون أينون ، وفي ليلة ليلية ، وفي رجل رويجل ، وفي صبية أصيبية ، وفي غلمة أغلمة . فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل . ومما جاء حائدا عن القياس في التكمير فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراهط ، وباطل وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وكراع وأكرع ، وعروض وأعاريض ، وقطيع وأقاطيع ، فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل . هذا مذهب سيويه والجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جني إلى أن اللفظ يغير

المصنف : واختتم بتا التأنيث ما صغرت من : * مؤنث عار ثلاثي * قال الشارح : في الحال كسن أو في الأصل كيد أو في المال وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام محلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لأن الأصل فيه سمى بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحلت إحدى الياءتين الأخريتين على القياس المقرر في هذا الباب بقي الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اهـ .

(قوله وفي عشبة عشيشية) وقياسه عشية يحذف إحدى الياءين من عشية لتوالي الأمثال وادغام ياء التصغير في الأخرى كلها في الفارضي وغيره والأصل عشية بثلاث ياءات ففعل ما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشية بثلاث ياءات . (قوله وفي إنسان أنيسان) ياء قبل الألف وقياسه أنيسن إن اعتبر جمعه على أنسين وأنيسان إن لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون : أنيسان تصغير إنسان لأن أصله أنيسان على وزن افعلان بكسر الميم والعين وإذا صغر فعنان قيل أنيمان وهو مبنى على قولهم إنسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعان ومذهب البصريين أنه من الإنس فوزنه فعنان . أفاده الفارضي . (قوله وفي بنون أينون) وقياسه بنيون وفي ليلة ليلية وفي رجل رويجل وقياسه رجيل وفي صبية بكسر الصاد وسكون الواو جمع صبي أصيبية وقياسه صبية وفي غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام [اغلمة] وقياسه غلمة .

(قوله فهذه الألفاظ إلخ) هذا التفرع لا يناسب المتن لأن المتن يقتضي أن مثل هذه الألفاظ شاذ وهذا التفرع يقتضي أنه تصغير قياسي لمهمل والمناسب للمتن ما سبقه الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال في قوله فهذه جموع إلخ . (قوله بتصغير مهمل) بالإضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أي قمغريان وما بعده كأنه تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد الشين وأنيسان وليلاة وراجل وأصيبة وأغلمة وأينون . (قوله على غير لفظ واحده) أي على غير ما يقتضيه لفظ واحده من الجموع . (قوله رهط وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح : وأراهط ممنوع لأن أراهطاً غير مطرد في فعل الصحيح العين الساكنة وشذ أفراخ في فرخ كما مر . (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد : وقياسه بواطل لأنه من باب كاهل . سم . (قوله وحديث وأحاديث) وقياسه أحديثة وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف . (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه عرائض كمجوز

إلى هيئة أخرى ثم يجمع فبرى في أباطيل أن الاسم غير إلى أبطل أو أبطول ثم جمع (لتلوي) **التصغير من قبل علم * تأنيث أو مذكّر** أى مدة التأنيث (الفتح الحتم) يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وهى التاء وألف التأنيث المقصورة نحو : قصعة وقصبة ، ودرجة ودرجة ، وحبل وحبل ، وسلمى وسلمى ، وكذا ما قبل مدة التأنيث وهى الألف المملودة التى قبل المزة نحو : صحراء وصحراء ، وحمراء وحمراء .

(تنجيهاات): الأول : أفهم كلامه أن الألف المملودة في نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدم بيان ذلك في بابه ، ولذلك قال في التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله في شرح الكافية : فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كسمرة وحبل وحمراء حيث يقتضى أن المدة في نحو حمراء مندرجة في قوله علامة تأنيث فإنه قد تجوز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثاني : المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل ، فلو انفصل كسر

وعجائز . (قوله وذهب ابن جنى إلخ) قال الفاضى : وهو قريب من الأول . (قوله إلى هيئة أخرى) أى تجمع على ذلك الجمع قياسا . (قوله تلوي التصغير إلخ) هذا البيت والذى بعده تنيد لقول المصنف فعمل مع فعييل لما فاق يعنى يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الأشياء وزاد الشارح عجز المركب فإنه يفتح التلو الذى قبله أيضا وتلو متعلق بالغتم ومن قبل إلخ حال من تلو والمراد بعلم التأنيث تأؤه وألفه للمقصورة .

(قوله أى مدة التأنيث) الأولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أى مدة علم التأنيث أى المدة التى قبله كما قاله سم لأنه أدل على أن المدة ليست للتأنيث . (قوله إن لم يكن حرف إعراب) فإن كان حرف إعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف إعراب إنما يتأتى في تصغير الثلاث لا في تصغير ما فوقه الذى الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض التيد لبيان الواقع . (قوله وألف التأنيث) خرج ما ألفه للاحاق مقصورة أو مملودة كعوى وعلباء فيقال في تصغيرها عزية وعلب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التثوين كذا قال الفاضى أى ومع حذف الياء المتقلبة عن الألف لاقضاء الساكنين وحذف همزة المملودة . (قوله أفهم كلامه أن الألف إلخ) أى لكونه عطفا على علم التأنيث والعطف يقتضى المخاطبة . (قوله في بابه) أى باب ألف التأنيث أى الباب الذى ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لأنه لم يذكر ذلك في باب التأنيث بل في باب ما لا ينصرف . (قوله أو الألف قبلها) فيه استخدام فإنه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى المملودة . (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشيء على مجاوره .

على الأصل نحو دحرجة .

الثالث : عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله في التسهيل فتحكمه حكمها : فتقول بيبلك بفتح اللام (كذلك ما مدة أفعال سبق * أو مدة سكران وما به التحق) أي يجب أيضا فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو مد سكران وما به التحق مما في آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ ، فتقول في تصغير أجمال أجيال ، وفي تصغير سكران سكران لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين ، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان ، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعالين نحو : سرحان وسرحين ، وسلطان وسلطين ، فإنما يجمعان على سراحين وسلاطين ، وإن كان جمعه على فعالين شاذًا لم يلتفت إليه بل يصغر على فعالين مثاله غرثان وإنسان ، فإنهم قالوا في جمعهما غرثين وأناسين على جهة الشذوذ ،

(قوله ما كان متصلا) أي التلو الذي كان متصلا بعلم التأنيث . (قوله عجز المركب) أي الذي ليس آخر صدره ياء إذ ما آخر صدره ياء كمتدكرب لا يفتح ما قبل عجزه لأنه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره . (قوله بيبلك) بفتح اللام وميدكرب بسكون الياء كما مر . (قوله أو مد سكران إلخ) يؤخذ من تخليه بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه إلخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الألف والنون الزائدتان جمع كثرة فإن كان جمع كثرة كمتبان لم يصغر على لفظه لا بفعالين ولا بفعالين وإن كان يجمع على عقابين بل يرد إلى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعقب . ذكره في التسهيل . (قوله وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثة على فعل فيخرج نحو سيفان مما مؤنثة على فعلاية فيقال في تصغيره سيفين . (قوله مما في آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال في تصغيرهما عمران وعثمان ومروان وخرج ما نونه أصلية فإنه يكسر في تصغيره ما قبل الألف . قال الدماميني : نحو حسان إذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف إحدى السينين وقلب الألف ياء وادغامها اهـ . قال سم : وانظر لم حذف إحدى السينين وهلا بقيت وفك ادغامه فقيل حسيين على فاعيل اهـ أي كما قيل في تصغير لغزي لغيز .

(قوله لم يعلم إلخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذاً وأن لا يعلم شيء ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك إلا أنه ذكر صورة المفهوم في أثناء صور المنطوق . (قوله لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين) لأن الألف والنون فيه شابتا ألفى التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم يكن الألف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغير . تصريح . (قوله غرثان) بفتح معجمة مفتوحة فراء ساكنة فمثلة وجمعه غرأين كسكارى من غرث كفرح جاع اهـ قاموس . والظاهر جواز ضم غين غرأين وفتحها وإن كان الضم أرجح كجوازها

فإذا صغرا قبل فيهما غريثان وأنيسان ، فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا حمل على باب سكران لأنه الأكثر .

(تثنية) : أطلق الناظم أفعالا ولم يقيد به بأن يكون جمعا فشمّل المفرد ، وفي بعض نسخ التسهيل : أو ألف أفعال جمعا أو مفردا ، فمثال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين إلا ما سمي به من الجمع لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات . قال سيبويه : فإذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحدا ولا يكون أفعالا إلا جمعا . هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسما ، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب من أثبت في المفردات فمقتضى إطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفعال ، ومقتضى قول من قال من النحويين : أو ألف أفعال جمعا كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعال بالكسر ، وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب : قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو أعشار فإن تصغيره أعشير ، وقال الشارح : أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نه بقوله سبق . هذا لفظه ، فقيد ، وحمل كلام الناظم على التثنية ، وكأنه جعل سبق قيدا لأفعال أى ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع ، أما تثنيده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه .

في سين سكرارى مع رجحان الضم كما تقدم في شرح قول المصنف وبالفعال والفعال جمعا إلخ فالتصاغر البعض على الضم تقصير .

(قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى يجمعه على فعالين . (قوله فإذا حقرت أفعالا) أى صغرته . (قوله فرقوا بينها) أى بين أفعال بفتح الهزة وبين إفعال أى بكسرها حيث صغروا الأول على أفعال والثاني على أفعال فقالوا تصغير أفعال أجيمال وفي تصغير إخراج أخيرج ولا حاجة لتثنية إخراج بالعلمية كما صنفه شيخنا . وتبعه البعض . (قوله ولا يكون أفعال إلا جمعا) أى في الحال لو في الأصل بأن يكون علما منقولاً من جمع فلا تنافي بين هذا وقوله فإذا حقرت أفعالا اسم رجل . (قوله هذا كلامه) أى كلام سيبويه . (قوله وأسما) بالسین المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسما . كذا في القاموس . (قوله فإن فرعنا على مذهب إلخ) إنما قيد الاختلاف الذى سيذكره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالا في المفردات لأن الاختلاف الذى سيذكره جار في غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بلليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوين على أبى موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا في المفردات فليس

وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى : هذا خطأ لأن سيويه قال : إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت فيه أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به ، بل هو صلة ما ، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه ، والتقدير كذلك ما سبق مدة أفعال ، وأيضا فإن الناظم أطلق لى غير هذا الكتاب ، بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه (وَأَلَّفَ التَّائِيثَ حَيْثُ مَدًّا * وَتَأَوُّهُ مُتَفَصِّلِينَ عُدًّا . كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ * وَعَجَزَ الْمُضَافُ وَالْمَرْكَبُ . وَهَكَذَا يَتَادَا فَعَلَانَا * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَّ غَفَرَانَا وَقَلَّدِرْ

إلا فى أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام . (قوله أنه) أى أفعالا المفرد يصغر على أفعال وهذا هو الراجح . (قوله لأن سيويه قال إلخ) إنما وجه هذا التعليل إذا كان تقييد أبى موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشرنا إليه آنفا أخذنا بإطلاق مفهوم تقييده بالجمع وإلا فقد يقال كلام سيويه فى المفرد الذى كان فى الأصل جمعا كإجمال اسم رجل وكلام أبى موسى فى المفرد أصالة كتوب أفعال ولا يلزم من تصغير الأول على أفعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثانى على أفعال فتأمل . (قوله وأيضا فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب) أى كما أطلق هنا . (قوله وألف التائيث حيث مدا إلخ) قال سم : ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثانية من قوله السابق وما به لمتى الجمع وصل إلخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل فى الجمع بحذف هذه الأشياء الثانية لا فى التصغير فيرد عليه أن عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده فى المستثنيات وإنما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثانية بمحصول صيغة التصغير تقديرا لتقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو هى أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك فى الجمع أولا ومعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه فى الجمع فيعلم استثناءه من قول المصنف السابق وما به لمتى الجمع إلخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التائيث حيث مدا إلخ وعجز المضاف ليس حذفه فى الجمع لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما فى التوضيح وشرحه وعلى هذا فقول الشارح الآتى الأول هذا تقييد إلخ فيه نظر وكان الأول أن يقول فيه تقييد فليتأمل ا هـ وليس قوله وألف التائيث إلخ تكرارا مع قوله آنفا لتلويها التصغير من قبل علم تائيث أو مدته إلخ لأن ذكره هناك من حيث استثناءه من كسر ما بعد باء التصغير وهنا من حيث أنه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه وأخرج بقوله حيث مدا المقصورة لأنها لا تمد منفصلة ولذلك تحذف إذا وقعت خامسة فأكثر وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تحذف حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ما قبلها لأجلها .

الفصل ما دلّ على * ثنية أو جمع تصحيح جلا يعنى لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة ، أى تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها :

الأول : ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء . **الثاني :** تاء التأنيث نحو حنظلة . **الثالث :** ياء النسب نحو عبقرى . **الرابع :** عجز المضاف نحو عبد شمس . **الخامس :** عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك . **السادس :** الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعبثران ، واحتززا من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما . **السابع :** علامة الثنية نحو مسلمين . **الثامن :** علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات . فجمع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام بنية التصغير قبلها ، فقول في تصغيرها : حمراء وحنظلة وعبقرى وعبيد شمس وبعلبك وزعفران وعبثران ومسلمان ومسلمين ومسلمات .

(تنبيهات) : الأول : هذا تقييد لاطلاق قوله وما به ينتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه . **الثاني :** ليست الألف الممدودة عند سيبويه كياء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه ، لأن مذهبه في نحو : جلولا وبركاء وقريناء مما ثالثه حرف مد حذف الواو والياء فيقول في تصغيرها : جليلاء وبريكاء وقريناء بالتخفيف ، بخلاف فروقة فإنه

(قوله جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح احتز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لما سيأتى في الحاققة أنه لا يقال في تصغير سنين سنين بل سنيات وسيأتى وجهه ويحتمل أن جلا بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدما عليه . **(قوله كما يصغر غير متمم بها)** فلا يعتقد أن أبنية التصغير خرجت من أصلها ١ هـ فارضى . **(قوله عبقرى)** بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة قفاف مفتوحة فراء نسبة إلى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب . **تصریح . (قوله تركيب مزج)** بخلاف الإنسادى قال الفارضى : لأن الإنسادى كتابط شرا لا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددي كخمسة عشر فقول خمسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به . **فارضى . (قوله ومسلمان ومسلمين)** كذا في بعض النسخ وإثبات الألف في الأول يقتضى رفع المتعاطفات وإثبات الياء في الثاني يقتضى عدم رفعها كما أن رسم عبقرى بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضى عدم النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع وإجراء مسلمين على لغة من يجرى جمع المذكر السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها في الجر وإجراء مسلمان على لغة من يلزم المثني الألف ويوافق هنا ما في أكثر النسخ : ومسلمين ومسلمين فتأمل . **(قوله هذا تقييد إلخ)** تقدم ما فيه . **(قوله في عدم الاعتداد بها من كل وجه)** بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير . **(قوله لأن مذهبه في نحو جلولا إلخ)** فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا . **(قوله حذف الواو والألف والياء)** اعتدلا بألف التأنيث

يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء، ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جلولاء وأخويه، فيقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء فالإدغام مسويا بين ألف التانيث وتائه لأن ألف التانيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التانيث، وحجة سيبويه أن لألف التانيث الممدودة شبهاء التانيث وشبهاء بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما. وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها، فإنها كألف حبارى الأولى، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير. واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التانيث للمدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد، ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه. الثالث: اختلف أيضا في نحو ثلاثين علما أو غير علم، وفي نحو: جدارين

الممدودة كما اعتد بالمقصورة في نحو حبارى إذا صغرت على حبرى فحذفت من أجلها الألف. (قوله بخلاف فروقة) أى ونحوها بما فيه تاء التانيث وتائه حرف مد. (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والألف والياء إذ لو لم يعتد بالألف لم تحذف اللمة قبلها بل تبقى مع قلب الألف والواو ياء كما في تصغير جلول وبريكاء وقريث بلا ألف تانيث. (قوله ومذهب المبرد إلخ) وعليه فالف التانيث الممدودة كسائه في عدم الاعتداد بها من كل وجه. (قوله في جلولاء وأخويه) مع قلب الواو والألف ياء. (قوله بوجه ما) قال البعض: متعلق بالشبه فكان الأولى تقديمه وجعل قوله من قبل أى من جهة بياننا لذلك الوجه كما لا يخفى اهـ وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة الشارح والذي ينتج أنه متعلق بتقدير الانفصال فمعنى أن تقدير انفصال ألف التانيث الممدودة في غير ما ناكه حرف مد لا مطلقا وإلا لم يحذف لأجلها حرف المد فيما ناكه حرف مد فلا تفعل. (قوله فلا غنى إلخ) الفاء إما فصيحة أى وإذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى إلخ أو تفرعية على قوله واعتبار الشبهين إلخ. (قوله ونحوها) أى نحو الواو في جلولاء كالألف في براكاء والياء في قريثاء. (قوله عند بقاء الثانية) بأن يقال حبرى بتخفيف الياء وإثبات ألف بعد الراء. (قوله أن تسوية الناظم إلخ) أى حيث أطلق في قوله:

وألف التانيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا

(قوله في نحو ثلاثين علما أو غير علم إلخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقا لأنه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فإنما تكون زيادته غير طارئة إذا كان علما بخلاف ما إذا لم يكن علما لأن له حيثنذ مفردا. (قوله لأن زيادته) هى علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أى منها أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة وأما ما بعده

وظرفين وظرفيات أعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد : فمذهب سيبويه الحذف ، فتقول : ثلثون وجديران وظريفون وظرفيات لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المد في ذلك والإدغام كما يفعل في جلولاء ، واتفقا في نحو : ظرفين وظرفين وظرفيات إذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

(وَأَلَّفَ التَّائِيْثَ دُوَّ الْقَصْرِ مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَبْقَا) أى إذا كانت ألف التائيث : خامسة فصاعدا حذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفعيل لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ، فتقول في نحو قرقرى ولغيزى وبردرابا : قرقرى ، ولغيز ، وبريدر ، فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التائيث وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حَجَّازَى حَجِيرٌ * بَيْنَ الْحَجَرِيَّ فَادِرٍ وَالْحَجَرِيَّ) ومثله قرينا ، تقول فيه قرينا أو قريث : أى إن حذفت المدة قلت

فلوجود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرؤ الزيادة على كل . (قوله زاد على أربعة) أى ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سيأتى . (قوله لن يثبتا) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل على عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر . (قوله أى إذا كانت ألف التائيث) أى المقصورة كما قيد به المتن أما المملودة فعل تقدير الانفصال كما مر وكألف التائيث المقصورة ألف الإلحاق المقصور كحجرى فتقول في تصغيره : حجرى كقرقرى والحجرى بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراء وليست ألفه للتائيث لقولهم حجرى كات فهو منون وعن الجرمى أن ألفه للتائيث فهو ممنوع من الصرف . كذا في الفارضى . (قوله لأن بقاءها يخرج إلخ) قال في التصريح : فإن قلت فحليل فعل وليست من أبنية التصغير الثلاثة . قلت : نعم ولكنها توافق فعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الألف اهـ وقد حرفه البعض ثم اشتكله . (قوله لأنها لم يستقل النطق بها إلخ) قال شيخنا : لعله تعليل مخلوف تقديره وفارقت المملودة لأنها إلخ أى لأنها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهى بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف المملودة .

(قوله فتقول في نحو قرقرى) بقافين وراعين مهملتين اسم موضع . تصريح . (قوله وبردرابا) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فداد مهملة فراء فألف فضحية اسم موضع وزنه فعلمابا . (قوله لغيزى) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاى وفى بعض النسخ لغيزى بياء قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس . (قوله وبريدر) بمحذوف ألف التائيث ثم حذف الألف والياء لأنها زائدتان . (قوله فإن كانت خامسة إلخ) أشار به إلى أن قول المصنف وعند تصغير حجارى إلخ تقييد لإطلاق قوله متى زاد على أربعة إلخ . (قوله وإبقاء ألف التائيث) لأنها بعد حذف المدة صارت أربعة . (قوله بين الحجرى) وهو أجود . (قوله ومثله قرينا) يقتضى أن قرينا بالقصر والذى قدمه أنها بالمد وهو ما فى القاموس فلعل مراده

الخبيري وقرئنا ، وإن حذف ألف التأنيث قلت الخبير وقرئت بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (وَأَزْدُ لِأَصْلٍ ثَانِيًا ثَانِيًا قَلْبُ * فَيَمَّةٌ صَيَّرَ قَوْلِيَةً لُصِبَ) ثانيا مفعول لاردد ، ولينا نعت لثانيا ، وقلب في موضع النعت لثانيا أيضا ، يعنى أن ثانى الاسم المنصرف يرد إلى أصله إذا كان لينا منقلبا عن غيره ، فشمّل ذلك ستة أشياء :

الأول : ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قومية .

الثاني : ما أصله ولو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بوب .

الثالث : ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه ميقن .

الرابع : ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب فتقول فيه نيب .

الخامس : ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذويب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقرطاط فإن أصلهما دينار

وقرطاط والياء فيهما بدل من أول المثلثين ، فتقول فيهما دينير وقريريط . وخرج عن ذلك

مثله قرئنا على قصرها لضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها . (قوله بقلب المدة ياء) أى فى الجبارى فقط لأن مدة القرئنا ياء فلا تحتاج للقلب .

(قوله ثانيا لينا) لم يخص فى الجمع الرد بالثانى اللين حيث قال : يرد إلى أصله البدل إن كان آخرها مطلقا سواء كان لينا كملهى أو غير لين كياء وسقاء فإن ألف ملهى بدل من واو لأنه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقوظم مياه وأموله وهمزة سقاء بدل من ياء لأنه مشتق من السقى فيقال ملهى يرد الألف إلى الواو وقلبا ياء لتطرفها إثر كسرة ومويه وسقى كما يقال فى التكسير ملاهى ومياه وأموله وأستية لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها فإن لم يكن البدل آخرها اشترط فيه شرطان أن يكون لينا وأن يكون بدلا من غير همزة تلى همزة كمال وقيل وربان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل وربوان وميزين وميقن لزوال موجب الإبدال لأن الواو إما أبدلت فى مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى قيل وميزان لكسر ما قبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون وإنما أبدلت الياء واوا فى موقن لضم ما قبلها وكفراط وذيب بالياء فيقال قريريط وذويب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفا صحيحا بدلا من صحيح أو من لين لم يرد إلى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتخمة وتخمّة وتراث وتريث وأرباب فى عياب وأبيب وقائم وقريثم بالهمز وكلذا لو كان بدلا من همزة تلى همزة كآدم فيقال أو يدم من غير رد للألف إلى أصلها وهو الهمز اه ببعض زيادة واختصار .

(قوله ولينا نعت لثانيا) قال شيخنا : وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لأنه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر لانتضائه أن الثانى المردود إلى أصله هو المحول لينا مع أنه المحول إليه كالياء فى قيمة لا المحول كالرول فتدبر . (قوله فتقول فيه ذويب) ووجهه زوال مسوغ البدل وهو

ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله ، فتقول في متعدد متباعد بإبقاء التاء خلافا للزجاج فإنه يرده إلى أصله فيقول موبعد ، والأول مذنب سيبويه وهو الصحيح لأنه إذا قيل فيه موبعد أوهم أن مكبره موبعد أو موبعد أو موبعد ، ومتباعد لا إتيام فيه .

(تنبيهات): الأول : مراده بالقلب مطلب الإبدال كما عبر به في التسهيل لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر . ويستثنى من كلامه ما كان لينا مبدلا من همزة تلي همزة كما استثناء في التسهيل كألف آدم وياء أئمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أئمة فيصغر على لفظه . وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو - يعني الرد - مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محمر ، بل ينبغي أن يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل .
الثاني : أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نوب بالواو ، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا ، ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازوا مرجوحا ، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ .

سكون همزة . دمايني . (قوله فتقول في متعدد) هو اسم فاعل من ائعد وأصله موبعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء . تصرع . (قوله بإبقاء التاء) أي الأولى المبدلة من الواو التي هي فاء الكلمة وحذف تاء الاتصال . سم . (قوله فإنه يرده إلى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الاتصال . تصرع . (قوله موبعد) أي اسم فاعل أو موبعد أي اسم مفعول أو موبعد أي مصدرا ميميا أو اسم زمان أو مكان . (قوله لا إتيام فيه) أي وإن كان فيه إجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد في التصريح أن سيبويه لم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها إجمال لا إلباس فتأمل . (قوله مراده بالقلب إلخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس ولا فيمكن إبقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الأمر أنه ترك بعض المسائل . سم . (قوله من حرف صحيح) كما في دينار وقيراط اهـ سم وكما في ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح .

(قوله ولا عكسه) أي ولا على عكسه كما في متعدد . (قوله ليصغر على لفظه) يقال أئمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لأنه على حده لأن الأول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو كخوصصة تصغير خاصة . سم . (قوله غير محمر) لأنه يخرج عنه اللين المتقلب عن صحيح غير الهمزة كما في دينار والمتقلب عن همزة لا تلي همزة كما في ذئب مع أنها يردان . (قوله في نحو شيخ واوا) يقال شوخ . (قوله على جوازه) أي جواز الإبدال واوا في نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل . (قوله وهو) أي ما سمع من بويضة بقرينة قوله شاذ المتقضى للسمع فأرجاع البعض الضمير إلى ما تقدم من قلب

الثالث : إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاء لأنه من الوجاهة فقلب ، فإذا صغر قيل جويه دون رجوع إلى الأصل لعدم الحاجة إلى ذلك (وَشَدَّ فِي عِيدِ غَيْثَةٍ) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه عويد لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء لثلاثا يلتبس بتصغير عود بضم العين ، كما قالوا في جمعه أعياد ولم يقولوا أعواد لما ذكرنا (وَحَجِمَ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ غُلْمٍ) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من رد الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير : فيقال في ناب وباب وميزان : أنياب وأبواب وموازين إلا ما شذ كأعياد . وقوله :

[١٢٣٨] حَتَّى لَا يُحَلَّ الذُّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا تُسْأَلُ الْأَقْوَامُ عَقْدَ الْمِيَاثِقِ

يريد الموائق .

(تفنييه) : هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو : قيمة وقيم وديمة وديم (وَالْأَلْفُ الْثَانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ *)

ألف ناب وباء شيخ وبیضة ولوا غير مناسب إلا لو سمع القلب في باء ناب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالإجازة نعم سمع في ناب للمسنة من الإبل نوب كما في الجمع فاعرفه . (قوله اسم مقلوب) أى قلبا مكانيا . (قوله لأنه من الوجاهة) فاصله وجه فقلب قلبا مكانيا بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(قوله وقياسه عويد) قال سم : هل يمتنع النطق بالقياس اهـ . قال الإسقاطى : وقد يخرج على الخلاف فى المصدر إذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسى هل يجوز استعمال القياسى اهـ وجزم البعض بالمنع أخذا من التعليل بالإلباس بتصغير عود . (قوله فلم يردوا الياء) أى إلى أصلها وهو الواو . (قوله وحتم للجمع إلخ) قال أبو حيان : أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتأخر اهـ سيوطى . قال سم : وهو عجيب لأن الواجب فى الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا . (قوله عقد الميائيق) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ عهد والأول هو ما فى الشواهد المعنى وقوله الميائيق دون الميائيق بياء بعد المثلثة موافقة للمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها فى نحو قرطاس وعصفور كما مر . (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتى أن تصغيره تصغير ترخيم حيض اهـ إسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى برد الهزمة إلى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فيعمل هذا هو الصواب وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ .

[١٢٣٨] قاله عياض ابن أم درة الطائى ، شاعر جاهل ، من الطويل . حمى : خبر مبتدأ محذوف ، أى حماتا حمى ، أو نحو ذلك مما يناسب . ولا يحل ، مجهول : صفته . والذهر : نصب على الظرف . والشاهد فى عقد الميائيق ، فإن القياس فيه للموائق لأنه جمع ميائيق ، وفى نواتر أبى زيد على الأصل .

وَأَوَّاعٌ : ضارب وضوئيرب ، وماش ومويش (كَذَّا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كألف صاب وعاج فقول فيهما صويب وعويج .

(تنبيهان) : الأول : مما يجعل واوا أيضا الألف الثاني المبدل من همزة تلى همزة كآدم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه . الثاني : حكم التكسير في إبدال الألف الثاني بحكم التصغير فتقول : ضوارب وأوادم (وَكَمَّلَ الْمَنْقُوصَ) وهو ما حذف منه أصل بأن ترد إليه ما حذف منه (فِي التَّصْغِيرِ) لتأتى بنية فاعل ، وعمل هذا (مَا * لَمْ يَحْوَ غَيْرَ آثَاءَ فَإِنَّا كَمَا) أصله موه فتقول فيه مويه برد اللام ، وكذا تفعل في خذ وكل ومذ أعلاما . وسه ويد وحر فتقول فيها أعيذ وأكيل برد الفاء ، ومنيد وسنيه برد العين ، ويديّة وحرخ برد اللام . وإن كان على ثلاثة . والثالث : تاء التأنيث لم يحد بها ويكمل أيضا كما يكمل التأني ، نحو عدة وسنة : فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الأول ولام الثاني .

(قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر .

(قوله الألف الثاني المبدل إغ) ومنه أيضا الألف المنقلبة عن ولو كباب كما مر فالألف الثانية

تقلب عند التصغير واوا في أربعة مواضع كما تقلب ياء في موضع واحد وهو ما ثابته ألف منقلبة عن ياء . (قوله وكمل المنقوص) أى الناقص منه شيء ولو مبدلا بأخر بدليل تمثيله بالياء على ما سيأتى لا المصطلح عليه . (قوله وعمل هذا) أى التكميل للذكر . (قوله ما لم يحو إغ) أى ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثاني الآتى في كلام الشارح أى وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسيأتى في الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفي صادق بأن لا يحوى ثالثا أصلا كيد أو يحوى ثالثا هو ما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ كجعل شيخنا النفي صادقا بأن لا يحوى ثالثا أصلا وهو ثنائى الوضع لأن موضوع المسألة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا منها .

(قوله كما) مثال للمنقوص إن جعل بمعنى المشروب إلا أن المصنف قصر للضرورة وتظير في التكميل إن جعل ما الاسمى والحرفية . واعلم أن الشارح أولا جزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال : أصله موه إغ وثانيا جزم بأن مراده ما الاسمى أو الحرفية حيث قال : وأشار بقوله كما إلى أن الثنائى إغ وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما إغ فهذا عجيب فليتأمل . سم . (قوله في خذ وكل وعد أعلاما) أصل خذ وكل يؤخذ وأوكل يهزتين حذفت الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها حينئذ وأصل مذ منذ وإنما قال أعلاما ليصح تصغيرها إذ لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما مر . (قوله وسه) أصله سته وهو الدبر . ويد أصلها يدى بسكون الدال أو ضحها على الخلاف . وحر أصله حرح وهو الفرج . (قوله ويديّة) كذا في غالب النسخ وفي نسخة ويدي بلا تاء والصواب الأول . (قوله لم يحد بها) لكونها في حكم المنفصل . (قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية) اعترضوه

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف لعدم الحاجة إليه لأن بنية فعل تثنى بدونه ، فتقول في هار وشاك وميت : هوير وشويك ومييت ، وشذ هوير برد المحذوف . وأشار بقوله كما إلى أن التثاني وضعا يكمل أيضا في التصغير كما يكمل المنقوص توصلا إلى بناء فعل إلى أن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد إليه بخلاف المنقوص ، وأجاز في الكافية والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما عنى وهل والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عين وهليل ، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى وبه جزم بعضهم ، لكنه لا يظهر لذين الوجهين أثر في ما الاسمية أو الحرفية إذا سمي بها فإنك تقول على التقديرين موى .

بأن فيه جمعا بين العوض والمعوذ عنه ويمكن دفعه بأن تاء المصدر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهي ليست التي كانت عوضا بل التي تظهر عند تصغير المؤنث .
(قوله وميية) برد لامة وهو الواو وقلبا ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون ومن جعل لاميها هاء صغرها على سنية . (قوله في هار وشاك) اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان القياس قبلها همزة وقد جاء على القياس أيضا فقبل هائر وشااك بوزن فاعل وقال بعضهم : حلفت الألف الزائدة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتبارها بعد القلب وبكسرها باعتبارها قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال : وشذ هوير برد المحذوف يعنى الواو لأن الكلام في رد المحذوف الأصل لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهى جعل عينهما بعد لاميها ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فاعل وإعرابهما على هذا إعراب للمتل كنداع وغاز وعلى غيره مما تقدم إعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الإعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف فلا يلتقى ساكنان هو والتنوين وفى النصب شويكيا برده وعلى لغة هائر وشااك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرها هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف . (قوله ومييت) بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فعل فالمحذوف عين الكلمة . (قوله بحرف علة) بأن يزداد عليه ياء وقيل إن شئت ألحقته بما لامة ياء فقلت في هل هل أو ولو فقلت هليم ثم أعلته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والأظهر الأول وبه جزم الأبدى واقتضاء كلام التسهيل وحجة الثاني أن ما حذفت لامة واوا أكثر مما حذفت لامة ياء . تصرخ مع بعض زيادة من المرادى .

(قوله فإنك تقول إن) لأنك على الوجه الأول إن كملت ياء وجب إدغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثاني تزداد ألف وتبدل ياء وتندغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما فقبل الواو بكل حال عملا بقوله : والألف الثاني المزيد يجعل واوا إنج ا ه سم وفى كلام الفارضى ما يشعر بالفرق حيث قال إذا سمي بحرفين ثانيهما ألف أو ولو أو ياء وجب التضعيف في التصغير وغيره فلو سمي شخص بما وجب تضعيف الألف ثم قلب الألف الثانية همزة لاجتماعهما ساكنتين فيصير ماء فإذا

(تنبيهات): الأول : إنما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فإنها لا يعتد بها أيضا ، بل يقال بنية وأخية برد المخنوف .

الثاني : يعنى بقوله ثالثا ما زاد على حرفين ولو كان أولا أو وسطا : فالأول كقولك فى تصغير يرى مسمى به يرى من غير رد اعتدادا بحرف المضارعة ، وأجاز أبو عمرو والمازنى الرد فيقولان يريء ، ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه فى يعيل تصغير يعلى ونحوه ، وتقدم مثال الوسط .

الثالث : لا يعتد أيضا بهزمة الوصل بل يرد المخنوف مما هى فيه ، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هى فيه إذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن : تقول فى تصغيرهما سمي وبني بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول .

الرابع : قوله كما : إن أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه ، وإن أراد بما الكلمة التى تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لأن ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائى وضعا لا من قبيل المنقوص ، فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص ، وتعام القول فى هذا أنه إذا سمي بما وضع

صغر يقال موى بتشديد الياء الأولى ياء التصغير والثانية أصلها همزة قلبت ياء جوازا اه فقلوه جوازا ينقضى أنه يقال موى بهزمة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق . (قوله برد المخلوف) أى وحذف التاء والإتيان بياء التانيث والمخلوف الواو المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون . (قوله مسمى به) قيد به لأن الفعل والحرف لا بصفران إلا إذا سمي بهما . (قوله من غير رد) أى لعينه وهى همزة إذ أصله يريء . (قوله فيقولان يريء) بهزمة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المخلوفة لالتقاء الساكنين .

(قوله على أصل مذهب فى يعيل) أى من إثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر فى باب ما لا ينصرف فما يوجد فى بعض النسخ من كتابة يعيل بالياء وما يوجد فى بعضها الآخر من كتابته بلاء صحيحان لأن الأول على مذهب يونس المحدث عنه والثانى على مذهب غيره الأرجح فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل فى بعض النسخ بالياء تحريف كلامهما بخط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم فى الشرح فى باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادى . (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هار وشاك وميت . (قوله حذفت منه) لأنه يضم أوله فيستغنى عنها بتحريك أوله . تصرع . (قوله كما مر الشرح عليه) أى فى قوله أصله موه إلخ عقب قول المصنف كما . (قوله فهو تنظير) أى فى مطلق التكميل وإلا فكميل المنقوص يرد ما حذفت منه إليه وهذا لا يعلم له مخنوف فريد إليه . أناده المرادى . (قوله حتى يصغر) أى لى أن يصغر . (قوله وجب الضعيف) قال البعض : فلا يلزم

ثنائيا فإن كان ثانيه صحيحا نحو هل وبلى لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء فيقال هليل أو هلى ، فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال فى لو وكى وما - أعلاما - لو وكى بالتشديد وماء بالمد ، وذلك لأنك زدت على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرنا أعطينا حكم دَوَّ وحَيَّ وماء : فيقال لوى كما يقال دوى ، وأصلهما لويو ودويو ، ويقال كئى ثلاث ياءات كما يقال حئى ، ويقال موى كما يقال فى تصغير الماء المشروب مويه ، إلا أن هذا لانهاء فردت إليه كما تقدم .

الخامس : قال فى شرح الكافية : وقد يكون المخوف حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة فيصغر تارة برء هذا وتارة برد هذا ، كقولك فى تصغير سنة : سنية وسنية ، وفى تصغير عضة : عضبة ، وعضبة اهـ (وَمَنْ يَتَرْخِيمُ يُصَغِّرُ أَكْثَى * بِالْأَصْلِ كَالْمُعْطِفِ يَقْنَى الْمُعْطَفَا) أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو تصغير الاسم

إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له اهـ وقد يقال عدم النظر لازم على التقسيم الأول لأن أقل وضع الاسم للعرب على ثلاثة أحرف وهل وبلى مسمي بهما مخالفان لذلك على أن الثانى وضعا إذا سمي به لا يتعين فيه الإعراب بل تجوز فيه الحكاية فتأمل .
(قوله فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا فى حمراء . (قوله أعطينا) ماض مجهول مبنى على سكون الياء لاتصاله بنون الإناث . (قوله دَوَّ وحَيَّ) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما واللام البادية . والحق القليلة اهـ تصريخ . ودال اللو همزة . (قوله وأصلهما لويو ودويو) أى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . (قوله ويقال موى) أى بإبدال همزة ياء وإدغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارضى ماي يفيد جواز إبقاء همزة بلا إبدال . (قوله فى تصغير الماء المشروب إلخ) ويقال فى تثنيته ما آن وما وإن قرأ الجحدري فالتقى الما آن والحسن فالتقى الملوآن وجمعة فى القلة أمواه اهـ فارضى أى وفى الكثرة مياه وأصله مواه قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة . (قوله لانهاء) وأصله موه قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة .

(قوله ومن يترخيم) أى معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لاتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط . (قوله بالأصل) وهو ما كان فى مقابلة الفاء والعين واللام . سندوى . (قوله المعطفا) قال الشاطبى : المعطف فى اللغة المعطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وركبيه وقال المكودى : المعطف بكسر الميم هو الكساء . خالد . (قوله بتجريد من الزوائد) أى الصالحة للبقاء كما فى التوضيح ليخرج متدرج وعرجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لا خلاها بالزنة عند تصغير غير الترخيم أى فلا يسمى تصغيرهما على دحرج وحرجم تصغير ترخيم اهـ زكريا وقوله الصالحة للبقاء أى فى تصغير غير الترخيم وفى

بتجريد من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فاعل ، وإن كانت أربعة فاعل فاعيل ، فتقول في معطف عطف وفي أزهر زهير وفي حامد وحمدان وحماد وعمود وأحمد : حميد وتقول في قرطاس وعصفور : قريطس وعصيفر .

(تنبيهات): الأول : إذا كان المصغر تصغير الترقيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء ، فتقول في سوداء وحيل وسعاد وغلاب : سويدة وحيلة وسعيدة وغلبية .

الثاني : إذا صغر نحو حائض وطاقق - من الأوصاف الخاصة بالمؤنث - تصغير الترقيم قلت : حيض وطاقق لأنها في الأصل صفة للذكر .

الثالث : حكى سيويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل : برهما وسميما ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، لأن فيه حذف أصلين وزالدين لأن الهزمة فيهما والميم واللام أصول ، أما الميم واللام فباتفاق ، وأما الهزمة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية ، ومذهب سيويه أنها زائدة ،

قوله من الزوائد إشارة إلى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترقيم لعدم الزوائد وبه صرح في التوضيح فلابد من أمرين أن يكون في الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترقيم .

(قوله حميد) وإن صغرت لا بترقيم قلت في حامد حوميد وفي حمدان حميدان إن ثبت له جمع على حمادين وإلا فحمدان وفي محمود محميد وفي حمون حميدان أه فارضى أى وفي حماد حميد وكان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة محمداً فإن تصغيره بترقيم أيضاً حميد . قال خالد : ولم يلتفت للإلباس ثقاً بالقرآن أه وقال سم : وتبعه البعض هو من بال الإجمال لا الإلباس أه وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد الباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بمحمد فيبقى الأمر على الإجمال أو يقال مراد سم أن حميدا محتمل للأسماء الخمسة على السواء فلا ينافي بتبادر غيرها منه فتأمل . **(قوله لحقته التاء)** لأنه من المؤنث الثلاثي في المأل أى إذا صغر تصغير الترقيم كما سترفه . **(قوله وغلاب)** بالعين للمعجمة وفي القاموس أنهم سما غلاب كسحاب وغلاب ككئان وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد .

(قوله الثاني إذا صغرت نحو حائض: إلخ) لو جعله استثناء مما قبله وقال : إلا إذا كان وصفاً خاصاً بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب . **(قوله لأنها في الأصل صفة للذكر)** والأصل شخص حائض وشخص طالق أى فضعت عن نحو سوداء وسعاد في اقتضاء التاء فروعى فيها الأصل ولو لا ذلك لالحقته التاء لأنه مؤنث ثلاثي في المأل وذلك إذا صغر تصغير الترقيم فهو كحيل . أفاده الإسقاطي . **(قوله في تصغير إبراهيم وإسماعيل)** أى تصغير ترقيم . **(قوله وهو شاذ)** أى باتفاق من سيويه والمبرد وقياسه على رأى سيويه بريهم وعلى رأى المبرد أبيريه . **(قوله لأن فيه حذف أصلين)** أى والأصول لا يحذف

ويبنى عليهما تصغير الاسمين لغو ترخيم ، فقال المبرد : أبيريه وأسيميع ، وقال سيبويه : برهم وسيميعل ، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا يبنى جمعهما فقال الخليل وسيبويه : براهم وسماعل ، وعلى مذهب المبرد : أباريه وأساميع ، وحكى الكوفيون براهم وسماعل ، بغير ياء ، وبراهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء ، وقال بعضهم : أباره وأسامع ، وأجاز ثعلب : براو ، كما يقال في تصغيره : بريه ، والوجه أن يجمعاً جمع سلامة فيقال : لإبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافاً للفراء وثلعب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : يجري بليق ويذم مصغر أبلق ، ومن كلامهم : جاء بأمر الرقيق على أريق ، قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الفول على جمل أورك ، فقلبت الواو في التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التي للالحاق وغيرها ، فتقول في خفند ، ومقننس وضمند : خفيد وقنيس وضمند ، يحذف الزوائد للالحاق ، والخفند ، الظلم السريع ، والصفند : الضخم الأحمق (وَأَحْمَقُ يَتَأَمَّرُ مَا صَغُرَتْ مِنْ * مُؤَلَّثٍ غَالٍ) من التاء

منها أكثر من واحد كما مر . (قوله أنها أصلية) لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولاً في بنات الأربعة فهو محاسي فلا يحذف منه في التصغير إلا ما يحذف من نحو سرجل وهو الخامس . شرح التوضيح للشارح . (قوله أنها زائدة) لأنه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة . شرح التوضيح للشارح . (قوله أبيريه وأسيميع) يحذف الخامس وتعرض الياء عنه . (قوله برهم وسيميعل) يحذف زائداهما .

(قوله براه) بكسر الهمزة وأصله براهي بالياء فحذفت لالتقاء ساكنة مع التنوين ثم أجازته ثعلب براه إن كانت بالقياس على بريه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارسي ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه إجازة سماع أيضاً قياساً على صميع وإن كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالأمر ظاهر . (قوله كما يقال في تصغيره) أي تصغير ترخيم . (قوله والوجه أن يجمعاً جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه . (قوله جاء بأمر الرقيق) بضم الراء وفتح الموحدة أي بالداهية وانظر ما مرجع الضمير في جاء ولعله الرجل ويكون من إقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيء بها إخباره برؤيتها أو الله تعالى أو تكون الإضافة في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في شأن رجل إلخ لكن يمنع الأول والأخير قول القاموس : رأى رجل الفول على جمل أورك فقال جافاً بأمر الرقيق على أريق اه فتدبر . (قوله أورك) هو من الإبل ما في لونه يياض إلى سواد وهو أطيب الإبل لحماً لا عملاً وسوا . قاموس . (قوله في خفند) بخاء معجمة فتون فذالين مهملين كسفرجل ومثله ضمند

(ثلاثي) في الحال (كسين) ودار فتقول في تصغيرها : سنية ودوية ، أو في الأصل كيد ، فتقول في تصغيره يدية ، أو في المأل وهذا نوعان : أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة ، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية ، وذلك لأن الأصل فيه سمي ، بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثيا ، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرى . والآخر ما صغر تصغير الترقيم مما أصوله ثلاثة . نحو حبل ، وقد تقدم بيانه ، ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منها بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ بِالثَّلَاثِي ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) في لغة من أنتهما (وعفوس) أى فإنه يقال فيها : شجير وبقير وخميس ، بغير تاء ، ولا يقال : شجيرة وبقيرة وخميسة ، بالتاء لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ، ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما : بضع وعشير ولا يقال : بضيعة وعشيرة لأنه يلتبس بعدد المذكور . وأشار إلى الثاني بقوله (وَشَدَّ ثُرْلَةً ذُونَ لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى خود وشوك وناب ، للمس من الإبل ، وحرب وفرس وقوس ودرع ، للحديد ،

إلا أن أوله ضد معجمة . (قوله الظلم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام . (قوله ثلاثي) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء وزينب واختص ثلاثي المؤنث بلحاق التاء لحفته وعدم طوله . (قوله بدل لام الكلمة) هى الواو المنقلبة همزة في سماء لأن أصله سماء لأنه من سما يسمو فتقول شيخنا والبعض : أصله سماءى سهو ومثل سماء كساء . (قوله فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين) هى الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم في التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الألف . قاله الشارح على التوضيح . (قوله على القياس) وهو حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهييم وحى على حى . (قوله ذا لبس) أى متبادرا منه خلاف المراد . (قوله بضع وعشير) أى وست وسبع وتسع . (قوله وفود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فذال مهمله من ثلاثة أبيرة إلى عشرة وقيل غير ذلك . (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وجمع الجميع أشوال وأما شول كركع فجمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلا . كذا في القاموس وغيره والمراد هنا الأول لأن شول كركع رباعي والكلام في الثلاثي ولهذا قال البعض قوله : وشول جمع شائلة إلخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب إلا الثاني وهو خلط .

(قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع في اللبس بمصغر حربية الحديد اهـ سم أى فيكون من النوع الأول . (قوله وفوس) قال في القاموس : الفرس للذكر والأنثى وهى

وعرس وضحي ونعل وعرب ونصف ، وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس فقال : عريسة وقويسة .

(تنبيهات) : الأول : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شجر وخمس .

الثانى : لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيت بل تقول فى ربح - علم امرأة :- ربيعة ، وفى عين - علم رجل :- عين ، خلافا لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ، فتقول فى الأول : ربيع وفى الثانى عيينة ، ويونس يميزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نيرة وعيينة ، وأذينة وفهيرة ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة لامكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثا بينت وأخت ، حلفت هذه التاء ، ثم صغرت وألحقت تاء التأنيت فتقول : بنية وأخية ، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول : بنى وأخى (وَلَدَ * إِبْنًا * ثَلَاثًا كَثْرًا) ثلاثيا مفعول بكتر ، وهو بفتح التاء بمعنى فاق ، أى ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام : وربة

فرسة اهـ فعلم أن الفرس يقع على الذكر والأنثى وحيث يحتاج المثال إلى التفتيد بالواقع على الأنثى . (قوله للحديد) احتراز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فإنه مذكر وجمع درع الحديد أدراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أدرع . كذا فى القاموس . (قوله وعرس) قال فى القاموس : العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الأسد ثم قال : وبالضم وبضميتين طعام الوليمة ثم قال : والنكاح اهـ فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وأن ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فهما نظر قدبر . (قوله وعرب) بفتحين وبضم فسكون خلاف العجم . (وقوله ونصف) بفتحين كما فى القاموس والتصریح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد المهملة . (قوله ويونس يميزه) أى اعتبار الأصل كما يميز اعتبار الحال . (قوله واحتج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الأنبارى ويونس .

(قوله إذا سميت مؤنثا بينت وأخت) مثله ما إذا لم تسم بهما أصلا كما فى الدمامنى وإنما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر . (قوله فى وراء وأمام وقدام) (إخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن فى الفارضى عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة إلا وراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أما ما شاذا من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير التمكنة كمتى وأن وفى الفارضى أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر. عند لأن المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية القرب فلا فائدة فى تصغيرها قال : وكذا لا تصغر غد

بالمهزة وأميعة وقديدية .

(تنبيه) : أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى ولغيزى : حبيرة ولغيزوة ، فيجاء بالتاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وظاهر التسهيل موافقته ، فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ، ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك : ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافاً لابن الأنبارى ، أى فإنه يجيز في نحو باقلاء وبرناساء : بويقلة وبرينسة ، والصحيح بويقلاء وبرينساء (وصفروا شذوذاً الذى * وذا مع الفروع منها ثاوي) ، يعنى لما كان التصغير بعض تصارييف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسماً غير متمكن ، ولما كان في ذا والذي وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة ، بكونها توصف ويوصف بها ، استبيح تصغيرها ، لكن على وجه خولف به تصغير للمتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر ، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فحة فقيل في الذى والى : اللذيا واللثيا ، وفى تثنيتهما : اللذيان واللثيان ، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذى : اللذيون رفعاً ، واللذيين جرّاً ونصباً ، بالضم قبل الواو ، والكسر

حملا على نقيضه وهو أسل لأن أسل غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اهـ ومر أول الباب زيادة بيان . (قوله وربة) بتشديد الياء قبل المهزة : (قوله وقديدية) بوزن فعييلة . (قوله حبيرة) بتشديد الياء . (قوله باقلاء) بتخفيف اللام إذا مدت كما هو الفرض قال في القاموس : الباقل وتخفف والبقلاء غففة ممدودة القول الواحدة ياء أو الواحد والجمع سواء اهـ . (قوله وبرناسا) هم الناس كما مر في التأنيث . (قوله مع الفروع) حال من الذى والى وذا أى مع بعض الفروع . (قوله بكونها توصف ويوصف بها) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع . فارضى . (قوله خولف به إلخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقي ثالث في ذيا وتيا وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد في زيادة ياء ثالثة يعنى في غير ما ذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فيعلا وفعيلا وفعييعلا في الأسماء المتمكنة . (قوله فترك أولها) كاللام المتحركة في الذى والى على ما كان عليه من الفتح كما في الذى والى وذا وتا وضمت لام اللذيا واللثيا في لغة كما في التسهيل أو الضم كما في أول وأولاء . (قوله وعوض من ضمه) أى المتجنب للتصغير فلا يرد أن أوليا وأوليا زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورد أن الضمة فيهما أصلية والألف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التى كان ينبغى أن تكون فيهما حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية فقدر وهذا التعويض في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة فخفف فيه .

(قوله ووافقت المتمكن إلخ) ذكر وجهين للموافقة وبقي ثالث في اللذين واللثين والذين وذيا وتيا وذبان وتيان وهو رد الأصل المخنوف من مكبراتها إليها ولا يضر حذفها ثانياً من الأربع الأخيرة لأنه لعل تصريفية وهى توالى ياءات ثلاث كما سيأتى في الشرح والمخنوف لعل كالتأنيث فأتم .

قبل الياء ، وقال الأخفش : اللذين واللذين بالفتح كالمقصود . ومنشأ الخلاف من التنئية ، فسيبويه يقول : حذفت ألف اللذين في التنئية تخفيفاً ، وفرق بين التمكن وغيره . والأخفش يقول : حذفت لالتقاء الساكنين ، وقالوا في جمع التني : اللتيان ، وهو جمع التني تصغير التني . ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذين واللتيان ، وتنتيهما وجمعهما ، وقال في التسهيل : واللتيان واللوتيا في اللاتي ، واللوتيا واللويون في اللاتي واللوتين ، فزاد تصغير اللاتي واللاتي واللوتين ، وظاهر كلامه أن اللتيان واللوتيا كلاهما تصغير اللاتي : أما اللوتيا فصحيح ذكره الأخفش . وأما اللتيان : فإنما هو جمع اللتي كما سبق ، فتجوز في جملة تصغيراً للاتي . ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استثناء بجمع اللتيان ، وأجاز الأخفش أيضاً اللوتيا في اللاتي ، غير مهموز ، وصغروا من أسماء الإشارة

(قوله ولي تنتيهما) التبادر من العطف ومن قوله بعد في جمع الذي إلخ رجوع الضمير للذي والتي وحيث يكون في كلامه تقدير مضاف أي في تنئية مصغرها وكذا يقال في نحو قوله بعد في جمع الذي إلخ ثم المراد التنئية والجمع الصوريان لما تقدم في محله أن اللذين والذين ليسا مثني وجمعاً حقيقة على الأصح من اشتراط الإعراب في المثني والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للثنتين والجماعة بقي شيء آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا تصغيراً للمثني والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجار يردى يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثني والجمع تقدير .

(قوله في جمع الذي اللذين) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجبر . زكريا . (قوله كالمقصود) أي في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين . (قوله ومنشأ الخلاف من التنئية) أي الخلاف في الجمع مفرع على الخلاف في التنئية فيكون فيه ما فيها قال في التصريح : والذال على القولين مفتوحة . (قوله حذفت ألف اللذين في التنئية) أي ولم تقلب ياء وقوله تخفيفاً أي فهي غير معتبرة . (قوله وفاقاً بين الممكن) أي الذي تقلب ألفه اختتم بها ياء عند التنئية كجبل . (قوله لالتقاء الساكنين) أي فيكون حذفها لعل تصريفية والمخدوف لعل كالنائب فكان في الجمع عنده فبقي الفتحة دليلاً عليها وقد يقال للأخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء في التنئية كما هو قياس تنئية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين الممكن وغيره ولا يضره ذلك في كون حذف الألف لالتقاء الساكنين فاعمل . (قوله جمع اللتيان) بحذف ألفه لالتقاءها ساكنة مع ألف الجمع . (قوله واللوتيا) بقلب ألف اللاتي وإزاها لأجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف التمييز عن الضمة وإنما حذفت الياء الأخيرة لأنه لو صغر على إتمام وقيل اللوتيا لزم أن يكون المصغر تخاسياً بزيادة الألف في آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر . أفاده سم .

(قوله واللوتيا) بقلب ألف اللاتي وإزاها لأجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء

ذا وتا فقالوا : ذها وتيا وفي الثانية ذيان وتيان . وقالوا في أول بالقصر : أوليا وفي أولاء
بالم أولياء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .

(تنبيهات) : لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والمخاطب ما لها في التكسير
قاله في التسهيل . **الثاني :** قال في شرح الكافية : أصل ذيا وتيا ذيا وتيا ، بثلاث ياءات :
الأولى عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى ياء التصغير ، فاستقل توالى ثلاث ياءات
فقصده التخفيف بحذف واحدة ، فلم يميز حذف ياء التصغير لدالتها على معنى ، ولا حذف
الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذف لزم فتح ياء التصغير - وهي لا تحرك
لشبهها بألف التكسير - فتعين حذف الأولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية ،
واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن .
الثالث : قول الناظم : وصغروا شذوذا البيت ، معترض من ثلاثة أوجه : أولا أنه لم يبين

وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللويتا لكن في الفارضى أن المحذوف من هذه الهزمة . (قوله
واللويون) أى مطلقا أو في حالة الرفع واللويين في حالة النصب والجرجان والياء المشددة ياء التصغير
مدغمة في الياء للبدلة من همزة اللاتين . قال عبد القادر : ورأيت في نسخة عمرة من شرح الشافية
للمصنف اللويون بإثبات الهزمة بعد المثناة التحتية الساكنة . (قوله في اللاتى واللاتين) نشر على ترتيب
اللف . (قوله فحجز في جملة تصغير اللاتى) لأن اللتين بمعنى تصغير اللاتى وهو اللويتا . (قوله أولياء
إخ) ضمة أوليا بالقصر وأوليا بالمدة ليست الضمة المجتنبه للتصغير بل هي الضمة الموجودة حال التكبر
كما قاله الشارح على التوضيح . (قوله من التثنية والمخاطب) كان عليه أن يقول ولأم البعد . (قوله
بثلاث ياءات إخ) تقريره إنما يأتي على أن ذا ثلاثى وأن أصله ذهى يبايعن وأن المحذوف منه عنه لا
على قول الكوفيين أنه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الأصل
وهو الألف كما لا يخفى ولا على قول السجافى إنه وضع على أصلين كما لأن الثنائى وإن كان يكمل
على التصغير كما تقدم إلا أن أصل ذيا عليه ذويا لا ذيا ولا على القول بأن أصله ذوو لأن أصل ذيا
عليه ذويا فحذفت اليمين وقبضت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ولا على القول
بأن أصله ذوى لأن أصل ذيا عليه ذويا فحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لانه لأن
المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبهض من التساهل
والقصور . (قوله فاستقل توالى ثلاث ياءات) أورد عليه شيخنا السيد تصغير حى على حى مع أن
فيه تواليها وأجاب بأن تصغير اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف
المتمكن . (قوله من ثلاثة أوجه) بقى رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذا يقتضى أنه لا يقاس على
ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالملازنى وغيره على ما سمع منه وحيتذ لا
يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيوره القائل بعدم
القياس . غزى . (قوله لم يبين كيفية تصغيرها إخ) أجيب بأن سكوته عن كيفية التصغير لأنه أحال

كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن . ثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومها لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت . ثالثها أن قوله : منها تاتى يوهم أن قى صغر كما صغرنا ، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا ، وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال : لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا . الرابع : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفعل فى التعجب ، والمركب المزجى كبعليك . وسيبويه فى لغة من بناهما ، فأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو : ما أحسنه وبعليك وسيبويه .

(خاتمة) : يصغر اسما لجمع لشبهه بالواحد فيقال فى ركب ركب وفى سرة سرية ، وكذلك الجمع الذى على أحد أمثلة القلة ، كقولك فى أجمال أجمال ، وفى أفلس أفلس ، وفى فنية فنية ، وفى أنجدة أنجدة . ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة ، لأن بنيت تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتناها ، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد فأجازوا أن يقال فى رُفُعان رُغِفان ، كما يقال فى عثمان عثيمان ، وجعلوا من ذلك أصيلا ، زعموا أنه تصغير أصلان وأصلان جمع أصيل ، وما زعموه مردود من وجهين : أحدهما أن معنى أصيلان هو معنى أصيل ، فلا يصح كونه تصغير جمع لأن تصغير الجمع جمع فى المعنى . الثانى : أنه لو كان تصغير أصلان

الأمر فى ذلك على السماع . غزى . (قوله يوهم أن قى صغر) إنما عبر بالإيهام لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير . (قوله غيرتا) علل فى التوضيح عدم تصغير ذى بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغيرتى بالاستغناء عنه بتصغيرتا .

(قوله إلا أربعة) زاد فى الجمع المنادى ولَّوه فيقال لُويه كما قالوا رويدا زيدا . (قوله والمركب المزجى) ولو عددا . (قوله فى لغة من بناهما) أى بعلبك وسيبويه . (قوله وبعليك وسيبويه) أى بتصغير صدرهما كما تقدم . (قوله يصغر اسم الجمع) كرهط وقوم ونقر فيقال رهط وقوم ونقر ولا تلحقه التاء إن كان للآدميين وإن جاز تأنيثه بخلاف ذود وإبل فيقال ذويد وأبيلة قاله الجوهري وأما ركب فعل كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركب وعلى كونه جمع راكب كما عند الأخفش فورد إلى مفردة ويصغر ثم يجمع فيقال رويكون . كذا فى الفارضى وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى فيقال فى تمر تمر كما فى الجمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله . (قوله فتناها) قد يقال لا تنافى لأن الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك . (قوله إنه تصغير أصلان) بضم الهزرة وقوله جمع أصيل هو العشى . (قوله لأن فعلان) أى بالضم وفعلان أى بالكسر يعنى الجمعين بقرينة التمثيل الآتى فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثمانين وعمارين مع تصغيرهما على فعلان . (قوله وخشمان) فى القاموس

لقليل أصيلين لأن فُعلان وفُعلان إذا كسرا قيل فيما فعالين ، كمصران ومصارين ، وخشمان وخشامين ، وعقبان وعقبين ، وغربان وغربين ، وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعالين ، فبطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل ، وإنما أصيلان من المصغرات التي جئ بها على غير بناء مكبرها ، ونظيره قولهم في إنسان أنيسان ، وفي مغرب مغربان ، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره ، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل ، كقولك في غلمان غليمون ، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل ، كقولك في جوار ودراهم : جويريات ودرهمات ، وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يُردَّ إليه مصغراً ، كقولك في فيان فيّة ، ويقال في تصغير سنين - على لغة من أعربها بالواو والياء - سنيات ، ولا يقال سنيون لأن إعرابها

في فصل الحاء المعجمة من باب اليم . والحشام كغراب الأسد والعظم من الأنوف والجبال اه فلعل الحشمان في عبارة الشارح بكسر الحاء المعجمة جمع حشام بضمها كغراب وغربان .

(قوله وإنما أصيلان إلخ) يعني أنه تصغير أصيل على خلاف القياس . (قوله كما وردت جموع إلخ) أي كجمع رهمط على أراهط وباطل على أباطيل . (قوله رده إلى واحده) فلو كان واحد القياس مهملًا فإن لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلاً لا قياسي ولا غيره رد إلى واحده القياسي المهمل فيقال في جاء إختوتك شحاطيط جاعوا شحيططين وفي جاءت جواريك شحاطيط جاءت شحيططات وإن كان له واحد مستعمل رد إليه لا إلى المهمل القياسي خلافاً لأنّ زيد فيقال في ملاح ومذاكير لميحات وذكرات رداً إلى لغة وذكر لا إلى ملحمة ومذاكر فلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك وكأنّ أبا زيد لما لم ينطق له بيوحد قياسي جعل الواحد الذي ليس على القياس كالعلوم فسوى بين ملاح وشحاطيط اه مع بعض اختصار . وفاد القاموس أن شحاطيط له واحد قياسي مستعمل حيث قال : والشحطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشحطاط والشحطيط بكسرهما وقوم شحاطيط متفرقة اه واللاق التمثيل بعبايد أو عبايد فقي القاموس العبايد والعبايد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه .

(قوله ثم جمعه بالواو والنون) إن كان لمذكر عاقل لأنه حيثذ في معنى الصفة وإن كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون . قال الفارسي : وهذا العمل لا يكون إلا في نحو سكارى وهو جمع كثرة لأن مفردة لا يجمع بولو ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا يناقى أن سكارى جمع سكرى يرد إلى مفردة ويصغر بالألف والتاء فيقال سكريات كما في الجمع . (قوله غليمون) بتشديد الياء . (قوله جاز أن يرد إليه مصغراً) كما جاز أن يرد إلى المفرد . (قوله فيّة) بتشديد الياء . (قوله ويقال في تصغير سنين إلخ) هذه مسألة مستقلة . (قوله ذا علامة) أي لكن

بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام . وإذا صغرت ردت اللام ، فلو بقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوّض منه ، وكذا الأرضون لا يقال في تصغيره إلا أريضات ، لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً من التاء ، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ، ومعلوم أن تصغير الثلاثي المؤنث يردّه ذا علامة ، فلو أعرب حيثل بالواو والياء لزم المحذور المذكور . ومن جعل إعراب سنين على النون قال في تصغيره سنين ، ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سنى بياعين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ثم أبدلت نونا ، فكما أنه لو صغر سنيا لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام ، كذا إذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الأخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلا ، وإن جعل سنون علما وصغر فلا يقال إلا سنيون رفعا وسنين جرّا ونصبا برد اللام ، ومن جعل لامها هاء قال سنيون . والله أعلم .

حذفت لأجل علامة الجمع . (قوله لزم المحذور المذكور) أى الجمع بين العوض وهو الإعراب بالحرف والمعوّض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيا وهو التصغير لكن حذفت لفظاً لعله وهى وجود علامة الجمع والمحذوف لعله كالثابت . (قوله قال في تصغيره سنين) أى على وزن فاعيل . (قوله ويجوز سنين) أى على وزن فاعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين . (قوله أن أصله) أى الثانى أما أصله الأول فسنيو فقلت الواو ياء اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإلى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو .

(قوله لحذف الياء الزائدة) أى لتوالى ثلاث ياءات . (قوله وكذا إذا صغر سنينا إلخ) أى فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الأصل كما أنشأ إليه الشارح واجتماع ثلاث ياءات بالقوة لأن بدل الياء في قوتها فاندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سنى لكرامة توالى ثلاث ياءات وهذه العلة لا تتأتى في تصغير سنين لأنها لو ثبت فيه لاجتماع ياءان فقط . (قوله فعامل الكلمة) وهى سنين وقوله بما كان أى بحذف الياء الزائدة الذى كان وقوله ولو لم تكن بدلا أى لو لم تكن النون بدلا عن الياء الأخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الأخيرة بأن بقيت يائها الأخيرة ولم تبدل نونا وفى بعض النسخ لو لم يكن بدل أى لو لم يوجد بدل عن الياء الأخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد إبدال يائها الأخيرة نونا بما كان يعاملها به قبل هذا الإبدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها وإن كان آخر مصغر سنى قبل الإبدال ياء ومصغرها بعده نونا . (قوله فلا يقال إلخ) أى لأن العلم ينظر فيه إلى حاله الراهنة لا إلى ما نقل عنه . (قوله قال سنيون) أى في الرفع وسنيون أى في النصب والجر .

(تتمة): قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا إذا وليها حرف مشدد سمع فى دوية وشوية تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره .

[النَّسَبُ]

هذا هو الأعرف في ترجمة هذا الباب . ويسمى أيضا باب الإضافة ، وقد سماه سيويه بالتسميتين . ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات : الأول لفظي وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها . والثاني معنوي وهو صيورته اسمًا لما لم يكن له . والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمحل والظاهر باطراد . وقد أشار إلى التغير اللفظي بقوله : (يَاءُ كَيْبَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ * وَكُلُّ مَا قَلْبُهُ كَسْرُهُ وَجَبَ) يعني إذا قصدوا نسبة شيء إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زيدى .

(تنبيه) هـ : أفهم قوله كيا الكرسي أمرين : أحدهما التغير اللفظي المذكور والآخر

[النَّسَبُ]

هو كما يؤخذ من الشافية إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرى عنها . قال يس : ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديرها ولا الواو لتقلها وشددت الياء ليجرى عليها وجوه الإعراب الثلاثة ولو أفردت لاستغفلت الضمة والكسرة عليها ولئلا تنسب ياء المتكلم ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين . (قوله باب الإضافة) أى اللغوية قال الفارصتى : واعلم أن هذه الياء حرف عليه الإعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه في محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمي تيم عدى يجر تيم فقالوا أنه بدل من ياء النسب . وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله وإن كان مثل هذا قليلا كما سبق في الإضافة اهـ والظاهر أن الإضافة على قولهم مقبولة بحسب المعنى كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف وأن ظهور إعراب المضاف على قولهم على المضاف إليه لكون هذا المضاف إليه بصورة الحرف والجزء من المضاف .

(قوله بالتسميتين) الباء زائدة في المفعول المطلق . (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب إليه . (قوله اسمًا لما لم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسمًا للمنسوب إليه . (قوله زادوا للنسب) أورد عليه أن قوله ياء إلخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسي للنسب فيكون أخذ النسب في تعريف النسب وأخذ المرف في التعريف يوجب الدور وأجاب سم بأن قواعد التعريف إنما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره . والغزى بأن النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي . (قوله أو نحو ذلك) كحرفة . (قوله التغير اللفظي المذكور) فيه أن من جملة كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليه إلخ فللناسب جعل التشبيه ياء الكرسي في كونها

أن ياء الكرسي ليست للنسب لأن المشبه به غير المشبه ، وقد ينضم إلى هذه التغيرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر . فمن ذلك ما أشار إليه بقوله : (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذَفُ وَلَا * ثَائِيَتْ أَوْ مَذَّةٌ لَا ثَلِيَّتَا) يعني أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها ، كقولك في النسب إلى الشافعي شافعي وإلى الرمي رمي يقدح حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها فعلا يجتمع أربع ياعات . ويظهر أثر هذا التقدير في نحو يخاف في جمع يخشى إذا سمى به ثم نسب إليه ، فإنك تقول هذا يخاف مصروفا ، وكان قبل النسب غير مصروف . ويحذف مشددة آخر متفولا إليها الإعراب فقط صونا لكلامه عن التكرار . (قوله لأن المشبه به غير المشبه) ناقش سم في هذا التحليل بأن المغايرة بالكلية والجزية كافية وحيث لا يدل التشبيه على أن ياء الكرسي ليست للنسب وإن كان الواقع أنها ليست للنسب .

(قوله وقد ينضم إلخ) لأن التغيير بأنس بالتغيير . مع . (قوله أو أكثر) أي من تغيير واحد كما في خلفي نسبة إلى خليفة فإن فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغيرات الثلاثة . (قوله ومثله مما حواه حذف) قال ابن هشام : فإن قلت من قال في يمين يمان إذا نسب إليه هل يقول يميني ويحذف الألف كما يحذف الياء لأن الألف مع الياء بمنزلة الياعين قلت : لا نص على ذلك ولك أن تقول إنما حذفوا الياء كراهة توالي ياعات وهذا المعنى مفقود في مسألة يمان فإن قلت ما ناب عن التثنية فبذلك يبدل مررت بجوار قلت النقل في اجتماع الياعات لا في وجودها غير مجمعة فافهم الفرق . سيوطى باختصار . (قوله كل ياء تماثلها إلخ) سواء كانت للنسب كشافعي أو لغيره كرمي وكرسي وقمرى وسيأتى ما إذا كانت بعد حرف واحد في قوله :

* ونحو حي فتح ثائيه يجب *

وما إذا كانت بعد حرفين في قوله :

* وأخفوا معل لام عريما *

إلخ . سم . (قوله رمي) أي على الألفح وسيأتى مقابله في قوله :

* وقيل في الرمي مرموى *

(قوله يقدح حذف الأولى إلخ) فيه أن حذف الأولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر . (قوله فعلا يجتمع أربع ياعات) فيه أن اجتماع أربع ياعات أولاها وثلاثها ساكنان جائز بل وارد كما في عيسى وأمى على ما سيأتى في شرح قوله كذلك ياء المنقوص إلخ فتدبر . (قوله إذا سمى به) قيد بالتسمية لأن جمع التكسير إذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه بل يرد إلى مفردة ثم ينسب إليه وقيد في التوضيح التسمية بكونها للذكر احترازا عما إذا سمى به امرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة متنى الجموع . كذا في التصريح . (قوله مصروفا) لفقد مغاير لما لأن ياء النسب في تقدير الانفصال . شرح التوضيح للشارح . (قوله غير مصروف) استحبابا لما

لياء النسب أيضا تاء التأنيث ، فيقال في النسب إلى فاطمة فاطمى وإلى مكة مكى لكلا
تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأة إلى مكة . وأما قول المتكلمين في ذات ذاتى ، وقول
العامة في الخليفة خليفتى فلحن ، وصوابهما ذوى وذوى وخلفى ، ويحذف لها أيضا مدة التأنيث
والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهي إما رابعة أو خامسة فصاعدا ، فإن كانت خامسة
فصاعدا حذفت وجها واحدا ، كقولك في حيارى حيارى وفى قيعثرى قيعثرى كما سيأتى ،
وإن كانت رابعة في اسم ثانیه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في حمزى حمزى ، وإن
كان ثانيه ساكنا فوجهان : قلبها واوا وحذفها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ)
أى تصيره ذا أربعة (ذَا ثَانٍ سَكَنَ * فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنَ) ومثال ذلك حبلى تقول
فيها على الأول حبلى وعلى الثانى حبلى .

(تنبيهان) : الأول : يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها
بالممدودة ، فتقول حبلاوى .

الثانى : ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليس على حد سواء
بل الحذف هو المختار ، وقد صرح به في غير هذا النظم وكان الأحسن أن يقول تحذف

كان عليه من الجمعية قبل العلمية . تصریح . (قوله لئلا يجمع إغ) ولئلا يؤدي إلى وقوع تاء التأنيث
حشوا . (قوله في نسبة امرأة إلى مكة) لأنه كان يقال مكينة . (قوله فلحن) أى من وجوه في ذاتى
لأن القياس قلب ألفه واوا ورد لاه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجهين في خليفتى لأن القياس
حذف الياء والتاء . (قوله المقصورة) وأما الممدودة فستأتى في قوله :

* وهمز ذى مد ينال في النسب *

إغ . (قوله وفى قيعثرى إغ) ظاهره أن ألف قيعثرى للتأنيث والذى في القاموس خلافه وعبارته
القيعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المزهول ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد والألف ليست
للتأنيث ولا لللاحاق بل قسم ثالث اهـ وفى كلام غير واحد كالشارح فيما باتى قريبا أنها للتكسیر .
(قوله حمزى) بفتح الجيم والميم والزى أى سريع . (قوله أى تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع إلى قوله
ذاتان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفى . (قوله قلبها واوا) تشبيها
بألف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها . كنا في التصريح . (قوله ليس في كلام الناظم
ترجيح أحد الوجهين إغ) قال سم : هذا ممنوع بل قوله الآتى وللأصل قلب يحمى كالتصریح في
أن الأجود فيها الحذف لأن هذا بيان مخالفة الأصل لها وإلا لم يحتج إليه اهـ ورده الإسقاطى بأن
بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء . (قوله بل الحذف هو المختار) لأن
شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمتقلبة عن أصل . تصریح .

إذن قلبها واوا حسن (لشبهها المُلحق وَالْأَصْلِيُّ مَا * لَهَا) يعنى أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفرى ، أو منقلبة عن الأصل نحو مرمى فلها ما لألف التأنيث في نحو حبلى من القلب والحذف : فتقول ذفرى وذفروى ، ورمى ومرموى إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف ، فمرموى أفصح من مرمى وإليه أشار بقوله (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُقْتَضَى) أى يختار : يقال اعتناه يعتميه إذا اختاره ، واعتامه يعتامه أيضا . قال طرفة :

[١٢٣٩] أرى الموت يحام الكرام ويصطفى عقيلة مال الفاحش المشدد
(تنبيهات) : الأول : أراد بالأصل المنقلب عن أصل واو أو ياء لأن الألف

لا تكون أصلا غير منقلبة إلا في حرف وشبهه . الثانى : تخصيصه الأصل بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف لأنه مقتضى قوله ماها . وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبلى في الزيادة . الثالث : لم يذكر سيويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثا وهو الفصل بالألف كما في حبلاوى ، وحكى أرتاوى وأجزاه السيرافى في الأصلية فتقول مرماوى (وَالْأَلْفُ الْجَائِزُ أَزْبَعُ أَوَّلُ) أى إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى ، أو للتأنيث نحو حبارى وخليطى ،

(قوله لشبهها) أى في كونها رابعة ثانى كلمتها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وإن لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثانى . (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمته بكلمة أخرى . (قوله نحو ذفرى) بهذا معجمة مكسورة ففاء ساكنة . (قوله ويصطفى عقيلة مال الفاحش المشدد) عقيلة الشيء أحسنه ولعل المراد بالفاحش المشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أى المقتدر على نفسه وبإصطفاء الموت أحسن ماله أنه يتيته ويذهب به لا نفع . (قوله إلا في حرف) كما الحرفية أو شبهه كما الاسمية . (قوله لأنه مقتضى قوله ماها) أى في الواقع وقد ثبت لألف التأنيث في الواقع رجحان الحذف وإن لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وإن تكن ترابع إلخ كما ذكره الشارح هناك . (قوله لكن ذكر إلخ) دفع به توهم كون الحذف فيها على السواء في الضعف . (قوله في الزيادة) أى وحذف الزائد خير من حذف الأصل . (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله أرتاوى لعله رفعه حكاية لرفعه في تركيب سمع هو كذلك فيه . (قوله والألف الجائز الجائز) بالجيم أى الجائز فإنه يعطى الشاطبي الحاء المهملة أى الجائز إليه أربعة أحرف بأن كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا . (قوله أو للتأنيث) لا حاجة

[١٢٣٩] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الطويل : يحام أى يختار : يقال اعتامه واعتاه أى اختاره . وعقيلة كل شيء خياره وأنفسه . والفاحش السيء الخلق . والمشدد البخيل المسك . والكرام منصوب بقوله يحام . وعقيلة بقوله يصطفى . وإنا جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفى خيار المال وإن كان لا يخص شيئا دون شيء في الحقيقة لأن فقد الكرم وقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره ، فكانه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شيء سواه . والشاهد في قوله يحام فإنه يقال فيه يحامى أيضا ، كما ذكرنا .

أو للإلحاق أو التكسير نحو حبركى وقبعثرى : فتقول فيها مصطفى ومستدعى وحبارى وخليطى وحبركى وقبعثرى .

(تنبيه) : إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونس إلى جملة كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف ، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام ، والمضغف بإدغام فى حكم حرف واحد فكأنها رابعة ، وسيأتى بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة (كذلك يا المنقوص محامياً غزلى) أى إذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه فتقول فى معتد ومستعل معتدى ومستعل .

(تنبيه) : إذا نسبت إلى محى اسم فاعل حيا يحى قلت محوى بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات ، وكانت أولى بالحذف لأنها ساكنة تشبه ياء زائدة فغلى الفتحة الياء التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين

إلى إدخال ألف التانيث فى قوله والألف الجائز إلخ لدخولها فى قوله قبل ذلك : وتا

* تأنيث أو منه لا تلبس *

(قوله نحو حبركى) بماء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراء . وقال الزيدى : الطويل الظاهر القصير الرجلين وألفه للإلحاق بسفرجل . (قوله وقبعثرى) مثال لما فيه ألف الكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثرة ولا للإلحاق إذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به إذ نهاية الجرد خمسة كما سيأتى . كذا فى الفارضى ويبحث فيه بأنهم ألحقوا بالسداسى المزيد كالإلحاق اقتضس باحرنجم . (قوله فتقول فيها مصطفى) قال المرادى : قد ظهر أن قولهم مصطفى خطأ . سم . (قوله نحو معلى) استشكله سم بأن معلى ليس ثانياً ساكناً ومسألة ملهى مقيدة بسكون الثانى فكيف يلحق نحو معلى بملهى . (قوله وشبهته أن كونها إلخ) كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لأن كونها إلخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف . (قوله وسيأتى بيان إلخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن . (قوله محى) هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسة غاية الأمر أن فيه عملاً آخر . سم . (قوله لاجتماع ثلاث ياءات) لأن الأصل محى أعلّ اعلال قاض . سم أى فاجتماعها بحسب الأصل . (قوله تشبه ياء زائدة) أى فى الصورة اللفظية . (قوله فغلى) أى بعد حذف الياء الأولى . (قوله فتقلب ألفاً) تنصير محاي . (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكن فى الظرف الخبر . (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكله سم بأنها مخلوطة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال : وكلام المبرد متجه لسلامته من هنا فليتأمل اهـ . قال البعض : وقد يقال التنوين يمحذف لياء النسب فتعود الياء فينتجه ما ذكر اهـ وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغى

وتقلب الألف واوا فيصير محويا . قال الجرمي : وهذا أجود كما تقول أموى وفيه وجه آخر . وهو محيى كما تقول أمى . قال المبرد : وهو أجود لأننا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى عى كأمى ثم تضيف ياء النسبة فتقول محيى فيجتمع أربع ياءات لسكون الأول والثالثة (وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ) من المنقوص حال كون الياء (زَابِعًا) أَخْفَى مِنْ * قَلْبٍ فتقولك في النسب إلى قاض قاضى أجود من قاضوى . ومن القلب قوله : [١٢٤٠] فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دِرَاهِمٌ عِنْدَ الْحَاتَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ جعل اسم الموضوع حاتية ونسب إليه . قال السيرافي : والمعروف في الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة بلا ياء .

(تنبيه) : ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مطرد ، وذكر غيره أن القلب عند سيويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمح إلا فى هذا البيت (وَحَقِّمَ

للشارح أن يقول بدل قوله وبعد إلخ واستمر مقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء النسب لأن أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لانتقالهما قبل ياء النسب وهو التنوين وإن زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها . فإن قلت : قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب إليهما بدليل قلب الألف واوا والياء ألفا ثم واوا مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره الشارح قلت : لم يعيد وهما حقيقة وإما لحظهما لأجل مجئ الواو المتحركة فهى الجامعة لياء النسب دونهما ولا حاجة فى محوى إلى لحظ الياء الأخيرة هذا ما ظهر لى هنا فتأمل .

(قوله وتقلب الألف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء لئلا يجمع الكسر والياءات كما سنبه عليه الشارح فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن . (قوله قال الجرمي وهذا أجود) أى لعدم توالى الياءات . (قوله كما تقول أموى) بضم الهزة نسبة إلى أمية قبيلة من قريش وشذ أموى بفتح الهزة اهـ شرح الشافى . (قوله كما تقول أموى) قال المرادى فى تنظيره : به نظر لأن أمياً شاذ وأما محيى فهو وجه قوى اهـ وقد يقال التنظير به إنما هو فى مجرد الحقيقة واجتماع أربع ياءات . (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لأنى لا أجمع حذفاً بعد حذف على كلمة واحدة . (قوله لاجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه الياء والتنوين . (قوله فيجتمع أربع ياءات إلخ) أى اجتماعاً جائزاً فقلوه لسكون الأول إلخ تعليل لحذف أى وجاز هذا الاجتماع لسكون إلخ . (قوله حاتية) وهى فاعلة من حنوت إذا عطفت كأنه جعل البقعة الجامعة للشرب حاتية عليهم كما

[١٢٤٠] قاله الفرزدق . فانه ثعلب . وقيل قتله مجهول ، من قصيدة من الطويل . وكيف لتصجب . ولنا خبر ميثناً . وقيل محذوف أى كيف لنا التلذذ بالشرب . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام الأول . والشاهد فى الحاتوى فإنه نسبة إلى الحاتية فقديراً ، وقلب الياء واوا كما فى النسبة إلى القاضى قاضوى . وقال سيويه : والوجه الحاتى لأنه منسوب إلى الحاتنة وهى بيت الحمار . وإنما جاز أن يقال حاتوى لأنه بنى واحده على فاعلة : من حتى يحنو إذا عطف .

قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِي) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عَمَ. وفي فتقول فيهما عموى وفغوى ، وإنما قلبت الألف في فغى واوا وأصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات (وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ الْفِتْحُ) أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقيق أن الفتح سابق للقلب وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شج ففتح عينه كما تفتح عين نمر وسياق ،

نحو الأم على بنينا . نقله شيخنا عن الشارح . (قوله يعنى) أى يعرض والجملة نعت ثالث .

(قوله سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقى ما إذا كان ثالث الكلمة ياء ساكنا ما قبلها كظلى وطيبة فمذهب سيويه النسب إليه على حاله بلا قلب فيقال ظيبي ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء فتقلب هى ألفا ثم تقلب الألف ولوا فيقال ظيوى واختجا يقول بعض العرب قروى بفتح الراء نسبة إلى قرية . كذا فى الفارضى وقول البعض : ظاهر كلام المصنف القلب فيما إذا كان الثاني ساكنا كظلى لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذي فى الجمع أن نحو ظيى وغزو لا يغير اتفاقا وأن الخلاف فى المؤنث بالتاء كظيية وغزوة فمذهب سيويه والخليل أنه لا يغير أيضا بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور فى الواوى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء وقلبها واوا فى الياءى وفتح ما قبل الواوى ووافقهما ابن عصفور فى البائى وأن فى نحو غاية مما ثلثه ياء بعد ألف ثلاثة أوجه : عدم تغييره بعد حذف التاء وإبدال الياء همزة وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واوا وأوسطها أجودها وأن فى نحو سقاية وحولها وجهين إبدال الياء همزة لأن التاء والألف يبدلان فتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الإبدال وإبدال هذه الهمزة واوا وأما نحو سقاة فتبقى الواوى فيه بحالها ولا تقلب همزة .

(قوله نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثالا للمنقوص وإن كان رسمه بالياء فى كثير من النسخ يأتى ذلك . (قوله وأول ذا القلب) أى صاحب القلب أى الحرف للقلوب ويحتمل أن ذا إشارة والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان . (قوله إذا قلبت واوا) أى بعد ردها إن كانت مخنوفة وقلبها ألفا مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فشملى الواجب كما فى الشجى والخائر كما فى القاضى فتقول الشجوى والقاضوى بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارضى . (قوله والتحقيق أن الفتح سابق للقلب) أى لأجله أى وكلام المصنف غير واف بذلك لأنه إنما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فمסקوت عنه وإن كان ظاهر قول الشارح أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وإنما قلنا ظاهر لإمكان حمل قوله إذا قلبت واوا على معنى إذا أريد قلبها ولوا أعم من أن تقلب بالفعل أولا هنا ولو أبقي القلب على معناه المصدرى نعتا أو بدلا أو بيانا من ذا الإشارة لأفاد سبق الفتح على نفس القلب لأن للمفعول الأول فاعل فى المعنى فيكون كلامه صريحا فى أن القلب ولى الفتح هكذا ينبغى تقرير هذا الغل وبه تعلم

فإذا فُتحت انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجي مثل فتي ، ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب في فتي (وَقِيلَ * وَقِيلَ غَيْثُهُمَا أَفْتَحَ وَقِيلَ) يعني أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كتمر أو مكسورا كإبل أو مضمومها كدئل : فتقول فيها نمرى وإبل ودئل كراهة اجتئاع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم في النسب إلى الصمق صيغى بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا .

(تفصيها) : فهم من اقتصره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير ، فاندرج في ذلك صور : الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش . والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جُتْدِيل . والثالثة ما كان على أربعة وثانية ساكن نحو تغلب فالأولان لا يغيران . وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغليي ويحصى ويثري ، وفي القياس عليه خلاف : ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى إطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع . وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كانت الكسرة مسبوبة بأكثر

ما في كلام شيخنا والبعض . (قوله شج) بالشين المعجمة أي حزين . (قوله فُتحت عينه) تحفيها وتوصلا إلى القلب . سم . (قوله وجب فتح عينه) خالف في وجوبه طاهر القزويني فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان . قاله في الجمع . (قوله كراهة اجتئاع الكسرة مع الياء) أل في الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما في نمرى وثلاث كما في إبل ويرد عليه أن هذا الاجتئاع موجود في نحو جحمرش وجندل وقال ابن هشام : لئلا تستولي الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو علبط وإنما جاز الوجهان في تقلب على ما ذكروا لأن الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الأول هو بمنزل علبط وعلى الثاني هو بمنزلة نمرأه وهذا سالم مما مر . (قوله إلى الصمق) هو في الأصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كما في الفارسي ثم استصحبوا كسرهما بعد النسب كما في الشرح وحيثذا فللمنسوب إليه الصمق بكسر الصاد والعين .

(قوله ثم استصحبوا ذلك) أي كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه ففتح فاءه لزوال سبب كسرهما وهو اتباع كسر العين وليس اسم الإشارة راجعا إلى كسر الفاء فقط لأن مجرد ليس بشاذ . (قوله جحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدلها شين معجمة وهي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة . (قوله جندل) أي بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع التي تجتمع فيه الحجارة . قاله في القاموس وسيأتي للشارح في التصريف جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان . (قوله وفي القياس عليه) أي على الفتح قال الفارسي : فتقول

من حرف جاز الوجهان ليس يجيد لشموله الصور الثلاث ، وإنما الوجهان في نحو تغلب (وَقِيلَ فِي الْكُرْمِيِّ مَرْمُومٌ * وَالْخَيْرُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمُومٌ) هذه المسألة تقدمت في قوله : ومثله مما حواه احذف ، لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ياء زائدتان كالشافعي وما إحدى ياءيه أصلية كمرمى فيوافق في الأول على الحذف فيقول في النسب إلى شافعي شافعي ، وأما الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا فيقول في النسب إلى مرمى مرموى وهي لغة قليلة المختار خلافها . قال في الارتشاف : وشذ في مرمى مرموى .

(تنبيه) : هذا البيت متعلق بقوله : ومثله مما حواه احذف ، فكان المناسب تقديمه إليه كما فعل في الكافية ، ولعل سبب تأخيرها ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية (وَلَمْ يَخُورْ حَتَّى فَتَحَ ثَانِيَهُ يَجِبُ) أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة فإما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر : فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي ، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك كقولك في حى حيوى فتحت ثانيه فقلت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانتفاج ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب . وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله : فقول في طى طووى لأنه من طويت . وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَأَزْكَوْهُ وَأَوَّأُ إِنَّ يَكُنْ غَنَةً فَلَيْبُ) وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها ، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها (وَعَلَّمَ الثَّانِيَةَ

أى على القول بقياسيته في النسب إلى مغرب مغربى بفتح الراء . (قوله والخير في استعمالهم مرمى) وقال بعضهم : مرمى أحسن من جهة أمن اللبس . (قوله هذه المسألة تقدمت إلخ) قال سم : فيه مساهلة اهـ ووجهها أن الذى تقدم في قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال في النسبة إلى مرمى مرمى يحذف ياءيه معا وأما أنه يقال مرمومى وأن المختار مرمى فلا . (قوله بل يحذف الزائدة منهما) وهي الأولى لا نقلا بها عن واو مفعول . (قوله وشذ في مرمى مرموى) تعبير الارتشاف بالشذوذ يتأق ما يتبادر من تعبير الشارح بقلة مرمى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من اطراد مرمى مع مرجوحته ففعل في المسألة خلافا فتأمل . (قوله ويعامل معاملة المقصور الثلاثي) أى من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانتفاج ما قبله ثم واو لأجل ياء النسب . (قوله حيوى) ولم يقلب حرف العلة الأول في حيوى وطووى ألفا لما يلزم من زيادة التغير من اللبس أو لأن حركته عارضة ولا الثاني لسكون ما بعده ووجوب كسر متلو ياء النسب . (قوله رددته إلى أصله) أى زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه فقلت ثالثه ألفا فواو ؟ (قوله وارودده) أى الثاني . (قوله فسيأتى حكمها) أى في قوله :

* وَالْخَيْرُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمُومٌ * عريسا *

سم . (قوله فقد تقدم حكمها) أى في قوله ومثله مما حواه احذف سم . (قوله وعلم التنبيه)

أَحْذِفْ لِلتَّسَبُّ * وَثَلْ ذَا فَيُجْمَعُ تَصْصِيحٌ وَجَبَ) فقول في النسب إلى مسلمين ومسلمين ومسلمات ومسلمى ، وفي النسب إلى ثمرات تمرى بالإسكان ، وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وعلى هذا يقال في النسب إلى نصبيين نصيبى ، وإلى عرفات عرقى . وأما من أجرى المثنى بجرى حمدان والجمع المذكور بجرى غسلى فإنه لا يحذف ، بل يقول في النسب إلى من اسمه مسلمان مسلماى ، وفي النسب إلى نصبيين نصيبينى ، ومن أجرى الجمع المذكور بجرى هرون ، أو بجرى عربون ، أو ألزمه الواو وفتح النون ، قال فيمن اسمه مسلمون مسلمونى ، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة

أى علاقته احذف للنسب أى لأجله لأن المثنى والجمع قبل التسمية بهما إما ينسب لمفردهما كما في التوضيح . قال الفارضى : فإن خيف ليس جىء بقرينة اهـ فأمّا إذا كان المحذوف الإجمال فلا تحب القرينة . (قوله في جمع تصحيح) أى المذكور أو مؤنث كما سيأتى في الشرح . (قوله مسلمى) أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض من جعله خير مبتدأ محذوف أى هذا مسلمى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله في جملة وقع فيها مرفوعا . (قوله إلى ثمرات) بالفوقية وقوله تمرى بالإسكان أى للميم لأنه الموجود في المفرد المردود إليه الجمع عند النسب إليه . (قوله على لغة الحكاية) أى لغة إعرابه بعد التسمية كإعرابه قبلها . (قوله كذلك) أى كالثنى والجمع غير المسمى بهما في حذف العلامة والرد إلى المفرد ثم لحاق ياء النسب . (قوله بجرى حمدان) أى في لزوم الألف والمنع من الصرف لزيادة الألف والنون وفي الفارضى أن منهم من يجره بجرى سرحان في لزوم الألف والصرف وأن النسب إليه على هذا الوجه بثبوت الألف والنون ويمكن إدراجه في قوله بجرى حمدان بأن يراد بجره في لزوم الألف وجعل الإعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أولا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الألف والنون . (قوله بجرى هرون) أى في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة .

(قوله أو بجرى عربون) أى في لزوم الواو والصرف . (قوله أو ألزمه الواو وفتح النون) أى فيكون معربا عنده بحركات مقترنة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفة التى هى أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لأنه لا ينهض حالة النصب لحفة الفتح على الواو . (قوله ومن منع صرف إرخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكور السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الإناث السالم المسمى به . (قوله نزل تاءه إرخ) هذا فيما ثانیه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسراقات فهو وإن كان كذلك في حذف الألف والتاء إلا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزوم في كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتى يعنى وأما من أعربه إعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الألف والتاء أيضا لكن لا لأجل التنزيل المذكور بل لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشراح سابقا وحكم

تاء مكة وألفه منزلة ألف جمزى فحذفهما : فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح . وأما نحو ضخمات ففى ألفه القلب والحذف لأنها كألف حبل ، وليس فى ألف نحو مسلمات وسرداقات إلا الحذف ، وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيحا حكمهما: فتقول فى النسب إلى اثنين : اثنى وثئوى ، وإلى عشرين : عشرين ، وإلى أولات أول (وَأَلَيْتُ مِنْ

ما سمي به من ذلك إلخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وإبقاء علامة الثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فندبر . (قوله وأما نحو ضخمات) أى مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كضخمات والاسم كهنيدات فتقول هندى وهندوى . كذا فى الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور .

(قوله ففى ألفه القلب) أى مع الفصل بالألف وبدونه فتقول ضخماوى وضخموى كما فى حبل . (قوله والحذف) قال الفارضى وهو المختار . (قوله وليس فى ألف نحو مسلمات وسرداقات) أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه فى الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا فى لغة من منع صرفه وإن وجب حذف الألف والتاء فى نحو مسلمات وسرداقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ا هـ فتقول على اللغتين مسلمى وسرداقي لأنك على اللغة الأولى تحذف التاء وتجرى مسلما وسرداقا مجرى قرقرى ومستقصى فى حذف الألف وعلى الثانية تحذف الألف والتاء لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا فى الفارضى فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانيه متحرك كنحو مسلمات وسرداقات مما ألفه خامسة فصاعدا فى وجوب حذف الألف والتاء وإن أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه .

(قوله اثنى وثئوى) أى بالرد إلى المفرد المقدر لكن الأول نسب إليه على لفظه بإبقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لأن همزة الوصل عوض عنها والثانى نسب إليه على أصله لأن أصل اثن المقدر ثئو يؤخذ ما قررناه من قول الشارح فى شرح قول المصنف واجبر برد اللام إلخ ما نصه : إذا نسب إلى ما حذف لاهم وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف همزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وسوى وصبنى على الأول وابنى واسمى واستى على الثانى ا هـ فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقره من أنه إذا سمي باثنان قيل اثنى اعتبارا بلفظه وإذا لم يسم به قيل ثئوى ردا إلى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثنى أو ثئوى إنما هو فى النسب إلى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من إجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنان بلزوم الألف والتون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيحا حكمهما .

نحو طَبِّبْ حُذِفْ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها - حذفت المكسورة ، فتقول فى طيب : طيبى ، وفى ميت ميتى كراهة اجتماع الياءات والكسرة (وَضُدْ) فى النسب إلى طيبىء (طَائِيٌّ مَقُولاً بِالْأَلْفِ) إذ قياسه طيبى بسكون الياء كطيبي ، فقلبوها ألفا على غير قياس لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفا إلا المتحركة ، فإن كانت الياء مفردة نحو مُعِيلٍ أو مشددة مفتوحة نحو هَبِيخٍ أو فصل بينها وبين المكسور

(قوله وإلى أولات أولى) قد يقال ملا قيل أو لوى لأن الألف إما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والأصل أوليات كما قيل فرد اللام وتقلب ألفا ثم واوا عند النسب إليه وتحذف الألف والتاء المريدتان كاستر الجمع بهما المحذوفة اللام لا فرق فى ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لأنك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الألف إجراء لما جرى ألف جهزى كما سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والأصل آية كما قيل أيضا بل رجح على الأوّل لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيقى والمقرر أنه ملحق فنقلب ألفا ثم واوا عند النسب وتحذف التاء لا فرق فى ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لأنه على هذا الوجه كثافة نعم يظهر على الوجه الأوّل جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى تثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الأوّل أنها لم ترد فى تثنية أو جمع هكذا ينبى تقرير هذا المثل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشى للإيراد وخلل ما أجابوا به عنه ففتبه والله الموفق .

(قوله إذا وقع إلخ) حاصله أن الشروط ثلاثة : كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الأخير . (قوله حذفت المكسورة) وهى الياء الثانية . (قوله فى طيب إلخ) مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما فى طيب أو منقلبة عن أصل كما فى ميت . (قوله كراهة اجتماع الياءات والكسرة) أل للجنس إذ فيه كسرتان وبعبارة الفارضى لا اجتماع كسرتين وأربع ياءات . (قوله فإن كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل إلخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش . (قوله نحو مهيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغلقت المرأة ولدنها أرضحته وهى تؤق أو وهى حامل ولّى القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فيكون عدم إعلاله كمقيم ومبين مفعليا .

(قوله نحو هيبخ) هو الغلام المتلذذ شحما وقيل الغلام الناعم . (قوله نحو مهيم) لا يقال اجتماع

نحو مهيم - تصغير مهيم فعال من هام - لم تحذف ، بل يقال في النسب إلى هذه : مغيل وهبيخي ومهيمي لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمد .

(تنبية) : دخل في إطلاق الناظم نحو غزيل تصغير غزال فقول فيه : غزيلي ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيويه لم يمثل إلا بغير المصغر ، ودخل فيه أيضا أيم ، فيقال فيه : أيمي ، وهو مقتضى إطلاق سيويه والنحاة ؛ وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى : وتقول في أيم أيمي ، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل وليس بتعليل واضح ، ولو علل بالانقباض بالنسب إلى أيم لكان حسنا (وقيل في فعيلة . آتزم) أى التزم في النسبة إلى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين كقولهم في النسبة إلى حنيفة : حنفي وإلى بجيلة بجلي وإلى صحيفة صحفي ، حذفوا تاء التأنيث أولا

ثلاث ياءات ولم تحذف إحداها فيخالف ما تقدم لأننا نقول ذاك إذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما . سم . (قوله تصغير مهيم) أو تصغير مهوم من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائما . تصريح . (قوله من هام إذا عطش) أو من هام على وجهه إذا ذهب من شدة العطش . تصريح . (قوله دخل في إطلاق الناظم) أى نحو طيب حيث لم يفقده يكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينال الدخول قوله ثالث ما سأذكره من أنه بيان للواقع في طيب . (قوله وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياء المخوفة الثالثة بل الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارسي ونقله عن غير واحد كابن عقيل في شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان للواقع في طيب إذ الواقع أن الياء في طيب ثالثة وإن وقعت في بعض صور نحوه رابعة مثلا كغزيل وإليه يشير قول الشارح دخل في إطلاق الناظم ولو قال المصنف : ونحو ثالث لطيب حذف . لكان أولى بالمراد . (قوله أيم) هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما في القاموس .

(قوله لم يبق ما يدل عليها) أى فيلتبس بالنسب إلى أيم بسكون الياء فهذا التعليل في الحقيقة . بمعنى التعليل الثاني لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الانقباض المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح . (قوله ولو علل بالانقباض) إغ . يرد عليه أنه موجود في ميتي بالتخفيف نسبة إلى ميت بالتشديد لانقباضه بالمنسوب إلى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم في أيم بسكون . الياء إجمالا لا إلباسا فلا يرد على مقتضى إطلاق سيويه وقد تنازع فيه فتأمل . (قوله إلى أيم) بفتح الهززة وسكون التحتية مصدر آم بمد الهززة كباع أى صار أيما بالتشديد . (قوله وفعل في فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه في نظيرهما أقفلة .

(قوله حذفوا تاء التأنيث أولا) أى لأنها لا تجتمع ياء النسب . (قوله ثم حذفوا الياء) أى فرقا بين المؤنث والمذكر كحنيفي وشريفي في النسب إلى حنيف وشريف كما سيأتى ولم يعكسوا لأن المؤنث حذفت منه تاء التأنيث في النسب فحذفت الياء تبعاً لها هـ فارضى ويقال مثل هذا في حذف ياء

ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا ؛ وأما قولهم في سليمة سليمي وفي عميرة - كلب - عميري وفي السليقة سليقي - والسليقي الذي يتكلم بأصل طبيعته معربا - قال الشاعر :
 [١٢٤١] وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَالِهِ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ
 فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشد منه قولهم :
 عبدى وجذمي بالضم في بني عبيدة وجذبة .

(تنبيهه) : ألحق سيويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها ، فنقول في النسب إلى فروة وعدوة : فرقى وعدوى ، وحجته في ذلك قول العرب في النسب إلى شنوءة ؛ شئى ، وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه ، بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولى ، كما يقول الجميع في فعول ، صحيحا كان كسلول ، أو معتلا كعدو ، إذ لا يقال فيها باتفاق إلا سلولى وعدوى ، وإنما قاس سيويه على شئى ولم يسمع في ذلك غيره لأنه لم يرد ما يخالفه (وَفَعْلَى فِي فُعَيْلَةٍ حُجِمَ) أى حتم في النسبة إلى فعيلة حذف الياء والثاء أيضا كقولهم في النسب إلى جهينة : جهنى وإلى قريظة قرظى وإلى مزينة فعيلة بضم الفاء . فإن قلت هذا مقتضى لا بقاء ياء فعمل وفعل المعتل اللام فلم حذف . قلت : اجتمع مع هذا المقتضى مانع وهو اجتماع أربع ياءات كما سيأتى فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا في نحو طويلة وجلييلة . (قوله ثم قلبوا الكسر فتحا) أى لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب . (قوله في سليمة) يعنى سليمة الأزدي أما سليمة غير الأزدي فيقال سلمى على القياس . تصرع . (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم . (قوله يلوك لسانه) لأك الشيء في فمه عليك . عني . (قوله فإن هذه الكلمات) خبر عن قولهم والمائد محذوف أى فيه . (قوله وأشد منه قولهم عبدى وجذمي) أى بضم العين والجيم في بني عبيدة وجذبة أى بفتحها وإنما كان أشد مما قبله . قال المرادي : لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له .

(قوله لفرقى) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضى وعبارته إذا نسب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حلفت الواو فتقول في النسب إلى مرموة وقمحولة : رمى وقمحلى فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حلفت كذلك عند سيويه كقرقى وعدوى في فروة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفى في حنيفة اهـ مع بعض حذف فعلى منهج سيوية يفارق النسب إلى عدوة النسب إلى عدو لأن النسب إلى عدو باتفاق كما يأتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو . (قوله شنوءة) حى من أين . اهـ خالد . (قوله كسلول) في القاموس : وسلول فخذ من قيس وهم بنو مرة ابن صصعة ، وسلول أهمهم . (قوله ولم يسمع) أى سيويه والجملة حالية .

[١٢٤١] هو من الطويل . ونحوى غير ليس : أى لست بمنسوب إلى النحو . وياوك لسانه في محل الجر صفة : من لكت الشيء في فمى إذا علكته . والشاهد في سليقى . فإن القياس فيه سلقى بدون الياء لأنه نسبة إلى السليقة وهي الطليعة ، ونسبة إليه تحذف الياء والماء كما في حنيفة حنفى ، ولكنه جاء على خلاف القياس . فأعرب عطف على أقول : أى أين .

مزى ، حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهم فى ردينة : ردىنى وفى خزينة خزىنى ، وخزينة من أسماء البصرة .

(تنبيهان) : الأول : لو سمي باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس . الثانى : ما تقدم من أنه يقال فى فعل وفى فعيلة فعل له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسبأى التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا فى فعولة على رأى سيبويه **(وَالْحَقُّوا فَعُلَ لَامٍ عَرَبِيًّا)** من التاء **(مِنْ أَلِفَاتٍ)** أى فعيلة وفعيلة **(بِمَا أَتَى أَوَّلَهَا)** منهما فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا ، فقالوا فى النسب إلى عدى وقصى : عدوى وقصى ، كما قالوا فى النسب إلى غنية وأمية : غوى وأموى ، وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك فى الكافية وصرح به أيضا ولده ، وذكر بعضهم فيها وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو قصصى وعدى وهو أثقل لكثرة الدال ، وتناول كلامه نحو كسى تصغير كساء وفيه وجهان : قال بعضهم : يجب فيه الإثبات فيقال فيه كسىي يباين مشدتين ، وأجاز

(قوله فى ردينة) أى فى النسب إلى ردينة وهى امرأة السهمى كانا يقومان الرماح . **(قوله شرطان)** فى التصريح أن عدم اعتلال العين يعنى إذا كانت اللام صحيحة ليس شرطا فى فعيلة بالضم لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يتقلب ألفا فلا يلزم المحلور يعنى ككرة التغير مع اللبس كما سبأى . **(قوله عدم التضعيف)** خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين إلخ خرج نحو طويلة .

(قوله واللام صحيحة) الجملة حالية فلو كانت اللام معلة لم يؤثر اعتلال العين فقول فى النسب إلى طوية وحية طوى وحوى كما قاله الدمامنى وسبأى فى الشرح . **(قوله وسبأى التنبيه إلخ)** أى فى قوله ونموا إلخ . **(قوله مغل لأم)** يعنى مغلها وقوله من المثاليين أى من موازئها حال من مغل لأم أو من ضميره فى عربا . **(قوله فى حذف الياء)** أى الزائدة وقلب الأخرى ولوا بدلى أمثلته الآتية . سم . **(قوله وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب)** ولم تقلب الولو فى المنسوب هنا ألفا مع أنها تحركت وافتتح ما قبلها فلا يتولى إعلانا على الكلمة الواحدة أو لأن الياء المشددة تكف الإعلان كما سبأى فى التصريف . فارضى . **(قوله فيهما)** أى فى فعل وفعل . **(قوله وهو)** أى عدى أثقل من قصى . **(قوله قال بعضهم إلخ)** هو الرابع .

(قوله يجب فيه الإثبات) قال أبو حيان : وعلّة ذلك أنه اجتمع ثلاث باعات : ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحلفت الياء المنقلبة عن الألف وهى الوسطى يعنى تخفيفا وإلا فأبقرها لا يخل بينا التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير فى الياء الأخيرة فبقى كسى كأخى فإذا دخلت ياء النسبة قبل كسىي ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين لأنك إذا حلفت بياء التصغير لم يجر لأنها لمعنى والمعنى باق وإن حلفت الياء الأخيرة لم يجر لما فيه من تولى إعلان

بعضهم كسوى ، فإن كانا صحيحى اللام اطردهما فيها عدم الحذف ، كقولهم فى عقيل وعقيل ، عقيلي وعقيلي ، هذا مذهب سيويه وهو مفهوم قوله معل لأم ، وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيها ، فالوجهان عندهما مطردان قياسا على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولهم فى ثقيف ثقفى ، وقولهم فى سليم سلمى وفى قوم قومى وفى قریش قرشى وفى هذيل هذلى وفى فقيم كنانة فقمى ، ليفرقوا بينه وبين فقمى فى فقيم فقيم ، وفى مليم خزاعة مليمى ، ليفرقوا بينه وبين مليمى فى مليم بنى عمرو بن ربيعة ومليم بن المون بن خزيمه ، ووافق السمرقانى فى المبرد وقال : الحذف فى هذا خارج من الشذوذ وهو كثيرا جدًّا فى لغة أهل الحجاز .

قول : وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بحسنة ، إذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا ولم يسمع فى فعيل إلا فى ثقيف ، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر (وَقَمُّوا) أى لم يحدفوا (مَا كَانَ) من فعيلة محلّ العين صحيح اللام (كَالطَّوِيلَةِ) أى مما هو صحيح اللام فقالوا طويل ، لأنهم لو حدفوا الياء وقالوا طولى - لزم قلب الواو ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، وألحق بفعيلة فى ذلك فعيلة بالضم من نحو لوزية ونورية فقالوا : لوزى ونورى ، ولم يقولوا لوزى ونورى لثبت ، والطويلة حى ، والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحية فإنه يقال فيها طوى وحوى (وَهَكَذَا) نعموا (مَا كَانَ) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كَالْجَلِيلَةِ) والقليلة فقالوا جليلى وقللى ، ولم يقولوا : جلى وقللى كراهة اجتماع المثولين .

(تفصيلا) ومثل فعيلة - فيما ذكر - فعولة نحو قوله وصرورة ، فيقال فيهما : قولى وصرورى لا قولى وصررى لما ذكر (وَهَمْزٌ ذِي مَدٍّ تَقَالُ فِي التَّسْبِ * مَا كَانَ

لأنه قد حذف الياء المتقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهى لا تحرك فلهذا التزم فيه التثنية قال : وما كان مثل الكساء مصغرا ثم نسب إليه فإنه لا يحدف أصلا . سبوطى . (قوله) وأجاز بعضهم كسوى أى يحدف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا إن هذا ضعيف . (قوله فيهما) أى فى فعيل وفعيل . (قوله قوم) بقاء وقوله فقيم بقاء وقوله مليم بقاء مهمله وقوله المون قال شيخنا السيد بضم الماء كما يفهم من القاموس . (قوله فقيم كنانة) أى فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد . (قوله ليفرقوا) أى هذا الفرق كنظيره الآتى حكمه بعد الوقوع لا علة وإلا لم يحدفوا حيث لا تعدد وحدفوا كلما وجد التعدد وكلاما متف كما يؤخذ من أمثلة الشارح . (قوله أسعد) يصح قراءته بصيغة الماضى المبني للمجهول أى ساعد وبصيغة أفعل التفضيل . (قوله كالطويلة * وهكذا ما كان كالجليلة) وظاهر أن مجرد ما كنكك اه سم أى لأنه مما خرج بقوله معل لأم .

في ثنية لهُ أَتَسَبَّ) أى حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في الثنية القياسية ، فإن كانت بدلا من ألف التانيث قلت واوا كقولك في صحراء : صحراوى ، وإن كانت أصلية سلمت تقول في قراء : قرائى ، وإن كانت بدلا من أصل أو للحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوا ، فتقول في كساء وعلباء : كسائى وعلبايى وإن شئت قلت كساوى وعلباوى ، وفي الأحسن منهما ما سبق ، وإنما قيدت الثنية بالقياسية احترازا من الثنية الشاذة نحو : كساين ، فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية فلا يقال : كساينى .

(تنبيهات): الأول : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تعين

(قوله أى لما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريبا صحيح اللام . (قوله لزم قلب الواو ألفا) فيكرر التفسير مع اللبس ولو لم يقبلوا لزم الاستقلال . قاله الجار بردى ، تصریح . (قوله وألحق بفعلة في ذلك فعلة) هذا يخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السيوطى من اختصاص شرط صحة العين إذا كانت اللام صحيحة بفعلة وفعولة دون فعلة بالضم لأن التحليل المتقدم لا يأتي فيه لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور لكن ما في الشرح هو الموافق لما في المصحح . (قوله لبنت) كنا في النسخ ولم أجد في القاموس أن لويضة أو نويضة أو لويضى أو نويضى اسم لبنت والذي فيه أن نويضة اسم للناحية بمصر فجعل البعض قوله لبنت راجعا للثاني يحتاج لنقل صحيح . (قوله والطويلة حمى) كنا في بعض النسخ ولم أجده في القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة .

(قوله فإنه يقال فيما طوى وحوى) قدمنا في الكلام على شرح قول المصنف ونحوه حتى إلخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفا مع تحركه وانفتاح ما قبله . (قوله كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من النقل مع عدم الإدغام لأن الإدغام فيما ذكر ممتنع لأن وزن الأول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلب . والثاني فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضا كصنف جمع صفة . (قوله لما ذكر) أى من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لتعول وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصيررى ولا شك في تقدم ذكر اللزوم والكراهة للمذكورين وإن كان اللزوم فيما سبق مرتبا على حذف الباء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير لنظر ما ذكر غير محتاج إليه . (قوله ينال) بالبناء للمفعول أى يعطى فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أى يصيب فما مفعوله . (قوله قلبت واوا) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب باء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة . تصریح . ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال في التوشيح : وذلك قليل ردىء . ١ هـ مع . (قوله سلمت) أى من القلب لقوتها بأصالتها . (قوله في قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع اللد التمسك كما في المختار . (قوله وفي الأحسن منهما ما سبق) من أن القلب أولى فيما ألفه للحاق كعلباوى والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل كحيائى وكسائى .

سلامتها ، وصرح بذلك الشارح فقال : وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم ؛ وذكر في التسهيل فيها الوجهين ، وقال أجودهما التصحيح . الثاني : إذا لم تكن الهزمة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو : السماء ، وحراء ، وقباء ، إذا أردت البقعة فيه وجهان : القلب ؛ والإبقاء وهو الأجود ، للفرق بينه وبين صحراء ، وإن جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء . الثالث : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهزمة واوا ، نحو : ماوى وشاوى ومنه قوله :

[١٢٤٢] لا يَنْفَعُ الشَّائِئُ فِيهَا ثَالِثُهُ وَلَا جِمَارُهُ وَلَا أَدَائُهُ

فلو سمى بماء أو شاء - لجرى في النسب إليه على القياس فقيل مائى وماوى ، وشائى وشاوى (وَالْكَسْبُ لِصَحْبٍ) ما سمى به من (جَمْعَةٍ) وهو المركب الإسنادى ، نحو : برق نحرة ، وتأبط شرا ، فتقول : برق وتأبطى ، وأجاز الجرمى النسب إلى العجز ، فيقول :

(قوله تعين سلامتها) فتقول في النسب إلى قراء قرأى . (قوله الوجهين) أى التصحيح والقلب ولوا . (قوله إذا لم تكن الهزمة للتأنيث) بأن كانت لام الكلمة كما في الأمثلة فإن ساء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم ولوا كل من حراء وقباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف . (قوله إذا أردت البقعة) راجع للأخيرين فقط وأما السماء فليس فيها إلا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الأخيرين في قوله وإن جعلت إلخ . (قوله كانا كرداء وكساء) فيجوز فيهما التصحيح والقلب ولوا والتصحيح أجود كما تقدم وحيث فلا معنى لهذا التفصيل إذ لا فرق حيث بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين . (قوله إذا نسبت إلى ماء إلخ) قال ابن هشام : إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائى وماوى لأن الهزمة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه يختلف فيهما فهو في كساء ولو وفى ماء هاء لأن أصله موه ا- يس أى فاطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان . (قوله ولا أدائاه) بفتح الهزمة أى آتاه .

(قوله على القياس) أى قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين . (قوله وانسب لصدر إلخ) بقى أنهم قالوا لو سمى بعامل ومعمول كقام أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله وأنه لو سمى بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثاني في إعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة إليهما ولا يبعد أن ينسب إلى الجزء الأول منهما كما في الجملة والمركب المزجى وقالوا لو سمى بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة إليه . سم باختصار . (قوله وأجاز الجرمى إلخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب إليهما معا فيقال تأبطى شرى كما أجازته في

نحري وشرى وشذ قولهم في الشيخ الكبير : كنتى نسبة إلى كنت ، ومنه قوله :

*** فَأَصْبَحْتُ كَتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجًا ***

والقياس كوني (و) انسب إلى (صَلَدِي مَا * رُكِبَ مُرْجًا) نحو بعلبك وحضرموت ، فنقول : بعل وحضرى ، وهذا الوجه مقيس اتفاقا ، ووراءه أربعة أوجه : الأول : أن ينسب إلى عجزه ، نحو بكى ، أجازته الجرمى وحده ولا يميزه غيره . الثاني : أن ينسب إليهما معا مزالا تركبيهما ، نحو بعل بكى ، أجازته قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله : *** تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَةً هَرْمُزِيَّة *** [١٢٤٣]

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو : بعلبكى . الرابع : أن يبنى من جزءى المركب اسم على فعل ول ينسب ، نحو : حضرمى ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

المرجى والعديدى . كذا في اللمع . قال سم : الظاهر أن معنى كل منهما حيثن المنسوب إلى تأبط شرا إلا أن الأول منسوب إلى تأبط والثاني إلى شرا وحيثن فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطى شرى فهل كل منهما خير أو الخير أحدهما والثاني تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب إلى تأبط شرا لا كل منهما فيكونان خيرا واحدا كما في هذا حلو حامض فليراجع اهـ . ويلزم على الاحتمال الأخير وقوع ياء النسب حشوا وما ذكره يجرى في النسب إلى جزءى المرجى والعديدى معا .

(قوله كنتى) سمي الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذى يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر . (قوله نسبة إلى كنت) أى إلى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علما لنفسه فصيح كونه من أفراد ما سمي به من جملة كما هو موضوع المسألة (قوله والقياس كوني) بضم الكاف المنقول إليها من الواو بعد نقل الفعل عند إرادة إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان أصالة إلى فعل بالضم وإنما كان القياس كونيا يرد الواو لزوال سبب حذفها وهو التفادى ساكنة مع النون المسكنة لانتقال ضمير الرفع المتحرك بها . (قوله مزجا) أى تركيب مزج أو حالة كون ما ركب بمزوجا . (قوله فنقول بعل) ونقول في معدى كرب معدى ومعدوى لأنه كقاض ، وينبئ أن يكون الراجع هنا الحذف كما هناك . زكريا . (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الآتى وهذان الوجهان شاذان إلخ بأن الوجهين الأولين من الأربعة مختلف في شذوذهما وقياسيتهما لا يرجحان قياسيتهما أيضا وإن ادعى ذلك شيخنا والبعض . (قوله رامية هرمزية) نسبة إلى رامهرمز بلدة بنواحى خورستان .

[١٢٤٣] هو من الطويل وتلمع :

*** يَفْضَلُ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرَّزْقِ ***

والضمير لى تزوجتها يرجع إلى امرأته . قوله رامية هرمزية نصب على الحال . والباء في بفضل يتعلق بقوله تزوجتها . والشاهد فيه في قوله رامية هرمزية ، فإنه نسبة إلى رامهرمز بلدة من نواحى خورستان . والنسبة إليها رامية لأن المركب ينسب إلى صلبه . ويجوز أن يقال هرمزى . وجابت النسبة ههنا إلى الجزئين على التثنية والضرورة .

(تنبيهان): الأول : حكم لولا وحيثما مسمى بهما حكم المركب الإسنادى فى النسب إليهما ، فتقول : لوى - بالتخفيف - وحيثى ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجى ، فتقول : بحسبى . الثانى : قوله : وانسب لصدر جملة ، أجود من قوله فى التسهيل : ويحذف لها - يعنى بآء النسب - عجز المركب ، لأنه لا يقتصر فى الحذف على العجز ، بل يحذف ما زاد على الصدر ، فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت : خرجى (و) انسب (لثاني ثَمَّما إضافة مبدوءة باتن أو أب * أو ما له التعريف بالثاني وجب) هذا الأخير من عطف العام على الخاص أى يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثانى من

(قوله حكم لولا وحيثما) أى ونحوهما كلوما وأبنا وقوله فى النسب إليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الأحسن تقديمه على قوله حكم المركب الإسنادى . (قوله بالتخفيف) أى تخفيف الواو ولا ينافى هذا قوله الآتى وضاعف الثانى من ثنائى لأن المراد بالثنائى فيه الثنائى وضعا كما صرح به الشارح ثم والنسب إلى هنا رباعى وضعا وصورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب . (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أى مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازى وفى الفارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجى أى حكم بقية أفراد المركب المزجى فوافق ما فى المرادى من أن العدى من المزجى . (قوله فتقول بحسبى) أى وإن ألبس بالنسبة إلى خمسة وخمس لأنهم لا يراعون الإلباس فى هذا الباب كما ستعرفه . (قوله والنسب لثاني إلخ) شروع فى النسب إلى المركب الإضافى وعبارة التسهيل مع شرحه للدمامنى ويحذف لها صدر المضاف أن تعرف بالثنائى تحقيقا كإبن الزبير وابن عمر فتقول : زبيرى وعمرى أو تقديرا كأبى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص وإلا فهما من القسم الأول فتقول بكرى وحفصى وإلا يتعرف بالثنائى لا تحقيقا ولا تقديرافعجزه أى فيحذف لها عجزه وينسب إلى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئى ومرئى لأنه لم يتعرف صدره بعجزه إذ لم يسبق له إضافة قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوفاً لللبس أى لأجل خوف اللبس كالتسمية إلى عبد القيس وعبد الأشهل وعبد مناف فإنهم قالوا فى ذلك قيسى وأشهل ومناف ومراد للمصنف بالمضاف ما كان علماً أو غالباً لا مثل غلام زيد مما ليس علماً فإنه ينسب فيه إلى غلام وإلى زيد فيكون من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف إذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب إليه بخلاف ابن الزبير ونحوه . كذا قال الشارح اهـ يعنى المرادى .

(قوله أو أب) ينقل حركة همزة أب إلى الواو أى أو أم قال السيوطى فى الهجة : وهل يلحق بما ذكر المبدوء بينت إذا قلنا إنه كنية أو لا لم أر من ذكره اهـ ثم رأيت بخط بعض الأفاضل عن تصريح الشاطبى فيقال فى النسب إلى بنت غيلان غيلانى . (قوله أو ما له) أى أو مبدوء بما ثبت له فى التعريف بالثنائى قبل العلمية بالثانية . (قوله هذا الأخير من عطف العام على الخاص) أى لشموله الابن والأب وغيرهما من كل ما يتعرف بالإضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذكره فى نسخ أخرى مجازة لما

المركب الإضافى فى ثلاثة مواضع ، ذكر منها هذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث .
الأول : أن تكون الإضافة كنية ، كأبى بكر وأم كلثوم . والثانى : أن يكون الأول علما
بالغلبة ، كاهن عباس وابن الزبير ، فقول بكرى وكلثومى ، وعباسى وزبيرى .
(تنبيهه) : كان الأحسن أن يقول :

إضافة من الكنى أو اشتهر . مضافها غلبة كابن عمر
لأن عبارته توهم أن ما له التعريف بالثانى قسم برأسه ، فشمل نحو غلام زيد وليس
كذلك ؛ قال فى شرح الكافية : وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا ، وكان معرّفا صدره
بمعجزه ، أو كان كنية ، حذف صدره ونسب إلى معجزه ، كقولك فى ابن الزبير : زبيرى ،
وفى أبى بكر : بكرى ؛ هذا كلامه . وكذا قال الشارح ، إلا أنه زاد فى المثل غلام زيد ،
وعلى هذا فقول الناظم : أو ماله التعريف بالثانى من عطف العام على الخاص ، لاندراج

مشى عليه ابن الناظم بقى أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص إنما يكون بالواو .
(قوله الأول أن تكون الإضافة كنية) أى والمصنف ذكر هذا بقوله أو أب وقوله والثانى أن
يكون الأول إله أى والمصنف ذكر هذا بقوله إضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله إله فالمراد منها واحد
على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة إذ الكنية والعلم بالغلبة للمركب الإضافى لا الإضافة
ولا الأول وحده . (قوله لأن عبارته توهم إله) ولأنها ليست صريحة فى المراد بالإضافة المبدوءة بالابن
أو الأب كهذا البيت . (قوله قسم برأسه) أى مغاير للكنية والعلم الغلبى المبدوء بابن لأن العطف
خصوصا بأو يقتضى المغايرة . (قوله فشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسما برأسه صادق بأن
يكون عاما يشمل نحو غلام زيد والإضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بأن يكون مبينا مرادا منه
جميع ما عدا المبدوءة بابن أو أب أو مرادا منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحيث قد تفريع الشارح
الشمول المذكور على كونه قسما برأسه لا يخلو من نظر .

(قوله وليس كذلك) أى ليس قسما برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبى المبدوء بابن الذى
ذكره المصنف بقوله إضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علما بالغلبة وإن كان تعرف
المجموع الآن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله إضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله إله واحد على ما قاله
شيخنا وسيأتى ما فيه . (قوله قال فى شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لأن مراد شارح
الكافية بالمعروف صدره بمعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل . (قوله وكان معرّفا صدره
بمعجزه) يعنى قبل صيرورته علما أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية . (قوله وعلى هذا) أى زيادة ابن
الناظم فى المثل غلام زيد وليس المراد على ما فى شرح الكافية وإن مشى عليه شيخنا والبعض .

المصدر بآبٍ فيه ، وهو تمثيل فاسد ، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا ، لا مثل غلام زيد فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه ، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف ، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما - فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني ، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس . (فيما ميؤى هذا) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي (السَّبَنُ لِلأَوَّلِ) منهما ، نحو : عبد القيس وامرئ القيس - وهما قبيلتان - تقول : امرئ وعبدى ، وإن شئت قلت : مرئى . قال ذوم الرمة :

[١٢٤٤] وَنَسْقُطُ بَيْنَهُمَا الْمَرْئِيُّ لَقَسُوا كَمَا أَلْتِ فِي الدَّبَةِ الْحَوَارِ
وهذا (مَا لَمْ يُخَفْ) بالنسب إلى الأول (لَيْسَ) فَإِنْ خِيفَ لَبَسَ نَسَبَ إِلَى الثَّانِي

(قوله لأنهم يعنون بالمضاف هنا) أى فى المركب الإضافى الذى ينسب إلى عجزه وقوله ما كان علما أى كنية وقوله أو غالبا أى علما بالغلبة وحيث أن يرد بحال التعريف بالثاني وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بآبٍ لتعرف أوله بآبٍ قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوء بآبٍ وقوله أو ماله إلخ وحدا كذا قال شيخنا والأولى أن يرد بالإضافة المبدوءة بآبٍ الكنية المصدرة بآبٍ للمغيرة المعطوفة أعنى المبدوءة بما تعرف بالثاني المراد منها العلم القلبي المبدوء بآبٍ والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم بالغلبة فتدبر .

(قوله بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد) أى بحسب الحال . (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني) أى بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالثاني قبل العلمية كما مر وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه فى هذا المقام لأن المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل . (قوله نحو عبد القيس إلخ) قضية صنيعة أن النسب إلى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب إلى صدر عبد الأشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فإن النسب إلى الصدر فى جميع ما بآبٍ يبعد فيه لبس فالصواب عندى إسقاط التمثيل بعبد القيس كما فى كثير من النسخ ونصها كامرئ القيس فتقول امرئ ومرئى وهذا ما لم يخف إلخ ولا اعتراض عليها . (قوله مرئى) قال المصريح والفارضى يفتح الميم والراء . (قوله ويسقط إلخ) قال البعض : ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فإن لم أفهم عليه اهـ لكن وجد فى بعض النسخ على وجه كونه نظما من بحر الوافر ولفظه :

ويسقط منهما المرئى لقسوا كإاء العنب فى الدبة الحواء
بضمير التثنية فى منهما وضبط لقوا كقزو وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء

[١٢٤٤] البيت من الوافر ، وهو فى ديوان ذى الرمة .

(كَبَدِ الْأَشْهَلِ) وعبد مناف ، حيث قالوا فيها : أشهلى ومنافى ولم يقولوا عبدى .
(تنبيهه): شذ بناء فعل من جزءى الإضافى منسوباً إليه كما شذ ذلك فى المركب المزجى ، والمحفوظ من ذلك : تيملى وعبدى ومرقسى ، وعقبسى ، وعيشمى ، فى تيم اللات وعبد الدار وامرىء القيس ابن حُجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وإنما فعلوا ذلك فراراً من اللبس ، وقالوا تعبشم ، وتقعس ، وأما عبششم بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء : أصله عب شمس ، أى حب والعين مبدلة من الحاء ، وحب الشمس ضوؤها . وقال الأعرابى : أصله عبء شمس ، والعبء والعدل واحد ، أى هو نظير شمس . (وَأَجَبَرِ يَرْدُ اللَّامَ مَا) اللام (مِنْهُ حُدُفَ * جَوَاوِاْ أَنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ) أى اللام (أَلِفَ . فِى جَمْعِى التَّضْحِیحِ أَوْ فِى التَّكْنِیَةِ * وَحَقُّ مَجْبُورٍ) برد لاه إليه (بِهْدَى) المواضع الثلاثة أى فيها (تَوْقِیة) بردها إليه فى النسب إليه ، ويحتمل أن يكون هذى - إشارة إلى اللام ، أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها إليه فى المواضع المذكورة

وفى كثير من النسخ إسقاطه كما قدمناه فى القولة قبله . (قوله ما لم يخف لبس) قال ابن هشام : ينبغي بل يجب أن لا يجتب اللبس بل يقال عدى كما قال الشاعر :

* وهم صلبوا العدى *

وذلك لأنهم لم يجتبهوه فى النسب إلى مصطفى ومصطفين وإلى ضارب وضاربين وإلى مسجد ومساجد وإلى زيد وزيدین وإلى خمسة وخمسة عشر ثم قال : وبالجملۃ فالقول بمرعاة الإلباس هادم لقواعد الباب أو مقتضى لترجيح أحد المتساويين وفى المقرب مثل ما قال الناظم وفى كلام ابن الخياز ما يخالفه . كذا فى يس . (قوله ولم يقولوا عدى) أى للإلباس وفيه أن هذا إجمال لا إلباس وقد يقال القصد بالنسب إيضاح المنسوب فلا يليق الإجمال أيضاً لأن محل عدم كون الإجمال عيباً إذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه . (قوله بناء فعل) أى منحوتا من الكلمتين وقوله كما شذ ذلك أى بناء فعل فى المركب المزجى أى فى النسب إليه حيث قالوا حضرمى فى النسب إلى حضرموت . (قوله ابن حجر) بجاء مهملة فجيم قال فى القاموس : حجر بالضم وبضمتين والد امرىء القيس وجده . (قوله وقالوا تعبشم) أى فكما وقع النحت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعبشم انتسب إلى عبد شمس وقوله وتقعس كذا فى النسخ بتقدم القاف والقياس بتقديم العين لأنه نسبة إلى عبد القيس . (قوله وأما عبششم) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الأعرابى : أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهزلة آخره واحد الأعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهزلة وليس من باب النحت على هذا أيضاً .

(قوله واجبر برد اللام إلخ) يجوز تقيد المسألة بما إذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ أختنا إلخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس . سم .

التوفية بردها إليه في النسب . اعلم أنه إذا نسب الثلاث المحذوف منه شيء فلا يخلو : إما أن يكون المحذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام ، فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي ؛ وإن كان محذوف اللام : فإما أن يجر في تثنية أو جمع تصحيح أولا ، فإن جبر كما في أب وأخ ، فإنهما يجران في التثنية ، وكعضة وسنة ، فإنهما يجران في الجمع بالألف والتاء وجب جبره في النسب ، فتقول : أبوي ، وأخوي ، وعضوي أو عضهي ، وسنوي أي سنهي ، على الخلاف في المحذوف ، لأنك تقول أبوان وأخوان ، وعضوات وسنوات ، أو عضهات وسنهات ، على الوجهين ؛ وإن لم يجر لم يجب جبره في النسب ، بل يجوز فيه الأمران نحو : حر وغد ، وشقة وثبة ، فتقول فيها : حري وغدي ، وشفى وثبي ، بالحذف وحرى وغدوى ، وشفهى وژیوى ، بالجبر برد المحذوف ، وهو من حر الحاء ، ومن غد الوالو ومن شقة الهاء ، ومن ثبة الياء .

(تنبيهات) : الأول : لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكور ، وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالألف والتاء .

الثاني : أطلق قوله : جواز إن لم يكن رده ألف ، وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة ، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره ، كما ذكره في الكافية والتسهيل ، وإن لم يجر في التثنية وجمع التصحيح ، احترازا من نحو شاة ، وذى بمعنى صاحب ، فتقول في شاة : شاهي ، وعلى أصل الأخفش الآتي بيانه : شوهي ، وفي ذى : ذوى ، اتفاقا . لأن وزنه

(قوله جوازا) أى جبرا جائزا أو ذا جواز . (قوله في جمعي التصحيح) أى جمع التصحيح المذكور وجمع التصحيح لمؤنث . (قوله ويحتمل أن يكون إلخ) فعل هذا يكون المجهور به مذكورا صريحا والمجهور فيه محذوفا للعلم به من قوله في جمعي إلخ وعلى الأول يكون المجهور فيه مذكورا صريحا والمجهور به محذوفا للعلم به من قوله يرد اللام . (قوله فسيأتي) أى في قوله وإن لم يكن كشية ما ألفا عدم إلخ وفي شرحه . (قوله بل يجوز فيه الأمران) أى الجبر وعدمه . (قوله وحرى وغدوى) بفتح الراء في الأول والدال المهمل في الثاني عند سيبويه الأكثر وإسكانهما عند الأخفش كما يأتي . (قوله وژیوى) أى سواء قلنا إن لامها ياء وهو ما سيقصر عليه فتكون الياء قلبت ألفا ثم الألف واوا أو لامها ولوا وهو ظاهر . (قوله ومن شقة الهاء) أى على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح ومن قال إن لامها ولو قال إذا رد شفوى . (قوله ومن ثبة الياء) أى على أحد الوجهين وقيل الوالو كما مر . (قوله لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكور) أى لإغناء ذكر التثنية عن ذكره لأن كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فإنها ترد في التثنية دون الجمع إلا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للإعلال . (قوله احترازا) علة لقوله مقيد . (قوله شاهي) برد اللام وهى الهاء لأن الأصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لأجل التاء ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا في الفارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وإنما تقلب الواو

عند الأخفش فعل بالفتح .

الثالث : إذا نسب إلى يد ، ودم ، جاز الوجهان عند من يقول يديان ودمان ، ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان .

الرابع : إذا نسب إلى ما حذفت لامة وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمز ، وأن لا يجبر وتستصحب ، فتقول في ابن واسم واست : بنوى وسموى وستهى على الأول ، وابنى واسمى واستى على الثاني .

الخامس : مذهب سيويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عنه وإن كان أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون ؛ فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور : يدوى ودموى وغدوى وحرى بالفتح ، وعلى مذهب الأخفش

والياء ألفا للحركة الأصلية . (قوله وعلى أصل الأخفش) هو تسكين ما أصله السكون . (قوله شوهي) أى يسكون الواو كما في التصريح خرد الألف إلى أصلها وهو الواو الساكنة . (قوله ذو وى) برد اللام وفتح العين والفاء لأن أصلهما الفتح كما تقدم بسطه في باب الإعراب فقلت اللام ألفا ونسب إليه كما نسب إلى ضى . قاله الدمامي . (قوله جاز الوجهان) فتقول يدى ويدوى . سم .

(قوله ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أى برد اللام بالتيبة قال الفارسي : هكذا أطلقوا والوجه أن يدا ودميا يلزمان الألف مطلقا في لغة كفتى فيكون يديان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة كما تقول في ضى فتيان اهـ . (قوله ودميان) قال البعض : يفتح الميم اتفاقا بعد الشارح دما فيما سيأتى فيما أصله السكون سبق قلم اهـ ويطله قول التصريح ما نصه : وأصل يد ودم وشفة فعل يسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعل الصحيح عند سيويه والأخفش وذهب المبرد إلى أنه فعل يفتح العين وضعفه الجار بردى وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها يسكون الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصل وعدمه اهـ وكما قيل دميان قيل دميان كما في التسهيل . (قوله وتحذف الهمزة) أى وجوبا لتلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض . (قوله فتقول في ابن واسم (غ) وتقول في ابنه ابنى وابنى وبنوى . هم . (قوله وسموى) بكسر السين وضمتها وأما الميم فمفتوحة على رأى سيويه ساكنة على رأى الأخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس .

(قوله أن المجبور) أى برد اللام بقرينة الأمثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشي تبعا للدمامي على إطلاق قوله تفتح عنه وإن كان أصله بالسكون بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن مضعفا فإن كان مضعفا لم تفتح عنه كرب بتخفيف الباء فإنك إذا نسبت إليها قلت رى بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب اخففة مخوفة العين كما سيصرح به الشارح فجبرها عند النسب إليها برد عينها لا برد لاميها والكلام في المجبور برد لامة فتيبة . (قوله ودم) صريح في أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيويه والأخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعا لسم بأن دما

يدنى ودمى وغدوى وحرصى بالسكون ، لأنه أصل العين في هذه الكلمات ، والصحيح مذهب سيويه وبه ورد السماع قالوا في غد : عدوى ، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع إلى مذهب سيويه انتهى (وبأخ أخطأ وبأين ينشأ * الحق ونؤنس أبى حذف آتيا) أى اختلف في النسب إلى بنت وأخت ، فقال سيويه : كالنسب إلى أخ وابن بحذف التاء وزد المحذوف ، فتقول : أخوى وبنوى ، كما يقال في المذكر . وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ، فتقول : أختى وبتى ، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنث بإثبات التاء ، وهو لا يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ، لأن التاء في هنت في الوصل خاصة ، وفي منت في الوقف خاصة ، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما ، وهى ثتان وكلتا ، وذيت وكيت ، فالنسب إليهما عند

ليس أصله السكون فافهم . (قوله يدنى) يرد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفا ثم ولوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات . اهـ تصرخ . (قوله الحق) أى في ثبور الجبر برد اللام يقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى إلحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه في بنت كما في ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت . (قوله أخوى وبنوى) أى يفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما .

(قوله ولا تحذف التاء) أى لأنها وإن أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جئت وسحت في سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها مجرورة فكأنها لم تشعر بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاملوا بنتا وأختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر إما ينهض إذا قلنا بضرر اللبس في هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه . (قوله إلى هنت ومنث) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كتابة عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنث مما حذف لاهم وعوض عنها التاء وهو ظاهر في هنت لأن أصله كلهن هنو وأما منت فأصلها من فهى ثنائية وضما .

(قوله وهو لا يقول به) بل يقول في النسب إلى هنت هنوى وانظر ماذا يقول في النسب إلى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثاني التائي الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد . (قوله في الوصل خاصة) أى وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة اهـ تصرخ وظاهر سكونه على التون عند إبدال التاء هاء في الوقف بقاؤها على السكون كما في الوصل فتأمل . (قوله في الوقف خاصة) أى على غير اللغة النصحى إذ اللغة الفصحى في الوقف على منت إبدال التاء هاء كما تقدم في قول المصنف وقل لمن قال أنت بنت منه أى وأما في الوصل فذهب التاء فيقال من يا هذا كما مر في الحكاية .

(قوله كالنسب إلى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من شوى لأنه حركة النسب إلى المذكر

سيويه كالنسب إلى مذكراتها ، فتقول : ثنوى وكلوى وذىوى وكىوى ، وعند يونس تقول : ثنتى وكلتى أو كلتوى ، وذيتى وكيتى ، وذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس ، كلتى وكلتوى وكلتاوى ، كالنسب إلى حبل بالأوجه الثلاثة ؛ وذهب الأخفش فى أخت وبنت ونظائرها إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ، فتقول : أخوى وبئوى وكلوى وثئوى ؛ وقياس مذهب فى كيت وذيت - إذا رد المحلوف - أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى ، فتقول : كىوى وذىوى .

(تفنيهان): الأول : قد اتضح مما سبق أن أختنا وبنتا حذفتا لامهما ، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفتا لامة فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة ، وإنما حذفتا فى النسب على مذهب سيويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث ، وإن لم تكن متمحضة

كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدمامنى ما نصه : والنسب إلى أخت ونظائرها كينت وثنتان وكلتا وكيت وذيت كالنسب إلى مذكراتها فتقول فى أخت أخرى وفى بنت بنوى كما تقول ذلك فى النسب إلى أخ وابن وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس إذا فضبط البعض ثنويا نسبة إلى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله إلى مذكراتها أى لكيت وذيت أيضا مذكرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء . **(قوله فتقول ثنوى)** ما ذكره من الخلاف فى النسب إلى ثنتان إنما يظهر فى ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة إجرائه مجرى حمدان فى لزوم الألف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان فى لزوم الألف والصرف فينبى أن يقال فيه قولنا واحدا اثنتائى كما يؤخذ من النظائر السابقة . **(قوله وكلوى)** مقتضى صنيعة أن هذه الواو هى لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثهما حذف عند التسبب قاله سم ويظهر لى توجيه حذفها بأن سيويه يفتح عين الجبور وهى فى كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت ولوا لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقبل وجهه أن سيويه يفتح العين وإذا فحت مع رد اللام صار اللفظ كلوى بثلاث حركات قبل الألف فتكون الألف رابعة فيما ثانیه متحرك كجمزى وشأنها السقوط عند النسب كما مر . **(قوله وهو حذف التاء)** أى مع رد اللام المحذوفة . **(قوله وإقرار ما قبلها على سكونه)** أى إن لم تقتض القواعد تحريكه كما فى النسب إلى كيت وذيت كما سيبينه وقد أشار إلى هذا القيد بقوله وقياس إلخ . **(قوله فتقول كىوى وذىوى)** أى لأنك إذا حذفتا التاء لإظهارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعنى الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحى وإنما فحت الياء لاقضاء سكونها قلب الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتماعا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع ياءات مع الكسرة . **(قوله لما فيها من الإشعار بالتأنيث)** أى وتاء التأنيث تحذف للنسب . سم . **(قوله وإن لم تكن متمحضة للتأنيث)** بل له وللومضية وللألفاق بقل وجذع كما فى التصريح . **(قوله كءاء بنت وأخت)** أى فى المومضة عن اللام المحذوفة وفى الإشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتى

للتأنيث ، وظاهر مذهب سيوييه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا يبنى ما سبق ، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة ، والألف لام الكلمة ، ووزنه فعتل وهو ضعيف ، لأن التاء لا تزداد وسطا ، فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : كلتوى ، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ، ونقله ابن الحاجب في شرح المفصل عن سيوييه - أن التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ، ووزنها : فعل ، أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث ، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى يبنى أن يقال في النسب إليه كلتوى ، وأيضا لا يبنى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامة ، لأن ما أبدلت لامة لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال في ماء محذوف اللام ، والذي يظهر من مذهب سيوييه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت ، والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ، ولا يمتنع أن يقال هي بدل من الواو إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت : أنها بدل من لام الكلمة ، وأما إن أريد البذل الاصطلاحي فلا ، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه .

الثاني : النسب إلى ابنة : ابني وبنوي ، كالنسب إلى ابن اتفاقا ، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت ١ هـ (وَصَاعِبُ الْكَلَامِ مِنْ قَتَالِي * ثَلَاثِيهِ ذُلَيْنِ كَلَّا وَلَا تِي) إذا نسب تأنيث إلا أن يقال الممتنع اجتماع علامتين متممضتين للتأنيث مع أن الألف تقلب ياء حال النصب والجاء فيحتاج إلى التاء .

(قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سيوييه يبنى ما سبق من أن سيوييه يقول في النسب إلى كلتا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه . (قوله إلى أن التاء زائدة) أى لا عوض عن أصل هو اللام . (قوله والمشهور في النقل إلخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيوييه لأن اللام على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة والتاء عوض . (قوله التي هي لام الكلمة) فأصلها كلوى وقيل كليا فأصلها ياء . فارضى . (قوله إشعارا بالتأنيث) ولم يكتفوا في التأنيث بالألف لأن الألف تقلب ياء في النصب والجاء . فارضى . (قوله فالذى يبنى إلخ) فيه أنه حيثل مثل حبل فيجوز فيه كلتوى وكتلاوى أيضا إلا أن يقال الحصر إضافي بالنسبة إلى منع كلوى . (قوله ولا يمتنع أن يقال إلخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع في كلام من جرى على ظاهر مذهب سيوييه من التثنية بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيوييه وقوله إذا قصد هذا المعنى أى الموضعية .

(قوله فرقا يذكر في موضعه) حاصل هذا الفرق الآتى أن العوض يكون في غير موضع العوض عنه كهمزة ابن وباء سفريج بخلاف البدل . قال شيخنا : هذا وإن كان حاصل ما يأتي إلا أنه لا يناسب هنا لأن التاء في كلتا في موضع الواو سواء قلنا إنها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف إذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وإن لم يحذف بل قلب إلى حرف آخر كان بدلا . (قوله كلا ولأني) تمثيل للمنسوب والمنسوب إليه .

إلى الشائى وضعا ، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه ، فتقول فى كم : كمْ وكِمى ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واوا ، فتقول فى كى ولو : كيوى ولووى ، لأن كى لما ضعف صار مثل حى ، ولو لما ضعف صار مثل دو ؛ وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل ضعفها همزة ، فتقول فىمن اسمه لا : لائى ، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا فقلت : لاوى (وَأَنْ يَكُنْ كَشِيَّةً) معتل اللام (مَا أَلْفَا عَلِيمٌ *).

(قوله فإن كان ثانيه حرفا صحيحا إلخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثانية إذا جعلت علما للفظ وقصد إعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثر من الكم ومن المل ومن اللو لتكون على أقل أوزان المعربات وأما إذا جعلت علما لغیر اللفظ قصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحا نحو جاءنى كم ورأيت منا لئلا يلزم التغير فى اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة فإن كان الثانى حرف علة كلو وفى ولا زيد حرف من جنسه وإن لزم منه التغير فى اللفظ والمعنى معا للاضطرار إلى الزيادة لأن عدمها يؤدى إلى سقوط حرف العلة لا لبقائه ساكنا مع التثنية فيبقى العرب على حرف واحد وهو مرفوض فى كلامهم وإن جعلت علما للفظ أو لغیره ولم يقصد إعرابها فيهما فلا زيادة أصلا هذا ملخص ما فى الرضى وشرح الباب للسيد مع زيادة . إذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر إذ الشائى الذى جعل علما للفظ وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حيثن فى النسب إليه التضعيف والثانى الذى جعل علما لغیر اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حيثن فى النسب إليه عدم التضعيف ويمكن الاعتدال بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفراضى فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثانى المجهول علما للفظ بما إذا كان حرف علة ففى المسألة خلاف فاعمل .

(قوله ولووى) عبارة للمرادى والتوضيح والدماينى على التسهيل : لوى كما يقال فى النسبة إلى دو وجو دوى وجوى ووجه الإدغام اجتماع الثلثين بخلاف كيوى لعدم اجتماعهما كحيوى وإنما لم يدهم طووى لأنه نسبة إلى طى وما أخره ياء مشددة مسبقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم فى قول المصنف :

* ونحو حى فتح ثانيه يجب *

والاعتدال عن الشارح بأن قصد بيان الأصل قبل الإدغام غير ناهض . (قوله مثل دو) اللو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما فى القاموس . (قوله فقلت لاوى) لأن الهمزة إذا كانت بدلا من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واوا . قال فى التصريح نقلا عن ابن الحجاز : وأما من قال زدنا همزة من أول الأمر فيقول لائى لا غير ولا يجوز عنده لاوى إلا على قول بعضهم قراوى . (قوله كشية) هى كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو إلى الشين بعد سلب سكونها ثم حذف الواو وعوض عنها هاء التأنيث . (قوله معتل اللام) خير ثان ليكن بين به

فَجَبْرَةٌ برد فاته إليه **(وَقُتِحَ غَنِيهِ أَتَرَمَ)** عند سيبويه ، فتقول على مذهبه في شية ودية ، وشوى وودوى ، لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون ، فتقول على مذهبه : وشى ووذى ، فإن كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجز فتقول في النسب إلى عدة : عدى ، وإلى صفة : صفى .

(تنبيه) ٥: بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين ؛ وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يجز ، كقولك فى سه ومنذ - مسمى بهما - سهى ومنذى ، وأصلها سته ومنذ ، كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمى بها ونسب إليها ، فإنه يقال : ربه يرد المحذوف ، نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف ؛ وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى - مسمى بهما - جبر ، فتقول فيهما :

وجه الشبه ولو قال فى اعتلال اللام لكان أوضح . **(قوله وشوى)** بكسر الواو وفتح الشين . **(قوله بل يفتح العين مطلقا)** أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح . **(قوله ويعامل اللام معاملة المقصور)** أى يقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ولوا كالمقصور . **(قوله وشى ووذى)** بكسر أولهما وسكون ثانيهما . **(قوله لم يبين حكمه)** أى لقلته جدا فى كلام العرب . شاطى . **(قوله وحكمه أنه إن كانت إلخ)** أى نهو على حد محذوف الفاء . **(قوله سه)** بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر . **(قوله بحذف الباء الأولى)** فيكون محذوف العين . **(قوله المرى ويرى)** المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرى ويرأى نقلت حركة الهزة إلى الراء ثم حلفت الهزة وهى العين .

(قوله فتقول فيهما المرى) أى برد المحذوف واعترضه الدمامينى بأنه لا وجه لرد العين إذ ينبغى جعل المرى كالشجى فيكون النسب إليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الألف ولوا فيقال مروى . لا يقال قاسوه على دية وشية لأننا نقول هذا قياس مع الفارق لأن دية وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على ثلاثة ثانيها لين فلا حاجة لرد الهزة ولئن سلمنا ردها لكان اللاق جواز قلب الياء ولوا لأنه حيثئذ كالقاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة بحال إلا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم لزيادتها منزلة العلم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال فى لم يع بوجوب هاء السكت اهـ ويمكن أيضا أن يقال الاقتصاد على المرقى بحذف الياء لرجحانه على المرقوى بقلبها ولوا لا لتعينه ومثل ما ذكر يجزى فى يرى أيضا فيقال ينبغى جعله كفتى فيكون النسب إليه بقلب ألفه ولوا بلا رد الهزة .

(قوله والبرى) أى بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من إبقاء الحركة بعد

المرئي والبرئي برد المحذوف ، وفي فتح العين وسكونها المذهبان (وَالْوَاحِدُ أَذْكَرُ نَاسِيًا لِلْجَمْعِ * إِنَّ لَمْ يَشَابِهْ) الجمع (وَاحِدًا بِالْوَضْعِ) الواحد مفعول باذكر ، وناسبا حال من الضمير المستتر في اذكر ، يعني أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله إن لم يشابه واحدا بالوضع ، جيء بواحدة ، وانسب إليه ، فتقول في النسب إلى فرائض وكسب وقلانس : فرضي وكثافي وقلنسي ، وقول الناس : فرائضي وكثبي وقلانسي خطأ ، فإن شابه الجمع واحدا بالوضع نسب إلى لفظه ، وهمل ذلك أربعة أقسام .

الأول : ما لا واحد له كعباديد ، فتقول فيه : عباديدي ، لأن عباديد بسبب إهمال

رد المحذوف وذلك لأنه يصير بعد الرد برأى يوزن جزي فيجب حيث حذف الألف لأنها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول أبي الحسن الأخفش من عدم إبقاء الحركة بعد الريدري بسكون الراء وحذف الألف أو يراوى بسكون الراء وقلب الألف واوا كما تقول ملهي وملهوي . كذا في التصريح . (قوله **ولي فتح العين وسكونها**) لا يخفى أن عين المرئي والبرئي الممزة وهي لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا وإنما الوجهان في غاء الكلمة وهي الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما في التصريح وغيره إلا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا لتوسطها كالعين . (قوله **المذهبان**) أي مذهب سيويه ومذهب الأخفش . (قوله **الواحد اذكر** إغ) قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رد الجمع إلى الواحد يغير المعنى فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي إذ لو قيل فيه عري ردا إلى المفرد لتبادر الأعم والقصد الأصح لاختصاص الأعراب بسكان البوادي وعموم العرب . اهـ مع وتثنيه مبنى على أحد القولين أن الأعراب جمع عرب .

(قوله **للجمع**) قاله الشاطبي وتبعه أرباب الحواشي أراد بالجمع الجمع اللغوي فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اهـ وفيه أنه لا حاجة إلى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية أحذف للنسب إغ مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع والنسب إليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعي . قال الدماميني : ولا يعلم ما المنسوب إليه منه أمر المفرد أم الجمع إلا الله تعالى لأن تاء التانيث لا بد من سقوطها أليته . (قوله **بالوضع**) متعلق يشابه والباء بمعنى ل . (قوله **له واحد قياسي**) أي بحسب الآن ليخرج ماله واحد قياسي بحسب الأصل وهو الجمع المسمى به واحد أو الغالب على الواحد فصيح كلامه بعده فافهم . (قوله **فرضي**) لأن واحد الفرائض فرضية ومر أن النسب إلى فعيلة فعل . (قوله **وقلنسي**) نسبة إلى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضي . (قوله **خطأ**) فيه نظر بالنسبة إلى الأول فقد نقل الدنوشري عن بعض الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم كأثمار وكلام الآتين بل قال في الجمع : أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا أي سواء كان له واحد قياسي من لفظه أو لا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكثبي وقلانسي اهـ . (قوله **كعباديد**) هم الفرق من الناس . والخيل الذاهبون

واحد شابه نحو : قوم ، ورهط ، مما لا واحد له .

والثاني : ما له واحد شاذ كملامح ، فإن واحده لحة وفي هذا القسم خلاف : ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول ملاعبي ، وحكى أن العرب قالت في المحاسن : محاسني ، وغيره ينسب إلى واحد وإن كان شاذاً ، فيقول في النسب إلى ملامح : لحي ، وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه . وعبارته في التسهيل : وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسي لا كالمهل الواحد خلافاً لأبي زيد ، وقد يحمله كلامه هنا .

والثالث : ما سمي به من المجموع نحو : كلاب وأثمار ومدائن ومعافر ، فتقول فيه : كلابي وأثماري ، ومدائني ومعافري ، وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إذا أمن اللبس ، ومثال ذلك الفراهيد - علم على بطن من أسد - قالوا فيه الفراهيدي بالنسب إلى لفظه ، والفرهودي ، بالنسب إلى واحد لأمن اللبس لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود ، وإنما في كل وجه . والآكام والطرق البعيدة واسم موضع . وكعباديد وأبائيل وأعراب وقيل إن أعربا جمع عرب .

(قوله ما له واحد شاذ) في نسبة الشذوذ إلى الواحد تسمح فيما يظهر إذ الواحد من الأصل والجمع فرع عنه فاللغات نسبة الشذوذ إليه بأن يقال ملامح جمع شاذ للمحة ويشهد لما قلناه صنيهم في غير هذا الموضع فتدبر . (قوله لحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس . (قوله ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول إلخ) يتبادر منه أن أبا زيد يوجب النسب إلى لفظه وهو خلاف التبادر من قول الجمع وأجازه أي النسب إلى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن اهـ . (قوله في المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كأعراب وأبائيل ذكر ذلك المصنف في العمدية . اهـ فارضى . (قوله وقد يحمله كلامه هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياساً ولا شذوذاً أو سمي به أو غلب . سم .

(قوله والثالث ما سمي به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأنه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بأنه جمع بحسب الأصل ومثابه الآن للواحد أصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور . (قوله نحو كلاب وأثمار) اسمان لقبيلتين ومدائن اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مرّ أخو تميم بن مرّ . (قوله لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الأسد وولد الوعل واللبس يحصل إذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وإن لم يكن قبيلة إذ لا دليل على أن الفرهودى نسبة إلى القبيلة لجواز أن يكون نسبة إلى غيرها وحيث أن فاللبس باق وتعقبه المصريح أيضاً بأن في الصحاح أن الفرهود بالضم الغليظ وحتى من نجد وهو بطن من الأزد فاللبس حاصل . (قوله وإنما قالوا إلخ) قال البعض : هذا جواب عما يرد على قولهم إن الجمع المسمى به ينسب إلى لفظه . وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اهـ وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا بنا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علما

قالوا في النسب إلى الرّباب : رُبى ، لأن الرّباب ليس باسم لواحد ، وإنما الرّباب ضبة ، وعكّل وعيم ، وثور ، وعدى . والرّبة : الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرّباب .

والرابع : ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم ، كقولهم في الأنصار : أنصارى ، ولى الأنبار - وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مناة بن تميم - أنبارى .

(تنبيه) : إذا نسب إلى ثمرات وأرضين وسنين وباقية على جمعيتها ، قيل : تثرى ، وأرضى وسنّى أو ستوى ، على الخلاف فى لامة . وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين فى الأولين وكسر الفاء فى الثالث (وَمَعَ فَاعِلٌ وَقَفَّالٌ قِيلَ * فى لَسَبِ

بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرّباب إذا أطلق لا ينصرف إلا إليهم فينبغى أن حاصل الجواب أن الرّباب لما لم يصير علما لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصير علما مما هو باق على جميعه فعمل معاملة لكن يرد أنه يكون حيثخذ من القسم الرابع كالأنصار والأنبار فهلا قالوا ربانى كما قالوا أنصارى وأنبارى تدبر .

(قوله إلى الرّباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما فى الصحاح . (قوله رُبى) بضم الراء كما فى الصحاح . (قوله تنبيه إغ) قال شيخنا : هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التثنية إلى آخره فلينظر ما حكمة إعادته اهـ قال البعض : أعاده هنا تمهيدا لقوله وإذا نسب إليها أعلاما إغ لأن هذا لم تقدم اهـ وهو باطل لتقدم حكم النسب إلى ما سمي به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنا بيان غير ذلك فعامل . (قوله إذا نسب إلى ثمرات إغ) وكذا إذا نسب إلى سدرات وغرفات باتباع عينها لفاتهما باقيتين على الجمعية قيل سدرى وغرى بالإسكان أو علمين قيل سدرى وغرى بالتحريك لكن مع إبدال كسرة عين الأول فتحة كما تقول إبل بكسر الهزة وفتح الموحدة . كذا فى المجمع . (قوله قيل تثرى إغ) أى يسكون عين الأولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لأن النسب إلى الجمع يردّه إلى واحد . قال الإسقاطى وتبعه غيره : وينبغى أن الحكم كذلك إذا نسب إليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر .

(قوله وسنّى أو ستوى إغ) هذا إذا أعريت سنين كالجمع فإن جعلت الإعراب على النون مثل حين نسبت إليه على لفظه لأنه حيثخذ مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى . سم . (قوله التزم فتح العين إغ) أى لأنه لا ينصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به إلا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة إليها أعلاما والنسبة إليها جموعا وقد علم تفهيد ما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية . (قوله ومع فاعل إغ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيويه بجواز الحال من المبتدأ والمعنى فى الحكم وفى نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم

أَغْنَىٰ عَنِ آلِيَا فَقِيلَ) أى يستغنى عن بقاء النسب غالبا بصوغ فاعل ، مقصودا به صاحب الشيء ، كقوله :

وَعَزَّزْنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَأَبْنُ فِي الصَّبِّ كَامِرٍ

قال سيويه : أى صاحب لبن وعمر . وقالو فلان طاعم كاس ، أى ذو طعام وكسوة ، ومنه قوله :

* وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي * [١٢٤٥]

وقوله :

* كِلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيَّةَ ناصِبٍ * [١٢٤٦]

أى ذى نصب ، ويصوغ فاعل مقصودا به الاحتراف كقولهم : يزلز وعطار ، وقد

الفاعل وفاعل فى النسب العلاج وقبول تاء التأنيث فى الأول دون الثانى . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية . (قوله غالبا) سيأتى محترزه أى فى قوله وقد يؤتى بقاء النسب فى بعض ذلك إلخ .

(قوله أى صاحب لبن وعمر) أى عنده لبن وعمر وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما وإلا كان من معنى فاعل . (قوله أى ذو طعام وكسوة) أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو وإلا كانا اسمى فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذى للفتن . (قوله ومنه قوله إلخ) إن أرجع الضمير فى منه إلى طاعم كاس فى قوله وقالوا فلان إلخ كان وجه الفصل بمنه ظاهرا وكان قوله وقوله كِلَيْنِي إلخ بالجزم عطفا على مجرور الكاف السابق وإن أرجع إلى فاعل المقصود به صاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كِلَيْنِي إلخ بالرفع عطفا على قوله فى قوله ومنه قوله إلخ . (قوله كِلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيَّةَ ناصِبٍ) تقدم الكلام على هذا البيت فى النداء . (قوله أى ذى نصب) أى يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لأن المهم متعب لا تاعب .

[١٢٤٥] صدره :

* ذِعْ الْكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لَبَّتِيهَا *

والبيت من البسيط ، وهو للحطيفة فى ديوانه .

[١٢٤٦] عجزه :

* وَلَيْلِ الْأَسْبَةِ بِطَيِّءِ الْكَوَاكِبِ *

والبيت من الطويل ، وهو للتابطة النيهال فى ديوانه .

يقوم أحدهما مقام الآخر ، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم : حاثك في معنى حواك ، لأنه من الحرف ، ومن العكس قوله :

[١٢٤٧] وَلَيْسَ بِذِي زُفْحٍ لَيْطَعْنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي مَيْفٍ وَلَيْسَ بِبَبٍّ

أى وليس بذى نبل . قال المصنف : وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : ﴿ وَمَا رُبَّكَ بِظِلَامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت : ٤٦] ، أى بذى ظلم وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك ، قالوا لبياع المطر ولبياع البتوت - وهى الأكسية - عطار وعطرى ، وبتات وبتى ، وبصوغ فعل مقصودا به صاحب كذا ، كقولهم : رجل طيعم وليس وعيم ، بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل ، أنشد سيويه :

[١٢٤٨] * وَلَسْتُ بِلَيْئٍ وَلَكِنِّي نَهْرٌ *

أراد : ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

(تنبيهات) : الأول : قد يستغنى عن بياء النسب أيضا بمفعال ، كقولهم : امرأة

(قوله بزآن بزآين كما في أكثر النسخ أى بياح البز وهو القماش . قوله قولهم حاثك) مثله صائغ في معنى صواغ . قال الدمامي : أى ضرورة دعت إلى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمي فاعل من صاغ وحاثك إلى النسب .

(قوله ليطعننى) بضم العين وبالنصب في جواب النفى . في المختار أن الطعن في السن وبالرح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع في الكل . (قوله أى وليس بذى نبل) أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بليل ما قبله . (قوله وعلى هذا حمل المحققون إلخ) أى فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهوم انصباب النفى عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزّه عن ذلك . وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه إليها تعريضا بأن ثم ظلاما للعبيد من ولادة الجور وبأن العبيد جمع كثرة فجاء في مقابلته بالكثرة .

(قوله في بعض ذلك) أى في بعض ما استعمل فيه فاعل وفعل للنسب . (قوله ولبياع البتوت) بموحدة فتوقتين بينهما واو . (قوله نهارى أى عامل بالنهار) تفسر نهر بنهارى بمعنى عامل بالنهار تفسر بما يقول إليه المعنى إذ معنى نهر ذو نهار أى ذو عمل بالنهار . (قوله كقولهم امرأة عطار أى ذات

[١٢٤٧] قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدة من الطويل . ولراد من ليس بذى رح : ليس بفارس . ويطعننى بالنصب لأنه جواب النفى . والشاهد في وليس بتال ، فإنه على وزن فعال - بالتشديد - بمعنى صاحب نبل ، فاستغنى بهذا الوزن عن بياء النسب ، وليس المراد منه المبالغة .

[١٢٤٨] تمامه :

* لَا أَطْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِّي أَهْجِرُ *

هو من أبيات الكتاب ، من الرجز . وبليغ خبر ليس : أى لست بعامل في الليل . وفي رواية الجوهرى : إن كنت ليليا فأرى نهر . والشاهد في نهر فإنه استغنى بهذا الوزن عن بياء النسب حيث لم يقل ولكنى نهارى . والنهر بفتح النون وكسر الماء هو العامل بالنهار . وأدخِل القوم إذا ساروا من أول الليل . والاسم الدج بالتحريك . فإن ساروا من آخر الليل فقد ادخلوا بتشديد اللال . والابتكار هو الأخذ بأول الأشياء .

معطار أى ذات عطر، ومفعيل، كقولهم : ناقة محضير ، أى ذات حُضر ، وهو الجرى .
 الثانى : هذه الأبنية غير مقيسة . وإن كان بعضها كثيرا . هذا مذهب سيويه .
 قال : لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ، ولا لصاحب الفاكهة فكاه ، ولا لصاحب البر
 برار ، ولا لصاحب الشمير شماز ، والمبرد يقيس هذا . انتهى . (وغير ما أسلفته مقررًا
 * على الذى ينقل منه أقصيرا) يعنى أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط
 شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشد من بعض ، فمن ذلك قولهم فى النسب إلى
 البصرة : بصرى - بكسر الباء - وإلى الدهر : دهرى - بضم الدال - وإلى مرو :
 مروزى ، وإلى الرى : رازى ، وإلى خراسان : خرسى وخرسى ، وإلى جلولاى وحروراء
 - موضعين - جلولى وحرورى ، وإلى البحرين : بحراني ، وإلى أمية : أموى - بفتح
 الهززة - وإلى السهل : سهلى - بضم السين - وإلى بنى الحلبى - وهم حى من الأنصار

عطر) هذا لا ينال أنهم يقولون أيضا امرأة معطار أى كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدمامين بقول
 الصحاح رجل معطر كثير التعطر وامرأة معطر كثيرته وكذلك معطار اهـ وقد ذكر فى الصحاح
 أن المعطر جاء بمعنى العطار أيضا . (قوله أى ذات حُضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة .
 (قوله وإن كان بعضها كثيرا) فيه إشارة إلى ما صرح به سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس . (قوله
 يقيس هذا) أى نحو دقاق وفكاه وبرار وشمار على ما سمع كمعطار وبراز . (قوله مقررًا) حال من
 الهاء فى أسلفته واقتصرنا بصيغة الماضى البنى للمفعول خبر عن غير وثائب الفاعل قوله على الذى ينقل
 منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر فى اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الأمر
 والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف وعلى هذا فغير إما مبتدأ خبره فعل الأمر أو منصوب
 على الاشتغال واقتصر مفسر لتأصب غير بطريق اللزوم أى أقصد غير إلخ مثلا .

(قوله وبعضه أشد من بعض) لعله لكثرة التغير المخرج عن القياس أو قوته فمروزى أشد من
 بصرى بالكسر لأن التغير بالحرف أقوى من التغير بالحركة ونحو رقباني أشد منهما لأن التغير فيه
 بزيادة حرفين . (قوله بصرى بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثثلة والفتح أفصح وسمع فى النسب
 إليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى بصرى الشام كما قيل وإن كان
 المنهج عندى جواز الضم بناء على عدم اللبالة بالليس فى باب النسب كما مر . إذا علمت ذلك علمت
 أنه يجوز حمل البصرى بالكسر على النسبة إلى البصرة بالكسر والبصرى بالفتح على النسبة إلى البصرة
 بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفضحية الفصح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر . (قوله جلولاى)
 بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد .
 (قوله جلولى وحرورى) أى وكان القياس جلولاى وحروراوى بإبدال هززة المد ولوا . (قوله بحراني)
 لك أن تقول لم لا يكون بحراني على لغة من جعل الثنى المسمى به جلابى بحرى سلمان . زكريا .
 (قوله أموى بفتح الهززة) والقياس ضمها .

منهم عبد الله بن أبي سلول المنافق . وسمى أبوه المجلد لعظم بطنه - حبل - بضم الحاء وفتح الباء - ومنه قولهم : رقباني ، وشعراني ، وجهاني ، ولحياني ، للعظيم الرقبة والشعر والجثة والحية . وقولهم في النسب إلى الشام واليمن ونهام : رجل شام ويمن ونهام ، وكلها مفتوحة الأول ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ في أثناء الباب .

(خاتمة): ألحقوا آخر الاسم بياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه ، فقالوا زنج وزنجي ، وترك وتركى ، بمنزلة تمر وتمرة ، ونخل ونخلة ، وللمبالغة فقالوا في أحمر وأشقر : أحمرى وأشقرى ، كما قالوا : راوية ونسابة . وزائدة زيادة لازمة نحو : كرسى وبرنى ، وهو ضرب من أجود التمر ، ونحو بردى بالفتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث ، كغرفة وظلمة ، وزائدة . زيادة عارضة كقوله : [١٢٤٩] أَطْرِباً وَأَنْتَ قِسْنَرِي وَالدهرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي

(قوله ابن أبي سلول) اعلم أن اسم أبيه أي واسم أمه سلول فالذي ينبغي ابن أبي سلول وتكتب ألف ابن سلول والذي بخط الشارح ابن أبي رأس للمناقين . **(قوله والجمعة)** بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس إذا وصل إلى المنكب . **(قوله شام إلخ)** الأصل شامى ومعنى ونهام بكسر التاء فحذفوا إحدى بياء النسب وعوضوا منها في الأولين ألفاً وفي الأخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالألف إلى اجتماع ألفين فيضطر إلى حذف أحدهما ويحتل فلا معنى للتعويض بها ومع شلوذا شامى ويمن بتشديد الياء جمعاً بين العوض والمعوض . قال الدمامي نقلاً عن المرادى ولا يبيى ذلك إلا في الشعر . **(قوله وكلها مفتوحة الأول)** لا حاجة إلى بيان فتح أول شام ويمن إذ لا شبهة فيه . **(قوله للفرق بين الواحد وجمعه)** أي اسم جنسه الجمعى واستظهر الدمامي أن الياء في نحو زنجي وتركى للنسب . **(قوله كما قالوا راوية ونسابة)** أي بناء زائدة لأصل المبالغة في الأول وتأكيدها في الثانى . **(قوله وزائدة)** أي لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومطوف هذه الواو محذوف للدلالة ما قبلها عليه ناصب زائدة على الحال أي وتلحق زائدة إلى آخره . **(قوله وبرنى)** أي يفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردى بالفتح أي يفتح الباء فقط ويسكون الراء وباللاد . قال في القاموس عقب ذكره أن البردى يفتح الباء وسكون الراء وباللاد نبات معروف ما نصه : وبالضمر تمر جيد اهـ وظاهره أن باء البردى بالضم أيضاً زائدة لازمة وصنيع الشارح يومهم خلافه وبما ذكرته يعلم ما في كلام البعض من الخلل .

(قوله زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تنفيه مقابلتها اللازمة وسياق التعبير به في كلام الدمامي . **(قوله أطرباً)** أي أنطرب طرباً والهمزة للتوبيخ

أى دوار . ومنه قول الصلتان :

[١٢٥٠] أنا الصَّلَتَانِ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ إِذَا مَا تَحَكَّمُ فَهُوَ بِالْحَكْمِ صَادِقٌ
والله أعلم .

[الْوَقْف]

(ثوبياً أَرَفَحَ أَجْعَلَ أَلْفَا * وَلَفَاً وَلَوُ غَيْرَ فَتَحَ أَخْلِفَا) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختيارى ، وهو غير الذى يكون استنباطاً ، وإنكاراً ، وتذكراً ، وقوله قسرى نسبة إلى قسرين بفتح النون وكسرهما كورة بالشام كما فى القاموس وقال فى المعنى : وأنت شيخ كبير . (قوله دوارى) قال الدمامنى : يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة ككأنا فى علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور . (قوله قول الصلتان) بفتح اللام . (قوله تحكم) بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن .

[الوقف]

(قوله ثوبياً أَرَفَحَ) ينقل حركة الهزرة إلى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الإعرابية . قال فى التصريح : وإنما أبعد التنوين بعد الفتحه ألفا لأن التنوين يشبه الألف من حيث أن اللين فى الألف يقارب الغنة فى التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا بعد الكسرة ياء لنقل الواو والياء فى أنفسهما وإذا اجتماعا مع الضمة والكسرة زاد النقل ١ هـ باختصار . (قوله وَلَفَاً) أى لأجل الوقف أو واقفاً أو فى الوقف . (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لأنه قد لا يكون بعدها شيء . (قوله والمراد هنا الاختيارى) بالتحية أى لا الاضطرابى ولا الاختيارى بالوحدة وبيان ذلك أن الوقف إن قصد لذاته فاختيارى بالتحية وإن لم يقصد أصلاً بل قطع النفس عنده فاضطرابى وإن قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو : عم وفيه وبم أولاً فاختيارى .

(قوله وهو) أى الاختيارى المراد هنا غير الذى يكون استنباطاً إلخ أى لا مطلق الاختيارى فالاستنباطى هو الواقع فى الاستنباط والسؤال المقصود به تعيين مذهب نحو : منو ومنا ومنى لمن قال جاءنى

وترنما . وغالبه يلزمه تغيرات ، وترجع إلى سبعة أشياء : السكون ، والروم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والحل ، وستأتي مفصلة . واعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات : الأولى : - وهي الفصحى - أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل ، تقول : رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد . والثانية : أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة . والثالثة : أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزدي .

(تنبيهات): الأول : شمل قوله إثر فتح فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا . وفتحة البناء نحو : أيها وويها ، فكلما النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور .

الثاني : يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالبناء نحو قائمة ، فإن تنوينه لا

رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاءني قوم ورأيت قوما ومررت بقوم والإنكارى هو الواقع في السؤال المقصود به إنكار خبر المثير أو إنكار كون الأمر على خلاف ما ذكر فإن كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءني زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال : رأيت زيدا وأزيدنيه بكسرهما لمن قال مررت بزيد .. وإن لم تكن منونة أثبت بالمدّة من جنس حركة آخر الكلمة نحو : أعمره وأعمره وأحناميه لمن قال : جاءني عمرو ورأيت عمرا ومررت بمحمد والتذكري هو المقصود به تذكّر باقي اللفظ فيؤتى في آخر الكلمة بمدّة من جنس حركة آخرها نحو قالوا وتقولوا وفي الدارى ولو قصد الوقف لا للتذكّر لم يؤث بها والترنم كالوقف في قوله :

* أقلّ اللوم عاذل والعابسن *

بالتنوين المسمى تنوين الترم . (قوله وغالبه) احتراز بالغالب عن المقصور غير المنون كالنفي وحبل والمنقوص غير المنون كالقاضي إذ لا تغير فيهما وجمع التغيرات باعتبار أفراد الوقف . (قوله وترجع إلى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات إلى كلياتها ولا يرد التضعيف لأنّه زيادة حرف مع إسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشهد إلى ذلك تعميده بالرجوع . (قوله وهي الفصحى) ولها اقتصر المصنف عليها . (قوله مطلقا) أى ليجرى الباب مجرى واحدا هـ . سم . (قوله ونسبها المصنف إلى ربيعة) قال ابن عقيل : والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة فقي أشعارهم كثير الوقف على المنصوب المنون بالألف فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال . سم . (قوله شمل قوله إثر فتح فتحة الإعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره . (قوله على المشهور) مقابلة الحذف بعد فتحة البناء فيقال وبه . (قوله يستثنى إلخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لأنّه به عليه بعد بقوله :

* في الوقف ثا تأثت الاسم ها جميل *

يبدل بل يحذف ، وهذا في لغة من يقف بالهاء ، وهي الشهيرة ، وأما من يقف بالياء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المنون يوقف عليه بالألف ، نحو : رأيت ضى وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب : الأول أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهذا مذهب أبى الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لأنه تنوين بعد ضمة . والثاني أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف ، وهو مروي عن أبى عمرو والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيراfi ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف في الكافية . قال في شرحها : ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك . ثم قال : ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة كقول الراجز :

* رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُثَنَّلِ *

[١٢٥١]

ورده بهم بأنه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لئلا التأنيث زيادة على ما هنا فلا يتألى دخولها في الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الآتي أوقف راحم التحرك مع دخول المنون منه في قوله تنوينًا إثر فتح الخ . (قوله ما كان مؤلفًا بالياء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالياء نحو بنت وأخت فإنه يبدل فيه التنوين ألفا في النصب كغير المؤنث . سيوطي سم . (قوله بل يحذف) لنقل المؤنث بالياء فخفف بمحذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف . (قوله يجريها مجرى المحذوف) أى يجرى الكلمة التى فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث في إبدال التنوين ألفا نصبا وفى بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا في المرادى أى مجرى باقى الحروف في ذلك الإبدال . (قوله ثلاثة مذاهب) ثمة هذا الخلاف تظهر في الإعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لأنها حيثند عمل الإعراب فاحفظه . (قوله ووقفا) كان ينبغي حذف العاطف ليكون معمولا لاستصحب إذ المعنى واستصحب في الوقف حذفه في الوصل . (قوله ويقوى هذا المذهب) يقوى أيضا كتابة الألف في الإمام بالياء . إسقاطى . (قوله بإمالة الألف وقفا) كسدى بالإمالة قراءة حمزة والكسائي . (قوله غير صالح لذلك) أى للمذكور من الإمالة والروى . (قوله رهط ابن مرجوم) بالجمع كما هو في شواهد المعنى قال : ومن رواه بالياء المهمل فقد [١٢٥١] قاله ليد . وصدره :

* وأبيل من لكتخ حاض من الرنل *

والتبيل التبيلة . ولكيز - بضم اللام وفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف - وفى آخره زاي معجمة - وهو لكيز بن أنسى ابن عبد القيس . ورهط مرجوم بدل من قبيل أو عطف بيان . وهو بالجمع . ومن قال بالياء فقد صحفه . والشاهد في ابن المثل حيث حذف منه التشديد والألف في الوقف إذ أصله المثل وهو شاذ .

أراد ابن اللحي . انتهى . ومثال الاعتداد بها روي قول الراجز :

* إِنَّكَ يَا بَنَ جَحْفَرٍ نَعَمَ الْفَتَى *

إلى قوله :

* وَرُبَّ حَتِيفٍ طَرَقَ النَّحْيَ سَرَى *

[١٢٥٢]

والثالث : اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التثنية ، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيويه فيما نقل أكثرهم . قيل وهو مذهب معظم النحويين وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني (وَأَخَذْتُ لَوْفِي فِي سَوَى اضْطِرَارٍ * صِلَةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ) يعني إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها ووقف على الألف ولم تحذف . واحتراز بقوله في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وإنما يكون ذلك آخر

صفحه . (قوله سري) هو بضم السين السير ليلاً فالكلام على حذف مضاف أي زمن السري أو المراد به الليل على التجريد وهذا على الشاهد لا الفتى لأنه غير متون والكلام في المتون وإنما ذكر الشطر الأول دفعا لتوهم أن الروي الراء ولا حاجة إلى ما تكلفه البعض . (قوله اعتباره بالصحيح) أي قياسه عليه . (قوله واحذف) أي وجوبا وقوله لوقف إيضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله في سوى اضطرار أي وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الإثبات ومن هنا يعلم رد توجيه الفزى قول المصنف لوقف وإن تبعه شيخنا والبعض .

(قوله صلة غير الفتح) أي المفتوح وقوله في الإضمار في معنى من البيانية الغير مشوبة بتبعض والإضمار بمعنى المضمهر هنا هو الأحسن . (قوله فإن كانت مضمومة أو مكسورة) أي وكان ما قبلها متحركا فخرج ما إذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه ومنه وعليه وعليه ولم يدعه ولم يدعه ولم يرمه ولم يرمه وادعه وادعه واره واره وشاطبي . (قوله حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف ولو هو وياء هي لتماصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء . (قوله من وقوع ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقفا . (قوله وإنما يكون ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقفا في الشعر وقوله آخر الأبيات إنما خصه بآخر الأبيات

[١٢٥٢] قاله الشماخ . وصدره :

* وَغَيْرُهُمْ لِيَطَّارِقِي إِذَا أَلَى *

والشاهد في سري فإنه متون مقصور . والمقصود المتون يوقف عليه بالألف .

الآيات . وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه إلى ما قبله اختيارا كقول بعد طيء : والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها ، واستشكل قوله اختيارا فإنه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (وَأَشْبَهَتْ إِذَا مَتَوْنَا نَحِيبَ * فَأَلْفًا فِي أَلْوَفِ لَوْلَاهَا قُلُوبٌ) اختلف في الوقف على إذا فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالنون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن ، ونقل عن المازني والمبرد . واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تكون بالألف قيل وهو الأكثر . وكذلك رسمت بالمصحف . والثاني : أنها تكتب بالنون . قيل وإليه ذهب المبرد والأكثر وصححه ابن عصفور . وعن المبرد أشتى أن أكرى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التوين الحروف . والثالث : التفصيل فإن ألفيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن عملت كتبت بالنون لقوتها . قاله الفراء . وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالألف ، وأما من

لأنه للمعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الأشرطة الأول فليس معدا للوقف اتفاقا وإن كان حكمه في الوقف عليه كحكم آخر الآيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته في عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه يقتضى أنه لا يكون في آخر المصراع الأول مع أنه قد يكون فيه كقوله : ومهمه صغيرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول . (قوله يريد بها) أى فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء . (قوله واستشكل قوله اختيارا إلخ) لا إشكال عندى أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه بمنوعة فكم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حالية أى والحال أنه قليل كما يفيد التعمير بقدر الدخلة على المضارع . (قوله وأشبهت إلخ) كان اللاتق أن يلصق هذا البيت بالبيت الأول . يس . (قوله اختلف) أى في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما في الاتقان وغيره . (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور وإجماع القراء السبعة على خلافه . توضيح . (قوله بمنزلة أن) أى الناصبة للمضارع . (قوله أشتى أن أكرى إلخ) قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها في المصحف بالألف كما تقدم اهـ . ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس . (قوله لأنها مثل أن ولن إلخ) صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصريح : وذهب أبو سعيد على ابن مسعود في المستوفى إلى أن أصل إذن إذا لما يستقبل ثم الحق النون عوضا عن المضاف إليه كما في يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالألف اهـ أى ووجه كتابتها بها . (قوله فإن ألفيت كتبت بالألف إلخ) مثله في الجمع في خاتمة الخط والذى في المعنى وفى باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لأنها عند إلغائها تلتبس بإذا الشرطية وعند إعمالها لا تلتبس بها فافهم . (قوله وينبغي أن يكون هذا الخلاف) أى الجارى في رسمها مفرعا على قول من

يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون (وَحَذَفَ يَا الْمَقْصُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا * لَمْ يَنْصَبْ أَوَّلِي مِنْ كُتُوبٍ فَأَعْلَمًا) أى إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضياً ، وإن كان غير منصوب فاختار الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، ويجوز الوقف عليه بـرد الياء كقراءة ابن كثير : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد : ٧] ، ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنَ وَالٍ ﴾ [الرعد : ١] ، ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِأَقْيَسُ ﴾ [النحل : ٩٦] ، وعمل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين ، فإن كان تعيين الرد كما سيأتى في قوله : ولى .

* نحو مر لزوم رد الياء اقضى *

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله (وَعَوَّزُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ) أى المنقوص غير

يقف بالألف فيه عندى نظر لأن المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولأن من يقف بالألف لا يسمعه أن يكتبها بالنون لأن العبرة في الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسمعه أن يكتبها بالألف كما قاله الشارح للغة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالألف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقليل وقد عزا الشارح في باب النواصب كتابتها بالألف إلى الجمهور فالذى ينبغي أن القولين الأولين في رسمهما مبيتان على الخلاف الأول فمن يقف بالألف يكتبها بالألف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفرقه على قول من قول الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر . نعم هو لا يتجه إلا أن وقف قائله بالألف إن أحملت وبالنون إن أعملت فليراجع وما ذكرته يعلم ما في كلام البعض .

(قوله وحذف يا المنقوص) أى عدم ردّها كما سيشرح إليه الشارح وإلا فهي محذوفة قبل الوقف لانتفاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل وواوّه فإن كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولم يدعو سكناً وقفاً أو ساكتين نحو يرمى وينفى ويدعو بقيا بمألهما ولا يحذفن إلا في قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على ﴿ واللّيل إذا يسر ﴾ [الفجر : ٤] بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فإن كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بمألهما وسكن ما قبل المحذوفة وإن كانت متحركة سكنت وقفاً أو بقيت بحركتها ملحقة بها هاء السكت . مع باختصار وزيادة . (قوله ما لم ينصب أولي) بنقل حركة همزة أولى إلى ما قبلها وأنهم بتقيد الأولوية بعدم النصب أنه إذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه في قوله سابقاً :

* تنويناً إلتر فتح اجعل ألفاً *

وقفاً . لأن هذا منه . (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيويه والتأخرين لأن الياء غير ثابتة وصلها فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياساً على الصحيح ولأن الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن في الوصل . يس . (قوله محذوف العين) أى أو محذوف الفاء كما سيذكره الشارح في شرح قوله وفي نحو مر إلخ . (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فإثبات

المنون بالعكس من المنون ، فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم . وقد دخل تحت قوله غير ذى التنوين أربعة أشياء :

الأول : المقرون بأل وهو إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضي فيوقف عليه بإثبات الياء وجها واحدا ، وإن كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر ، فاختار جاء القاضي ومررت بالقاضي بالإثبات ، ويجوز القاضي بالحذف .

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض : فالخليل يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيويه مذهب يونس لأن النداء محل حذف ، ولذلك دخل فيه الترقيم ، ورجح غيره مذهب الخليل لأن الحذف مُجاز ولم يكثر فرجح بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنسوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضى مكة ، فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون . قالوا لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب

بأنه ما لم ينصب أول من حذفها وإنما قلنا ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتي بأن المصنف لم يستثن المنسوب . (قوله فهو كالصحيح) أى غير المنون كالرجل في إسكان آخره للوقف . (قوله وجها واحدا) قال المرادى : وينبئ لمن قدر فحة الياء في النصب أن يقف بالوجهين . (قوله فكما ذكر) أى في المتن من جواز الأمرين وأولوية الإثبات ولذا قال فاختار جاء القاضي إلخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف في قوله تعالى : ﴿ الكبر المصالح ﴾ [الرعد : ٩] وقوله : ﴿ يوم التصاد ﴾ [غافر : ٣٢] لأن الأكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح . (قوله فالخليل يختار فيه الإثبات) لعل المصنف وافق الخليل فأطلق رجحان الإثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف .

(قوله لأن الحذف محال) بضم الميم أى أجازته النحاة على خلاف الأصل وقوله ولم يكسر أى حتى يكون راجحا . (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه في القسم الأول أن يقول وهو إن كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه إلخ . (قوله نصبا) وأما رفعا وجرا ففى الجمع أن الإثبات والحذف جائزان وأن الأصح الإثبات (قوله بإثبات الياء) أى وجوبا وقوله كما تقدم في المنسوب أى للمقرون بأل نحو رأيت القاضي . (قوله قالوا لأنه لما زالت الإضافة إلخ) وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ما سقطت نونه للإضافة إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فإذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فأما وقف القراء على قوله تعالى : ﴿ غير محلى الصيد ﴾ [المائدة : ١] بحذف النون فاتباع للرسم قلت : وفي هذا نظر . مرادى .

(قوله عاد إليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحيث لا يكون داخلا في قوله وغير ذى التنوين

بسببها وهو التثوين فجاز فيه ما جاز في المنون . فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين : أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة وليس حكمهما واحدا ، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك في الكافية (وَلَوْ * نَحْوُ مُرْئُورُومَ رَدَّ أَلْيَا أَتَقِي) يعني إذا كان المنقوص محذوف العين نحو مُرْ اسم فاعل من أَرَى يُرَى : أصله مرئى على وزن مُفْعَل ، فأُعلِل إعلال قاض وحذفت عنه وهى الهزمة بعد نقل حركتها فإنه إذا وقف عليه لزم رد الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء ، وذلك إجحاف بالكلمة . ومثله في ذلك محذوف الفاء كيف علما : فنقول هذا مَرَى وَيَنَى ، ومررت بمرى وَيَنَى (وَعَمْرَهَا أَتَأَيِّثُ مِنْ مَحَرِّكَ * سَكَنَهُ أَوْ يَفَّ زَائِمَ

بل يدخل في قوله وحذف ياء المنقوص ذى التثوين إلخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم . قال سم قال : وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التثوين في النصب ألفا والسابق إلى الفهم أنه غير مراد اهـ أى لضعف التثوين المائد يهدم ظهوره عن التثوين الظاهر الذى يبدل في النصب ألفا . (قوله فجاز فيه ما جاز في المنون) أى مع رجحان الحذف كالتثوين . (قوله معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بمنع قبول عبارته للراء وعدم ضرر ضمونها للثلاثة الأولى غاية ما فيه أنه مشى في الثانى على منعب الخليل الذى رجحه غير سيويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثانى بأنه أخرج للمنصوب في ضمن قوله بالعكس كما مر بيانه .

(قوله أحدهما أن عبارته إلخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الأربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغي أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة رفعا وجرا وليس حكمها واحدا ثانيهما إلخ . (قوله فأُعلِل إعلال قاض) أى حذفت ياءه لالتقاء ساكنة مع التثوين . (قوله بعد نقل حركتها) أى إلى الراء . (قوله وذلك إجحاف بالكلمة) فإن قلت هذا لازم في حال الوصل أيضا قلت لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن في إبقاء التثوين وصلا جبرا للكلمة بخلاف الوقف . مرادى . (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص في ذلك أى في لزوم رد يائه وقفا محذوف الفاء من المنقوص وإن لم ينون فليس الكلام في خصوص المنقوص المنون حتى يرد على تمثيله كيف علما اعتراض الدمامينى بأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تثوين فيه والكلام في المنقوص المنون على أننا لو سلمنا أن الكلام في المنقوص للثون فلا نسلم أن نحو يف علما غير منون بل هو وإن كان ممنوعا من الصرف منون تثوين عوض كما يفيد قول الناظم فيما سبق :

وما يكون منه منقوصا ففى إعرابه نهج جوار يقتضى فاعره . (قوله وغيرها التأنيث إلخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير إلخ اهـ مرادى ودخل في الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الإسكان وقول البعض فيتعين فيها الإسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع إذا وصل بها واو أو ياء نحو

التَّحَرُّكُ في الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والقتل . ولكل منها حدّ وعلامة : فالإسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف ، وهى الحاء من خف أو خفيف ، والإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت ، والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف ، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا . والروم وهو أن تأتى بالحركة مع إضعاف صوته ، والغرض به هو الغرض بالإشمام إلا أنه أتم في البيان من الإشمام ، فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير ، ولذلك جعلت علامته في الخط أتم . وهو خط قدام الحرف هكذا - والتضعيف تشديد الحرف الذى يوقف عليه ، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذى

بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب : الأكثر أن لا روم ولا إشمام فيها كهاء التأنيث . قال زكريا : وفي معنى ميم الجمع الضمير المذكور إذا ضم ما قبله أو كسر أو كان ولو آء نحو يضربه وبه وضربه وفيه . (قوله من محرك) أى من حرف موقوف عليه عرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قيد بذلك في العمدة لأن ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه إلا بالسكون المحض كهاء تأنيث الفعل في ﴿هوَ اقْتَرَبَ السَّاعَةَ﴾ [النمر : ١] وذال يومئذ كما في شرح العمدة . (قوله راء المتحرك) أى آتيا في التحرك بالروم .

(قوله في الوقف على المتحرك) أى جنس المتحرك بقطع النظر على خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الإجمال بعد بقوله فإن كان المتحرك هاء التأنيث إلخ وقوله وإن كان غيرها إلخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يدل تنوينه ألفا إذ هو لا يأتي فيه شيء من الخمسة على خلاف في القتل يأتي . كذا في الجمع وغيره . **(قوله وعلامة)** أى وجودية أو عدمية فلام قوله في الخامس وعلامته عدم العلامة وفي عبارته حذف الواو مع ما عطف أي وغرض لكنه سكت عن الغرض من الإسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره . **(قوله وعلامته خ إلخ)** وقال الموضح : إنما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اهـ والظاهر أنها رأس حاء مهمله مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة . **(قوله ضم الشفتين)** أى مع بعض انفراج بينهما يخرج من النفس . دمامنى . **(قوله قدام الحرف)** أى بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وإنما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالجوف وغيرها كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقام والنائم . **(قوله مع إضعاف صوته)** أى إخفائه لأنك تروم الحركة مختلصا لها ولا تتمها . نقله المصريح عن الجار بردى قال في الجمع : فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون .

(قوله يدركه الأعمى والبصير) لأن فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا . دمامنى ، أى متحركا حركة عضه فلا ينافى أنه متحرك حركة غير عضه . **(قوله المزيد للوقف)** أى لتضعيف الوقف أى للتضعيف المأني به للوقف وقوله قبله أى قبل الحرف الذى يوقف عليه وهو المدغم

قبله وهو المدغم ، وعلامته ش فوق الحرف وهى الشين من شديد . والنقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها ، والغرض به إما بيان حركة الإعراب أو القرار من التقاء الساكنين ، وعلامته عدم العلامة ، وسيأتى تفصيل ذلك : فإن كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليه إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب فى غيره ، ولذلك قدم استثناءها ، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقاً أعنى فى الحركات الثلاث ، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة لحفة الفتحة ، ولذلك لم يجره أكثر القراء فى المفتوح ووافقهم أبو حاتم . ويجوز الإهمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية . وقد أشار إلى الإهمام بقوله (أو أَهْمَمِ الضَّمَّة) أى إعرابية كانت أو بنائية ، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إهمام فيها . وأما ما ورد من الإهمام فى الجبر عن بعض القراء فمحمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إهماماً ولا مشاحة فى الاصطلاح . ثم أشار إلى التضعيف بقوله (أو قِفْ مُضَيِّفًا * مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ غَلِيلاً إِنْ قَفَا) أى تبع (مُحَرِّكًا) كقولك فى

فيه . (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح : رأس ش وقوله من شديد المناسب لقوله سابقاً من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد . (قوله أو الفراء إلخ) قال شيخنا . تبعه البعض : أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اه وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لأن من لغة لحم كما سيأتى فى الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى للمتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الأمرين . فإن قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وإنما يكون جائزاً على لغة لحم من نقل الحركة إلى المتحرك لأن الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط إلا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر . (قوله وسيأتى تفصيل ذلك) أى بذكر الشروط والمحال .

(قوله فإن كان المتحرك هاء التانيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التى هو فيها ساكن وإن كان باعتبار حالة الوصل التى هو فيها متحرك تاء لا هاء . (قوله ولذلك قدم استثناءها) لأن تقديمه يؤذن بأن المستثنى لى يحكم عليه بجميع الأحكام المذكورة وهنا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين . (قوله وهو الأصل) إما كان الاسكان أصلاً لأن الحرف الموقوف عليه ضد الملبوء به فينبغى أن تكون صفة مضادة لصفته أو لأن المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ فى تحصيل هذا المقصود . دماينى . (قوله إلى رياضة) أى تؤدة وتأن . (قوله لحفة الفتحة) ومرعيتها فى الطلق ولا تكاد تخرج إلا على حالها فى الوصل . دماينى . (قوله أو إهمم الضمة) أى أهيم الحرف الضمة أى اجعله شاماً لها بأن تبيء العضو للنطق بها على الحرف .

(قوله ما ليس همزاً إلخ) زاد بعضهم شرطاً آخر وهو أن لا يكون منصوباً منونا وقيل لا يحتاج إلى اشتراطه لأن المنصوب النون يبدل تنوينه ألفاً فيكون الحرف الموقوف عليه الألف لا ما قبلها والكلام

جعفر جعفر ، وفي وعَلْ وفي إضارب ضارب . واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لأن العرب اجتنبت ادغام الهزمة ما لم تكن عينا ، وبالشرط الثاني من نحو سرور وبقي والقاضى والفتى فلا يجوز تضعيفه ، وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه . ثم أشار إلى النقل بقوله : (وَحَرَكَاتِ الْفَلَاحِ * لِسَاكِنِ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَّ) أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون ساكنا والآخر أن يكون تحريكه لن يحطل أى لن يمنع : فنقول فى نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر ، ومنه قوله :

[١٢٥٣] عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبْتُ مِنْ عَزَى سَبِي لَمْ أَضْرِبْهُ
أراد لم أضربه ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء . فإن لم يكن المنقول إليه ساكنا ، أو كان ولكن غير قابل للتحريك إما لكون تحريكه متعلزا كما فى نحو ناب وباب ، أو متعسرا كما فى نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لنقل الحركة على الباء والواو أو مستلزما لفك

فى الموقوف عليه الحرك وفيه أن للراد بالحرك فى قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلا فهو التكلم عليه بالأوجه الخمسة وهو بإطلاقه يشمل المنصوب المنون فلا بد من قيد يخرجه كما أسلفنا ويمتنع فى المنصوب المنون الروم أيضا . قاله السيوطى ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم فى (مستطرد) [القمر : ٥٣] فى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارح وكما فى الجمع للسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى : قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ ﴿ وتواصوا بالصبر ﴾ [البلد : ١٧] بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ ﴿ والعصر ﴾ [العصر : ١] بكسر الصاد قال : بخلاف الإسكان والروم والإشمام فإنها مروية عنهم . (قوله ما لم تكن عينا) نحو سأل . (قوله والقاضى والفتى) الأولى حذفهما لأن الكلام فى الحرك وهما ساكنان . (قوله لن يحطل) أى لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالتمسك تحريكه والمستلزم تحريكه فك إدغام تمنع اللغة فكه أو لم يكن نطقا كالتمسك تحريكه كما سيذكره الشارح . (قوله هذا بكر ومررت ببكر) ولم يمثل بالمنصوب لأن فيه خلافا يأتى فى قوله ونقل فتح إلخ . (قوله من غير عزي) أى قصير . (قوله فإن لم يكن المنقول إليه ساكنا) لو قال فإن لم يكن ما قبله ساكنا لكان أولى لأن ما قبله إذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا إليه إلا أن يؤول المنقول إليه بما يراد النقل إليه . (قوله كما فى نحو قنديل إلخ) مثل بأربعة أمثلة لأن ما قبل الباء أو الواو تارة بجانبهما وتارة لا .

إدغام ممتنع الفلك في غير الضرورة كما في نحو جد وعم امتنع النقل .

(تنبيهان): الأول : يجوز في لغة لخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله : [١٢٥٤] مَن يَأْتِجُ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُقَلَّمُ رِشْدُهُ ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها كقوله :

* كَثَّ فِي لَحْمِ أَخَاكَ * [١٢٥٥]

أراد أخافها ففعل ما ذكر . والثاني : أطلق الحركات وهو شامل للإعرابية والبنائية والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب ، فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى أسس لأن حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء . وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء أكد لأن حركة الإعراب كحرصهم

(قوله أو مستلزما لإخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لما وصريح كلام المصرح أنه من المتعذر إلا أن التعذر في الألف ذاتي وفي اللدغم عرضي ولجعل من التعسر وجه . (قوله تنبيهان إخ) ترك الشارح من المرادى تنبيه لا بأس بذكرهما . الأول : الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبري : لا يريدون أنها حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لا يكون قبل إنما يريدون أنها مثلاً . الثاني : لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبي عمرو أنه وقف على قوله تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [البلد : ١٧] بكسر الباء . (قوله يجوز في لغة لخم إخ) كذا في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتي إخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتال أن يكون الأصل قصده حلا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضممة كقوله :

* فَلَوْ أَنَّ الْأَطْيَا كَانَ حَوْلِي *

ويجاب بأنه لم يراع المعنى في مساعيه ورشده اه سم أي ولو كان راعي المعنى في قصده لراعه بعد إذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة للمعنى كما تقدم في باب الوصول . (قوله فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة قبل . (قوله لأن حرصهم إخ) المناسب أن يقول لأن حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الإعراب

[١٢٥٤] رجز لم يدر راجزه : أي من ياتر الخير فيما قصده بحمد مساعيه وهو جمع مسمى بمعنى السعي . والرشد - يفتحين - التهدي إلى طريق الصواب : والشاهد في قصده بضم الدال فإنه في الأصل بالفتح لأنه ماض من القصد ، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة .

[١٢٥٥] غماه :

فإني قد رايتك بدار قومي
لوائب كنت في لحم أخاك
والبيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الإنصاف .

على معرفة حركة البناء . وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء أكد لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله : (وَنَقُلُّ قَتَحَ مِنْ مَبَوَى الْمَهْمُوزِ لَا * يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٌ نَقْلًا) يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكسر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حيثئذ في المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه ، وأجاز ذلك الكوفيون . ونقل عن الجرمي أنه أجازته . وعن الأخفش أنه أجازته في المنون على لغة من قال رأيت بكسر . وأشار بقوله من سوى المهموز إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة فيقال رأيت الحَبَّ والردَّا والبطأ في رأيت الحَبَّ والردء والبطء ، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لنقلها . وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (وَالْتَقَلَّ إِنَّ يُعْلَمَ نَظِيرَ مُنْتَبِعٍ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة

أى لشرفها . (قوله شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة . (قوله وكوف) أصله كوفى فحذف الياء الأخيرة تخفيفا ثم الأول لالتقاء الساكنين أو حذف الأول ثم سكن الثانية لنقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والأول أقل كلفة والثاني أقيسة هكذا ظهر ل . (قوله لما يلزم على النقل إلخ) هذا وإن جرى في المهموز المنون نحو رأيت ردءا إلا أنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التي قبلها ساكن . (قوله حيثئذ) أى حين إذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أى الألف المبدلة من تنوين النون المنصوب لأنك إذا نقلت الفتحة إلى ما قبلها في نحو رأيت عبدا تحذف الألف وتنقل فتحة الدال إلى الياء .

(قوله وحمل غير المنون) من الممنوع الصرف كهند على الأفصح من صرفه والحمل بآل . (قوله ونقل عن الجرمي أنه أجازته) أى مطلقا كالكوفيين . (قوله وعن الأخفش أنه أجازته في المنون إلخ) يعلم منه أنه يميزه في غير المنون لانتفاء المحذور فيه . (قوله على لغة من قال رأيت بكسر) وهم ربيعة كما مر أى لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الأخفش يتوق هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعنى نقل الفتحة عن غير الهمزة للكوفيين والأخفش اهـ فجعل الأخفش مطلقا للجواز كالكوفيين . (قوله رأيت الحَبَّ إلخ) الحَبَّ بفتح الحاء المعجمة وسكون الموحدة ما خبيء . والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين . والمهموز المنون كثير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مر وإن لم يمثل للمنون .

(قوله وإذا سكن إلخ) من تمام العلة . (قوله إن يعلم نظير) أى أصلا كما في فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول بإهماله أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بتدوره وهو التحقيق لوجوده في الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي .

إلى مسبق بضمه ، فلا يجوز النقل في نحو هذا ينشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ، ولا في نحو انتفعت بقفل خفا للأخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء أو نادر ، هذا في غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله (وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ) فتقول هذا رداء ومررت بكفء لما مر التنبيه عليه من نقل الهمة ، وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد ، وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردىء مع كفىء وبعضهم يتبجح ويبدل الهمة بعد الاتباع فيقول هذا ردى مع كفو .

(تنبيهان): الأول : لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا ، فلا ينقل من نحو ظبي ودلو .

الثاني : إذا نقلت حركة الهمة حذفها الحجازيون وافقن على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها ، فيقولون هذا الحب بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه . وأما غير الحجازيين فلا يحذفها ، بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطو ورأيت البطأ ومررت بالبطيء ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطا . وقد تبدل الهمة بمجانس حركتها بعد سكون باقى نحو هذا البطو

(قوله في الأسماء) أى غير الأعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدتل . (قوله أو نادر) أو لتبوع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده في الاسم غير العلم كما أسلفناه . (قوله هذا) أى امتناع النقل المؤدى إلى عدم النظير . (قوله وذلك) أى النقل المؤدى إلى عدم النظير . (قوله من نقل الهمة) أى وزيادة الصعوبة بسكون ما قبل الهمة الساكنة . (قوله منهم تميم) أى بعض تميم بدليل ما بعده . (قوله يتبجح ويبدل الهمة) أى بمجانس حركة الاتباع قبلها . (قوله شرط رابع) لم يقل خامس إلغاء للشرط الثالث المختلف فيه . (قوله فلا ينقل من نحو ظبي ودلو) لتأديته إلى تلو الباء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة في المرفوع وقلب الولا ياء لوقوعها بعد كسرة في المخفض وحمل الياء المخفض على غيره . (قوله على حامل حركتها) أى بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين إلا السكون فتبته .

(قوله كما يوقف عليه) كذا في بعض النسخ بتذكير الضمير أى على حامل الحركة وفي بعضها كما يحط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع إلى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل . (قوله مستبدا بها) حال من مجرور على الراجع إلى الحامل وضمير بها للحركة أى مستقلا بها بأن كانت له أصالة . (قوله وغير ذلك) لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجرى فيه على اللغة المشهورة أما على لغة لحم من النقل إلى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجع . (قوله وقد تبدل الهمة الخ) على هذا الوجه والذي بعده لا يكون في الكلمة نقل أصلا . (قوله باقى) احتراز

ومررت بالبطي . وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكل ، وأهل الحجاز يقولون الكلا في الأحوال كلها لأنهم لا يدلون الهزة بعد حركة إلا بمجانسها ، ولذلك يقولون في أكْمُو أكْمُو ، وفي ممتلئ ممتلئ (في ألْوَفِّفْ تَأْنِيثُ الْأَسْمِ هَا جُعِلْ * إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَحِلْ) نحو فاطمة وحمة وقائمة . واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فإنها لا تغير : وشذ قول بعضهم قعدنا على الفرا . وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فإنها لا تغير . وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوها فإنها لا تغير . وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل

عن النقل والاتباع اه سم لكن صرح الفارسي بأن السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهزة فقال ولا أثر لكون ما قبل الهزة ساكنا كما في الحبء فيقولون مررت بالحيي بإبدال الهزة المكسورة باء فتكسر الباء الساكنة لأجلها ورأيت الحيا بإبدال الهزة ألفا وفتح الباء لأجلها وهذا الخيو بإبدال الهزة ولوا ضم الباء لأجلها اه .

(قوله وأما في الفتح) أى وأما إبدالها بمجانس حركتها في الفتح ولو قال في النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ . (قوله فيلزم فتح ما قبلها) أى فيلزم فيه فتح ما قبلها لمناسبة الألف لا للنقل لمدمه على هذه اللغة كما في الدمامي . (قوله وقد يدلونها كذلك) أى بمجانس حركتها . (قوله فيقولون) أى في الوقف على الكل الذى هو الحشيش هذا الكلو ومررت بالكل أى بفتح اللام وسكون الواو والياء . (قوله إلا بمجانسها) أى بمجانس هذه الحركة . (قوله في الوقف إلخ) هذا مفهوم قوله وغيرها التأنيث . سندوى . (قوله تَأْنِيثُ الْأَسْمِ) أى ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما في رواية وتاء زيادتها كما في علامة وقيد في التسهيل التاء بكونها في آخر الاسم احترازا من نحو قائمتان ويعنى عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبى أن يراد بالاسم هنا ما يعم جمع التصحيح والمحقق به وغيرها وبالجعل ما يعم الجمل القليل والجمل الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا للإجمال هنا .

(قوله من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما يشير إليه الشارح وإنما التزمت التاء في الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي المخاطبات لا ين جنى قال ميبويه : لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضربه فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم اه تصرخ وقوله خوف اللبس بحث في التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضى أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته إلخ قال يس : أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم إذا سمى ربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حيثئذ فيبقى على سكون التاء وقفا اه .

(قوله من تاء بنت وأخت) كون تائهما للتأنيث لا ينافي كونها للتعميض عن لام الكلمة أيضا

وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا ألفا نحو الحياة والفتاة ، والأعراف في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك لأنها متقلبة عن حرف متحرك (وَقُلْ ذَا لِي جَمْعٌ تَصْحِيحٌ وَمَا * ضَاهِي) أى قُلْ جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مُسَلَّمَاتٍ وما ضاهاه أى شابهه ، وأراد بذلك هيات وأولات كما صرح به في شرح الكافية ، فالأعراف في هذا سلامة التاء ، وقد سمع إبدالها هاء في قول بعضهم : دفن البناه من المكرماه ، يريد دفن البنات من المكرمات . وكيف بالأخوه والأخواه . وسمع هيهاه وأولاه . ونقل بعضهم أنها لغة طيء . وقال في الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

(تنبيهه) : إذا سمي رجل بهيات على لغة من أبدل فهى كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث . وإذا سمي به على لغة من لم يبدل فهى كمرقات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به (وَعِثْرٌ ذَيْنَ بِالْعَكْسِ اتَّصَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه : يعنى أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بمكسهما ، سواء كان مفردا كمسلمة أو جمع تكسير كغلمة . ومن اقرارها تاء قول بعضهم : يا أهل سورة البقرة ، فقال مجيب : ما أحفظ منها ولا آيت . وقوله :

[١٢٥٦] اللَّهُ أَلْبَنَاكَ بِكَفَى مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَث

وقوله ونحوهما أى كهنت . (قوله ولا يكون) أى الساكن الذى هو غير صحيح الواقع قبل التاء . (قوله والأعراف في هذين النوعين) أى ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح إبدال التاء هاء في الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين إلخ . (قوله وقُلْ ذَا) أى جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعنى ما جمع بألف وتاء مزيدتين . (قوله وما ضاهي) أى شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد حالا كأولات وفى الأصل كمرقات أو فى التقدير كهيات فإنه فى التقدير جمع هيات ثم سمي به الفعل وهو بعد كما فى التوضيح فقوله وأراد بذلك هيات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأندراعات . (قوله فى قول بعضهم دفن البناه من المكرماه) يومه أنه ليس بمحدث وفى تمييز الطيب من الخبيث حديث : « دفن البنات من المكرمات » رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط وغيرها عن ابن عباس إلا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء . مى .

(قوله وكيف بالأخوه والأخواه) الباء زائدة فى المبتدأ وأسقطها فى التوضيح . (قوله إذا سمي رجل بهيات) الظاهر أن مثله أولات لجرىان اللفتين الإبدال وعدمه فيه أيضا . (قوله من بعدما) أى من بعد ما كادت وما بين ذلك تأكيد وقوله وبعدمت أصل مت قال ابن جنى : ما فأبدل الألف

[١٢٥٦] رجز لم يدر راجزه ويحده من بعدما وبعدمت وبعدمت أى بعدما فأبدل من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي . والشاهد فى مسلمات حيث وقف عليها التاء والقياس الهاء .

كَادَتْ تُفَوِّسُ الْقَوْمَ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تَدْعَى أُمْتُ

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة . وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف : (إن شجرت الزقوم) ، (وامرأت نوح وامرأت لوط) وأشبه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، ووقف الكسائي على لات بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء . قال في شرح الكافية : ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم في لات لاه (وَقَفَ بِهَا أَلَسَكْتَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ * يَحْذِفُ آخِرَ كَأَعْطَى مَنْ سَأَلَ) يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثر ما تزداد بعد شيئين : أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه ، أو وقفا نحو أعطه . والثاني : ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو على مه وله ، أو باسم نحو اقتضاء مه ، ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نه عليه بقوله (وَلَيْسَ خُتْمًا لِي سِوَى مَا كُنْتُ أَوْ * كَيْعٌ مَجْزُومًا

هاء ثم أبعد الهاء تاء تشبها لها بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الفلصمت بفتح النين المعجمة والصاد المهملة أى رأس الخلقوم . (قوله وأكثر من وقف بالتاء إلخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المؤنث المنصوب كما يقف على المؤنث المنصوب المجرد . (قوله وأشبه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجزورة . (قوله فوقف عليها بالتاء إلخ) اعلم أن التاء إن رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وإن رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني . قاله شيخنا السيد . (قوله على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارسي وغيره .

(قوله قياسا على قولهم إلخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه . حفيد . (قوله وقف بها السكت إلخ) أى للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء وسبقت هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة اهـ تصریح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة بناء لازم . (قوله يحدف آخر) أى فقط كما في أعطى أو مع حذف الفاء كما في لم يف ولم يع أو العين كما في لم ير . (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للإعلال . (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصل إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام . زكريا . (قوله فقد نه عليه) أى على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أى بمنطوقه في الجواز ومفهومه في الوجوب . (قوله مجزوما) حال من يع .

قَرَأَ مَا رَعَوَا) يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعلن بمحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ، فالأول نحو عه أمر من وعى يعى ، ونحو ره أمر من رأى ىرى ، والثانى لم يعه ولم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد ، كذا قاله الناظم . قال في التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على (لم أكْ) (ومن تقى) بترك الهاء .

(قوله نحو عه) أصله أوعه حذفت الواو التى هى فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فالباقي عين الكلمة وقوله (ونحو ره) أصله إراه نقلت حركة همزة إلى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الأصل لما مر فالباقي فاء الكلمة وفى الدمامي على المعنى أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حال الوصل إنما هو في اللفظ لا في الخط ومثلهما ء أمر من وأى بى وأها بمعنى وعد وإذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة همزة إليه على غير قياس تخفيف همزة قلت : قل بالخير يا زيد وهند . قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل إلا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قل بالخير يا هند فلم يبق إلا حركة وأما الياء فضمير الفاعل الذى كان متصلا بهمزة وقد قيل في ذلك :

في أى لفظ يا لحاة الله حركة قامت مقام الجملة

ومن ذلك اللفظ المشهور :

إن هند الملية الحسنيا وأى من اضمرت خل وفاء
فأصل إن أين حذفت ياء الفاعل لالتقاءها ساكنة مع نون التوكيد . وهند منادى . والملية نعت له على اللفظ . والحسنة نعت له على المحل وأى مصدر مبين للنوع أى عدن يا هند وعد امرأة اضمرت وفاء لخلها . (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت جائزة فقط في الثانى لأن حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لأنه كالجزء ا هـ سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لأن حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع إلا به . (قوله قال في التوضيح وهذا مردود بإجماع المسلمين إلخ) أجيب بأجوبة مردودة منها أن أك ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الأول بأن كون أك غير معتل الآخر لا يفيد لأن المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود في أك وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الآخر غير مسلم بل هو في المعلن بمحذف الآخر وأك منه ويرد الثانى بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما تمنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم أك ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام أنه وافق المصنف في أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقتله فيرد عليه ما أورده على المصنف . (قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكر وإلا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا . حفيد . (قوله بترك الهاء) وإنما يوقف على أك وتقى بسكون الكاف والقاف .

(تنبيهه): مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق ، فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحوه ولم يره . وفهم منه أن لحاقها لما بقى منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم (وَمَا فِي الْأَسْفَهَامِ إِنْ جَوْرَتْ حَذَفَ * أَلْفَهَا) وجوبا سواء جرت بحرف أو اسم . وأما قوله :
[١٢٥٧] * عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْتَمِ *

فضرورية . واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مرتت بما مرتت به ، وبما تفرح أفرح ، وعجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شيء من ذلك . وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد أيضا . قال أبو الحسن في الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه . وفهم من قوله أن جرت أن الموقوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك . وأما قوله :

(قوله مقتضى تمثيله إلخ) أى لأن عادته الغالبة إعطاء الحكم بالمثال . (قوله جائز لا لازم) لكن الأجود الاتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحلوفة أعنى حركة ما قبل اللام . (قوله سواء جَوْرَتْ بحرف) نحو (عم يتساءلون) أو اسم نحو مجرى من جئت وقال الشاطبي : حذف الألف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيويه . تصريح . (قوله على ما قام يشتمني) من باب ضرب ونصر كما في القاموس . (قوله فضرورية) أى بناء على أنها ما وقع في الشعر ما لا يقع مثله في النثر وإلا فللشاعر مندوحة عن إثبات الألف بخلاف غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز في الوافر بصلوح وحكاة الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم (عما يتساءلون) .

(قوله قال أبو الحسن في الأوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا . (قوله لكثرة استعمالهم إياه) أى التركيب المذكور . (قوله أن الموقوعة) نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم : وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالموض من حذف الألف ولا كذلك غير المجرورة اه وهو واضح في المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم إلا أن يقال حملت

[١٢٥٧] صدره :

* كَخَيْزِرٍ فُضِرْغٌ لَيْسَ لِرَابِ *

قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه من قصيدة من الوافر لبنى عائذ بن عمرو بن غزوم . ومن نسبة إلى الفرزدق فقد أخطأ . والشاهد في عل ما قام حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة . ويروى في دمان . موضع رماد . ويروى في دمال ، وكل هذا ليس بشيء ، فإن القصيدة دالية . وقوله كخيزر تعريض بكثرة أو بفتح منظره فلذلك خص الخيزر لأنه مسيخ قبيح المنظر سمج الخلق أكال للمعزات وقوله فُضِرْغٌ في رماد تصمى لدمه لأنه بذلك حلقه بالشجر ثم يأتي اللطيف فيتلطخ به وكلما تساقط منه عاد إليه .

[١٢٥٨] الْأَمُ تَقُولُ التَّاعِيَاتُ أَلَامَهُ إِلَّا فَاذْنَهَا أَهْلُ التَّدْيِ وَالْكَرَامَةِ

فضرورة .

(تنبيهات) : الأول : أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تتركب مع ذا فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو على ماذا تلوموننى . وقد أشار إليه في التسهيل نقله المرادى . الثاني : سبب هذا الخلاف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد . الثالث : قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله :

[١٢٥٩] * يَا أَسَدُ يَا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَةً *

(وَأُولَئِكَ أَلْفَا إِنَّ تَقِيفُ) أى جوازا إن جرت بحرف نحو عمه ووجوبها إن جرت باسم نحو اقتضاء مه . ولهذا قال (وَلَيْسَ خُضْمًا فِى مِوَى مَا أَخْضَفْنَا * بِأَسْمِ كَقَرْلِكَ أَفْجِيَاءَ مَ أَفْصَى) أى وليس إيلائها الماء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم وقد مثله ، وعلته ذلك أن الجار المحرف كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب إلحاق الماء

المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف . (قوله الأام) فما مفعول تقول لأنه فى معنى الجملة أى أى كلام تقول والتايعات جمع ناعية وفى بعض النسخ التايعان بصيغة تثنية ناعى وهى الأنسب بقوله ألا فاندبا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية (قوله لضرورة) أى بناء على ما مر ولا فلتشاعر منلوحه عن حذف الألف بإثباتها ولا يلزم شئ بل يكون الجزء سالما من الزحاف .

(قوله أهمل المصنف) قد يقال لا إهمال لأن للمصنف أشار إليه بكون المحدث عنه فى كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ماذا لأن لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشئ مع غيره غيره فى نفسه . (قوله وبين الموصولة والشرطية) أى وللصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقا واحترز بالاستفهامية إلخ . (قوله اسم واحد) أى كالاسم الواحد . (قوله تسكين ميمها) أى وصلا إذ تسكين ميمها وقفا جائز نظما ونثرا . أفاده سم . (قوله يا أسد يا لم أكلته له) كأنه لم يقصد معينا من بنى أسد فنسب ونكر . قال العينى : وأتشدده أوبر الفتح يا فقصى والشاهد فى لم أكلته حيث سكن الميم وصلا للضرورة . (قوله وقد مظه) أى الاسم الجار . (قوله لاتصاله بها لفظا) أى اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف . (قوله وخطا) أى غالبا فلا يرد حتام

[١٢٥٨] هو من الطويل . وهو مضرع . وألا للتثنية . وم أصلها ما فى محل الرفع على الابتداء . والجملة خبره . والناعى الذى يأتي بحرف الميت . والشاهد فى ألامه فإن الألف حذف فى ما الاستفهامية مع أنها غير مجرورة للضرورة إلا أنه أراد التصريح فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها وأراد بالندى الفضل والعطاء .

[١٢٥٩] أنشدته أوبر الفتح هكذا :

يَا قَفْصِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَةً لَوْ مَحَلَّكَ اللَّهُ عَلَيْهِ خُرْمَةً
والشاهد فى لم أكلته حيث جاء ميم لم ساكنة وأصلها لا وهى اسطهامية دخل عليها حرف الجر فحلفت الألف ثم سكنت للم ضرورة .

للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد .

(تفصيله) : اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجبا أجود في قياس العربية وأكثر . وإنما وقف أكثر القراء بغيرها اتباعا للرسم (وَوَصَّلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ يَنَّا * أَدِيمَ شَدَّ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْيِنَا) يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد ، ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب . وأما قوله : [١٢٦٠] يَا زُبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُ أَرْمَضُ مِنْ نَحْتٍ وَأَضْحَى مِنْ غُلَّةٍ فشاذا لأن حركة عل حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة فهي كقبل وبعد وإلى

واللام وعلام . (قوله وإن لم يكن واجبا) جملة حالية . (قوله أجود في قياس العربية) لتكون الهاء عوضا عن الألف المحذوفة . (قوله ووصلها بغير إلخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو : ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزمنا فيكون قوله ووصلها بغير إلخ تفصيلا لإجمال هذا البيت . (قوله مشابهة لحركة الإعراب) أى في العروض عند مقتضياتها وزوالها عند علمها . سم . (قوله لا أظلل) بالبناء للمجهول أى لا أظلل فيه ففيه حذف وإيصال وقوله أرمض إلخ قال زكريا : أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من حر الرمضاء وهي الأرض التي بها حرارة الشمس وأصل تحت تحى وأضحى مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى إذا برزت لما هـ وسبقه إلى ذلك المعنى وتبعهما أرباب الحواشي ولا يخفى ما فيه من الخلل لأن جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس يتناقض كونهما مجهولين لأن رمض بهذا المعنى وضحى أوضحا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذي نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصبر لا يكون إلا من التعدى بنفسه فالذي ينبغي بناؤه للفاعل وناقش الدماميني في الاستشهاد بالبيت لاحتمال أن الماء ضمير وبنى على لإضافته إلى مبنى وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندى في صحة ما ذكره من الاحتمال نظر إذ المجهول في المبنى لإضافته إلى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله : * إذ هم قريش وإذ ما مظلم بشر *

[١٢٦٠] قاله أبو ثروان . وإما للتبعية وإما للمنادى محذوف : أى يا قوم رب يوم . ولى صفة ليوم : ولا أظلل لمجهول : أى لا أظلل فيه . هكذا كان القياسي . ولكنه حذف ألباء توسعا . وهو الشاهد على ما ذكره ابن النافذ . وأما ابن هشام وابن أم قاسم فإنهما استشهدا في الشطر الأخير في قوله من عله . فإن هاء السكت دخل فيه والخالق بنائه عارض . قوله أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء ، وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس . وأصل من تحت من تحى بالإضافة إلى بناء التشكيل ، فلما قطع عنها بنى على الضم . وأضحى مجهول أيضا : من ضحيت الشمس . بالكسر . ضحاه إذا برزت . قوله من عله يفتح العين وضم اللام وسكون الهاء . قال القاموس : الماء فيه مشكلة لأنها لو كانت ضميرا وجب الجر لأن الظرف لا يبنى في الإضافة . ولو كانت للسكت فلا يجوز لأنها لا تبنى بها حركة بناء تشبه حركة الإعراب . وأجيب بأنها بدل من الولو والأصل من علو قافهم .

هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ فحركة على غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام. وأشار بقوله في المدام استحسنا إلى أن وصل هاء السكت بحركة المدام البناء أى الملتزم جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهى وكيف وتم فيقال في الوقف هو وهى وكيفه وغمه .

(تنبيهان): الأول : اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضا لأن كلامه يشمل نوعين : أحدهما تحريك البناء غير المدام والآخر تحريك الإعراب وليس ذلك إلا في الأول . **الثاني :** قوله في المدام استحسنا يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى لأنها من التحريك المدام ، وفى ذلك ثلاثة أقوال : الأول المنع مطلقا ، والثانى الجواز مطلقا ، والثالث الجواز إن أمن اللبس نحو قعده . والمنع إن خيف اللبس نحو ضربه . والصحيح الأول وهو مذهب سيويه ، واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع

بفتح مثل فأنمل . (قوله فحركة على إغ) الفاء تعليلية . (قوله وتم) بفتح المثناة وضمها فيما يظهر لجواز لحونها كل متحرك حركة بناء دائمة إلا للماضى . (قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم إغ) دفع بجعل النفى راجعا للتقيد فقط وهو أديم فكأنه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام ويجعل إضافة غير إلى ما بعده للجنس على أن سيويه حكى أعطنى أيضا بلحوق الهاء للمعرب شذوذاً واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا إعرابا كما في الزيداته والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما في الجمع وغيره واقتضى أن وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصله بالهاء بغيراد كما يدل عليه قول الجمع قال أى أبو حيان : وكل مبنى آخره ألف نحوها وأولا وهى يجوز فيه ثلاثة أوجه : إيقاؤها ألفا كما في الوصل وإبدالها همزة وإلحاق هاء السكت بعدها وشذ قلب الألف هاء في قوله من ههنا ومن ههنا إلا في الاسم المنسوب فيعين فيه الوجه الثالث نحو يا زيدا ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما العرب فخلقه هذه الهاء فلا يقال موسى ولا عيساه لتلا يلبس بالمضاف إلى الضمير ا ه والذى في باب التثنية من الشرح والجمع وغيرهما أن الوقف على التنوين بالألف فقط جائز وأن الجمع بين الألف والهاء غالب لا واجب .

(قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أى الشذوذ إلا في الأول أى فلم يرد في الثانى ا ه سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيويه . (قوله إن أمن اللبس) أى لیس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أى لأن قعده لازم فلا يعمد للمفعول به حتى تنبئ هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد يقال هاء قعده وإن لم تنبئ بضمير المفعول به تنبئ بضمير المصدر إلا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه إجمال لا لیس بخلاف ضربه .

المعرب في وجوه تقدمت في موضعها ، فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها :

ووصل ذى الماء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما
 ما لم يكن ذلك فعلا مضاي (وَزُيْمًا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَفْراً وَفْناً مُتَّظِماً)
 أى قد يحكم للوصل بحكم الوقف ، وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله : وربما ، ومنه
 قراءة غير حمزة والكسائي : ﴿ لم يتسنه وانظر ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، ﴿ فبهذا هم اقتده قل ﴾
 [الأنعام : ٩٠] ، ومنه أيضا : ﴿ ماله * هلك عنى سلطانيه * خذوه ﴾ [الحاقة : ٢٩] ،
 ﴿ ما هيه * نار حامية ﴾ [القارعة : ١١] ، ومنه قول بعض طييء : هذه حبلو يا فتى لأنه
 إنما تبدل هذه الألف واوا في الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو في النظم كثير ، من ذلك قوله :
 [١٢٦١] * يغل الحريقى وافق القصب *
 فشدد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله :
 [١٢٦٢] * أئو ناري فقلت متون أئتم *

(قوله في وجوه [إخ] أى في وقوعه صفة وصلة وخيرا وحالا وشرطا . (قوله لفظ الوصل)
 الإضافة على معنى في أى اللفظ في الوصل وقوله ما للوقف أى للفظ في الوقت فحسنت المقابلة .
 (قوله ما للوقف) أى من إسكان مجرد أو مع الروم أو مع الإتمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتراب
 هاء السكت . تصريح . (قوله وفنا) أى الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سببية على
 تقدير مضاف من فاعل فشا أى منتظما عمله وهو اللفظ الذى حصل فيه الإعطاء أو الضمير راجع
 للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة .

(قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد : أشار بذكر وانظر إلى أن الخلاف في إثبات الماء إنما
 هو في الوصل أما في الوقف فتأبته وفاقا له وكذا يقال فيما بعد . (قوله إنما تبدل هذه الألف واوا
 في الوقف) أى عند بعض طييء المذكور وعبارة المجمع ربما قلبت الألف الموقوفة عليها حمزة أو ياء أو
 واوا نحو هذه أنما أو أنمى أو أنمر في هذه أنمى وهذه عصا أو عصى أو عصو والأولى والأخيرة لغة
 بعض طييء والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء
 كانت أصلية أو غير أصلية . وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلاً فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم .
 (قوله متون أنم) والقياس من أنم لأن من لا يختلف لفظها وصلا فأجرها وصلا مجراها وقفا .

[١٢٦١] صدره :

* لقد تحبب أن أرى جلتها *

عزى في الكتاب لرؤية : وعزاه أبو حاتم لأعرابي . وابن يسعون لربيعة بن صبح من قصيدة مرجزة . والشاهد في جدبا
 حيث شدد الباء فيه للضرورة . والقياس جدبا . وهو تقيض الحصب . وأما قوله القصباء فالتباس فيه القصب ، لكنه اضطر فعرك
 في الوصل ما كان ساكنا ، وترك التضعيف على حاله في الوقف تشبيها للوصل بالوقف في حكم التضعيف .
 [١٢٦٢] ذكر مستوفى في شواهد الحكاية . والشاهد في متون حيث ألحق الواو والثون بهما في الوصل وهو شاذ .

وقد تقدم في الحكاية .

(خاتمة) : وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة كقوله :

* أَقْلَى اللّوْمِ عَاذَلُ الْعَتَابِ *

وأثبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا ، وإن ترثم التميميون فكذلك ، وإلا عوضا منها التنوين مطلقا كقوله :

* سَقِيَتِ الْغَيْثُ أَثْبَتَا الْحِيَامَنْ *

وكقوله :

* يَا صَاحَ مَا هَاجَ الْعَيُونُ الدُّرُفَنْ *

وكقوله :

* لَمَّا نَزَلُ بِرَحَائِقَا وَكَأَنَّ قَيْدَنْ *

والله أعلم .

[الإمالة]

وتسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لأن أحكامه أهم ، والنظر في حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها : أما حقيقتها فأن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة فتعمل الألف إن كان بعدها ألف

(قوله بتسكين الروى) أى حقيقة أو حكما فدخل في الروى المعروض المصرفة فلا اعتراض بأن العتاب في البيت المستشهد به ليس روبا بل هو عروض . (قوله بمدة) أى ألف أو واو أو ياء . (قوله وأثبتها الحجازيون مطلقا) أى فصلوا الترثم أى مد الصوت فوق حركتين أولا بقرينة قوله وإن ترثم التميميون إلخ أى فصلوا الترثم فعلم أن الترثم غير لازم للمدة وأن إبطال شيخنا تفسير الإطلاق بما ذكره بأن الترثم لازم للألف باطل مع ما فيه من القصور . (قوله فكذلك) أى أثبتوا المدة . (قوله وإلا عوضا منها) أى من المدة التنوين أى ليقطعوا به الترثم مطلقا أى بعد ضمة أو فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل .

[الإمالة]

(قوله وتسمى الكسر) أى لما فيها من الإمالة إلى الكسر وقوله والبطح أى لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر أى إمالتها إليه وأصل بطح الشيء إلغاؤه ورميه ويلزمه إمالة . (قوله أهم) لأنه لا بد منه بخلاف الإمالة . (قوله والنظر) مبتدأ وقوله في حقيقتها إلخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع . (قوله فأن ينحى إلخ) شامل لإمالة الألف لأن فيها أيضا إمالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيدته تقريره وقضية صنيعة أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الألف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناطم هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه إمالة الفتحة

نحو الياء . وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتى . وأما حكمها فالجواز . وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة . وتعتبر أى على ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح ، فكل ممال يجوز فتحه . وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال . هذا هو الغالب . وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك . وأما أصحابها فتصريح ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأمد وقيس ، وأما أهل الحجاز فيفهمون بالفتح وهو الأصل ، ولا يميلون إلا فى مواضع قليلة . وأما أسبابها فقسمان : لفظى ومعنوى ، فاللفظى الياء والكسرة والمعنوى الدلالة على ياء أو كسرة ، وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف ستة : الأول انقلابها عن الياء . الثانى مآلها إلى الياء . الثالث كونها بدل عين ما يقال فيه قلت . الرابع ياء قبلها أو بعدها . الخامس كسرة قبلها أو

التي ليس بعدها ألف . (قوله هو التناسب) أى تناسب الأصوات وصورتها من نطق واحد . بيان ذلك أنك إذا قلت عابد كأن لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلا وبالكسرة انحدرتا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نطق واحد وهذا نظير إشباعهم الصاد زايًا فى نحو يصدر للتناسب لأن الصادر حرف مهموس والدال حرف مجهور فبينهما نفرة والزاي تشاكل الصاد فى الصغير والدال فى الجهر فإذا أشيروا الصاد زايًا حصل تناسب الأصوات . حفيد . (قوله أو غيره) كتقليها ياء فى التنبيه وإن لم يكن أصلها الياء . (قوله فكل مما يجوز فتحه) أى رجوعا إلى الأصل قال البعض : وكان الأحسن أن يقول يجوز عدم إمالة الألف اهـ وجوبه ما ميسر به الشارح عند قول المصنف :

* والكف قد يوجه ما ينفصل *

من أن المراد بالفتح ترك الإمالة . (قوله فيفهمون بالفتح) أى وجوبا فى غير المواضع القليلة الآتية . (قوله وجملة أسباب إمالة الألف) أى تفصيلا بخلاف ما قبله فإجمال . (قوله على ما ذكره المصنف) فيه أنه لم يذكر فى النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الألف إلا أن يقال المراد ذكره فى الجملة أولا بقيد هذا النظم . (قوله الأول انقلابها عن الياء إلخ) الأول والثانى يرجعان إلى الدلالة على ياء لأن انقلاب الألف عن الياء أو إلى الياء فى بعض الأحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى أن سبب السبب سبب فلا تنافى بين جملة أولا الدلالة سببا وجملة ثانيا الانقلاب سببا والثالث يرجع إلى الدلالة على الكسرة لأن كون الألف بدل عين ما يقال فيه عند إسناده إلى ضمير المتكلم قلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافى أيضا والرابع والخامس يرجعان إلى قسمى السبب اللفظى والسادس لا يرجع إلى خصوص واحد من قسمى اللفظى ولا خصوص واحد من قسمى المعنوى بل يرجع فى كل موضع بواسطة سبب إمالة ما لأجله التناسب إلى هذا السبب أيا كان فخير .

بعدها . السادس التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف في أيهما أقوى : فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى أن الإمالة وهو ظاهر كلام سيويه ، فإنه قال في الياء لأنها بمنزلة الكسر ، فجعل الكسر أصلا .

وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة والأول أظهر لوجهين : أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء . والثاني أن سيويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف إلى الكسرة ، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء ، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى . وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله (أَلْفٌ أَلْفٌ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ * أَمِلَ) أى سواء في ذلك طرف الاسم نحو مرمى ، والفعل نحو رمى . واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسيأتى حكمها . وأشار إلى السببي الثاني بقوله (كَذَا أَلْفٌ مِنْ يَاءٍ خَلْفَ . دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُوفٍ) أى تمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شلوذ ، وذلك ألف نحو مغزى وملهى من كل ذى ألف مطرقة زائدة على الثلاثة ، ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تحول إلى الياء في الثنية والجمع فأشبهت الألف المتقلبة عن الياء . واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كثرتهم في تصغير قفا

(قوله مألها) أى أهللتها أى رجوعها . (قوله راجعة إلى الياء والكسرة) قال البعض : كان الأولى إلى الدلالة على الياء أو الكسرة اهـ وهو ساقط لأن ما ادعى أوليته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفا وجه الرجوع فلا تغفل .

(قوله وأدعى إلى الإمالة) لعله عطف تفسير . (قوله يميلون الألف للكسرة) أى لأجل الكسرة . (قوله لا يميلون للياء) أى لأجل الياء أى فمن يميل الألف للكسرة أكثره عن يميلها للياء فكانت أقوى . (قوله من الكائنة عينا) أى ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كالألف في دان أميلت وإن كانت عين اسم كالألف في ناب لم تمل على خلاف سيأتى ولأجل التفصيل والخلاف قال : وسيأتى حكمها . (قوله دون مزيد) أى مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى إنما تقلب ياء بزيادة علامة الثنية والجمع لأنها زيادة على تقدير الانفصال . (قوله فإنها) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى . (قوله والجمع) أى بالألف والتاء .

(قوله فأشبهت الألف المتقلبة عن الياء) أى بجامع الارتباط بالياء في كل . (قوله في تصغير قفا قفى إلخ) أصل المصغر قفىو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأصل الجمع قفوو فقلبت الواو الأخيرة ياء كراعاة اجتماع واوين فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لأجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا . قاله المصريح .

قضى وفي تكسيره قفى فلا يمال قفا لذلك . واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل فإنهم يقولون في عصا وقفا : عصى وقفى ، ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طييء نحو عصى وقفى فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك . وخلف في كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لأجل النظم ، ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة .

(تنبيهات): الأول : هذا السبب الثاني هو أيضا من الألف الواقع طرفا

كالأول .

الثاني : قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يمال لأن ألفه عن واو ولا يتحول إلى الياء إلا في شذوذ أو بزيادة . وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا . والمكا - بالفتح - وهو جحر الثعلب والأرنب ، والكبا - بالكسر - الكناسة ، وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء ، وقولهم للمكو والمكوة بمعنى المكا . ولقولهم كبوت البيت إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ . لا يقال لعل إمالة الكبا لأجل الكسرة فلا تكون شاذة لأن الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو ، وأما الربا فإمالتهم له وهو من ربا يربو لأجل الكسرة في الراء وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به الكسائي وحمة .

الثالث : يجوز إمالة الألف في نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثي ، وإن كانت عن

(قوله من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل) نظر فيه الشاطبي بأنه كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرت أنه احتراز عن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طييء ومن تشية رضا على رضيان لندور كل . **(قوله مما تقدم)** أى من التقييد بعدم الشذوذ . **(قوله من الاسم الثلاثي)** أى المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ . **(قوله العشا)** بالفتح والقصر . **(قوله لقولهم)** تعليل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو . **(قوله لأن الكسرة)** أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده . **(قوله لأجل الكسرة في الراء)** أى لأنها لا تؤثر في إمالة الواو سواء تقدمت على الألف كما في الربا أو تأخرت عنها كما في الدار . نقله سم عن الجار بردى . **(قوله مسموع مشهور)** قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك ومن صرح بأنه مقيس شيخ الإسلام في شرح الشافية .

(قوله يجوز إمالة الألف في نحو دعا إلخ) قال الموضح : على هذا يشكل قول الناظم إن إمالة ألف تلال قوله تعالى : ﴿ والقمر إذا تلاها ﴾ لمناسبة ألف جلا وقول ابنه إن إمالة ألف سجا لمناسبة ألف فلا بل إمالتهم لقولك تلا وسجا وسياى في الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا لتناسب إلخ أن تمثيلا بتلا إما هو على رأى غير سيبويه كالبرد وطائفة فلا تغفل وفي القاموس : سجا سجوا سكن ا هـ . وحيث قد قفى الآية مجاز عفى لأن السكون في الحقيقة للناس في الليل لا له .

واو لأنها تحول إلى الياء في نحو دعى وغزى من المبني للمفعول ، وهو عند سيبويه مطرذ وهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجماعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد ا هـ . وأشار بقوله : (وَلَمَّا * ثَلِيهَ هَا التَّائِيثُ مَا الِهَا عَدِمَا) إلى أن للألف التي قبل هاء التائيث في نحو مرماة وفناة من الإمالة لكونها منقلبة عن الياء ما للألف المتطرفة ، لأن هاء التائيث غير معذبها ، فالألف قبلها متطرفة تقديرا . وأشار إلى السبب الثالث بقوله (وَهَكَذَا يَدُلُّ عَيْنُ الْفِعْلِ إِنَّ * يُؤَلُّ إِلَى فِلْتِ) أى تمال الألف أيضا إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (قوله كَمَاضِي خُفِّ) وكد ، وهو خاف وكاد ، أم عن ياء نحو ماضى بع (وَدِنْ) وهو باع ودان : فإنك تقول فيها خفت وكدت وبعت وددت ، فيصيران في اللفظ على وزن فلت ، والأصل فعلت فحلقت العين وحركت الفاء بحركتها ؛

(قوله ظهر الفرق إلخ) لأن الفعل الثلاثي الولوى تحول ألفه إلى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثي الواوى .

(قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا مقيال قوله وهو عند سيبويه مطرذ فقوله وقد تجوز على بعد أى عن القياس فهي غير مطردة ودفع به ما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا يدل على كونه مقابله قول الشارح في شرح قول المصنف وقد أمالوا لتناسب إلخ ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالبريد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا إلخ فقول البعض إن هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضا كيف يقال في المطرذ أنه قبيح وقد يجوز على بعد . (قوله ولما ثليه إلخ) يرجع للألف المنقلبة عن ياء والألف الصائرة ياء وإن أوهمت عبارة الشارح قصره على الأولى وقوله ما لها على تقدير مضاف أى حكم ما لها وماها مفعول مقدم لعدم ففتح فكسر أى فقد . (قوله من الإمالة) بيان لما للألف المتطرفة فقوله لكونها أى الألف المتطرفة منقلبة عن الياء لتعليل لثبوت الإمالة للألف المتطرفة وقوله لأن هاء التائيث إلخ لتعليل لثبوت ما للألف المتطرفة من الإمالة للألف التي قبل هاء التائيث فاستقامت عبارته لكن في قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تحول إلى الياء لشمّل نحو مغزاة وملهاة فتدبر . (قوله أن يتحول إلى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها . (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفها منقلبة عن واو الحرف والكود . قال في الصحاح : كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة . (قوله أم عن ياء) أى مفتوحة كما في باع ودان أو مكسورة كما في هاب . (قوله فيصيران في اللفظ على وزن فلت) هذا لا يضرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الأولى أن يقول يحذف عين الكلمة ونقل حركتها إلى الفاء فيصيران إلخ

وهذا واضح في الأولين . وأما الأخيران فقليل يقدر تحويله إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة . هذا مذهب كثير من النحويين . وقيل لما حذفنا العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ، ولييان ذلك موضع غير هذا . واحترز بقوله إن يؤل إلى فلت من نحو طال وقال فإنه لا يؤل إلى فلت بالكسر ، وإنما يؤل إلى فلت بالضم نحو طلت وقلت . والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دان ، أو مكسورة نحو هاب ، أو عن واو مكسورة نحو خاف ، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل .

(تنبيهات): الأول : اختلف في سبب إمالة نحو خاف وطاب : فقال السرياني وغيره أنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ، ولهذا جعل السرياني من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال وهو ظاهر كلام الفارسي . قال : وأمالوا خاف وطاب مع المستعمل طلبا للكسر في خفت ، وقال ابن هشام الخضراني : الأولى أن الإمالة في طاب لأن الألف فيها متقلبة عن ياء ، وفي خاف لأن العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثاني : نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو خاف وطاب وفاقا لبنى تميم ، وعامتهم

ولو اقتصر على قوله فإنك تقول فيها خفت ودنت على وزن فلت والأصل إغ لو في المراد وسلم مما مر . (قوله فحذفت العين) لأنها لما نقلت حركتها إلى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر إلى أن الواو لا تقتضي الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف . (قوله وهذا) أي تحريك الفاء بحركة العين واضح في الأولين أي خاف وكاد لأن أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الأخيران أي باع ودان وقوله فقليل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما وإليه أفرد باعتبار كل أو المذكور .

(قوله فقلل إغ) في تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين إشعار بترجيحه ويرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل . (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطف على تحويله أي ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطف على يقدر أي ثم تنقل الحركة المقطرة والمأل واحد . (قوله لما حذفنا العين) أي بلا نقل حركتها . (قوله عن ياء مفتوحة إغ) لعل اقتصاره في الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم في الواو لعدم الضم في الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به . (قوله إنما للكسرة) أي لوجودها في بعض أحوال الكلمة . (قوله مع المستعمل) أي الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع في المثاليين وللإشارة إلى أن حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الإمالة وإن منع منها في مواضع أخر كما سيأتي . (قوله طلبا للكسرة) أي للدلالة عليها وقوله في خفت أي وطبت .

يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون ، وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون .
 الثالث : أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تقال مطلقا . وفصل
 صاحب الفصل بين ما هي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز ، وبين ما هي
 عن واو نحو باب ودار فلا يجوز ، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب ،
 وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام
 سيويه ، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن معطى بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة
 كقولهم رجل مال أى كثير المال ، ونال أى عظيم العطية والأصل مول ونول ، وهما من
 الواوى لقولهم أموال وتمول والنول ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبيتان للمبالغة ،
 والغالب على ذلك كسر العين . وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (كَذَا تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ
 الْخَطْفُ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبَّهَا أُيُوزُ) أى تقال الألف التى تتلو ياء أى تتبعها متصلة
 بها : نحو سيال بفتح السين لضرب من شجر العضاء ، أو منفصلة بحرف نحو شيان ، أو
 بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها أدر ، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر

(قوله إمالة نحو خاف وطاب) أى لأجل الكسرة العارضة فى بعض أحوالها لا لأجل الياء فى
 طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لأجل الكسرة لا لأجل الياء وبهذا يترجح مذهب
 السيراف المتقدم على مذهب ابن هشام الحضروى . (قوله فلا يميلون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة
 فى بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة فى ذوات الياء فإنها متقوية بالياء . (قوله لا تقال مطلقا)
 أى سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور . (قوله
 وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك . وقوله وصرح ابن إياز أى قول ثالث . (قوله وتمول) بصيغة الماضى
 أو المصدر وإن اقتصر شيخنا والبعض على الأول . (قوله والنول) بفتح النون وسكون الواو . (قوله
 والغالب على ذلك كسر العين) كأنه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل
 عدل ولعل للمانع منه فى نال انقلاب عينه ألفا إذ لو كانت عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها ألفا بخلاف
 القياس فندير . (قوله كذا) أى كالسابق فى جواز الإمالة الألف تالى الياء . (قوله أو مع هاء) قال
 المكردى : معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده أو مع هاء وقال الشاطبى : معطوف على حرف
 لكن على تقدير أو حرف مع هاء كأنه قال مع حرف واحد أو حرف مع هاء . (قوله لضرب من
 شجر العضاء) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاء . قال فى القاموس : العضاء بالكسر أعظم
 الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضة كعنب والعضة كعنبه والجمع
 عضاء وعضون وعضوات اهـ .

(قوله ثانيهما هاء) هذا التمييز مخالف لمبدأ النظم هنا موافق لعبارة فى التسهيل الآتية فى كلام
 الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لأنه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر
 جواز إمالة الخ فاعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادأة بالإصلاح وهى من الصلاح .

من حرفين امتنعت الإمالة .

(تنبيهات) : الأول : إنما اغتفر الفصل بالهاء لحفاؤها فلم تعد حاجزا .

الثاني : قال في التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء ، وقال هنا أو مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل في الكافية . والظاهر جواز إمالة هاتان شويتاك لما سيأتى من أن فصل الهاء كلا فصل ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويتاك مساو لنحو شيبان .
الثالث : أطلق قوله أو مع ها وقيدته غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيها فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشددة في نحو بياع أقوى منها في نحو سبال، والإمالة للياء الساكنة في نحو شيبان أقوى منها في نحو حيوان .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو باهته وسأيرته ، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدهان وغيره ، وأشار إلى السبب الخامس بقوله : (كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلَى * تَالِي كَسْرٍ أَوْ سَكُونٍ) أى أو يلى تالى سكون (قَدْ وَلَى . كَسْرًا وَفَضَّلَ أَلَهَا كَلًّا فَضْلًا

(قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بيننا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا . (قوله بأن لا يكون قبل الهاء ضمة) أى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها في اقتضاء للنوع له . (قوله فإنه لا يجوز فيه الإمالة) لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق والإمالة فيها انخفاض فتلافتا . مع . (قوله الإمالة للياء المشددة إلخ) أى لتكرر السبب وهو الياء وقوله والإمالة للياء الساكنة إلخ أى لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة ا هـ تصرخ أى فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة . (قوله أو بعدها) قال الحفيد : مراده بالياء بعد الألف الياء المفتوحة لأن للكسرة كما في مباح لا تأثير لها في الإمالة وإنما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الإمالة مع وجود الكسرة وعدم الياء ا هـ ولم يصرح في المضمومة بشيء وظاهر كلامه أولا أنها لا تؤثر الإمالة وظاهر كلامه آخرًا تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السبين وانفرادهما فندبر . (قوله أن تكون متصلة) يتنبى أو منفصلة بالهاء كشاهين . سم .

(قوله ولم يذكر سيبويه إلخ) أى فالناظم تبع سيبويه . (قوله كذلك ما) أى ألف والهاء في يله والضمير في أو يلى يرجعان إلى ما والضمير في ول يرجع إلى السكون . (قوله فدرهما إلخ) وذكر ابن الحاجب أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر لأن أقل درجات الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا إمالة مع الفصل بمتحركين . قاله المصريح . (قوله إذا وليا كسرة) أى ظاهرة

يُعَدُّ * فَيَرْهَمَاكَ مَنْ يُعَلِّمُ لَمْ يُصَلِّمْ) أى كذا نعال الألف إذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد ، أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها ، أو ثلاثة أحرف. أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهمك ، وهذا والذي قبله مأخوذان من قوله : وفصل الها كلا فصل يعد . فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهمك نحو شملال . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تحز الإمامة .

(تنبيه) : أطلق في قوله : وفصل الها كلا فصل ، وقيدته بغيره بأن لا ينضم ما قبلها احترازاً من نحو هو يضربها فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله في الباء . ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمامة شرع في ذكر موانعها فقال (وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا) أى يمنع تأثير سبب الإمامة الظاهر (مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَا) يعنى أن موانع الإمامة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : « قد صاد ضرار غلام خالى طلحة ظليما » . والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى . وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعلية لأنها مكررة . وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المتوى فإنها لا تمنعه كما مثل أو مقدرة كما فى حد إذ أصله حادد . (قوله نحو شملال) بالشين للمعجمة وهى الناقة الخفيفة . تصریح . (قوله من ذكر الغالب) قيد به لأن من أسباب الإمامة التناسب وسيذكره بعد والياء بعد الألف ولم يذكرها . (قوله أى يمنع تأثري) أشار إلى أن قول المصنف يكف مظهراً على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر .

(قوله وكذا تكف راء) أى عند جمهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء . مع . (قوله وهى ما فى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعاً لشيخنا بأن فيه ظرفية الشيء فى نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالأوائل ما قابل الأواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل . (قوله ظليما) مفعول صاد والظليم كأمير ذكر النعام . (قوله إذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضاً للنزاع فيها كما سيأتى . (قوله لأنها مكررة) أى قابلة للتكرير إذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة . (قوله من السبب المتوى) هو فى قاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والإدغام فى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفاً فى خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفاً فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن إجراء كلامه هنا على الوجه الأول هو الموافق لاتصاير الشارح على الكسرة وإجراؤه على الثانى هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء . (قوله فإنها لا تمنعه)

فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو هذا قاض في الوقف ، ولا هذا ماص أصله ماصص ولا إمالة باب خاف وطاب كما سبق .

(تنبيهات): الأول : قوله أوياء ، تصریح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك . وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طفيان وصياد وعريان وريان . وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثاني : وإنما يكف المستعمل إمالة الاسم خاصة . قال الجزولي : ويمنع المستعمل إمالة الألف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وبقي ، وعلة أن الإمالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد : وكف مستعمل لأنه خفي فلو منحه لانتفى ما يدل عليه من الإمالة بخلاف الظاهر فإنه غنى بظهوره عن دلالة الإمالة عليه .

(قوله ولا إمالة باب خاف وطاب) كنا في بعض النسخ ولا إشكال فيها وفي أخرى ولا إمالة ناب وخاف وطاب فيكون ذكر ناب بناء على ما قلناه عن الزمخشري من جواز إمالة عين الاسم إذا كانت عن ياء . **(قوله لكنه قال في التسهيل إغ)** استدراك على قوله صرح دفع به إيهامه أن المصنف في التسهيل والكافية عبر بالظهور في جانبي الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما بصرح به مقابلته في التسهيل للموجودتين بالمنويتين فالاختلاف في العبارة فقط وعبرة التسهيل فإن تأخر عن الألف مستعمل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب في غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين إلى أن قال لا المنويتين ١ هـ . قال الدماميني : المراد بتقليته منه من الإمالة . **(قوله ولم يمثل لذلك)** عبارة الفارسي ولم يمثل للياء بشيء . **(قوله نحو طفيان إغ)** وكذا نحو يياض وهذه أيبارك ما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الألف .

(قوله وإنما يمنع) أي ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير للكسرة مع الكسرة فقط هنا يقتضي أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للنظام على زيادة الياء . **(قوله من ذلك نحو طاب وبقي)** استشكله سم بأن السبب فيهما مقدر ولا يمنع للمانع الإمالة لأجله لا في الاسم ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وإنما الكلام في السبب الظاهر فما ذكره الجزولي لا يخالف ما قاله المصنف . **(قوله تقوى ما لا تقوى في الاسم)** يكفي دليلا على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض إنه لا يجدي نفعا غير مسلم . **(قوله إلى أن ألفه)** أي الفعل . **(قوله للعلم بذلك من قوله إغ)** وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للإمالة .

ورا ينكف * بكسر را . وأشار بقوله : (إِنْ كَانَ مَا يَكْفُفُ بَعْدَ مَتَّصِلٍ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه - وهو حرف الاستعلاء أو الراء - متأخرا عن الألف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وباخل ، ونحو هذا عذارك ، ورأيت عذارك أو منفصلا نحو منافق ونافخ وناشط . ونحو هذا عاذرك ورأيت عاذرك ، أو بحرفين نحو موافق ومنافخ ومواعيط ، ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك ، أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيويه لا يميلهما أحد إلا من يؤخذ بليته . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيويه إمالته عن قوم من العرب لثراخي المانع . قال سيويه : وهي لغة قليلة . وجزم المبرد بالمانع في ذلك ، وهو عجوج بنقل سيويه . وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة . وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها : وربما غلب التأخر رابعا ، ومثال ذلك يريد أن يضرها بسوط ، فبعض العرب يغلّب في ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد ، وأشار بقوله (كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنْ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَعِ مِنْ) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة ، فلا تجوز الإمالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد ، بخلاف نحو طلاب وغلاب ورجال ، ونحو إصلاح ومقدم ومطواع ولراشد .

(تنبيهان): الأول : من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة في هذا النوع وهو الساكن إثر الكسر لأجل حرف الاستعلاء ، ذكره سيويه . ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء . وعبارة الكافية :

(قوله بعد) حال ومتصل خير كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذي صنعه البعض . (قوله أو بحرفين) هل يفتقر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذنا مما سبق أولا أخذنا من إطلاقه وإطلاق الشارح توقف في ذلك شيخنا وغيره وتطلّبه في معجم المواعع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده .

(قوله فنقل سيويه إلخ) أى فيكون قول المصنف أو بحرفين اعتبار لغة الجمهور . (قوله قال سيويه) من وضع الظاهر موضع المضمحل . (قوله وجزم للمبرد بالمانع في ذلك) أى عند جميع العرب بقرينة قوله وهو عجوج إلخ . (قوله كذا متعلق بمحذوف) أى يمنع ما يكف إذا قدم كذا أى كلتا آخر المفهوم من قوله إن كان ما يكف بعد إذا قدم أى ما يكف ولو لنفى الأمرين معا كما هو شأنها بعد النفى والنهي . (قوله كالطواع) أى كثير الطوع مر من ماره أى أنه بالمرة وهى الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر . قاله الشاطبي . (قوله ورجال) الصواب إسقاطه إذ لا مانع فيه لأن الراء المانعة هى الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسبا . (قوله ظاهر قوله إلخ) أى حيث

كذا إذا قدم ما لم ينكسر وغير إن سيكن بعد منكسر وقال في شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إصلاح ، وهو يخالف ما هنا . الثاني : ظاهر قوله - كذا إذا قدم - أنه يمنع ولو فصل عن الألف ، والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح (وكف مُسْتَقِلُّ وَرَأَى يَنْكُفُّ * يَكْسِرُ زَاكَاوَمَا لَا أَجْفُو) يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة : فيمال نحو على أبصارهم وغارم وضارب وطارق ، ونحو دار القرار . ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لأن الراء المكسورة غلبت للمانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر .

(تنبيهات): الأول : من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة لأن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة .

الثاني : فهم من كلامه جواز إمالة نحو إلى حمارك بطريق الأولى ، لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة - وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة - فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى .

الثالث : قال في التسهيل : وربما أثرت - يعني الراء منفصلة - تأثيرها متصلة ،

أطلق بل هو صريح مثاله واشترطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر إذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ما ذكر إذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما . (قوله إذا كانت الألف تليه) فالفصل لا يغتفر في المتقدم ويغتفر في التأخر على ما مر لأن المنع بالتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس . (قوله ورا) أى وكف را بالتنوين ولا بد كقولهم شربت ما وترك تنوينه خطأ . كذا قال الشاطبي وتقدم عند قوله وبيا اجرر وانصب إلخ نحو ذلك وأنه لا يهدف التنوين إلا ضرورة وقدمن أنه يحذف أيضا للوصول بنية الوقف وسياق عند قوله :

* ذو اللين فاتا في الحال أبدا *

مزيد كلام فيه . (قوله ينكف بكسورا) لأن الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جنب الإمالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة . مع . (قوله بعد الألف) فإن كانت قبلها لم تؤثر كما في ﴿ ومن رباط الحيل ﴾ [الأنفال : ٦٠] لئلا يلزم التصعد بعد التسفل . سم . (قوله كفت مانع الإمالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا تقدم على الألف دون ما إذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس . كذا في مع الهوامع وغيره قال سم : وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اهـ ولم يتعرضوا لهذا التقيد في الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقيد فيها لعدم استعلائها فأمّل . (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار . (قوله وربما أثرت إلخ) هذه العبارة تفيد أن الراء إذا انفصلت لم تؤثر غالبا وأنها

وأشار بذلك إلى أن الرأى إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو بقادر ، أى لا تكفى مانعها وهو القاف ، ولا تفخيماً في نحو هذا كافر . ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الأول ويفخم الثانى . ومن إمالة الأول قوله :

* عَسَى اللَّهُ يُعْطِيَ عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرِ * [١٢٦٣]

قال سيبويه : والذين يميلون كافر أكثر من الذين يميلون بقادر (وَلَا يُعْلِلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلاً من كلمة أخرى ، فلا تمال ألف سابور للياء قبلها في قولك رأيت يدى سابور ، ولا ألف مال للكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال . وكذلك لو قلت : ها إن ذى عذرة . لم تمل ألف ها لكسرة إن لأنها من كلمة أخرى . والحاصل

قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله أن الرأى إذا تباعدت إلخ وذكر الثانى بقوله ومن العرب إلخ . (قوله يعنى الرأى) أى سواء كانت مانعة للإمالة وهى غير مكسورة أو كافة لمانع الإمالة وهى المكسورة كما يدل عليه ما بعده . (قوله إذا تباعدت عن الألف) أى ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن فى راء متصلة . سم .

(قوله ولا تفخيماً في نحو هذا كافر) أى لا تمنع هذه الرأى المضمومة إمالة الألف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الإمالة في نحو هذا كافر هى اللغة المشهورة وأن التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وإن لم ينتبه له شيخنا والبعض أن هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلاً عن سيبويه عند قول المصنف إن كان ما يكفى إلخ من أن المانع للتصل بالألف نحو ناصح وهذا عذارك والمنفصل يخرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يميل معهما أحد إلا من يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد : الكثرة هنا إضافية فلا تنافى ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به فى التوضيح وحواشى زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أى أغلبي فى منع الرأى غير المكسورة للإمالة وفى كف المكسورة لمانع الإمالة وهو موافق لما فى الشرح هنا .

(قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية . (قوله لسبب لم يتصل) أى سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الألف أو تأخر ولهذا عدد الشارح الأمثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة . (قوله ها إن ذى عذرة) قال شيخنا السيد نقلاً عن المختار : العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها موافق لما فى الشرح هنا .

[١٢٦٣] قاله سماعة النعماني يهجو رجلاً من بني نمر ، ثم أحل بني عجرد . وتماه :

* بَنِيهِمْ جَبَوْنِ الرَّيَابِ سَكُوبِ *

وهو من الطويل . وقادر اسم رجل . والشاعر يهجو ابن هذا . والشاهد فيه فى إمالة قادر حيث أميل فيه مع وجود الفاصل بين الرأى والألف .

أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف .
(تنبيهان): الأول : يستثنى من ذلك ألف ها التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضربها ، وأدر جيبها فإنها قد أميلت وسببها منفصل أى من كلمة أخرى .
 الثانى : ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة . قال سيبويه : وسمعنهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة ، فشبوه بالكلمة الواحدة . فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومها فكان اللائق أن يقول :

*** وغيرها ليا انفصال لا تمل ***

وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الباء (وَأَلْكَفُ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ) من الموانع ، كما في نحو يريد أن يضربها ، قيل فلا تمال الألف لأن القاف بعدها وهى مانعة من الإمالة ، وإنما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا لأن الفتح - أعنى ترك الإمالة - هو الأصل فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق .
(تنبيهات): الأول : فهم من قوله قد يوجه أن ذلك ليس عند كل العرب ، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل ، إلا أن الإمالة عنده في نحو مررت بمال ملق أقوى منها في نحو بمال قاسم .
 الثانى : قال في شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب المنع

البكارة . (قوله ألف ها إلخ) قال سم : هذه الألف يعلم استثنائها من قول المصنف السابق كجيبها أدر فذلك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذلك بغير المتفصل اهـ . وقال ابن غازى : لا حاجة إلى استثنائها إذ مثل هذا بعد متصلا . (قوله فإنها قد تمال الألف ها) للمصنف أن يحمله على الشلوذ . (قوله وإن كانت أضعف) أى في اقتضاء الإمالة ولا وجه لأفضل التفضيل إذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعتذر شيخنا عنه بأنه على غير بابيه يمنع منه اقترانه بمن . (قوله ليس على عمومها) أى بل دخله تخصيصا . (قوله وغيرها ليا انفصال لا تمل) أى لا تمل غير كلمة ها لأجل بقاء منفصلة . (قوله لسبب محقق) المناسب لسبب قوى .

(قوله نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كنا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالأكثر يجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل للموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الإمالة مع كونه رابعا نحو يريد أن يضربها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر . (قوله قال في شرح الكافية إلخ) المقصود منه قوله فيقال أتى

قد يؤثر منفصلا ، فيقال أتى أحمد بالإمالة ، وأتى قاسم بترك الإمالة ، وتبعه الشارح في هذه العبارة ، وفي التمثيل بأتى قاسم نظير ، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء وليس كذلك ، فلعل التمثيل بأيا التي هي حرف نداء فصصها الكتاب بأتى التي هي فعل .

الثالث : في إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين . قال ابن عصفور في مقربه : وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة . نحو بمال قاسم ، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل ، انتهى . ولولا ما في شرح الكافية لحملت قوله في النظم : والكف قد يوجه إلخ على هاتين الصورتين ، لاشعار قد بالتقليل (وَقَدْ أَمَّالُوا لِبِقَاتِيبٍ بِلَا * ذَا عِ سِوَاهُ كَيْمَادَا وَلَلَّامِ) هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وهو التناسب ،

أحمد بالإمالة وأتى قاسم بترك الإمالة (قوله أتى أحمد) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجا عن الألف الممالة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الألف وهو إبدالها عن الياء في الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوهم توقف الإمالة عليه كتوقف منع الإمالة على قاسم مع أنه ليس كذلك .

(قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم . (قوله بأيا التي هي حرف نداء) أى ففاف قاسم تمنع إمالة الألف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا إنما يصح على ما مر في النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء إنما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقي أنه سيأتى أن الحروف لا تمال إلا ألفاظ سمعت إمالتها شذوذا ذكروا منها يا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحيث لا تصح إمالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل . (قوله في إطلاق الناظم إلخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله هـ سـ م . (قوله إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم) فإن الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وإنما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكنها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل إلخ أى لأن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة . (قوله ولولا ما في شرح الكافية إلخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا هنا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا له ولغيره من الأئمة .

(قوله على هاتين الصورتين) أى صورة الكسرة العارضة وصورة الألفات التي هي صلات الضمائر . (قوله بلا ذاع سواه) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل إذ لو اقتصر على ما قبله لم

وتسمى الإمالة، للإمالة والإمالة لمجاورة الممال. وإنما آخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة. وإمالة الألف لأجل التناسب صورتان: إحداهما أن تمال لمجاورة ألف مماله كإمالة الألف الثانية في رأيت عمادا فإنها لمناسبة الألف الأولى، فإنها مماله لأجل الكسرة، والأخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كإمالة ألف تلا من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاها﴾ [الشمس: ٢]، فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعنى جلاها ويقشاهها.

(تنبيهان): الأول: ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى سيويه كالمرود وطائفة. أما سيويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاث، وإن كانت ألفه عن واو لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول، فإمالة عنده لذلك لا للتناسب، وقد مثل في شرح الكافية لذلك بإمالة ألفي ﴿والضحى﴾ * والليل إذا سجي ﴿[الضحى: ١]﴾، فأما سجا فهو مثل تلا ففيه ما تقدم، وأما الضحى فقد قال غيره أيضا: إن إمالة ألفه للتناسب، وكذا ﴿والشمس وضحاها﴾ [الشمس: ١]، والأحسن أن يقال: إنما أميل من أجل أن من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول: ضحيان وربيان، فأميلت الألف لأنها قد صارت ياء في التثنية، وإنما فعلوا ذلك استقلا للواو مع الضمة

يفد ذلك صراحة وإنما قال سواء ليصح نفى الداعي إذ التناسب دافع فلا يصح نفه على الإطلاق. سم. **(قوله كعمادا)** بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف كما نبه عليه المحكودى وقد قرئ اليتامى والنصارى بالمتين فأميلت الألف الأخيرة لقلبها ياء في التثنية على إرادة الجماعتين وأميلت الأولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق في عمادا. **(قوله لمجاورة الممال)** سواء كان في كلمتها كما في الصورة الأولى أولا كما في الثانية إذ آخر المجاور مجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتي التناسب والتدفع ما لبعض فتدبر.. **(قوله لمجاورة ألف مماله)** أى في كلمتها. **(قوله لكونها آخر مجاور ما أميل إلخ)** أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض: ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره إذ لمجاورة هنا تصديق مع عدم التلاصق. **(قوله على رأى غير سيويه)** لو حمل قوله بلا دافع سواء على معنى بلا اعتبار دافع سواء أعم من أن يكون دافع أولا أمكن كونه على مذهب سيويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده. **(قوله لا للتناسب)** أى لأن التناسب سبب ضعيف إنما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين نعم نعا يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه. **(قوله إن إمالة ألفه)** أى مع أنها عن واو بدليل الضموة وقوله للتناسب أى لمناسبة ألف سجا وقل وما بعدها. **(قوله والأحسن أن يقال إلخ)** فيه نظر وإن أقره أرباب الحواشي فإن تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الألف ياء في بعض أحوال الكلمة إنما يكون سببا في الإمالة إذا لم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه الياء خلف دون مزيد أو شذوذ. **(قوله والربا)** إنما أتى به للتمثيل لمكسور الأول من ذوات الواو

والكسرة ، فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : ﴿ شَدِيدُ الْقُوَى ﴾ [النجم : ٥] .
 التالى : ظاهر كلام سيويه أنه يقاس على إمالة الألف الثانية في نحو رأيت عمادا
 لمناسبة الأولى ، فإنه قال : وقالوا مغزانا في قول من قال عمادا فأمالهما جميعا وهذا قياس
 (وَلَا لِحِيلَ مَا لَمْ يَتَلَّ تَمَكَّنَا * دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا) أى الإمالة من خواص الأفعال
 والأسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن نحو إذا وما ، إلا هاونا : نحو مر بها
 ونظر إليها ، ومر بنا ونظر إلينا ، فهذا تطرد إماتهما لكثرة استعمالهما . وأشار بقوله :

لا للتشيل لما أميل لانقلاب ألقه ياء في التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض
 قد يقال أن سبب إماتته أى الرها كسرة الراء فلا حاجة إلى اعتبار رجوع ألقه إلى الياء في التثنية .
 (قوله فكان الأحسن أن يمثل) أى لما أميل للتناسب بقوله تعالى : ﴿ شَدِيدُ الْقُوَى ﴾ [النجم :
 ٥] فيه نظر فإن الجمع قد يثنى فيجرى فيه ما جرى في الضمى بل في هذا مقتضى آخر لقلب ألقه
 في التثنية ياء وهو استتقال توالى واوين . (قوله ظاهر إلخ) قال سم : لم عبر بالظاهر مع قوله وذا
 قياس اه وتبعه أرباب الحواشي جازمين بأنه كان ينبغي أن يقول صريح كلام سيويه وقد يقال يحتمل
 أن الواو في قول سيويه وقالوا مغزانا راجعة إلى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بإمالة الألفين
 جريا على قولهم عمادا بإمالة الألفين ويكون قوله في قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر
 وهذا أى الإمالة للإمالة في المثالين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النحاة
 مغزانا بإمالة الألفين جريا منهم على قول العرب عمادا بإمالة الألفين وهذا أى الإمالة للإمالة في مغزانا
 قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثانى يكون سيويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن
 يكون قاتلا به نعم إقراره بظاهر في قوله به فلأجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الأول يكون
 مصرحا بقياسية الإمالة للإمالة فتأمل . (قوله لمناسبة إلخ) علة لإمالة .

(قوله وقالوا مغزانا) أى بإمالة الألفين الأولى لرجوعها إلى الياء في التثنية والثانية لمناسبة الأولى
 وقوله في قول أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى ألقى عمادا عطف على قال . (قوله مغزانا)
 قال البعض بكسر الليم اه والذى في المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام . (قوله ولا تمل ما
 لم يتل تمكنا) أى من الأسماء بقرينة قوله السابق * وهكذا بدل عين الفعل إلخ وقوله كمعادا ونلا .
 (قوله غيرها وغيرنا) مقتضاه أن إماتهما ليست من قسم للمسموع مع أنها منه وإن كثرت فكان الأولى
 أن يقول إلا الذى سمع نحوها ونلا . (قوله نحو مر بها إلخ) مثل بمثالين في كل إشارة إلى أنه لا فرق
 بين أن يكون سبب الإمالة الكسرة أو الياء . (قوله فهذا تطرد إماتهما) قال سم : إن أراد به جواز
 إماتهما في غير التركيب الذى سمعت إماتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت في كل مسموع وأن وزائهما
 في الإمالة وزان غيرهما مما لم يتمكن وإن أوهمت عبارة الناظم بخلافه وإن أراد به أن إماتهما لا ضعف

دون سماع ، إلى ما سمعت إمالة من الاسم غير المتمكن وهو ذا الإشارية ومتى وأنى ، وقد أميل من الحروف بلى ويا فى النداء ولا فى قولهم إمالا ، لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها . وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة ، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة حتى ، وحكى إمالتها عن حمزة والكسائى .

(تنبيهات) هـ: الأول : لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه ، نحو يا فتى ويا حبل ، لأن الأصل فيه الإعراب .

الثانى : لا إشكال فى جواز إمالة الفعل الماضى وإن كان مبنيا خلاف ما أوهمه كلامه . قال المبرد : وإمالة عسى جيدة .

الثالث : إنما لم تحمل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة ، فإن سُمى بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من المتر ، والماء والطاء والحاء فى فواتح السور

فيها فالظاهر خلافه وأن إمالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة إلا الفعل الماضى كما يأتى اهـ ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة . (قوله إمالة لا) أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى . (قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لأنه إنما منع الإمالة فيما لم ينل تمكنا أى بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة فى سياق النفي وهذا نال تمكنا فى غير حالة ندائه مثلا . (قوله خلاف ما أوهمه كلامه) يجاب بأن قوله وهكذا بدل عين الفعل إلخ وقوله كمعادا وتلا قرينة على استثناء الماضى من كلامه هنا . (قوله ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب وإلا فألف إلى مجاورة لكسرة الهزة . (قوله فإن سُمى بها) الضمير راجع إلى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان . (قوله أميلت) أى إذا وجد سبب الإمالة فلو سُمى بمعنى أميلت لأن الألف الرابعة فى الاسم تقلب ياء فى التنية بخلاف ما لو سُمى بإلى لأن التسمية تجعله من الواو لأنه أكثر من الباء ولهذا تقول فى تنيته إلوان . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافى . (قوله وعلى هذا) أى وبناء على ما ذكر من إمالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المتر والمتر وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت حروف المباني بعد التسمية بها وإن افرقتا ببقاء حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المباني لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت را من المتر والمتر وطا وحا فى فواتح السور بقصر الأربعة أى لفظة را ولفظة ها إلخ لأن الراء والماء والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية وهى ر ه ط ح مع أن المال أحرف ثنائية هى را ها طا حا وقوله والمتر ينطق به كما ينطق به فى أول السور فهو عطف على المتر وقوله والماء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء . واعلم أنه سيأتى

لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المنقطعة في مخارج الحروف ، كما أن غاق اسم لصوت الغراب ، وطبخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء أصوات لهذه الأصوات ولم تكن كما ولا ، أرادوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي لا تتمتع فيها الإمالة . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت الفواتح لأنها مقصورة والمقصور يغلب عليه الإمالة وقد رد هذا بأن كثيرا من المقصور لا تجوز إمالاته . وقال الفراء : أميلت لأنها إذا نثيت ردت إلى الياء ، فيقال طيان وحيان ، وكذلك إمالة حروف المعجم نحو با ونا وثا هـ (وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ زَايٍ فِي هَؤُلَاءِ * أَمِلْ) كما تمال الألف لأن الغرض الذي لأجله تمال الألف وهو مشكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف . ولإمالة الفتحة سببان : الأول أن تكون قبل راء مكسورة متطورفة (كَلْبًا يُسِرُّ مِلَّ كُفِّ الْكَلْبِ) ترمى بشرر ، غير أولى الضرر . والثاني سيأتي .

(تنبيهات): الأول : فهم من قوله والفتح أن الممال في ذلك الفتح لا المفتوح ، وقول سيبويه : أمالوا المفتوح فيه تجوز .

الثاني : لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر ، أو في راء نحو بشرر أو في غيرهما نحو من الكبر .

الثالث : فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها ، نحو

في الخاتمة أن الإمالة في فواتح السور وأسماء حروف التهجي شاذة فليحمل ما هنا عليه وإن أوهم صنيعة هنا خلافا فاعرف هذه التلخيصات .

(قوله في فواتح السور) نحو كهيعص حمسق طه حم . (قوله فلما كانت) أي الراء والماء والطاء والحاء في فواتح السور . (قوله ولم تكن كما ولا) أي في الحرفة . (قوله أرادوا بالإمالة فيها الإشعار) (إلخ) حاصل ما ذكره في علة إمالتها ثلاثة أقوال . (قوله وكذلك إمالة حروف المعجم) أي أسماء حروف المعجم التي ليست في فواتح السور على لغة قصر تلك الأسماء . (قوله كسر راء) من إضافة الصفة إلى الموصوف كما يشير إليه الشارح . (قوله وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير . (قوله موجود في الحركة) أي في إمالة الحركة وقوله كما أنه موجود في الحرف أي في إمالة الحرف . (قوله كلاً ليس) أي الأمر الأيسر هـ خالد أي الأسهل . (قوله ظاهر صنيعة) أي حيث عبر بالقبليّة المتبادر منها الاتصال وأن يمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عاداته إعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبليّة مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لمادته إذ هي أغلبية لا كلية وهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الخواشي .

(قوله أن الفتحة لا تمال إلخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والألف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الألف لياء قبلها أو بعدها كسرة كذلك بأن الألف أقبل للإمالة من الفتحة أي فاحتمل

رم ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهر صنيعه أن الفتحة لا تمال إلا إذا كانت متصلة بالراء ، فلو فصل بينهما لم تمل ؛ وليس ذلك على إطلاقه بل فيه تفصيل : وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مفتفر ، وإن كان غير ذلك منع الإمامة فتال الفتحة في نحو أشر ، وفي نحو عمرو ، لا في نحو بحير ، نص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء في قولهم رأيت تحبب رياح ، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو العرد ، والراء في ذلك ليست بلام .

السادس : أطلق في قوله أمل فعلم أن الإمامة في ذلك وصلا ووقفا بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به في شرح الكافية .

السابع : هذه الإمالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية .

الثامن : بقي لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر : أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الباء في نحو من الغير ، نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض نسخ التسهيل ، والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فإنه مانع من الإمالة . نص عليه سيبويه أيضا ، فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لأن الراء المكسورة تغلب المستعمل إذا وقع قبلها ، فلهذا أميل نحو من الضرر .

التاسع : منع سيبويه إمالة الألف في نحو من المحاذر إذا أميلت فتحة الذال ، قال :

فها ما لم يحتمل في الفتحة . (قوله غير ياء) يرجع لساكنا فقط كما تفيد عبارة شرح التسهيل لعل باشا . (قوله لا في نحو بحير) مثال للفاصل بين الفتحة والراء إذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل بينهما إذا كان غير مكسور بأن كان مضموما نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحا نحو شجر فلا تمال الفتحة الأولى . (قوله في قولهم رأيت تحبب رياح) لعله يفتح الحاء للمعجمة والباء الواحدة آخره طاء مهملة أى ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الإمامة في المثال أنه لا يشترط في إمالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونها في كلمة واحدة . (قوله والآخر أن لا يكون إلخ) قال سمر وتبعه أرباب الحواشي هذا الآخر قد يؤخذ من قوله في طرف اهـ سمر وإنما يتم الأخذ إذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع إمالة الفتحة إلا إذا كان في كلمتها وهو خلاف قياس إمالة الفتحة على إمالة الألف التي قد يمنعها الانفصال كما مر في قول الناظم والكف قد يوجب ما ينفصل فحرره . (قوله لأجل إمالتها) أى الفتحة .

ولا تقوى على إمالة الألف ، أى ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف بماداً لأجل إمالة الألف . قبلها أمال هنا ألف المحاذر لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ، فينبغي أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها (كَذَا) الفتح (الَّذِي لِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي * وَقَلْبَ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ إِلَيْهِ) هذا هو السبب الثانى من سببى إمالة الفتحة : فتعال كل فتحة تليها هاء التائيث إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائى في إحدى الروايتين عنه ، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك : « فجنحت زينب للذود شمس » وفصل في أربعة يجمعها قولك « أكهر » فأمال فتحها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات . وفعل قوله هاء التائيث هاء المبالغة ، نحو علامة ، وإمالتها جائزة . وخرج بها التائيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح . واحترز بقوله إذا ما كان غير ألف عما إذا كان قبل الهاء ألف فإنها لا تمال نحو الصلاة والحياة .

(تنبيهات): الأول : الضمير في قوله يليه راجع إلى الفتح ، لأنه الذى يمال لا

(قوله أمال هنا ألف المحاذر) (إخ) ظاهر العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحة مسموعة وحيث لا ينهض التضعيف الآتى . (قوله فينبغي أن لا ينقاس) أى لا يطرد شيء منها أى من أنواعها إلا في المسموع أى لكن الاطراد في المسموع من أنواعها يقبل ولو قال فينبغي أن لا ينقاس شيء منها على المسموع لكان أوضح . (قوله قبلها) أى كما في عمداً أو بعدها أى كما في اليتامى . (قوله مخصوصة بالوقف) لأنها في الوصل تاء والتاء لا تشبه الألف . (قوله فجنحت) (إخ) قال في القاموس : جثا كدعا ورعى جثوا وجثيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطرافه أصابعه اهـ والذود بذلك معجمة مفتوحة وولو ساكنة ودال مهملتان من معانيه السوق والطرود أى لأجل سوق الشمس ودفعها زينب بحرهما هذا ما ظهر لى . (قوله أكهر) قال في القاموس : الكهر القهر والانتهاز والضحك واستقبالك إنساناً بوجه عابس يهلونا به والهو ولارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اهـ قول الشارح أكهر كأكرم من باب التعدية بالهمزة أو أفضل تفضيل . (قوله هاء المبالغة) لأنها هاء تائيث في الأصل . (قوله فإنها لا تمال) إلا إذا كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مرضاة وثقة اهـ مع . وارتضى البعض مما قيل في علة عدم إمالة الألف قبل هاء التائيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التائيث لأن هاء التائيث لا تقع بعدها ثم قال : ووقع في بعض الحواشي التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذر اهـ وفيه أن ما ارتضاه لا يصح إلا لو جعلنا علة إمالة الألف شبهها بألف التائيث ولا قائل به فهو أيضاً لا معنى له فاللاتى في التعليل ما ظهر لى وفيه الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل

الحرف الذى تليه هاء التأنيث ، وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف بقوله إذا ما كان غير ألف إذ لم يندرج الألف فى الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ، فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم : **وقبل ها التأنيث أيضا أن تقف ولا تمّل لهذه الهاء الألف**

الثانى : إنما قال ها التأنيث ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التى لم تقبل هاء فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث .

(خاتمة) : ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق : أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك فى را وما أشبهها من فواتح السور . قال سيبويه : وقولوا را ويا وتا يعنى بالإمالة لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كالإي وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخرها ألف

هاء التأنيث كما سيأتى شبهها بألف التأنيث وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تقتض إمالة ما قبلها . **(قوله فلا وجه لاستثنائه الألف)** أى إخراجها إياه من الفتح الراجع إليه هاء يليه بقوله إذا ما كان إلخ لعدم شمول الفتح للألف فعلم أن الاستثناء فى كلامه بالمعنى اللغوى نعم لو جعل المستثنى منه الضمير فى كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم : مبنى على أن موصوف الموصول المفتوح وليس ب لازم لجواز أن يكون موصوفه الشيء الشامل للفتح والألف اللذين لا يكون قبل الهاء إلا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامة بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى المغايرة فى الحكم والتقدير يمال الفتح إذا وجد حال كونه مغايرا للألف فى هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلا .

(قوله التى لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة وبرحة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث المتصل بالفعل نحو باعت . **(قوله أنها شبهت بألف التأنيث)** أى المقصورة لاتفاقهما فى الخروج وهو أقصى الخلق وفى المعنى وهو الدلالة على التأنيث وفى الزيادة على أصول الكلمة وفى التطرف فى آخرها وفى الاختصاص بالأسماء الجمادة والمشتقة . **تصرع . (قوله قال سيبويه إلخ)** استدلال على قوله أحدهما الفرق إلخ . **(قوله لأنها أسماء ما يلفظ به)** أى من الحروف ويؤخذ منه أن ذا الألف من أسماء حروف التهجى كالباء يقصر كما يمد وبه صرحوا بل قال فى الجمع : يجوز قصره ومدّه بالإجماع وجمعه على القصر يات مثلا بقلب الألف المقصورة ياء وعلى المد با ت بإقرار الهمة .

فمنهم من يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك إماتهم الحجاج علما في الرفع والنصب وكذلك العجاج في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين . وإمالة الناس في الرفع والنصب . قال ابن برهان في آخر شرح اللمع : روى عبد الله ابن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، قاله في شرح الكافية . قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمرو الدوري عن الكسائي ورواية نصر وقيصة عن الكسائي انتهى . واعلم أن الإمالة للذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله أعلم .

[التصريف]

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ، ومنه ﴿ تصريف الرياح ﴾ [البقرة : ١٦٤] ، الجاثية : ٥] ، أى تغييرها . وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف . والآخر تغيير الكلمة لغیر معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر . وينحصر

(قوله وحروف التهجي) مبتدأ خبره قوله إن كان في آخرها ألف فمنهم إلخ وفي كلامه حذف مضاف أى وأسماء حروف التهجي وقول البعض إن حروف التهجي معطوف على را وما أشبهها إن لم يكن فاسدا بالكلية فهو تعسف لا حاجة إليه فتأمل . (قوله من يفتح) أى لا يميل . (قوله علما) بخلاف ما إذا كان صفة للمبالغة فإنه لا يمال لأنه لم يكثر استعماله . دماميني . (قوله في الرفع والنصب) أى لا في الجر فإن الإمالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة . (قوله شاذة) أى قياسا فلا ينأى قراءة بعض السبعة بالإمالة في فواتح السور . قاله شيخنا السيد .

[التصريف]

وقوله على شيئين : بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكلمة كما سينقله عن ابن الناظم . (قوله إلى أبنية) أى صيغ . (قوله كالتصغير إلخ) إن كان تمثيلا للضروب من المعاني احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول إلى تقدير مضاف أى ودلالة اسم الفاعل إلخ وإن كان تمثيلا للأبنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين . (قوله بذكره) أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الأبنية المختلفة إذ هي المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف بالمعنى الآخر الآتى فافهم . (قوله وهو في الحقيقة من التصريف) إن أراد من التصريف اللغوى فهو غير محتاج إليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحاً وإن أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحى الآتى فباطل لتغاير المعنيين

في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : التصريف . وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول . ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال . ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة

الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحي السابق فباطل أيضا إذ لا معنى لكون الشيء من نفسه فتدبر . (قوله تغيير الكلمة) أى عن أصل وضعها . (قوله ولكن لغرض آخر) كالألحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الولو والياء وسبق إحداهما بالسكون . (قوله وينحصر) أى هذا التغيير .

(قوله وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله إلخ) نظر فيه سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغرض معنى إلخ وعارضه البعض فقال : أشار إلى الأول بقوله هو تغيير بنيتها إلخ وإلى الثاني بقوله ولهذا التغيير أحكام فإن تلك الأحكام ما عدا الصحة تغيرات مخصوصة لأغراض فسقط تنظر بعضهم بأنه ليس فيه إشارة إلى المعنى الثاني اهـ وأنت خير بأن المعنى الثاني تغيير الكلمة لغرض معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر في الأنواع الستة المتقدمة فليس هو معنى طارئ للتغيير لمعنى طارئ على الكلمة وليس منه الصحة . والأحكام التي جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما لأنه المشار إليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والإعلال فبين أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام إشارة إلى المعنى الثاني فالحق مع من نظر في كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الإشارة راجعا إلى التغيير لا بقيد كونه معنى طارئ بل مطلقا وجعل الصحة والإعلال حكمتين للتغيير لمعنى طارئ والإعلال فقط بأنواعه الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب .

(قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها إلى صيغ مختلفة ولا يتفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الأول في كلام شارحنا . (قوله إلى التثنية والجمع) قال زكريا : الأنسب إلى المثنى والمجموع اهـ والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع . (قوله ولهذا التغيير) أى ولتعلق هذا التغيير من المغير والمغير إليه إذ الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير وهذا يعرف ما في كلام شيخنا والبعض . (قوله كالصحة والإعلال) الظاهر أن الكاف استقصائية إذ الإعلال التغيير وهو صادق بالأنواع الستة المتقدمة . (قوله وما يتعلق بها) كشروطها . (قوله فالتصريف) أى فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف بمعنى العلم وقوله إذن على إذا استعمل بمعرفة تلك الأحكام ثم إذا أطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الأوجه الثلاثة في غيره من أسماء الفنون وهي كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الإدراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة إلخ .

بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك اهـ . ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار إلى ذلك بقوله : (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الْتَصْرِيفِ بَرَى * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ خَرَى) أى تحقيق الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجالدة ، وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود . وأما لحوق التصغير ذا والذي ، والحذف سوف وإن ، والحذف والإبدال لعل . فشاذ يوقف عندما سمع منه .

(تفصيله): التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها (وَلَيْسَ أَذَى مِنْ ثَلَاثِي تَرَى * قَابِلٌ لَتَصْرِيفِ مَيَّوَى مَا غَيْرِ) يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف إلا أن يكون ثلاثيا في الأصل ، وقد غير بالحذف فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف . وقد فهم من ذلك أمران : أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين . والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف : أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لاه نحو يد ، أو عنه نحو سه ، أو فاه نحو عدة ، وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفا من أيمن الله ، وكقول بعض العرب : شربت مأ ، وذلك قليل . وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين

(قوله بما لحروفها) بدل من قوله بأحكام . (قوله وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أى كالإخفاء والإظهار والإدغام اهـ وفيه أن الإخفاء والإدغام من الإعلال والإظهار من الصحة إلا أن يخصا فتدبر . (قوله ولا يتعلق التصريف) أى بمعناه المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقرينة كلامه في التنبيه الآتي فلا يبنى أن بعض الأسماء المبنية يبنى ويجمع ويصغر كأسماء الإشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق . (قوله والأفعال المتصرفة) أى غير الجالدة . (قوله الأسماء المبنية) ككم ومن ولم يمثل لها لكثرتها . (قوله ونحوهما) كنعم وبس . (قوله وأما لحوق التصغير ذا والذي) فيه أن هذا لا يرد إلا لو أريد بالتصريف التكلم عليه التغير لمعنى طارئ وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغير لغیر معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغيرا ذا والذي . (قوله وليس أذى من ثلاثي إلخ) إن قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أذى من ثلاثي وضعه له لأن الأذى المذكور لا يكون إلا حرفا . قلت : ليس مستغنى عنه بالنسبة إلى المبتدئ الذي لا يعرف أن الأذى المذكور لا يكون إلا حرفا . (قوله ثلاثيا في الأصل) أى فصاعدا نحو م عند من يجعله مختصرا من أيمن . (قوله عند من يجعله محذوفا) أى مختصرا . (قوله شربت مأ) أى بالقصر منونا ليكون على حرف

نحو قل وبع وسل ، وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامى وق نفسك ، وذلك فيما أعلت فإؤه ولامه فيحذفان في الأمر (وَمُقْتَنَى أَسْمٍ خَصْمٌ إِنْ تَجَرَّدَا * وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سَبْقًا عَدَا) أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيد فيه وهو فرعه : فعناية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل ، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف : فالثلاثي الأصول نحو اشهباب مصدر اشهبّ ، والرباعي الأصول نحو احرنجام مصدر احر نجت الإبل : أى اجتمعت . وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرّداً أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضر فوط وهو العضاة الذكر ، وقبعترى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه ، والمشفوع نحو قبعتراة ، ونذر قرعبلانة لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون . قيل إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه . والقرعبلانة دوية عريضة عظيمة البطن محبظية ، وقالوا في تصغيرها قريعة . وذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مد قبل الآخر نحو مغناطيس ، فإن صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه ابن القطاع أعنى مغناطيس .

واحد . (قوله ومقتنى اسم) أى حروف اسم . (قوله فالثلاثي الأصول) أى فالزيد فيه الثلاثي الأصول . (قوله مصدر إشهباب) بتشديد اللوحدة إذا صار أشهب من الشبهة بضم الشين وهى بياض يخالطه سواد . (قوله مجرّداً إلخ) حال من ضمير حرف المد المستكن في بعده فهو راجع إلى بعده فقط . (قوله وهو العضاة الذكر) عبارة القاموس : العضر فوط العذفوط أو ذكر العضاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضر فوطات اهـ . وقال فى محل آخر : العذفوط بالضم دوية بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى اهـ . وقال فى محل آخر : العظاية دوية كسائم أبرص والجمع عطاء اهـ . وسائم أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس : من كبار الوزغ اهـ وفى المصباح أن العضاة بالمد لفة أهل العالية والعظاية لفة تميم وأن جمع الأولى عطاء وجمع الثانية عظايا .

(قوله والمشفوع نحو قبعتراة) الأنسب بقوله نحو عضر فوط أن يقول ونحو قبعتراة . (قوله قرعبلانة) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة . (قوله لأنه زيد فيه حرفان) أى غير الهاء .

(قوله إلا من كتاب العين) الحشو بالخطأ . (قوله محبظية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أى متنفخة البطن كما فى القاموس ولعل المراد بمتنفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيداً لما قبله . (قوله قريعة) أى بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسي الأصول . (قوله وذكر بعضهم إلخ) مقابل قوله لا يزداد فيه غير حرف مد . (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيد صنيع القاموس . (قوله وكان عربيا) يظهر أنه عطف سبب على مسبب . (قوله أعنى مغناطيس) لعله من الصنف ميلاً إلى احتيال عجمته مع كونه علما

(تنبيهان): الأول : إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتي التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال : والمزيد فيه إن كان اسما لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الروائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال .

الثاني : إنما قال خمس وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث : فباعتبار تذكرها تثبت الهاء في عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها . (وغير آخري الثلاثي أفتح وضم * وأخسر وزد تسكين ثانيه ضم) تقدم أن مجرد ثلاث ورباعي وخماسي : فالثلاثي تقتضى القسمة العقلية أن تكون أثني عشر بناء لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون ، إذ لا يمكن الابتداء بساكن : وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا ، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة أننا عشر ، فهذه جملة أوزان الثلاثي من مجرد كما أشار إلى ذلك بقوله تم (ويفعل) بكسر الفاء وضم العين (أفعل) من هذه الأوزان لاستقلالها للانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم في السماء ذات الحيك [الذاريات : ٧] ، بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين : أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزءي الكلمة لأنه يقال حيك بضم الحاء والباء وحيك بكسرهما فركب القارئ منها هذه القراءة . قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فيعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة . قال في شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لإمكان عروض ذلك له ، والآخر أن يكون بكسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين ، قيل وهذا أحسن (وَالْفَكْكَسُ) وهو فعل بضم

على اللفظ لأن المراد لفظه . (قوله إلا بهاء التأنيث) كقرعيلانة . سم . (قوله أو زيادة التثنية) كقولك في تثنية اشهباب اشهبابان وفي جمعه اشهبابون عند التسمية به وفي النسب نحو اشهبائي . دمايني . (قوله إلى ضم) أى ضم لازم فخرج نحو يضرب إذ الضمة تزول نصبا وجزما . (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام . (قوله والسماء ذات الحيك) في القاموس : الحيك من السماء طرائق النجوم واحدا حيككة . (قوله على تقدير صحتها) إنما قال ذلك لأنه قد قيل أنها لم تثبت . (قوله من تداخل اللغتين) اعترض بأن التداخل في جزءي الكلمة الواحدة غير معهود إنما للمهود التداخل في الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد فإن كدت بالضم على لغة من قال كاد يكون وأكاد على لغة من قال كاد يكاد . (قوله قيل وهذا أحسن) قاله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم

الفاء وكسر العين (يَقُولُ) في لسان العرب (لَقَصْدِهِمْ تَخْصِيصٌ فَعْلٌ بِفَعْلٍ) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل ، والذي جاء منه دتل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي ، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصاري :

[١٢٦٤] جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسُهُ ما كان إلا كمُعْرَسِ الدُّنْبِلِ

والرُّبْمِ اسم لللاست ، والوَجَل لغة في الوَجَل ، حكاه الخليل : فثبت في هذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمّل خلافا لمن زعم ذلك . نعم هو قليل كما ذكر .

(تفنيده) : قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا : أى ليس بمهمّل ولا نادر وهي عشرة أوزان : أولها فَعْل ويكون اسما نحو فلس ، وصفة نحو سهل . وثانيها فَعَلَ ويكون اسما نحو فرس ، وصفة نحو بطل . وثالثها فَعِل ويكون اسما نحو كبِد ، وصفة نحو حذر . ورابعها فَعَل ويكون اسما نحو عضد ، وصفة نحو يقظ . وخامسها فَعَلَ ويكون اسما نحو عدل : وصفة نحو نكس . وسادسها فَعَلَ ويكون اسما نحو عنب ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا . وقال غيره : لم يأت من الصفات على فعل الأَزِم بمعنى متفرق ، وعدا اسم جمع . وقال السيرافي : استدرك على سيبويه قيما في قراءة الأَزِم : ﴿ دينا قيما ﴾ [الأنعام : ١٦] ، ولعله يقول إنه مصدر بمعنى القيام اهـ . واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا أخر

ثالثه في نحو : ﴿ إن الحكم ﴾ و ﴿ قل الروح ﴾ و ﴿ غلبت الروم ﴾ ولم يلحقوها بقل انظروا فالساكن المذكور حاجز حصين على أنه لا يجرى في غير الآية اهـ وقد يقال اعتراضه بما ذكر لا بنافي أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجرى في غير الآية لا يرد إذ لم يسمع في غير الآية . (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور .

(قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أى الكائن في أوزان ما لم يسم فاعله . (قوله جاءوا بجيش إلخ) قاله كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أتي سفيان حين غزا المدينة بالقتلة والحفارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أى مكان نزوله ويقال معرس كمحمد لأن الفعل أعرس وأعرس بالتشديد والشاهد في الدتل فإنه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا . (قوله والرمم) براء فهزاة وقوله اسم لللاست أى الدبر . (قوله لغة في الوعل) أى بفتح الواو وهو التيس الجبل . (قوله الأَزِم) بزاي ضحيتة وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زم أى متفرق التبات . (قوله في قراءة من قرأ) وهو الكوفيون وابن عامر . (قوله ولعله يقول إلخ) ظاهر صنيعة أن مثل ذلك لا يأتي

[١٢٦٤] قاله كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أتي سفيان حين غزا المدينة بالقتلة والحفارة . من الوافر . ولو قيس أى لو قدر معرسه بضم الميم وسكون العين للمهملة وفتح الراء وهو المنزل الذي ينزل به الجيش . والشاهد في الدتل فإنه بضم فكسر الميمزة . فلذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وغالطهم الجمهور إلى أن هنا مهمّل وهو نادر .

وهي سوي في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ [طه: ٥٨]، ورجل رَضًى، وماء رَؤًى، وماء صِرًى، وسبى جَلِيَّةٌ. ومنهم من تأولها. وسابغها فَعِلَ ويكون اسما نحو إبل. ولم يذكر سيويو من فعل إلا إبلًا، وقال لا تعلم في الأسماء والصفات غيره. وقد استدرك عليه ألفاظ: فمن الأسماء أطل وهي الخافرة ذكره المبرد. وروى قول امرئ القيس له إطلًا طَبًى بالكسر. وقيل كسر الطاء اتباع ووتد وميشط ود يس لغة في الأطل والوتد والمشط والدبس. وقالوا بأسناه حيرة أى قلح. وقالوا للعبة الصبيان جَلِج يلج وجلين يلن. وقالوا حيك لغة في الحيك كما تقدم، وعيل اسم بلد. ومن الصفات قولهم أتان إبد وأمة إبد أى ولود وامرأة يلز أى ضخمة. قال ثعلب: ولم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان: امرأة يلز وأتان إبد، وأما قوله: [١٢٦٥] غَلَمَهَا إِخْوَانَتَا بَنُو عَجَلٍ شَرِبَ النَّيْذَ وَاصْطَفَاكَ بِالرَّجُلِ فهو من النقل للوقف، أو من الاتباع فليس بأصل. وثامنها فُعِلَ ويكون اسما نحو قفل، وصفة نحو حلو. وتاسعها فُعِلَ ويكون اسما نحو صرد، وصفة نحو حطم. وعاشرها فُعِلَ ويكون اسما نحو عتق، وصفة وهو قليل. والحفوظ منه جنب وشلل، وناقصة سَرَح

في زيم. (قوله وماء روى) أى كثير مرو ويقال رواء كسماء. (قوله وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أى طال مكته. كذا في القاموس وفي نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فإلى لم أجده في اللغة.

(قوله وسى) بسين مهملة فموحدة في المصباح سبيت العدو سبياً والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اهـ وفي القاموس: السبى ما يسبى والجمع سبى والنساء لأنهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اهـ وقوله طيبة بوزن عتبة كما في القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كما في القاموس وتوهم البعض أن الشاهد في سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح: وأنت خبير بأن هذا لا دلالة فيه على كونه وصفاً. (قوله ومنهم من تأولها) أى بأنها مصادر وصف بها. (قوله اطل) بالطاء المهملة. (قوله في الاطل) أى بكسر فسكون والوتد أى بفتح فكسر أو فتح والمشط أى بتثنية أوله فسكون وبفتح فكسر وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما في القاموس والدبس أى بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالديس بكسر فسكون قصور. (قوله حيرة) أى بجاء مهملة فموحدة وقوله أى قلح بقاء فلام مهملة هو صفرة الأسنان. (قوله حطج) بجاء مهملة فلام فجيم بلج بموحدة فلام فجيم على ما في النسخ ولم أرهما في القاموس وجن بجيم فلام فنون بلن بموحدة فلام فنون كما في القاموس. (قوله عيل) بعين مهملة فتحتية.

(قوله وأما قوله إلخ) ليس متعلقاً بكلام ثعلب لأن عجلاً ورجلاً ليسا وصفين بل هو دفع لتوهم

[١٢٦٥] رجز لم يدر راجزه، والشاهد في عجل والرجل، حيث حرك الجيم فيما للضرورة. والاصطفاق بالقاف في آخره: الرقص.

أى سرية ، (وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَأَكْسِرَ الثَّانِي مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ) أى للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول ، وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ، ولا يكون ساكنا لثلاث يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع . الأول : فعل ويكون متعديا نحو ضرب ولزما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة ، وقد يجيء فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيهما ، ومنه قوله :

* لَقَدْ جَهَرَ الدِّينَ الْإِلَهُ فَجَبَّرَ

والثاني : فعل ويكون متعديا نحو شرب ولزما نحو فرح ، ولزومه أكثر من تعديه ،

استدراكهما أيضا على سببويه . (قوله من فعل ثلاثي) أى مبنى للفاعل بدليل قوله وزد نحو ضمن . (قوله لا يكون إلا مفتوح الأول) أى لا ساكنا لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مقصورا ولا مضموما إلا عند البناء للمفعول كما سيأتى لثقلهما ونقل الفعل . (قوله ولا يكون ساكنا) أى أصالة فلا يرد نحو رد وشم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف ولا نعم وبش وليس لأن أصل عين الكل الحركة لأن الكلام في الأفعال الغير الجامدة والثلاثة الأخيرة جامدة فلا ينالها التصريف .

(قوله الأول فعل) ولا تفتح عين مضارعه دون شلوذ كأى يأتى وسلايسلى وقلا بقل وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من تداخل لغتين إلا إذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح يمدح بل يغير فيها بين الكسر والضم ولا يشتر أحد الأمرين فإن اشتر أحدهما تعين كالكسر في مضرب والضم في يقتل وقال ابن عصفور : بل يجوز الأمران مع اشتراط أحدهما وقال ابن جني : يتعين الكسر عند عدم الاشتغال وما لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضى ذلك كاللزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو كوجد يجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر في ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لاه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمى فإن كانت عينه حلقية فتحت كمسعى يسعى ونهى ينهى وفى المضاعف غير المسموع ضمه كحن يحن وأن يش بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر يمر ورد يرد أو مع كسره كصد يصد ويصد ويشط ويشط وكالترام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشلذاته يتيه وطاح يطيح فى لغة من قال ما أتوه وما أطوحه وفيما لاه واو وليست عينه حلقية كززا يهزو بخلاف ما عينه حلقية كمحا يحى فى إحدى لغاته وفى المضاعف المتعدي غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حيه يحيه أو مع ضمه كشده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقتى فسبقتة أسبقه ما لم يكن فيه ملازم الكسر كواعذنى فوعذته أعده وباعينى فبعته أبيه ورماني فرميته أرميه ولا تأثير لحلقى فى ذى الغلبة خلافا للكسائى فتقول فاخرنى ففخرته أفخره بالضم وقد يجيء ذو الحلقى غير ذى الغلبة بكسر كترع ينزع أو بضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كمنع يمنع ويمنع وبضم وفتح كمحا ويمحو ويمحاو بالتثنية كرجع يرجع ويرجع ويرجع والمعتمد فى ذلك السماع فإذا فقد رجع إلى الفتح . دماينى باختصار .

(قوله ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين . دماينى . (قوله ويرد

ولذلك غلب وضعه للنوعت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء نحو شنب وفلج ، ونحو برى ومرض ، ونحو سود وشهب ، ونحو إذن وعين . وقد يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع . والثالث : فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل : فالتضمين نحو رحبتكم الدار ، وقول على : إن بشرا قد طلع اليمن ضمن الأول معنى وسع والثاني معنى بلغ . وقيل الأصل رحبت بكم فحذف الحافض توسعا . والتحويل نحو سدته فإن أصله سودته بفتح العين . ثم حوّل إلى فعل بضم العين ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين ، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عنه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى بالياءى . هذا مذهب

لحان كثيرة منها السلب يقال قرره وأقرره أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على هذين : (قوله ويختص بباب المغالبة) الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة إسناد الغلبة في فعل بين اثنين إلى الغالب فيه منهما نحو ضاربني زيد فضربته أى غلبته في الضرب . (قوله مطاوعة) أى مشعرا بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق . (قوله فجبر) أى اغبر . (قوله والثاني فعل) وحق عين مضارعه الفتح وكسرت في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يق وأما فضل بالكسر فيفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل . (قوله ولذلك) أى لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنوعت اللازمة أى الصفات اللازمة للذوات القائمة هى بها فالمراد النعت اللغوى وقوله والأعراض إلخ أى وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بمحله فلم يتعد . (قوله نحو شنب إلخ) في كلامه لف ونشر مرتب . والشنب بالتحريك ماء ورقة ويرد وعذوبة في الأسنان وشنب كقرح فهو شانب وشنب وأشنب وهى شنباء . قاموس . (قوله وفلج) بالفاء والجيم كما رأيته في نسخ وهو كقرح من الفلج وهو تباعد الأسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كقرح من القلح وهو صفرة الأسنان ولعل الأول هو المناسب لكونه مثالا للنوعت اللازمة .

(قوله إلا بتضمين أو تحويل) قال الدمامي وتبعه شيخنا والبعض وشيخنا السيد أى مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدى قطعاً ولا يعطف على السبب إلا سبب اهـ ومتشوّه ملاحظتهم في قوله أو تحويل المحول عنه إليه دون المحول والأنسب بالسباق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحينئذ يصلح سببا لأن حاصله مراعاة الأصل والله الهادى . (قوله ثم حول) أى واستصحب التعدى الثابت له قبل التحويل . دمامي . (قوله عند حذف العين) أى عند إرادة حذفها وإلا فالتقل مقدم على الحذف . (قوله لالتقاء الساكنين) هما الألف المتقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم به . (قوله لالتبس الواوى بالياءى) أى واوى العين يياؤها لأن الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الإجمال وهو أيضا معيب في مقام البيان كما حققناه سابقا .

قوم منهم الكسائي ، وإليه ذهب في التسهيل . وقال ابن الحاجب : وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ، ولا يرد فعل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم ، أو كمطبوع نحو فقه وخطب ، أو شبهه نحو جنب شبه بنجس ، ولذلك كان لازما لمخصوص معناه بالفاعل . ولا يرد يائي العين إلا هيئ ، ولا متصرفا يائي اللام إلا نهو لأنه من النية وهو العقل ، ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا ، نحو لبب وشرر ، وقالوا لبب وشرر بكسر العين أيضا ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لختين كما في كدت تكاد ، والماضي من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه ، والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضي من لغة المضارع من أخرى . وأشار بقوله (وَرَدَ نَحْوُ ضَيْنٍ) إلى أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن ، فعل هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة

(قوله هذا) أى ما ذكر من أن ضم فاء نحو سدته لنقل حركة عينه إليها بعد تحويله إلى فعل بالضم . (قوله أن الضم) أى ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أى فروعها أى الكلمات الواوية العين . (قوله أو كمطبوع) أى أو لمعنى غير مطبوع بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع في عدم المفارقة . (قوله أو شبهه) الضمير يرجع إلى الكاف الاسمية التى بمعنى مثل في قوله أو كمطبوع أى أو شبه مثل المطبوع ووجه الشبه طوره كمثّل المطبوع هذا هو الثلاثي في حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنجس لأن المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كملكة اتفاق المكر فسقط ما للبعض وأما إرجاع شيخنا والبعض الضمير إلى نحو فقه . والمعنى أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما يزول نحو جنب فنقلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه .

(قوله ولذلك) أى لكون فعل لا يرد إلا لمعنى مطبوع عليه إلخ وقوله لمخصوص معناه بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذا علة للعلة . (قوله ولا يرد يائي العين) أى استقلا للضمة على الياء . دماينى . (قوله إلا هيئ) أى حسنت هيئته . (قوله ولا متصرفا إلخ) احتزرت بمتصرفا من نحو قضو بمعنى ما أقضاه فإنه مطرد في باب التعجب كما مر وذكر شيخنا والبيض زهو مع قضو تبعاً للدماميني غير مناسب لأن زهو وإوى اللام والكلام في يائها . (قوله إلا نهو) أصله نهى كما يشير إليه قول الشارح لأنه من النية أبليت الياء وإوا المناسبة للضمة قبلها . (قوله مشروكا) بالشين المعجمة كما في عبارة التسهيل أى مشروكا بغيره من الأوزان كما بينه الدماينى ونه عليه الشارح بقوله وقالوا لبب إلخ ووقع في نسخ متروكا بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلا . (قوله لبب) أى صار ليبيا وشرر أى صار ذا شر . (قوله كما في كدت) أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بالضم تكود إلا أنهم استغفوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما في ابن عقيل على التسهيل . (قوله والماضي) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفریع غير ظاهر .

والكوفيون ، ونقله في شرح الكافية عن سيويه والملازمي . وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيويه وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها .

(تنبيهات): الأول : لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة وأنها فتحة لأن الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب .

الثاني : ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثاني فليس بأصل بل مغير عن الأصل نحو شهد وشهد وشهد .

الثالث : مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية . وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية : فعل الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر أو يتركهما معا كما فعل في الكافية ، قال في شرحها : جرت عادة النحويين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ، ومذهب سيويه والملازمي أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ : صيغة للماضي المصوغ للفاعل كذَحَرَجَ ، وصيغة له مصوغا للمفعول كذَحَرَجَ ، وصيغة للأمر كذَحَرَجَ ، إلا أنهم استغنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصلتهما

(قوله وذهب البصريون) أي جمهورهم . (قوله ما جاء من الأفعال إلخ) وارد على قوله هنا وأنها فتحة وقوله سابقا ولا يكون أي ثاني الفعل الثلاثي ساكنا . (قوله أو ساكن الثاني) أو مانعة خلو فتحوّز الجمع كما في شهد بكسر فسكون .

(فائدة): تسكين عين فعل المكسور العين أو المضمومها من الأفعال كعلم وظرف والأسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تسمية كما في التسهيل . (قوله كما فعل في الكافية) راجع لقوله أو يتركهما معا . (قوله أبنية الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا . (قوله ومذهب سيويه والملازمي) المناسب قرأته بالنصب عطفا على فعل الأمر . (قوله أن يذكر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعي كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثي لأن الأمر من الثلاثي قد يكون مجردا نحو قم وبع ودع . (قوله إلا أنهم إلخ) اعتذر عن عدم ذكر النحويين الماضي المصوغ للمجهول وفعل الأمر لا عن ترك المصنف فعل الأمر دون المصوغ للمجهول لأنه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح . (قوله لجريانها) أي الصيغ الثلاث للرباعي على سنن مطرد أي طريق غير مختلف بخلافها في الثلاثي فيبان إحداهما بيان للآخرين . (قوله ولا يلزم من ذلك) من الاستغناء بالماضي وجعل بيانه بيانا للآخرين . (قوله كما لم يلزم من

كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصلاتها هذا كلامه (وَمُنْتَهَاهُ) أى الفعل (أَزْبَعَ إِنْ جُرِّدًا) وله حيثخذ بناء واحد وهو فعلل ، ويكون متعديا نحو درجج ولازما نحو عريد . وقال الشارح له ثلاثة أبنية : واحد للماضى المبني للفاعل نحو دَحْرَج ، وواحد للماضى المبني للمفعول نحو دُحْرَج ، وواحد للأمر نحو دَحْرَج ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاختصار على بناء واحد وهو الماضى المبني للفاعل كما سبق (وَإِنْ يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سَيِّئًا غَذَا) أى جاوز ، لأن التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم ، فالثلاثى يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم ، وخمسة نحو اقتلر ، وستة نحو استخرج . والرباعى يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احر نجم .

(تنبيهات): الأول : قال فى التسهيل : وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لأن هذه فى تقدير الانفصال .

الثانى : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء أو الأفعال لكثرتها ، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد . أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة فى قول سيبويه لثلاثة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزيدى عليه نيفا على الثانين إلا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح . وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثها خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفى بعضها خلاف وهى : أفعل نحو أكرم ، وفعل نحو قر ، وتفعّل نحو تعلم ، وفاعل نحو ضارب ، وتفاعل نحو

الاستدلال على المصادر إلخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصلاتها أى المصادر . (قوله ومنتاه أربع) وإنما لم يتجاوزها إلى الخمس لتلا يساوى الاسم وهو نازل عنه بليل احتياجه إليه واشتقاقه منه . قاله الدمامينى . (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أى لما سبق من جريانها على سنن واحد .

(قوله لأن التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثى يرى إلخ . (قوله من الاسم) أى من التصرف فيه . (قوله نحو احر نجم) أى اجتمع . (قوله وإن كان) أى المزيد فيه . (قوله سيذكر ما به يعرف الزائد) أى وهذا يفتى عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها . (قوله نيفا على الثانين) أى قدرا زائدا عليها أى أكثر منها . (قوله وهى أفعل) يجىء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمرا وللكترة كأضب المكان أى كثر ضبايه وأعال الرجل أى كثرت عياله وللصيرورة كأغذ البعير أى صار ذا غدة والإعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيدا أى أعتة على الحلب والتعريض له كأبعت العبد أى عرضته للبيع ولسلبه كأقسط زيد أى أزال عن نفسه القسوط وهو الجور . وأشكيت زيدا أى أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأبغلت زيدا أى وجدته ببغلا وبلوغه كامات الدراهم أى بلغت مائة . وأنجد زيد أى بلغ نجدا والمطاوعة ككيبته فأكب . دمامينى باختصار .

تضارب ، وافعل نحو اشمعل ، وانفعل نحو انكسر واستفعل نحو استغفر ، وافعل نحو

(قوله وفعل) بتشديد العين واختلف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الأول لأنه في مقابلة الياء من يطر وقال آخرون الزائد هو الثاني لأنه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين حسن قبل وهذا الخلاف في الزائد من كل مكرر ويبيى فعل لمعان منها تعدية اللازم أودى الواحد كفرحت زيدا وخوفته عمرا والتكثر في الفعل كطوف زيد أى كثر طوافه أو الفاعل كبركت الإبل أو المفعول كفلفت الأبواب والسلب كفردت البعير أى أزلت قراده والتوجه كشرق وغرب أى توجه إلى الشرق والغرب ونسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه كفسفته أى نسبه إلى الفسق والصيرورة كمجزت المرأة أى صارت عجوزا ولأصل الفعل كفكر أى تفكر ومن فعل ما صيغ من المركب لاختصار حكايته نحو هلل إذا قال لا إله إلا الله . وأمن إذا قال آمين . وأبه إذا قال أبها الرجل ونحوه . دماينى باختصار .

(قوله وتفعل) يبيى لمعان منها المطاوعة ككسرتة فتكسر وعلمته فعلم وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدى الفعل ولزومه والتكلف أى معاناة الفاعل الفعل ليحصل كشجع أى تكلف الشجاعة وعاناهما لتحصل فهو يريد وجودها وإرادة حصول الأصل هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لإظهار الأصل بلا حقيقة والتجنب ككاثم أى تجنب الإثم والصيرورة ككأبت المرأة أى صارت أتما والاختاذ ككنبتة أى اتخذته ابنا والطلب كتمجل الشيء أى طلب عجلته وتبينه أى طلب بيانه . دماينى باختصار ولأصل الفكر كفكر أى فكر . (قوله وفاعل) هو لاقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيما بحسب المعنى إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لأصل الفعل كبا عنده أى أبعدته وسافر زيد وقتله الله وبارك فيه .

(قوله وتفاعل) هو للاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية معنى وقد جاء لأصل الفعل كعمال الله وتخييل الانتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فباعده . (قوله والفعل) يبيى لمعان منها التسبب في الشيء والسعى فيه تقول اكتسبت المال إذا حصلته بسعى وقصد وتقول كسبته إن لم يكن بسعى وقصد كالللال الموروث ولأصل الفعل كالتحى أى طلعت لحيته والمطاوعة كأوقدت النار فاتقدت ومعنى تفاعل كاتقلوا واختصموا . دماينى باختصار .

(قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذى العلاج أى التأثير المحسوس كقسمته فانقسم فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلًا فانظن لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرها محسوسا وأما نحو فلان منقطع إلى الله تعالى وانكشفت لي حقيقة المسألة وحديث : « أنا عند المكسرة قلوبهم من أجل » فمن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لأصل الفعل كانطلق أى ذهب ولبوغ الشيء كانهجز أى بلغ الحجاز واستفوا عن انفعل بانفعل فيما فاؤه لام كلويت فالتوى أو راء كرفعته فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أو نون كنقلته فانتقل

أحمر ، وافعال نحو إشهابّ القرس ، وافعول نحو اغدودن الشعر ، وافعول نحو اعلوط فرسه إذا اعروراه ، وافعول نحو اخشوشن ، وافعل نحو اهيخ ، وفوعل نحو حوقل إذا أدبر عن النساء ، وفعول نحو هرول ، وفعلل نحو شعلل إذا أسرع ، وفعلل نحو يبطر ، وفعلل نحو طشياً رأيه ، ورهياً إذا غلط ، وفعلل نحو سلقاه إذا ألقاه عى قفاه ، وافعلل

وكذا للميم غالباً كملأته فامتلاً وجمع محوته فاعى ومزته فاماز والأصل المحي وإنماز فقلبت النون ميماً وأدغمت وقد يستخون عنه به في غير ذلك كاستر واستد وقد يتشاركان في غير ذلك كحجبت الشيء فانحجب واحتجب . دمايني باختصار .

(قوله واسطعل) يبيى لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشيء متصفا بالفعل كاستسمنت زيدا أى عدته سمينا والصورة كاستحجر الطين أى صار حجراً ولوجدان الشيء متصفا بالفعل كاستوبأت الأرض وجدتها وبيعة والمطوعة كأرحته فاستراح وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه مزيد . (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا افعال وأكثر مجيئهما للألوان ثم الميوب الحسية وقد يجيئان لغريهما كاتنقض الطائر أى سقط واملاس الشيء من اللامسة والأكثر في ذى الألف العروض وفى ساقطها اللزوم وقد يكون الأول لازماً كقوله تعالى في وصف الجنتين : ﴿ مد هامتان ﴾ [الرحمن : ٦٤] والثاني عارضا كاحر وجهه خجلا . دمايني باختصار واختلف في أيهما الأصل كما في الجمع .

(قوله نحو إشهاب القرس) أى غلب سواده على بياضه ومثله أشهب . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية . (قوله افعول) يبيى لمعان منها بالمبالغة نحو اخشوشن الشعر أى عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصورة نحو اخلول الشيء أى صار حلوا . دمايني . (قوله نحو اغدودن) بغين معجمة فذال مهملةين بينهما ولو أى طال . (قوله وافعول) بتشديد الواو وقوله نحو اعلوط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله إذا اعروراه أى ركبها عربا والذي في القاموس اعلوط البعير تعلق بعقه وعلاه أو ركبها بلا خطام أو عربا اهـ . (قوله وافعول نحو اخشوشن) فيه أن اخشوشن كاغدودن وهو بوزن افعول كما مر في كلام الشارح لا افعلول بل مر عن الدمايني أن اخشوشن بوزن افعول ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر . (قوله نحو اهيخ) بخاء معجمة يقال اهيخ الغلام أى امتلأ . (قوله نحو شعلل) بالشين المعجمة فالميم فاللامين كما في القاموس . (قوله نحو يبطر) أى عمل صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب . (قوله إذا غلط) بالطاء المهملة وهو راجع إلى الفعلين قبل كما قاله شيخنا السيد ولم يذكر في القاموس الفعل الأول أصلا وإنما ذكر الرهياة وفسرها بعمان منها الضعف والتواني وفساد الرأى . (قوله وافعلل) مذهب سيويى عدم تعدى هذا البناء وتخالفة أبو عبيدة وابن جني فقالا قد يجيى متعديا كقوله :

قد جعل العاص يغرندبى أدفعه عسى ويسرندبى
قال الزبيدى : أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبنى . دمايني .

نحو اسلنقى وافعلنا نحو احبطينا لغة في احبطينا إذا نام على بطنه ، وافعلنا نحو اخرنطم إذا غضب ، وفعل نحو سنبل الزرع وتفضل نحو تمندل إذا مسح يده بالتمديد والكثير تندل ، ويحيى كل واحد من هذه الأوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا ، والمزيد من رباعيا ثلاثة أبنية : تفعلل نحو تدحرج ، وافعلل نحو احرنجم ، وافعلل نحو اقشعر وهى لازمة . واختلف في هذا الثالث : قيل هو بناء مقتضب ، وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهزمة وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل ويدل على إلحاقه باحرنجم بحىء مصدره كمصدره (لأنهم مجرّد رباع فَعْلَل * وَفَعِلَ وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ . وَمَعَ فَعَلَ فَعْلَل) أى للرباعي المجرد ستة أبنية : الأول فعلل بفتح الأول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير ، وصفة ومثلهو سهلب وشجعم ، والسهلب الطويل ، والشجعم الجرىء . وقيل إن الماء في سهلب والميم في شجعم زائدتان ، وجاء بالتاء عجوز شهيرة وشهيرة للكبرة ، وبهكئة للضخمة الحسنة . الثاني فعلل بكسر الأول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق ، وقيل السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو

(قوله وافعلنا نحو احبطينا) بهزمة بعد اللام وبعد الطاء . (قوله نحو اخرنطم) بئاء معجمة فراء فنون فضاء مهملة ويظهر لى أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعى . (قوله بالتمديد) بفتح الميم وكسرها . (قوله والكثير تندل) بل هو الفصح وأما تمندل وتغطق ونحوهما فشاذا . ذكره شيخنا السيد . (قوله ويحيى كل واحد إلخ) يرد عليه أن منها ما لم يوضح لإفادة معنى من المعانى التى تفاد بالأبنية كفعول وفعل وفعل وفعل . (قوله من رباعيا) أى الأفعال . (قوله وقيل هو ملحق باحرنجم) فأصله قشعر كحرجم زادوا فيه الهزمة وإحدى الراعين فصار اقشعر ثم نقلوا إلى العين فتحة الراء الأولى توصلا إلى إدغامها في الثانية ورد هذا القول بأن للملحق به إذا كانت فيه زيادة يجب اشتغال الملحق عليها واقعة فيه موقعها في الأصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبأنه لا يجوز في الملحق الإدغام مطلقا ولا الإعلال في الآخر ومجرد بحىء مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الإلحاق بل لابد من استيفاء شرائط الإلحاق . (قوله وأدغموا الأخير) لو قال : والراء وأدغموا الأخير فيها لكان أوضح وفى قوله وأدغموا الأخير إشارة إلى أن الراء الأولى هى الأصلية وفى ذلك خلاف . (قوله فوزنه الآن الفعل) ووزنه قبل ذلك فعلل كدحرج . (قوله رباع) بمحذف الثانية من ياعى النسب تخفيفا ثم حذف الأولى لاتقاء الساكنين وإن شئت قلت حذف بء النسب يرمتها للضرورة . (قوله ومع فعل فعلل) الوالو عاطفة لفعل على المبتدأ ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الأوزان الخمسة . (قوله ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثنى عشر فى أربعة أحوال اللام الأولى لكن لم يأت أكثرها لاتقاء الساكنين أو للتقلل أو لتوالى أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسى مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لما مر . مع . (قوله وبهكئة) بموحدة فهاء فكاف فنون . (قوله نحو حومل) بئاء معجمة فراء فميم فلام كما فى القاموس .

حُرمل . قال الجرهمي : الحُرمل المرأة الحمقاء مثل الحذعل ، ونحو ناقة دلقم ، قال الجوهري هي التي أكلت أسنانها من الكبر . الثالث فعل بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو درهم ، وصفة نحو هبلع للأكل . الرابع فعل بكسر الأول والثالث ، ويكون اسما نحو برثن وهو واحد برائن السباع وهو كالتخلب من الطير ، وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل . الخامس فعل بكسر الأول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب ، وفطحل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس . قال أبو عبيدة : والأعراب تقول زمن كانت الحجارة فيه رطبة ، قال المعجاج : [١٢٦٦] وقد أتاه زَمَنُ الْفِطْحَلِ والصَخْرُ مَبْلُ كَطَيْنِ الْوَحْلِ وقال آخر :

* زَمَنُ الْفِطْحَلِ إِذِ السَّلَامِ رِطَابٌ *

وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد ، وجمل قمطر أى صلب ، ويوم قمطر أى شديد . السادس فعل بكسر الأول وفتح الثالث ويكون اسما نحو ججخدب لذكر الجراد ، وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم .

(تنبيهات): الأول : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس

(قوله المرأة الحمقاء أى وصف المرأة الحمقاء .

(قوله مثل الحذعل) بناء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما في القاموس وما في كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر . (قوله دلقم) بدال مهملة فلام فقفاف . (قوله التي أكلت أسنانها) من باب فرح أى تكسرت . كذا في القاموس . (قوله نحو هبلع) بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقبل الماء فيه زائدة . (قوله نحو برثن) بموحدة فراء فقفوية على ما في التصريح وضبطه زكريا بالثلاثة بدل الفوقية وصوبه يس . (قوله نحو جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة . تصريح . (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر :

ليس يعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما وعاه الصدر
(قوله وفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين . تصريح . (قوله وهو الزمان إلخ) وقال المصريح :

وهو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة . (قوله قال المعجاج) تبع فيه المرادى قال العيني وهو غير صحيح وإنما قاله رؤية (قوله إذ السلام) بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرتاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصمة . (قوله نحو ججخدب) بجيم فحاء معجمة فذال مهملة تصريح . (بالضم) أى ضم اللام وقوله لأن جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام .

[١٢٦٦] قاله رؤية ، ونسب ابن لم قاسم إلى المعجاج وهو غير صحيح . الفطحل - مثال يَزِيرُ - زمن لم يخلق فيه بعد الناس . والشاهد فيه في قوله الفطحل : فإن وزنه فعل ، بكسر الفاء وفتح الميم وتشديد اللام .

بناءً أصلي ، بل هو فرع على فعل بالضم فتح تخفيفاً لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم ، نحو جمحذب وطحلب وبرقع في الأسماء ، وجرشع في الصفات . وقالوا للمخلب برثن ، ولشجر البادية عرفط ولكساء غخطط بوجد ، ولم يسمع فيها فعل بالفتح . وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي واستدلوا لذلك بأمرين : أحدهما أن الأخفش حكى جؤذرا ولم يحكى فيه الضم فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود فإن الضم فيه منقول أيضاً ، وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر أكثر . وقال الزبيدي إن الضم في جميع ما ورد منه أقصَح والآخَر أنهم قد أحقوا به فقالوا عندد ، يقال مالى عن ذلك عند دأى بد . وقالوا عاطت الناقة عوططاً إذا اشتت الفحل ، وقالوا سود فجاعوا بهذه الأمثلة مفكوكة وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق فوجب أن يكون للإلحاق . وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق (قوله عندد) بإهمال العين والدالين وقوله عاطت بإهمال العين والطاء وقوله سود د وفي داله الأولى الضم أيضاً ، فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ، فإنه قد ألحق بالزيد فيه فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرنجم ، فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف . الثاني : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعل . وقال في التسهيل : وتفرع فعل على فعل أظهر من أصالته . الثالث : زاد قوم من النحويين في أبنية الرباعى ثلاثة أوزان وهى : فعل بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن

(قوله عرفط) بعين مهلة فراء ففاء فطاء مهلة . (قوله بوجد) بموحدة فراء فجيم فдал مهلة .

(قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة في قوله وقالوا إلخ فعل بالفتح أى فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم . (قوله حكى جؤذرا) أى بفتح الذال للمعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجنيز بالياء والجؤذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها وكسر الذال . كذا في القاموس . (قوله وزعم الفراء إلخ) دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال إلخ لكن كان الأنسب حذف الواو من وزعم . (قوله أنهم قد أحقوا به) أى والإلحاق به يدل على أصالته إذ لا يلحق إلا بالأصلى . سم . ينحو جمحذب وإنما هو لأن فعلا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما في جدد وظلل وحلل ، وإن سلمنا أنه للإلحاق (قوله التي استثنى فيها) أى من وجوب إدغام المثلين في غير الملحق .

(قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالأمر الآخر قال سم : وكأن حاصل الجواب الأول منع أنه ليس من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق . (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة

الفساد خرفع ، ويقال أيضا لزئير الثوب زئير ، وللضئيل - وهو من أسماء الداهية - ضئيل ، وفعل بضم الأول وقح الثاني نحو خبيث ودلز ، وفعل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طحربة ؛ ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال : وربما استعمل أيضا فعلل والمشهور في الزئير والضئيل كسر الأول والثالث . الرابع : قد علم بالاستقراء أن الرباعي لابد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة ، ومن ثم لم يثبت فَعِلَل . وأما عبط للضمخ من الرجال وناقعة عبطه أى عظيمة فذلك محذوف من فعال وكذلك دودم وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السمر ، ويقال حينئذ حاضت السمرة ، وكذلك لبن عطلط وعجلط وعكلط أى تخين خائر ولا فَعِلَل وأما عرثن لنبت يدبغ به فأصله عرثن مثل قرنفل ثم حذف منه النون كما حذف الألف من علابط واستعملوا الأصل والفرع وكذلك عَرَفَصَان أصله عرئقصان حذفوا النون وبقي على حاله وهو نبت ولا فَعِلَل . وأما جندل فإنه محذوف من جندل ، والجندل الموضع فيه حجارة . وجعله الفراء وأبو على فرعا على فعليل وأصله جنديل ، واختاره الناظم لأن جندلا مفرد فتفرعه على المفرد أولى . وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة ، وليس بصحيح

بالفرع وكذا قوله بالتخفيف . (قوله خرفع) بناء معجمة فراء فعين مهملة كما في التصريح . (قوله لزئير الثوب) بكسر الزاي وسكون الهزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زئير أى بضم الموحدة . (قوله وللضئيل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهزة وكسر الموحدة وقوله ضئيل أى بضم الموحدة . (قوله نحو خبيث) بناء معجمة فعين مهملة فمثلثة اسم للضمخ وقيل الشديد العظم الخلق . (قوله ودلز) بدال مهملة فلام فميم فزاي اسم للصلب الشديد . (قوله نحو طحربة) بطاء فعاء مهملتين فراء فموحدة وفيه ثلاثة ألوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الأشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم . (قوله ولا يتوالى) المناسب للتفريع . (قوله لم يثبت فعلل) أى بضم ففتح فكسر .

(قوله فذلك محذوف) أى مختصر . (قوله دودم) بدالين مهملتين . (قوله عطلط وعجلط وعكلط) بإهمال عين كل من الثلاثة وطلته وقيل اللام من الأول مثله ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف . (قوله أى تخين خائر) يرجع لكل من الثلاثة قبله وفي القاموس : خئر اللبن ويثث خيرا وخشورا وخثارة وخشورة وخارنا غلط اه فقول الشارح خائر تأكيد لقوله تخين . (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وضم اللام الأولى (قوله عرثن) بعين فراء مهملتين فمثلثة (قوله عرئقصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاء مضمومة فصاد مهملة (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وكسر اللام الأولى . (قوله على فعليل) أى عنه . (قوله وليست محذوفة) أى مختصرة من شيء آخر . (قوله لما سبق) أى

لما سبق (وَإِنْ عَلَا) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخماسي (فَعَمَّ فَعَلَّ حَوَى فَعَلَّلًا . كَذَا فَعَلَّلَ وَفَعَلَّلَ) فالأول من هذه الأبنية فعلل وهو يفتح الأول والثاني والرابع يكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل ، والثاني وهو يفتح الأول والثالث وكسر الرابع . قالوا : لم يجيء إلا صفة نحو جحمرش للعظيمة من الأفاعى . وقال السيرافي : هي المعجوز المسنة ، وقهلس للمرأة العظيمة ، وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسما . والثالث وهو بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعيل للباطل وللأحاديث المستطرفة ، وقذعمل يقال ما أعطاني قذعملا أى شيئا ، وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعمل من النساء القصيرة ، وجمل خبمئن وهو الضخم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم ، وبه سمى الأسد . والرابع وهو بكسر الأول وفتح الثالث يكون اسما نحو قرطعب وهو الشيء الحقير ، وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الإبل ، وحنزقر وهو القصير .

(تنبيه) : زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فعلال نحو هندلع اسم بقلة ولم

من امتناع توالى أربع متحركات فى كلمة . (قوله الاسم المجرد) فيه إشارة إلى أن الضمير فى علا يرجع إلى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعى ليصح الإسناد فافهم .

(قوله عن أربعة) عن بمعنى على . (قوله فمع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير فى حوى يرجع إلى الاسم الخماسى الأصول . (قوله نحو شمردل) بإعجام الشين فقط . (قوله جحمرش) بجم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة . (قوله وقهلس) بقال فهاء فموحدة فلام فسين مهملة . (قوله لعظيم الكمرة) أى للرجل العظيم الكمرة أى حشفة الذكر ليناسب قوله فيكون اسما . (قوله فيكون اسما) أى على القولين الآخرين . (قوله خزعيل) بخاء معجمة فزاي فعين مهملة فموحدة . (قوله المستطرفة) بحمل ضبطه بالطاء المهملة وبالطاء المشالة . (قوله وقذعمل) بقال فذال معجمة فعين مهملة . (قوله وجمل خبمائن) بخاء معجمة أوله لا كاف كما وقع فى بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة (قوله قرطعب) بقال فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة .

(قوله وهو الشيء الحقير) هذا التفسير على وزن تفسيره القهلس بالمرأة العظيمة فلم جمل قرطعب بمعنى الشيء الحقير اسما وقهلس بمعنى المرأة العظيمة صفة إلا أن يدعى عدم اعتبار الحقارة فى مفهوم قرطعب دون العظم فى مفهوم قهلس ولا يخفى ما فيه . (قوله جردحل) بجم فراء فذال فحاء مهملتين . (قوله وحنزقر) بخاء معجمة فنون فزاي فقال فراء كما فى القاموس . (قوله فعلل) بضم فسكون فذلات لامات أولاهما مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه . (قوله هندلع) بهاء فنون فذال مهملة فلام فعين مهملة .

يبينه سيويوه ، والصحيح أن نونه زائدة وإلا لزم عدم النظر ، وأيضا فقد حكى كراع في الهندلج كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كتهيل لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في عدم النظر مع أن نون هندلج ساكنة ثانية فأشبهت نون عنبر وحفظل ونحوهما ، ولا يكاد يوجد نظير كتهيل في زيادة نون ثانية متحركة ، فالحكم على نون هندلج بالزيادة أولى . وزاد غيره للخماسي أوزانا آخر لم يثبتا الأكترون لنودورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (وَمَا * غَايِر) من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة (لِلزَّيْدِ أَوْ التَّقْصِ اتَّقَى) نحو يد وجندل واستخراج ، وكان ينبغي أن يقول أو الندور لأن نحو طحربة مغاير للأوزان المذكورة ولم يتم إلى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال في التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمي (وَالْعَرَفُ إِنْ يَلْزَمُ) الكلمة في

(قوله وإلا لزم عدم النظر) حاصل ما ذكره في توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه . (قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوي . (قوله فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لأنه على ستة أوزان كما مر . (قوله) ولأنه يلزم) لو قال وأيضا يلزم تناسب ما قبله . (قوله كتهيل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس : الكتهيل وتضم ياءه شجر عظام كالتهيل والشعر الضخم السنبلة . (قوله لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها إلخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضا في عدم النظر كما سيذكره بقوله ولا يكاد إلخ إلا أن يقال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتي في الشرح . (قوله وزاد غيره) أي غير ابن السراج . (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أي لكون بعض حروفه زائدا . (قوله من الأسماء المتمكنة) هكذا قيد غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الأسماء والأفعال لأنه تكلم فيما سبق على الأفعال أيضا وهو أوجه وإن وجه سم الأول بما فيه نظر ظاهر وإن أقره شيخنا والبعض . (قوله نحو يد وجندل واستخراج) نقص من يد أصل وهو الياء إذ أصله يدى ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الألف أو الياء إذ أصله جندال أو جندليل على الخلاف السابق في الشرح وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والألف . (قوله أو التدور) أي الشنوذ . (قوله نحو طحربة) تقدم ضبطها وتفسيرها .

(قوله أو محذوف منه) أي فاؤه كمدة أو عينه كسه أو لاهم كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كحضر موت أو أعجمي كبليش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروف وإنما لم يبه المصنف على هذه الثلاثة لأن كلامه هنا في الأسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه إلا بعدم التنبيه على النادر . (قوله والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر . (قوله هذا حلوه) قال في القاموس : هذا حنو زيد فعل فله . (قوله ويقال

جميع تصاريدها (فَأَصَلَ وَالَّذِي * لَا يَلْزَمُ) بل يحذف في بعض التصاريح فهو (الزائد مثلثا أَخْذِي) لأنك تقول هذا حذوه ، فتعلم بسقوط التاء أنها زائدة في احتذى ، يقال احتذى به أى اقتدى به ، ويقال أيضا احتذى أى اتعمل . قال :

*** كَلَّ الْحِذَاءُ يَحْتَذِي الْحَافِيَ الْوَقِعَ ***

والحذاء النعل . وأما الساقط لعله من الأصول كواو يعد فإنه مقدر الوجود ، كما أن الزائد اللازم كتون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط ، ولذا يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا . واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة ، وللإلحاق كواو كوثر وجدول ، وباء صيرف وعثير ، وألف أرطى ومعزى ، ونون جحنتل وزعشن ، وللمد كألف رسالة وباء صحيفة

أيضا احتذى أى اتعمل) ويقال أيضا احتذاه أى ألبسه الحذاء أى النعل . قال في القاموس : هذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلأ ألبسه إياها كاحتذاه ا هـ . (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق إن جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء ومفعول به إن جعل بمعنى النعل وهو الأقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض إذ هو ممدود وضعا كما مر في باب المقصور والممدود . (قوله وأما الساقط إلخ) دفع به الاعتراض على المصنف بأن كلا من تعريفى الأصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الأصل فلخروج نحو واو وعد مما هو أصل ويسقط في بعض تصاريح الكلمة لعله وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثانى عنه ودخول الأول فيه . وحاصل الجواب أن المراد بالزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعله كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو نون قرنفل في تقدير السقوط . (قوله من الأصول) حال من الساقط .

(قوله فإنه مقدر الوجود) أى فلا يرد على تعريف الأصل جمعا والزائد منعاً . سم . (قوله في تقدير السقوط) أى فلا يرد على تعريف الأصل منعاً الزائد جمعا . سم . (قوله ولذا) أى لكون الساقط لعله كالثابت والزائد اللازم في تقدير السقوط . (قوله وللإلحاق) هو جعل ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه كما في التسهيل . قال الدمامي : والمراد الموازنة بحسب الصورة وإلا فالوزن يختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعمل ووزن كوثر فعمل ا هـ وقد أفرد الناظم في تسهيله الزائد للإلحاق بفصل يبنى مراجعته مع شرحه للدمامي . (قوله كواو كوثر وجدول) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر في الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير . كذا في القاموس . (قوله وباء صيرف وعثير) الصيرف والصير في المختل في الأمور والعثير الثراب والمعاج والأثر الخفى . كذا في القاموس . (قوله وألف أرطى ومعزى) الأرطى نبت والمعزى بالقصر ويمد خلاف الضأن . كذا في القاموس وميمه مكسورة كما يفيد قول الدمامي أن ألفه للإلحاق بدرهم . (قوله ونون جحنتل وزعشن) الجحنتل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم

وواو حلوبة ، وللعوض كساء زنادقة وإقامة وسين يستطيع وميم اللهم وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابهم زيدت لتضخيم المعنى وتكثيره ، ومن هذا المعنى ألف قيعثرى وكعثرى وللإمكان كألف الوصل ، لأنه لا يمكن أن يبدأ بساكن وهاء السكت في نحو عه وقه لأنه لا يمكن أن يبدأ بحرف ويوقف عليه ، وللبیان كهاء السكت في نحو ماله ويا زائده زيدت لبيان الحركة وبيان الألف .

(تنبيهان): الأول : الزائد نوعان : أحدهما أن يكون تكرير أصل للاحاق أو لغيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال بزائد نحو عقتل ، أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب ، أو فاء

كما يأتي في الشرح والرعش المرتعش . (قوله كساء زنادقة) فإنها عوض عن ياء زنديق . سم .
(قوله وإقامة) فإن التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفا أو عن ألف الإفعال الزائدة على الخلاف السابق في المخلوف من الألفين . (قوله وسين يستطيع) فإنها عوض عن حركة العين كما سيأتي قبل فصل في زيادة همزة الوصل في شرح قوله واللام في الإشارة المشتهرة . سم . (قوله وللتكثير) أراد بالتكثير ما يشمل تضخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتضخيم المعنى وتكثيره أى تكثير داله . (قوله ستهم) في القاموس : الستهم بالضم الكبير المعجز ا هـ وفيه أيضا الزرق محركة والزرق لون معروف زرقت عينه كفرح ثم قال : والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث . (قوله ألف قيعثرى وكعثرى) القيعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر . ا هـ قاموس . والكعثرى بضم الكاف وفتح الميم . (قوله ويوقف عليه) أى وقفا جاريا على وجهه السابق في بابه فلا يقال يمكن أن يبدأ بحرف ويوقف عليه بابقا على حركته دون زيادة . (قوله ويا زائده) عطفا على ما ليه كما لا يخفى وإن جملة الإسقاطى عطفا على هاء السكت .

(قوله لبيان الحركة وبيان الألف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الألف . (قوله أو لغيره) كالتمدية . (قوله فلا يختص بأحرف الزيادة) أى المصطلح عليها وهى حروف أمان وتسهيل . (قوله إما مع الاتصال) أى اتصال الزائد بالأصل الذى هو تكرير له . (قوله نحو قتل) أى بالتشديد وهل الزائد التاء الأولى أو الثانية خلاف كما في التصريح والخلاف في اقنعنس أيضا كما في الجمع واختار ابن مالك في التسهيل أن الثانى أولى بالزيادة في باب اقنعنس والأول أولى في باب علم . (قوله نحو عقتل) بفتح العين للمهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكتيب العظيم المتناخل : الرمل وربما سموا مصارين الضب عقتلا . قاله الجوهري . (قوله أو تكرير لا كذلك) أى مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتي فيه التفصيل بين الانفصال بزائد والانفصال بأصل لأن تكرير اللام لا يفصل بأصل أبدا . (قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للإحاق بدحرج . قال في القاموس : الجلباب كسرداب وسنار القمص

وعين مع ميانة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع ميانة الفاء نحو صمصح ، أما مكرر الفاء وحدها كقرفق وسندس ، أو العين المفصلة بأصل كحدر فأصل ، والآخر أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل ، وهذا معنى تسميتها بحروف الزيادة ، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح ، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الماء وسيأتي الرد عليه .

الثاني : أدلة زيادة الحرف عشرة : أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب في أصله أعنى المصدر . ثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب . ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط ياء أبطل في إطل والأبطل الخاصة ، وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادتها أن يكون سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعل كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة . رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر ، وشرتبت وهو الغليظ الكفين والرجلين ، وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة ، وهى لدى الخافر كالشفة

وقوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطي به ثيابها من فوق كاللحفة أو هو الخمار وقد جلبه فتجلبب اهـ . ويطلق الجلباب مصدرا أيضا لجلبب كما في التصريح مثل الجلبية . (قوله مع ميانة اللام) أى للمكرر وقوله نحو مرمريس بفتح الميم وسكون الراء الأولى هو الداهية ووزنه ففعل . (قوله نحو صمصح) بمهمات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلمل وستأتى بقية الأقوال فيه . (قوله كقرفق) بقافين متفوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه ففعل . (قوله وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه فلفل . (قوله كحدر) بمهمات على وزن جعفر اسم رجل . قال في التصريح : ولم ينجى على فعل بتكرير العين غيره . (قوله المجموعة في أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجمعها في التسهيل بقوله قال الدماميني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتونيها فقالوا نعم فقال أجبتكم .

(قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة معنى تسميتها إغ هكذا أنهم العبارة واستغنى به عما وقع لبعض من التعسف البارد المبني على الفهم الكاند . (قوله في أطل) أى وهو كأبطل معنى ومادة . (قوله في يعد أو في عدة) الأول نظير وعد والثاني أصله ولم يمثل للسقوط من فرع . (قوله مع عدم الاشتقاق) أى اشتقاق الكلمة التى هو فيها . (قوله ورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح القوقية وقوله وشرتبت بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون

للإنسان ، والجحافل العظيم الشفة ، وهو أيضا الجيش العظيم ، غامسها كونه مع معدم الاشتقاق في موضع يحكر فيه زيادته مع الاشتقاق كالحزمة إذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها يحكم عليها بالزيادة ، وإن لم يعلم الاشتقاق فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وأفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة . سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كتأو ، ونحو حنطأو ، وسندأو ، وقندأو : فكالنتأو الوافر اللحية ، والحنطأو العظيم البطن ، والسندأو والقندأو الرجل الخفيف . سابعها لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تنفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلا وهو مفقود . فاعني لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تنفل على لغة من ضم التاء والفاء ، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصلاتها عدم النظر فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلا وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظر في نظيرها أعني لغة الفتح ، فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا إذا الأصل اتحاد المادة . قاسمها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة . وألف اسم الفاعل .

وفتح الموحدة آخره مثله وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء . (قوله مع المشتق) أي ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فلاشتقاق بمعنى مطلق الأخذ . (قوله نحو جحافل) تقدم ضبطه قريبا .

(قوله وإن لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا ينافي قوله كونه مع عدم الاشتقاق . (قوله فإنها قد كثرت زيادتها إلخ) مقتضاه أنها قد تكون في هذا الموضع أصلية فانظره . (قوله سادسها اختصاصه إلخ) لا وجه للتعبير بالاختصاص إلا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع إلخ كما عبر به في نظائره لكان واضحا وقوله بموضع إلخ إن أجرى على إطلاقه الشامل للمشتق نحو كتأو بثلاثة بعد النون الزائدة من كتأت لحينه كمنع أي طالت وكثرت كما في القاموس وغير المشتق كما في الأمثلة الأربعة التي في الشرح وأريد بنحو الأربعة ما يتناول كتأوا بالثلاثة كان الدليل الرابع مندرجا في السادس وإن قصر على غير المشتق أخذنا من الأمثلة التي ذكرها وأريد بنحو الأربعة مثل حنطأو بالطاء المشالة المعجمة وهو الحنطأو بالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل ففي المقام صعوبة ما وإن أمهله . (قوله من كتأ) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكتأو بثلاثة بعد النون لكن الذي بالفوقية غير مشتق والذي بالثلاثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تنفر بما يقتضي خلاف ذلك وقوله ونحو حنطأو وسندأو بإهمال أولهما وثالثهما ولو قدم الشارح على نحو كتأو لكان أجزل وقوله وقندأو بقاف ثم دال مهملة وأول كل من الألفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح . (قوله في تلك الكلمة) متعلق بلزوم . (قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره .

عاشرها الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر ، وذلك في كنهيل فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنل وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى الكثير ، ذكر هذا ابن إلياز وغيره . وقال المرادى هو مندرج في السابع انتهى . **(بضمين فعل قابل الأصول في * وزي)** يعنى إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصل منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام مسويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون : فتقول في فلس فعل ، وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين ، وكذلك في قام وشد لأن أصلهما قوم وشد ، وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل ، وفي ظرف فعل وكذلك في طال وحب **(وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ أَكْثَرُ)** عن تضعيف أصله من الميزان فتقول في أكرم ويطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج : أفعل وفعل وفوعل وانفعل وانفعل واستفعل وانفعال واقفعال واستفعال ، واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما : أحدهما المبدل من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله ، فيقال في وزن اصطربر افتعل وذلك لأن المقتضى للإبدال مفقود في الميزان والآخر المكرر

(قوله عند لزوم الخروج عن النظر) أى على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيادة . **(قوله وذلك في كنهيل)** أى على لغة من ضم الباء بدلها ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره . **(قوله فعل كسفرجل بضم الجيم)** لو قال فعنل بضم اللام الأولى لسلم من تكلف الخطأ في ضم الجيم . **(قوله فعنل)** كذا في النسخ بتقديم العين على النون والصواب فعنل بتقديم النون على العين . **(قوله ومن أصولهم)** أى قواعدهم . **(قوله هو مندرج في السابع)** أى لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة بأن يراد به ما هو الأعم من أن يعلم النظر بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا . **(قوله بضمين فعل)** أى ما تضمنته من الحروف ولم يقل بفعل لأن المقصود مادة فعل دون هيئته إذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله في وزن المراد به المعنى المصدرى أى في وقت وزن . قال في الجمع : وإنما اصطلاحوا على الوزن بهذه المادة لتأوها جميع الأفعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الأسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اهـ بإيضاح . **(قوله لتعلم الأصل منها والزائد)** فيه نظر لأن الوزن فرع معرفة الأصل والزائد فإن قرئ لتعلم يوزن تكلم صح . سم . **(قوله وكذلك في قام وشد)** فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لأصلهما قبل الإعلال والإدغام . **(قوله وكذلك في هاب ومل)** أى أصلهما هيب ومل بكسر ثانيهما .

(قوله وكذلك في طال وحب) أى لأن أصلهما طول وحب بضم ثانيهما . **(قوله وزائد)** أى حرف زائد في الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابله بضعف أصل من ميزان الكلمة التي هو منها فإضافة الأصل إلى ضمير الزائد لأدنى ملاسة فلا يقال في وزن أكرم مثلا ففعل . **(قوله لأن المقتضى للإبدال)** أى لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق .

إلحاق أو غيره فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتي بيانه (وَضَاعِفُ اللَّامِ) من الميزان (إِذَا أَصْلٌ يَقِي) من الموزون بأن يكون رباعيا أو خماسيا (كَرَّاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقِي) وجيم ولام سفرجل ، وميم ولام قدعمل : فتقول في وزن الأول فعلل ، وفي الثاني فعلل ، والثالث فعلل ، والرابع فعلل (وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ * فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوُزْنِ) من أحرف الميزان (مَا لِلْأَصْلِ) الذي هو ضعفه منها فإن كان ضعف الفاء قبل الفاء وإن كان ضعف العين قبل العين وإن كان ضعف اللام قبل اللام ، فتقول في حلتيت فعليل ، وفي سحنون فعلول ، وفي مرميس فعفيل ، وفي اغدودن افعول ، وفي جلبب فعلل . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في حلتيت فعليت ، وفي سحنون فعلون ، وفي مرميس فعمريل ، وفي اغدودن افعول ، وفي جلبب فعلب . ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان : أحدهما تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو صَبَرٍ وقتر وكثُر فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل ، ووزنها على القول المرغوب عنه فعيل وفعلت وفعلل . وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال متفرا ، والآخَرُ التباس ما

(قوله أو غيره) أي كالتدنية . (قوله كما يأتي بيانه) أي في قوله وإن يك الزائد ضعف أصل إلخ . سم . (قوله وضاعف اللام إلخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر أما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو أفعال أربعة . كذا في التصريح . (قوله فسق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارسي عن الجلال المحلى . (قوله قدعمل) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح .

(قوله فاجعل له إلخ) لا يقال يلزم التباس الأصل بالزائد حينئذ لأننا نقول نعم ولكن يزول بالضابط السابق في قوله والحرف إن يلزم إلخ . (قوله من أحرف الميزان) من تبعضية حال من ما للأصل فقوله ثانيا منها تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذي هو أي ذلك الحرف الزائد ضعفه أي ضعف الأصل منها أي من أحرف الميزان . (قوله في حلتيت) بماء مهملة مكسورة فقويتين بينهما تحية وهو صمغ الانجدان يفتح الهمة وضم الجيم وإعجام الدال ثبات جيد لوجه الفاصل . (قوله وفي سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح . قاله شيخنا السيد . (قوله وفي مرميس) تقدم ضبطه وتفسيره . (قوله وفي اغدودن) بإعجام الغين وإهمال الدالين يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن الثبت إذا أختصر . تصريح . (قوله وما شاكلها) كفجر وفجر وفخر وهكذا إلى آخر حروف الهجاء . (قوله إلى آخر الحروف) فيقال في نحو فجر فعجل وهكذا . (قوله التباس ما) أي فعل يشاكل

يشاكل تفعيلًا بما يشاكل مصدره فعللة وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عنه للاحاق ولغير الاحاق ويتحد اللفظ به كبين مقصودا به الاحاق ومقصودا به التعدية ، فعلى المقصد الأول مصدره تبنية مشاكل درجة ، وعلى المقصد الثانى مصدره تبين ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين ، واختلاف وزن الفعلين فيما نحن بصده ليس إلا على المذهب المشهور .

(تنبيهات): الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلب ، وإن كان منها قد يكون ضعفا نحو سأل وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تضعيف فيقابل فى الوزن بلفظه نحو سمان وهو ماء لبنى ربيعة فوزنه فعلا لا فعلا ، لأن فعلا بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزلال ، إلا خزعال وهو ناقة بها ظلع ، وقهقار للحجر ، وأما بهرام وشهرام فعجميان .

مصدره تفعيلًا على حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذنا من قوله الآتى مصدره تبنية مشاكل درجة . (قوله أن الثلاثى المعتل العين) أى كيان . (قوله مشاكل درجة) أى كمصدر الملحق به كدخرج . سم . (قوله واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصده) أى نحو بين بوجهيه ليس إلا على المذهب المشهور . قال سم : وأقره شيخنا والبعض كأن مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لأنه يذكر الزائد إذا كان تكرير . أصل بما يذكر به ذلك الأصل وأما المقصود به الإلحاق بالرابعى فعل المشهور يكون وزنه فعل لأن الملحق وزنه وزن الملحق به وحيث يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعل فى الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اهـ وفيه عندى نظر لتصريح الشارح سابقا بأن المكرر للإلحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الأصل وحيث فوزن بين مطلقا فعل فلم يختلف وزن فعلين على المذهب المشهور أيضا فتدبر . (قوله فقد يكون ضعفا نحو سأل) بتشديد الهزة . سم .

(قوله وقد يكون غير ضعف إلخ) ليس فى كلامه حصر فى القسمين فلا ينافى وجود قسم ثالث . وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالهزة فى أكرم مثلا . (قوله ولكن دل الدليل) كندور فعلا غير مكرر الفاء والعين . (قوله على أنه لم يقصد به تضعيف) أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وإن وافق لفظه لفظ أصل . (قوله فيقابل فى الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف إلخ . (قوله نحو سمان إلخ) الذى فى القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل فاعل مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح فيتوافق كلامهما . (قوله لأن فعلا) أى بفتح الفاء . (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فاؤه وعينه فخرج نحو قهقار لأنه مكرر الفاء فقط (قوله الاخزعال) بخاء معجمة فزأى فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف :

* وبعد نفى أو كفى التصحب *

اتباع ما اتصل . (قوله بها ظلع) بإعجام الظاء وإمال العين أى عرج . (قوله وقهقار) بقاءين

الثاني : المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن ردّ ومردّ فعل ومفعول لأن أصلهما ردد ومردد . الثالث : إذا وقع في الموزون قلب تقلب الزنة لأن الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها ، فنقول في وزن آذر أعفل لأن أصله أدور قدمت العين على الفاء ، ونقول في ناء فلع لأنه من النأى ، وفي الحادى عالف لأنه من الوحلة ، وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف فنقول في وزن قاض فاع ، وفي بع فل ، وفي يعد يعل ، وفي علة علة ، وفي عه أمر من الوعى عه ، إلا إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والمخوف فيقال أصله كذا ثم أعل انتبى . (وَأَحْكُمُ بِتَأْصِيلِ) أصول (خُرُوفِ) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه وليس أحد المكررين فيه صلحا للسقوط كحروف (مِثْمِمْ) * وَنَحْوُهُ) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتها معا (وَالْخُلْفُ فِيهِ) الرباعى المذكور الذى أحد المكررين فيه صالح

زاد في القاموس القسطل بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار . والخرطال بالحاء للمعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب معروف . (قوله وأما بهرام وشهرام فعجميان) أى علمان عجميان فالأول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة الحنكى كما في القاموس وذكر شيخنا السيد أن في بائه الموحدة الفتح والكسر . (قوله الثانى المحير إغ) هذا التنبيه مكرر مع ما أسلفه في شرح قول الناظم بضمن فعل إغ حيث قال : وكذا في قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد وكذلك في هاب ومل ثم قال : وكذلك في طال وحب فاعرفه فإنه مما لم ينتبه له . (قوله قلب) أى مكانى كأن قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين . (قوله على ترتيبها) أى الواقع في الموزون .

(قوله فنقول في وزن آذر) بinde قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل استقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبملت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فأبدلت ألفا قياسا . قاله الفارضى . (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلبت ألفا . سم . (قوله ونقول في ناء) بنون فألف فهزمة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهمزة فصار نأى على وزن فلع فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا في التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة . (قوله وفي الحادى) أصله واحد فأخترت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالألف فقدمت الحاء عليها فصار حادى فقلبت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة فصار حادى . (قوله بتأصيل أصول حروف) لا وجه لزيادة الشارح أصول . (قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسماء كمثل له أو فعلا كترنزل ووسوس . (قوله المكررين) هما في مثاله السين الثانية والياء الثانية .

(قوله كحروف مسمم) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب . قاله الفارضى . (قوله والخلف إغ) ظاهره أنه لا خلاف في القسم الأول مع أن فيه خلافا أشار إليه بعضهم . سيوطى .

للسقوط (كَلَمٍ) أمر من المم ، وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم يقل إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصلها وإن مادة المم وكفكف غير مادة لم وكف وزن هذا النوع فعمل كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج . وقيل إن الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعمل وهذا مذهب الزجاج . وقيل إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل المم لمم فاستقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ، ويرده أنهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفاً في الأصل لجاء على التفعيل ، فإن تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصل كصمصحم وسمصحم حكم فيه بزيادة الضعفين الآخرين لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين والسابق ، كذا قاله في شرح الكافية . وقال في التسهيل : فإن كان في الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثاني المتأثرات . وثالثها نحو صمصحم ، وثالثها ورابعها في نحو مرمرس . انتهى . فاتفق كلامه في نحو مرمرس واختلف في نحو صمصحم ، فوزنه في كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلصح ، وفي كلامه الثاني فصحمل ، واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى

(قوله في الرباعي المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه . (قوله حروفه كلها محكوم بأصلها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله في بيان عمل الخلاف الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط . وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أى ولو في مادة أخرى من المعنى أو أنه مبنى على غير القول الأول . (قوله وقيل إن الصالح للسقوط) أى الذى هو الحرف الثالث . (قوله فوزن كفكف على هذا فعمل) جرى الشارح هنا على المنهج المرغوب عنه من مقابلة تكرير الأصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعلل وكذا يقال في نظائره الآتية .

(قوله ولو كان مضاعفاً في الأصل إلخ) قال أبو حيان : يمكن الجواب عن هذا بأنه إما كان يلزم ذلك لو بقى على إدغامه فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي نحو جلبب فجاء مصدره على وزن مصدره . (قوله فإن تكرر في الكلمة حرفان إلخ) محترز قوله الرباعي الذى تكررت فاؤه وعينه . (قوله كصمصحم وسمصحم) بإهمال حروفهما . والصمصحم الشديد الغليظ كما مر . والصمصحم صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما في القاموس . (قوله ثاني المتأثرات وثالثها) يعنى الحاء الأولى والميم الثانية . (قوله فاتفق كلامه في نحو مرمرس) إما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاماً للمصنف في نحو مرمرس غير كلامه في التسهيل . (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى إلخ) قال شيخنا والبعض : هذا إشارة إلى قول مغاير للقولين قبله لأنه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الأولى فقط فوزن صمصحم على هذا فعمل ولا دليل عليه بل الأقرب أنه تأييد لكلام المصنف في التسهيل وإما خص الحاء الأولى بالذكر لأنها التى يتج دليل زيادتها إذ لا يحذف

في نحو صمصحح والميم الثانية في نحو مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس . ونقل عن الكوفيين في صمصحح أن وزنه فعلل وأصله صمصحح أبدلوا الوسطى ميمًا . ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي شرع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال : (قَالَفَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاحَبَ زَائِلَةً بِغَيْرِ مَتْنٍ) ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وزائد خبره . والميم الكذب : أى إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه ، فيحمل عليه ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب . وما ذكره إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحق . واعلم أن الألف لا تزداد أولا لامتناع الابتداء بها وتزداد في الاسم ثانياً نحو ضارب ، وثالثة نحو كتاب ، ورابعة نحو حبلى ، وسرداح ، وخامسة نحو انطلاق ، وجلبلاب ، وسادسة نحو قبعثرى ،

ل التصغير غيرها . (قوله أن وزنه فعلل) بثلاث لامات .

(قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف أن يلزم البيت وما عده زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه . (قوله فألف) أراد الألف اللينة وأما الهزمة فستأق . (قوله كذلك) أى مصاحبة أكثر من أصلين . (قوله فيه) أى فى أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك . (قوله فيحمل عليه ما سواه) أى على الأكثر ما سوى الأكثر . (قوله نحو رمى ودعا) لا تخفى على نبيه حكمة تعدد الأمثلة . (قوله وما ذكره) أى من منطوق قوله فألف أكثر إلخ ومنهومه وملخصه أن كون الألف إما زائدة أو منقلبة عن أصل إنما هو فى الأسماء المتمكنة والأفعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى وإلى وعلى ونحو متى ومهما فليست الألف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل إذ لا اشتقاق فيها بل هى أصلية غير منقلبة . كذا قال شيخنا عازبا للطبلاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفي زيادتها فى قوله فلا وجه للحكم إلخ ظاهر فى أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فألف أكثر إلخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه إلا أن يقال تعليقه بقوله لأن ذلك إلخ يشعر بهذه الضميمة .

(قوله فى الأسماء المتمكنة) أى المربة وكان عليه أن يزيد العربية إلا أن يقال تركه اتكالا على أخذه مما بعده . (قوله لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله فيحمل عليه ما سواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا إلا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الأسماء المتمكنة العربية . (قوله وسرداح) بإهمال حروفه وكسر

وسابعة نحو أربعاوى . وتزداد في الفعل ثانية نحو قاتل ، وثالثة نحو تغافل ، ورابعة نحو سلقى ، وخامسة نحو اجأوى ، وسادسة نحو اغرندى .

(تنبيهان): الأول : يستثنى من كلامه نحو غاعى وضوضى من مضاعف الرباعى فإن الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة . الثانى : إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة ، فإن قدرت أصلاته فالألف زائدة ، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في خماسى كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة ، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أغمى وموسى وعقنقى إن وجد في كلامهم ، ما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف ، وزيادة

أوله الناقة الطويلة . (قوله وحلاب) يكسر الحاء للمهمله واللام وهو اللباب . كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم . (قوله نحو أربعاوى) بضم الهمزة والموحدة قعدة التربع كما في القاموس وقد أسلفنا في باب ألفى الثابت عن السيوطى والدمامى ضبطه بفتح الهمزة . (قوله نحو سلقى) في القاموس سلق فلانا طعنه كسلفاه . (قوله نحو اجأوى) قال في الصحاح : الجؤوة حمرة تضرب إلى سواد وفي القاموس أنه يقال جؤوة كحمرة وجؤة كثة وجأى كجوى والفعل جئى الفرس وجأى واجأوى والنت أجوى وجأراء . (قوله نحو اغرندى) بالغين المعجمة فالراء أى علا .

(قوله نحو غاعى) بعين مهملة أى زجر الضأن فقال عا أوعو أوعاوى ويقال أيضا في الفعل عوعى وعيمى كما في القاموس . (قوله وضوضى) بضادين معجمتين قال في القاموس في باب الهمزة : الضأضاء والضؤضاء أصوات الناس في الحرب ورجل مضوض مصوت وقال في باب الألف اللينة الضؤة الجلية كالضؤوبة اهـ والجلية بفتح الجيم واللام الأصوات . (قوله من مضاعف الرباعى) يعنى ما لاهم الأول من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه . (قوله فإن الألف) أل للجنس إذ كل من ألفى غاعى الأولى والثانية وألف وضوضى بديل من أصل لأن وزنهما فعمل . (قوله الثانى إذا كانت الألف إلخ) يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أى عققا أصالة جميعه . فإن كان فيه ما ليس محققا بل محتملا فقط فقيه تفصيل . (قوله والثالث يحتمل الأصالة والزيادة) كما في أنبان فإنه يتمل أن وزنه فعال بزيادة الألف وأصالة الهمزة أو أفعل بالعكس . (قوله مصدرة) يرجع لكل من الهمزة واليم . (قوله منقلبة عن أصل) قال شيخنا : انظر هل هو أبأ أو واو .

(قوله نحو أغمى) نظر الدمامى في التثليل به بأن منع صرفه أى للوصفية التخيلية ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة . (قوله وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم ثنى اهـ دمامى . أى لأنه أعجمى . (قوله وعقنقى) لم أجده في القاموس ولعل ذلك نكته قول الشارح إن وجد في كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنمل . (قوله ما لم يدل دليل إلخ) قيد في قوله كان الأرجح الحكم عليه

الألف كما في أرطى عند من يقول أديم مأروط أى مدبوغ بالأرطى ، وكما في معزى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالة وزيادة الألف . انتهى . (وَالْيَا كَذَّ وَالْوَاوُ) أى مثل الألف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (إِنْ لَمْ يَتَقَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّو) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (وَوُغَوَا) إذا صَوَّت ، فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمس ، والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضا . فتقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط ، وإن صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهو زائد إلا في الثنائي المكرر كما تقدم في المتن ، وإن صحب أصلين وثالثا محتملا فإن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما وأصالة الياء والواو نحو أيدع ، ومزود إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أولق عند من يقول ألقى فهو مألوق : أى جن فهو مجنون ، وكما في أبطل لما تقدم من قولهم فيه اطل ، أو أصالة الجميع كما في مريم ومدين فإن وزنهما فعل لا فاعل لأنه ليس في الكلام ، ولا مفعول والا وجب الإعلال .

بالزيادة . (قوله عند من يقول أديم مأروط) بخلاف عند من يقول أديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة همزة وأصالة الألف . (قوله حكمنا بأصالة وزيادة الألف) ظاهر تعين ذلك اهـ إسقاطي وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين أصالته مع فرض أنه يحتمل الأصالة والزيادة إلا أن يقال معنى احتياله للزيادة أنه من الأحرف العشرة التي قد تزداد .

(قوله إذا صحب أكثر من أصلين) كما في قتل ومقتول . (قوله إن لم يتقيا إلخ) أى ولم تصدر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول في غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك . (قوله كما هما إلخ) أى وقوعا مثل الوقوع الذي هما واقعان عليه في يؤيؤ ووعوعا إن جعلت ما موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما في يؤيؤ ووعوعا إن جعلت موصولا حرفيا . (قوله إلا في الثنائي المكرر) هو المعبر عنه آنفا بمضاعف الرباعي . (قوله مصدرة) راجع لكل من همزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي كما قال في الألف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا . (قوله نحو أيدع) يفتح همزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران . (قوله ومزود) المزود كسندر وعاء الزاد وهو طعام للسافر . (قوله كما في أولق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون . (قوله عند من يقول ألقى) بالبناء للمجهول لزوما كما في القاموس أى وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أى أسرع كما في القاموس فالواو أصلية وهمزة زائدة . (قوله كما في مريم) مقتضاه أن مريم اسم عرى وإلا لم يأت فيه حكم بأصالة أو زيادة لما قدمه الشارح . (قوله وإلا وجب الإعلال) بأن يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

وإن كان المحتمل غيرهما حكماً بأصلائه وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو **يهير** وهو الحجر الصلب . وقال ابن السراج : **اليهر** اسم من أسماء الباطل ، قال وربما زادوه ألفاً فقالوا **يهيرى** . وقيل هو السراب ، يقال أكذب من **اليهر** أى من السراب ، فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية لأنه ليس في الكلام فعيل ، ولا خفاء في زيادتها في نحو **يحمز** وكما في عزويت وهو اسم موضع . وقيل هو القصير أيضاً فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلاً لأنه ليس في الكلام ، ولا فعويلاً لأن الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعلياً مثل **عفريت** . واعلم أن الياء تزداد في الاسم : أولى نحو **يلمع** ، وثانية نحو **ضيقم** ، وثالثة نحو **قضيبي** ، ورابعة نحو **جذرية** ، وخامسة نحو **سلخيفية** . قيل وسادسة نحو **مغناطيس** ، وسابعة نحو **تخنزوانية** . وتزداد في الفعل : أولى نحو **يضرِب** ، وثانية نحو **يبطر** ، وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال نحو **رهياً** ، ورابعة نحو **قلست** ، وخامسة نحو **تقلست** ، وسادسة نحو **استلقت** . والواو تزداد في الاسم : ثانية نحو **كوثر** ، وثالثة نحو **عجوز** ، ورابعة نحو **عُرْقوة** ، وخامسة نحو **قلنسوة** ، وسادسة نحو **أربعاوى** . وتزداد في الفعل : ثانية نحو **حوقل** ،

(قوله وإن كان المختل غيرهما) أى غير الهزمة والميم المصدرين . (قوله كما في نحو يهير) بتشديد الراء مثال للمنفى أعنى ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أى على أصالة الياء أو الواو وزيادة المختل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الأولى . (قوله ولا خفاء إلخ) كأنه تعليل في المنى لخلوف والتقدير لأنه ليس في الكلام فعيل بخلاف يفعل إذ لا خفاء فيه إلخ . (قوله وكما في عزويت) عطف على قوله كما في نحو يهير وهو بكسر العين للمهملة وسكون الزاى آخره فوقية . (قوله بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء) أى لا بأصالة الواو والتاء معاً على وزن فعليل ولا بزيادتهما معاً على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رابعة وذكره زيادة الياء التحتية غير ضرورى إذ لا تنوهم أصالتها .

(قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب . (قوله نحو حدرية) بكسر الحاء المهملة وسكون اللال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الأرض . (قوله نحو سلخيفية) بضم السين للمهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف . (قوله مغناطيس) بفتح الميم كما يفيد صنيح القاموس . (قوله نحو تخنزوانية) بضم الحاء المعجمة وسكون النون وضم الزاى وبعد الألف نون مكسورة فتحية خفيفة التكبر . (قوله نحو رهياً) أى غلظ كما قدمه الشارح وفسر في القاموس الرهياً بجمان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى . (قوله نحو قلست إلخ) يقال قلستته تنقلسى أى ألبسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضاً قلنسته تنقلنس كما في القاموس . (قوله نحو استلقت) أى تمت على ظهري . (قوله عرقوة) بيمين مهملة مفتوحة فراء ساكنة ففاف مضمومة إحدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب . (قوله نحو أربعاوى) تقدم تقريباً ضبطه وتفسيره . (قوله نحو جهور) أى رفع صوته وأما

ورابعة نحو جهور ، ورابعة نحو اغدودن .

(تنبيهان): الأول : مذهب الجمهور أن الواو لا تزداد ألوا ، قيل لثقلها ، وقيل لأنها إن زيدت مضمومة اطردهمزها أو مكسورة فكذلك وإن كان همز المكسورة أقل ، أو مفتوحة فيطرطق إليها الهمز لأن الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول ، فلما كانت زيادتها ألوا تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس . وزعم قوم أن واو ورتل زائدة على سبيل الدور لأن الواو لا تكون أصلا ق بنات الأربعة وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى بناء وفعل وهو مفقود . والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها في فحجل بمعنى فحج ، وهذيل بمعنى هدم ، فإن لزيادة اللام آخرها نظائر بخلاف زيادة الواو ألوا .

الثاني : إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يلمع وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضا اسم شجر يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع . انتهى **(وهكذا همزٌ وميمٌ سبقا * ثلاثةٌ تأصيلها تحقيقا)** أي الهمزة والميم جهور كجعفر فاسم موزع . **(قوله نحو اغدودن)** تقدم تقريبا ضبطه وتفسيره . **(قوله اطردهمزها)** أي قلبها همزة .

(قوله قد يوقع في اللبس) أي بما همزته أصلية غير منقلبة كما في وكل بالتخفيف فإنه إذا بنى للمجهول تطرق إليه قلب الواو همزة فيلبس بأكل الذي همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو غير ظاهر إذ مثل هذا إجمال لا لبس . **(قوله ورتل)** تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قول المصنف والحرف إن يلزم إلخ . **(قوله في فحجل)** بناء فحاء مهملة فحج كجعفر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النحاة الفحجل وفسروه بالأفحج وقال في عل آخر فحج كمنع تكبر وفي شتيته تلاني صدور قديمه وتباعد عبقاه اهـ وقال شيخنا : الفحج المتباعد السابق واللام لللاحق أي بجعفر وعبارة الشارح بعد في مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل اهـ . **(قوله وهذيل)** بكسر الميم وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام لللاحق بيزرج . وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق .

(قوله فإن لزيادة اللام إلخ) تعليل لقوله والصحيح إلخ . **(قوله في يستعور)** بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم الميم المهملة آخره راء على وزن فعلول كما في التصريح . **(قوله إلا في المضارع)** كيبحرج . **(قوله وهكذا همز إلخ)** اعترض بأنه كان ينبغي أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق أكثر كاصطيل ومرزجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤرؤ ورعوع بعد تنصيصه أولا على مسألة سمس أن يستثنى هنا نحو مرمر وبأنه كان ينبغي أن ينص على أن الميم التي في أول

متساويتان في أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصلاتها فهو زائد نحو أجد ومسجد للدالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدير الواقع منهما حشوا أو آخره فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل كما سيأتي بيانه ، وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ، ونحو إصطبل ومرزجوش ، وبقيد الأصالة نحو أمان ومعزى ، وبقيد التحقق نحو أرطى فإنه سمع في المدبوغ به مأروط ومرطى ، فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية فوزنه على الأول فعل وألفه زائدة للإلحاق ، فلو سمي به لمن ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثاني أفعل فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر لأن تصاريفه أكثر فإنهم قالوا أرطت الأديم إذا دبغته بالأرطى وأرطت الإبل إذا أكلته

اسم فاعل الفعل المخاوى أربعة أحرف فأكثر واسم مفعوله والمصدر الميمي واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وأن الهمزة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول . (قوله فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل) كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها .

(قوله كما سيأتي) أى في التنبيه الثاني . (قوله نحو أكل ومهد إلخ) أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصلتهما أما إذا سبقا أصليين فقط فتكميلا لأقل الأبنية وأما إذا سبقا أربعة فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو محمول عليه نحو أدرج ومدحرج فوزن إصطبل فعمل ووزن مرزجوش فعملول وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية ولو كانا غير عربيين اه مرادى فإن سبقا أربعة أحرف وكان بعضهما زائدا فهما أيضا زائدان كما كرام وانطلاق ومضروب ومنطلق . (قوله ونحو إصطبل ومرزجوش) أى لأن قيل الثلاثة يخرج الأقل منه الأكثر والإصطبل يقطع الهمزة معروف . والمرزجوش يفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بيم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الأول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسي معرب كما في زكريا ويقال للمرزجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما في القاموس .

(قوله وبقيد التحقق نحو أرطى إلخ) وقوله فيما يأتي الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا إلخ كلامهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغي ذكر حاصلهما في محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الأحرف الثلاثة التي بعد همزة أرطى يحتمل الأصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقيق أصالة الثلاثة عند من يقول مرطى وتحقق زيادة الألف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال مأروط إلخ إلا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب في أصلاته وزيادته . (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء . (قوله وشبه التأنيث) أى شبه ألف التأنيث وهو ألف الإلحاق .

وَأَرَطَت الأرض إذا أُنْبِتَتْه ، وقيل أيضا أَرَطَت الأرض إذا أُنْبِتَتْ الأرطى ، وكذا الأولق لأنه قيل هو من أَلَقَ فهو مألوق إذا جن ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل هو من وَلَقَ إذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أَفْعَل والأول أَرَجَح ، وكذا الاوتكى لنوع من البحر ردىء دائر بين أن يكون وزنه أَفْعَل كأَجْفَل وفوعلى كخوزلى ، ويخرج به أيضا نحو موسى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة ولكن الأرجح الزيادة كما مر .

(تنبيهات): الأول : محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل ، كما فى ميم يرجل ومُغْفور ومرعزى حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول ، أما يرجل فمذهب سيويه ، وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقوله مرجل الخالط الثوب إذا نسجه موشى بوشى يقال له المراحل ، قال ابن خروف : المرجل ثوب

(قوله وَأَرَطَت الإبل) لم أر نصا فى ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل أَرَطَ . **(قوله وَأَرَطَت الأرض)** أى بهزمة فأبلف مبذلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهزتين تسمح فى القاموس أَرَطَت الأرض أخرجت الأرض كأَرَطَت لوطاء أو هذه لحن للجوهري اهـ ولعل اللغة الثانية هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أَرَطَت الأرض .

(قوله وكذا الأولق لأنه قيل إغخ) على هذا القول اقتصر فى القاموس فقال : الأولق الجنون أو شبه أَلَقَ كمنى فهو مألوق ومؤلق اهـ . **(قوله من أَلَقَ)** بالبناء للمجهول كما مر . **(قوله وقيل هو من وَلَقَ)** بالبناء للفاعل قال فى القاموس : وَلَقَ يَلُقْ أسرع وفلاتا طعنه خفيفا وبالسيف ضربه وفى السير أو الكذب استمر . **(قوله ووزنه أَفْعَل)** أى على الثانى وأما على الأول فوزنه فوعلى . **(قوله وكذا الأوتكى)** بنوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعاً فليس الكلام فيها وإنما الكلام فى الهمزة مع الواو . **(قوله كأَجْفَل إغخ)** تقدم ضبط أَجْفَل وخوزلى وتفسيرهما فى باب أَلَف التأنيث . **(قوله فإن ميمه إغخ)** كان المناسب للسياق أن يقول فإن ألفه محتملة للأصالة والزيادة ولكن الأرجح الأصالة فيكون الأرجح زيادة ميمه . **(قوله ونحوه)** كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتى فى دلامص .

(قوله كما فى ميم مرجل ومغفور ومرعزى) للرجل بكسر الميم وسكون الراء وضع الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شئ ينفضحه الثام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الليم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فإن خففتها مددت وقد تفتح الميم فى الكل الرغب الذى تحت شعر العنز . كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل . **(قوله على أن)** أى مع أن . **(قوله لقومهم مرجل إغخ)** أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الخالط الثوب بخذنها . **(قوله موشى)** حال من ضمير الثوب أى مزينا .

يعمل بدارات كالمراحل وهى قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم
مرجل اعتادا على الأصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة
وتتندل من المنديل وتندرع إذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة ، ولا حجة له في ذلك لأن
الأكثر في هذا تسكن وتتدل وتندرع ، قال أبو عنيان : هو الأكثر في كلام العرب . وأما
مغفور فمن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة ، والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا
يتمغفرون أى يجمعون المغفور وهو ضرب من الكمأة . وأما مرعزى فذهب سيبويه إلى
أن ميمه زائدة ، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل لقولهم كساء مرعز دون مرعز ،
وكما في همزة إمعة وهو الذى يكون تبعا لغيره لضعف رأيه والذى يجعل دينه تبعا لدين
غيره ويقلده من غير برهان حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة
لا أفعله لأنه صفة وليس في الصفات أفعله . وإمرة مثل إمعة وزنا ومعنى وحكما وهو
الذى يأتى لكل من يأمره لضعف رأيه ، ويقال أيضا إمع وإمر .

الثانى : أفهم قوله سبقا أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل ،
ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرزة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين كما سأتى في كلامه :

(قوله يقال له المراحل) أى يطلق عليه ذلك أى على طريق المجاز لو حذف أداة التشبيه كما تفيد
عبارة ابن خروف الآتية . (قوله وهى قدور النحاس) أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه
أنفا عن القاموس . (قوله اعتادا على الأصل المذكور) أى القاعدة المذكورة في قول الناظم وهكذا
همز وميم سبقا إلخ . (قوله إذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من
الثياب الصوف كما في القاموس .

(قوله لأن الأكثر في هذا تسكن إلخ) أى فليست الميم في هذا ثابتة في التصريف لزوما بخلاف
الميم في مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق . (قوله لقولهم ذهبوا يتمغفرون) أى ولو كانت
ميمه زائدة لقالوا يتمغفرون . (قوله منهم الناظم) أى في غير هذا الكتاب قال المرادى : وأزعم المصنف
سيبويه أن يوافق على الأصالة في مرعزى أو يتخالف في الجميع . (قوله لمرعزى دون مرعز) بتشديد الزاى
فيهما (قوله وكما في همزة إمعة) عطف على قوله كما في ميم مرجل وهو بهجزة مكسورة فميم مشددة
فمين مهملة . (قوله وهو الذى يكون تبعا لغيره إلخ) زاد الشارح في شرح التوضيح والذى يتبع الناس
إلى الطمام من غير أن يدعى والذى يقول أنا مع الناس . (قوله على أن بعدها) أى مع أن بعدها .
(قوله وحكما) فيحكم بأصالة همزته كإمعة .

(قوله وهو الذى يأتى إلخ) لا حاجة إليه بعد قوله ومعنى إلا أن يجعل معنى آخر أخص مما
سبق لإمعة فأنمل . (قوله بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين) أى كما في حراء فإن همزته زائدة وإن

فمثال ما حكم فيه بزيادة الهزمة وهي غير مصدرة ، شَمَالٌ واحِيطًا ، ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دَلامِصٌ ، وزرقم وبابه ، أما الشَمَالُ فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها ، وفيها عشر لغات : شَمَالٌ وشَمَلٌ بتقديم الهزمة على الميم ، وشَمَالٌ على وزن قَذال ، وشَمُولٌ بفتح الشين ، وشَمَلٌ بفتح الميم وشَمَلٌ بإسكان الميم ، وشَمِلٌ على وزن صَيْقِل ، وشَمَالٌ على وزن كتاب ، وشَمِيلٌ على وزن طويل ، وشَمَالٌ بتشديد اللام ، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شَمَالٌ بقولهم شملت الرمح إذا هبت شمالا ، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمالت فنقل قلا يصح الاستدلال به . وأما احِيطًا فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحِط يُقال حِطَ بطنه إذا انتفخ ، وأما دَلامِصٌ ويقال فيه دَمالِصٌ ودَمِلِصٌ ودَمِيلِصٌ وهو البراق فلقولهم درع دَلاصٌ ودليصٌ ودلصته أنا ، وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دَلامِصٌ أصل وإن وافق دَلاصا في المعنى فهو عندهم من باب سبط وسبطر ، وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضِرزم وتُسحِم

كانت في الآخر وقوله كما سيأتى في كلامه أى في قوله كذلك همز آخر بعد ألف إلخ . (قوله واحِيطًا) بالحاء والطاء المهملتين أى انتفخ بطنه . (قوله دَلامِصٌ) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح . (قوله وفيه عشر لغات) زاد في القاموس شوملا كجواهر . (قوله وزن قَذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العنار من الفرس خلف الناصية كما في القاموس . (قوله على وزن صَيْقِل) بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف . (قوله بتشديد اللام) أى مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهزمة . (قوله شملت الرمح) أى تحولت شمالا وبابه دخل . ١ هـ . مختار . (قوله فنقل) أى نقل حركة الهزمة إلى الميم ثم حذفت الهزمة . (قوله في الحِط) بفتحتين وهو أن تأكلك الماشية فتكفر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها وقال ابن السكيت : هو أن ينتفخ بطنها من أكل الزرق وهو الخندقوق . صحاح . (قوله حِطَ بطنه) من باب فرح .

(قوله ويقال فيه دَمالِصٌ ودَمِلِصٌ) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى ودلمص بتقديم اللام وكل صحيح إذ كل منهما لغة في دَلامِصٌ كما سيعلم من كلامه في التنبيه الرابع فكان ينبغي ذكرهما معا هنا وكل بضم الأول وفتح الثاني مخففا وكسر ما قبل الآخر . (قوله وهو البراق) بفتح الواو الواحدة وتشديد الراء . (قوله دَلاصٌ ودليصٌ) الأول ككتاب . والثاني كأمر كما في القاموس . (قوله ودلصته أنا) ظاهر قول القاموس : التدليس التلين والتليس أن لام دلصته مشددة . (قوله في دَلامِصٌ) زاد المرادى : وأخواته . (قوله من باب سبط وسبطر) الأول ككتف والثاني كهزبر كما في القاموس . أى من الترادفات المتفقة في معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هي أصلية إذ هي ليست من حروف ساقطونها ولا ضعف أصل . (قوله وأما زرقم وبابه) أى كل ثلاثي زيد في آخره ميم تكثر للفظ ومبالغة في المعنى . والزرقم بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير المعجز والدلقم ببال

ويزيد فلتأها من الزرقه والسته والاندلاق وهو الخروج والضيّر وهو البخيل يقال نافه
ضرة أى قليلة اللبن ، والانفساح والدرد وهو عدم الأسنان والوصف منه أدرد ودرد .
الثالث : أفهم قوله تأصيلها تحقفاً أنها إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها
بل كان فى أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو ما جزم به
فى التسهيل وهو المعروف من أن الهمة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدهما يحتمل الأصالة
والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمة والميم وأصالة ذلك المحتمل إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ،
ولذلك حكم بزيادة همزة أفى وأيدع وميم موسى ومزود ، وجاء فى ميم عن سيبويه
قولان أحدهما أنها زائدة فإن دل الدليل على أصالة الهمة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم
بمقتضاه كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهمزة أولق فيمن قال ألق
فهو مألوق كما سبق ، وبأصالة ميم مهتد ومأجج ، وزيادة أحد المثلين إذ لو كانت ميمه

مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز . والناقه المسنة للتكسرة الأسنان . والضرمض بضاد
معجمة فرأى فرأى . قال فى القاموس : كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو فيها بقية شباب أو الكبيرة
القليلة اللبن وأففى ضرزم كزبرج شديدة العضم . وقال فى الصحاح : قال ابن السكيت : الضرمز
من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال : ونرى أنه من قولهم رجل ضرز إذا كان بخيلاً والميم زائدة
وقال غيره : الضمرز الناقه القوية وأما الضرمز فالمسنة وفيها بقية شباب أه فسلم من كلام القاموس
أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى خطأ . والفسح بضم الفاء وسكون السين المهملة
وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كفعل وفسح متسع ورجل فسح كفعل وفسح واسع الصبر .
والدردم بالإهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التى تجيء وتذهب بالليل والناقه المسنة .

(قوله وبالسته) بفتحتين وهو الدبر . (قوله والضرمز) ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء
وتشديد الزاى وكذا هو فى القاموس . (قوله والدرد) بفتحتين . (قوله ودرد) على وزن فرح . (قوله
أنه لا يقدم إلخ) الصواب حذف أنه كما فى عبارة المرادى لأن جواب إذا لا يصدر بأن المفتوحة والتكلف
لتصحيحه بأنه على حذف الفاء وجعل أن المفتوحة ومعمولها فى تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف
أو على حذف الفاء وقراءة إن بالكسر يعكس عليه أن حذف الفاء فى مثله لا يجوز فى الاختيار . (قوله
أنه يحكم إلخ) فيه ما قدمناه . (قوله ولذلك) أى للحكم بزيادة الهمة والميم وأصالة المحتمل عند عدم
الدليل على خلاف ذلك . (قوله وأيدع) تقدم ضبطه وتفسره فى شرح قوله إن لم يقعا كما هما إلخ .
(قوله مجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس . (قوله فيمن قال) أى فى لغة من قال أديم
مأروط أى وأما فى لغة من قال أديم مرطى فبالعكس .

(قوله وبأصالة ميم مهتد ومأجج) الأول بدالين مهملين من أثمانهن والثانى بيمين موضع

زائدة لكان مفعلاً فكان يجب إدغامه ، وأجاز السيرافي في مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذاً كما فك الأجل في قوله :

* الحمد لله العلى الأجلل *^(١)

الرابع : تزداد الهزمة في الاسم أولى كأحمر ، وثانية كشأمل ، وثالثة كشأمل ، ورابعة كحطائط وهو القصير ، وخامسة كحمراء ، وسادسة كعقراء وهي بلد ، وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس . والميم تزداد أولى كمرحب ، وثانية كدملص ، وثالثة كدملص ، ورابعة كزرقم ، وخامسة كضبارم لأنه من الضبر وهو شدة الخلق ، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية ، قال في الصحاح : الضبارم بالضم الشديد الخلق من الأسد اهـ (كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ * أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا زَوْفٌ) أى يحكم بزيادة الهزمة أيضاً باطراد إذا وقعت آخرها بعد ألف قبل تلك الألف أكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء ، فخرج بقيد الآخر الهزمة الواقعة في الحشو ، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرها وليست بعد ألف فإنه لا يقضى بزيادة هاتين إلا بدليل كما سبق في حطائط واحبنتاً ، وبقيد أكثر من حرفين نحو : ماء وشاء وكساء ورداء فالهزمة في ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة .

وكلامها بوزن جعفر . كذا في القاموس . (قوله وزيادة أحد المثلين) أى للإلحاق بمجمر ولو قال ثاني المثلين لكان أوضح . (قوله إذ لو كانت ميمه) أى المذكور من مهدد ومأجج . (قوله كحطائط) بضم الحاء المهمله وتخفيف الطاء المهمله . (قوله كعقراء) بفتح العين المهمله وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة . (قوله كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهمله . كذا في الدماميني وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (قوله كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء . (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الحاء للمعجمة وسكون اللام . (قوله من الأسد) على صيغة الجمع . (قوله أكثر) مفعول ردف وقوله لفظها أى الألف . (قوله بزيادة الهزمة) إما للإلحاق كعلباء وقوباء أو للإبدال من ألف التانيث لانتفاءها ساكنة مع الألف قبلها كصحراء وحمراء . (قوله نحو حمراء إلخ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين همزة الإلحاق وهمزة التانيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه .

(قوله كما سبق في حطائط) الذى سبق له في حطائط إما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض التصاريح كالخط والمخطوط وقوله واحبنتاً هذا سبق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهزمة والنون قولهم حبط بطنه . (قوله فاهزمة في ذلك ونحوه أصل) كما في شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما في ماء وكساء ورداء فإن همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض ولى كون همزة شاء أصلاً غير منقلبة عن شيء نظر فإن الظاهر أنها منقلبة عن هاء والأصل

(١) صدر بيت وعجزه :

(تنبيه): مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك ، لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء ، أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء ، فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس ، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالا وحواء فعالا من الحوابة وإن جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف ، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات ، والأولى في سلاء أن تكون همزته أصلا لأن فعالا في النبات أكثر من فعلاء ، فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود **أ هـ (وَأَثْنُوْا فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ)** أى فيقضى بزيادته بالشرطين المذكورين في الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان ، بخلاف نحو أمان وزمان ومكان ، ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل ، فالنون في نحو جنجان أصل لا زائدة . وهذا الشرط

شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قوله في المفرد أصله شوهة وحيث يكون قول الشارح أصل بالنظر إلى بعض نحو ذلك لا إلى ذلك أو يقرأ شاء في عبارته بصيغة الفعل الماضى فندبر . **(قوله نحو سلاء)** بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة . قال الدماميني : ولا يصح التثنية بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أى زيد سلات النخل سلاء إذا نزع سلاءه أى شوكه . **(قوله زيزاء)** بزايين معجمتين مكسور أولاهما الأرض الفليضة .

(قوله وزيادة أحد المثلين) أى في نحو سلاء وحواء أو اللين أى في نحو زيزاء وقوباء . **(قوله من الحوابة)** لم أظفر بنص في ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تسامحه كما لا يخفى على عمارس حاشيتنا بل النفس الآن أميل إلى الكسرة لكثرة في أمثال هذه اللفظة كهلداية والوقاية والحماية والعناية والرماية والسراية والولاية . **(قوله من الحوة)** بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد . **(قوله إذا لم يصرف)** لأن منع الصرف يدل على كونها همزة التانيث وهي زائدة . **(قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود)** أى ليخرج ما ردت فيه الألف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هنا أيضا لا يفيد اشتراط احقق أصالة الثلاثة لأن قوله أكثر من أصلين صادق لكون الثالث غير محقق الأصالة ويدفع بأن المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل .

(قوله أن تكون زيادة إغ) الظاهر إتيان هذا الشرط في الهمزة أيضا مع أنه لم يذكره فيها . **(قوله ليست بتضعيف أصل)** يعنى الفاء لا مطلق أصل وإلا لم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد إغ فتأمل .

مستفاد من قوله سابقا :

*** واحكم بتأصيل حروف سمس ***

وقد اقتضى إطلاقه أنه يقضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو : حسان وorman أو حرف لين نحو : عقيان وعنوان وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور فإنهم يحكمون بزيادة النون في مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصلتها ، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر :

[١٢٦٧] **أَلَا مَنْ مُبْلَغُ حَسَانٍ عَيْسَى مُغْلَغَلَةٌ تُدْبُّ إِلَى عُكَاظٍ**

لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك كالمهزة في تساوى الاحتمالين ، فلا يلغى أحدهما إلا بدليل فكان ينبغي له أن يقيد إطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين ، وزاد بعضهم لزيادتها آخرًا شرطًا آخر وهو أن لا تكون في اسم مضموم الأول مضاعف الثاني اسمًا لنبات نحو رمان فجعلها في ذلك أصلاً لأن فعالاً في أسماء النبات أكثر من فعال وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال :

فعل عن الفعلان والفعلاء في النهب للفعل كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرًا أكثر من مجيء النبات على فعال ، ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة ، قال سيبويه : وسألته يعنى الخليل عن الرمان إذا سمي به فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به ، وقال الأخفش

(قوله في نحو جنجان) بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمسم قال في القاموس : الجنجان عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما وفتحان وجنجون بالضم . (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله إلخ) أى لأن أصل جنجان جنجن كسمسم على ما مر . (قوله بزيادة النون عينا) أى زيادة متعينة . (قوله نحو عقيان) بكسر العين المهملة وسكون المقاف وضع التحتية ذهب يثبت كإ في القاموس . (قوله بدلالة) متعلق بإحكام وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالكاف وهى للتعليل أو مجردا للتظهير . (قوله ألا من مبلغ إلخ) قاله أمية بن خلف الخزاعى من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله تعالى عنه وألا للتنبية ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره . والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد إلى بلد . وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عيسى . ومغلغلة بغيرين معجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير .

(قوله فكان ينبغي له) أى على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بأن لا يتوسط بين وا الألف والفاء حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أى ما ذهب إليه في التسهيل والكافية . (قوله لزيادتها) أى النون . (قوله وأحمله على الأكثر) عطف علة على معلول أى إنما منعه الصرف إذا كان

[١٢٦٧] قاله أمية بن خلف الخزاعى - من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله عنه - وألا للتنبية . ومن استفهامية مبتدأ . ومبلغ خبره . والشاهد في حسان حيث معه من الصرف الدال على زيادة نونه . قوله مغلغلة : مفعول مبلغ أيضا ، يقال رسالة مغلغلة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد . وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية .

نونه أصلية مثل قُرَاصُ ومَحَاضُ لأنَّ فعلا أكثر من فعلا يعنى في النبات ، والصحيح ما ذهب إليه لا لما ذكره بل لثبوتها في الاشتقاق قالوا أرض مرمنة لكثرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة (و) النون (في * نحو عَصَنَقِي) وعَقَنَقِلْ وقرنفل وجنبطا وورنل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصالة كُفِي) كفى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الأول عن الفاعل نائب وأصالة نصب بالمفعول الثاني أى اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور : أولها : أن النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَمِذَع وواو فدوكس وألف عُدَاظِر وجُخَادِب . ثانيها أنها تعاقب حرف اللين غالبا لقولهم للغليظ الكفين شَرَنْبَتْ وشَرَابَتْ ، وللضخم جَرَنْفَش وجَرَاظَش ولنبت ، غَرَنْقَصَان وغَرَيْقَصَان ، ثالثها : أن كال ما عرف

علما حملا على الأكثر وهو زيادة الألف والنون وقوله إذ لم يكن إلخ كذا بخط الشارح على أنه تعليل للحمل على الأكثر أى لأنه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفي نسخ إذا . (قوله مثل قراض) بضم القاف وتشديد الراء آخره صداد البابونج وعشب ربحى والورس . قاله في القاموس . (قوله ومحاض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة . (قوله لا لما ذكره) أى لردّه كما مر بأن زيادة الألف والنون آخر أكثر من مجئ النبات على فعال . (قوله لقالوا مرمة) نقل شيخنا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال : وقياس ضبطه مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اهـ وبه جزم شيخنا السيد . (قوله وعَقَنَقِلْ) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الواو العظيم المتسع وعلى الكتيب المتراكم . (قوله وورنل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والأمر العظيم وموضع . كذا في القاموس .

(قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أى لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الأمور الثلاثة وقول البعض إلا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساد . (قوله كياء سميدع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الأكتاف والشجاع والذئب والخفيف في حوائجه والسيف . (قوله وواو فدوكس) بفتح الفاء والذال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الأسد والرجل الشديد . كذا في القاموس وفى محل آخر منه أن الأسد يقال له دوكس أيضا بلا فاء فعلم ما فى كلام البعض من الخبط . (قوله وألف عُدَاظِر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الأسد والعظيم الشديد من الإبل . (قوله وجُخَادِب) بضم الجيم وتخفيف الحاء المعجمة وكسر الذال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق . (قوله شَرَنْبَتْ) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثناة . (قوله وشَرَابَتْ) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلايط . (قوله جَرَنْفَش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة . (قوله وجَرَاظَش) على وزن علايط . (قوله غَرَنْقَصَان) بفتح العين

له اشتقاق أو تصريح وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه ، وقد خرج بالقيد الأول النون الواقعة أولا فإنها أصل نحو نهشل إلا أن يقضى بزيادتها دليل كما في نحو نرجس لأنها لو كانت أصلا لكان وزنه فعل وهو مفقود ، وبالقيد الثاني نحو قطار وقنديل وعقود وتُحْدِيس وعندليب فإنها أصل إلا أن يقضى دليل بالزيادة كما في نحو عنبس لأنه من العبوس وحظّل لقولهم حظلت الإبل وعنسل لأنه من العسلان وعُرنَد لأنه من قولهم شيء عرد أى صلب وكتهيل لقولهم فيه كهيل ولعدم النظر على تقدير الأصالة ، وبالقيد الثالث نحو غرنق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكُنْأِيل فالنون أصلية إذ ليس في الكلام فعنيل ولا فنول ولا فعنيل ، وبالأربع نحو عَجَنَس فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لأنه أكثر وجعل وزنه فعل كَعَدَس ، قال أبو حيان : والذي أذهب

المهمله والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهمله . (قوله وعريقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف .

(قوله أن كل ما عرف له اشتقاق إلخ) نحو جحفل فإن اشتقاقه من الجحفة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنث . (قوله نحو نهشل) بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب . (قوله لكان وزنه فعل) بكسر اللام الأولى . (قوله وتُحْدِيس) بفتح الحاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهمله وكسر الراء بعدها تحية فسین مهمله من أسماء الخمر . (قوله وعندليب) بفتح العين المهمله وسكون النون وفتح الدال المهمله وكسر اللام بعدها تحية فموحدة طائر يصوت أتواها يقال له المزار جمعه عنادل وعنادب كما في القاموس . (قوله حظلت الإبل) في القاموس حظّل البعير كفرح أكثر من أكل الخنظل . (قوله وعنسل) بفتح العين المهمله وسكون النون وفتح السين المهمله . (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب . (قوله وعُرنَد) بفتح العين المهمله وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهمله . (قوله شيء عرد) بفتح العين وسكون الراء . (قوله وكتهيل) بفتح الكاف والنون وسكون الماء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعر الضخم السنبلة . قاله في القاموس .

(قوله لقولهم فيه كهيل) أى بفتح الباء . (قوله ولعدم النظر) أى مع دخول أصبِق البابين وإلا لعدم النظر لازم على تقدير الزيادة أيضا إذ كما ليس في الأوزان فعل بضم اللام الأولى المشددة ليس فيها فنعطل بضم اللام الأولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر . (قوله نحو غوليق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما في القاموس . (قوله وكُنْأِيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهزرة ساكنة فموحدة مكسورة فتحية ساكنة فلام اسم موضع بالين . كذا في التصريح . (قوله عجنس) بفتح العين المهمله والجيم وتشديد النون بعدها سين مهمله الجمل الضخم الشديد . (قوله كعدهس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهمله الشديد من الإبل وغيرها والشرس الحلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا

إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعل والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضَفَقْتُ وَزَوَّكْتُ ألا ترى أنه من الضفافة والزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك .

(تنبيهات): الأول: بقى مما تزداد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كضرب ، والانفعال وفروعه كالانطلاق ، والافتعال كالأحرنجام وإنما سكنت عنها لوضوحها .
الثاني : إنما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لأن هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءا منها .

الثالث : اعلم أن النون تزداد أولى نحو ضرب ، وثانية نحو حنظل ، وثالثة نحو غضنفر ، ورابعة نحو رعشن ، وخامسة نحو عثان ، وسادسة نحو زعفران ، وسابعة نحو عَثَوْران (وَأَثَاءُ) تزداد في أربعة مواضع (فى التَأْيِثِ) كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (وُ) فى (الْمُضَارَعَةِ) كضرب (وُ) فى (لَحْيِ الْأَيْمَنِ) من المصادر

السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما فى نسخ القاموس الصحيحة . (قوله نحو ضَفَقْتُ) بفتح الضاد المعجمة والتاء وتشديد النون آخره طاء مهمله كما فى القاموس والداميني وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل التاء . (قوله وزَوَّكْتُ) بفتح الزاى والوَلُو وتشديد النون بمسما كاف . (قوله من الضفافة) وهى الجهل وضف الرأى وضخامة البطن والفعل ككرم . ا ه قاموس . (قوله والزوك) بفتح الزاى وسكون الواو مشى الغراب وتحريك المتكئين فى المشى والتبختر . (قوله عَثَوْران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وضع المثناة وضمتها ويقال له عيثران بالتحته مكان الواو نبات طيب الرائحة .

(قوله والتاء فى التأيث) الخ قد يفهم اقتضاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وضع التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الأصح الذى يدل عليه ثبوتها فى بقية تصاريح الكلمة وهو معرب وقيل عربى . (قوله كضربت) حمل الشارح التأيث فى النظم على ما يعم تأيث الاسم وتأيث الفعل وكان عليه حيث أنه يدخل فيه تأيث الحرف أيضا كربت وثمت ولات . قال ابن هشام : عندي أن تاء قامت ونحوها لا تعد فى هذا الباب لأنها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فإنها جزء كلمة ولهذا يجلها الإعراب . (قوله وضربة) كذا فى نسخ التاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفى نسخ بناء مجرورة على أنه فعل منى للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرر وأما ما يتوهم من أنه بناء خطاطب مكسورة فغلط إذ هذه التاء اسم لأنها فاعل والكلام فى الحروف الزائدة .

(قوله على المشهور) مقابلة قولان الأول أن التاء هى الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائدا ظاهر الثانى أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءه وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافى زيادتها كما لا يخفى فتأمل . (قوله والمضارعة) قال ابن هشام : لم يعد من حروف

وذلك الافتعال كالاتخراج والاعتذار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهما (و) في نحو (المطَاوَعَة) كتعلم تعلمًا وتدحرج تدحرجًا وتغافل تغافلًا ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل . واعلم أنه قد زيدت التاء أولاً وأخراً وحشوا : فأما زيادتها أولاً فمنه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب وتنفل وتُندراً وتُحلي . وأما زيادتها آخرًا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفي تَرَلَمُوت وهو صوت القوس عند الرمي لأنه من الترمم ووزنه تفعُلوت وفي عنكبوت ، وملهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم في معناه العنكب فهو عنده رباعي وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة ، وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا في الإستفعال والإفتعال وفروعهما ، وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشواً ذهب الأكر إلى أصالتها في يستعور وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا (وَالْهَاءُ وَفَقًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَوْهُ) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق

المضاربة إلا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها ا هـ . (قوله وذلك) أى نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام إنها بقيت عليه نعم فاته التثنية على زيادة السين في الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا . (قوله وفروعهما) من الفعل والوصف . (قوله دون فروعهما) لأن فروعهما كردد ومردد بدون تاء . (قوله وفي نحو المطاوعة) كان ينبغي حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال إذ لا نحو لتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترسمه بمعنى رسمه فزيادتها غير مطردة فتدبر .

(قوله في تنضب وتنفل وتندراً وتُحلي) الأول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازي شوكة كشوك العوسج وقرية قرب مكة . والثاني بتاءين فقاء كتتنضب وتنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تغل كسكر الثعلب أو جروه وكتنضب ما ييس من العشب أو الشجر أو نبات أخضر . والثالث ضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو ندرأو وتندراً مدافع ذو عز ومنعة . والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر الحاء المهملة وكسر اللام شر وجه الأديم ووسخه وسواده كالتحلثة وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر ا هـ قاموس مع زيادة من الدمايين وبه يعلم ما في كلام البعض من الخطأ تارة والمقصور أخرى . (قوله وفي ترغوت) بفتح فسكون ففتح فضم . قاله شيخنا السيد . (قوله فلا تطرد إلا في الاستفعال إلخ) وتغييره الأسلوب يوم أن زيادتها حشوا باطراد أقل من زيادتها أولاً وأخراً باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر . (قوله والهاء وقفا) قال ابن هشام : قد تقرر في باب الوقف أن التاء في نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة إلى الهاء فلا تمد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تمد فيما زيدت فيه التاء لأنها الأصل . (قوله كلمه) ألفز فيه بعضهم فقال :

يا قارئاً ألفية ابن مالك ومالكسا في أحسن المسالك

إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو له ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزماً أو وقفاً وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناءه في باب الوقف ، وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في بابه وأنكر المبرد زيادتها . وقال إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة لليبان كما في نحو ماليه وبأ زيداه وللإمكان كما في نحو عه وقه كما قدمته فهي كالتنوين وباء الجر ، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات ، ووزنه فعلهات ، لأنه جمع أم ، وقد قالوا أمات . والماء في الغالب فيمن يعقل وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا في أم أمهة ووزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة ويقوى قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمهت أما بمعنى اتخذت ، ثم حذفت الماء فبقى أم ووزنه فع فإن ثبت هذا فأم وأمهة

في أتى بيت جاء في كلامه لفظ بليغ الشكل في نظامه
حروفه أربعة تضم وإن تشأ فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه وقد ذكرت لفظه لظهمه

(قوله أو وقفاً) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل . (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أى للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالننادى واسم لا . (قوله) إلا ما تقدم استثناءه) وهو الفعل الماضي . (قوله وهي واجبة في بعض ذلك) يعنى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف إليها نحو اقتضاءه والفعل الباقي بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة في بعضه يعنى ما عدا ذلك . (قوله وأنكر المبرد زيادتها) أى جنس الماء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتي ولا جواب للمبرد عن زيادتها في إهراق إلخ . (قوله لليبان) أى بيان الحركة وبيان الألف أى كمال بيانها كما تقدم في محله وقوله وللإمكان أى إمكان الوقف الذى لا يكون إلا على ساكن . (قوله فهي كالتنوين وباء الجر) أى فهي زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها لأنها المحتاجة للتمييز . (قوله والصحيح أنها) أى جنس الماء لكن في ضمن غير هاء السكت فلا ينافى قوله الآن التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة . (قوله لأنه جمع أم) تعليل للدلالة قولهم المذكور على ذلك . (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله في أمات نصاً في سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييداً لكون هاء أمهات زائدة لأن سقوط الحرف في بعض التصاريح من علامات الزيادة كما مر .

(قوله وقالوا في أم أمهة) يعنى فكما زادوا الماء في الجمع زادوها في المفرد . (قوله قبرة) طائر . وأبهة هى العظمة والبهجة والكبر والنخوة . ١ ه قاموس . (قوله ويقوى قوله إلخ) وجه التقوية أن الماء لو لم تكن أصلية لقالوا تأممت بيم مشددة فميم ساكنة . (قوله ثم حذفت الماء إلخ) لعله عطف

أصلان مختلفان كسيط وسيطر وحيث وذيتر فتكون أمهات على هذا جمع أمهة وأمات جمع أم . وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتاج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب . قال أبو الفتح : ذكرت بكتاب العين يوما شيخنا أبا على فأعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد . وزيدت الماء في قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه إهراقه ، والأصل أراق يريق لإراقه ، وألف أراق منقلبة عن الياء . وأصل يريق يؤريق ثم أبدلوا من الهززة هاء ، وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون أريقه لاستقلالهم الهمزتين ، وقالوا أيضا أهرق الماء يهرقه إهراقا ، ولا جواب

على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة ثم حذفت الماء إلخ وجوز البعض أن يكون عطفًا على قوله وقالوا في أم أمهة وهو سهو ظاهر لما يلزم عليه من التناقض الواضح بين المتماطين لأن الشارح قال في جانب المعطوف عليه ووزنها فعلية فصرح بأن الماء زائدة وقال في جانب المعطوف فبقى أم ووزنه فع فصرح بأن الماء أصلية . (قوله فبقى أم) أى بقى هذا اللفظ ولو قال فبقى أما بالنصب أى فصار اللفظ أما لكان أوضح . (قوله فإن ثبت هذا) للبتار رجوع اسم الإشارة إلى ما حكاه صاحب كتاب العين وحيث قدفى كلامه نظر لأن ثبوت ما حكاه يقتضى أن أما فرع أمهة وأن أمهة فقط هو الأصل وعبارة المرادى عقب قوله ووزنه فع أو تكون أمهة وأم من باب سيطرة وسيطر اه وهى ظاهرة لتعبيره بأو نعم إن أرجع اسم الإشارة إلى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسيط وسيطر) السيط ككتف الطويل وكذا السيطر كهزبر كما في القاموس وأما السيط بفتح فسكون ويفتحين أو يفتح فكسر فليس بمعنى السيطر بل هو تقيض الجمع كما في القاموس فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما في كلام شيخنا . (قوله ودمث ودمثى الدمث) بمثابة ككتف السهل وكذا الدمث بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلة وبكسر الدال وفتح الميم وسكون الميم وفتح المثلة . كلها في القاموس .

(قوله لأنه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة في أمهة وهو أم دون قبرة وأبهة مع قلة باب سبط وسيطر . قاله شيخنا السيد . (قوله في قولهم أهرقت الماء) بفتح الماء وسكونها كما في زكربا على الشافية . (قوله والأصل) أى أصل أهرق يهرق إهراقه . (قوله منقلبة عن الياء) أى لتحرکها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . (قوله وأصل يريق يؤريق) إن كان مراده الأصل الأول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء إلى الراء وإن كان مراده الأصل الثاني كان يؤريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون الشارح نازكا للأصل الأول وهذا أقرب إلى اقتصاره على قوله ثم أبدلوا من الهززة هاء بدون أن يقول ونقلوا كسر الياء إلى الراء . (قوله ثم أبدلوا من الهززة هاء) هذا يفيد أن الماء لم تزد في المضارع من أول وهلة وإنما هي فيه بدل من مزيد بخلاف الماضي والمصدر فقدر .

للمبرد عن زيادتها في إهراق إلا دعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهززة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهززة عليها وأسكنها . وادعى الخليل زيادة الهاء في هَرْكُولَة وأنها هفعولة وهى المظيمة الوركين لأنها تركل في مشيها ، والأكثرون على أصلاتها وأنها فعولولة ، وقال أبو الحسن : إنها زائدة في هَيْبَلَع وهو الأكل ، وهَيْبَجَرَع وهو الطويل ، فهما عنده هفعل لأن الأول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل . وحجة الجماعة أن العرب تقول في المهجر عين هذا أجهجر من هذا أى أطول ، وكذلك تقول في هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضا . ويجوز أن تكون زائدة في سَهْلَب وهو الطويل لأن السيلب أيضا الطويل ، يقال : قرن سهلب وسيلب أى طويل ، ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط .

(قوله وإنما قالوا يهريقه إغ) في عبارته عندي حزانة لأن هذا الكلام إن كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهززة مع رفضهم الهززة بالكلية في مثل يريق ويهيزر ويكرم فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يوريقه لخفة الهاء وإن كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهززة هاء ولم يقرأ الهززة فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه ولم يقولوا يوريقه استقلا للهمزتين في الأريقه وطردا للباب في بقية الصور فتأمل . (قوله وقالوا أيضا إغ) بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل بفعل المعلا . (قوله لما أبدل الهززة) أى التى في المضارع للغة السابقة وقوله فأدخل الهززة عليها أى في الماضى والمصدر .

(قوله وأسكنها) قدما عن زكريا أن في هاء أمراق السكون والفتح . (قوله في هرْكُولَة) بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونة كما في القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر . (قوله لأنها تركل) في القاموس : الركل ضربك الفرس برجلك ليعلموا أهـ وبابه نصر كما يفيدُه قاعدة القاموس في ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يسند حقيقة إلى الدابة فلعل الفعل في عبارة الشارح مبنى للمجهول وأما قول البعض قوله لأنها تركل في مشيها أى تتأق ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس . (قوله في هيلع) كدبرهم وفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال هبلع كطرطاس . (قوله وهجرع) بالراء كدبرهم وجعفر وأما هجرع بالزاي كدبرهم فالجبان هفعل من الجزع . كذا في القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء (قوله فهما هفعل) صوابه هفعل كما في بعض النسخ . (قوله من الجرع) قال في الصحاح : الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهى رملة مستوية لا تثبت شيئا وكذلك الجرعاء والأجرع . (قوله وحجة الجماعة) أى في أصالة هاء هجرع ووجه الحجية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بمحذف الزائد وإبقاء الأصل فلما قالوا أجهجر علمنا أن الهاء أصل وإنما حذفوا العين مع أنها أيضا أصل بلا خلاف لأن الحذف أليق بالأواخر .

(قوله وكذلك تقول في هلقامة) أى كما قلته لك في هجرع من الخلاف تقول أنت في هلقامة بكسر فسكون . (قوله في سهلب) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام والذى في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلهب بالصاد المهملة بمعنى السلب أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما ضبط

(تنبية): التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم (وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ) أى من حروف الزيادة اللام ، والقياس يقتضى أن لا تزداد لبعدها من حروف المد فلها كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك ، وما سواها فبابه السماع ، وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل ، وفي الأفحج وهو المتباعد الفخذين فمحجل ، وفي الهَيِّق وهو الظليم هيقل ، وفي الفَيْشَة وهي الكثرة فيشلة ، وفي الطَّيس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عيشمى ، ويعده قولهم في زيد زيدل ، على أنه قال في الأوسط : اللام تزداد في عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان ، نعم البواق يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر .

(تنبيهان): الأول : حتى لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه

البعض سهل بكسر اللام فخطأ . (قوله لأن السلب) بفتح السين وكسر اللام كما في القاموس . (قوله واللام في الإشارة المشتهرة) يصح أن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية تقديره تزداد في الإشارة المشتهرة وإلى هذا أشار الشارح في قول المصنف والتاء في التأنيث إغ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الاخبار قبل التعت وأن يكون الخبر جاراً ومجروراً تقديره من أحرف الزيادة وإلى هذا أشار الشارح هنا بقوله أى من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للإشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أى اللام للكائنة في الإشارة المشتهرة هى أى تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة لثلاثا يترج اللام في أول لك ولا يصح على هذا عندي أن تكون للاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها كما في عبدل وزيدل وإن نقله السيوطي عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشي لخروج هذه اللام بالصفة الأولى أعنى قوله في الإشارة فاعرفه .

(قوله لبعدها من حروف المد) قد يمنع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد . (قوله وأولالك) بقصر أول لأن أولاء للمنود لا تلحقه اللام . (قوله وما سواها) أى الإشارة . (قوله وفي الأفحج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم . (قوله وفي الهيق) بفتح الماء وسكون التحتية آخره قاف (قوله وهو الظليم) بالطاء المعجمة كأمير ذكر النعام (قوله وفي الفيشه) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها شين معجمة . (قوله وهي الكثرة) بسكون الميم أى حشنة الذكر . (قوله وفي الطيس) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة . (قوله وهو الكثير) أى الرمل الكثير كما في نسخ . (قوله وحده) أى دون البواق من زيدل وغيره وكأن أبا الحسن يقول البواق من باب سبط وسبطر . (قوله فيكون له) أى في عبدل . (قوله نعم البواق) أى ما سوى عبدل وقوله يحتمل أن تكون من مدتين (إغ أى فيصبح قوله تزداد في عبدل وحده .

في هاء السكت من أنها كلمة برأسها . **الثاني** : ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه ، قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتكس وهي الكسكة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو أكرمتكش ، والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمهما حكم هاء السكت في الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قديموس بمعنى قديم وأسطاع يسطيع بقطع الهزمة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع يطيع ، وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لأن أصل أطاع أطوع ، والعذر للنظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء إذ قال : ونحو الاستفعال . فكأنه اكتفى بذلك ، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء :

ومع سين زيد في استفعال وفرعه كاستقص ذا استكمال
انتهى . (وَأَمْتَنُ زِيَادَةً بِلا قَيْدٍ تَبَيَّنَ) أى متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة
 خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ) على زيادته (كَحِطَلْتُ) الإبل إذا تأذت من أكل الحنظل ، فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل مع أنها حلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرها بعد ألف مسنوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غضنفر كما سبق بيانه ، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع .

(قوله والغرض من الإتيان بهما إلخ) اعتراض ثان على هذا القائل . (قوله قديموس) بضم القاف
 والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظم وهو ملحق بمصفور ولى خط ابن المرحل قديموس على وزن قريوس . ١ هـ تصرخ أى فيكون بفتح القاف والدال . (قوله بقطع الهزمة إلخ) احتراز من اسطاع يسطيع بوصل الهزمة وفتح أول المضارع بمعنى اسطاع يستطيع . (قوله وزيدت السين إلخ) اعترض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء لأن أصله أطوع فنقلت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت حركته ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقا . (قوله ومع سين زيد) أى التاء . (قوله إن لم تبين) بفتح التاء الفوقية مبني للفاعل بخذف إحدى التائين وحجة فاعله ويجوز ضم التاء على أنه مضارع بين فيكون مبني للمفعول وحجة نائب الفاعل . ١ هـ غزى . (قوله حجة) أى دليل . (قوله كحطلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس . (قوله فسقوط النون في الفعل) لم يقل قولهم حطلت بسقوط النون مع أنه أنسب بقول المصنف كحطلت إشارة إلى أن الحجة في الحقيقة سقوط النون في حطلت لا نفس حطلت .

[فصل فى زيادة همزة الوصل]

هو من تنمة الكلام على زيادة الهمزة . وإنما أفردته لاختصاصه بأحكام ، وقد أشار إلى تعريف حمزة الوصل بقوله : (لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَبْثُثُ * إِلَّا إِذَا أَتَتْهُ بِه كَاسْتَبْتُوا) أى همز الوصل كل همز ثبت فى الابتداء وسقط فى الدرج ، وما يثبت فيها فهو همز قطع . وقد اشتمل كلامه على فوائد : الأولى أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز ، وهذا هو الصحيح ، وقيل يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً فى نحو آ الرجل فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . الثانية أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جىء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر . الثالثة

[فصل فى زيادة همزة الوصل]

قال الفارضى : تعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير كبنى وسمى فى ابن واسم بخلاف همزة القطع كما نقول أبى وأخى فى أب وأخ وإن كان أول المصارع مفتوحاً كيكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحو أكتب واستخرج وإن كان مضموماً كيكرم ويعطى فقطع نحو أكرم وأعط ولا تحذف همزة القطع إلا فى الضرورة كقوله :

* إن لم أقاتل فالبسوى برقفا *

وإذا استفهت عما هى أى همزة القطع فيه نقول أكرمت يا زيد عمراً أو أكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو أكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أعطيك يا زيد بهمزتين أو أو أعطيك بقلب الثانية واوا أو أعطيك بألف بين همزتين أو أو أعطيك بألف بين همزة وواو وقرىء بالأوجه ﴿ أنزل عليه الذكر ﴾ [ص : الآية ٨] . وتقول ألك ذاهب بهمزتين أو ألك بقلب الثانية ياء أو ألك بألف بين همزتين أو ألك بألف بين همزة وياء وقرىء بالأوجه أننا لمجوثون ا ه باختصار . (قوله لاختصاصه) أى الفصل أى اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح . (قوله كاستبوتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الأولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للمفعول ا ه غزى ويصح فتح التاء الأولى والموحدة أيضاً على أنه ماض مبنى للفاعل .

(قوله وما يثبت فيها) يشمل همزة نحو أكل وأخذ فتكون همزتهما مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفى كلام الفارضى السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن إخراجها على هذا بإيقاع ما على همز زائد . (قوله لقوله للوصل همز) أى دون أن يقول ألف . (قوله وقيل يحتمل إلخ) عبارته فى شرح التوضيح وقيل وضعت ألفاً لثبوتها ألفاً فى نحو آ الرجل فى الاستفهام ا ه وبين العبارتين فرق فانظر للوافق

أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من إطلاقه والمثال لا يخصص . الرابعة امتناع إثباتها في الدرج إلا لضرورة كقوله :

[١٢٦٨] أَلَا أَرَى إِنِّي أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل : فقيل اتساعا ،

وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل لوصل المتكلم

بها إلى النطق بالسكان ، وهذا قول البصريين ، وكان الخليل يسميها سلم اللسان . ثم أشار

إلى مواضعها مبتدئا بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما سأذكره بعد فقال : (وَهَوَ لِفَعْلٍ

مَاضٍ اِحتَوَى عَلَى * أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ) إما بها (نَعُوَ الْكَلْبِيُّ) وانطلق ، أو سواها نحو

للواقع منها . (قوله إذ الابتداء به متعذر) أى محال في كل لغة إجماعا في الألف وأما في غيرها فعل

ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني والكافيجي إلى أنه ممكن إلا أنه

مستثقل . قاله السيوطي . (قوله والحروف) يعنى أل وأم في لغة حمير على القول بأن الهمزة فيها للوصل .

(قوله والمثال) أى قوله كاستبثوا وقوله لا يخصص أى ليس نصا في التخصيص فلا ينافى تبادر

التخصيص من أمثلة المتن بسبب أن عادة المصنف الغالبة إعطاء الحكم بالمثال . (قوله على حدثان الدهر)

بفتح الحاء والدال أى ما يحدث فيه من التوائب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة .

قاله الميمني . (قوله مع أنها تسقط في الوصل) أى فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء . (قوله فقيل

اتساعا) أى تجوزا لعلاقة الضدية فيما يظهر . (قوله فيتصل ما قبلها بما بعدها) اعلم أن الوصل مصدر

وصل المتعدي والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح في هذا القول والذي

بعده أنها للوصل فكان ينبغي حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل في هذا القول

لأنها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فإنه مما غفل

عنه مع وضوحه . (قوله لما سأذكره بعد) من أصالة الفعل في التصريف وبناء أوله في بعض الأمثلة

على السكون . (قوله لفعل ماضٍ إلخ) ليس المراد لكل فعل ماضٍ احتوى إلخ فإن من الخماسي ما

لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الأمر والمصدر منه نحو تدرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل

الماضي وفعل الأمر الباقيان على فعلتيهما وأل الباقية على حرفتيها فلو سميت شخصا بشيء من ذلك

أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الأسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الآتية

[١٢٦٨] هو من الطويل . وألا لنتبيه . والشاهد في اثنين حيث لم يدرج همزة الوصل فيها للضرورة . وشيمة نصب

على التمييز ، وهى الحلق والطبيعة . وحدثان الدهر الذى يحدث فيه من التوائب والنوازل . قوله منى صلة لأحسن ،

لأنه أفضل التفضيل فلا بد له من أحد الأمور الثلاثة . وجمل - بضم الجيم - اسم امرأة .

استخرج (وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) أى من المحتوى على أكثر من أربعة : نحو انجلى . انجلاء ، وانطلق انطلاقا ، واستخرج استخرجا (وَكَذَا * أَمْرٌ أَثَلَاثِي) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا ، سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كَأَخَشَ وَأَمَضَ وَأَقْفَدَا) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتاج إلى همزة الوصل ، ولو سكن تقديرا كقولك فى الأمر من يقوم قم ، ومن يعدد ، ومن يرد رد . ويستثنى ، خذ وكل ومر فإنها يسكن ثانى مضارعها لفظا ، والأكثر فى الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وَلَفَى أَسْمَرَ) استمر أسمر * وَأَتَيْنَ وَأَمْرِيَّ وَأَتَيْتُ قَبِيح . وَأَيْمَنَ) فهذه عشرة أسماء ، لأن قوله وتأتي تبع عنى به ابنة والثنتين وامرأة ، وبه بقوله سمع على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس وإنما طريقه السماع ، وذلك أن الفعل لأصلته فى التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون فإذا اتفق الابتداء بها صدرت

وبقولا الصرفة أى التى ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والافتقار والاستخراج وإنما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما إذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لأن الكلمة لم تنقل من قبيل إلى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع واضرب وأل فإن فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية . قاله الدماميني .

(قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا فى نسخ وهو الصواب وفى نسخ نحو انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ . (قوله وهو الأمر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل . (قوله الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا) لم يقيد بذلك كأمر ما زاد على أربعة لعله لأن مضارعه لا يكون إلا ساكنا بالاستقراء فيحتاج دائما إلى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الحواشى ويرد عليه نحو تدحرج وتعلم فتدبر . (قوله فإن تحرك ثانى مضارعه) أى لفظا كما عرف .

(تنبه) : ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثى وسكت عن أمر الرباعى كأنه لأن ثانى مضارعه لا يكون إلا متحركا كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج فلا حاجة إلى همزة الوصل . سم . (قوله ويستثنى) أى من قوله وكذا أمر الثلاثى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا . (قوله خذ وكل ومر) فالقياس فى الثلاثة أوخذ وأكمل وأمر لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالسكن وهذا حذف غير قياسى . (قوله والأكثر فى الأمر منها) إغ) جملة حالية وما ذكره الشارح من أن الحذف فى كل وخذ أكثر فقط لا واجب بخلافه ما فى شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازانى أن الحذف فيها واجب بخلاف مر لأنهما أكثر استعمالا .

(قوله ولى اسم است إغ) وكفردا منهاها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية . (قوله لأصلته فى التصريف) تقدم تعليقه فى أول التصريف . (قوله بعض أمثله) هو الخماسى

بهمة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همة الوصل ، وإنما شذت عن القياس لما سأذكره : أما اسم فأصله عند سيويه سيمو كفتو . وقيل سَمُو كقتل فحذفت لامه تخفيفا . وسكن أوله ، وقيل نقل سكنون الميم إلى السين وأتى بالهمزة توصلا وتعويضا ، ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه : اسمى أو سموى كما عرف في موضعه . واشتقاقه عند البصريين من السمو ، وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك ، والخلاف في هذه المسألة شهر فلا تطيل بذكره . وأما است فأصله سَتَّة لقوله ستيبة وأستاه . وزيد أسته من عمرو ، حذفت اللام وهى الهاء تشبيها بحروف العلة ، وسكن أوله وجيء بالهمزة لما ذكر ، وفيه لغتان أخريان : سَتَّ بحذف العين فوزنه فل وسَتَّ بحذف اللام فوزنه فع ، والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين ، والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكر في ابن . وأما ابن فأصله

والسداسى وأمر الثلاث بشرطه السابق . (قوله فإذا اتفق الابتداء بها) أى بهذا البعض وأنت ضميره مراعاة للمعنى لأن بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت . (قوله للإمكان) أى إمكان الابتداء بها . (قوله عليها) أى على ذلك البعض وفى تأنيث الضمير ما قلناه . (قوله ليست من ذلك) أى من مصادر تلك الأفعال وتذكر اسم الإشارة باعتبار المذكور . (قوله فأصله عند سيويه سموى) أى ببديل جمعه على أسماء وتصغيره على سمي وقوله فى فعله سميت والأصل أسماء وسمير وسموت فالتقضى القانون التصريفي قلب الواو همزة فى الأول وياء فى الآخرين ولو كان أصله وسمما بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقليل أوسام ووسيم ووسمت وإدعاء القلب المكافى بعيد .

(قوله وقيل سموى كقتل) مقتضى صنيعة أن لا قائل بأن أصله سموى بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال . (قوله فحذفت لامه تخفيفا) وقيل لتقل تعاقب الحركات الإعرابية على الواو . قال الدماميني : وهو غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها . (قوله وسكن أوله) يعلم منه ومن قوله فأصله عند سيويه سموى أن قولهم اسم من الكلمات العشر التى بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعا ثانويا لا أوليا . (قوله وتعويضا) أى عن اللام المحذوفة . (قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما) أى بين اللام والهمزة . (قوله أو سموى) أى بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكنوها كما مر فى عمله . (قوله واشتقاقه) قال شيخنا السيد : المراد به اللغوى وهو مجرد الأخذ . (قوله من السمو) لعلوه على قسميه الفعل والحرف بوقوعه فى ركبتى الإنسان . (قوله من الوسم) لأنه علامة على مسماه . (قوله لقولهم ستيبة) ظهور ناء التأنيث فى التصغير يدل على أن الإسم مؤنث وهو ما يفيدُه صنيح القاموس . (قوله على كون الأصل سته) يرفع سته حكاية لقوله سابقا فأصله سته .

بَنُو كَقْلَم فعل به ما سبق في اسم واست ، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون ، وفي النسب بنوى بفتحها ، ودليل تحريك العين قولهم في جمعهم : أبناء ، وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريك العين ، ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعضد وأعضاء ، ومكسورها ككبد وأكباد ، والحمل على الأكثر . ودليل كون لامة واوا لا ياء ثلاثة أمور : أحدها أن الغالب على ما حذف لامة الواو لا الياء . والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه . والثالث قولهم البنوة . ونقل ابن السجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المخدوف ياء واشتقه من بنى بامرأته يبنى ، ولا دليل في البنوة لأنها كالفوتة وهي من الياء . ولو بنيت من حميت فمoule لقلت حموة . وأجاز الزجاج الوجهين . وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم . قال الشاعر :

[١٢٦٩] وَهَلْ لِي أُمٌّ غَيْرَهَا إِنْ ذَكَرْتُهَا أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا أَبْنَمًا

وليست عوضا من المخدوف وإلا لكان المخدوف في حكم الثابت ولم يحتاج لمعزة الوصل . وأما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت ، ولقولهم في النسبة إليه

(قوله والفتح) عطف خاص على عام . (قوله فأصله بنو كَقْلَم إلخ) قال في المصباح : وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغير وقلة التغير تشهد بالأصالة . هـ يعني تغيير بنت فانهم . (قوله ما سبق في اسم واست) أى من حذف لامة وتسكين فائه واجتلاب المعزة . (قوله بفتحها) أى في الجمع والنسب . (قوله ودليل تحريك العين) أى بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء ولم يدل على تحريك عينه . (قوله والحمل على الأكثر) مبتدأ وخبر . (قوله واشتقه من بنى بامرأته) لأن الابن مسبب عن بناء الأب بالأم . (قوله وهي من الياء) لكن قلت الياء واوا لمناسبة الضمة والواو اللتين قبلها وأدغمت الواو في الواو . (قوله للمبالغة) لأن تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى .

(قوله وإلا لكان المخدوف في حكم الثابت) أى للتعويض عنه بالميم . (قوله لم يحتاج لمعزة الوصل) أى للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حيثئذ . (قوله لأنه من ثنيت) تعليل لكون اللام ياء وقوله ولقولهم في النسبة إليه ثنوى أى بفتحيتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوى

[١٢٦٩] قاله التلمس - من صيدية من الطويل - ولئ : مبتدأ وخبر . وغيرها - بالرفع - صفة لام ، وجواب إن مخدوف دل عليه الكلام السابق . وأن مصدرية والتقدير إلا كوني ابنا لها أى لأمي . وابتها منصوب لأنه خبر أكون ، وفيه الشاهد فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم وشجمع .

ثنوى ، فحذفت لامه وسكن أوله وجرى بالهمز . وأما امرؤ فأصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبداً فجعل المتوقع كالواقع . وأما تأنيث ابن واثنين وامرء فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها ، والتاء في ابنة واثنين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء في بنت واثنين فإنهما فهما بدل من لام الكلمة إذ لو كانت للتأنيث لم تسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قول سيويه : لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما يعني بنتاً وأختاً ، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء . وأما أيمن المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقبل أيم الله أعضاؤه الهمزة في أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امرء . وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين :

همز آم وآمين فافصح واكسر أو أم قل م أو من بالتثنية قد شكلا

لا يجمع سكنون العين في الأصل لأنك تقول في النسبة إلى اسم سموى بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب فأمل . (قوله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أى وسكنت الميم كما في نظائره . (قوله لأن تخفيفها) أى الهمزة التي هي اللام بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع أل كما في التصريح ثم حذفها . (قوله فجعل المتوقع) أى التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل . (قوله وأما تأنيث ابن واثنين وامرء) أى مؤنثاتها يعني ابنة واثنين وامرأة وقوله فالكلام عليها إلخ أى فالأصل بنوة واثنين وامرأة . (قوله لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما) فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعنده وهو أولى كما مر في محله .

(قوله وإفهام التأنيث إلخ) هذا يناق ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والإشعار بالتأنيث إلا أن يحمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا يناق أنها تفهمه عروضاً وإشعاراً فأمل . (قوله المخصوص بالقسم) احترازاً عن أيمن في نحو قولهم بر القوم في أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتي بل هو جمع يمين اتفاقاً . (قوله لأنه عندهم جمع يمين) رد بأن همزته سمع كسرهما وحذفها وصلها وميمه سمع فتحها . (قوله وعند سيويه) أى وغيره البصريين قال في المغنى : ويلزمه أى أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى أيمن الله قسمي وإضافته إلى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ أى قسمي أيمن الله اهـ بتلخيص وزيادة من اللمامي .

(قوله أعضاؤه الهمزة في أوله) إن كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فاللغني قصدوا كونها عوضاً وإن كان أصله يمين بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضاً عنها فينبغي أن يقول فلما حذفت

وَلَيْمَنِ اخْتَمَ بِهِ وَاللَّهُ كَلَّا أَضْفَ إِلَيْهِ فِي قِسْمٍ تَسْتَوْفِ مَا نَقَلَا
ثم أشار إلى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزُ أَلْ كَذَا) أى همز
وصل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة . ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة
الاستعمال واختاره الناطم في غير هذا الكتاب ، ومثل أل أم في لغة أهل اليمن .

(تنبهيهان) : الأول : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع
مطلقا ، ولا في حرف غير أل ، ولا في ماض ثلاثى ولا رباعى ، ولا في اسم إلا مصدر
الخماسى والسداسى والأسماء العشرة المذكورة .

الثانى : كان ينبغي أن يزيد أيم لغة في أين فتكون الأسماء غير المصادر اثنى عشر .
فإن قيل : هى أين حذفت اللام ، يقال : وابنم هو ابن وزيدت الميم . انتهى (وتبذل)

نونه أعضاؤه همزة في أوله فليل أيم الله . (قوله همز إيم وإين) ينصب همز على المفعولية ووصل همزة
إيم وإين ونقل حركة همزة أولي إاءا كسر وكسر همزة إيم وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أى من
ضم الميم فيها وقوله أو من بضم النون وقوله بالثلث أى تثلث الميم راجع لم ومن وقوله وإين اختم
به أى بكسر همزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أين إن فتحت تعين ضم الميم وإن كسرت جاز ضمها
وفتحها . هـ يس على الفاكهى مع زيادة من الفارضى ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافعى أم بفتح
الهمزة وضم الميم وأين بفتح همزة والميم بدل إين بكسر همزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في أين
مفتوح همزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك أربع عشر لغة وقد أسلفنا في أول حروف الجر عن
الجمع عدها عشرين وقوله كلاً اضف بنقل حركة أضف إلى تنوين كلاً .

(قوله وبالخليل إلخ) مقابل لقول المصنف همز إل كذا . (قوله في غير هذا الكتاب) أى وأما
في هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول . (قوله ولا في حرف غير أل) أى للمعرفة أو الزائدة وأما
للموصولة فهى اسم على الراجع ولهذا قال الشارح فتكون الأسماء غير المصادر اثنى عشر . (قوله كان
ينبغي أن يزيد أيم) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزها همزة قطع فتأمل . (قوله اثنى
عشر) هى الأسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم إلخ وأل الموصولة الداخلة في قوله همز أل كذا
وأيم . (قوله يقال وابنم هو ابن إلخ) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنا حدث له بزيادة الميم اتباع
النون للميم في جر كاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب
من مكانين بخلاف أيم في لغة أين فإنه لم يصير حيث يشاء بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر
ابنم فإن مؤنثات هذه الأسماء هى مذكراتها بزيادة التاء هـ تصرخ . وعندى في هذا الفرق وإن أقروه
نظر لأن أيما أيضا حدث له بالنقص جعل الإعراب على الميم فكل من ابنم وإيم تغير محل إعرابه لكن
الأول بسبب الزيادة والثانى بسبب النقص وتخالفا بهذا غير مؤثر فتدبر .

همز الوصل المفتوح (مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ) وهو الأَرَجَحُ (أَوْ يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ولا يمحذف كما يمحذف المضموم من نحو قولك أضطر الرجل، وكما يمحذف المكسور في نحو: ﴿أَتَخَذْنَاهُمْ سَخَرِيَا﴾ [ص: ٦٣] ، ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ [النافقون: ٦] ، لتلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لأن همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر، فتقول: أحسن عندك وأمين الله يمينك، بالمد راجعا، وبالتسهيل مرجوحا، ومنه قوله: [١٢٧٠] أَلَحَقْتُ إِنْ ذَاكَ الرِّبَابِ قَبَاعِدْتُ أَوْ أَكْبَثُ حَبْلُ أَنْ قَلْبُكَ طَائِرٌ وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو ﴿الذَّكِرِينَ﴾ ﴿الْآنَ﴾ .

(خاتمة): في مسائل: الأولى اعلم أن همزة الوصل بالنسبة إلى حركاتها سبع حالات: وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها أل، وجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقتل واكتب،

(قوله همز الوصل المفتوح) وذلك في أل وأم بدلها في لغة حمير وأمين وأيم ولعل الشارح أرجع الضمير في يبدل إلى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه إلى همز أل فقط لأن ما فعله الشارح أكثر فائدة . **(قوله أو يسهل)** أو هذه للتخفيف والتسهيل وإن كان مرجوحا هو القياس لأن الإبدال مدا شأن الهمزة الساكنة . كذا في التصريح قال شيخنا السيد: لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقرأ به إذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحيا وقد صرح السعد في حواشي الكشف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كما في قوله تعالى: ﴿وَجَمْعُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ [القيامة: ٩] . **(قوله أضطر الرجل)** بالاعتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها . **(قوله لتلا يلتبس إلخ)** علة لقوله ولا يمحذف . **(قوله ولا يحقق)** بقافين عطف على قوله يبدل . **(قوله وبالتسهيل مرجوحا)** لكنه القياس كما مر . **(قوله ومنه)** أي من التسهيل **(قوله ألحق إلخ)** ألحق مرفوع بالابتداء وإن شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للمعلم به من جملة المبتدأ والخبر وقيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والرباب براء وموحلتين كسحاب اسم امرأة وأثبت انقطع والحبل العهد . **(قوله وذلك في المبدوء بها أل)** أي لكثرة الاستعمال . **(قوله وفي أمر الثلاثي إلخ)** أي كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاية ابن جني في المنتصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به ١ هـ تصريح وفي الفارضى أن الكسر لغة رديئة . **(قوله في الأصل)** متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم في الأصل أنه أصل غير عارض .

[١٢٧٠] من الطويل . ألحق بهزتين الأولى للاستفهام والثانية هي همزة أداة التعريف . وفيه شاهد فإنه بتسهيل الهمزة الثانية بين بين . وألحق مبتدأ ، وخبره قوله إن قلبك طائر . والمائد محذوف أي طائر له أي لأجله أي لأجل بعد دلر الرباب ، وهي امرأة . قوله أو انبت أي انقطع من البت وهو القطع ، وأراد بالحبل حبل المودة وهي الوصلة التي كانت بينهما .

بـخلاف امشوا وامضوا ، ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناطم ، وفي تكلمة أى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة همزة ، وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ، ورجحان الفتح على الكسر وذلك في أيمن وإيم ، ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم ، وجواز الضم والكسر والإشمام وذلك في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ، وجوب الكسر ، وذلك فيما بقى وهو الأصل . الثانية قد علم أن همزة الوصل إنما جئ بها للتوصل إلى الابتداء بالسكن . فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استمر إذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقبل ستر ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة همزة إليها في نحو الأحمر ، فالأرجح إثبات همزة ، فنقول أُلحمر قائم ، ويضعف لَحمر قائم ، والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لغير الإدغام . الثالثة إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقلوا أو انقص . الرابعة

(قوله بخلاف امشوا وامضوا) فإن همزة فيها مكسورة لأن عينها في الأصل مكسورة والأصل امشوا وامضوا استقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وإن شئت قلت فنقلت منها إلى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الأول مجبلة وعلى الثاني منقولة تصرع باختصار والثاني أشهر .

(قوله نحو اغزى) بضم همزة راجعا وكسرها مرجوحا لأن الأصل اغزى استقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا إلى الأصل والكسر نظرا إلى الحالة الراهمة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يميز هذان الوجهان في امشوا لأن الأصل كسر همزة وقد عضد بأصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزى لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا . اهـ تصرع باختصار . (قوله وفي تكلمة أى على إلخ) مخالف لما قاله ابن الناطم في حكم همزة . (قوله أنه يجب إشمام إلخ) المراد بالإشمام هنا ما يسمى عند القراء روما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وإنما وجب ذلك تنبيها على الضم الأصلي .

(قوله أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعنى إذا أُلهممت الثالث أُلهممت همزة وإلا فلا ففيه مخالفة لكلام أى على من وجهين الإشمام وإخلاص ضم همزة . اهـ تصرع . (قوله في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول) فنقول اختيار وانتقيد بضم همزة والثالث وكسرهما وإشمامهما . قاله الدماميني . (قوله فيما بقى) أى من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال . تصرع . (قوله وهو الأصل) أى الكسر هو الأصل . (قوله فقبل ستر) أى بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير في المضارع والمصدر لأنك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه في الثاني وتقول في مصدر هذا ستر

مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفاً وضمت في بعضها اتباعاً ، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن اتباعاً للثالث ، وأورد عدم الفتح في اعلم . وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر . والله أعلم .

[الإبدال]

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير ادغام فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه في هذا الباب لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا

بكسر السين وفي مصدر الثاني تستوا . (قوله إن النقل للإدغام أكثر) أى فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل . (قوله أو جار مجراه) أى أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو قالوا اقتلوا . (قوله نحو أن اقتلوا أو انقص) على اللف والنشر المرتب .

(قوله مذهب البصريين إلخ) عبارة الجمع اختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره : اجتليت ساكنة لأن أصل المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتليت متحركة لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجعة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بأنها لا توهم استغناءها ١ هـ فمراد الشارح الأصل الثاني أو الأول على القولين . (قوله وأورد) أى على قول الكوفيين . (قوله بالخبر) أى بالمضارع حالة الوقف ١ هـ تصرع والمضارع ليس بقيد لأنه قد يلتبس أيضاً بالماضى المعدى بالهمزة كما في مثال الشارح فإن فتح همزة أعلم يلبس بالمضارع وقفا وبالماضى المعدى بالهمزة وقفا والله أعلم .

[الإبدال]

هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض عنه كهاء عدة وهمزة ابن وبقيد الإطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة ١ هـ تصرع ومقتضاه أن الإبدال يجرى في جميع الحروف وهو كذلك إن كان هذا تعريفاً لمطلق الإبدال الشامل لإبدال الإدغام وكذلك إن كان هذا تعريفاً للإبدال غير إبدال الإدغام لكن أعم من أن يكون شائعاً أو غير شائع . (قوله إبدالاً شائعاً) أى في التصريف لما استعرف أن الشائع في كلام العرب أعم من الشائع في التصريف المراد هنا . (قوله حروف المعجم) قيل المعجم صفة موصوف محذوف أى الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف تقطعته وقيل مصدر ميمي بمعنى الإعجام أى النقط فتكون إضافة الحروف من إضافة الشيء إلى ما هو من متعلقات ذلك الشيء وفي العبارة الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته أى

الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك . وأراد بالإبدال ما يشمل القلب إذ كل منهما تغيير في الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة ، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما في قام أصله قوم فألفه منقلبة عن واول في الأصل ، وموسى ألفه عن الياء وراس ألفه عن الهمزة وإنما لينت لثبوتها فاستحالت ألفا والبديل لا يختص كما ستراه وبخالفهما التعويض فإن العوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سفيرج . ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع كما تقدم . وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف : الإبدال والقلب والنقل والحذف ، وأشار إلى حصر حروف البديل الشائع في التصريف بقوله (أُخْرِفُ الْإِبْدَالَ هَدَأْتُ مُوْطِئًا) وخرج بالشائع البديل الشاذ نحو إبدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما في مغرب ومغربان في قوله : [١٢٧١] وَفَقْتُ فِيهَا أَصِيلًا أُسَائِلُهَا أَغَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالْزَيْعِ مِنْ أَحَدٍ

خفاء بما يوضحه كالنقط كما في الصباح وغيره وعليه لا تغليب لأن الحفاء كما يزول عما ينقط كالجم ينقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي وارتضاه كما في حاشية السيوطي على المفتي .

(قوله وأراد بالإبدال ما يشمل القلب) أي مجازا فالإبدال على هذا جمل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الإحالة أو الإزالة وقوله إذ كل منهما أي من الإبدال بالمعنى الخاص الحقيقي المبين للقلب والقلب ففي كلامه استخدم وقوله إلا أن الإبدال أي بالمعنى الخاص الحقيقي فلا تنافي بين جعله أولا للإبدال أعم من القلب وجعله ثانيا الإبدال مبانيا له وقوله ومن ثم أي من أجل أن القلب إحالة اختص إلخ لأن الإحالة إما تكون بين الأشياء المتشابهة المتقاربة ثم أخصية أحد الشئيين من الآخر محلا لا تنافي تباينهما مفهوما وإن توهم شيخنا والباء في قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه . (قوله إلا أن الإبدال إلخ) انظر ما الدليل على هذه الدعوى . (قوله وموسى) أي الذي هو اسم للحديد المعروف . (قوله لثبوتها) عبارة بعضهم لثبوتها وبعبارة المراد لشدتها . (قوله وبخالفهما التعويض) سكت عن الإعلال وهو كما في شرح الغزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان للتخفيف . (قوله كتاء عدة إلخ) فإن التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفيرج . (قوله كسين اسطاع) فإن السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه . (قوله الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه أكثر من تسعة . (قوله تصغير أصيل) وقال الجوهري : تصغير

[١٢٧١] قاله الثابتة النياز . ذكر مستوفى ل شولده أسماء الأفعال والأصوات . والشاعد في أصيلا ، فإنه تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس ، وإبدال اللام فيه من النون ، وهذا إبدال غير شائع .

ومن ضاد اضطلع في قوله :

* مَا لَ إِلَى أَرْطَاةٍ جَفِيفٍ فَالطَّجَعُ * [١٢٧٢']

والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله :

[١٢٧٣] خَالِي غَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْمَشِجِ
وَبِالْفَدَاةِ كُتِلَ الْبَزْلُجُ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْحِجِ

وربما أبدلت دون وقف كقولهم في الأمل أَجَلٌ . ودون تشديد كقوله :

[١٢٧٤] لَا هُمْ إِنْ كَتَّ قَبِلْتُ حَجِجٌ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأَيْتِكَ بَجِجْ

أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لأن الجمع إما يصغر على لفظ واحد اهـ والأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب كما في الصحاح . اهـ تصرخ . (قوله أَعْبَتْ جَوَابًا) أى عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله وما بالربع أى المنزل . (قوله ومن ضاد اضطلع) لأن بعض العرب كما قاله المزني بكرو الجمع بين حرفي أطباق ويدل من الضاد أقرب حرف إليها وهو اللام . (قوله مال إلى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ) الضمير يرجع إلى الذئب . والأرطاة شجر من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء

[١٢٧٢] قاله منظور بن حبة الأسدي . وصدقه :

* لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَا وَلَا جَبِجْ *

أى أن لا دعا أى لا راحة . والضمير في رأى يرجع إلى الذئب . ومال جواب لا . والأرطاة شجر من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء المهملية وسكون القاف بعدها فاء ، وهو من الرمل للمرج ، والجمع أحقاف . والشاهد في فالطجع ، فإن أصله اضطلع ، فأبدل الضاد فيه لاما وهو شاذ ، وروى فاضطلع وفاطجع . ذكره أبو الفتح . [١٢٧٣] قاله أعرابي من أهل البادية . خلال مبتدأ وعويف خبره . وأبو علج عطف عليه ، وفيه الشاهد : فإن أصله أبو عل ، فأبدلت الجيم من الياء المشددة ، وكذا أصل المشج المشى ، والبرج البرز ، والصيصج الصيصى . والكل جمع كتلة وهى القطعة المضممة ، والبرز ضرب من الثمر ، والودّ الوتد ، والصيصى قرن البقر .

[١٢٧٤] قاله رجل من يمانية . من الرجز . وأنشده الزمخشري لاهم^(١) إن كنت قبلت . والشاهد : في حججج ، وبج ، وورفع . فإن أصلها : حججى ، وى ، وورفع ، فأبدل من الياءات جيما . وقوله بج بتخفيف الجيم ومن شده قد غلط . قوله فلا يزال . جواب الشرط وشاحج اسمه - بالحاء المهملية بعدها الجيم - وهو البقل . وبأيتك بج ، خبرها . قوله أقر أى أبيض صفة لشاحج ، وكذا تعات أى صياح ونهال . وبترى أى يحرك وهذه الجملة صفة أيضا .

(١) رواية البغوى : يارب بدل : لاهم .

* أَقْمَرُ نَهْأَتِ يُنْزَى وَفَرْسَجِ *

وتسمى هذه عجمجة قضاعة . ومعنى هذات سكنت . وموطيا من أوطأته جعلته وطيا ، فالياء فيه بدل من الهززة . وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل إذ جمعها فيه في طويت دائما . ثم أنه لم يتكلم عليها هنا مع عده إياها ، ووجهه أن إبدالها من التاء إنما يطرد في الوقف عى نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف . وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم هَيْكَ ولهنك قائم ، وهرقت الماء ، وهردت الشيء وهرحت الدابة .

(تنبيهات): الأول : ذكر في التسهيل أن حروف البديل الشائع يعنى في كلام العرب ، اثنان وعشرون حرفا ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الإبدال الضرورى في

المهملة وسكون المكاف بعده فاء المعوج من الرمل . عنى .

(قوله في الوقف) أى على الكلمة للمشتعلة على الجيم المبدلة من الباء وإن لم يكن على نفس الجيم كما في الشعر الذى استشهد به فإن الجيم في أشطاره الأربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف الاطلاق كما في سائر القوافى المطلقة وأما ما نقله المصريح عن السيد في شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر لأن الضرب وما في حكمها من الأعراض المقصود موافقتها للضرب محال للوقف ولا ضرورة إلى دعوى الوصل فتدبر .

(قوله كحل البرنج إلخ) الكتل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية وهى القطعة المجتمعة . والبرنى بفتح اللوحدة وسكون الراء ضرب من القمح . والود بفتح الواو وتشديد الدال الوند سكنت التاء تخفيفا وأبدلت ذالا وأدغمت في الدال . والصيصى بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة . **(قوله الأيل)** بضم الهززة وكسرها مع فتح التحتية المشددة وفتح الهززة مع كسر التحتية المشددة الوعل . كذا في القاموس . **(قوله شاحج)** بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هو البغل وقوله أقمر أى أبيض صفة لشاحج وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أى صباح وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديد الزاى أى يحرك . والوفرة شعر الرأس إذا بلغ شحمة الأذن . **(قوله وذكره الهاء)** أى في إجمال العدد هنا زيادة إلخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء وفقا بالطراد ووجه اسقاط التسهيل لها في إجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف . **(قوله ولهنك قائم)** بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالى حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثانى بهذا الإبدال .

(قوله الشائع يعنى في كلام العرب) منه يعلم أن الشائع في التصريف وهو الإبدال الضرورى في التصريف أقل من الشائع في كلام العرب كلهم أو قوم منهم . **(قوله وهذه التسعة إلخ)** ليس المعنى وذكر أن هذه التسعة إلخ لأنه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله

النصريف ، فقال يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام قولك : لجذّ صرف شكس آمن طى ثوب عزته ، والضرورى في النصريف : هجاء طويت دائما . هذا كلامه . فأفهم أن باقى حروف المعجم وهى الحاء والحاء والذال والطاء والضاد والظين والقاف قد تبدل على وجه الشنوذ . وقد قال ابن جنى في قراءة الأعمش ﴿ فشرذ بهم ﴾ [الأنفال : ٥٧] ، بالذال المعجمة أن الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخراذل . والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان ، وخرّجها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر . وأفهم أيضا أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الباء وكذا إبدال النون من اللام كقولهم في الرّقل - وهو الفرس الذّيال - رفن ، ومن الميم كقولهم في أمغرت الشاة - إذا خرج لبنها أحمر كالمغرة - أنغرت . وينبغى أن لا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع في ذلك ما اطرذ أو كثر في بعض اللغات كالعججة في لغة قضاة ، والعننة كقولهم : ظننت عنك ذاهب : أى أنك . والكشكشة في لغة تميم ، كقولهم - في خطاب المؤنث - ما الذى جاء يشر ، يريدون

عنه بقوله فقال : يجمع حروف البدل إلى أن قال والضرورى في النصريف هجاء طويت دائما بل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن . (قوله لجذ صرف شكس إلخ) الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرهما الصعب الخلق . كذا في القاموس . (قوله وهى الحاء والحاء إلخ) كلها بالإعجام إلا الحرف الأول فبالإمال . (قوله لحم خراذل وخراذل) في القاموس : خردل اللحم قطع أعضائه وافرقة أو قطعه وفرقه ولحم خراذيل عرذل ثم قال : وخرذل اللحم أى بإعجام الذال لغة في خردل أى بإهمالها ولم يذكر فيه خردال بلا تحية والتبادر من صنيع القاموس أن الحاء مفتوحة .

(قوله والمعنى الجامع لهما) أى للذال والذال . (قوله وخرجها) أى قراءة الأعمش وقوله على القلب أى المكاني . (قوله شذر مذر) كلمتان مبيتان على الفتح للتركيب قال في القاموس : وتفرقا شذر مذر ويكسر أولهما ذهبوا في كل وجه وشذر الجمع تفرقا . (قوله إن من الشائع) يعنى في كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافى ما أسلفه من إخراج ما ذكر بالشائع في النصريف . (قوله في الرقل) بكسر الراء وفتح القاء وتشديد اللام كما في القاموس . (قوله الذّيال) بفتح الذال المعجمة وتشديد التحتية أى طويل الذيل . (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الظين المعجمة وبفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون ليس بناصع الحمرة أو شقرة بكدره . كذا في القاموس . (قوله أن لا يسمى ذلك) أى المذكور من إبدال اللام من النون وما بعده . (قوله كالعججة) هى إبدال الجيم من الباء . (قوله والعننة) هى إبدال العين من الهمة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أو من الحاء في حتى أو نحو ذلك فيه نظر . (قوله في لغة تميم) راجع للعننة أيضا بدليل كلام شرح الكافية الآتى قريبا .

بك ، وقراءة بعضهم : « قد جعل ربشر تحتش سريا » والكسكسة في لغة بكر ، كقولهم - في خطاب المؤنث - أبوس وأمس يريدون أبوك وأمك . قال في شرح الكافية : وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم ، ويسمى ذلك عنعنة ، وكان يلزم أيضا أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز :

[١٢٧٥] يا ابن الثؤير طالما عصيكا وطالما غيبتنا إيكسا

أراد عصيت ، وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وإنما ينبغي أن يعد في الإبدال التصريفي ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر ، فالواقع في الخطأ كقولك في مال مول ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاء سقاية هذا كلامه . الثاني : عد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثني عشر حرفا ، وجمعوها في تراكيب كثيرة منها : طال يوم أنجده ، وأسقط بعضهم اللام وعددها أحد عشر ، وجمعها في قوله : أجد طويت منها . وزاد بعضهم الصاد والزاي وعددها أربعة عشر ، وجمعها في قوله : انصت يوم زل طاء جد . وعددها الزعشرى ثلاثة عشر ، وجمعها في استنجدته يوم طال . قال ابن الحاجب هو وهم لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال ،

(قوله وهذا النوع) أى العجعة وما بعدها إلا أنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم الإشارة العننة ولهذا قال وإلا لزم أن تذكر العين إلخ . (قوله وإلا لزم أن تذكر إلخ) فيه إشعار بأن من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على ما ذكر البعض وترك البعض ومخالفة أول كلامه وآخره فتدبر . (قوله ما لو لم يبدل) أى إبدال ما أى حرف لو لم يبدل إلخ ولك أن تستغنى عن التقدير وتوقع ما على الإبدال . (قوله كقولك في مال مول) لوجب قلب الولو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله كقولك في سقاء) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية إلا أن الأول بالهمز على الكثير والثاني بالياء على القليل لما سيأتى في شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واو وباء إلخ . (قوله حروف الإبدال) أى الأعم من الضروري . (قوله طال يوم أنجده) بإضافة الظرف إلى الجملة . (قوله أجد) فعل أمر من الإجابة . (قوله طاه) بالطاء الهملة اسم فاعل من طها يظهر أى طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت . (قوله فإن أورد) أى الزعشرى على وجه التثثيل لوقوع السين [١٢٧٥] فله راجز من غير وتعلمه :

* لَنَضُرَّ بَنِي بَسْتِنَا قِيَكَا *

وأراد بابين الثؤير عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما . والشاهد في عصيكا فإن أصله عصيت . فأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها في الجنس .

كقولهم زراط وزقر في صراط وسقر ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد اسمع ورد اذكر واطلم لأنه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المجرد هذا كلامه . قلت : قد أجاز النحاة في استخذ أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الأولى السين كما أبدلوا التاء من السين في ست إذ أصله سدس ، فلعله نظر إلى ذلك . والذي ذكره سيبويه أخذ عشر حرفاً : ثمانية من حروف الزيادة وهي ما سوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها وهي الدال والطاء والجيم . الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصارييف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة ، فالأول نحو جدف فإن فاء بدل من تاء حدث لأنهم قالوا في الجمع أجدت بالتاء فقط ، والثاني نحو أفلط أى أفلت فإن طاء بدل من التاء ، لأن التاء أغلب فيه في الاستعمال وكذا قولهم في لص نصت التاء بدل من الصاد لأن جمعه على لصوص أكثر من لصوت ، فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين فهو من أصليين نحو أرخ ورخ ووكد وأكد لأن جميع التصارييف جاءت بهما فليس أحدهما بدلاً من الآخر وقال ابن الحاجب : يعرف البديل بكثرة اشتقاقه كثرات فإن أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث ، وبقلة استعماله

بدلاً وقوله اسمع أى بتشديد السين وتغفيف الميم وعلى وزنه اذكر واطلم . (قوله اذكر واطلم) والأصل إذ تكرر واطلم فأبدلت التاء في الأول دالاً والدال ذالاً وأدغم وفي الثاني طاء والطاء ظاء وأدغم أى فكان ينبغي أن يذكر الدال المعجمة والطاء المشالة . (قوله لأنه من باب الإدغام إلخ) علة لحنوف أى مع أنه لا يصح إيراد اسمع لأنه من باب الإدغام أى من باب الإبدال للإدغام لا من باب الإبدال المجرد عن الإدغام . (قوله في ست) اسم العدد المخصوص قال في القاموس : الست بالكسر معروف أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم . (قوله فلعله) أى الرخشري . (قوله في بعض التصارييف إلخ) أى في بعض تصارييف الكلمة التي فيها البديل فيكون محل الرجوع إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة غير تلك الكلمة من تصارييفها وبهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل الثاني الذي هو الرجوع غلبة بأفלט لأن غلبة الرجوع إلى التاء هي نفس أفלט فإن استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا في غيرها من تصارييفها كسفلت ومفلت أى وافلات للزوم التاء ببقية تصارييفها كما قاله الدماميني فكان عليه أن يمثل به للأول أيضاً ويقتصر في التمثيل الثاني على نحو لصت وتعلم أيضاً أن التعليل بقوله لأن التاء أغلب فيه أى في أفלט في الاستعمال غير مناسب لأول كلامه قتيبه .

(قوله في لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافعي . (قوله فإن لم يثبت ذلك) أى الرجوع لزوماً أو غلبة وقوله في ذى استعمالين أى في لفظ ذى استعمالين وقوله فهو أى ذو الاستعمالين . (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضامين أى بكثرة أمثلة اشتقاق بديله أى بكثرة الأمثلة الملاقية للفظ البديل في الاشتقاق المشتملة على الحرف الأصلي المبدل منه . (قوله كثرات) هو لال الموروث . (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أى

كقولهم : الثعالى فى الثعالب ، والأرانى فى الأراب . وأنشد سيبويه :
 [١٢٧٦] لها أثارير من لحم تُصْرَعُ من الثعالى ووخز من أوانياها
 قال ابن جنى : ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثعالة ثم قلب ، فيكون كقولهم :
 شراعى فى شرائع . والذى قاله سيبويه أولى ليكون كأرانها . وأيضاً فإن ثعالة اسم جنس ،
 وجمع أسماء الأجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس ، وبكونه فرعاً والحرف
 زائد كضوئرب تصغير ضارب ، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف
 وبكونه فرعاً وهو أصل كمويه فإنه تصغير ماء ، فلما صغر على مويه علم أن الهززة مبدلة

استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البدل . (قوله لها أثارير إلخ) الضمير يرجع إلى فرخة عقاب
 والأثارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم . والتمرير بفوقيتين التثنية . ووخز بالحاء والزى
 المعجمتين شئ قليل وهو عطف على أثارير . (قوله ثم قلب) أى الجمع قلباً مكانها بتقديم اللام على
 الهززة والأصل ثعائل كذؤابة وذؤاب إلا أن الهززة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفاً . (قوله
 ضعيف) لأن الجمع للإفراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهنياً وقطع النظر عن الانفراد .
 (قوله يعنى بقوله اسم جنس إلخ) أى وبقوله أسماء الأجناس أعلام الأجناس . (قوله وبكونه)
 أى البدل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعاً أى عن لفظ آخر . (قوله والحرف) أى المبدل منه
 زائد أى على أصول الكلمة من فائها وعينها ولامها وأق هذه الجملة الحالية وينظر بها على قوله بعد
 وهو أصل تقسيماً للفرع قسمين . (قوله لأنه لما علم الأصل) وهو المكبر . (قوله وبكونه فرعاً وهو
 أصل إلخ) هذه العبارة عندى غير مستقيمة لأنها إن أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد وبكون
 لفظ البدل فرعاً عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذى هو
 مويه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الأصل المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على مويه علم
 أن الهززة مبدلة من هاء . فإن قلت : كون همزة المكبر بدلاً من هاء لا ينافى كون هاء المصغر بدلاً
 من همزة مكبرة ولا دور لأننا لم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير قلت : لو أراد الشارح
 بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لأنه لما علم الأصل وهو المكبر علم أن
 هاء مويه بدل من همزة ماء وإن كان أصل همزته هاء مع أنه يرد عليه أيضاً أنه لا وجه لتخصيص

[١٢٧٦] قاله أبو كاهل الميم بن قولب اليشكرى ، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كان لى يشكر . وهو بالعين المعجمة
 المضمومة وضع الباء للموحدة المشددة وفى آخره هاء . وهو من البسيط . والضمير فى ما يرجع إلى الفرخة . وأثارير
 مبتدأ ، ولها خبره - وهى قطع قديد من اللحم . ومن اللبيان . قوله تتمره من ثمرات اللحم . والتمر بالثاء المشددة من
 فوق إذا جفتها ، وهى صفة اللحم . والشاهد فى من الثعالى وأرانها ، فإن أصلهما من الثعالب ، ومن أرانها جمع
 أرب ، فأبدلت الباء الموحدة فيها ياء . قوله ووخز - بالحاء والزى للمعجمتين - معناه شئ قليل ، وهو عطف على
 أثارير .

من هاء ويلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بأن أصله أراق ، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول (فأبدل الهمزة من واو ويا . آخرها أثر ألف زيد) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في أربع مسائل : الأولى هذه ، وهى إذا تطرفت إحداها بعد ألف زائدة نحو : كساء وسماء ودعاء ، ونحو : بناء وظباء وقضاء ، بخلاف نحو قاول ، وبائع وتعاون وتباين لعدم التطرف ، ونحو : غزو وظبى لعدم الألف ، ونحو ولو وآى لعدم زيادة الألف لأنها أصلية فيهما فلا إبدال ، وإلا لتوالى إعلانان وهو ممنوع .

(تنبيهان) : الأول : تشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراء فإن أصلها حمرى كسكرى ، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب و غلام ، فأبدلت الثانية همزة فكان الأحسن أن يقول كما قال في الكافية :

الهمزة بالذكر لأن واو المصغر بدل من ألف الكبير كما أن ألف الكبير أيضا بدل من واو فتأمل .

(قوله وهو بناء مجهول) أى لا يعرف في الأوزان . **(قوله آخرها)** جملة حالا من المتعاطفين قبله وإن أخرج أفرادها إلى تأويلهما بالمذكور وإلى ارتكاب الحال من التكررة بلا مسوغ وهو نادر هو السالم مما يلزم على جعل آخرها ظرفا لصفة محذوفة أى كالتثنية في آخر من ظرفية الشيء في نفسه المستفاد من نصب لاما في قول الشارح بعد فلو أى موضع قوله آخرها بلاما فقلل لاما بأثر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك . **(قوله أى تبدل الهمزة إلخ)** كان ينبغي حذف أى إلا أن يدعى أنه تفسير لقول الناظم فأبدل الهمزة إلخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الأربع . **(قوله إذا تطرفت إحداها)** بأن كانت لاما أو زائدة بعدها للإلحاق على ما ستعرفه . **(قوله بعد ألف زائدة)** سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم اه تصریح وهذا نكتة تثير الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجده في القاموس ظباء بالضم والمبدل جمع الظبية بالكسر والمد وجمع الظبية التى هى حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما في نسخ القاموس . **(قوله ونحو بناء إلخ)** قال في التصريح : ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيها مبدلة من باء زائدة للإلحاق بقرطاس وقرناس . **(قوله لعدم التطرف)** أى لوقوعهما عينا . **(قوله ونحو واو)** أى اسم الحرف المخصوص وآى بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة .

(قوله لأنها أصلية فيهما) أى متقلبة عن أصل وهو في الكلمة الأولى واو عند أى على وباء عند أى الحسن وفي الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . قاله المصريح . **(قوله وإلا)** بأن أبدلت لاهما وقوله لتوالى إعلانان هما قلب عيبهما ألفا وقلب لاهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزى من أن الإعلال تغير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان علم أن قول شيخنا والبعض الأول أن يقول وإلا لتوالى إعلان وإبدال إلا أن يجعل في كلامه تغليب أو يقال مراده بالإعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر . **(قوله تشاركهما)** أى الواو والياء .

من حرف لين آخر بعد ألف مزيد ابدل همزة وذا ألف
 الثاني : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة نحو : بناء وبناءة ، فإن
 كانت هاء التانيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو : هناية وسقاية وإداوة وعداوة ، لأن
 الكلمة بنيت على التاء أى أنها لم تبني على مذكر . قال في التسهيل : وربما صح مع العارضة
 وأبدل مع اللازمة : فالأول كقولهم في المثل : اسق رقاش ، فإنها سقاية لأنه لما كان مثلاً
 والأمثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التانيث . ومنهم من يقول فإنها سقاة بالهمز كحال
 في غير المثل . والثاني كقولهم صلاة في صلاة . وحكم زيادتي الثانية حكم هاء التانيث
 في استصحاب هذا الإبدال نحو كساعين ورداعين ، فإن بنيت الكلمة على الثانية امتنع
 الإبدال وذلك كقولهم عقلته بشنئين ، وهما طرفا العقال . الثالث : قد أورد على الضابط
 المذكور مثل غاوى في النسب إذا رحمته على لغة من لا ينوي فإنك تقول يا غاو بضم

(قوله فكان الأحسن أن يقول إغ) أمر لشموله الأحرف الثلاثة . (قوله مع هاء التانيث العارضة)
 أى على صيغة المذكر قال سم : وعبرة المصنف صادقة على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقدروا لأن هاء
 التانيث في تقدير الانفصال . (قوله نحو بناء وبناءة) كلاهما صيغة مبالغة . (قوله وسقاية) بكسر السين
 وضمة موضع السقي كما في القاموس . (قوله وإداوة) بكسر الهمزة وهى المطهرة كما في القاموس . (قوله
 لم تبني على مذكر) أى لم تصغ بغير تاء للمذكر من المعنى بأن لم تصغ للمذكر أصلاً كهداية أو صيغت
 له من معنى آخر كسقاية فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن كما في القاموس وهو غير معنى
 السقاية الذى هو على السقي كما مر . (قوله وربما صح) أى حرف اللين أى أبقي من غير قلب . (قوله
 اسق رقاش فإنها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقا بلا ياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو
 مثل يضرب للمحسن أى أحسن إليه لإحسانه . (قوله لأنه لما كان مثلاً إغ) فيه عندي نظر لأنه إنما
 يصلح تعليلاً لتصحيح الياء بعد ضرورة هذا التركيب مثلاً لا لتصحيحها في النطق به أولاً . (قوله كقولهم
 صلاة في صلاة) بفتح الصاد وتخفيف اللام فهما قال في القاموس : الصلاة - ويهزم - الجبة ومنق
 الطيب والجمع صلي وصلى . (قوله في استصحاب هذا الإبدال) أى جوازاً فلا ينأى قول الناظم السابق :

* ونحو علباء كسء وحيا *

برأى أو مرز . (قوله نحو كساعين ورداعين) أى بما همزته بدل من أصل أو من حرف الحاق
 لا من ألف تانيث لأن الهمزة للبدلة من ألف التانيث يجب في الثانية قلباً وإوا . (قوله على الضابط
 المذكور) أى في قوله فأبدل الهمزة من واو وياء إغ لأن التقدير من كل واو وياء . (قوله في النسب)
 ليس بقيد فإنه إذا رخم غلوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطي في النكت عبارة
 المرادى أسقط هذه النقلة منها نعم الشرط في ترخمه أن يكون علماً كما هو مصرح به وأجيب عن
 إيراد ما ذكر بأنه لا يرد لأن واو غلوى ليست آخرها بل هى حشو والحذف عارض . سم .

الواو من غير إبدال مع اندراجها في الضابط المذكور . وإنما لم يبدل لأنه قد أعلّ بحذف لامه فلم يجمع فيه بين إعلالين فلو أتى موضع قوله آخرًا بلاما فقلال لا ما باثر ألف زيد لاستقام . الرابع : اختلف في كيفية هذا الإبدال : فقيل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف . وقال حذاق أهل التصريف : أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة وذلك أنه لما قيل كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجة حصين لسكونها وزايدتها ، وانضم إلى ذلك أنها في محل التغير وهو الطرف ، فقلبا ألفا حملا على باب عصا ورحا ، فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة لأنها من مخرج الألف . انتهى .

(قوله بحذف لامه) أى لأجل ياء النسب كما أفصح به المرادى . (قوله لاستقام) لأنه يخرج غلو لأن الواو فيه عين اه سم ويرد على التعبير بلاما أنه لا يشمل نحو علباء وقوباء بما همزة فيه مبدلة من ياء زائدة للإلحاق ولهذا قال المراد بإصلاح الضابط أن يقال من ولو ياء هي لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تبصير الشارح بلاما وعلى إصلاح المرادى الضابط أنها لا يشملان نحو حمراء بما همزة فيه مبدلة من ألف التأنيث . (قوله فقلبت الألف الثانية همزة) ولم تقلب الأولى لأن قلبها يفوت الغرض منها وهو المد ولأن التغير أتيق بالأواخر ولأن في تحريك الثانية تحصيلًا لظهور الإعراب الذى يحصل به الفرق بين المعالي . (قوله لأنها من مخرج الألف) فيه تساهل لأن همزة من أقصى الحلق والألف من الجوف فهما متقاربا المخرج .

(ملاحظة) : في حاشية السيوطي على المعنى أن الفراء يرى ترادف الهمزة والألف فيقول الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزها وفرق سيوييه بينهما فقال الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والألف حرف آخر لا يكون إلا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والألف مع اللام قبل الياء وقال ابن جني في سر الصناعة : اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا بعد الهمزة والألف اللينة حرفين وعددها أبو العباس ثمانية وعشرين بإسقاط الهمزة لأنها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضى وبيان ذلك أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهجز في الحقيقة وإسما كتبت الهمزة ولوا مرة وياء مرة على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ولو أريد تحقيقها ألينة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن تكتب إلا ألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك إذا وقعت أولا. نحو أخذ وأخذ وإبراهيم وأن كل حرف سميت فأول حروف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف حروفه همزة فهذان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف . أما الألف في نحو قام وكتاب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة إلا أن هذه الألف لا تكون

ثم أشار إلى الثانية بقوله : (وَفِي * فَاعِلٍ مَا أَعْلَ عَيْنًا ذَا أَقْفَى) أى اتبع : ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة ، أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عيناً لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع الأصل قاول وبابع ، فحملنا على الفعل في الإعلال ،

إلا ساكنة ولا ينافي اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا ويكتبان شكلاً واحداً مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما إخراج أى العباس لها من الحروف محتاجاً بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشيء لأن جميع هذه الحروف إنما أثبتت لوجودها في اللفظ الذى هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كثيراً من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها لعارض كتخفيف وإبدال لا يخرجها عن كونها حرفاً ألا ترى أن انقلاب غيرها في بعض أحواله لعارض لا يخرجها عن كونه حرفاً اهـ وقال التفتازانى في حاشية الكشف : الألف اسم للمدة التى هى أوسط حروف جاء والهمزة التى هى آخرها بدليل قولهم الألف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط في الدرج وقولهم الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفاً والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصل وإنما يذكر في حروف التهجى اسم الألف لا الهمزة اهـ .

فعلهم أن الألف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة وبمعنى خاص باللينة اهـ ما في حاشية السيوطي بتلخيص وبعض زيادة وفي الجمع عن ابن جنى لما لم يمكن أن يلفظ بالألف اللينة في أول اسمها كما فعل في أخواتها توصل إلى النطق بها باللام وقيل في اسمها لا كما توصل إلى النطق باللام التعريف بالألف وقيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وقول للمعلمين لام ألف خطأ لأن كلا من اللام والألف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اهـ ويرد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الألف اللينة وقد يجاب بأنه يكفى في تحقق تقارض اللام مع الألف اللينة أن كلا من الهمزة والألف اللينة يسمى ألفاً وقوله لأن كلا من اللام والألف مضى ذكره يرد عليه أن الألف الماضي ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الألف اللينة المشار إليها بلا كما مر فيوجه قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الألف تنبيه على أن لا إشارة إلى الألف اللينة وذكرهم اللام لأنها المتوصل بها إلى النطق بالألف اللينة في قولهم لا فاعرف ذلك .

(قوله ثم أشار إلى الثانية) أى من مسائل إبدال الهمزة من الواو والياء . (قوله وفي فاعل ما أعل عينا) أى وفي اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق في اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أولاً . (قوله إذا وقعت) أى كل منهما . (قوله فحملنا على الفعل في الإعلال) قال في التصريح ما ذكره فيما لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الإعلال وإن لم يكن له فعل أصلاً كما سيذكره من جائز وجائزة فإن ادعوا أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع

بمخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين .

(تنبيهات) : الأول : هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان ، قال :

[١٢٧٧] صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ ثَمَلَهَا ثَمَلٌ

وكقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف . وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه في التسهيل . الثاني : اختلف في هذا الإبدال أيضا : فقبل أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف . وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في كساء ورداء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين . وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المتقلبة في قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنتان فحركات العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة . الثالث : يكتب

والوجه الثاني أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اهـ وقد يجاب عن الأول بالترام النقل ومنع التكرار وعن الثاني بأن فرعية الوصف عن المصدر على الراجع من حيث الاشتقاق وهذا لا ينال ما قاله هنا من أن فرعته عن الفعل من حيث الإعلال والتصحيح فانهم . (قوله في الإعلال) أى في مطلق الإعلال وإن كان الإعلال فيهما بقلب العين همزة وفي الفعل بقلبها ألفا . (قوله نحو عور) [إخ] في القاموس : العور ذهاب حس إحدى العينين . عور كفرح وعار يعار واعور واعور فهو أعور والجمع عور وعيران وعوران . وفيه عين كفرح عينا وعينة بالكسر عظم سواد عينه في سعة فهو أعين . (قوله هذا الإبدال جار) بالراء من الجرى كما في عبارة المرادى وفي نسخ من الشرح جائز بالزاي من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الإبدال في هذا القسم أيضا كما هو صريح التسهيل واغتر شبيخنا السيد بظاهر ما في هذه النسخ فقال ما قال . (قوله كقولهم جائز) ضبطه الشيخ خالد بالجيم والزاي وفسره بالبستان وضبطه العيني في البيت بالخاء المهملة والراء وفسره بمجتمع الماء . (قوله صعدة) هي الفتاة المستورة تبت كذلك . قاموس . (قوله لا يشمل ذلك) لأنه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة . (قوله كما قال المصنف) لو قال : وهو ظاهر كلام المصنف كما قال في نظيره السابق لكان أحسن . (قوله قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة مفصولة بمجاز غير حصين . (قوله قبل الألف) [إخ] عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اهـ أى فلم يلحظ الواو والياء في اسم الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لي وبه يفارق قول المبرد قول الأكثرين خامل . (قوله بالياء) أى مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين . (قوله التخفيف) أى بتسهيل الهمزة بين

[١٢٧٧] ذكر مستوف في شواهد عوامل الجزم . والشاهد في حائر فأنه على وزن فاعل اسم البستان ، وليس باسم فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز في فاعل الذي هو اسم فاعل .

نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لأن قياس الهزمة في ذلك أن تسهل بين الهزمة والياء فلذلك كتبت ياء ، وأما إبدال الهزمة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء في بائع ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في قائل ، ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع ، قال المطرازي : نقط الياء من قائل وبائع عامى ، قال : ومَرَى في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جني أن أبا على الفارسي دخل على واحد من التسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه : قائل - بنقطتين من تحت - فقال أبو على لذلك الشيخ : هذا خطأ من ؟ فقال : خطي ، فالتفت إلى صاحبه وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله ، وخرج من ساعته . انتهى . ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (وَأَلْمَدُ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَأَجِدِ * هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَابِدِ) أى يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة إذا جمع على مثال مفاعل : نحو رعوقة ورعائف ، وقلادة وقلائد ، وصحيفة وصحائف ، وعجوز وعجائز ، وسليق وسلاتق ، وشمال وشمائش ، وبخلاف نحو قسورة وقساور ، لعدم المد ، وبخلاف نحو مفازة ومفاوز ، ومعيشة ومعايش ، ومثوبة ومثاوب ،

الهزمة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده . (قوله فلذلك كتبت ياء) مكرر مع ما قبله . (قوله تصحيح الياء) أى الإتيان بها على أنها الأصلية لا مبدلة من الهزمة فهي غير ما قبله . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما ذكره من الإبدال والتصحيح لحن . (قوله هذا خط من) كان الواجب أن يقول خط من هذا الوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف إليه . (قوله والمد) أى حرف المد واوا أو ياء أو ألفا وجملة زيد حال من ضمير يرى وثالثا حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد بيان للواقع لا للاحتراز ولهذا لم يذكر له الشارح محترزا .

(قوله أى يجب إبدال إلخ) وذلك لأنك لما جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع نائفة ووقع بعدها ألف قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحداها أو تحريكها فلو حذفوا الأول فانت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لابد أن يكون بين ألفه وحرف إعرابه حرف مكسور ليكون كمفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل والألف إذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة لسكونهما أثر حركة من جنسهما كالألف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل : إنما همزت الألف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقع بعد الألف همز ولم يظهرن إذ كن لا أصل لهن في الحركة . كذا في التصريح .

(قوله نحو رعوقة) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنفه الدم . كذا في القاموس . (قوله وسليق) كأمر يطلق على معان منها ما تحت من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه . (قوله قسورة) هو الأسد ويقال فيه قسور بغير تاء . (قوله وضد مصائب ومناير)

لعدم الزيادة ، وشذ مصائب ومناثر ، والأصل مصابوب ومناور ، وقد نطق فيهما بهذا الأصل ، وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ، ومكوك لعدم كونه ثالثا . ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (كَذَلِكَ ثَلَاثِي لَيْتِي اِكْتَفَا * مَدَّ مَفَاعِلُ كَجَمْعٍ لَيْفَا) نيفا نصب على المفعول به بالمصدر المتون وهو جمع ، وأضافه في الكافية للفاعل : فقال كجمع شخص نيفا . أى يجب أيضا إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثلث حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياعين كنيائف جمع نيف ، أو واوين كأوائل جمع أول ، أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود ، وصوائد جمع صائد ، والأصل سيأود وصوائد . واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياعين ولا في الواو مع الياء ، فيقول نيائف وسيأود وصوائد على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لتقلها . ولأن لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحويتين ويوم اسم موضع ،

وشذ أيضا همزة معاش في رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما في المرادى . (قوله وقد نطق فيهما) الضمير راجع لمصائب ومناثر بقطع النظر عن مرهما . (قوله نحو صيرف وعوسج) فيه أن صيرفا وعوسجا خرج بقيد المد . والصيرف المختال في الأمور كالصيرفي والعوسج شوك واسم فرس . كذا في القاموس . (قوله اِكْتَفَا) أى أحاطا . (قوله نيفا) هو الزيادة على العقد من ناف نيف وقول الشاطبي أصله نيوف مبنى على أن من ناف بنوف وتقدم في العدد بيانه . كذا في التصريح . (قوله بالمصدر المتون) تصريح بأن لفظ جمع في قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحيت لا يصح التثني به لمفاعل لأنه لفظ فلا يمثل له بالحدث ولا للإبدال لأن الجمع ليس إبدالا ويحجب بأنه مثال للمفاعل على حذف مضاف أى كحاصل جمع نيفا أى الحاصل به أى كاللفظ الحاصل بسبب جمعك نيفا وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ سم . (قوله أو مختلفين) نعت صورتان تقدم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما . (قوله وصوائد) الواو بدل ألف صائد اه سم لما تقدم في قوله في التصغير الذى مثله التكسير والألف الثاني المزيد يجعل * ولوا . (قوله في الواوين) أى في صورة الواوين . (قوله ولأن لذلك نظيرا) الإشارة للإبدال في الواوين وقوله وهو اجتماع أى الإبدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو أواصل فإن أصله واصل ومناظرة هذا لمسانتنا في مطلق إبدال إحدى الواوين همزة وإن كانت البدلة في مسألتنا الثانية وفي النظر الأولى . (قوله وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو) أى في جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد ولو حذف قوله وأما إلخ واقتصر على قوله وإذا التقت الياءان إلخ لكان أخصر وأسبك . (قوله نحويتين ويوم) الأول بفتحيتين فرية بالين وعين أو وادين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثاني بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا في القاموس ومنه يعلم أنه كان الأول أن يقدم الشارح قوله

واحتج أيضا بقول العرب في جمع ضَيَّون وهو ذكر السنائر ضياون من غير همز ، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع : أما القياس فلأن الإبدال في نحو أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو في كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا ، وأما السماع فحكى أبو زيد في سِيقة سياتق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق ، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيّد وجيائد وهو من جاد ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيائل ، وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين ، والصحيح أنه لا يقاس عليه .

(تنبيهات): الأول : فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف ، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقننة فلا إبدال ، فالأولى نحو طواويس ، والثانية نحو قوله :

[١٢٧٨] * وَكَحَلُ الْغَيْتَيْنِ بِالْفَوَاوِرِ *

أراد بالعواوير لأنه جمع عوار وهو الرمد ، فحذفت الياء ضرورة فهي في تقدير

اسم موضح على قوله ويوم كما صنع المصريح .

(قوله في جمع ضيون) يفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله بس عن شرح الشافعية . (قوله ذكر السنائين) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو . (قوله من جهة قربه) من سببية وإضافة جهة إلى قرب للبيان ولئلا يحذف أى قرب حرف العلة منه . (قوله وهو) الإبدال بالهمزة . (قوله سيقّة) بياء مشددة ما استقاه العدو من الدواب . والدرية يستتر فيها الصائد فيرمى الوحش كما في القاموس وأصله سيوفة بوزن فعيلة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقول الشارح وهو فعيلة صوابه فعيلة بتقديم الياء على العين كما في المرادى . (قوله مع أنه إلخ) كان المناسب أن يجعله تعليلا لقولهم ضياون شذوذا . (قوله والصحيح أنه يقاس عليه) أى على ضياون في تصحيح الواو وما أشبهه في صحة واحده إذا وجد وذهب أناس إلى القياس . كنا في المرادى . (قوله مد مفاعل) أى ألقه وقوله اتصال المد أى اللين الثاني الذي ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن المفصول مفاعل لا مفاعل . (قوله بمدة شائعة) أى قياسية .

(قوله وكحل) الضمير فيه يرجع إلى الدهر وضبطه المصريح بتخفيف الحاء ولعله الرواية وإلا فالتشديد صحيح معنى . (قوله جمع عوار) قال العيني : بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد

[١٢٧٨] قاله جندل بن المشي الطهوي من الرجز ، وأوله :

عَسْرَكَ أَنْ تَصَارَتْ أَبَا عَسْرِي وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَانِسِ

* خفا عظامي وأرأه لأعبري *

وكحل إلخ والضمير في كحل يرجع إلى الدهر ، وحسا : قوس ، وثاغري : من ثمرت أسنانه إذا كسرتها . والشاهد =

الموجودة . أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

[١٢٧٩] * فِيهَا عِيَائِلُ أُسُودٍ وَلُصُرٌ *

الأصل عيائل لكنه أشيع الهزمة اضطرابا فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف ، لأنه جمع عيل واحد العيال ، قال الصفاني : واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيالد .

الثاني : لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع كما أومئ كلامه ، بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت : قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى في التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبوا إلى منع الإبدال في المفرد لحفته .

الثالث : حكم هذه الهزمة في كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق في قائل وبائع . ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم في الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل في النوعين

وقيل هو كالقدي ١ هـ وتبعه المصريح في هذا الضبط قال سم وضبطه المكي بتشديد الواو وهو الظاهر ١ هـ . (قوله فهي في تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من الطرف في التقدير . (قوله تنقاد) يفتح التاء أى نقد وإضافته إلى الصياريف من إضافة المصدر لفاعله . (قوله لأنه قد جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه وما بعده أن لليل جمعين عيالا وعيائل . (قوله كما أومئ كلامه) قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل في مجرد عدد الحروف والهيآت فيشمل المفرد ولا ينافيه قول كجمع نيفا لأن المثال لا يختص ١ هـ سم وقولهم عدد المصنف إعطاء الحكم بالمثال غير مطرد . (قوله مثل عوارض) أى مفردا على وزن عوارض . (قوله ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه إلخ) فيه شيء لأن الحكم الذى أطلقه فيما سبق إطلاقه معتبر لأن الإبدال همزة ثابت في هذه الصورة أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهزمة المبدلة لا تبقى فيما إذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء إلا أن يريد بالاطلاق الإطلاق باعتبار بقاء الحكم فحينئذ يتضح التقييد لأنه بين هنا أن ذلك الحكم وهو الإبدال همزة لا يبقى بل يغير . قاله سم .

(قوله في النوعين المذكورين) أى المشار إلى أولهما بقوله والمد زيد إلخ وإلى ثانيهما بقوله كذلك

= في بالمواور فإن أصله بالمواور ، فلذلك صحت الواو لبعدها من الطرف ، ثم حذف الياء وبقي الصحيح بخاله ، لأن حذف الياء عارض ، وهو جمع عوار يضم العين وتخفيف الواو ، وهو الرمد الشديد ، وقيل هو كالقدي .

[١٢٧٩] قاله حكيم بن معية الربيعي . والضمير في فيها يرجع إلى النيطان في البيت الذى قبله . والشاهد في عيائل حيث أبدلت الهزمة من الياء . وقال الصاغاني : واحد العيال عيل والجمع عيائل ، مثل جيد وجياد وجيابد ، وقد جاء عيائل ثم أنشد البيت ، وهو مصاف إلى أسود إضافة الصفة إلى موصوفها . وادعى ابن الأعرابي أن الصواب عيائل بالعين المعجمة جمع عيل على غير قياس - وهو الأحة - قوله ونمر - بضمين - جمع نمر .

المذكورين ، أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثالي لئين اكتسفا مد مفاعل بقوله : (وَأَفْتَحَ وَرَدُّ الْهَمْزِ يَا لَيْمًا أَعْلَ * لَامًا) فالألف واللام في الهمز للعهد ، أى يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لاهما أن يخففا بإبدال كسرة الهزة فتحة ثم بإبدالها ياء فيما لاهمزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد ، فالنوع الأول مثال ما لاهمزة منه : خطيعة وخطايا ، ومثال ما لاهمزة ياء منه : هدية وهدايا ، ومثال ما لاهمزة واو منه لم تسلم في الواحد : مطية ومطايا ، فأصل خطايا بخطايى ، بياء مكسورة ، وهى ياء خطيعة . وهزة بعدها هى لاهما ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف فصار خطايىء . بهزتين - ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتى من أن الهزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة ، ثم فححت الأولى تخفيفا ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاياى - بألفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأبدلت الهزة ياء فصار خطاياى بعد خمسة أعمال . وأصل هدايا هدايى - بياعين الأولى ياء فعيلة والثانية لام هدية - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ثم قلبت كسرة الهزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم قلبت الهزة ياء ، فصار هداياى بعد أربعة أعمال . وأصل مطايا مطايو ، لأن أصل مفرده وهو مطية مطوية - فعيلة من المطا وهو الظهر - أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فيها ، على حد ما فعل بسيد وميت ، فقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في الغازى والداعى ،

ثانى إلخ . (قوله أعنى ما استحق) أى جمعا استحق الهمز بكونه أى الهمز في الأصل مدا مزيدا في الواحد وكذا يقال فيما بعده . (قوله فيما) أى جمع أعل لاما وأراد به ما يشمل المهموز كما سنبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لاما لكان أوفق باصطلاحهم . (قوله للعهد) أى الذكرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقا في النوعين . (قوله كسرة الهزة) أى الولاية لألف مفاعيل (قوله فيما لاهمزة إلخ) ما واقعة على جمع الجار والمجرور بدل من قوله في هذين النوعين (قوله ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أى بل انقلب ياء و سيأتى محترزه في قوله وفي مثل هراوة جعل ولوا ولو حذف الواو كما في نظيره الآتى لسلم من إتيان الحال من النكرة بلا مسوغ . (قوله فالنوع الأول) أى من النوعين . (قوله بهزتين) الأولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة . (قوله لما سيأتى) أى في قوله ما لم يكن لفظا ثم فذلك ياء مطلقا فجاء .

(قوله والهمزة تشبه الألف) لقرب مخرجها وهو أقصى الخلق من مخرج الألف وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل (قوله وهو مطية) المطية الراحة . (قوله من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير أى مدت . تصریح . (قوله أبدلت الواو إلخ) راجع للمفرد وقوله فقلب الواو إلخ راجع للجمع .

ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمةزة ياء ، فصار مطايا بعد خمسة أعمال . وإن كانت الهمةزة أصلية سلمت نحو المرأة والمرأى ، فإن الهمةزة موجودة في المفرد - فإن المزة مفعلة من الرؤية - فلا تغير في الجمع ، وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالأصل مسلك العارض ، كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصل في قوله :

[١٢٨٠] لَمَّا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثَتُنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِسَا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لي خطيئتي - بهمزتين - . والنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا أصله زوائى بإبدال الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتسفا مدا مفاعل ، ثم خفف بالفتح فصار زوائى ، ثم قلبت الياء ألفا فصار زواء ، ثم قلبت الهمةزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا .
(تنبيه) : أدرج الناطم هنا الهمةزة في حروف العلة حسبا حمل الشارح كلامه على ذلك ، ولكنه غاير بينهما في التسهيل . وفي الهمةزة ثلاثة أقوال : أحدها حرف صحيح ، والثاني حرف علة وإليه ذهب الفارسي ، والثالث أنها شبيهة بحرف العلة . انتهى . وأشار بقوله : (وَفِي مِثْلِ هَرَاوَةٍ جُعِلَ . وَآوَاهُ) إلى أن المجموع على مثال مفاعل

(قوله وإن كانت الهمةزة) أى الولاية لألف مفاعل أصلية هذا محرز القيد الذى تضمنه قول المصنف الميم بلام العهد لأن العهد الميم السابق فى كلامه وهو الميم المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثاني لينيه أو القيد الذى فى قول الشارح أعنى ما استحق الميم لكونه أى الميم فى الأصل مدا مزيدا فى الواحد . (قوله مفعلة) بكسر الميم . تصریح . (قوله فلا تغير فى الجمع) بل تبقى هى وكسرتها والياء بعدها . (قوله سلوكا بالأصل) أى الميم الأصل مسلك العارض العارض بسبب الجمع . (قوله) لَمَّا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا إِخْ قَالَه عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحزرة وعلى وهم المراد من قوله ثَلَاثَتُنَا ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثتنا بدل من نافي أقدامنا .

(قوله وقول بعض العرب) بجر قول عطفا على المجرور بفى قبله . (قوله والنوع الثانى) أى الجمع الذى ألفه بين لينين . (قوله مثاله زاوية وزوايا) لم يقل قياس صنيعه فى النوع الأول مثال ما لاهم ياء منه زاوية وزوايا ومثال ما لاهم ولو منه لم تسلم فى الواحد كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر . (قوله أصله زوائى) أى أصله الثانى كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الأول زواوى . (قوله حسبا) بفتح السين . (قوله غاير بينهما فى التسهيل) لمطفه الهمةزة على حرف العلة والعطف يقتضى المغايرة . (قوله وفى مثل هراوة) أى فى جمع مثل هراوة وهى العصا الضخمة كما فى التصريح .

[١٢٨٠] ذكر مستوى فى شواهد البذل . والشاهد فيه هنا فى الثلاثيا حيث أثبت فيه حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيه من سعة الكلام إجراء للممثل بجرى الصحيح ، وكان الوجه فيه أن يكون الثلاثيا ، ولكن أظهر الياء للضرورة .

إذا كانت لامه واوا لم تعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع همزة في جمعه واوا ، فيقال هراوى والأصل هراؤ ، بقلب ألف هراوة همزة ، ثم هراؤى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح فصار هراوى ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هرايا ، فكروها ألفين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا همزة واوا طلبا للتشاكل لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحد ، فصار هراوى ، بعد خمسة أعمال .

(تنبيهات): الأول : إنما ترد همزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت فإن كانت أصلية سلمت .

الثاني : شد جعل همزة واوا فيما لامه ياء ، وذلك قولهم في هدايا هداوى ، وفيما لامه واو أعلت في الواحد ، وذلك قولهم في مطايا مطاوى ، وقاس الأخفش على هداوى وهو ضعيف إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة .

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه المجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد ، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد وهدايا على وزن الأصل ، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هدية ، وذهب البصريون إلى أنها

(قوله جعل موضع همزة) لو قال أبدلت همزة فيه واوا أو جعلت همزة فيه واوا كما قال الناظم لكان أحصر وأظهر في كون الواو مبدلة من همزة . **(قوله لما سبق)** أى من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الأمثال . **(قوله لأن الواو ظهرت في واحده إلخ)** إلا أن الواو في الواحد لام الكلمة وفي الجمع بدل من همزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد . **(قوله فقصد تشاكل الجمع لواحد)** قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحد أو مشكلة الجمع لواحد لأن التشاكل تفاعل يقتضى التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية . **(قوله إنما ترد همزة ياء إلخ)** هذا التنبيه متعلق بقوله وافتح ورد همزة إلخ فكان المناسب ذكره في شرحه مع التنبيه المذكور ثم مع أنه مكرر مع قوله سابقا وإن كانت همزة أصلية إلخ نعم في بعض النسخ إسقاط ما سبق وعليه لا تكرار هنا .

(قوله وقاس الأخفش على هداوى) أى بالدال ورسمه في بعض النسخ البراء تحريف ولا يعد عندى أن يقىس على مطاوى أيضا فإنه أولى بأن يقاس عليه من هداوى لأن الإتيان بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع إلى الأصل فراجع . **(قوله وهو ضعيف)** وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوى وجه . **(قوله على وزن فعال)** فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والألف للتأنيث . **(قوله وهدايا على وزن الأصل)** أى على طبق المفرد أى صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الأصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت

فعاثل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله : حتى أزيروا المائثا ، وأما ما نقل عن الخليل من أن خطأيا وزنها فعلى فليس كقول الكوفيين لأن الألف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة ، وذلك لأنه يقول أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين ، بل تقلب بتقديم همزة على الياء فيصير خطأيا ثم يعمل كما تقدم . انتهى طائى (وهَمْزًا أَوَّلُ الْوَاوَيْنِ رُذٌ * فَيُتَدَوِّغُ غَيْرَ شَيْءٍ وَوَفَى الْأَشَدُّ) أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع في أولها واو وإن أولهما يجب إبدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية ، فخرج أربع صور : الأولى أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو ووفى الأشد ، ووروى عنهما .

في المفرد إلا أنه خالف الأسلوب فتنا في التعبير فلا يرد الاعتراض بأن هراوى ومطاي على وزن الأصل . (قوله لفعاء على خطية بالإبدال والإدغام) يرد أنه على هذا يكون خطأيا أيضا على وزن الأصل كهراوى ومطاي وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا في قوله وأما خطأيا إلخ إلا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الأصل من غير احتياج إلى شيء بخلاف خطأيا فإنهم احتاجوا في كونها على وزن الأصل إلى جعلها جمع بخطية بالإبدال والإدغام فافهم .

(قوله وذهب البصريون إلخ) وهو الذى ذهب إليه المصنف حملا للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف . (قوله لأن الألف عندهم للتأنيث) أى زائدة للتأنيث وأما اللين الزائد في المفرد فحذف في الجمع للتخلص من التقاء الساكنين . (قوله بدل من المدة) أى التى كانت في المفرد وقوله المؤخرة أى التى عرض تأخيرها في الجمع بعد أن كانت مقدمة في المفرد وهى المدة التى تقلب همزة في فعاثل . (قوله لا تبدل في هذا) أى فيما لاهم همزة كخطية . (قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بأن القياس قلب الياء همزة وإذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الأصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لى خطأيا ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة أثبت . كذا في المرادى والتصریح . (قوله بل تقلب) أى مدة الواحد قلبا مكانيا فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أى المدة . (قوله وهمزا) مفعول ثان لرد وأول مفعوله الأول . (قوله الأشد) نائب فاعل ووفى والأشد وبضم أوله القوة وهو ما بين ثمانى عشرة إلى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب وأكلب أو شد كذئب وأذؤب قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ بَلَغَ أَشُدَّهُ ﴾ [يوسف : ٢٢] أن الأشد ثلاث وثلاثون سنة .

(قوله أى هذه مسألة خامسة) أى للمسائل الأربع المذكورة في قوله فأبدل همزة من ولو ويا إلخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الأربع ولم يقدمها على قوله ووضح ورد همزة إلخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فسقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض . (قوله أن لا تكون الثانية منهما مدة غير

والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالوولي مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة ، وهي أنشئ الأول أفضل تفضيل من وأل إذا لجأ . والثالثة : أن تكون عارضة كأن تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله . والرابعة أن تكون زائدة كأن تبنى من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال بل يجوز ، وخالف قوم في الرابعة فأوجبوا الإبدال لاجتماع واووين وكون الثانية غير مبدلة من زائد ، فإن الضمة التي قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القول بجواز الوجهين لأن الثانية وإن كان مدحا غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالألف المقابلة ، ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع الأولى أنشئ الأول أول الأصل وول ، وقولك في جمع واصلة وواقية أواصل وأواق ، والأصل وواصل ووواق بواووين أولاها فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة كما تبدل في التصغير نحو أو يصل وأويق ،

أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية . (قوله من ألف فاعل) بفتح العين . (قوله وهي أنشئ الأول) إن قرئ الأول بواو ساكنة فهمزة فالضمير في وهي راجع للوؤلى بالهمز وإن قرئ بواو مشددة فالضمير راجع للوول بلا همز . (قوله أن تكون عارضة) أى لا لإبدال لتباين هذه الصورة ما قبلها . (قوله مثال فوعل) بفتح فسكون ففتح . (قوله ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله) فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتي والعارضة غير أصلية . سم . (قوله مثال طومار) بضم الطاء المهملة الصحيفة ويقال لها الطامور أيضا . كذا في القاموس . (قوله غير مبدلة من زائد) أى وإن كانت مدة زائدة بخلاف واو نحو ووى . (قوله فإن الضمة إلخ) تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أى بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووى واعترض البعض التعليل بأنه يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم في الثالثة وفيه نظر لأنه إنما يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها في بعض الصور غير مبدلة كما في المثال المتقدم الثالثة .

(قوله وإن كان مدحا غير متجدد) أى لبناء الكلمة ووضعها عليه . (قوله بالألف المتقلبة) أى الصائرة واو ثانية في نحو ووى ولو قال بالوول المتقلبة عن الألف لكان واضحا . (قوله وأواق) هو مما أعل إعلال قاض فثبت الباء إذا حل بال . (قوله ووواق) بثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله بولوين إلخ . (قوله كما تبدل) أى ألف فاعلة واو في التصغير لأن التكسير كالتصغير في ذلك . (قوله نحو أو يصل وأويق) تصغير واصل وواق قالوا وى تصغيرهما بدل من ألفهما كما تقول في ضارب ضويرب ولو قال نحو أريصلة وأويقة لكان أنسب بما قبله .

وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت أوعد والأصل ووعد . والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الأولى أنشئ الأول أصلها وولى بواوين أولهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة . وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة ما لا يكون في أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كدندن ، وخرج بتقييده بالبدء نحو هووى ونوى .

(تنبيهات): الأول : ظهر أن في كلام المصنف أمورا : أحدها أنه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفى مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل ، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال وليس كذلك كما عرفت . ثانياً أنه يوهم أيضا أن المستثنى ممنوع الإبدال وليس كذلك لما عرفت أن الصور الأربع المخرجة يجوز فيها الإبدال . ثالثاً أن كلامه ليس صريحاً في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

واوا وهما بدءاً واوى مقبداً حتى سوى ما الثان طاري مقداً

(قوله حينئذ) : أى حين إذ كانت الولى الثانية غير مدة أو مدة أصلية . **(قوله كراهة إلخ) :** ولأنهم لما أجازوا البديل في وجوه وهى واو مفردة لتقلها بالضممة التزموه عند نوال ولوين لأنه أثقل من واو مفردة مضمومة . **(قوله من التضعيف) :** قال سم : قد يقال التضعيف موجود في الصور الثلاث الأولى من الصور الخارجة السابقة إلا أن يقال هو عارض فلا يعتبر اهـ وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالاً وجواباً أما الأول فلأن التضعيف موجود في الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الأولى منها وأما الثانى فلأن الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وإنما العارض فيها المد فتأمل . **(قوله كدندن) :** بفتح الدالين المهملتين اللعب . **(قوله نحو هووى ونوى) :** أى في المنسوب إلى هووى ونوى فلا تبدل الواو الأولى همزة لمد تصدراها . **(قوله يوهم قصر المستثنى) :** اعترض بأن فيه قصر الشيء على نفسه وأجيب بأن المراد بالمستثنى الاستثناء أو آل في المستثنى للجنس فالمنعنى المستثنى في كلام النحاة لا في خصوص المتن وما أجاب به البعض عن هذا الإيهام من أن المراد يشبه ووفى الأشد ما مدته عارضة أو زائدة إنما يصحح عبارة المصنف لا يدع إيهامها . **(قوله يوهم أيضاً أن المستثنى إلخ) :** أجاب سم بأن رد فعل أمر لا ماض مجهول والأصل في الأمر الوجوب فالمفهوم حينئذ أنه لا يجب الإبدال فيما خرج لا أنه لا يجوز . قال شيخنا وتبعه البعض : ومنه يعلم جواب الأمر الثالث وفيه نظر إذ الصريح ما لا يحتمل غير المراد ورد على تسليم أنه فعل أمر ظاهر في الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة . **(قوله واوا) :** معمول جعل في قول المصنف وفي مثل هراوة جعل واوا إلخ وهما عطف على واوا وبدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واوين وقما مبدأ كلمة أى صدرها هـ حتى وخفف الشارح مبدأ بإبدال همزته ألفاً كما خفف طار بإبدال همزته ياء وأعله إعلال قاض وقوله سوى ما الثان إلخ استثناء أى ثانیه ومدا وما موصول عائدته مخوف أى سوى الصلر الذى الثانى منه أو آل عوض عن الضمير أى ثانیه ومدا

تخلص من ذلك كله لما عرفت .

الثاني : زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطاً آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضاً بحذف همزة فاصلة ، مثال ذلك أن تبنى افعل من الوأى فتقول أياوأتى والأصل أواوأتى فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها ، فتصير الكلمة إلى ووأى ، فقد اجتمع واوان أول الكلمة ، ولا يجب الإبدال ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت ووا جاز الوجهان وفاقاً للفارسي . قيل : وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقي مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء : أحدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق . ثانيها الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة . ثالثها الواو المكسورة المصدرة . رابعها وخامسها الهاء والعين وقد ذكرتين في التسهيل ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب وإنما تعرض هنا للواجب وإن تعرض لغيره فعل سبيل الاستطراد ، فأما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أجوه جمع وجه وأدور جمع دار وأنور جمع نار ، الأصل وجوه وأدور وأنور ، ونحو سؤوق جمع ساق وغؤور مصدر غار الماء يغور غورا وغؤورا ، وليس القلب في هذا لاجتماع الواوين لأن الثانية مدة زائدة ، والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة

بفتح الميم تمييز محول عن فاعل طار والأصل طارئ منه لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووي لأن مد ثانيه لم يطرأ غاية الأمر أن الثاني بعد عروض البناء للمجهول واو وقبله ألف لأننا نقول شخص مد ووي طارئ والممد الموجود قبل ذلك غيره . (قوله أن تبنى افعل) أى موازن افعل . (قوله من الواوى) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد .

(قوله فإذا نقلت إلخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتى في كلام المصنف لساكن صرح إلخ من أن النقل إنما يكون لحرف صحيح فتأمل . (قوله إلى ووأى) بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فأنث . (قوله فصارت ووا) بواوين مفتوحتين فأنث . (قوله الوجهان) إقرار الواو وإبدالها همزة . سم . (قوله نقلت الثانية) أى حركة الهمزة الثانية . (قوله أحدها الواو المضمومة إلخ) مصدره كالمثال الأول أو لا كبقا الأمثلة . (قوله لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لأنها يجوز إسكانها تخفيفاً . (قوله وقد ذكرتين) في بعض النسخ ذكرهن وهى الأولى لذكر الخمسة في التسهيل . (قوله وإن تعرض لغيره) أى كما يأتى في قوله وأوم ونحوه وجهين في ثانيه أم . (قوله لأن الثانية مدة زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافى جواز الإبدال لما تقدم من أنه يجوز إذا كانت الثانية

والمتفوحة وسياق الكلام عليهما . ويكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو : ﴿ اشترُوا الضلالة ﴾ [البقرة : ١٦] ، ﴿ ولا تنسوا الفضل ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، والاحتراز بغير مشددة من نحو التعموذ والتحول فإنه لا يبدل فيه ، والاحتراز بالقيد الأخير من نحو أوأصل وأواق فإن ذلك واجب كما مر ، وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو راقٍ وغائٍ في النسب إلى راية وغاية الأصل رائيً وغائِيً بثلاث ياءات فخفف بقلب الأولى همزة ، وأما إبدالها من الواو المكسورة المصدرة ، فنحو اشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة .

وقرأ أبى وابن جبير والثقفى ﴿ من إعاء أخيه ﴾ [يوسف : ٧٦] ، ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع ، والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو طويل فلا تقلب لأن المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب في كل موضع والوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لحفة الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة أناة والأصل وناة لأنه من الونية وهو البط ، قال ابن السراج : وأسماء اسم امرأة لأنه في الأصل وسماء من الوسامة وهو الحسن ، وأحد المستعمل في العدد ، أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد في ما جاء في أحد ، فقليل همزته أصلية لأنه ليس بمعنى الوحدة . وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل ، فمن أبدلها من الهاء قولهم ماء والأصل ماه ، وأصل ماه موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضا قولهم : أل فعلت وألا فعلت . بمعنى هل فعلت وهلا فعلت . ومن إبدالها من العين قوله :

مدة زائدة فالصواب تعليل سم بأنهما ليسا في المبدل ولك دفعه بأن الذى تقدم الجواز فقط والذي ذكره الشارح هنا أن إبدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز . (قوله وسياق الكلام عليهما) أى في قوله وأما إبدالها من الواو المكسورة (إخ) وقوله وأما الواو المفتوحة (إخ) . (قوله من نحو أوأصل وأواق) سبقه إلى هذا المرادى في شرح التسهيل قال الدمامي وهو سهو لأن الكلام في الواو المضمومة لا للمفتوحة .

(قوله ورأى أبو عثمان (إخ) عبارة الدمامي : وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطرده ثم نقل عن المرادى أنه قال في بعض الكتب إنه لغة هذيل (قوله أناة) بالنون بوزن قاة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس . (قوله اسم امرأة) احترز به عن أسماء جمع اسم . (قوله فقليل همزته أصلية) وقيل بدل من الواو . (قوله فقليل) أى شاذ . (قوله وإعلال حرفين (إخ) استئناف نبه به على أن في ماء شلوذا من وجهين (قوله وألا فعلت) هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فالأ وهلا مادتان مستقلتان .

[١٢٨١] وماج ساعات ملاً الوديق أبواب بحر ضاحك هسروق
فأصل أبواب عباب . وقال بعضهم : ليست الهزرة فيه بدلا من العين وإنما هو فعال
من أب إذا تبيأ ، لأن البحر يتبيأ للارتجاج فالهز على هذا أصل . وما شذ إبدالها من
الألف في قولهم دابة وشأبة وإباض ، وما روى عن العجاج من همز العالم والحائم وإبدالها
من الفاء في قولهم قطع الله أديمه أى يديه ، يريد يده . فردت اللام وأبدلت الياء همزة ،
وقالوا في أسنانه أكل أى يلل ، والليل قصر الأسنان ، وقيل إحدیدا بها إلى داخل الفم .
يقال رجل أيل وامرأة يلاء ، وهمز بعضهم الشيعة وهى الخلقة وكذلك ربال وهو الأسد .
انتهى (ومعاً أبديل فائى ألهمزتين من * كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَأَيْزٍ وَأَتَمِّنَ) أى إذا اجتمع
همزتان فى كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ،

(قوله وماج ساعات (إخ) قال فى القاموس : الملة كقناة فلاة ذات حر وسراب والجمع ملا
وقال أيضا الودية شدة الحر وذكر من معالى العباب الموج وقال أيضا ضحك السحاب برق والقرود
صوت . (قوله من أب) بتشديد الموحدة .

(قوله دابة وشأبة وإباض) بفتح الهزرة فى الثلاثة للسكان . قاله شيخنا السيد . (قوله أديمه)
بفتح الهزرة وسكون الدال المهملة وقال الفارسي هى لغة فيديه وأديمه بمنزلة يلملم وألملم ونازعه تليذه
أبو الفتح ابن جنى . اه فارضى . (قوله فى أسنانه أكل) يقال أكلت أسنانه من باب فرح . (قوله
أحدیدا بها) أى ميلها . (قوله رجل أيل) بفتح الهزرة والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاء بفتح
التحتية وتشديد اللام مع المد . كذا فى القاموس . (قوله الشيعة) بشين معجمة . (قوله وكذلك ربال)
براء مكسورة فهزرة أو تحتية ساكنة فموحدة . (قوله ومدا أبديل) بنقل فتحة همزة إبدال إلى التنوين .
(قوله إن يسكن) أى الثانى أى والأول متحرك لوضوح تعذر سكونها معا . (قوله وأتمن) بفتح
التاء على أنه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لأنه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على أنه ماض
مجهول وإن أوممه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضى لأنه لو كان كذلك لرسم بالواو ونكتة تعداد
المثال الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التثنية بالثمن
باعتبار حالة الابتداء به إذ لا يلتقى الهمزتان إلا حيث لا باعتبار حالة وصلهما بما قبله كما فى عبارة الناطم
حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف ولو العطف ليكون قوله الهمزة وصل مكسورة
فياء مبذلة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدئة غير موصولة بما قبلها لكان واضحا . (قوله أى إذا
اجتمع) المناسب حذف أى كما لا يخفى .

(قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهزرة المفردة وفى الجمع يجوز تخفيف الهزرة

وأن يتحركاً معاً . وأما الرابع وهو أن يسكتنا معاً فمتعذر ، فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب - في غير ندور - إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو أثرت أوتر إثارة الأصل أثرت أوتر إثارة ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضى الله عنها : (وكان يأمرني أن أتزير) بهزة فألف ، وعلوم المحدثين يحرفونه فيقرونه بألف وتاء مشددة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما ، وخص بالثانية لأن إقراط الثقل حصل بها وشذت قراءة بعضهم : ﴿ **اللائفهم رحلة الشتاء والصيف** ﴾ [قريش : ٢] بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو أآمن زيداً أم لا وأ أنت فعلت هذا وآآمر بكر أم لا فإنه لا يجب فيه

المفردة الساكنة بإبدالها بمجانس حركتها فتبدل ألفا في رأس وياء في ذنب وواو في يوس والمتحركة بعد ساكن بمحذوها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك في أسأل سل ما لم يكن الساكن قبلها مدا زائداً غير ألف كخطية ومفروقة أو ياء تصغير كخطية فتبدل الهزمة بمثل المد وتدغم فيه أو نون انفعال كأنظر أى اعوج فقر الهزمة أو ألفا تسهل يجعلها بينا وبين مجانس حركتها كالمباعدة وهى أرض لغفان وكذا تسهل إن تحركت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كسأل أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهى في صورتين مكسورة أو مضمومة كئين وسئل ويستيزى ورؤوس فإن كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة ياء كعمى في متر جمع مئة وهى التهمة وبعد الضم واو كجون في جؤن جمع جؤنة وهى سل ممشى بجلد يجعله العطار ظرفاً لطيه ورجل سولة في سؤلة وتخالف الأخفض في صورتين المضمومة بعد كسر كيستيزى والمكسورة بعد ضم كسئل فأبدل الأولى ياء والثانية واو ١ هـ بزيادة من القاموس . قال الرضى في شرح الشافية : وقد تبدل الهزمة ألفا إذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسأل وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها كمستيزين وواو ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبله كرؤوس . قال سيويه : وهذا سماعى وليس بقياسى إلا في الضرورة ١ هـ ملخصاً وإذا أبدلت ياء ساكنة في مستيزين وواو ساكنة في رؤوس التقي ساكتان فيحذف أحدهما للتخلص .

(قوله في غير ندور) احترازاً من قراءة اللائفهم بهزتين شلوزا . (قوله وكان) أى النبى ﷺ يأمرنى أى إذا حضت أن أتزر أى حرمة ما وراء الإزار من الخائض . (قوله بألف) أى يابسة وهى الهزمة . (قوله ولا وجه لواحد منهما) لأن التاء لا تبدل من الهزمة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد : لكن أجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل واتهل من الإزار والأمانة والأهل بقلب الثانية تاء وإدغامها في التاء وحكى الرغشرى اتزر بالإدغام وقال الناظم إنه مقصور على السماع . (قوله عن نحو آآمن زيد) بصيغة المعلوم وبهزة استفهام مفتوحة فهزمة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت هزمة الوصل المكسورة التى كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول هزمة الاستفهام وقوله وآآنت بهزتين مفتوحتين فإن قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون

الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال فتقول أو تمن زيد أم لا ، وآنت فعلت ، وإيتمر بكر أم لا لأن همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى . وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها هزتان في كلمة ، فتقريب على المتعلمين . وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو سأل ولآل ورأس ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه . وإن كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلام عليهما عند قوله : ما لم يكن لفظاً أتم . وإن تحركتا معا فأمّا أن يكون ثانيهما هذا في موضع اللام أو لا فهذان ضربان : فأمّا الأول فسيأتي بيانه ، وأما الثاني فله تسعة أنواع : لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى أيضاً إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فثلاثة في ثلاثة بتسعة ، وقد

الهمزة الثانية . قلت : لعل الشارح أراد بالضمير في قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة إشارة إلى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الإبدال في غير صورة سكون ثانيتهما أيضاً وقوله وأتّم بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما لما مر .

(قوله فتقول أو تمن إلخ) كذا في النسخ يرسم أو تمن بألف فواو ورسم ايتمر بألف فياء وفيه كما قال سم توقف لأن همزة الاستفهام مفتوحة وإبدال الهمزة الثانية إما يكون من جنس حركة الأولى فما وجه قلب الثانية في أو تمن واوا وفي ايتمر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بأن الإبدال الواو ياء فيما ذكر مبنى على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرهما فيقرأ أو تمن بضم همزة الاستفهام وايتمر بكسرهما والمثال لا يشترط صحته وأنا أقول هذا فرار من خطأ إلى خطأ وإزالة لضرر بضرر والذي ينبغي قراءة أو تمن وايتمر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة وإما رسم الشارح هنا الألف في الأول ولوا وفي الثاني ياء اعتبار لما يرسم في بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أو تمن بالبناء للمجهول وايتمر بصيغة الأمر ولا يخفى بعده فتأمل . (قوله وآنت فعلت) بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بإبدال همزة أنت ياء لا واوا خلافاً لما في الحواشي خطأ فاحش وتقول باطل . (قوله وأما قول القراء) بالقلب جمع قارئ كقول الشاطبي منهم باب الهمزتين من كلمة وعد من ذلك نحو أنثرتهم . (قوله فإن كانتا في موضع العين إلخ) ولا تكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن . سم . (قوله نحو سأل) أي كثير السؤال ولآل أي بائع اللؤلؤ ورأس أي بائع الرؤوس . سم (قوله فسيأتي الكلام عليهما) عند قوله ما لم يكن لفظاً أتم فإنه سيصرح ثم بأنك إذا بنيت من قرأ مثال قمطر قلت قرأى بإبدال الهمزة الثانية ياء . (قوله فأمّا أن يكون ثانيهما) لم يقل فأمّا أن يكونا على صنيعة في الهمزتين الساكنة أولاهما لأن الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين . (قوله فسيأتي بيانه) أي في الكلام على قوله ما لم يكن لفظاً أتم فإنه سيصرح ثم بأن الثانية تبدل ياء مطلقاً سواء ضحت الأولى أو كسرت أو ضمت . (قوله أن يفتح إلخ) هذا تصریح

أخذ في بيان ذلك بقوله : (إِنْ يُفْتَح) أى ثانی المهمزتين (أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قَلْبٌ * وَوَأَ) فهذا اثنان من التسعة . الأول : نحو أويدم تصغير آدم ، والثاني نحو أودم جمعه ، والأصل أويدم وأدم بهمزين ، فالواو بدل من همزة وليست بدلا من ألفه كما في ضارب وضویرب وضوارب لأن المفتوح لا يبدل همزته ألفا زال في التصغير والجمع ، وذهب المازني إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء فيقول في أفضل التفضيل من أن : زيد أين من عمرو ، ويقول الواو في أودام بدل من الألف المبدلة من همزة لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون هو أون من عمرو (وَيَاءٌ إِثْرُ كَسْرِ يَتَقَلَّبُ) ثانی المهمزتين المفتوح وثنائهما (نُحُو الكسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) أى ينقلب ياء سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ، فهذه أربع أنواع ، مثال الأول أن تبنى من أم مثل أصبح بكسر همزة وفتح الباء ، فتقول اتهم بهمزين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى همزة قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية فيصير هم ، ثم تبدل همزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ، ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل أصبح يفتح الهمز أو كسرهما أو ضمها والباء فهن مكسورة وتعمل ما سبق فتصير الكلمة إيم وإيم وإيم ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده

بمفهوم قوله إن يسكن لما فيه من التفضيل . (قوله نحو أويدم إغ) قال المصريح : التثنية بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عرى وقد اضطرب فيه كلام الزحشرى فذهب في الكشف إلى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل إلى أنه عرى على وزن أفضل اهـ وأقره أرباب الحواشي . وأنت خير بأن هذا الخلاف إنما هو في آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الأدمة وهي اللون المعروف فإنه عرى باتفاق ولا ضرورة إلى حل المثال على العلم حتى يجعل التثنية به مبنيا على أحد القولين فافهم .

(قوله وليست) أى الواو في التصغير والجمع بدلا من ألفه أى ألف آدم . (قوله كما في ضارب) راجع للمنى . (قوله لأن المقضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة . (قوله بدل من الألف إغ) أى لا من همزة حتى يرد على المازني وقوله لأنه صار إغ علة لقوله بدل من الألف وقوله صار مثل خاتم أى فأشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة . (قوله وياء إثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله أن يفتح إغ أى وينقلب الهمز الثاني المفتوح ياء بعد كسر للهمز الأول . (قوله وثنائهما) هذا تقدير لنعوت ذو . (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن في الجار والجرور أعنى كذا . (قوله من أم) يفتح همزة وتشديد الميم أى قصد . (قوله حركة الميم الأولى) وهى الفتحة وقوله فتصير الكلمة إيم أى بكسر همزة وفتح الباء . (قوله وما يضم إغ) لم يقل مطلقا كما في سابقه ولا حقه اكتفاء بترك

ولا يتجاوز (وَمَا يُضْمُّ) من ثلثي الهمزتين المذكورين (وَأَوَّأُ أَصْرُ) سواء كان الأول مفتوحا أو مكسورا أو مضموما ، فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك أوب جمع أب وهو المرعى ، وأن تبني من أم مثل أصبغ بكسر الهزمة وضم الباء أو مثل أبلم فتقول إوم بهزمة مكسورة وواو مضمومة ، وأوم بهزمة وولو مضمومتين ، وأصل الأول آيب على وزن أفلس . وأصل الثاني والثالث ائمم وأؤمم فتقولوا فيهن ثم أبدلوا الهزمة واوا وأدغموا أحد التلثين في الآخر .

(تقريبه) : خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعض ضم فأبدلها واوا والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى . ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما فى موضع اللام بقوله (مَا لَمْ يَكُنْ) أى ثلثي الهمزتين (لَفْظًا أَثَمَ) أتم فعل ماضى ولفظا إما مفعول به مقدم والجملة خبر يَكُنْ ، أو خبر يَكُنْ ومفعول أتم محذوف أى أتم الكلمة أى كان آخرها والجملة نعت للفظا (فَإِذَا لَيْئَاءُ مُطْلَقًا جَاءَ) أى سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون ، أمثلة ذلك أن تبني من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر ، فتقول فى الأول قرأى على وزن سلمى والأصل قرأ فأبدلت الهزمة الأخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول فى الثانى قرء على وزن هند والأصل قرءى فأبدلت الهزمة الأخيرة

التقيد ببعض الأحوال عن التصريح بالإطلاق . (قوله واوا أصر) أى صيره واوا . (قوله جمع أب) يفتح الهزمة وتشديد الموحّد . (قوله أو مثل أبلم) بضم الهزمة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سَعَف المقل . تصريح .

(قوله ما لم يكن إلخ) تنازعه كل من قوله قلب ولوا وقوله ولوا أصر لأنه تقيد لهما . (قوله إما مفعول به مقدم) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهزمة وعلى الثانى واقع على نفس الهزمة فيكون عليه من الأخبار الموطئة لما بعدها كما فى بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه . (قوله أو سكون) فيه أن فرض كلام المصنف فى الهمزتين المتحركتين فكان ينبغي أن يقول وكذا إذا سكنت الأولى وتحركت الثانية . (قوله وتقول فى الثانى قرء) أى بكسر الهزمة لأنه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح . (قوله ثم أعل إعلال قاض) أى سكنت الياء تخفيفا ثم حذفت لانتفاء الساكنين . (قوله أبىد) وأصله أبىدى كأفلس . (قوله أى سكنت الياء) أى تخفيفا وأبدلت الضمة قبلها كسرة أى لتتناسب الياء أى ثم حذفت الياء لانتفاء الساكنين وهل التسكين قبل إبدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثانى أولى ثم ما صنعه الشارح أقرب مسافة مما صنعه الدمامينى وعبارته وإذا بنيت مثل برثن قلت قرؤ وأصله قرؤُ قلبت الثانية ياء فقليل قرءى فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم واوا ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فأعل إعلال قاض اهـ .

ياء ثم أعل إعلال قاض ، وتقول في الثالث قرء على وزن جمل ، والأصل قرؤؤ أبدلت
 الهزة الأخيرة ياء ثم أعل إعلال أيد أى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ، فهذا
 والذي قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا ، وتعود له الياء في النصب
 فيقال رأيت قرئيا وقرئيا ، وتقول في الرابع قرأى والأصل قرأاً بهزتين ساكنة فمتحركة
 أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها . وإنما أبدلت الهزة الأخيرة ياء ولم تبدل
 واوا ، قال في شرح الكافية : لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة
 لقلبت ياء ثالثة فصاعدا ، وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتح ، فلو أبدلت الهزة
 الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء ضمنت الياء (وَأَوُّمٌ * وَنَحْوُهُ) مما
 أول هزتيه للمضارعة (وَجْهَيْنِ فِي ثَلَاثِهِ أَمْ) أى اقصد وهما الإبدال والتحقيق ، فتقول
 في مضارع أَمْ وأن أوم وأين بالإبدال ، وأوم وأئن بالتحقيق تشبيها لهزة المتكلم بهزة
 الاستفهام ، نحو ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ لمعاقبتها النون والتاء والياء .

(تفصيلات): الأول : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أول هزتيه لغير المضارعة
 واجب في غير ندور كما سبق .

(قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أى الأول على وزن هند والثاني على وزن
 جمل وإنما أعاده توطئة لقوله رفعا وجرا إغ . (قوله وقرئيا) هزته مكسورة كهزة ما قبله لا مضمومة
 كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل (فكف أيدى الناس عنكم) . (قوله أبدلت المتحركة
 ياء) أى فرارا من النقل وسأل أبو عثمان أبا الحسن : هلا أدغموا في مثال قمطر من قرأ كأ أدغموا في
 سأل فأجاب بأن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقرده أى فالعينان
 أخرى بالإدغام من اللامين وبأن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل تولي الواوين في هوى
 وامتناعه في جمع واقية . (قوله وإنما أبدلت الهزة الأخيرة ياء إغ) توجه لقول المصنف فذاك ياء مطلقا
 جا وسكت عن توجيه الإبدال بعد سكون الهزة الأولى ولعله الحمل على الإبدال بعد الحركة فتدبر .
 (قوله لو كانت أصلية) أى غير منقلبة عن هزة وقوله ووليت كسرة أو ضمة أى كسرى في ثمو . (قوله
 رابعة) أى كمعطين فإن ياء منقلبة عن الواو التى هى أخيرة تقديرا لأن علامة التثنية في تقدير الانفصال .
 (قوله وأوم إغ) تنبيه لبعض الصور المتقدمة فأمثل . (قوله تشبيها إغ) تحليل لجواز الوجهين
 والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة . (قوله لمعاقبتها إغ) تحليل لتشبيه
 هزة المتكلم بهزة الاستفهام أى إنما شبهنا هزة المتكلم بهزة الاستفهام دون الهزة التى من كلمة
 الهزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التى يجوز في الهزة بعدها الوجهان كما أن يؤمن من الإيمان
 ويؤمن من التأمين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين في هزة المتكلم لكان أحسن . (قوله أن الإبدال)
 أى المذكور سابقا من إبدال المفتوحة أثر هزة مفتوحة أو مضمومة أو واو وأثر مكسورة ياء وهكذا .

الثاني : لو نوال أكثر من همزتين حقت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهزمة مثل أترجة قلت أو أوأة والأصل أأأأأأ .
 الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آآ وآة . انتهى . (وياء أقلب ألفاً كسراً
 تلاً * أو ياء تصغير) ألفاً مفعول أول باقلب ، وياء مفعول ثان قدم ، وكسرا مفعول
 بتلا ، وياء تصغير عطف عليه ، وتلا ومعموله في موضع نصب نعت لألف ، والتقدير :
 أقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير ، أى يجب قلب الألف ياء في موضعين : الأول
 أن يعرض كسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح ودينار مصابيح ودينائر ، وفي تصغيرهما
 مصبيح ودينير . والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غزيل (يؤاى
 ذا) القلب (أفتلاً . في آخر) أى تفعل بالواو الواقعة آخر ما تفعل بالألف من قلبها ياء
 إذا عرض قبلها كسرة أو ياء التصغير ، فالأول نحو رضى وغزى وقوى وغاز ، أصلهن
 رضى وغزو وقوو وغازو لأنهن من الرضوان والغزو والقوة فقلبت الواو ياء لسكر ما قبلها
 وكونها آخراً لأنها بالتأخير تعرض لسكون الوقف وإذا سكنت تبلدت سلامتها فمولت
 بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصل إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثم لم
 تتأثر الواو بالكسرة وهى غير متطرفة كعموض وعوج ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها

(قوله حقت الأولى إلخ) أى فيما إذا كانت الهزمتان محسناً وقس على ذلك ما إذا كانت أقل
 من خمس أو أكثر . (قوله قلت أو أوأة) أى بهزمة مضمومة فواو ساكنة فهزمة مضمومة فواو ساكنة
 فهزمة مفتوحة فتاء تأنيث فقوله والأصل أأأأأ أى بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والأولى والثالثة
 مضمومتان والخامسة مفتوحة . (قوله نحو آ آ) بهزمة مفتوحة فألف ساكنة فهزمة اسم نوع من الشجر
 كما في الدمامنى مفردة آة . (قوله ذا القلب) أى إلى الياء لا بقيد كونه قلب ألف . (قوله في آخر)
 أعربه بعضهم صفة لواو وهو ما يشير إليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين التعت والمنوعات للضرورة
 وأعربه بعضهم ظرفاً لغوا متعلقاً بأفعل والأول أظهر معنى .

(قوله إذا عرض قبلها إلخ) في التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزى المبني
 للمجهول على كسرة رضى وقوى وغاز . (قوله وقوى) إنما رجحوا الإبدال في قوى وقوى على الإدغام
 كما في قوة مع تحقق مقتضى الإدغام أيضاً وحصول التخفيف به أيضاً لأن التخفيف بالإبدال أكثر من
 التخفيف بالإدغام لأن التلظظ بالهمزة فالبديل أسهل من التلظظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغمة فيها . نقله
 الدنوشى . (قوله وإذا سكنت) أى للوقف وقوله تعذرت سلامتها أى صناعة لوقوعها ساكنة إثر كسرة
 والقاعدة تقتضى قلبها ياء وقوله فمولت أى وهى متحركة في غير الوقف بما يقتضيه السكون أى للوقف
 والذي يقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب إلخ . (قوله وتناسب اللفظ)
 أى الملفوظ من الكسرة والياء (قوله ما يعضدها) أى وهو الألف الذى هو في حكم الياء كما يأتي سم .

كحياض وسياط كما سيأتى بيانه . والثاني كقولك فى تصغير جرو جرى ، والأصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء .

(تنبيه) : هذا الثانى ليس بمقصود من قوله بوا وذا افعلنا فى آخر ، إنما المقصود التنبيه على الأول لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتى بيانه فى موضعه ، ولذلك قال فى التسهيل : تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة ، فاقصر فى الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

بائر يا التصغير أو كسر ألف تقلب يا والواو ان كسرا ودف .
فياخر .. لطابق كلامه فى التسهيل . انتهى (أو قبل ثا التائيث أو * يئاذنى فعلان)

(قوله كما سيأتى) أى فى شرح قوله وجمع ذى عين إلخ . سم . (قوله وفقد المانع من الإعلال) هو كونها من كلمتين كالقاضى ولئى وكون السابق غير متاصل ذاتا وسكونا كديوان لأن أصله ديوان قلبت الواو الأولى ياء كما يأتى ذلك . (قوله وأدغمت فى الياء) فى العبارة قلب والأصل وأدغمت فيها الياء . (قوله لا يختص إلخ) قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثانى أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتى لدخوله فى عموم ما سيأتى لأننا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بأن المراد ليس بواجب القصد وأما جواب الحواشى بأن المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكلية فتأمل . (قوله متطرفة) حال من الضمير فى الواقع . (قوله أو قبل ثا التائيث) عطف فى آخر قال المصرح : ولم يفرقوا بين كون ثاء التائيث بنيت الكلمة عليها أو لا وكان ينبغى فى عريضة أن لا تقلب الواو ياء لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة اهـ . (قوله أو يئاذنى فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بهذه الحقيقة بل هو تمثيل لموضع الزيدتين لأن الواو تقلب ياء فى فعلان ساكن العين بل فى مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر الموضح بقوله أو قبل الألف والنون الزائدتين .

(قوله أى نحو ضحية) بتخفيف الياء أى حزيمة وإما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعة مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضا كجربة تصغير جروة جريا على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه . (قوله وعريضة) قال المصرح : كان ينبغى فى عريضة أن لا تقلب الواو ياء لبناء عرقوة على التاء إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وخيئذ فعرقوة بمنزل عنفوان . (قوله تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما فى القاموس أحد الخشبتين المعترضتين على فم الدلو . (قوله وضحيان) قال المصرح

أى نحو شجينة وأكسية وغازية وعريقية تصغير عرقوة ، الأصل شجوة وأكسوة وغازوة وعريقوة ، ونحو غزيان وشجيان من الغزو والشجو ، والأصل غزوان وشجوان ، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لأن كلا من تاء التأنيث وزياديق فعلان كلمة تامة ، فالواقع قبلها آخر في التقدير ، فعمل معاملة الآخر حقيقة ، وشذ تصحيحا من الأول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع .سواء ، ومن الثاني إعلاا قولهم رجل عليان ، مثل عطشان من علوت ، وناقعة عيان ، وقولهم صبيان بضم الصاد ، وأما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين . ثم أشار إلى موضع ثان قلب فيه الواو ياء بقوله : (فأ) أى الإعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (أيضا رَأَوْ . فى مُصَدِّرٍ) الفعل (أَلْمَعَتَلَّ عَيْتًا) إذا كان بعدها ألف كصيام وقيام واتقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لانتفاء المصدرية ، ونحو لاوذ لواذا وجاور جوارا لصحة عين الفعل ، وحال حولا وعاد المريض عودا لعدم الألف ، والأصل : صوام وقوام وانقواد واعتواد ، لكن لما أعلنت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر فعُلُوها في المصدر

على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء ا هـ ويُؤخذ منه أن الألف والتون فيه ليستا للتثنية بل هما زائدتان كما هما في قطران . (قوله مقاتوة) بقاء ثم فوقية . قال الدماميني : جمع مفتو اسم فاعل من اتقوى بمعنى خدم ا هـ وأصله كما في التصريح مفتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها أثر كسرة ثم أعل إعلا قاض . (قوله وسواسوة) قال الدماميني : هم الجماعة المستون في السن ا هـ وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى مستور قالوا سواسية على الأصل في الإعلاال ووزنه فعافلة وفيه شلوذ من جهات أخرى . أحداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها في المكبر . الثانية جمع فعال على هذا الوزن فإن قياس جمعه أسوية كقباء وأقبية الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها فإن قياس تكرارها زائدة أن تكرار العين معها كمرمريس فإن كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وستنس . كذا في التصريح . (قوله ومن الثاني إعلاا) أى وشذ من الثاني إعلاا إلخ ووجه الشذوذ أن الكلام في الواو المكسور ما قبلها والواو في المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الإعلاال شاذا .

(قوله لصحة عين الفعل) أى عدم إعلاها وإلا فهي معتلة . يس . (قوله لعدم الألف) كان عليه أن يزيد ونحو رواج وعوار لعدم الكسرة قبل الواو إذ ما قبلها في الأول مفتوح وفي الثاني مضموم ليستكمل عتززات الشروط الأربعة . (قوله فعلوها في المصدر) صوابه فأعلوها . (قوله وقبل حرف) هو الألف وقوله يشبه الياء أى يقرب منها قربا أكثر من قربه من الواو . (قوله فأعلت) مكرر مع قوله فعلوها قال البعض : وفي النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعلوها في المصدر . (قوله ليصير العمل في اللفظ) أى المادة من وجه واحد وهو الإعلاال وإن كان في الفعل بالقلب ألفا وفي المصدر بالقلب ياء .

بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فقلبها ياء ليصدر العمل في اللفظ من وجه واحد . وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم نار نوارا أى نفر ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول الملعل عينا ، لأن لاوذ يطلق عليه معتل العين إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعل . وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (وَالْفَعْلُ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْجَوْلِ) يعنى أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل الملعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود . قال في شرح الكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال . انتهى . وفي تخصيصه بفعال نظر فإن الإعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه في الانفعال والافتعال كما سبق ، واحترز بقوله منه أى من المصدر عن فعل من الجمع فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال في التسهيل وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا وفعال مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة في أن حقاها الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدرا التصحيح . ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَجَمْعٌ ذِي غَيْنٍ أَعْلَى أَوْ سَكَنٌ * فَاحْكُمَ بِذَا الْإِغْلَالِ) أى المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فِيهِ حَيْثُ غَيْنٌ) أى إذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة ، وهى في الواحد إما معلقة ، وإما شبيهة بالملعل وهى الساكنة وجب قلبها ياء : فالأولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم ، الأصل :

(قوله قولهم نار) بنون ثم راء . (قوله وكان الأحسن) لم يقل الصواب لإمكان الجواب بأنه أراد بالملعل الملعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة . (قوله إلى الشرط الأخير) وهو أن يكون بعد العين ألف . (قوله منه) أى من مصدر الفعل الملعل عينا . (قوله في الانفعال والافتعال) أى كالانقياد والاعتقاد . (قوله كما سيأتى) أى في قوله وفى فعل وجهان والإعلال أولى كالجبل .

(قوله من فعل مصدرا) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم . (قوله وجمع) أى وأما جمع كما قيل في ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر : ٣] اهـ سم وجعل خالد الغناء في فاحكم زائلة . (قوله ذى عين) أى مفرد ذى عين . (قوله بهذا الإعلال) يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة . (قوله حيث عن) أى ظهر هذا الجمع . غزى . (قوله فالأولى) أى الواو المعلقة ولا يشترط أن يكون بعدها في الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط في الثانية وتركه هنا لكن هذا الصنيع إنما يوافق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدرا أو جمعا الإعلال والموافق لقوله هنا بهذا الإعلال وقوله وفى فعل وجهان إلخ تقييد الواو المعلقة أيضا بأن يكون بعدها في الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما يوافق لأنه سيرده .

(قوله لأنه لما انكسر إلخ) تعليل لقلب الواو ياء في نحو ديار وقوله وإعلال الباقي إلخ تعليل لقلبها

دوار وحول وقوم ، لأنه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع في نحو ديار وكانت في الإفراد معة بقلبها ألفا ضعفت فسلطت الكسرة عليها ، وقوى تسلطها وجود الألف وإعلال الباقي لإعلال واحده ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذ من ذلك حاجة وحوج ، والثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف نحو سوط وسياص وحوض وحياض وروض ورياض ، والأصل : سواط وحواض ورواض لأنه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الأفراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف لقربها من الياء وصحة اللام لأنه إذا صحت اللام قوى إعلال العين . فتلخص أن قلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط : أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو في واحده مية بالسكون ، وأن يكون قبلها في الجمع كسرة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام : فالثلاثة الأول مأخوذة من البيت ، والرابع يأتي في البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل : فخرج بالأول المفرد فإنه لا يعمل ، نحو خوان وسوار إلا المصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار ، وبالثاني نحو طويل وطوال وشذ قوله :

[١٢٨٢] ثَبِينْ لِي أَنَّ الْقَمَامَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ جِبَالُهُا

ياء في نحو حيل وقيم . (قوله في نحو ديار) أى مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفردة ألفا وقوله وكانت أى الواو . (قوله فسلطت الكسرة عليها) أى غلبت عليها . (قوله وجود الألف) أى لما مر من أن الألف تشبه الياء . (قوله في هذا) أى المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أى من كل جمع كان بعد عينه ألف فقوله فتلخص إلخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعنى الشبيهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وأن تكون الواو في واحده مية بالسكون ولم يقل أو معة وذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا إنما يشترط في الثانية . قاله سم . (قوله مية بالسكون) أى بسبب السكون . (قوله مأخوذة من البيت) محل أخذ الثالث منه اسم الإشارة في قوله بهذا الإعلال كما مر . (قوله يأتي في البيت بعده) أى يؤخذ من البيت بعده . (قوله نحو خوان) الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام . قاموس . (قوله في الصوان) صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصبان فيه . ا هـ قاموس . (قوله والصوار) بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطع من البقر . قاموس .

(قوله أن القمامة) بفتح القاف وولد أى القصر . (قوله قيل ومنه) أى من شذوذ إعلال الواو المتحركة في المفرد وهو مبنى على أن الجياد جمع جواد . (قوله الصافقات) أى الخيل الصافنات وهى [١٢٨٢] هو من الطويل . والقمامة : قمو الرجل إذا صفر . والشاعد لى طبالها حيث جاء بالياء . والقياس طولها . ورواه القائل على الأصل .

قيل ومنه ﴿الصفات الجياد﴾ ، وقيل أنه جمع جيد لا جواد ، وبالثالث نحو أسواط وأحواض ، والرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا فَعْلَةً) أى جمعا لعدم الألف ، فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة ، وشذ الإعلال في قولهم ثور وثيرة . قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والثور الذى هو القطعة من الأقط فقالوا فى الحيوان ثيرة وفى الأقط ثورة ، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة كحجارة ، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء ، وقيل حملا على ثيران ليجرى الجمع على سنن واحد . وبالخامس نحو رواء فى جمع ريان وأصله رويان لأنه لما أعلت اللام فى الجمع سلمت العين لئلا يجمع إعلالان ، ومثله جواء جمع جَوَّ بالتشديد أصله جواو ، فلما اعتلت اللام سلمت العين (وَوَّى فَعْلًا) جمعا (وَوَّجْهَانِ) الإعلال والتصحيح (وَوَّالْغَلَّالُ أَوَّلَى كَالْحَيَلِ) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة ، وجاء التصحيح أيضا نحو حاجة وحوج .

(تنبيهان): الأول : اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد ، وليس كذلك ،

التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لا تكاد تكون إلا فى العرب المخلص الجياد أى السرعة فى جرياتها وقيل التى تجود بالركض ويظهر أن الأول مبنى على أن الجياد جمع جيد من لجودة والثانى على أنه جمع جواد من الجود ووصفها بالأمرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة . (قوله وقيل أنه جمع جيد لا جواد) عبارة التصريح : وقيل الجياد فى الآية ليس بشاذ وإنما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد اه أى وأصل جيد جيود فيكون من أفراد الواو الملعة . (قوله وعود) بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو اللسن من الإبل والشاء كما فى القاموس .

(قوله فى قولهم) أى فى الجمع من قولهم . (قوله فقالوا فى الحيوان ثيرة إلخ) ولم يمسكوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لأنهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثور من الأقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه . نقله المصرح عن الجار بردى . (قوله فيما حكاه إلخ) إنما قال ذلك لخالفه هذه الحكاية للحكاية قبلها . (قوله نحو رواء) كرجال وأصله روى أبليت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة . تصريح . (قوله فى جمع ريان) تقيض عطشان . (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء واكتفى هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذى سلكه فى لاحقه . (قوله إعلالان) إعلال اليمين بإبدالها ياء للكسرة قبلها وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفا إثر ألف زائدة فالتصريح على إعلال اللام لأنها عمل التغيير . تصريح . (قوله كما تقدم) أى فى قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج . (قوله فحتم أن يعمل) تصريح

بل هو شاذ كما تقدم ، فكان اللائق أن يقول :
 وصححوا فعلة وفي فعل
 وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل .

الثاني : إنما خالف فعل فعلة لأن فعلة لما عدت الألف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم إلى ذلك تحصيل الواو بعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل . ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَاءُ الْقَلْبِ * كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ) أى إذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا ، لأن ما هي فيه حيث لا يعدم نظيرا يستحق الإعلال فيحمل هو عليه ، وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لأنه من عطا يعطو بمعنى أخذ ، فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضي على مضارعه ، وقد أفهم بالتشثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ، أم في فعل كقولك يرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وأما يرضيان المبني للفاعل من الثلاثي المجرد فقلوبك في ماضيه رضى .

بما فهم من قوله قد شذ . تصحيح .
 (قوله وقد تقدم) أى في شرح قوله والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وقوله نقل كلامه في التسهيل أى الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح . (قوله لما عدت الألف وخف إلخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب إذ يفقد البعيد من الواو وهو الألف يخف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الألف وخفة النطق جهة جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لأن في فعلة تحصيل الواو إلخ . (قوله لا ما) حال من ضمير انقلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح . (قوله طرفا) أحذه من قوله لا ما وقوله رابعة فصاعدا أحذه من التشثيل بجمله قيد اسم . (قوله لأن ما هي فيه) أى لأن اللفظ الذى تلك الواو فيه . (قوله نظيرا) كمعطيان اسم فاعل فإنه نظير معطيان اسم مفعول . (قوله فيحمل) بالرفع هو أى ما هي فيه عليه أى على النظر (قوله وذلك) أى المستوفى للشروط . (قوله على مضارعه) لأنها قلبت في مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة . (قوله كقولك يرضيان) بضم أوله على البناء للمفعول أخذنا مما بعده . (قوله على بناء الفعل) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله . (قوله وأما يرضيان) أى بفتح أوله وثالثه .

(قوله للقولك في ماضيه رضى) أى وأصل رضى رضى فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة . (قوله نحو المعطاة) فأنفه منقلبة عن ياء لتحركها وافتتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها

(تنبيهان): الأول : يستصحب هذا الإعلال مع هاء التانيث نحو المعطاة ، ومع تاء التفاعل نحو تعازينا وتداعينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره . قال سيويه : سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل بجىء التاء في أوله وهو غازينا وداعينا حملا على نفازي وتداعى ، ثم استصحب معها .

الثاني : شذ قولهم في مضارع شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لأنه من الشأو ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ولم تقلب في الماضي فيحمل مضارعه عليه ، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملا على المبني للفاعل . وأشار بقوله : (وَوَجِبَ . إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمِّ مِنْ أَلِفٍ * وَيَا كُمُوقِنَ بِذَلِكَ أَغْتَرَفَ) إلى إبدال الواو من أختها الألف والياء : أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة وهي أن ينضم ما قبلها نحو بويح وضورب ، وفي التنزيل ﴿ مَا وَوَرَىٰ عَنْهَا ﴾ [الأعراف : ٢٠] ، وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففي أربع مسائل : الأولى أن تكون ساكنة مفردة أى غير مكررة

رابعة إثر فتحة وفي التسهيل وشرحه للدماميني بعد مبحث إبدال الواو الواقعة إثر كسرة ياء ما نصه : وكذلك الواو الواقعة إثر فتحة في الأسم نحو ملهى أو في الفعل نحو عادت فصاعدا نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما ملنا أو قبل هاء التانيث نحو مدعاة ومصطفاة اه قلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما إذا ثنى أو جمع فإنه يقال فيه حيثئذ المعطيتان والمعطيات والمعطيات غير محتاج إليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التانيث إذ المستصحب معه حيثئذ تاء التانيث لا هاؤه لأن تاءه هي الموجودة في تثنية المعطاة وجمعه بل دعوى أن تثنيته للمعطيتان غير صحيح لأن تثنيته المعطتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق . (قوله مع أن المضارع) وهو نفازي وتداعى . (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو المل المجرد من التاء . (قوله في مضارع شأو) يفتح همزة وكذا المضارع . (قوله لأنه من الشأو) بسكون همزة أى فهو واوى . (قوله فتقلب) بالنصب أى حتى تقلب وكذا قوله فيحمل . (قوله قلت يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبني للفاعل أى المقلوبة واوه ياء لأجل الكسرة قبلها وفي بعض النسخ . قلت : يشيان وكان قياسا وتقولا فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضا إلخ وعليه يقرأ قلت يشيان بالبناء للفاعل .

(قوله ووجب إبدال إلخ) اعترضه الغزى بأن فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بإبدال . (قوله ويا كموقن) أى باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه . (قوله بهذا) الإشارة راجعة إلى الإبدال ولو لا بقيد كون البديل منه ألفا . (قوله إلى إبدال الواو) أى إبدالا غير ما تقدم في محله من إبدال الواو من الألف في جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله أما إبدالها من الألف فصح قول الشارح ففي مسألة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسألة الجمع أما التصغير فداخل في عموم هذه المسألة الواحدة وإن أوهم اقتضاره في التمثيل لها على نحو بويح وضورب خلافا . (قوله نحو موقن وموسر) هذا في

في غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لأنهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها ، وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فإنها تحصنت بحركتها فلا تقلب إلا فيما سيأتي بيانه ، وبالمفردة المدغمة نحو حيص فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام ، وبغير الجمع من أن تكون في جمع فإنها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء وإلى هذا أشار بقوله : (وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا * يُقَالُ هِيَمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمًا) أو هيماء فأصل هيم هيم بضم الهاء ، لأنه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء ، فخفض بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياؤه واوا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان ، ومثل هيم يبيض جمع أبيض أو يبيضاء .

(تنبيهات): الأول : سمع في جمع عائط عَوَّط بإقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ ، وسمع عيط على القياس .

الثاني : سيأتي في كلامه أن فعلًا وصفا كالكوسى أنشئ الأكيس يجوز فيها الوجهان عنده ، فكان ينبغي أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضمومة ما قبلها إذا كانت في

الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر . (قوله نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من المشق وعلى ما يأخذ الإبل فتيماً في الأرض ولا ترعى .

(قوله إلا فيما سيأتي بيانه) أي في قوله وولوا أثر الضم رد إليها متى إلخ . (قوله نحو حيص)

بتشديد الياء جمع حائص فهذا المثال خارج بقوله في غير جمع أيضاً . قال المصريح : والمثال الجيد أن

يبنى من البيع مثل حماض فتقول بيع ولا يعمل لما ذكرنا . (قوله فكان يجتمع لقلان) اسم كان ضمير

الشأن . (قوله عائط) بعين وطاء مهملتين الناقطة التي لا تحمل . تصرخ . (قوله كالكوسى أنشئ الأكيس)

والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحق . (قوله عنده) أي المصنف أما عند سيبويه

والجمهور فيعتن فيه إقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سيأتي . (قوله فكان ينبغي أن يضمها) أي باعتبار

أحد وجهيه وهو إبدال الضمة كسرة وإقرار الياء وبجواب بأن ضمها إلى ذلك معلوم ما يأتي . سم .

(قوله إلى ما تقدم) أي الجمع الذي تقدم وقوله في الاستثناء : أراد الاستثناء بالمعنى اللغوي

وهو مطلق الإخراج وقوله من الأصل المذكور أي القاعدة المذكورة في قوله وبا كموقن إلخ لأنه في

قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واوا . (قوله في اسم مفرد) قيد بالاسم مع أن كلام المصنف

يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال في فعل أو اسم مفرد إلخ لكان موافقا . (قوله مثل برد)

اسم مفرد غير فعل الوصف تقلب واوا ، تحت ذلك نوعان : أحدهما ما الباء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد مر ، والآخر ما الباء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل برد ، فتقول بياض ، وفي هذا خلاف : فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الباء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ، فتقول على مذهبهما بياض ، وعلى مذهبه بوض ، ولذلك كان ذلك عندهما محتملا لأن يكون فعلا وأن يكون فعلا ، ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر . وإذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة ، ويتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه : أحدها قول العرب أعيش بين العيسة ولم يقولوا العوسة ، وهو على حد أحمر بين الحمرة ، ثانيها قولهم مبيع والأصل مبيوع ، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الباء وسيأتي بيانه . ثالثها أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام ، واستدل الأخفش بأوجه : أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه ، وهي من ضاف يضيف إذا أشفق وحذر . قال الشاعر :

[١٢٨٣] وَكُنْتُ إِذَا جَارَى دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَتَلُغَ السَّاقِ مِثْرَى

أى اسما مفردا على وزن برد . (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) لدخوله في قوله كموقن مع كونه لم يستثن إلا الجمع . (قوله أن يكون فعلا بالكسر) إذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دوك . (قوله قلت) أى بعد نقل ضمة العين إلى الفاء ثم قلبها كسرة . (قوله أن تكون مفعلة بالكسر) إذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة . (قوله بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض يخاطله شقرة كما في القاموس . (قوله على حد أحمر بين الحمرة) أى على طريقته فيكون أصل العيسة بضم العين . (قوله نقلت الضمة إلى الباء) أى للوحدة أى فحللت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أى الباء للوحدة لتصح الباء أى التحية .

(قوله إن العين حكم لها إلخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لأجل اللام في نحو أظلم جمع ظلم إذ أصله أظلم كأرجل فكسرت للوحدة لتسلم التحية فيقال على ذلك إبدالها كسرة لأجل العين فيما إذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام في إبدال الضمة كسرة لأجلها لكان أوضح . (قوله مضوفة) بضاد معجمة وفاء . (قوله إذا أشفق وحذر) العطف للتفسير

[١٢٨٣] قال أبو جندب الخليل . من الطويل . واخر خير كان ، وجعل الجوهري كان زائدة ههنا ، قال : لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكت عما مضى من فعله ، وليس كذلك لأنه لا تقع زائدة أولا إذا رفعت ونصبت . والمضوفة ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان . وفيه الشاهد ، فإن القياس فيه مضيفة ، وحكم سيبويه بشذوذه . وقال أبو سعيد : يروى لمضوفة ولمضيفة والمضافة . وحتى للغاية ، وأن يندما مضرة ، ويبلغ منصوب به . والساق مفعول . ومثري فاعل ، وهذا كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النوائب .

ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لأننا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد ، ألا ترى أن الولاوين للمتطرفتين يقلبان بإعين في الجمع نحو عتى جمع عات ، ولا يقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتا . ثالثها أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف ، وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه ، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين : أحدهما أن مضافة شاذ فلا تبنى عليه القواعد ، والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا ، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت إليه اهـ . ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها

كما يفيد كلام القاموس . (قوله أخرج) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النائية به والساق بالنصب مفعول مقدم ومترى فاعل مؤخر . (قوله نحو عتى) بضم العين وكسرهما واقتصار البعض على الكسر قصور . (قوله جمع عات) أصله عتو بولاوين فاستقل اجتماعهما بعد ضميتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فنقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في إحدى اللتين اتبعا لما بعدها . (قوله ولا يقلبان في المفرد) أى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتى عند قوله كذلك ذو وجهين جا الفعول إغ أنه يقل الإعلال المذكور نحو عتا عتا . (قوله أن الجمع أثقل من المفرد) لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن . (قوله أن مضافة شاذ) أى والقياس مضيغة وحكى أبو سعيد سماعا وسماع مضافة أيضا كما في المعنى . (قوله من ذوات الواو) فيكون مضافة من ضاف يضاف فلا شاهد فيه لأن الواو حينئذ أصل لا بدل ياء . (قوله وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب . (قوله بأنهما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع .

(قوله ثم أشار إلى ثلاث مسائل إغ) قال الإسقاطي : جعل الشارح هذا البيت إشارة إلى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول النظم قبل يولو ذا افعللا في آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان من جعل ذلك مسألة واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة اهـ ويمكن توجيه المخالفة بأنها إشارة إلى جواز الاعتبارين . (قوله واولوا أثر الضم إغ) أى رد أى صير الياء إثر الضم ولو امتن ألفى أى وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كناء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كنا رد الياء إثر الضم ولو إذا صير البائي لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأنضاف التاء للباقي للملازمة لها لأنه المتكلم بها وسبعا قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثني مسمى به يجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسيعين اهـ وعندى فيما ذكره

بقوله : (وَوَاوَا أَنْزَلْتُمُ رُدَّ الْيَامَتَى * أَلْفَى لَمْ فَعِلْ أَوْ مِنْ قَبْلُ تَا . كَنَاءِ بَابٍ مِنْ رَمَى كَحَقْدَرَةٍ * كَذَا إِذَا كَسَبَتَانِ صَيْرَةً) فالأولى من هذه الثلاثة أن تكون الباء لام فعل نحو قبضو الرجل ورمو ، وهذا مختص بفعل التعجب ، فالمعنى ما أقضاه وما أرماه ، ولم يجيء مثل هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم نبو الرجل فهو نبى إذا كان كامل النية وهو العقل ، والثانية أن تكون لام اسم مختوم بباء بنيت الكلمة عليها كأن تبنى من الرمي مثل مقدرة فانك تقول مرموة ، بخلاف نحو توائى توائية فإن أصله قبل دخول التاء توائيا بالضم كتكاسل تكاسلا فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لأنه ليس في الأسماء المتشككة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ، ثم طرأت التاء لإفادة الوحلة وبقي الإعلال بحالها لأنها عارضة لا اعتداد بها ، والثالثة أن تكون لام اسم مختوم بالألف والنون كأن تبنى من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذى يقول فيه ابن أحر :

[١٢٨٤] أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبَّانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ
فإنك تقول رموان والأصل رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لأن الألف

من الزوم نظر لأن الزام المثني وما ألحق به الألف لغة كما سبق .

(قوله وهذا) أى كون الياء المنقلبة واوا لوقوعها إثر ضم لام فعل مختص إلخ . (قوله فإنك تقول مرموة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لأن التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو لا لام ولهذا لم يقل توائية لأن تاءها ليست لازمة كما سيذكره الشارح . (قوله بخلاف نحو توائية) هذا عتزز قوله بنيت الكلمة عليها . (قوله لأنه ليس إلخ) علة لسلامة الياء من القلب . (قوله وبقي الإعلال بحالها إلخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طرؤ الياء من إعادة الضمة وقلب الياء واوا وقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قبل توائية وإطلاق الإعلال على إبدال الضمة كسرة مجاز لأن الإعلال كما في الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بمحذف أو قلب أو إسكان .

(قوله ابن أحر) رده العيني بأن قائله نعيم ابن أبى مقبل لا ابن أحر . (قوله أملى) إملاى الكتاب وإملاؤه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن أملى معنى كر فعله بالباء والياء بكسر الموحدة والقصر مصدر على الثوب إذا خلط والمملوان الليل والنهار . (قوله لا يكونان أضعف إلخ) لك أن تقول إذا بنى

[١٢٨٤] ذكر مستوفى في شواهد النسب . والشاهد فيه أنه إذا أريد أن يبنى من الرمي مثل السبعان الذى هو اسم موضع أن يقال فيه رموان .

والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف (وَأَنْ تَكُنَّ) الياء الواقعة إثر ضم (عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا * فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ) أى عن العرب (يُلْقَى) أى يوجد كقولهم فى أنثى الأكيس والأضيض الكيسى والضيقى والكوسى والضوق بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى ، واحترز بقوله وصفا عما إذا كانت عينا لفعل اسما كطوى مصدرا لطاب ، أو اسما لشجرة فى الجنة تظلها فإنه يتعين قلبها واوا ، وأما قراءة طيى لهم فشاذ .

(تنبيهه) : فعلى الواقعة صفة على ضربين : أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمح منها إلا قسمة ضيزى أى جائرة يقال ضازة حقه بضيزه إذا بنخسه وجار عليه ، ومشية جيكي أى يتحرك فيها المنكب ، يقال حاك فى مشيه جيكي إذا حرك منكبيه ، والآخر غير المحضة وهى الجارية مجرى الأسماء وهى فعل لأفعل كالطوى والكوسى والضوق والخورى مؤنثات الأطيع والأكيس والأضيض والأخير ، وهذا الضرب هو مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه غفالف لما عليه سيبويه والنحويون فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء ، أعنى

من الغزو مثل ظربان فإنه يقال غزيان فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرها محضا كرضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رومان لأنه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمى رمو لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره ولو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فيقول رم فكذا يجب أن يقال ريمان بإعلال الحركة دون الحرف . قاله الموضح اهـ تصرخ . وقوله فى التحصين متعلق بأضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الإعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى فى هذا التحصين . (قوله فذلك) أى الياء الواقعة إثر ضم .

(قوله بالوجهين) أى السابقين وهما إبدال الضمة التى قبل الياء كسرة وإبقاء الضمة فقلب الياء واوا . (قوله بترديد) أى لفعل المذكور والياء سببية وفى نسخ ترديدا وقوله بين حمله على مذكره أى فى وجود الياء وتعبيره بالحل أولًا وبالرعاية ثانياً تفنن ولو قال رعاية للمذكره تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر . (قوله مصدرا) عبارة المرادى اسم مصدر من الطيب . (قوله ومشية جيكي) بماء مهمله مكسورة فتحية ساكنة فكاف ويقال فيها جيكي بفتححات كجىزى كما فى القاموس . (قوله كالطوى) تمثيله هنا بالطوى للصفة الجارية مجرى الأسماء لا ينافى تمثيله به سابقا للاسم لأن المثل به هنا طوى مؤنث الأطيع كما سيصرح به وسابقا طوى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به .

(قوله هو مراد المصنف) أى وإن صدق كلامه على الأولى أيضا . (قوله فى باب الأسماء) أى نوعها لجريانه مجراها وقوله فحكموا الأحسن وحكموا بالواو وقوله أعنى من إقرار الضمة ينبغى حذف أعنى أو من فئامل . (قوله كما فى طوى) أى كالعمل الذى فى طوى والكاف للتنظير وقوله مصدرا

من إقرار الضمة وقلب الياء واوا كما في طوى مصدرا ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك . والذي يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكابر ، كما يقال في جمع أفكل وهى الرعدة أفاكل ، والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الإيهام الملاقى لغرضه أن يقول :

وإن يكن عينا لفعل أفعل فذاك بالوجهين عنهم يجعل

[فصل]

من لام فقلنى اسمنا الى الواو بدل * ياء كفقوى غالبا جاذا البذل أى إذا اعتلت لام فعل بفتح الفاء فتكون لامها واوا وتارة تكون ياء : فإن كانت واوا سلمت في الاسم نحو دعوى ، وفي الصفة نحو نشوى ، ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة . وإن كانت ياء سلمت في الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان ، وقلبت

أى أو اسم الشجرة لأن طوى الاسم ليس محصورا في طوى المصدر كما مر . (قوله كما يقال في جمع أفكل) أى الذى هو اسم لا صفة . (قوله وأجاز فيه الوجهين) أى فيكون غالبا لسيبويه والنحويين من وجهين . (قوله السالم من الإيهام) أى إيهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقى لغرضه أى من خصوص الصفة الجارية مجرى الأسماء . (قوله وإن يكن) بالياء التحتية كما في قول المصنف وإن يكن عينا لفعل وصفا بقرينة إشارة المذكر في قوله فذلك .

[فصل]

(قوله اسمنا) حال من فعل وقوله بدل ياء حال من الواو . (قوله كفقوى) أصله وقيا قلبت واوه تاء كما في تراث وياؤه واوا وهو غير متصرف لأن ألفه للتأنيث وفي الكشف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتونين بجمل الألف للإلحاق كثرى ولا يمتنع اجتماع إعلانين غير متوالين في كلمة كما هنا وكما في يفون ومصطفى إذ أصلهما يوفيون ومصطفو إنما الممتنع تواليهما بلا فاصل . صرح به زكريا في فصل لسكن صح إلخ ولا يرد تواليهما في نحو ماء لشنوده . (قوله غالبا) إن جعل متعلقا بما كان لقوله جا ذا البذل فائدة من حيث تقييده بغالبا وإن جعل متعلقا بأى كان تكرارا . (قوله نحو نشوى) في المصباح : النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اهـ بحروفه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما في القاموس لانشو لوجب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض في المصباح نشو سكر خطأ نقلًا ومنقولًا والله الموفق . (قوله مؤنثا خزيان وصديان) أى وهما مؤنثا إلخ . (قوله وضروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أى مثله .

واوا في الاسم نحو تقوى وشروى وضوى، فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف فكان أحمل للثقل، وإنما قال غالباً للاحتراز من الريا للرائحة وطفيا لولد البقرة الوحشية وسعيا لموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية، وفي الاحتراز عن هذه نظر: أما ربا فالذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسم، والأصل رائحة ربا أى مملوءة طيبا، وأما طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء، ولعلمهم استصحوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف، وأما سعيا فعلم فيحتمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا.

(فتخفيه) ه: ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين أعنى في كون إبدال الياء واوا في فعلى الاسم مطردا وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس في التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لفعلى اسما. وقال أيضا في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى اسما كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى، والأصل فيهن الياء، ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فألحقوا

نصره. (قوله لأنه أخف) أى من الصفة لتركب معناها.

(قوله للاحتراز من الريا) قيل لا شنوذ في الريا لأنها إنما لم تقلب بإؤها واوا لما منع وهو أن قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة أخرى وهى أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ونظر فيه الدنوشرى بأن شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالإبدال من الياء وسياق ما فيه في أول الفصل الآتى. **(قوله للرائحة)** وأما ربا من الرى ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة. دنوشرى. **(قوله وطفيا)** بطاء مهملة فغين معجمة. **(قوله وسعيا لموضع)** هذا بالإهمال فقط أما مسعيا اسم النبى الذى بشر بميسى فإهمال السين وإعجامها كذا في القاموس وحكى الدنوشرى أن اسم الموضع بإعجام الشين واقتصر عليه البعض. **(قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر إرخ)** أى فكان الأولى إسقاط قوله غالبا لخروج الأول والثالث بقوله اسما والثاني بقوله فعلى أى بالفتح. **(قوله أنها صفة)** أى وتصحيح الصفة ليس بشاذ. **(قوله منقول من صفة)** أى واستصحب التصحيح بعد جمعه علما. نصره. **(قوله أعنى في كون إرخ)** بنبنى حذف في. **(قوله وإقرار الياء فيها شاذ)** جملة مستأنفة استئنافا بيانيا وفي بعض النسخ شاذًا بالنصب فيكون إقرار بالجر عطفا على إبدال أى وكون إقرار إرخ. **(قوله كالنشوى)** بنائى ما مر أنها صفة نعم نشوى بدون أل بلد بأذريجان كما في القاموس. **(قوله والعنوى)** في النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجد له ذكرا في القاموس ولا في المصباح ولا في غيرهما والذى كتب في كتب اللغة العنوة بناء التائيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره.

(قوله يجعلون هذا) أى الإبدال المذكور. **(قوله والطفوى)** بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما في القاموس. **(قوله والفتوى)** كذا في النسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا في القاموس وغيره

بالأربعة المذكورة الشروى والطغوى والقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الباء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو سدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : ومما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهى الرائحة ، والطغيا وهى ولد البقرة الوحشية - تفتح طاؤها وتضم ، وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائئة على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها ، هذا كلامه . وقد مر تعقب احتاجه بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامس مسألة تبدل فيها الباء واوا . ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله : **(بالعكس)** جاء **لَأَمْ فَعَلَى وَصَفَا * وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى** أى إذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا : فإن كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفتيا ، وفى الصفة نحو القصيا تأنيث الأفعى ، فلم يفرقوا فى فعل من ذوات الباء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا فى فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم نحو جزوى اسم موضع . قال الشاعر :

[١٢٨٥] **أَذَارًا يَحْزَوِي هَجَبٌ لِلْفَيْنِ عَبْرَةٌ فَمَاءُ الْهَوَى يَرْهَضُ أَوْ يَتَزَقَّرُ**

والذى فيه اللغوى بالفين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فلعل ما فى النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أرباب الخواشى . **(قوله هذه الأواخر)** أى الشرى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريبا فى دعوى ولما فى القاموس فى طغوى حيث قال : طغا يطفوا طفوا وطفونا بضمهما كطفى يطفى والاسم الطغوى **(كذبتم ثمود بطفوها)** ١ هـ وقوله كطفى يطفى أى بمعنى طفى يطفى كرضى يرضى . **(قوله سدا لباب التكثير من الشذوذ)** هذا لا يرد على أكثر النحويين لأنهم لا يقولون بشذوذ هذه الأربعة .

(قوله أن إبدال يائها) أى النشوى والثلاثة بعده . **(قوله تصحيح الريا إلخ)** فى استدلاله بتصحيح الأنفاظ الثلاثة نظر لاحتال أن يكون تصحيحها هو الشاذ ويتسلم عدم شذوذه عليه ما قدمه الشارح فى قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر إلخ وسينبه الشارح على هذا . **(قوله وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة)** أى مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا . **(قوله تبدل فيها الباء واوا)** والأربعة تقدمت فى قوله وبما كموقن إلخ . **(قوله تقلب فيها الواو ياء)** وتقدمت الأربعة فى قوله بواو ذا فعلا إلى قوله يرضيان . **(قوله بالعكس)** أى عكس لام فعلى بالفتح اسما . **(قوله تأنيث الأفعى)** قال شيخنا والبعض احترازا من القصيا الآتى الخلاف فيها بين الحجازيين والقيمين فإن أصلها الواو وهذه أصلها الباء ١ هـ وما ذكره من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الأفعى وفيه توقف فتأمل . **(قوله نحو جزوى)** بجاء مهمله فزأى . **(قوله أذارا إلخ)** الهزمة للنداء ونصب المنادى مع أنه تكرة مقصودة لوصفه بما بعده والتكرة المقصودة

[١٢٨٥] قاله ذو الرمة . وذكر مستوفى فى شواهد النداء . والشاهد فى جزوى فإنه فعل بالضم - وهو اسم موضع ، فلذلك لم يفتح ، وإلا فالأصل فيه إذا كانت صفة تقلب الواو فيه ياء كما فى الدنيا .

ورقلت ياء في الصفة نحو : ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ ونحو قولك : للمعتق الدرجة العليا ، وأما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا ، نيه به على الأصل ، وتقيم يقولون القصيا على القياس ، وشذ أيضا الحلوى عند الجميع .

(تنبيه) : ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ، فإنهم يقولون إن فعلى إذا كانت لامها ولوا تقلب في الاسم دون الصفة ، ويجعلون حزوى شاذًا . قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كصحيح حيوة ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة . حكى الأغرزي عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهرها الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا . انتهى . وأما قول ابن الحاجب : بخلاف الصفة كالأغرزي ، يعني تأنيث الأغرزي ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده وليس معه نقل ، والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا . انتهى .

إذا وصفت ترجع نصبها على ضمها كما في حديث : « يا عظيمًا يرجي لكل عظيم » والعبرة بفتح العين المهملة الذم وماء الهوى دمه أضيف إليه لكونه سبيه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه في إثر بعض ويتفرق برالين وقافين يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب . (قوله الدنيا إلخ) الأصل الدنوى والعلوى لأنهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستتقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة . تصرع .

(قوله فصيح استعمالا) لوروده في قوله تعالى : ﴿وهم بالعدوة القصوى﴾ . (قوله على الأصل) وهو الواو . (قوله يقولون هذا) أي قلب واو فعل ياء . (قوله ثم لا يمثلون إلخ) أي ضمنيلهم ينال دعواهم (قوله أو بالدنيا) أي المراد بها ما قابل الآخر لأنها التي عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتي في قوله تعالى : ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ لأنها عضة بدليل التعت بها فأنزل . (قوله كصحيح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والد رجاء المحدث أي وكان القياس قلب الواو ياء كما سبقت في الفصل الآتي . (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى إلخ أي وكون حزوى شاذًا بخلاف الأصل . (قوله يستقلون الواو مع ضمة أوله) أي ومع نقل التعت فلا يرد أن ذلك التقدر موجود في الاسم . (قوله أظهرها الواو) أي مخالفين للقياس تنبها على الأصل كما مر .

[فصل]

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَائِي وَيَا * وَاتِّصَلَ وَمِنْ غُرُوضٍ غَرِيَا . قِيَاءَ أَلَوَا أَقْلِينَ مُدْجِعًا) أى هذا موضع سادس تغلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقى هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة ، كمسلمى والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ، ويجب حينئذ ادغام الياء في الياء . مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء : سيد وميت ، أصلهما سيود وميوت ، ومثاله فيما تقدمت فيه الواو : طى ولى ، مصدرها طويت ولويت ، وأصلهما طوى ولوى . ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزيتون ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمى واعد ، أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور ، أو عارض الذات نحو روية مخفف رؤية ، وديوان إذ أصله دوان ، وبوبع إذ واوه بدل من ألف بايع ، أو

[فصل]

(قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل ففتح قوله واتصلا شرطان . (قوله ومن عروض) أى جائز كما في روية مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فإنه لا يمنع الإبدال كما في أم الله فإنه على مثال أبله بضم الأول والثالث وأصله أؤيم أبدلت الهمزة الثانية ولوا وجوبا لسكونها وضم ما قبلها فقلت الولو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة . كذا في المرادى والتصريح . (قوله ومن عروض غرييا) المتبادر من صنيع الناظم أن الألف للثنية والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنها للإطلاق وقضيته أن الثانى لو كان عارضا جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما في ربا للراحة فإنها قلت ياءؤها الثانية وإوا عملا بالقاعدة المتقدمة في الفصل السابق ثم قلت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة في قوله إن يسكن السابق إلخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة إلى هذا التكلف وما المانع من أن يقال عمل القاعدة المتقدمة في الفصل السابق إذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما مر .

(قوله قياء الواو اقلين) لأنها أثقل من الياء . (قوله أو ما هو في حكم الكلمة كمسلمى) أى حالة الرفع لأن المتضامين كالشيء الواحد لا سيما إذا كان المضاف إليه ياء المتكلم . (قوله ويجب حينئذ) أى حين إذ قلت الواو ياء . (قوله أصلهما سيود وميوت) لأنهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على إحدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعمل بكسر العين وقال البغداديون : فيمل بفتحها كضميم وصيرف نقل إلى فيمل بكسرها قالوا لأنه لم يوجد مكسور العين في الصحيح حتى يحمل عليه النقل ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتى فيه ما لا يأتى في الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كفضلة ورملة . كذا في التصريح . (قوله ويجب التصحيح الأول فاء التفرع . (قوله نحو روية) أى بالولو مخفف رؤية أى بالهمز .

عارض الذات نحو وية مخفف رؤية، وديوان إذ أصله دوان، وبويع إذ واوه بدل من ألف بايع، أو عارض السكون نحو قوى فإن أصله الكسر ثم سكن التخفيف كما يقال في علم علم. **(تنبيه):** * لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل، فتحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الإعلال نحو جديل وأسيد، وهو القياس، والتصحيح نحو جديول وأسيدو حملا للتصغير على التفسير، أما أسود صفة فنقول فيه أسيد لا غير لأنه لم يجمع على أساود (وَشَدَّ مُغَطًى غَيْرَ مَا قَدْ رَسِمَا) وذلك ثلاثة أضرب: ضرب أعل ولم يستوف الشروط كقراء بعضهم: **﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ﴾** [يوسف: ٤٣]، بالإبدال، وحكى بعضهم اطراده على لغة، وضرب صحح مع استيفائها نحو ضيون، وهو السنور الذكر، ويوم أيوم، وعوى الكلب عوية، ورجاء بن حيوة. وضرب أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها نحو: عوى الكلب عوة، وهو نهى عن المنكر. ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيا بقله: (مَنْ وَآوَ يَأْءِ يَتَخَرَّيْكَ أَصْلُ * أَلْفَا أَبْدَلُ بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ) أى يجب إبدال الواو والياء ألفا بشروط أحد عشر:

(قوله نحو قوى) أى بسكون الواو قال المصريح: وأجاز بعضهم فى بالإدغام بعد القلب. (قوله كما يقال فى علم) أى بكسر اللام علم أى بسكونها. (قوله وهو أن لا يكون) أى اجتماع الواو والياء فى تصغير ما يكسر على مفاعل أى فى مصغر مفرد محرك الواو ويجمع جمع تكسیر على مفاعل واحتزنا بقولنا محرك الواو من نحو عجزو لأن إعلال مصغره واجب وإن جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك. تصریح. (قوله بالإبدال) أى والإدغام مع أن الواو عارضة الذات. (قوله وحكى بعضهم اطراده) أى الإبدال فى نحو الريا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر. (قوله نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو. (قوله أيوم) أى كثير الشدة. تصریح. (قوله ورجاء) براء فحيم بمدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية. (قوله وهو نهى) قال المصريح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهى لأن أصله نهوى لأنه فعول من النهى اهـ. قال شيخنا: انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أى حيث عبر بضمير الواحد فى قوله وهو نهى والوجه عندى أنه بفتح النون مبالغة الناهى فهو على فعول بفتح الفاء ويؤيده أنه يقال على القياس نهى عن المنكر أمور بالمعروف كما فى القاموس ثم رأيت فى كلام يس ما يؤيده. (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندى نظر لأنه إنما يصح إذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبنى للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحيثئذ ينبغى قراءته فى المتن ككرم بمعنى تأصل وإن لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروى للمقيد وهو عيب من عيوب الغافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ الناطم فله الحمد. (قوله ألفا أبدل) بنقل همزة أبدل إلى تنوين ألفا. (قوله لسكونهما) علة

الأول أن يتحركاً فلذلك صححتا في القول والبيع لسكونهما ، والثاني أن تكون حركتهما أصليّة ولذلك صححتا في جيل وتوم مخففي جيل وتوأم وفي ﴿ اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ ﴾ [البقرة : ١٦] ، ﴿ قَتَلُونْ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٦] ، ﴿ وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ يَتَنَكَّمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، والثالث أن يفتح ما قبلهما ولذلك صححتا في العوض والحيل والسور ، والرابع أن تكون الفتحة متصلة أى في كلمتهما ، ولذلك صححتا في أن عمر وجد يزيد ، والخامس أن يكون اتصاهما أصلياً ، فلو بنيت مثل عُلِبَط من الغزو والرمى قلت فيه غزو ورمى منقوصاً ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف . إذ الأصل غزاوى ومأى ، لأن علبطاً أصله علابط ، والسادس أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين وأن لا يلهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين وإلى هذا أشار بقوله : (إِنْ حُرِّكَ أَتَالِي) أى التابع (وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ * إِعْلَالٌ غَيْرُ الْلَامِ وَهَى لَا يَكْفُ . إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ * أَوْ يَاءٍ أَتَشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ) ولذلك صححت العين في نحو بيان وطويل وغيور وخورنق واللام في نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوى وفتوى ، وأعلت العين في قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدهما ، واللام في غزا ودعا ورمى وتلا إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك

لعلية اشتراط التحرك أى واقتضى اشتراط التحرك الصحة في القول والبيع لسكونهما . (قوله مخففي جيل وتوأم) أى حال كونهما مخففي إغ اه تصرع وإنما جعله حالا لا صفة لأن المراد لفظ جيل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيل بالجمع الضيغ والتوأم بالفوقية معروف .

(قوله والحيل) بالحاء المهملة . (قوله أى في كلمتهما) لم يقل أى في كلمتهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الأمرين كما مر اقتصاراً على الحفى . (قوله فى أن عمر وجد يزيد) إنما كان ذلك فى حكم المتفصل لجواز الوقف بين الكلمتين . (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن . (قوله علبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الواو الضمخ . (قوله غزو ورمى) أصلهما غزوو بواوين ورمى بيا أين وقوله منقوصاً أى فنون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون إعلال الكلمتين كإعلال قاض وأفرد منقوصاً مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر .

(قوله إن حرك التالى) إن كان هناك تال وإلا لم يتأت هذا الاشتراط . (قوله إعلال) بالنصب مفعول كف وقوله غير اللام هو العين . (قوله أو ياء إغ) أى أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعلمه من باب نون التوكيد . (قوله وخورنق) بفتح الحاء المعجمة قصر بالعراق كما فى التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الأكبر . (قوله وعلوى وفتوى) جمع بين هذين المثالين لأن الواو فى الأول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفى الثانى منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء . (قوله فى قام إغ) الألف فى الفعل الأول والاسم الثانى منقلبة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الأول عن ياء . (قوله ورمى)

يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون ، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفنا للساكنتين ، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والأصل عصون ففعل به ما ذكر ، وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عنكبوت قلت : رميوت وغزووت والأصل رميوت وغزووت ثم قلبتا وحذفنا للملاقة الساكن ، وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فعلوت ، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا ، وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف إحداهما فيحصل اللبس في نحو رميا لأنه يصير رمى ولا يدرى للمنى هو أم للمفرد ، وحمل ما لا لیس فيه على ما فيه لیس لأنه من باه ، وأما نحو علوى فلأن واوه في موضع تبدل فيه الألف واوا . والسابع أن لا تكون إحداهما عينا لفعل الذي

ألفه عن ياء وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن ولو فالجمع بين الثلاثة للإيضاح . (قوله ويمحون) أى يفتح الحاء المهملة على لغة من قال محاه يحاه محوا لا على لغة من قال محاه يحاه محيا كما زعم البعض لأنه يرده قول الشارح ويمحون بولوين لأن أصله على هذه اللغة يحويون يياء فواو نعم وجد هكذا في بعض النسخ فلعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه يحيه محيا لأن حاء يحون على هذه مضمومة ولأن أصله عليها يحويون لا ويمحون ولا على لغة من قال محاه يحوه عوا وهى الأشهر لضم حاء يحون على هذه أيضا نعم إن قرئ بالبناء للمفعول صح عليها فحين أن فيها أربع لغات كما في القاموس واندفع اعتراض المصريح بأن يحى لم يثبت لغة وإنما الثابت يحو فلا يصح التمثيل يمحون يفتح الحاء إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول .

(قوله مسمى به) أى مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون . (قوله وعلى هذا) أى ما ذكر في يخشون ويمحون وعصون . (قوله قلت رميوت وغزووت) أى يفتح أولهما وثالثهما وسكون ثانيهما . (قوله أمن اللبس) أى لیس الملل بالأصل . (قوله إذ ليس فى الكلام فعلوت) أى فيفهم أنه محل والأصل فعلوت . (قوله إلى تصحيح هذا) أى حرف العلة في المبني على عنكبوت من الرمي والغزو بقرينة قوله لكون ما هو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم الإشارة واجعا إلى نفس المبني المذكور لقال لكونه واحدا يعنى الواحد دون الجمع أى الدال على جماعة كيخشون ويمحون وعصون في الثقل فناسب في الجمع التخفيف بالإعلال المذكور . (قوله ولا يدرى إلخ) لو قال : ويتبادر منه المفرد لكان أولى لانتضاء عبارته أنه إجمال لا لیس . (قوله ما لا لیس فيه) نحو ختيان وعصوان . (قوله لأنه من باه) أى على طريقته في أن بعده الياء والواو ألفا ساكنة . (قوله فلأن واوه إلخ) أى لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واوا غلو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لقلبت الألف ولوا لأجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم تزل في قلب إلى الألف وقلب إلى الواو .

الوصف منه على أفعل ، والثامن أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل ، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ) أى نحو الغيد والحول (وَفَعِلًا) أى نحو غيد وحول (ذَا أَفْعَلٍ) أى صاحب وصف على أفعل (كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا) وإنما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على أفعل نحو أحول وأعور لأنه بمعناه ، وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح ، واحترز بقوله ذَا أَفْعَلٍ من نحو خاف فإنه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل ، والتاسع وهو يختص بالواو أن لا تكون عينا لاتفعل الدلال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ يَنْ) أى يظهر (تَفَاعُلٌ مِنْ أَفْعَلٍ * وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تَعْلُ) أى إذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمنى تجاوروا وتزواجوا . واحترز بقوله وإن بين تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فإنه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز ، ويقولون والعين واو من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيف ، بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسافوا ، لأن الياء أشب بالالف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها ، والعاشر أن لا تكون إحداها متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ لِعَرَفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ أَسْتَحِقُّ * صُغِعَ أَوْكٌ) أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علّة ولوان أو ياعان أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح إحداها لئلا يجمع إعلالان فى

(قوله لفعل) بكسر العين . (قوله ذَا أَفْعَلٍ) حال من المعلوم . (قوله كأغيد) هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال فى الأنتى غيداء وغادة . (قوله حملا على الفعل) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لأنه بمعناه فعور بمعنى أعور بتشديد الراء وهكذا . (قوله وحمل مصدر الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقيس على المقيس . (قوله بدليل أمن) أى وأمن ضد خاف والشيء يعرف بضده . (قوله لأن الوصف منه) أى من نحو خاف . (قوله ولم تعل) عطف على سلمت . (قوله لكونه بمعناه) أى فحركة تاء اجتوروا فى حكم السكون . (قوله نحو اججوروا) بالجيم وقوله وازدوجوا أصله اززوجوا أبدلت التاء دالا . (قوله مطلقا) أى يأتيا نحو ارتاب أو واويا نحو اجتاز ومثله اختان لأنه وإن كان من الحيانة فأصل الحيانة الخوانة بدليل خان يخون وإن ألوههم صنيع الشارح خلاله .

(قوله أشب بالالف) أى أقرب إليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء . (قوله ذَا الإِعْلَالِ) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف ألف ذَا إبقاء لما كان حذفها لالتقاء الساكنين وإن زال هذا الالتقاء

كلمة ، والآخر أحق بالإعلال لأن الطرف محل التغيير ، فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى إذا اسود ، ويدل على أن ألف الحوى متقبلة عن واو قولهم في مثناه حيوان وفي جمع أحوى حو ، وفي مؤنثه حواء ، واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث وأصله حى لأن تثنيته حيان فأعلت الياء الثانية لما تقدم ، واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء ، ولذلك صحح في نحو حيوان لأن المستحق للإعلال هو الواو وإعلاله ممتنع لأنه لام ولها ألف ، وأشار بقوله : (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ) إلى أنه أعل فيما تقدم الأول وصحح الثاني كما في نحو غاية أصلها غيبة أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ، ومثل غاية في ذلك ثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها ، وطاية وهى السطح والدكان أيضا ، وكذلك آية عند الخليل أصلها آية فأعلت العين شذوذا إذ القياس إعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل ، أما من قال أصلها آيبة بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها

بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فإنه نفيس . (قوله وكل من منهما إلخ) فلو كان المستحق للإعلال أحدهما ولكن لزم من إعلاله إعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الإعلالين الممنوع فلا إشكال فى نحو معدى وعصى جمع عصا وعنى مصدر عتا قاله البعض . (قوله إحداهما) أى الواو والياء . (قوله لتلا يجمع إعلالان) أى بلا فاصل وإلا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يفون إذ أصله يوفيون بل رد فى شرح الكافية أن توالى الإعلالين اجتناف يبنى اجتنابه على الإطلاق فممنع تواليهما إذا اتفقا واغفره إذا اختلفا كآء وشاء وترى فإن الأصل موه وشوه وترأى وقد يجاب بأن هذه الألفاظ شاذة . قاله يس .

(قوله والآخر) بكسر الحاء . (قوله نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أى على وزن قوى . (قوله حو) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالقصر . (قوله قد يحق) أى يثبت شذوذا . (قوله فيما تقدم) أى فى اجتماع حرفى علة فى الكلمة . (قوله أصلها غيبة) أى بفتح الياءين . (قوله ثاية) بفتح التاء الثلاثة كما يؤخذ من قوله فيثوى عندها وأما الثانية بالفوقية فهى الطاية كما فى القاموس . (قوله فيثوى بوزن يرمى) أى يقيم .

(قوله وهذا أسهل الوجوه) أى الستة على ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الأربعة التى ذكرها الشارح ، الخامس أن أصلها آيبة بضم الياء الأولى كسمة قلبت العين ألفا . قال المصرح : وردّ بأنه إنما كان يجب قلب الضمة كسرة ١ هـ وفيه نظر لا يخفى وإن أقرره وبعبارة الفارضى وقيل آيبة بضم الياء الأولى فأعلاها على القياس ١ هـ ، السادس أن أصلها آيبة بفتح الأولى كالقول الأول ١ هـ أنه أعلت الثانية على القياس فصار آياة كحياة فقدمت اللام إلى موضع العين فوزنها حيثنذ فلعة بثلاثة فتحات وفى تفسير القاضى البيضاوى وجهان آخران آوية بسكون الواو وآوية بفتحها فتكون

آية على وزن فاعلة فيلزمه حذفه العين لغیر موجب ، ومن قال آية كنيقة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا ، والحادى عشر أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا * يَخْصُ الْأَسْمُ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينا لما فى آخره زيادة تختص بالأسماء لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل فى الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو جولان وسيلان ، وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان ، وقياسهما دوران وموهان ، وخالف المبرد فزعم أن الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه .

(تنبيهات): الأول : زيادة تاء التأنيث غير معتبرة فى التصحيح لأنها لا تخرجها عن صورة فعل لأنها تلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها مبيانية فى نحو قالة وباعة ، وأما تصحيح

الأوجه ثمانية . (قوله فيلزمه حذف العين لغیر موجب) أى لحذفها لأن المهود فى مثله قلب الياء الأولى همزة كما فى بالغة وفاتلة . (قوله فيلزم تقديم الإعلال إلخ) فيه أن هذا لازم على الوجه الأول أيضا وأنه قد ثبت فى كلامهم تقديم الإعلال على الإدغام كما فى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى اختيار الشئ على شئ آخر كما فى تقديم الإعلال على الإدغام . فى آية وقوى أو البدء به أو لا قبل غيره كما فى تقديم الإدغام على الإعلال فى أئمة (قوله بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا) وجه الدلالة أن إبدال الهمزة ياء إنما هو لتقديم الإدغام على الإعلال وبيان ذلك أن أصل أئمة أئمة فلم يقدموا الإعلال ويبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الأولى بل قدموا الإدغام ففعلوا لأجله أولا كسرة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم يدل على أن عنيتهم بالإدغام فوق عنيتهم بالإعلال وذهب الجار يردى إلى تقديم الإعلال وبعضهم إلى تقديم الإدغام فى العين وتقديم الإعلال فى اللام كما بسطه المصريح فانظره . (قوله أن لا تكون) أى إحدى الواو والياء . (قوله زيادة تختص بالأسماء) كالألف والنون وألف التأنيث . تصريح . (قوله ما آخره) ينصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما فى قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين . (قوله من هذا النوع) أى نحو جولان وسيلان مما عينه ولو أو ياء وفى آخره ألف نون . (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد : قيل لئهما أعجميان فلا يحسن عدما فيما شذ . (قوله فزعم أن الإعلال) أى فيما عينه ولو أو ياء وفى آخره ألف نون وقوله هو القياس أى لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال . قال الفارسي : ويؤيده قولهم فى زعفران زعفران فبقيا فى التصغير ولم يخلفا . تصريح . (قوله لا تخرجه) أى لا تخرج ما هى فيه .

(قوله لأنها تلحق الماضى) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للأسماء وهى المتحركة

حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق .

الثاني : اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صَوَّرِي ، وهو اسم ماء ، فذهب المازني إلى أنها مانة من الإعلال لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعل ، فتصحیح صوري عند المازني مقيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ، فلو بنى مثلها من القول لقليل على رأى المازني قول ، وعلى رأى الأخفش قالى ، وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة : فاختار في التسهيل مذهب الأخفش ، وفي بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح . واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيويه .

الثالث : بقى شرطان آخران أحدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية : أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعمل ، واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعملوا لأن الياء بدل من الجيم . قال الشاعر :

[١٢٨٦] إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شيسرات

والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يعمل وإن لم تكن بدلا ، والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يس فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعمل لأنها في موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل ، فعولمت الياء معاملتها لوقعها موقعها ، هكذا

يعنى أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضي فلا يختص بالأسماء فلهذا لم تمنع الإعلال إذا لحقت آخر الاسم المستحق للإعلال وإن كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالأسماء فاندفع تنظر الإسقاطى وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضى هي الساكنة والكلام فيما يختص بالأسماء وهي المتحركة . (قوله في نحو قالة وباعة) جمعى قائل وبائع أصلهما قوله وباعة ككلمة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائل وخائن . (قوله في نحو صوري) بفتح الصاد المهملة والواو والراء . تصریح . (قوله اسم ماء) مثله في شرح المرادى وقال الصغاني : اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صوري كسكى ماء ببلاد مزينة . (قوله بمنزلة فعلا) أى بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين . (قوله مثلها) أى مثل هذه الكلمة التي هي صوري . (قوله لا يعمل) أى لا يجوز إعلاله قياسا . (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرهما أجود . نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية .

(قوله وإن لم تكن بدلا) الواو للحال . (قوله لو كانت موضعها) الظاهر أن الضمير للهمزة ويصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفر شروط

[١٢٨٦] هو من الطويل . والخطاب للأشجار التي ليس لها ظل ولا ثمرة . قوله فأبعدكن الله أى لعنكن الله : يقال أبعد الله أى لعنه . والشاهد في قوله من شيرات فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات .

قال في شرح الكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيح باء أيس انتفاء علتها فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغيران : تغيير النقل وتغيير الإبدال ، هذا كلامه . وذكر بعضهم أن أيس إنما لم يعمل لعروض اتصال الفتحة به ، لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة .

الروابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض ، واحتراز بذلك عن القود والصيد والجيد ، وهو طول العنق وحسنه ، والحيدى يقال حمار حيدى إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه ، والحوكة والحونة ، وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ، ومثل ذلك في الشلوذ قولهم : روح وغيب جمع رائع وغائب ، وعفوة جمع عفو وهو الجحش ، وهيوه ، وأوو جمع أوة وهو الداهية من الرجال ، وقررة جمع قرو وهى ميلغة الكلب ، انتهى . (وَقَبْلُ بِأَقْلَبَ يِمَامًا أَثُونٌ إِذَا * كَانَ مُسْكَنًا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميماً وذلك لما في النطق بالنون

إبدالها القياسى . (قوله انتفاء علتها) لتلا يتنقى إعلالها لو أعلت إذ لو أبدلت ألفاً لزال القلب لامتناع توالي إعلالين وإذا زال القلب لم يكن لإبدالها ألفاً سبب فيؤدى إعلالها إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلاً من أصله ولئى نسخة إبقاء علتها بالموحدة فالتألف أى ليبقى إعلالها بالقلب المكالى . (قوله النقل) أى القلب المكالى (قوله والصيد) بالصاد المهملة له معان منها التكبر وميل العنق وداء يصيب الإبل . (قوله والجيد) بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللأنثى جيداً وجيدانة والجمع جود . قاله فى القاموس . (قوله والحيدى) بماء مهملة وكون الحيدى شاذاً إنما يمتنى على مذهب الأخفش أن ألف التأنيث لا تمنع الإعلال لا على مذهب اللزنى أنها تمنعه . (قوله روح وغيب) الأول براء ثم حاء مهملة والثانى بنين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائع وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوى .

(قوله وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككلمة أو مكسورة كقردة حرره والذى فى القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتثنية العين وسكون الفاء كما فى القاموس . (قوله وهيوه) كذا فى النسخ بهاء فتحية فوا وهىء تأنيث ولم أجد لها ذكراً فى القاموس^(١) والمصباح وغيرهما والذى وجدته فى التسهيل هيء بهاء مفتوحة فتحية مضمومة فهزمة مرسومة واوا على صيغة الفعل الماضى فالظاهر أن ما فى النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادى . (قوله وأوو) بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو . كذا فى القاموس . (قوله وقررة) بقاء فراء وقوله جمع قرو بتثنية القاف كما فى القاموس وانظر حركة قاف الجمع فإن لم أر لهذا الجمع ذكراً فى القاموس . (قوله ميلغة الكلب) ميلغ الكلب وميلغته بكسر

(١) فى آخر ورقة من القاموس ما نصه : وهو بالضم بلد بالصعيد ، وهو حصن باليمن . قاله نصر .

السكينة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدة الباء ، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعتهما في قوله : (كَمَنْ بَتَّ الْبَدَا) أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه ، وألف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة .

(تنبيهات): الأول : كثيرا ما يعبرون عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والأولى أن يعبر بالإبدال لما عرفت أول الباب .

الثاني : قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون ياء وذلك شاذ ، فالساكنة كقولهم في حنظل حمظل ، والمتحركة كقولهم في بنان بنام ، ومنه قوله :
[١٢٨٧] يَا هَالِ ذَاكَ الْمَنَظِقِ اقْتَنَامِ وَكَفَكَ الْمُنْخَضِبِ الْبَنَامِ
وجاء عكس ذلك في قولهم أسود قاتن وأصله قاتم .

الثالث : أبدلت الميم أيضا من الواو في فم إذ أصله فوه بدليل أفواه ، فحذفوا الماء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رجع به إلى الأصل فقبل فوك ، وربما بقي الإبدال نحو : « لخلوف فم الصام » .

الميم فيها الإناء الذى يبلغ فيه . قاله في القاموس . (قوله بين المنفصلة) أى النون المنفصلة عن الباء بأن كانت في كلمة والباء في أخرى مع تلاحقهما . (قوله كمن بت) في نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفي نسخة بالثلثة أى من أفشى أسرارك . (قوله انبذا) بكسر الموحدة .

(قوله لما عرفت أول الباب) أى من أن القلب اصطلاحاً إنما يكون في حروف العلة أو الهزمة . (قوله يا هال) منادى مرخم هالة علم امرأة واجتماع من التثمة وهى تكرير التاء والميم . والبنام أطراف الأصابع وكفك إما بالرفع مبتدأ وانخضب البنام تركيب إضافي خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير في ذات لأنه بمعنى صاحبه أو بالجر عطفا على المنطق وانخضب نعت له أو بالنصب مفعولا لقدر ولا يصح نصبه عطفا على المنادى لما مر في النداء أنه لا يصح يا غلامك . قال يس : والجر هو المضبوط به في النسخ المصححة والله أعلم .

[١٢٨٧] قاله رؤية . وهال سادى مرخم أى يا هالة - اسم امرأة - ونجوز في ذات المطلق الرفع ، حملا على اللفظ ، والنصب حملا على المحل . واجتماع الذى فيه التثمة . والشاهد في البنام فإن أصله البنان فأبدلت الميم من النون .

[فصل]

(لِساكنٍ صَحَّ أَفْعَلُ أَتَغْرِيكَ مِنْ * ذِي لِينٍ آتَى عَيْنَ فَعْلٍ كَأَيْنَ) أى إذا كان عينُ الفُعْلِ واوا أو ياء وقبلهما متاكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستقلالها على حرف العلة ، نحو يقوم ويين ، الأصل يقوم ويين بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يين فسكنت الواو والياء . ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فثارة تكون العين مجانية للحركة المنقولة ، وثارة تكون غير مجانية : فإن كانت مجانية لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم ، وإن كانت غير مجانية لها أبدلت حرفا يجانس الحركة كما في نحو أقام وأبان ، أصلهما أقوم وأبين ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانية لها فقلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ، ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانية لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولهذا النقل شروط الأول : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قاول وباع وغوق ويين ، وكذا الممرة لا ينقل إليها نحو يأيس مضارع أيس لأنها

[فصل]

اعلم أن نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل . إحداها : أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لتاكن صح إلخ . الثانية : أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل إلخ . الثالثة : أن يكون عين إفعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الأفعال إلخ . الرابعة : أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما لا فاعل إلخ . (قوله انقل الصحريك) أى أثره وهو الحركة . (قوله ذى لِين) أى أو همزة كما سيأتى في الشرح . (قوله كأين) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء إلى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقاءها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة في نحو قل والأصل أقول نقلت ضمة الواو إلى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين . (قوله لاستقلالها إلخ) أى إذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فإن كانت فتحة فنقلها حملا على أختها وطردها للباب وإنما لم تستقل الضمة والكسرة على الواو والياء في نحو دلو وظبي فتقلتا إلى الساكن قبلهما لأن حركة الإعراب متقلة لا لازمة ولأنها حالة على معنى فكانت قوية .

(قوله مجانية للحركة المنقولة) بأن كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة . (قوله مثل ما تقدم) أى من يقوم ويين . (قوله وانفتاح ما قبلها) أى الآن . (قوله نحو يأيس) بتحتين

معرضة للإعلال بقلبيها ألفا ، نص على ذلك في التسهيل . وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صبح . **الثاني** : أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما أبين الشيء وأقومه وأبين به وأقوم به ، حملوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو أفعل التفضيل . **الثالث** : أن لا يكون من المضاعف اللام نحو أبيض وأسود ، وإنما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال ، وذلك أن أبيض لو أعل الإعلال المذكور لقليل فيه باض ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهي نمومة البشرة . **الرابع** : أن لا يكون من المحل اللام نحو أموى فلا يدخله النقل لئلا يتناول إعلالا ، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله : (مَا نَمَّ يَكُنْ فَعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا * كَأَيْضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غُلَامٌ وَزَادَ فِي التَّسْهِيلِ شَرْطًا آخَرَ وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مُوَافِقًا لَفِعْلٍ الَّذِي بِمَعْنَى أَفْعَل ، نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد ، وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله ، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله : وصبح عين فعل وفعلًا * ذا أفعل . فإن العلة واحدة (وَمِثْلُ فَعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ * ضَاهِي مُضَارِعًا وَلِيهِ وَسَمٌ) أى الاسم المضاهي

مفتوحين بينهما همزة ساكنة . (قوله بقلبيها ألفا) أى تخفيفا أى فكأنها ألف والألف لا ينقل إليها لأنها لا تقبل الحركة والياء للتصوير . (قوله في الوزن) لا يخفى أن الموازن لأفعل التفضيل إنما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله . قال الفارسي : وحكى أبو حيان عن الكسائي جواز النقل في التعجب نحو أقوم به فتقول أقم به وهو ضعيف اهـ . (قوله وهو أفعل التفضيل) إنما لم يعمل أفعل للتفضيل لكونه اسما أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسيأتى أن ما كان كذلك يصحح . (قوله نحو أبيض وأسود) بتشديد الضاد والدال . (قوله لو أعل الإعلال المذكور) بأن نقلت حركة الياء إلى الياء ثم قلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلتبس أسود بساد من السد . تصريح . (قوله باض) بتشديد الضاد . (قوله أنه فاعل) بفتح العين . (قوله بلام غلام) أى حكم بأنه حرف علة . قال ابن غازي : إنما قال بلام غلاما لئلا يظن خصوص أفعل فيخرج استوى ونحوه . (قوله موافقا) أى في المعنى بأن يدل على خلقة أو لون وقوله بمعنى أفعل بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصيد تمثيل للموافق .

(قوله وكذا ما تصرف منه) أى من الموافق المذكور . (قوله بذكره) أى ضمنا لا صريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح . (قوله فإن العلة) أى علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهي الحمل على أفعل بتشديد اللام . (قوله ضاهي مضارعا) إنما اشترط في إعلال الاسم مشابته للمضارع من وجه لأن الفعل هو الأصل في الإعلال فلا يعمل عليه فيه إلا إذا أشبه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الجاصل على تقدير إعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه . (قوله وفيه وسم) أى

للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل ، فاندرج في ذلك نوعان : أحدهما ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فإنه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبيه على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فأعل ، وكذلك نحو مقيم ومبين ، وأما مذنن ومزيم فقد تقدم أن وزنهما فععل لا مفعل وإلا وجب الإعلال ، ولا فعيل لفقده في الكلام . ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مبيعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا ، وعلى مذهب الأخفش تقول مبيعة ، وقد سبق ذكر مذهبهما . والآخرون ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع اسما على مثال تحلىء بكسر التاء وهززة بعد اللام فإنك تقول ثقيل ويبيع ، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة ، وإذا بنيت من البيع اسما على مثال تثرّب قلت على مذهب سيبويه ثبيع بضم فكسر ، وعلى مذهب الأخفش ثبوع ، فالوهم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعل بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل ولذلك أعل ، أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته أو بانيه فيها معا فإنه يجب تصحيحه : فالأول نحو أبيض وأسود لأنه لو أعل لثوهم كونه فعلا ، وأما نحو علامة يمتاز بها عن المضارع . (قوله فإنه موافق للفعل في وزنه فقط) لأن أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم فتقلوا وقلبوا .

(قوله وجب الإعلال) أى بالنقل ثم القلب . (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة إلخ) إنما أعلت مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشايتها المضارع في الوزن دون الزيادة لأن تاء التانيث في تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له في الوزن أيضا بسبب التاء نبه الشارح على إعلالها . (قوله فعلى مذهب سيبويه) أى من إبدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الأخفش أى من إقرار الضمة وقلب الياء واوا . (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أى في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع إلخ . (قوله بكسر التاء) أى الفتوية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شعر وجه الأدم ووسخه وقشره . (قوله بكسرتين إلخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما ياء ساكنة أى أصلية في تبيع ومنقلة عن الواو في ثقيل فأعلال تبيع بالنقل فقط وإعلال ثقيل بالنقل والقلب . (قوله على مثال ترتب) بفوقيتين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة الشيء المقيم الثابت . (قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى يان ذلك . (قوله بكسر التاء) أى والعين وهذا راجع إلى ما على مثال تحلىء وقوله وضمها أى مع ضم العين وهذا راجع إلى ما على مثال ترتب . (قوله لا يكون في الفعل) أى فلا يتوهم كون موازنه فعلا . (قوله نحو أبيض وأسود) هما وصفان

يزيد علما فمقول إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا . والثاني كمخيط ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : حق نحو خيط أن يعمل لأن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على خياط لشبهه به لفظا ومعنى ، انتهى . وقد يقال لو صح ما قالا للزم أن لا يعمل مثال تحلىء لأنه يكون مشبها لتحسب في وزنه وزيادته ، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازما لما ذكرنا لم يلزم الجميع ، بل من يكسر حرف المضارعة فقط . وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله : (وَمِفْعَلٌ صَحِيحٌ كَالْمِفْعَالِ) يعنى أن مفعالا لما كان مبانيا للفعل ، أى غير مشبه له في وزن ولا زيادة استحق التصحيح كمسواك ومكيال وحمل عليه في التصحيح مفعول لمشابهته له في المعنى كمقول ومقول وخيط وخياط ، والظاهر ما قدمته من أن علة تصحيح نحو خيط مبانته الفعل في وزنه وزيادته لأنه مقصور من خياط فهو لا أنه محمول عليه ، وعلى هذا كثير من أهل التصريف (وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ . أَوَّلُ لَذَا الْإِعْلَالِ وَآثَا الْزَّمِ عَوْضٌ) أى إذا كان

على وزن أحمر فهذان أشبا أعلم في الوزن والزيادة . (قوله وأما نحو يزيد إغ) جواب عما يقال نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادة مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علميته بعد إعلاله لأن إعلاله حين فعليته . (قوله نحو خيط) بكسر الميم فإنه مبين للمضارع في كسر أوله وكون أوله ميمًا زائدة . (قوله هذا) أى كون تصحيح نحو خيط لمبانته المضارع وزنا وزيادة بدون الثفات إلى من يكسر حرف المضارعة لقلته .

(قوله لكنه حمل على خياط) لم يمسوا لأصالة التصحيح دون الإعلال والضمير في لكنه حمل إن أرجع إلى نحو خيط كان قوله على خياط على تقدير مضاف أى على نحو خياط وإن أرجع إلى خيط فلا والمراد بالحمل القياس وأما ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به أن خيطا مقصور من خياط ففي غاية البعد من العبارة . (قوله لفظا) أى لعدم الفرق بين لفظهما إلا بالألف ومعنى أى لاتخاذ معانها . (قوله لو صح ما قالا إغ) أوجب بأن صحته من خيط لم يعارضها شذوذ في الفعل بخلافها في مثال تحلىء لأن كسر العين في تحسب شاذ . كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه إنما ينفع في خصوص تحسب دون غيره من الأفعال المضارعة المكسورة العين قياسا كجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلىء لما على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين . (قوله مشبها لتحسب) أى بكسر التاء في لغة قوم . (قوله لم يلزم الجميع) أى جميع العرب . تصريح . (قوله إلى هذا الثاني) أى المبين للمضارع وزنا وزيادة كمخيط . (قوله لأنه مقصور إغ) لعل احتياجه إلى تعليل المبانية بذلك لدفع دعوى موازنة نحو خيط لتعلم في لغة من يكسر حرف المضارعة . (قوله لا أنه محمول عليه) عطف على مبانية . (قوله عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون

المصدر على إفعال أو استفعال مما أعلت عنه حمل على فعله في الإعلال فتنتقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تموض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما إقوام واستقوم ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف إحداهما . واختلف النحويون أيتها المحذوفة . فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ، ولأن الاستفعال بها حصل ، وإلى هذا ذهب الناظم ، ولذلك قال : وألف الإفعال واستفعال أزل . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة . والأول أظهر . ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقبل إقامة واستقامة . وأشار بقوله : (وَحَذَفُهَا بِالثَّقَلِ) أى بالسماح (رُبَّمَا عَرَضَ) إلى أن هذه التاء التى جعلت عوضا قد تحذف ، فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه ، من ذلك قول بعضهم : أراه إراء ، وأجابه إجابا ، حكاه الأخفش . قال الشارح : ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ [الأنبياء ٧٣] ، قيل وحسن حذف الياء في الآية مقارنته لقوله بعد

على لغة ربيعة . (قوله لما أعلت عنه) خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أى كائنين مما أعلت عنه أى مما عينه حرف علة وأعل في فعله . (قوله لتحركها في الأصل) على الانقلاب هنا بهذا علله قبله بمجانسة الفتحة إشارة إلى صحة التعليل وإن كان الثاني أقوى وأورد كعل كلامه أن شرط قلب الواو ألفا إذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها ساكن كما مر وأجيب بأن محل ذلك في غير الأفعال والاستفعال لأن الإعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور إنما هو في استحقاق الكلمة للناها هذا الإعلال ويمكن دفعه أيضا بأن هذا الساكن لما كان يحذف بعد الإعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم .

(قوله ولأن الاستفعال) نظر فيه الدنوشرى بأنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستفعال وزيغه الإسقاطى بأن الجمع بين الألفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام الفراء والنحويين أى عند المد بقدر أربع حركات . (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المنهج تمويض التاء لأن المجهود في التاء أنها لا تموض إلا من الأصول كما في عدة وثبة وسنة . (قوله بالنقل) الباء للملازمة متعلقة بعرض . (قوله إراء) أصله إراءى نقلت حركة الهزمة إلى ما قبلها ثم حذفت الهزمة وتطرفت الياء أثر ألف زائدة قبلت هزمة ولم يؤت بناء التمويض لا يقال للتحرك فيه هزمة لا حرف علة لأننا نقول قد تقدم أن الناظم عددها من حروف العلة ا ه زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهزمة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسألة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بقاء على أن المحذوف بدل عين الكلمة .

(قوله ويكثر ذلك مع الإضافة) أى لشداسد مسد التاء . أفاده المصريح . (قوله أعول إعوالا)

﴿ وإيتاء الزكاة ﴾ [الأنبياء : ٧٣] .

(تنبه) : قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ : منها أعلو إعوألا ، وأغيمت السماء إغياما ، واستخوذ استخوذا ، واستفيل الصبي استفيالا ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها . وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل وقام واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله . وقال الجوهري في مواضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة . وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو استنوق الجميل استنوقا ، واستتست الشاة استتاستا : أى صار الجميل ناقة وصارت الشاة تيسا ، وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه ، لا فيما له ثلاثي نحو استقام ، انتهى . (وَمَا لِلْفَعَالِ) واستفعال المذكورين (مِنْ الْخَذْفِ وَمِنْ * ثَقُلَ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ) أى حقيق (نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) والأصل مبيع ومصون فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو المفعول الزائدة فوجب حذف أحدهما . واختلف في أيتهما المحذوفة على حد الخلاف في إفعال واستفعال المتقدم . ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك ، وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد

هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله . (قوله وأغيمت السماء) بالغين المعجمة أى صارت ذات غيم أى سحب وقوله واستخوذ أى غلب . (قوله واستفيل الصبي) أى بالغين المعجمة أى شرب الخيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤثى أو وهى حامل . (قوله تصحيح أفعل إغ) الظاهر أن مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل . (قوله وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إسقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض أرباب الحواشي ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهري عن أبى زيد الأعمى مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقا . (قوله في الباب كله) أى سواء أهمل ثلاثيه أولا . (قوله وهذا مثل إغ) يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع الجملتين وإلى كل منهما . (قوله من الخذف ومن ثقل) أى دون التعويض بالياء وقوله فمفعول أى فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل وقوله به متعلق بقمن .

(قوله لما حذفت واوه على رأى سيبويه) أورد عليه أمران الأول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تخذف . وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها في اسم مفعول المزيد كالمنتظر وإنما جىء بها لرفضهم مفعلا إلا في مكرم ومعون ومألك ومهلك وإنما العلامة الميم الثاني أن المحذوف من نحو قاض الأصل وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وربع وخف الساكن الأول لا الثاني . وأجيب بأن

ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء ، وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذف ياءه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء ، وقد خالف الأخفش أصله في هذا ، فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قبلها واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بيض ، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ، ومراعاتها موجودة أجدر .

(تنبيه) : وزن مصون عند سيبويه مُفْعَل ، وعند الأخفش مَفْعُول ، وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسو مخففا . قال أبو الفتح : سألتني أبو على عن تخفيف مسوء فقلت : أما على قول أبي الحسن فأقول رأيت مسوا ، كما تقول في مقروء مقرو ، لأنها عنده واو مفعول . وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت مسوا ، كما تقول في خبء خب فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين ، فقال لي أبو على كذلك هو اهـ (وَلَدَرْ * تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصون ، ومسك مدووف ، وفرس مقوود ، ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (وُ تَصْحِيحُ (فِي ذِي الْيَاءِ) مِنْ ذَلِكَ (أَشْتَهَرُ) لُحْفَةُ الْيَاءِ كَقَوْلِهِمْ خَذْهُ مَطْيُوبَةٌ بِهِ نَفْسًا ، وَقَوْلُهُ :

*** كَأَلْهَا ثَقَاةٌ مَطْيُوبَةٌ ***

وقوله :

عمل ذلك كله إذا كان ثاى الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة . اهـ تصرع بإيضاح وزيادة . **(قوله وقد خالف الأخفش إلخ)** فيه عندي نظر وإن أقروه لأننا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المخلوقة بل الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم . **(قوله في هذا)** متعلق بخالف أى في نحو مبيع ومكيل . **(قوله عند سيبويه مفعول)** بضم الفاء وسكون العين . **(قوله مخففا)** أى بإبدال همزته واوا ثم إدغام ولو مفعول فيها على رأى الأخفش وينقل حركتها إلى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأى سيبويه ولا يخفى أن أصل مسوء مسووز مفعول . **(قوله أما على قول إلخ)** وجه ذلك أن همزة المتحركة إذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغیر إلحاق قلبت همزة واوا وأدغمت الواو فيها وإن كانت أصلية نقلت حركة همزة إليها وحذفت . **(قوله محب)** أى بحذف همزة بعد نقل حركتها إلى الياء .

(قوله كذلك هو) أى تخفيف مسوء . **(قوله ومسك مدووف)** بدل مهملة ثم فاء آخره أى مبلول وقيل مسحوق وسع مدووف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه بنون كآ في بعض النسخ تحريف . **(قوله خذْهُ مَطْيُوبَةٌ)** اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أى طيبه ، ولعل الصواب مطيوبة به نفس يرفع نفس على النيابة عن الفاعل ، أو مطيوب يابه نفسا بالتذكير وإنابة الضمير في مطيوبا العائد على فاعل خذ عن الفاعل فأمّل . **(قوله كأنها)** أى لخمرة . **(قوله مهيون)** اسم مفعول عانه من باب

[١٢٨٨] * وَأَخَالَ أُنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ *

وقوله :

[١٢٨٩] حَتَّى تُدَكَّرَ تِيضَاتٍ وَهَيْجَةٌ يَوْمَ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدُّجْنُ مَعْيُونٌ
وهذه لغة تميمية .

(تقريبه) : قالوا : مشيب فى المختلط بغيره والأصل مشوب ، ولكنهم لما قالوا فى الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب باع أى أصابه العين .

(قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء فى عليه لليوم وأن على بمعنى فى والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما فى كتب اللغة لباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله معيون أى ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعنى فيه الدجن بناء على أن أل جنسية مدخولها فى معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فإن جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج إلى جعل الدجن بمعنى الغيم وإلى ادعاء المبالغة فى وصف الغيم بأنه معيوم ثم صرخ كلام القاموس وغيره أن غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحيث فناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تجعله على الحذف والإيصال أى معيوم فيه أى اليوم السماء أو معيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لى فى تقرير البيت فتأمل . (قوله قالوا مشيب) أى بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوبا فرع مشوب بنقل ضمة واوه إلى شينه وحذف إحدى الواوين الساكنتين على الخلاف . (قوله والأصل) أى القياس مشوب لا مشيب لأنه ولو تى العين وليس مراده الأصل التصريفى إذ هو مشوب بواوين . (قوله قالوا مهوب) أى بإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الأخفش أن المحذوف العين وإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم ما لى كلام الخواشي من القصور .

[١٢٨٨] صدره :

* فَلَمْ تَكُنْ قَوْمُكَ يُحِبُّونَكَ مَيْلًا *

قاله العباس بن مرداس ، من قصيدة من الكامل . وإناك سيد : إن فيه مع اسمه وخبره مدت مسد مفعول أحال . والشاهد فى معيون فإن القياس فيه معين ، ولكنه أخرجه على الأصل : من عنت الرجل يمينى فانا عاين وهو معين على التقصير ، ومعين على التمام .

[١٢٨٩] قاله علقمة بن عبدة من قصيدة من البسيط . وحتى للغاية . وفاعل تذكر هو العظيم - ذكر النعامة المذكورة فيما قبله - والبيضات جمع بيضة . ويوم رذاذ : كلام إضافى مرفوع على أنه فاعل هيجه . والرذاذ - بذالين معجمتين - المطر الخفيف . والدجن لباس الغيم السماء . والشاهد فى معيوم فإنه جاء على أصله بنون الإعلال . والقياس فيه معيم من الغيم ، السحاب .

بناء على هوب الأمر في لغة من يقول بوع المتاع ، والأصل مهيب (وَصَحَّحَ الْمَفْعُول مِنْ) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كما في (تَحْوِ عِذَا) ودعا فانك تقول في المفعول منها معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل . هذا هو المختار . ويجوز الإعلال مرجوحا كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْلِلَ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ) أى لم تقصد (أَلْأَجُوزَا) فتقول معدى ومدعى ، ويرى بالوجهين قوله :

[١٢٩٠] * أَنَا اللَّيْثُ مَفْعِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا *

أنشده المازني معدوًا بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال . واختلف في علة الإعلال : ف قيل حملا على فعل المفعول ، وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب في المصدر نحو عتا عتيا ، والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول ، وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجر ، لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزا ، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في أدل

(قوله والأصل) أى القياس مهيب لأنه يأتى العين وليس مراده الأصل التصريفى إذ هو مهيب بياء فواو . (قوله وصحح المفعول) أى اسم المفعول . (قوله حملا على فعل الفاعل) وهو عدا فإنه صحح بمعنى أنه لم يعل بقلب ولوه ياء وإن قلبت ألفا . ذكرها . (قوله ويجوز الإعلال مرجوحا إلخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الإعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله وأعلل إن لم ينقل حركة الهزمة إلى اللام وحذف الهزمة . (قوله حملا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى .

(قوله والمصدر ليس إلخ) يجاب يجوز تعدد العلل فيجوز أن تكون العلة في المصدر شيئا آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا لباب المصدر . يس . (قوله ليس مبنيا) أى محمولا . (قوله لأن الواو الأولى) أى من معدو ومدعو . (قوله كأنها وليت الضمة) أى وليس في الأسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله

[١٢٩٠] صدره :

* وَلَقَدْ عَلِمْتُ عِرْصِي مَلِكَةً أَلْبَسِي *

قاله عبد يعوث الحارثي ، من الكامل . وعرس الرجل امرأته . وملكية عطف بيان أو بدل من عرسى . وأتت مع اسمه وحبره سد مسد معقول علمت . والشاهد في معناها حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو ، وانتصابه على الحال . والمعنى قد علمت زوجتى ، ألى بمنزلة الأسد ، فمن ظلمنى قائما ظلم الأسد ، فلا بد أني أهلكه . ووقع في رواية الرنخسرى معربا عليه وعاريا .

وأجر ، والاحتراز بواوى اللام من يائها ، فإنه يجب فيه الإعلال نحو رمى وقلى ، فإنك تقول فى المفعول منه مرمى ومقلى والأصل مرموى ومقلوى ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت فى لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا . ويكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ، وما عينه واو : فأما الأول نحو رضى فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء فى حالة بنائه للفاعل وفى حالة بنائه للمفعول فكان إجراء اسم المفعول على الفعل فى الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال فى القرآن دون التصحيح فقال تعالى : ﴿ ارجعى إلى ربك راضية مرضية ﴾ الفجر : ٢٨] ، ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل . هذا ما ذكره المصنف أنى ترجيح الإعلال على التصحيح فى نحو مرضى . وذكر غيره أن التصحيح فى ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ ، فإن كان فعل بكسر العين واوياً نحو قوى تعين الإعلال وجهاً واحداً ، فتقول مقوى والأصل مقوور ، فاستقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة فقلب الأخرى ياء ثم قلبت المتوسطة ياء ، لأنه قد اجتمع ياء واووا

فقلب ياء أى والضمة التى قبلها كسرة يشير إلى ذلك كله قوله على حد قلبها إلخ وعدم ذكر المصنف هذا فى أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وإن اعتراضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الأسباب التى ذكرها المصنف قائل . (قوله على حد قلبها فى أدل وأجر) أى على طريقته من قلب الضمة التى قبل الواو كسرة دون بقية اعمال أدل وأجر وكأنهم لم يستقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يملأوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا فى أدل وأجر نظراً إلى كون الواو تلت فى الوقع ساكنة فحفت .

(قوله فإنه يجب فيه) أى فى اسم مفعول الإعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واوا أو غيرها . (قوله وقد سبق الكلام على هذا) أى فى عموم قوله إن يسكن السابق من واو وبإلخ . (قوله ويكونه) أى الفعل الواوى اللام إذ الكلام فيه . (قوله فإن الإعلال فيه) أى فى اسم مفعوله . (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أى شذوذاً . (قوله ما ذكره المصنف) أى فى غير هذا الكتاب كالتسهيل . (قوله فإن كان فعل إلخ) مقابل قوله فأما الأول نحو رضى إلخ ولو قال وأما الثانى نحو قوى فيتعين إعلاله لكان أحصر وأحسن فى المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذى لاه ولو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول إلخ وما يختار إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واوياً كرضى وما يتعين إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واوياً كقوى .

(قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها لأن اشتراط الأصالة ذاتا وسكونا إنما هو فى

وسقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء وأدعمت الياء في الياء فقليل مقوى .

(تنبيهه): باب مرضى ، ومقوى سابع موضع قلب في الواو ياء (كذلك ذَا وَجْهَيْنِ جَا أَلْفَعُولُ مِنْ * ذِي الْوَاوِ لَمْ جَمْعُ أَوْ قَرْدُ يَحْنُ) هذا موضع ثامن قلب في الواو ياء ، أى إذا كان الفعول مما لأمه واو لم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا ، فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح إلا أن الغالب الإعلال نحو عصا وعصى وقفا وقفى ودلو ودلى ، والأصل : عصوو وقفوو ، ودلوو ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أدل ، وأعطي الواو التى قبلها ما استقر لخلها من إبدال وإدغام ، وقد ورد بالتصحيح ألفاظ ، قالوا : أبو وأخو ، ونحو جمعا لنحو وهى الجهة ، ونحو ، بالجيم جمعا لنحو وهو السحاب الذى هراق ماؤه ، وبهو جمع لبهو وهو الصدر . وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو : ﴿وعروا عروا كثيرا﴾ [الفرقان : ٢١] ، ﴿لا يريدون علوا فى الأرض ولا لسادا﴾ [القصص : ٨٣] وتقول : ثما المال ثموا وسماز يدسموا ، وقد جاء الإعلال فى قولهم : عتا الشيخ عتيا وعسا عسياء أى ولى وكبر ، وقسا قلبه قسيا ، وإنما كان الإعلال فى الجمع أرجح والتصحيح فى المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد .

(تنبيهان): الأول : فى كلامه ثلاثة أمور : أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول

السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلى . نقله شيخنا السيد عن الدنوشرى . (قوله باب مرضى ومقوى إلخ) لم يقل ومعدى لقله قلب واوه ياء كما مر . (قوله ذا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو . (قوله أى إذا كان الفعول) لا يخفى أنه يبنى إسقاط أى . (قوله حملا على باب أدل) وجهه ما أسلفه الشارح قريبا فى قوله وقيل أعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجر إلخ . (قوله ما استقر لخلها) أى فى قول المصنف إن يسكن السابق إلخ وقوله من إبدال وإدغام أى وكسر ما قبل الياء . (قوله أبو وأخو) جمعين لأب وأخ حكاهما ابن الأعرابى . تصرع . (قوله ونحو) بالخاء المهملة حكى سيويه إنكم لتطيرون فى نحو كثيرة . تصرع . (قوله هراق ماؤه) كذا فى النسخ والذى فى القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول . (قوله جمعا لبهو) بفتح الواحدة وسكون الماء . تصرع . (قوله أى ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيد كعب اللغة .

(قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما فى الوجهين صادقة بتساوى الوجهين فى كل منهما ويكون التصحيح أولى فى كل ويكون الإعلال أولى فى كل وحيث لا يخفى هذا الأمر الأول عن الأمر الثانى المذكور بقول الشارح . ثانيا : ظاهره أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح فى الكثرة أى إعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الأمر الثانى يخفى عن الأول

المفرد وفعل الجمع في الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت . ثانياً ظاهره أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت ، وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله :

ورجح الإعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح أولى ما قفى

ثالثها : أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوى اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوى ، فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم ، فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول :

كُلُّذا الفعول منه مفرداً وإن يعن جمعاً فهو بالعكس يعن

والضمير في منه يرجع لنحو عدداً في البيت قبله **الثاني :** ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه وإليه ذهب في التسهيل قال : ولا يقاس عليه خلافاً للفراء هذا لفظه ، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراد ، والذي ذكره غير أنه شاذ (وشاع) أى كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عيناً لفعل جمعاً صحيح اللام (نَحْوُ لَيْسَ فِي ثَوْمٍ) جمع نائم ، وصيم في صوم جمع صائم ، وجميع في جوع جمع جائع ، ومنه قوله : **[١٢٩١] ومُعْرِضٌ يُغْلِي الْمَرَايِلُ نُحْنَةُ عَجَلَتْ طَبِيخَتُهُ لِقَوْمٍ جُمِعَ**

لاستلزام الثاني للأول لكن ليس من عادتهم الاعتراض بإغناء الثاني عن الأول كما هو مشهور فعلم ما في كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح أنا لا نسلم الأمر الثاني لأن قول المصنف كذلك ناف لا استواء التصحيح والإعلال مقتض لرجحان التصحيح في الجمع والمفرد لرجوع اسم الإشارة إلى المفعول من نحو عدا المتقدم في قوله وصحح المفعول إلخ فكان ينبغي للشارح أن يقول في كلامه أمران . أحدهما : أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعل الجمع في رجحان التصحيح على الإعلال وليس كذلك كما عرفت . ثانيهما : أطلق جوازاً لتصحيح إلخ .

(قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير في منه لنحو عدا . (قوله جمع نائم) أصله ناوم لأنه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع . (قوله ومُعْرِضٌ) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى في العرصة للجفاف ويروى بهذا الوجه كما في العينى وتغلى كترمى كما في القاموس .

[١٢٩١] قاله الحارثة واسمه قطبة . وهو من الكامل . قوله ومعرض - بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة والصاد المهملة - وهو اللحم الملقى في العرصة للجفاف : ويروى بالمعجمتين ، وهو اللحم الطرى ، ويروى وبجيش بالمعجمتين رواه ابن الأعرابي من جاشت القدر إذا غلت ، والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس . والمعنى ظاهر . والشاهد في قوله جميع فإن أصله جوع لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع .

ووجه ذلك أن العين شُبهت باللام لقربها من الطرف فأُعلنت كما تعمل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم و صوم ، ويجب إن أُعلنت اللام لئلا يتوالى إعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاو ، أو فصلت من العين كنوام و صوام لبعد العين حينئذ من الطرف (وَنُحُوْ) نِيَامٍ شُدُوْدُهُ لِيَمِي) أى روى في قوله :

[١٢٩٢] * لَمَّا أَرْقَى النَّيَامُ إِلَّا كَلَامَهَا *

(تنبيهات) هـ: الأول : قوله شاع ليس نصا في أنه مطرد ، وقد نص غيره من النحويين على اطراحه . وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة إلى نيام لا إلى نوم . الثاني : يجوز في فاء فعل المعل العين الضم والكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء نحو دلى وعصى وإلى جمع ألوى وهو الشلبد الخصومة .

الثالث : هذا الموضوع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء ، وبقي عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الأصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استقالا للخروج من كسرة إلى الواو كالخروج من كسرة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فُعل ، وخرج بالقييد الأول نحو موعد ، وبالتالي نحو طُول

والمراحل جمع مرجل وهو القدر من النحاس .

(قوله ويجب إن أُعلنت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام وقوله أو فصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم في نوم . (قوله كشوى وغوى) بإعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والأصل شوى وغوى قلبت ياءهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . (قوله جمع شاو وغاو) اسمى فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالفتح كما في القاموس والأول أنصح كما في التصريح . (قوله أى روى) وقال السندوني : أى نسب لعملاء العربية . (قوله جمع ألوى) ضبط في نسخ القاموس كأفعل التفضيل . (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وضم العين . (قوله نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشديد به قائمة الدابة كما في القاموس . (قوله وصوان) هو وعاء الشيء (قوله نحو

[١٢٩٢] قاله أبو العمر الكلالي . وصدره :

* إِلَّا طَرَقْنَا نَيْمَةً أَبْنَةً قَلْبِي *

من الطويل . وطرق إذا أتى أمله ليلا . والشاهد في النيام فإن أصله الوم - بضم الود - جمع نائم . وأصله النيوام قلبت الياء ولوا وأدغمت في الواو وقلبت الواو ياء ، وإدغام الياء في الياء شاذ .

وعوض وصوان وسوار ، وبالثالث نحو اجلواذ واعلواط .

[فصل]

(ذو اللين فأتا في أفعالٍ أبدلاً) تا مفعول ثانٍ لأبدل والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذي اللين ، وفا حال منه ، أى إذا كان فاء الافتعال حرف لين يعنى واوا أو ياء وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفي فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لمسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ، لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس . مثال ذلك في الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به ، والأصل اوتصل ووتصل ويوتصل وايتصل وموتصل وموتصل به ، ومثاله في الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر ، والأصل ايتسار وايتسر ويتسر وايتسر ومتسر ومتسر ، وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعب بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد

اجلواذ والجيم والذال المعجمة دوام السمع مع السرعة . تصرع . (قوله واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعين يقال اعلوط بعيره أى تعلق بعنقه . تصرع والله أعلم .

[فصل]

(قوله فأتا) تقدم للشاطبي أن ما لم يضاف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر ونقل ابن غازي عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لأنها مبنية لوضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الأسماء مختصر من ممنودها وعنده على أنه موضوع أصالة فافهم . (قوله فاء الافتعال) أى وفروعه بدليل ما بعد . (قوله يعنى واوا أو ياء) إنما أتى بالتياء لأن حرف اللين يشمل الألف مع أنه ليس مراداً كما سيذكره الشارح . (قوله إبدالها ياء) ولم تقلب الواو ياء تحية على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت ياء لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد . كذا ذكره ابن الحاجب . قال التفناني : وفيه نظر إذ لو قلبت الواو ياء تحية لم يجر قلب التحية فوقية كما في الياء التحية المنقلبة عن الهمزة . وأوجب بأنه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لأن الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو . كذا في التصريح . (قوله اتسار) فسره الفارسي بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بأن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفي الصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر . (قوله لتلاعب بها حركات ما قبلها) أى طلباً للمجانسة .

(قوله فكانت تكون) لا حاجة إلى تكون وقوله ياء أى أصلية إن كانت الفاء ياء ومنقلبة عن

الضمة واوا ، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدغم فيه . وقال بعض النحويين : البديل في ياب اتصل إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصال ، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي .

(تنبيهان): الأول : ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم ، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما .

الثاني : من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال ، ويعملون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون : يتصل يتصل فهو متوصل ويتسر ياتسر فهو موترس ، وحكى الجرمي أن من العرب من يقول اتصل واتسر بالهمز وهو غريب (وَشَدُّ) إبدال فاء الاتصال تاء (في ذي الهمزة نحو) قولهم في (أَتَفَكَّلًا) وايتزر اتضل من الأكل والإزار اتكل وايتزر

واو إن كانت الفاء واوا وكذلك يقال في قوله وبعد الضمة واوا . (قوله وبعد الفتحة ألفا) يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما كما مر في قوله من ياء أو واو بتحريك أصل إلخ إلا أن يقال هذا الشرط لم نجعم عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثاني . (قوله وهو أقرب الزوائد) في معنى التعليل مخلوف يل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لأنه أقرب إلخ والمراد الأقرية في المخرج لأن التاء من بين طرف اللسان والنتيين العليين والواو من الشفة إن لم تكن حرف مد فإن كانت حرف مد فمن الجوف وأقرية التاء إليها حيثئذ من حيث مرور الحرف الجوف على مخرج التاء وغيره لا في الصفة إذ صفة التاء الخمس وصفة حرف اللين الذي منه الواو الجهر فهما متباعدان صفة ويرد على دعواه أقرية التاء إلى الواو الميم فإنها أقرب إلى الواو مخرجا من التاء لأنها من الشفة إلا أن يقال مراده الأقرية في الجملة ولما كان يرد حيثئذ أن يقال هلا جعلوا البديل الميم دغمه بقوله ليوافق ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سأتقونها وقوله من الفم أي الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والنتايا وطرف اللسان أو ما يعم جميع المخارج وقوله إلى الواو متعلق بأقرب وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب إلخ بقرينة التصريح به في نسخة ولما كان التعليل بالأقرية قاصرا على إبدال التاء من الواو دون إبدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجاري فيها شامل .

(قوله وقال بعض النحويين إلخ) للأول أن يقول محل قولهم أن الواو لا تثبت مع الكسرة إذا أريد ثبوتها دائما وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء . زكريا . (قوله ولا عينا ولا لاما) أي مع أصالة الألف فلا ينافي أنها تكون عينا ولاما وهي بدل كما في قام ورمى . (قوله من أهل الحجاز إلخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي إلخ محرز قوله سابقا في اللغة الفصحى . (قوله نحو ابتكلام) قال المرادى : ظاهر تمثيله بابتكلام أنه مما سمع فيه الإبدال شفوذا وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح

بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء . وكذا قولهم في أوتمن افعل من الأمانة
 اتمن بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال وإلا
 توالى إعلالان ، وقول الجوهري في اتخذ إنه افعل من الأخذ وهم ، وإنما التاء أصل وهو
 من اتخذ كاتبع من تبع . قال أبو علي : قال بعض العرب اتخذ بمعنى اتخذ ، ونازع الزجاج
 في وجود مادة اتخذ ، وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه
 أبو زيد من قولهم اتخذ يتخذ اتخذاً وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ مما أبدلت فاؤه تاء
 على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه
 عليها أحسن لأنهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة (طائلاً أفعالاً رذُ إفر مطلقاً) طام مفعول
 ثان لرذ والمفعول الأول تا إن كان رد أمراً وضميره إن كان رد مجهولاً أى إذا بنى الافعال
 وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدال تائه
 طاء فتقول في افعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اططهر ومن ظلم
 اظلمل والأصل اصتبر واضترب واطهر واظلمل فاستقل اجتناع التاء مع الحرف المطبق لما

يعنى ابن النظم خلافه حيث قال ولا يريد أنه يقال في افعل من الأكل اتكل اه أى بل المراد أن
 الإبدال سمع فيما هو من جنسه وإن كان لم يسمع فيه اه ملخصاً وقول شارحنا نحو قولهم صريح
 في الأول . (قوله اتكل واتزر) مقول قولهم . (قوله في أوتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله
 بإبدال الواو إلخ إذ لو كان مبتداً للفاعل لقال بإبدال الياء . (قوله وإلا توالى إعلالان) فيه نظر وإن
 أقروه لأن توالى الإعلالين المنوع توالياً على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل . (قوله وهم)
 علله التفارزاني كما في التصريح بأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال ابتخذ بغير إبدال وإدغام . (قوله
 وإنما التاء) أى الأولى أما الثانية فناء الافعال قطعاً وقوله أصل أى لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما
 زعم الجوهري .

(قوله وزعم أن أصله اتخذ) يحتمل أنه يقول أصل اتخذ افعل من الأخذ كما يقول الجوهري
 أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الأول واقتصار شيخنا والبعض على ترجى
 أنه يقول بالأول تصور (قوله وحذف) أى حذف منه همزة الوصل وتاء الافعال وفتحت التاء التي هي
 فاء الكلمة وكسرت الحاء . (قوله اتخذ يتخذ اتخذاً) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر . قاله في المصباح .
 (قوله إلا أن بناءه) أى اتخذ عليها بأن يكون افعل من الوخذ والأصل لو اتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت
 في تاء الافعال على القياس وقوله أحسن أى من جعله افعل من الأخذ . (قوله تا أفعال) وقد تجزى
 تاء الضمير بجري هذه التاء تشبيهاً بها في نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجار يردى . فارضى .
 (قوله وضميره) أن ضميرنا . (قوله المطبقة) يفتح الموحدة على الحذف والإيصال أى المطبق
 عندها اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قبل هنا ويتجاوز كسرهما كما في زكريا على الجزرية .

بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

(تنبيه) : إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن فوجب الإدغام . وإذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان فيجوزن البيان والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه . وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

[١٢٩٣] وَهُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ غَفْوًا وَيُظَلِّمُ أُخْيَانًا قَيْظُظْلُمُ

روى فيظظلم ويظظلم ، وقد روى أيضا فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه . وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه فتقول اضطرر واضبر ولا يجوز اطبر لما في الصاد من الصغير الذي يذهب في الإدغام ، وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ، فتقول اضطرر واضرب ولا يجوز اطرب لأن الضاد حرف مستطيل فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك . وقد حكى في الشنوذ اطجع وهو في الندور والغربة مثل الطجع باللام . وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[١٢٩٤] * مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ جَفِيفٍ فَالْطَّحِجِ *

(قوله من تقارب المخرج) أى في الجملة وإلا فمن المطبق الطاء وهى من مخرج التاء كما سيذكره الشارح فربما على أن مخرجهما الشخصين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله . **(قوله حرف استعلاء)** أى وجهه كما لا يخفى فتم تباين الصفة . **(قوله من مخرجها)** عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء . **(قوله ومع عكسه)** قال التفتازانى : هذا عكس الإدغام أى المشهور الذى هو ادخال الحرف الأول في الثاني لأن هذا ادخال الثاني في الأول وقال شيخنا لا يسمى هذا إدغاما عند القراء . **(قوله وهو الجواد)** الضمير لرم بن سنان والنائل العطاء وقوله غفوا أى سهلا بلا من ولا مطل وقوله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظلم أى يتحمل ذلك ولا يرد مسائله . نقله المصريح عن الجار يردى .

[١٢٩٣] قاله زهير بن أبى سلمى ، من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان . وهو يرجع إليه . ونائله أى عطاءه . وغفوا نصب على المصدرية سهلا . ويظلم مجهول . والشاهد في فيظلم أى يخمل الظلم . وأصله يظلمم . وهو يفعل من الظلم . قلبت التاء طاء مجاورتها إياها فإذا أدغم فتمت من قلب الطاء طاء ويدغم الطاء في الطاء ، ومنهم من يدغم الطاء في الهمزة على القياس فيصير يظلم بالمهملة المشددة . والبيت يروى على الوجهين . وقيل : يروى بالإظهار أيضا . فأنهم .

[١٢٩٤] البيت من الرجز ، وهو منقول من حجة الأُسدي .

(في آدَانْ وَآزْدَدْ وَأَذْكَرْ دَالًا بَقِي) أى إذا بنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دان ، أو زاي نحو زاد ، أو ذال نحو ذكر وجب إبدال تائه دالا فيقال ادان وازداد وادكر والأصل ادتان وازتاد واذنكر فاستثقل بجيء التاء بعد هذه الأحرف لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة ، فجيء بحرف يوافق التاء في غرضه ويوافق هذه الأحرف في الجهر وذلك الدال .

(تنبيهان): الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين وإذا أبدلت دالا بعد الزاي جاز الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه : فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصغير وإذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار والإدغام بوجهيه فيقال اذدكر ، ومنه قوله :

* والمزم تلذيه آذدراء عجباً *

[١٢٩٥]

(قوله الذى يذهب في الإدغام) أى إدغامها في الطاء بعد قلبها طاء . (قوله مال) أى الذئب والأرطاة شجرة من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج . عيني .

(قوله دالا بقی) دالا خبر بقى فإنها بمعنى صار والضمير في بقى يعود على التاء اهـ . فارضى وأعرب المكودى دالا حالا من فاعل بقى . (قوله ويوافق هذه الأحرف إلخ) فيه أن من جملة هذه الأحرف الدال ولا معنى لموافقة الشيء نفسه إلا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة .

(قوله والمزم تلذيه آذدراء عجباً) صدره :

* تنحى على الشوك جرازاً مقضياً *

والضمير في تنحى يرجع إلى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة إما مبنى للفاعل من انحى على الشيء أى أقبل عليه كما في القاموس أو للمفعول من أنحاء أى أمالة كما في القاموس . وجرازاً بجم فراء ثم زاي كغراب السيف القاطع كما في القاموس وأما قوله البعض المراد بالجراز بكسر الجيم أسنان الناقة فلم أر له مساعداً في كتب اللغة وهو حال من الضمير في تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضياً بقاف فضاء معجمة فموحدة كمنبر السيف القاطع والمنجل كما في القاموس وهو بدل من جرازاً والمزم بفتح الهاء وسكون الراء قال في القاموس : نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اهـ . وقوله تلذيه بضم الفوقية من أذرى . قال في القاموس : ذرت الريح الشيء ذروا وأذرتة وذرنه أطارته وأذهبته وذرا هو بنفسه اهـ . وأخبرني بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن في شرح دلائل الحيريات للغامسي أنه يقال ذرت

واذكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل . وقد قرىء شاذًا ﴿فهل من مذكر﴾ بالمعجمة .

الثاني : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافعال طاء بعد الأحرف الأربعة ودالا بعد الثلاثة أنها تقرأ بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل ثاء بعد التاء فيقال اترد بناء مثلثة وهو اقل من ثرد ، أو تدغم فيها التاء فيقال اترد بتا مثناة . قال سيويه : والبيان عندى جيد ، يعنى الإظهار فيقال اترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر في التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتماعوا اجدمعوا ، وفي اجتزا جئز . ومنه قوله :

[١٢٩٦] فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تُحَسِّنَا بِتَرْجِ أَصُولِهِ وَاجْدُرْ شَيْخَا
وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

(خاتمة): قد علم مما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالهزمة وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء فإنها تبدل من الهزمة أولا كهراق وتبدل منها الهزمة آخرًا كماء فإن أصله موه ، وإلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء

الرخ الشيء ذروا وذروا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله اذدراء مفعول مطلق لتذريه موافق له في أصل الاشتقاق نحو ﴿وَاللَّهُ أَنْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نِيَاتًا﴾ [نوح : ١٧] هذا ما ظهر لى في ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمنزلة عنه معنى ولفظا . (قوله وهذا الثالث) أى اذكر بذال معجمة . (قوله ثاء بعد التاء) أى ثاء مثلثة بعد التاء مثلثة . (قوله أو تدغم فيها) أى في التاء الفوقية التاء أى مثلثة أى بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم . (قوله وفي اجتز) بالزى بقرينة ما بعد . (قوله لا تحسنانا) من خطاب الواحد بما للثنتين كما قد تفعله العرب أى لا تحسنانا عن شئ اللحم بقلع أصول الكلابل جز الشيخ وأسرع لنا في الشئ . قاله المعنى . (قوله إلى ما يبدل) أى يكون بدلا وقوله ويبدل منه أى يكون مبدلا منه . (قوله وكالهاء) أى فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض إعادة الكاف وإن زعمه البعض . (قوله أولا) حال من الهزمة وقوله بعد آخرًا حال من الضمير في منها العائد على الهاء وإنما قلنا ذلك اعتبارا بالأصل في الموضعين .

[١٢٩٦] قاله يزيد بن الطورية . قاله الجوهري . وقال ابن بردى : قاله مضر بن ربيع . من الوافر . ولا تحسنا من الحبس - وفي رواية الجوهري لا تحسنانا ثم قال : وربما خاطبت العرب الواحد بلفظ الاثنين يعنى لا تحسنا عن شئ اللحم بأن تعلق أصول الشجر بل حذ ما تيسر من قصبته وعيدته - وأسرع لنا في الشئ . والضمير في أصوله يرجع إلى الكلاب . والشاهد في اجتز فإن أصله اجتز من جززت الصوف ، فقلت التاء دالا . وشيحا مفعوله - وهو بكسر الشين - ثبت مشهور .

والدال ، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء . أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوها في باب الإبدال لعروضها وعلم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الألف والواو والياء ، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والياء ، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء ، وأن الميم تبدل من النون ، وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء ، وأن الطاء تبدل من التاء ، وأن الدال تبدل من التاء ، وأن الشاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلا . وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره ها هو الضروري في التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع الثمان وعشرون حرفا ، وأن الإبدال قد وقع في غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع . وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز مرتبا للحروف على ترتيبها في

(قوله وهو التاء) إن دىء بالفرقية كما في غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقية . . . منها الأول من قوله :

* ذو اللين فاتا في افعال أبدا *

والثاني من قوله

* طاتا افعال ود اثر مطبق *

وإن قرئ بالثلثة كما في بعض النسخ ورد أن كلامه في حروف الإبدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره إغ مع أن الثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتي وبهذا التحقيق يعرف ما في كلام البعض من الخطأ .

(قوله أما إبدال الحروف المتقاربة إغ) مقابل لخوف تقديره هذا في غير إبدال الحروف المتقاربة للإدغام أما إغ . (قوله فلم يعدوها) أنت الضمير مع رجوعه إلى إبدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه . (قوله وعلم أيضا) أي من كلام الناظم حيث قال :

أحرف الإبدال هدأت موطيا فأبدل الهمزة من واو ويسا

إغ إلا أن الشارح لم يذكر هنا أول الأحرف التي يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره لما قريبا في قوله وكالماء إغ واقتداء بالمصنف في عدم ذكره لما في تفصيل أحرف الإبدال استغناء بما ذكره في باب الوقف من إبدالها من تاء التأنيث وقفا . (قوله وهي الألف) فيه أن إبدال الهمزة من الألف لم يعلم المصنف وإنما ذكره الشارح في شرح قول المصنف فأبدل الهمزة من واو ويسا إغ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الألف . (قوله الضروري في التصريف) أي اللازم بمقتضى قاعدة التصريف . (قوله الشائع) أي في كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ما مر في أول باب الإبدال .

الخارج فأقول وبالله التوفيق : الهزمة أبدلت من سبعة أحرف وهى الألف والياء والواو والماء والعين والحاء والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين ، فأما إبدالها من الحاء فقولهم فى صرخ صرأ حكاها الأخفش عن الخليل ، ومن الغين قولهم فى رغنه بأنه حكاها النضر بن شميل عن الخليل ، وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا . الألف أبدلت من أربعة أحرف وهى الياء والواو والمهزمة والنون الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة فتحول لنسفا : الماء أبدلت من ستة أحرف وهى الهزمة والألف والواو والياء والتاء والحاء ، فأبدالها من الهزمة قد تقدم أول الباب ، وأما إبدالها من الألف ففى قوله :

[١٢٩٧] قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَنْتَكُنْهِ مِنْ هُنَا وَمِنْ هُنَا *
* إِنْ لَمْ أَرَوْهَا قَمْنَاهُ *

فأبدل الماء فى هنة من الألف ، وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أى فما أصنع أو فما انتظارى لها ، ويجوز أن يكون فمه بمعنى اكفف أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فإن لم أَرَوْهَا فلم تلمنى واكفف عنى ، ومن ذلك قولهم فى أنا أنه ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة ، وقالوا فى حيله إن الماء الأخيرة بدل من الألف فى حيله . وأما إبدالها من الواو ففى قوله :

(قوله ما سبق ذكره) أى متنا وشرحا : (قوله فى رغنه) الرغن كالمع الإصغاء للقول وقبوله . (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أى فى باب الإبدال فلا يعترض قوله سوى الأخيرة بتقدم الكلام عليها فى باب نونى التوكيد .

(قوله قد وردت) أى الإبل . (قوله ومن ذلك) أى من إبدال الماء من الألف . (قوله أن تكون) أى الماء ألحقت أى فى الوقت بعد حذف الألف لبيان الحركة أى حركة النون إذ لو وقف عليها بعد حذف الألف بدون الماء لسكت لا أن الماء بدل من الألف وإيضاح ذلك أن ألف أنا زيدت عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الألف ويؤتى بالماء فيحتمل أن يكون الإتيان بها لإبدالها من الألف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالألف إذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني فى باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره إن ثبوت الألف فى الوقف لبيان الفتحة ما نصه : وقد تبين فحتها بهاء السكت فتقول حاتم هكنا فردنى أنه . (قوله وقالوا فى حيله إلخ) لعل وجه التبرى أنه يجوز أن تكون الماء لبيان الحركة كما جاز حذف هذا فى أنه .

[١٢٩٨] وقد راننى قولها يا هتا ه وِيَحْكُ الْأَحْقَتْ شَرًّا بِشَرِّ
وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو والأصل يا هتاو ،
وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بدل من الألف المتقلبة من الواو الواقعة بعد الألف
لكان قولاً قوياً إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو ، وإبدالها من الياء في قولهم هذه
في هذى وهنية في هنية ، وإبدالها من التاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين
وقد تقدم ، وحكى قطرب عن طيبى أنهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الإخوة
والأخواه وهو شاذ . ومن الشاذ أيضاً قولهم في التابوت تابوه ، قال ابن جنى وقد قرئ
بها بمعنى في الشواذ ، قال : وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات ، وإبدالها
من الحاء في قولهم طهر الشيء بمعنى طهره أى أبعد ، ومته الدلو بمعنى متحها ، ومدحه
بمعنى مدحه ، وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء فجعل المدح في الغيبة والمدح في
الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد إلا أن المدح هو الأصل . العين أبدلت من حرفين
الحاء والهمزة ، فالحاء في قولهم ضبع بمعنى ضبح ، والهمزة في نحو عن زيدا قائم بمعنى
إن زيدا قائم وهى عننة تميم وقد تقدم . الغين أبدلت من حرفين وهما الحاء والعين ، فالحاء
نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر بخطر حكاه ابن جنى . والغين في قولهم لغن في

(قوله ولو قيل أن الهاء بدل من الألف) الظاهر أن مراده بالألف الهمزة لأنها المبدلة من الواو
في باب كساء وغطاء . (قوله في قولهم هذه) أى بإسكان الهاء . (قوله وهنية في هنية) هى الشيء
اليسير . (قوله ومته الدلو بمعنى متحها) بفرقية فيهما قال في القاموس : مته الدلو كمنع متحها وفسر
المنع في موضع آخر بالنزع وفسر المبح بالتحية في موضع آخر بدخول البئر للماء الدلو لقله مائها
وفى المصباح متحت الدلو من باب نفع إذا استخرجتها ثم قال في موضع آخر : ماح الرجل ميحا
من باب باع انحرف في الركبة قملأ الدلو وذلك حين يقل مأوها ولا يمكن أن يستقى إلا بالاغتراف
باليد فهو مائح اهـ ولم أجد فيها ولا فى غيرها اليه بمعنى المبح بالتحية فيها وإنما اليه كما فى
القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب وميه الركبة وموها كثرة مائها فعلم ما فى كلام شيخنا
من الخطأ والله الهادى . (قوله ولفرق بعضهم إغخ) قال البعض : الظاهر أنه على هذا لا إبدال إلا
أن يكون التخصيص فى كل استعمالها لا وضعها اهـ وهو متجه . (قوله ضبح) بضاد معجمة فموحدة
يقال ضبح الفرس كمنع أى صوت صوتا ليس بصهيل ولا همهمة .

لن . الحاء أبدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربع وهو قليل . الحاء أبدلت من الغين قالوا الأخن يريدون الأغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القلة . القاف أبدلت من الكاف قالوا في وكنة الطائر - وهي مأواه من الجبل - وقنة حكاها الخليل . الكاف أبدلت من حرفين القاف والتاء ، فالقاف في قولهم عرى كح أى قح ، وفسر الأصمعي القح فقال هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما لكن إبدال الكاف من القاف أكثر عكسه والتاء في قوله :

* يا آبن الزُّنبر طالما غصَّيكَا *

وقد تقدم . الجيم أبدلت من الباء وقد تقدم . الشين أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التي للمؤنث والجيم والسين ، فالكاف في نحو أكرمتك قالوا أكرمتش وهي كشكشة تميم كما تقدم ، والجيم كما في قوله :

* إذ ذاك إذ حبل الوصال مُدْمَشْ [١٢٩٩]

أى مدج

قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقين في المخرج . والسين قالوا جمشوش في جمسوس وهي القمىء اللليل ، ويجمع بالمهملة دون

(قوله بمعنى خطر يخطر في القاموس خطر بياله وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان . والفعل بذهبه يخطر خطرا أو خطرا أو خطرا ضرب به يمينا وشمالا والرجل يسيفه ورمح رقه مرة ووضع أخرى وفي مشيته رفع يديه ووضعهما خطرا والرمح اهترأه وقاعدته أنه إذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيد صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارة أن مضارع خطر بياله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه . (قوله في لعن) أى التي هي لعة في لعل . (قوله ربح) قال في القاموس ربح كمنع وقف وانتظر ثم ساق معاني أخر . (قوله يريدون الأغن) هو الذى يخرج صوته من خيشومه . (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أى إبدال كل منهما من الأخرى . (قوله وذلك) أن التكافؤ بينهما . (قوله وكنة الطائر) بتثني الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقنة بالقاف فيالضم لا غير وفي نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف . نقله شيخنا السيد . (قوله أى مدج) أى مدخل بعضه في بعض لشدة قتله وإحكامه . (قوله جمشوش) بوزن عصفور وقوله وبذلك أى يجمع بالمهملة دون المعجمة . (قوله وهو القمىء) بقاف مفتوحة فميم مكسورة فباء ساكنة فهزة قال في القاموس : قمأ كجمع وكرم قمأ وقمأة وقمأة بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قمىء أه .

[١٢٩٩] هو من الرجز . والشاهد في قوله مدمش حيث أبدلت الشين فيه من الجيم ، لأن أصله مدج . وقال ابن عصفور : أبدل الجيم شينا لتفق التوائى . ولا يحفظ من ذلك إلا قوله : * إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش * يريد مدج . وسهل ذلك كون الجيم والشين متقاربين في المخرج .

المعجمة وبذلك علم الإبدال . الباء وهى أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفاً من الألف فى نحو مصاييح و غليم تصغير غلام ، ومن الواو فى نحو أغزيت وما تصرف منه ، ومن الهززة فى نحو بير فى بشر ، ومن الهاء قالوا دهديت الحجر فى دهدهته . وقالوا صهصهيت بالرجل أى صهصهيت به إذا قلت له صه صه ، ومن السين فى قوله :
 [١٣٠٠] إِذَا مَا عُدُّ أَرْبَعَةً فِئْسَالٌ فَرَزُوجُكِ مَخَامِيسٌ وَأَبُوكِ سَادِى
 أى سادس . ومن الباء فى قولهم الأرائى والثعالى والأصل الأرائب والثعالب وقد مر ، ومن الراء فى قيراط وشيراز والأصل قراط وشراز لقولهم فى الجمع قرايط وشرايز . وقال بعضهم فى شيراز شوايز فيكون البدل من الواو والأصل شبوراز ؛ ومن النون فى أناسى وظرائى والأصل أناسين وظرايين لأنهما جمعاً لإنسان وظربان وكذلك تظنيت أصله تظننت من الظن ، وكان أبو عمرو ابن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى : ﴿ لم يتسنه ﴾ أصله يتسنن أى لم يتغير من قوله تعالى : ﴿ من حمٍ مسنون ﴾ [الحجر : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣] ، وكذلك دينار أصله دنار لقولهم دنائير ودنينير ، وقالوا فى إنسان إيسان بالياء ،

وفى بعض النسخ وهو المقمأ بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقمأ قال فى القاموس : قمأ كمنعه وأقمأ صفره وأذله اهـ . وعلى كل قول الشارح اللليل صفة كاشفة وإن كان أنسب بالنسخة الأولى .
 (قوله فى نحو أغزيت) بئين معجمة فرأى يقال أغزيت إذا بعثته يغزو . مصباح . (قوله وما تصرف منه) أى من مصدره نحو يغزى ومغزى . (قوله دهديت الحجر) أى دحرجته . (قوله فئسال) بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين المهملة أى ردى . كما فى المصباح . (قوله فزوجك) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس . (قوله وشيراز) فى المصباح : الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم : لبن يغل حتى يشخن ثم ينشف حتى يتشقف ويميل طعمه إلى الحموضة ، وشيراز بلد بفارس اهـ .
 (قوله فى شيراز) أى فى جمعه . (قوله لم يتسنه) لم يتغير بمر السنين عليه . (قوله أصله يتسنن) أى فأبدلت النون الأخيرة ياء ثم الباء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أى عمرو قولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أصل سنة سنو لقولهم سانيت قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنه لقولهم سانيت . (قوله من حمٍ) أى طين أسود مسنون أى متغير . (قوله فى قولهم قصيت أظفارى) بتشديد الصاد قال فى المصباح : قصصته قصاً من باب قل قطعته وقصيته بالتثنية مبالغة والأصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف اهـ .

ومن الصاد في قولهم قصيت أظفاري . والأصل قصصت وقيل إن الياء ههنا أصلها الواو وأن المعنى تبعث أقصاها ، ومن الضاد في قوله :

[١٣٠١] إذا الكزائم ابتذروا الباغ بذر تقضى البازي إذا البازي كثر
أى تقضض البازي من الانقضاض ، ومن اللام في ألميت وأصله أملت ، ومن الميم في قوله :

[١٣٠٢] تروُر افرأ أمّا الإله قيتسى وأما بفعل الصالحين فيأتى
قال ابن الأعرابي أراد فيأتم . ومن العين في قوله :

[١٣٠٣] ومتهل لمن له حوازق ولضفادى جمه نقابى
يريد ولضفادع . وقالوا تلميت من اللعاعة وهى بقلة والأصل تلعت . ومن الدال

(قوله ابتدروا الباغ) بدر إلى الشيء من باب فعد وابتدر وبادر أسرع والباغ موحدة ثم غين معجمة الكرم كما في العيني والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضمير في بدر يرجع إلى المنحوخ وقوله تقضى البازي في القاموس انقض الطائر هوى ليقع كقفض وتضى اه ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدل والتجل والتحل والتخل وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له في المعنى كفرح جذلا . (قوله من الانقضاض) أى مأخوذ من الانقضاض وبجمل هذا أخذنا لا اشتقاقا يندفع ما يقال لا يشتق مصدر مزيد من أزيد منه . (قوله حوازق) بجاء مهمل وقيل القاف زأى أى جوانب تحرق الماء أى تحبسه وقوله ولضفادى جمه ضفادى مضاف وجم مضاف إليه وجم مضاف والماء مضاف إليه أى لضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردى وقوله نقانق بفتح النون الأولى وقافين أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادى .

(قوله تلعت إلخ) ضبط في القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها بجمان منها المنديا فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلقى تناولها ويؤخذ منه أن العين في قول الشارح تلعت مشددة وكذا العين الأولى من قوله تلعت .

[١٣٠١] قاله المعاج يمدح به عمر بن عبد الله بن ممر . والمراد بالباغ ههنا الشرف والكرم . وبدر أسرع . والشاهد فيه قوله تقضى البازي ، إذ أصله تقضض البازي ، فاجتمع فيه ثلاث ضادات فبدلوا من إحداها ياء ، كما قالوا في نظني من الظن . يقال انقض الطائر هوى في طويانه .

[١٣٠٢] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٣] البيت من الرجز ، وهو لحلف الأجر .

في التصديفة وهي التصفيق والصوت ، والأصل تصددة لأنها من صدت أصد ، قال تعالى : ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُون ﴾ [الزخرف : ٥٧] ، ومن الثاء في قوله : [١٣٠٤] قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشِدٍ وَأَيْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ أى واتصلت . ومن الثاء في قوله :

[١٣٠٥] * قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي *

أى الثالث . ومن الجيم في قوله :

[١٣٠٦] * فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ شَجَرَاتِ *

أى من شجرات ، وقالوا دياجى في جمع ديجوج والأصل دياجيح . ومن الكاف في قولهم مكوك ومكاكى ، والأصل مككاكىك ، وهو مكىال . الصاد أبدلت من حرفين : من السين في قولهم صراط في السراط ، ومن اللام في قولهم رجل جصد أى جلد . اللام

(قوله في التصديفة) أقول وكلذا في التصدي قال في المصباح : تصدبت للأمر تفرغت له وتبطلت والأصل تصدبت فأبدل للتخفيف . (قوله من صدت أصد) من باب ضرب يضرب كما في المصباح . (قوله في جمع ديجوج) بدل مهمل وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أى مظلمة . (قوله والأصل دياجيح) قال البعض أى فحذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اه والقياس أن يقال مثل هذا في قوله والأصل مككاكىك وهو إنما يصح إذا كانت الياء من دياجى ومكاكى مخففة فإذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مككاكى فيما رأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتي تليها بدل الجيم والله أعلم . (قوله مكوك) كتور وقوله وهو مكىال أى يسع صاعا ونصفا على أحد أقوال . ذكرها في القاموس . (قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين في قولهم صراط في السراط ومن اللام إلخ) كذا في بعض النسخ قال السندونى كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف جاز إبدال سينها صادًا سواء كانت هذه الأحرف ثانية أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبسط والصمخ والمصنفة وصيقل في سراط وبسط وسخب ومسغبة وميقل اه وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدلت من السين في نحو صراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد

[١٣٠٤] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٥] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٦] والبيت من الطويل ، وهو لجميعة البكائي .

أبدلت من حرفين وهما التون في أصيلاَن ، والضاد في اضطجع كما مر . الراء أبدلت من اللام في قولهم نثره بمعنى نثله ، ورعلَ بمعنى لعل . التون أبدلت من أربعة أحرف : من اللام في قولهم لمنَ في لعل ، وثأبَنُ فعلت كذا في لا بل لم فعلت كذا ، ومن الميم في قولهم للحية أيم وأين . وقالوا أسود قائم وقائن ، ومن الواو في صنعاني وبهراني نسبة إلى صنعاء وبهراء والأصل صنعاوى وبهراوى لأن همزة التأنيث في النسب تقلب واوا كما تقدم في بابهِ . ومن الهمزة ، حكى القراء جِئانَ في حناء وهو الذى يخضب به ، وأما قول الخليل وسيبويه أن نون فعلان الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البديل وإنما المراد أن التون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التوين . الطاء أبدلت من حرفين : من التاء في الافتعال بعد حروف الإطباق وقد تقدم ، ومن الدال ، حكى يعقوب عن الأصمعى مط الحرف في مده ، والإبعاد في الأبعاد . الدال أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كما مر ،

أى المعجمة أبدلت من اللام في قولهم رجل جضد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرر ولا يخفى أن النسختين متعارضتان في رجل جضد لاقتضاء النسخة الأولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فألى لم أجد في كتب اللغة بعد المراجعة شيئا من اللفظين .

(قوله التون في أصيلاَن) رسمه بالتون التى هى مبدل منها دون اللام التى هى بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعه في النظائر ليعين الناظر أن اللام المبدلة نونا هى اللام الثانية لا الأولى . (قوله نثره بمعنى نثله) بنون فمثلة فيها على ما رأيت في النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما في كلامه بنون ففوقية لئشاركهما حيثئذ في معنى الجذب .

(قوله أيم وأين) يفتح همزتهما وسكون يائهما التحتية . قال في الصحاح : قال ابن السكيت أصل أيم أيم فحلفت مثل لين ولين وهين هين اهـ وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاهوس . (قوله أسود قائم وقائن) قال في القاموس : القتام كسحاب الغبار ثم قال والأثم الأسود كالقمام اهـ وحيثئذ فالقمام تأكيد للأسود .

(قوله ومن الواو في صنعاني وبهراني إلخ) إنما جعلوا التون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث إجراء للنسب إلى ذى الهمزة على وثيرة واحدة في قلب الهمزة واوا . (قوله كنون سكران وغضبان) تمثيل لتون فعلان .

(قوله هذا البديل) أى الاصطلاحي الذى الكلام فيه . (قوله عاقبت الهمزة) لأن الهمزة للمؤنث والتون للمذكر فلا يجتمعان وفي إطلاق المعاقبة على ذلك تجوز الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك إذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد .

ومن الطاء ، قالوا المردى في المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ، ومن الدال في قولهم ذكر في جمع ذكرة . التاء أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء في فستاط والأصل فسطاط ، لقولهم في الجمع فساطيط دون فستاط ، ومن الدال في قولهم ناقة تذبوت والأصل دربوت ، أى مذلة لأنه من الذربة ، ومن الواو في تراث ونجاء ونحوهما ، ومن الياء في نحو اتسر الأصل ايتسر كما مر : وفي قولهم ثنتان الأصل ثنيان لأنه من ثنيت الواحد ثنيا ، وفي قولهم كيت وذيت الأصل كيّة وذيّة ، فحذفت تاء التأنيث وأبدلت من الياء الأخيرة وهى لام الكلمة تاء لقولهم كان من الأمر كيّة وكية وذية وذية ، ومن الصاد في قولهم في لص لصت ، ومن السين في قولهم في طس طست وقولهم في العدد ست والأصل سدس ، لقولهم سدسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت ، ومن الباء في قولهم ذعالت في ذغالب والذغالب والذغالب الأخلاق من الغياب ، الواحد ذغلوب ، قال في التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله :

*** العاطفونة جينَ ما من عاطف ***

أنه أراد العاطفونه بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة ، ومثله بعضهم

(قوله في المرطى) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح والذي في القاموس مرطى كجنى ضرب من العدو والمريطاء كالغبراء ما بين السرة أو الصدر إلى العانة وساق معاني أخر ثم قال : وما اكتنف العنفة من جانبيها كالرطاوان بالكرس والإبط والقصير الهاء ا هـ ولم يزد في الصحاح على ما في القاموس بل لم يستوعبه فحرر . **(قوله وهو حيث يمرط الشعر)** براء وطاء مهملتين قال البعض : أى المكان الذى ينبت في الشعر ا هـ وانظر ما سنده في ذلك فإن الذى رأيته في الصحاح والقاموس وغيرها أن مرط الشعر نثفه بنون فوقية ففاء وضبط شيخنا السيد تمرط في عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضي وفسره بتحات . **(قوله ذكر في جمع ذكرة)** هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال في الصحاح : الذكر والذكرى نقبض النسيان وكذلك الذكرة ا هـ ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المعجمة تبدل بالمهملة في الذكر جمع ذكرة إذا دخلت عليه أل فإذا جرد منها قيل ذكر بالمعجمة . **(قوله فسطاط)** يضم الفاء الخجمة . **(قوله تربوت)** يوزن ملكوت وقوله أى مذلة يعنى سهلة وقوله من الذربة يضم الدال وسكون الراء وهى اعتياد الشئ والجراءة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئا وجراسته عليه سهولته فيه . **(قوله الأصل ثنيان)** ضبطه البعض بفتحات . **(قوله من ثنيت الواحد)** من باب رمى أى صرت معه ثانيا كذا في المصباح وبه يعرف ما في كلام البعض . **(قوله ذعالت)** بدل المعجمة فعين مهملة وقوله الواحد ذغلوب أى كمصفور . **(قوله الأخلاق)** أى الباليات . **(قوله وحركها للضرورة)** فيه أن الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة إليه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعروض .

ينحو جنت ونعمت لأنه جعل الماء أصلا . الصاد أبدلت من السين في نحو صراط . الزاى
أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يُزْدَل في يسدل ويَزْدُر في يسدر ، يقال
سدر البعير يسدر سدرا إذا تحير من شدة الحر ، ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يَزْدُق
في يصدق ، ونحو القزد في القصد ، فإن تحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم : لم يحرم
الرفد من قزده ، أى من قصده ، فأسكن الصاد وأبدلها زاي . السين أبدلت من ثلاثة
أحرف من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ، ومن الشين في قولهم في مشدود
منسود ، ومن اللام في قولهم استقطه في التقطه ، وهو في غاية الشذوذ . الظاء لم أر
في إبدالها شيئا . الذال أبدلت من حرفين : من الدال في قراءة من قرأ ﴿ فشرط بهم ﴾
بالمعجمة ، ومن التاء في قولهم تلعنم الرجل أى تلعن إذا أبطأ في الجواب . التاء أبدلت
من حرفين من الفاء في مغثور والأصل مغفور ، ومن الذال في قولهم في الجنوة من النار
جنوة . الفاء أبدلت من حرفين من التاء في قولهم قام زيد قمّ عمرو أى ثم عمرو حكاه
يعقوب . وقولهم قوم بمعنى ثوم ، ومن الباء في قولهم خذه بإفانه أى بإفاته . الباء أبدلت
من حرفين من الميم في قولك، يا اسمك يريدون ما اسمك ، ومن الفاء في قولهم البسكل

(قوله نحو يُزْدَل في يسدل إلخ) سدل باللام من باب ضرب ونصر أى أرغى وسدر بالراء من باب
فرح . كذا في القاموس . (قوله ونحو القزد) بقاف زراى . (قوله فإن تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين
وإنما اقتصر على الصاد لأنه إما أن بهذا الكلام توطئة لما بعده . (قوله لم يحرم الرفد) بكسر الراء وسكون
الفاء أى العطاء والماء في من قزده له ترجع إلى الممدوح . (قوله على أحد الوجهين) قال البعض : والوجه
الثاني أن السين أصلية هـ أى فيكون استخذ افتعل من سخذ ولست على وثوق منه فإني لم أجد في القاموس
ولا في غيره وجودا لمادة سخذ فلعل الوجه الثاني أن السين بدل من واو هي فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح
سابقا عن بعض المتأخرين أن الأصل قبل تاء الاتصال وعنو بعدها أوخذ فأبدلت الواو سيناً تارة وتارة أخرى .
(قوله وهو في غاية الشذوذ) أى إبدال اللام من السين . (قوله في مغثور والأصل مغفور) الذي يؤخذ من
القاموس أنهما بميم مضمومة وغين معجمة فإنه قال في فصل الثين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر
كمنبر شيء يضحك التام إلى أن قال والجمع مغاثير ثم قال : والمغاثير المغاثير الواحدة مغثر منبر ومغفر ومغفور
بضمهما ومغفار ومغفر بكسرهما هـ ولم يصنع مثل ذلك في عثر وعفر بالعين المهملة وحيثل فورس مغثور
ومغفور في كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وإن لم ينتبه له أرباب الحواشي . (قوله بإفانه) بكسر الهمزة
وتشدّد الفاء أى في وقته . (قوله في الفسكل) كتفنغ وزبرج الفرس الذى يجمىء في الحلبة آخر الخيل ورجل
فسكل كزبرج رذل وقد فسكل في القاموس في فصل الفاء من باب اللام وفسكله غيره لازم ومتعد هـ .
وفيه في فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل هـ .

في الفسكل . الميم أبدلت من أربعة أحرف : من الواو في فم عند الأكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفاً لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال فوهه ، فيستقل ذلك ، ثم أبدلت للميم من الواو ، ومن التون في نحو عمير ، والبنام في نحو البنان ومن البناء في قولهم بنات غر في بنات بخر للسحاب لأنه من البخار . وقولهم ما زلت راقما على هذا أى راتبا ، وعن ابن السكيت رأيت من كتب ومن كم أى قرب ، فالميم بدل من الباء لأنهم قالوا كتب الفقيه الأمر ولم يقولوا كم . ومنه قوله :

[١٣٠٧] قَبَاذَرَتْ سِرِّيَهَا عَجَلَى مَثَابِرَةً حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَخِيَا جِيدِهَا نَغْمَا

أراد نغما والنغمة الجرعة . ومن لام التعريف في اللغة المجنية . الواو أبدلت من ثلاثة أحرف الألف والياء والمهزمة وقد تقدمت . والله أعلم .

[فصل في الإعلال بالحذف]

وهو على ضربين : مقيس وشاذ ، فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله : (هَا أَمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَعْدٍ *)

(قوله فى بنات بخر) بفتح الموحدة وسكون الحاء للمعجمة كما فى القاموس .

(قوله من كتب ومن كم) بكاف ومثله مفتوحين فيما كما فى المصباح والقاموس فكتابهما بالفوقية تصحيف وإن لم ينتبه له شيخنا والبعض وغيرهما وقوله لأنهم قالوا كتب الفقيه الأمر إن كان بالفوقية كما فى النسخ فهو تصحيف أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وإن كان بالثلاثة فلعل معناه قرب من الأمر .

(قوله فبادرت سرها) أى أسرع إلى جماعتها وقوله مثابة بمثابة ثم موحدة أى مواظبة على المعجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أى واطب كما فى القاموس وقوله دون عما جيدها لعله حال من نعمنا أى حال كونه دون القدر الذى به حياة عنقها يعنى نفسه وقوله نعمنا بفتح التون وسكون الفين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما فى القاموس .

(قوله والنغمة الجرعة) فى القاموس : النغمة أى بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اهـ .

[فصل فى الإعلال بالحذف]

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب .

احذف وفي كجدة ذلك أطرد أي إذا كان الفعل ثلاثيا وأوى الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في المضارع ذى الياء نحو وعد يعد والأصل يوعد ، فحذفت الواو استقلا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحمل على ذى الياء أخواته نحو أعدو تعدو نعد ، والأمر نحو عد ، والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فإن أصله وعد على وزن فعل ، فحذفت فاءه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التانيث ولذلك لا يجتمعان ، وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكا بقوله :

[١٣٠٨] * وَأُحْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

يعنى عدة الأمر وهو مذهب القراء وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أى ناحية أى وأحلفوك توأحي الأمر الذى وعدوا .

(تنبيهات): الأول : فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط :

(قوله إذا كان الفعل) أى الماضى وقوله مفتوح العين فى مفهومه تفصيل لأن مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضو يوضو ووسم يوسم ومكسورها إن كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثى يثى وومق يثى وورث يثى وإن فُتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووطئ بطأ وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وإن استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فإنه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما فى المصباح . (قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أى وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستقل . (قوله وتعويض التاء) أى التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء فى باب إقامة واستقامة فإنه غالب لا لازم . (قوله لازم) فحذفها شاذ على الراجح . (قوله وقد أجاز بعضهم إلخ) مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للإضافة أى لقيامها مقام التاء . (قوله وخرجه بعضهم إلخ) اعلم أن احتمال ما فى البيت لأن يكون مفردا وأن يكون جمعا إنما هو بقطع النظر عن رسمه وإلا فهو إن رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أو لا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض . (قوله إن حذف الواو) أى من المضارع .

[١٣٠٨] صدره : * إِنَّ الْعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَجْلَسَ الْيَهُودَ الْيَهُودَ فَالْتَمَسُوا أَنْ يَكُونَ كَمَا كَانُوا *

قاله أبو أمة الفضل بن عباس بن عتبة بن ألى لب : والحليط صاحب الرجل الذى يتخالطه فى جميع أموره ، ويستوى فيه الواحد والجمع . والين الفراق . وفلجندوا اتلفوا . والشاهد فى عدا الأمر فإن أصله عدة الأمر ، ولا يخص ذلك بالنظم وهو كثير جدا .

أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعده مضارع أوعد ، ولا من يوعده مبنيا للمفعول ، وشذ من ذلك قولهم يُدْع ويُدْع . ثانيا أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضو لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم في مضارع وجد ويجد ، ومنه قوله :

[١٣٠٩] لَوْ شِئْتُ قَدْ لَقِيعَ الْفَوَاذِ بِشَرِيَّةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً

وهي لغة عامرية ، وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فللكسر المقدر لأن الأصل فيها كسر العين إذ ماضيها فعل بالفتح قياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفاً فكان الكسر فيه مقدرًا ، ويسع كذلك لأنه وإن كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسر نحو ومق يقي ، وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله : بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيمد أو مقدرة كيقع ويسع . ثالثاً أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو فتقول في مثال يقطن من وعد يوعيد لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .
الثاني : فهم من قوله كعدة أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشرطين :

(قوله يدع ويلد) بينائهما للمفعول وشلوذهما كما في التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيما الشرط الأول والثاني والقياس يودع ويوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها في شيء من تصارييف هذين الفعلين إلا نادراً . (قوله أن تكون عين الفعل) أى المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي وإن أوممه كلامه السابق . (قوله يجلد) أى يضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرهما فلا شذوذ . (قوله لو شئت) خطاب لأمامة وتقع بالنون والقاف والعين المهملة أى روى . والصوادى جمع صادية وهي العطشى وغليلاً بالغين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصين ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادى اه عني وفى القاموس نفع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضاً الغليل كأمر العطش أو شدته أو حرارة الجوف . (قوله دل ذلك) أى حذف الواو منه وقوله على أنه كان إلخ قد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول للصرح وشذيسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها اه .

[١٣٠٩] قاله جرير من قصيدة من الكامل . وشئت خطاب لأمامة للذكورة في البيت الثاني . وتقع - بالنون والقاف والعين المهملة - من تفتت بالماء إذا رويت . وتدع الصوادى صفة لشربة ، وهو جمع صادية وهي العطشى . وغليلاً - بالغين المعجمة - مفعول لا يجدن بمعنى لا يصين . ولهذا اقتصر على مفعول واحد . والجملة حال من الصوادى . والشاهد في لا يجدن - يضم الجيم - فإنه لغة بنى عامر .

أحدهما أن تكون مصدرا كعد وشذ من الأسماء رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة ، ومن الصفات لدة بمعنى ترب ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى وبالألف والتاء قال :

[١٣١٠] زَأْنِسْنَ لِذَاتِهِنَّ مُوْزَاتٍ وَشَرَحَ لِذِي أُسْتَارٍ الْهَرَامِ

وفيهما احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به . ذكره الشلوين . وقوله في التسهيل : وربما أعل هذا الإعلال أسماء كركرة وصفات كلدة فيه نظر لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النون عين ، أما الأسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما ، وأما الصفات فلا ينعطف غير لدة . وقد أنكر سيويه مجيء صفة على حرفين . ثانيهما أن

نعم الوجه الأول لا ينهض مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يبق في كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لأن قياس الماضي مكسور العين فتح عين مضارعه فذير ثم رأيت في المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الأصل في المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع وبلغ ويطأ وريض وبلغ ا هـ . (قوله للفضة) أى المضروبة . (قوله للأرض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أى الخالية التى لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس . (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب) بفوقية مكسورة فراء ساكنة فموحدة من ساواك سنا ولم أجده للدة سواء قلنا إنه صفة أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذي في القاموس ولدت تلد ولادا وولادة وإلادة ولدة ومولدا ثم قال : واللدة الترب ثم قال ووقت الولادة كلولد والميلاد . (قوله زأين) أى النسوة لذاتهن أى أترابهن مؤزرات أى مستورات بالأزر وشرح لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فحاء معجمة قال البعض : أى ستر أترافى ا هـ ولم أجده في القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرح بمعنى الستر وعبارة الصحاح : الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصنحب ثم قال : وشرح الأمر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أى مثلان والجمع شيوخ وهم الأتراب ا هـ وانظر هل المرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل المعنى . (قوله عند من جعلها) أى جهة اسما أى لا مصدرا كما يأتي عن الشلوين . (قوله وقد أنكر سيويه مجيء صفة على حرفين) المناسب للسباق أن المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وإن وضعت في الأصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل أن المراد أنكر سيويه مجيء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له .

لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقف المقصود بهما الهيئة فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد اتمام فعلة شاذاً قالوا وتره وترا وبكسر الواو حكاه أبو علي في أماليه . قال الجرمي : ومن العرب من يخرججه على الأصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة ، وذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أن وجهة اسم للمكان المتوجه إليه فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر ، وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب إلى المازني أيضاً ، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله إذ لا يحفظ وجه بوجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه ولا مضارع ، والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده ، وقيل وجهة ، ورجح للشلوين القول بأنه مصدر قال لأن وجهة وجهة بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال في جهة إنها اسم للمكان إذ لا يبقى للحذف وجه .

الرابع : ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سعة وضعة ، وقد تضم . قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ .

الخامس : ربما أعل بهذا الإعلال مصدر فعل بالضم نحو وقع قحة .

(قوله لا يحذف منهما) أى لا تحذف الواو واللام . تصرّح . (قوله قالوا وتره) يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وترا وزيداً حقه نقصته إياه والكل من باب وعد . كذا في المصباح . (قوله بكسر الواو) راجع للثالث فقط . (قوله من يخرججه) أى فعلة المصدر أن ينطق به على الأصل الذى هو الاتمام شذوذاً ليوافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمي أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولاً آخر . (قوله إلى أنه مصدر) أى غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده . قال الطبراني : وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لأن اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله ا هـ . (قوله لإثباتها فيه) أى شذوذاً وقوله دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود وتره ووعدة ووثبة أو لم يثبت عنده ورودها . (قوله التوجه) أى أو الاتجاه . (قوله ولا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها اسماً حذف الواو وشذوذاً كركرة وحشة . (قوله إذ لا يبقى للحذف وجه) أى لأن الاسم لا يحذف منه وإنما يحذف من المصدر والقائل باسميتها يقول المصدرية شرط لاطراد الحذف والحذف في وجهة شاذ . (قوله نحو سعة وضعة) بفتح أولهما ويكسر في لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ﴿ ولم يؤت سعة من المال ﴾ [البقرة : ٢٤٧] كما في المصباح . (قوله وقد تضم) أى عين المصدر وإن كانت في مضارعه مكسورة . (قوله وقع قحة) القحة والواقحة قلة الحياء كما في المصباح .

السادس : فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ له في هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر والأصل يسر ، وفي مضارع يسر يسر والأصل يسر انتهى . ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله : (وَخُذِفَ هَمْزُ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَ فِي * مُضَارِعٍ وَبَيَّتِي مُتَّصِفٍ) أى مما اطرد حذفه همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبئتي متصف فتقول أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم ، والأصل يؤكرم يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها لتلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله :

[١٣١١] * فَأَيْتُهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا *

والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤربة بكسر النون أى كثيرة الأرنب ، وقولهم كساء مؤرب إذا خلط صوفه بوبر الأرنب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

(تفصيها) : لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم فى أراق هراق أو عينا كقولهم فى أهل الإبل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الإبل يعنهلها فهو معنهل وهى معنيلة اهـ .

(قوله يسر يسر) كزعد يعد أى لعب القمار كما فى المصباح . (قوله وفى مضارع يسر) اعلم أن كلا من مضارع يسر بتحتية فهزمة مكسورة ومضارع يسر بتحتية فموحدة مكسورة جاء كيمع اطرادا وكبضرب شذوذا كما فى القاموس وأن كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذا كما فى شرح على باشا على التسهيل فيضح ضبط يسر فى عبارة الشارح بالهمزة وبالوحدة والظاهر أن سماع الحذف فيما على لفة كسر عينهما وإلا كان شذوذا الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة . (قوله وبئتي متصف) أى صيغنى الذات المتصف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه . سم . (قوله أخواته) نحو نكرم وتكرم ويكرم . (قوله كساء مؤرب) بفتح النون كما فى القاموس . (قوله هذا) أى استندار قولهم أرض مؤربة وكساء مؤرب على القول إلخ أما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا .

[١٣١١] ذكر مستوفى فى شواهد الثمت وفى شواهد نوى التوكيد . والشاهد فى يؤكرما حيث أخرجه على الأصل للضرورة . ولقياس حذف الهمزة .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله : (ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظِلَّلَتْ أَسْتَعْمِلَ) أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماضى عينه ولامه من جنس واحد يستعمل فى إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاما كظَلَّتْ ، ومَحْذُوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظِلَّلَتْ ، ودون نقلها كظَلَّتْ . وكذا تفعل فى ظَلَلْنَ فإن زاد على الثلاثة لعين الإتمام نحو أَقَرَّتْ وشذَّ أَحَسَّتْ ، فى أَحَسَسَتْ ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين نحو حَلَلَتْ ، وشذَّ هَمَّتْ فى هَمَمَتْ حكاه ابن الأنبارى . وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط نحو يقرن وقرن وقرن وقرن ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَقَرْنَ فِي أَقَرْنَ) أى استعمل قرن فى اقررن . قال تعالى : ﴿ وَقرن فى يوتكن ﴾ [الأحزاب : ٣٣] وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل ، فلما أمر منه اجتماع مثلاًن وأولهما مكسور فحسب الحذف كما فعل بالماضى ، وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ، ورجع الأول لتوافق القراءتان فإن كان أول المثليين مفتوحاً كما فى لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل وإليه أشار بقوله : (وَقَرْنَ لِقَلَّ) أى فى قراءة نافع وعاصم لأنه تخفف للمفتوح ، وقد أفهم بقوله نقلاً أن ذلك لا يطرد وصرح به فى الكافية ، وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده فقال :

* وقرن فى اقررن وقس بمعضدا *

وذكر غيره أنه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل ، بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف فى ظللت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد إلا فى لفظتين من الثلاثى وهما ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو أحست فى أحسست ، وإلى الاطراد ذهب الشلوين ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سليم

(قوله أو عيناً) أى مهملة . (قوله يهريق) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق . (قوله استعمال) ألفه للتنبيه . (قوله تاماً) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالاً فلا إشكال فى نصب تاما . (قوله فإن زاد إلخ) محترز ثلاثى وقوله وكذا يتعين الإتمام إن كان إلخ محترز مكسور العين وقوله وإن كان الفعل إلخ محترز ماضى ولم يذكر محترز قوله عينه ولامه إلخ لوضوحه . (قوله نحو أَقَرَّتْ) فلا يقال أَقَرَّتْ . (قوله وشذَّ أَحَسَّتْ فى أَحَسَسَتْ) حذف منه العين أو اللام ونقل حركة العين إلى الفاء . (قوله جاز الوجهان الأولان فقط) أى الإتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهى الكسرة إلى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الأمر وفيه سبق عين الماضى . (قوله من وقر يقر) كوعد يعد . (قوله فالتخفيف) أى بحذف الهزة مع نقل حركة العين وهى الفتحة إلى الفاء . (قوله لأنه تخفيف للمفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز فى شرح الكافية أن يكون المفتوح من قال يقر إذا اجتمع ومنه الفارة وهى الأكمة لاجتماعها . (قوله وإلى الاطراد) أى اطراد الحذف فى ظللت ونحوه فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور إلخ .

وبذلك يرد على ابن عصفور .

(تنبيهان): الأول : اختلف كلام الناطم في المحذوف فذهب في شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب في التسهيل إلى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه . الثاني : أجاز في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغضض أن يقال غضض قياسا على قرن ، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال ولم أره منقولا اهـ .

[فصل في الإدغام]

يعنى اللائق بالتصريف كما قيده في الكافية . وهو لغة : الإدخال ، واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ، والإدغام بالتشديد استعمال منه ، وهو لغة سيبويه ، وقال ابن يعيش : الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين . ويكون الإدغام في المتأخرين وفي المتأخرين وفي كلمة

(قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيبويه أيضا . (قوله في اغضض أن يقال غضض) بنون النسوة فيها هذا هو الصواب وإسقاطها تحريف لأن الكلام في الفعل المسند إلى نون النسوة كما قاله الشارح فيما مر . (قوله فك المفتوح) أى الذى هو أخف من فك المكسور الذى هو أخف من فك المضموم . (قوله أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل .

[فصل في الإدغام]

(قوله اللائق بالتصريف) وهو إدغام المتأخرين في كلمة والاحتراز به عن الإدغام اللائق بالقراء فإنه أعم . (قوله وهو) أى الإدغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المرف . (قوله لغة الإدخال) يقال أدغمت اللجام في فم الفرس الذى أدخلته . (قوله الإتيان إلخ) وسعى هذا إدغاما لحفاء الساكن عند التحرك كحفاء الداخل في المدخول فيه . (قوله من مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به الإخفاء لأن الحرف الخفى ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالإتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الإدغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعهما بهما كذلك وخرج به الفك . (قوله الفصل منه) فاصله ادغام قلبت التاء دالا لوتوعها بعد الدال وأدغمت الدال في الدال . (قوله ويكون الإدغام) أى لا بالقييد السابق . (قوله وفي المتأخرين) أى باعتبار الأصل وإلا فليس إلا في المتأخرين لأن المتأخرين لابد من قلب أحدهما ممثلا للآخر .

وفي كلمتين وهو باب متسع ، واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثليين في كلمة فقال : (أَوَّلُ مَثَلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي * كَلِمَةٍ أَذْغِمَ) أى يجب إدغام أول المثليين المتحركين بشروط وهي أحد عشر : أحدها أن يكونا في كلمة نحو شد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح ومل بالكسر وحجب بالضم ، فإن كانا في كلمتين مثل جعل لك كان الإدغام جائزا لا واجبا بشرطين : أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فإن الإدغام في مثله ردى ، وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان ، فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين ، وقد روى عن أبى عمرو إدغام ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة وأجازوه الفراء .

(قوله أول مثليين محركين) أما المثلاث الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب إدغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثليين هاء سكت فإن كان هاء سكت لم يدغم لأن الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش إدغام ماله هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فإن الإدغام في ذلك ردى فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان أول المثليين مدة في الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لئلا يلغى المد بسبب الإدغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو انخشى ياسرا وانخشوا واقد فيدغم فإن لم تكن في الآخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوز على وزن مفعول واغتر زوال المدة في هذا لقوة الإدغام فيه وإن كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلبس نحو ﴿ أَنَاثَا وَرِيَا ﴾ [مريم : ٧٤] في وقف حمزة ويمتنع أن ألبس نحو قول بالبناء للمفعول لأنه لو ادغم لالتبس بقول وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام كآلو بيت من الأوب على مثال ألبم فتقول أوب بهمزة مضمومة وروا مشددة مضمومة أصله أوب بهمزة مضمومة فسكنته أبدلت الثانية ولوا وأدغمت في الواو الثانية ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثليين وسكن ثانيهما نحو ظلت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه اه تصرع مع زيادة من الدماميني وقد ذكر هذا في الكافية فقال :

أول مثليين أذغم إن سكنا وليس همزة نأت عن فالنبا
وليس ها سكت ولا مدا غم أو مبدلا إبداله لم يلتزم

(قوله نحو شهر رمضان) ﴿ خذ العفو وأمر ﴾ [الأعراف : ١٩٩] ونحو ﴿ الشمس سراجا ﴾ [نوح : ١٦] . ﴿ عن أمر ربهم ﴾ [الأعراف : ٧٧] . ﴿ ذكر رحمة ﴾ [مريم : ٢] . ﴿ لبحر رهوا ﴾ [الدخان : ٢٤] . ﴿ من خزي يومئذ ﴾ [هود : ٦٦] . (قوله لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا ومقابل جمهورهم أبو عمرو فإنه منهم كل في الجمع عن أبى حيان وعبارته لم يجره البصريون غير أبى عمرو وهو رأس البصريين . (قوله وتأولوه على إخفاء الحركة) أى فيكون تسميته إدغاما لقربه منه ومقتضاه أن أباه عمرو لا يقرأ بالإدغام الخض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبى وأنه جمع به بين منع النحاة هذا

الثاني : أن لا يتصلا نحو ددن ، قال المصنف في بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو ﴿ ولا تيمموا ﴾ [البقرة : ٢٦٧] ، و﴿ تكاد تميز ﴾ [الملك : ٨] ، انتهى . ويجوز الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تتابع ، ويؤتى بهمة الوصل فيقال اتابع وسياق الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها . الثالث والرابع والخامس والسادس ، أن لا يكونا في اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصفف جمع صفة وجدد جمع جدد وهى الطريق في الجبل ، أو فعل بضمين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد ، أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة ولم جمع لمة ، أو فعل بفتحين نحو لبب وطلل ، فكل هذه يمتنع إدغامها . وإلى ذلك أشار بقوله : (لا كجبل صفف . وذلل . وكلل . ولتب) وعلّة امتناع الإدغام في هذه الأمثلة الأربعة أن

هذا الإدغام وتجويز القراء له ثم رده بأن القراء لا يمتنعون من الإدغام المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال : والأولى الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم ولم يجمعوا على المنع ولأنهم ناقلون عن ثبت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله ﷺ ولثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة أحاد ولو سلم أن مثل ذلك يمتزج فالقراء أعدل وأكثر . هـ باختصار عبارة انحاء فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر إذا كان ما قبل المدغم ساكننا صحيحا عسر الإدغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو (شهر رمضان) وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين إدغامه إدغاما صحيحا وطريق أكثر المتأخرين إخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة لإدغام ولا إظهار وليس المراد به الإخفاء المذكور في باب النون الساكنة والتنوين لأن الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز إلا وقفا لعروضة لا وصلا وأجاب المجوزون للإدغام المحض بأننا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقبس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه في القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف إذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للإدغام . هـ باختصار . (قوله نحو ددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم . (قوله وسياق الكلام عليه) أى في شرح قوله كذاذ نحو تتجلى واستر . (قوله جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضا الظلة كالسقيفة . غزى . (قوله جمع جلة) بضم الجيم وتشديد البدال . تصرع . (قوله جمع كلة) هى بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق بخاط كالبيت يتقى به من العوض ويسمى في عرفنا التاموسية . تصرع . (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن . هـ تصرع وعبرة المصباح الشعر يلم بالثكب أى يقرب . هـ . (قوله نحو لبب) هو موضع القلادة من المصدر وما يشد على صدر المركوب يمنع الرجل من الاستخار وما استند من الرمل . زكريا . (قوله وطلل) هو الشاخص من آثار الديار . تصرع .

الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال في الوزن والإدغام فرع عن الإظهار فخص بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازنا للفعل إلا أنه لم يدغم لخصته وليكون منها على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رد ، فيعمل بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل .

(تنبيهات): الأول : يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدده لا بمجملته نحو خخشاء لعظم خلف الأذن ، ونحو رُددان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد ، ونحو جيبة جمع حُب ونحو الدججان مصدر دج بمعنى دب .

الثاني : كان ينبغي أن يستثنى مثلا خامسا يمتنع فيه الإدغام وهو فعل نحو إبل لكونه مخالفا لأوزان الأفعال ، فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت ردد بالفك ، ولعل عذره في عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف ، وقد استثناء في بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهي : فعل نحو كفف ، وفعل نحو غضد ، وفعل نحو دتل ، فإذا بنيت من الرد مثل كفف أو عضد قلت رد أورد بالإدغام لأنهما موافقان لوزن الفعل وليس في خفة فعل نحو لب ، هذا مذهب الجمهور ، وخالف ابن كيسان فقال : ردد وردد بالفك ووافقه الناظم في التسهيل في الأول دون الثاني . وإذا بنيت من الرد مثل دتل قلت : ردد بالفك ، ومن رأى أن فعل أصل في الفعل ينبغي أن تدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو في هذا أولى وعليه مشى في التسهيل ،

(قوله وتبع الفعل فيه إلخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر . (قوله وإن كان موازنا للفعل) الروا للحال . (قوله وقوته في الفعل) أى لشقله جركب ندلوله فاتحاج للتخفيف بالإدغام بخلاف الاسم . (قوله نحو خخشاء) بمجمعات فإنه موازن بصدده لفعل بضم ففتح وفي المصباح ما يخالف كلام الشارح كالوضح فإنه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فأدغم . نبه عليه المصحح . (قوله ونحو رددان) من الرد فإنه موازن بصدده لفعل بضمين وقوله مثل سلطان بضم اللام في المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لفة . (قوله ونحو حبية) بجاء مهملة وموحدين جمع حب بضم الحاء وهو الحابية كما في الدمايني فإنه موازن بصدده لفعل بكسر ففتح . (قوله ونحو الدججان) بدال مهملة فجيمن فإنه موازن بصدده لفعل بفتحين . (قوله قلت رد أورد) بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لأن حركة المدغم لا تنقل لما قبله إلا إذا كان ما قبله ساكنا كما يأتي وكان يكتفي بالاقصار على أحدهما كما في عبارة المرادى .

اتنى .. السامع من الشروط أن لا يتصل بأول المثلين مدغم فيه وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَجَسْسٍ) وهو جمع جاس اسم فاعل جس الشيء إذا لمسه ، أو من جس البحر إذا فحص عنه ، وهو الجاسوس ، وإنما وجب الفك لأنه لو أُدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان . الثامن أن لا يعرض تخريك ثانيهما وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَأَخْصَصٍ أَيْ) لأن الأصل اخصص بالإسكان فنقلت حركة الهزمة إلى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها . التاسع أن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَهَيْلٍ) وهذا نوعان :

أحدهما ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين مثل هيل إذا أكثر من لا إله إلا الله ، فإن الباء فيه مزيدة للإلحاق بدحرج ، والآخر ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جلبب فإن إحدى ياءيه مزيدة للإلحاق بدحرج ، وإنما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق . العاشر أن لا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَضُدُّ فِي أَلَلٍ * وَتَحْوُهُ فَكٌ يَنْقَلُ فَكُيْلٌ) أى شذ الفك في ألفاظ : منها قولهم أَلَل السقاء إذا تغيرت رائحته ، وكذلك الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت ، وقولهم دهب الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه ، وصحك

^{١١} (قوله بل هو) أى الفك أولى في هذا لأن ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على أصالته في الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح فضم فلأن فك فيما هو على الوزن المختلف في أصالته في الفعل وهو ردد بضم فكسر بالأولى . (قوله مدغم فيه) أى حرف مدغم في أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم . (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع إلى الجاس من جس الخير وقال جماعة : الجاسوس بالجيم صاحب خير الشر والخاصوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خير الخير . (قوله حركة الهزمة) أى من أى . (قوله كهيل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل إذا قال بسم الله وسجل إذا قال سبحان الله وبحمده إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله وحيل إذا قال حى على كذا وحمل إذا قال الحمد لله وجعل إذا قال جعلت فداك وطلق إذا قال أطال الله بقاءك ودمع إذا قال أدام الله عرك وحسب إذا قال حسبي الله والباب سماعي وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبرى على البسمة . (قوله وهذا) أى ما المثالان فيه ملحق بغيره المشار إليه بقوله كهيل . (قوله نوعان) بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أى تأخر ورجع فإنه ملحق باحرنجم والإلحاق حصل فيه بالسین الثانية على المختار وبالهزمة والنون . قاله المصرح . (قوله ما قصد من الإلحاق) هو موازنة الملحق للملحق به . (قوله في أَلَلٍ) بوزن فرح . (قوله دهب) بدال مهملة فمحدثين قال شيخنا : والبعض يابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح . (قوله إذا نبت الشعر في جبينه) مثله في الصمحاء وعجارة الفارصى في جبينه .

الفرس إذا اصططكت عرقوباه ، وضربت الأرض إذا كثر ضيائها ، وقطيط الشعر إذا اشتدت جعودته ، ولجحت العين ولحخت إذا التصقت بالرمص ، ومثشت الدابة إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم ، وعززت الناقة إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الإدغام في هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال في نحو القود والحيد والصيد والحوكة والحنونة مما سبق في موضعه . فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات ، وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات كقول أبي النجم :

[١٣١٢] * الخُمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى *

(قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجده فيه صكك بالمعنى الذى ذكره الشارح وإنما فيه ما نصه : صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى : ﴿ فصكت وجهها ﴾ [الذاريات : ٢٩] هـ والذى فى القاموس رجل أصك مضطرب الركبتيين والعرويين وقد صككت يارجل كملت صككا هـ وهو يفيد أن بابه فرح . (قوله عرقوباه) العرقوب من الإنسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها . قال الأصمى : كل ذى أربع عرقوباه فى رجله وركبته فى يده ومن القطا ساقها . كذا فى الصحاح وغيره . (قوله وضبيت) بضاد معجمة فموحدين بوزن فرح كما فى القاموس وقوله ضيائها بكسر الضاد جمع ضب كما فى القاموس . (قوله وقطط) بقاء فطاعين مهملتين بوزن فرح وجاء بالإدغام أيضا . كذا فى القاموس . (قوله ولجحت العين) بلام فحاحين مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح . (قوله ولحخت) بلام فحاحين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس إلا مدغما . (قوله ومثشت) بيم فثينتين معجمتين بوزن فرج كما فى الصحاح والقاموس . (قوله إذا شخص) قال البعض بضم الحاء وهو خطأ لأن المضموم الحاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بغير هذا المعنى كالذى بمعنى ارتفع والذى بمعنى طلع ففتح الحاء كمنع . كذا فى القاموس . (قوله فى وظيفها) الوظيف بقاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل وقوله حجم أى شيء ذو حجم وقوله دون صلابة العظم أى ليس لهذا الشيء الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح . (قوله وعززت) بين مهملتين فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض : بابه دخل والذى فى القاموس المزود الناقة الضيقة الإحليل والجمع عزز وقد عزت كمدت عزوزا وعزازا بالكسر وعززت ككرمت وأعزرت وتغزرت هـ . (قوله كشذوذ ترك الإعلال فى نحو القود إلخ) فيه نظر وإن سكروا عليه لأن تصحيح العين فى ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما كما مر فى قول الناظم وصح عين فعل وفعلًا إلخ .

[١٣١٢] تمامه : * الواهب الفضل الزهوب المجزل *

قاله أبو النجم العجلي ، والشاهد فى الأجل حيث لم يدغم الواجب للضرورة . والوهوب مبالغة واهب . والمجزل من أجزل إذا أعطى عطاء كثيرا .

(تفصيله): قد شذ الفك أيضا في كلمات من الأسماء منها قولهم رجل ضَيَّفَ الحال ومحبب ، وحكى أبو زيد طعام قَضَضَ إذا كان فيه ييس (وَحْشَى) وعبى ونحوهما مما عينه ولامه بإيادن لازم تحريكهما (أَفْكَكُ وَأَدْعِمُ فُونٌ خَذَرٌ في واحد منها لوروده ، فمن أدغم نظر إلى أنها مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الإدغام لاندراجهما في الضابط المتقدم ، ومن فك نظر إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالبا ، ومن ثم لم يميز الإدغام في نحو لن يحبى ورأيت عيبا ، وأما قوله :

[١٣١٣] وَكَأَنَّهَا يَمِينُ النِّسَاءِ سَيْكَةً تَمْشِي بِسُدَّةٍ يَتَّحِيهَا قَصِي

(قوله رجل ضلّف الحال) بضاد معجمة فتعني بوزن كفف من الضعف بفتحين وهو الضيق والشدة والحاجة والذي في القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالإدغام فليس ضفف في عبارة الشارح كليب حتى ينتج توقف البعض في شذوذ فك ضفف في قولهم رجل ضلف الحال بأنه كليبك نعم ينتج التوقف في طعام قضض بقاء فضادين معجنتين لأن كليب على ما فيه القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محرّكة ثم قال : وقض المكان يقض بالفتح قضضا فهو قض وقضض ككثف صار فيه القفض كافض واستقض ١ هـ وقوله صار فيه القفض بفتحين أى الحضا الصغار كما في القاموس والصحاح . (قوله ومحبيب) بحاء مهملة فموحدين على وزن اسم المفعول . (قوله لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عير به الموضح وغيره وكما سيبر به في قوله وحركة ثانيهما لازمة لأن اللازم تحريكه من نحو حى الياء الثانية فقط لأنه فعل ماضى مبنى على الفتح الظاهر أما الأولى فيجوز تحريكها على الفك وإسكانها على الإدغام . (قوله كالعارضة) أى بجامع عدم اللزوم في جميع التصاريف . (قوله والعارض لا يعتد به غالبا) أى فكذا ما هو كالعارض . (قوله ومن ثم) أى من أجل عدم الاعتماد بالعارض . (قوله في نحو لن يحبى) مضارع أحياء ورأيت عيبا اسم فاعل أحياء لأن حركة الثانية فيها عارضة بروض الناصب وهو لن ورأيت . (قوله سيكة) أى قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه ١ هـ عني بزيادة وقوله قضى ضبطه البعض بفتح التاء التوقفية وهو خطأ لأن الكلام في المثليين العارض تحريك ثانيهما وتمى بفتح التاء مضارع عبي عار عنها لأنه بياء تحية فألّف متعذرة التحريك بل هو بضم التوقفية وكسر العين للمهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة إليها من الياء الأولى

[١٣١٣] هو من الكامل . شبه محبته بالسيكة وهى القطعة من القضة وغيرها إذا استطلت . وسلة البيت بابه ، وكذلك سدة الدار . والشاهد فيه في قوله : قضى حيث جاء مدغما ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، بل طعن على قائله لأن الإدغام في مثل هذا إما يأتي إذا كان ماضيا ، وأما إذا كان مضارعاً فالفك فيه أظهر بل واجب ، وقد جوز القراءة فيه الإدغام . واستدل بقول الشاعر ، وإذا دخله الناصب أو الجازم لا يجوز فيه الإدغام أيضا .

فشاذا لا يقاس عليه خلافا للفراء .

(تنبيهه) : الفك أجود من الإدغام وإن كان كل منهما فصيحاً مقروءاً به في المتواتر ، ولعل الناظم أوماً إلى ذلك بتقديم الفك في النظم اهـ (كذلك) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان إما في أوله أو وسطه (نحو تَجَلَّى وَأَسْتَرَّ) أما الأول فقال في شرح الكافية إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى اتجلى . هذا كلامه ، وفيه نظر لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتوح بتاءين إن كان ماضياً نحو تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع ، وإن كان مضارعاً نحو تتذكر لم يميز فيه الإدغام إن ابتدء به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بخذف إحدى التاءين ، وسيأتى في كلامه ، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو : ﴿ تكاد تميز ﴾ [الملك : ٨] ، ﴿ ولا تيمموا ﴾ [البقرة : ٢٦٨] ، لعدم الاحتياج في ذلك إلى الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل . وأما الثاني وهو استتر ونحوه من كل فعل على الفعل اجتمع فيه تاءان فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

(تنبيهات) : الأول : إذا أوتر الإدغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي

عند إرادة إدغامها في الياء الثانية وأنها يستعمل لازماً ومتعدباً ومن الأول ما هنا والشاهد في فتي حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة في البيت لأجل الروى مع أنها في غيره أيضاً عارضة لأجل الناصب . (قوله لأن تتجلى إلخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزى في الوصل نحو : ﴿ ولا تيمموا ﴾ ﴿ ولا تبرجن ﴾ الأحزاب : ٣٣ . (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما في الماضي والأمر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشبه من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافيه وينتهي بمن نقل الثقات عنه أنه قال : طالعت الصحاح جميعاً فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً . قال يس : ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور . (قوله فيقال اتبع) أى بتشديد القوية والموحدة . (قوله ونحوه) كاقْتَتَلَ واكْتَسَبَ . (قوله وهو قياسه) فيه عندي نظر وإن سكنا عليه لأنه يقتضى أن الإدغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الإدغام فيه ولو قال وهو الأحسن لكان مستقيماً . (قوله لبناء ما قبل المثلين على السكون) أى فيجوز الإدغام إلى تكلف نقل حركة أول المثلين إلى الساكن .

وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لأنك تقول في مضارع الذى أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستر فنقل وأدغم ، وتقول في مضارع الذى وزنه فعل يستر بضم أوله ، وتقول في مصدر الذى أصله افتعل شيئاً وأصله استارا فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول في مصدر الذى وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل .

الثانى : يجوز فى استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك أن الغاء ساكنة وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعاً لغاء الكلمة فنقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعاً فيصير مشتركا كمختار فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم ١ هـ (وَمَا يَتَّبَعْنِي أَتَّبِدَى قَدْ يَفْتَضِرْ * فِيهِ عَلَى ثَا كَثِيرٌ أَلْبَسَ الْأَصْلَ تَبِينِ بَتَائِىنِ الْأَوَّلَى تَاءَ الْمَضَارِعَةِ وَالثَّانِيَةِ تَاءَ تَفْعَلُ وَعِلَّةُ الْحَذْفِ أَنَّهُ لَمَّا ثَقُلَ عَلَيْهِمْ اجْتِمَاعُ الثَّلَاثِينَ وَلَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى الْإِدْغَامِ لَمَّا يُوْدَى عَلَيْهِ مِنْ اجْتِلَابِ هِمزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو : ﴿ تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ ﴾ [القدر : ٤] ، ﴿ لَا تَكَلِّمْ نَفْسًا ﴾ [هود : ١٠٥] ، ﴿ نَارًا تَلْقَى ﴾ [الليل : ١٤] .

(تنبيهات) : الأول : مذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستئصال بها حصل ، وقد صرح بذلك فى شرح الكافية ، وقال فى التسهيل : والمحذوفة

(قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لأنه قدر مشترك بين المضارعين . (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه . (قوله بكسر فائه) وهى السين . (قوله على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة متفولة إذ لا كسر فى التاء المدغمة . (قوله مبنية على ذلك) أى فإن فحنت سين الماضى فحنت سين المضارع واسم المفعول واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة فى المضارع واسم الفاعل ومفتوحة فى اسم المفعول وإن كسرت سين الماضى وتأوه كسرتا فى الثلاثه وحينئذ يشبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح . (قوله من الضابط المتقدم) أى ضابط وجوب الإدغام المتقدم فى قوله أول مثلين إلخ . (قوله قد يقتصر إلخ) قد للتحقيق أو للتقليل النسبى وفى قول الشارح وهذا الحذف كثير جدا رمز إلى الأول . (قوله نارا تلقى) فأصله تلقى فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضيا لقليل تلظت لوجوب التأنيث مع المجازى إذا كان ضميرا متصلا . (قوله لأن الاستئصال بها حصل) ولدلالة الأولى على المضارعة والحذف محل بها .

هى الثانية لا الأولى خلافا لهشام ، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هى الأولى ونقله غيره عن الكوفيين .

الثانى : قد أرشد بالمثال إلى أن هذا إما هو فى المضارع الواقع فى الابتداء لأنه الذى يتعلم فيه الإدغام وأن الماضى نحو تتابع فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذا المضارع الواقع فى الوصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد يفصل ذلك يعنى التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم : ﴿ ونزل الملائكة تنزيلا ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تنزل حين قال تنزل إنما هى الثانية لأن المحذوفة من نونى نزل فى القراءة المذكورة إنما هى الثانية . هذا كلامه ، قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى : ﴿ كذلك نجى المؤمنين ﴾ [الأنبياء : ٨٨] ، فى قراءة عاصم أصله ننجى ولذلك سكن آخره انتهى . الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام أن لا يعرض سكنون ثانى المثلين إما لاتصاله بضمير رفع وإما لجزم وشبهه وقد أشار إلى الأول بقوله : ﴿ وَفَلْكَ حَيْثُ مُدْغِمٌ فِيهِ سَكَنٌ * لِكُونِهِ بِمُضْمَرٍ الَّرُّفْعِ أَفْتَرَنَ ﴾ لتعلمر الإدغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث (نَحْوُ حَلَلْتَ مَا حَلَلْتُمْ) حللنا والمهندات حللن فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز ، قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير لغية ، قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن

(قوله خلافا لهشام) أى الضرير ودليله أن الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها غل بهذا المعنى . (قوله) بما تصدر فيه نونان أى متحركان . (قوله ونزل الملائكة) يرفع اللام ونصب الملائكة . (قوله دليل إلخ) وجه الدلالة ضم النون إذ لا وجه لضم الثانية . ابن غازى . (قوله من نونى نزل) الأوضح والأنسب بقوله قبل من تاءى تنزل أن يقول من نونى نزل . (قوله ومنه) أى حذفت إحدى النونين . (قوله على الأظهر) مقابلة قولان الأول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياءؤه للتخفيف على لغة وأنبى عن الفاعل ضمير المصدر قال فى المغنى : وفيه ضعف من جهات إسكان آخر الماضى وإثابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة فى ذكره وإثابة غير المفعول به مع وجوده ١ هـ الثانى أن أصله تنجى بسكون النون الثانية فأدغمت فى الجيم كإجاصة وإجانة أصلهما إجماصة وإجمانة فأدغمت النون فى الجيم وهذا أضعف مما قبله لأن إدغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف كما فى التصريح . (قوله أصله تنجى) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم . (قوله وفلك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بمضمر الرفع أى البارز للمتحرك . (قوله هل لا يجوز) أى عند جمهور العرب كما يفيد وقوله قال فى التسهيل إلخ وقوله قال سيبويه إلخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون إسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف .

وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله . وأشار إلى الثاني بقوله : (وَقِي * جَزَمَ وَشَبَهَ الْجَزَمَ) والمراد به الوقف (تخمين) أى بين الفك والإدغام (فَقِي) أى تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل ، الفك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم .

(تنبيهات) والأول : المراد بالتخمين استواء الوجهين في أصل الجواز لا استوائهما في الفصاحة لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالباً نحو : ﴿إِنْ تَمْسِكُمْ حَسَنَةً﴾ [آل عمران : ١٢٠] ، ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه : ٨١] ، ﴿وَاعْصِصْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان : ١٩] ، ﴿وَلَا تَمْنَنَّ﴾ [المدثر : ٦] ، وجاء على لغة تميم : ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ﴾ [المائدة : ٥٤] ، في المائدة ﴿وَمَنْ يَشَاقِ اللَّهَ﴾ في الحشر .

الثاني : إذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس ارد واغضى وامر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لأن الفعل حيثئذ مبنى على هذه العلامات مفلس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردھا ، والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لأن الهاء خفية فلم يمتثلوا بوجودها فكان الدال

(قوله لغية) أى تقوم لا يلتزمون إسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا في شرح التسهيل لملى بلشأ والهكى عنهم هذا يلتزمون الإسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن . (قوله قبل دخول النون والتاء) أى ونا . (قوله وأبقوا اللفظ على حاله) أى بعد دخولهما . (قوله والمراد به الوقف) أى البناء لا ما قابل الوصل . (قوله والإدغام لغة تميم) عبارة الجمع : والإدغام لغة غير الحجازيين من العرب نظر إلى عدم الاعتداد بالعارض . (قوله الثالث إذا اتصل بالمدغم فيه إلخ) وجه تعلقه بما نحن بصدد من اشتراط أن لا يعرض مسكون ثانى التالين أنه ما صدق عليه هذا النفي وكان الأنسب كما قال البعض ذكره في شرح قوله ولا تخلص أى المشار به إلى اشتراط عدم عروض حركة ثانى التالين . (قوله أدغم الحجازيون وغيرهم) أى أبقوا الإدغام . (قوله مبنى على هذه العلامات) لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحاً فتأمل . (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه إلخ) أى على قول بدليل ما ساقى . (قوله قبل ها الغائبة) بقرابة ما بالقصر على إرادة اللفظ المركب من الهاء والألف لأن المجموع هو ضمير الغائبة وإضافته إلى الغائبة من إضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فإنه بالمد .

قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط في تجويزه الفتح . وأما الكسر فالصحيح أنه لنية سمع الأخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جني الضم وقد روى بين قوله :

[١٣١٤] * فُضُّ الطَّرْفِ إِلَيْكَ مِنْ لُغَتِهِ *

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح . هذا لفظه ، فإن لم يتصل الفعل بشيء مما ذكر ففيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا نحو ردّ وفرّ وعَضَ هي لغة أسد وناس غيرهم ، والكسر مطلقا نحو ردّ وفرّ وعَضَ وهي لغة كعب وغير ، والاتباع لحركة الفاء نحو رد وفر وعَضَ وهذا أكثر في كلامهم اهـ (وَلَيْكَ أَفْعَلٌ لِي أَتَتَّعَجِبُ التَّزَمَ) قال في شرح الكافية بإجماع ، وكأنه أراد إجماع العرب لأن المسموع الفك ومنه قوله :

[١٣١٥] وَقَالَ لِيَّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأُخِيبَ إِنِّي أَنُ تُكُونَ الْمُقَدَّمَا

(قوله ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو إنما يأتي على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء الغائب وإن وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لأن غيرهم يكسرها بعد هاتين كما تقدم في باب الضمير . (قوله وغلط في تجويزه الفتح) لا وجه لتخليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . (قوله فالصحيح أنه لنية) أي في مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الأخفش إلخ . (قوله ففض الطرف إليك من لغير) قاله جرير وقامه :

* فلا كعبا بلغت ولا كلاها *

وغير يضم النون من قيس عيلان . اهـ عني . (قوله قال في التسهيل إلخ) استدلال بإنكار المصنف الضم على قلته لأن شأن ما ينكره كثير الإطلاع مع وجوده أن يكون قليلا . (قوله مما ذكر) أي واو الجمع وباء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وها الغائب . (قوله مطلقا) أي مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب .

[١٣١٤] قاله جرير وقامه : * فَلَا تَحْتَبَا بَلَّتْ وَلَا كِلَاهَا *

من قصيدة من الكامل . والشاهد في فضض فإنه يجوز فيه الأوجه الأربعة : الفتح لفته ، والضم للاتباع ، والكسر لأنه الأصل ، والفك كما في قوله تعال ﴿ وَاعْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ [لقمان : ١٩] . والمخاطبة فيه لمبيد الراعي . وغير - يضم النون - في قيس عيلان ، وكان الرجل منهم إذا قيل له بمن أنت ؟ قال : نمري كما ترى إدلالا بنسبه وانخارا لمنصبه . [١٣١٥] ذكر مستوفى في شواهد التعجب . والشاهد فيه في أحب حيث لم يدغم مع الموجب .

والا فقد حكى عن الكسائي إجازة إدغامه (وَأَقْتَرَمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمٌ) بإجماع كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم .

(تنبيهات): الأول : هذا البيت استدراك على ما قبله أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما الأولى أفعل في التعجب فإنه ملتزم فكه ، والثانية هلم في لغة تميم فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل ، وعند بني تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثاني : التزموا أيضا ففتح هلم وحكى الجرمى الكسر عن بعض تميم وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل ، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلموا وهلموا وهلمى بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نون الإناث فالتقياس هلممن ، وزعم القراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير . وحكى عن أبي عمرو أنه سمع هلممين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ .

(قوله وفك أفعل) بكسر العين . تصریح . (قوله إجازة إدغامه) فيقول أحب يزيد . (قوله في هلم بإجماع) لتقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح . (قوله من فعل الأمر) أى ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناءه من فعل الأمر . (قوله ذكرها هنا) أى على وجه استثنائها من فعل الأمر . (قوله التزموا أيضا) أى كما التزموا الإدغام . (قوله ففتح هلم) تخفيفا لتقلها بالتركيب ولم يميزوا في آخرها ما أجازوا في آخر نحو رد من الضم للتأرجاع والكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . (قوله هاء الغائب) مثلها بالأولى ها الغائبة . (قوله لم يضم) أى تبعاً لضم الهاء . (قوله بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكه الجرمى عن بعض تميم من الكسر . (قوله أن لكونها) اسم إن ضمير الشأن عذوف . (قوله وكسرها قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الألف ليجيء على الأصل فيها فلم يحتج للتنبيه عليه . (قوله وإذا اتصل بها نون الإناث إلخ) حاصل ما ذكره فيها حيثئذ أربعة أقوال . (قوله وقاية لفتح الميم) لأن نون النسوة تستدعى سكون ما قبلها فكثيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم . (قوله بكسر الميم) أى لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أى محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من ساكن قبلها .

الثالث : مذهب البصريين. أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم : لم الله شعثه أى جمعه ، كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا ، وقال الخليل : ركبنا قبل الإدغام فحذفت همزة للدرج إذ كانت. همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام . وقال الفراء : مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فحذفت همزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم . ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين . وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال في البسيط : ومنهم من يقول أنها ليست مركبة اهـ .

(خاتمة في النون الساكنة ومنها القنوين): اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام : أولها الإدغام ، وهو بلا غنة في اللام والراء ، وبغنة في حروف ينمو . ما لم تكن موصلتها في كلمة واحدة كاللدينا وصنوان وأثمار فإن الفك في ذلك لازم . **الثاني :** الإظهار وهو في حروف الحلق الستة : العين والغين والحاء والهاء والهمزة وبعد مخرج النون من مخرجها . **والثالث :** القلب ميمًا عند الباء ، ويستوى كونها في كلمة نحو ﴿ أنبهم ﴾ أو كلمتين نحو ﴿ أن يورك ﴾ ، وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون وشابهت أقرب الحروف إليها وهي الميم ، لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت

(قوله وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أى مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الإناث كما تقدم عن الفراء أولا الأقرب الأول فراجعهم . (قوله اجمع نفسك إلينا) هذا إنما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب لاستعمالها بمعنى احضر اجمع كذا إلينا . (قوله تخفيفا) أى ونظرا إلى أن أصل لام لم قبل الإدغام السكون كما في التصريح أى فالحذف للتخفيف وللخلص من التقاء الساكنين باعتبار الأصل . (قوله فحذفت همزة) أى همزة الميم الذى هو أصل لم قبل الإدغام . (قوله ثم نقلت حركة الميم الأولى) أى وأدغمت في الميم الثانية بعد تحريكها تخلصا من الساكنين . (قوله بإلقاء حركتها على الساكن قبلها) أى ثم حذفها . (قوله قال في البسيط إلخ) بهذا يرد ادعاء بعضهم الإجماع على تركيبها وإن كان تركيبها هو الأصح . (قوله ما لم تكن موصلتها إلخ) أنت غير بأن هذا التقيد بالنسبة إلى الباء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون في كلمة لأن إدغام إحدى النونين في الأخرى واجب ولو كان اجتماعهما في كلمة واحدة نحو ﴿ فَمَنْ الله علينا ﴾ [الطور : ٢٧] وإضافة موصلتها من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله . (قوله ويستوى) أى في القلب ومثله الإظهار والإخفاء كونها أى النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لأن الاستواء إنما يكون بين متعد . (قوله أن الباء بعدت من النون) أى في الصفة لأن النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير في بعدت وإدغامها .

عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها فأوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلبها ميمًا لأنها أختها في الغنة . والرابع : الإخفاء وذلك إذا وليا شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت :

تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ تَوَى زَيْدٌ فِي ضَنَى كَمَا ذَاقَ طَيْرٌ صَيْدَ سُوءٍ شَبَا ظَفَرٍ
وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قربا متوسطا لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت . وحروف لم يرو قربت منها قربا شديدا فأدغمت ، وهذه الخمسة عشر لم تبعدها بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت . والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما يسر الله له إكمال ما وعد به في الخطبة من قوله :

* مقاصد النحر بها محويه *

أخبر بذلك فقال :

(وَمَا بِجَمْعِهِ غَيْثٌ قَدْ كَمَلْ تَطْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلْ)

(قوله ولما قربت) أى النون من الباء وقوله بمشابهة إلخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم ليكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه للمناسبة كما أسلفه أن كلا من النون والجيم حرف أغن وبصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب . (قوله لأنها أختها) أى لأن النون أخت الميم في الغنة . (قوله قد توى) بالثلثة أى أقام وقوله زيد في ضنى حال من فاعل توى بتقدير قدو بمحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد في ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر يشين معجمة مفتوحة فموحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوها . (قوله لأن حروف الحلق إلخ) علة لقوله قربت منها قربا متوسطا . (قوله وحروف لم يرو) من الرواية أو الرى أو الارواء لا الرؤية ولا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لأنها واو جماعة وكتابتها بها غل وحروف لم يرو هى حروف الإدغام أعم من أن يكون بغنة أولا وأسقط منها النون لأنه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولأن وجوب إدغام النون الساكنة في النون في غاية الوضوح . (قوله إكمال ما وعد به) لو قال إكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف في الخطبة . (قوله وما يجمعه غيث) الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الألفاظ على ما هو الأقرب والأليق بقوله نظما إلخ وقوله أحصى إلخ وتذكير ضمير ما باعتبار لفظها أو لأن المراد مجموع الألفاظ لأنه المناسب لقوله يجمعه . (قوله قد كمل) بتثنية الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أضعفها وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيّد

يقال عنى بكذا أى اهم به ويلزم بناؤه للمفعول ، وبناؤه للفاعل لغية حكاها في اليراقيت وأنشد عليها :

[١٣١٦] * عَانِ بِأَحْوَاها طَوِيلُ الشُّغْلِ *

ونظما حال من الهاء في يجمعه أو تمييز محول عن الفاعل واشتغال نعت لنظما وعلى

والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتيم وأما في اصطلاح علماء المعاني فالتكميل ويسمى بالاختراس أيضا هو أن ما يؤق في كلامهم يوهم خلاف المقصود بما يدغمه كما في قوله :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الريخ وذيمة همى

والتتيم أن يؤق في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوها لنكتة كالبالغة

في نحو : ﴿ وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [الإنسان : ٨] أى مع حبه . (قوله على جل المهمات) فيه إشارة إلى أن قوله في الخطبة مقاصد النحو . على حذف مضاف كما تقدم يسطه . والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الأول الأحكام للمهمات وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الأنصح فيه الإفراد كما أن الأنصح في غيره المطابقة إلا أن يقال لما حذف ضعف عن المراجعة وقوله اشتمل أى اشتغال الدال على المدلول والجملة بمحتمل أن تكون في محل نصب صفة لنظما وعليه اقتصر الشارح فيما بأتى لأنه أقرب أو حالا أخرى أو في محل رفع خبر آخر لما وكذا جملة أحصى فانهم . (قوله ويلزم بناؤه للمفعول) أى وإن كان بمعنى المبني للفاعل . كما تنفيده عبارته وإنما يلزم ذلك إذا كان بمعنى اهم إما عنا عنوا من باب قدم بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى شغله وعنى من باب تعب أصله مشقة فبالبناء للفاعل . كذا في المصباح . (قوله وبناؤه للفاعل) أى يجمعولا كرمى يرمى عنابة كما في المصباح وقوله لغية أى قليلة . (قوله وأنشد عليها) وجهه أن اسم الفاعل إنما يصاغ من المبني للفاعل فعل اللغة المشهورة إنما يقال أنا معنى بكذا . (قوله حال) أن فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على كونه تمييزا فابق على مصدرية وقوله من الهاء في يجمعه فيه عندى نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغي جعله حالا من الضمير في كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظما من قوله وما يجمعه عنيت لأن الذى عنى يجمعه أغنية في النحو والألفية إنما تكون نظما وكذا يقال في احتمال التمييز . (قوله أو تمييز) رجع هذا بأن معنى المصدر حالا مع كثرة سماعى وقد ترجع الحالية بأنها أوفق بوصف نظما بالجمليتين بعده لأن الاشتغال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية ألين بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر .

[١٣١٦] هو من الرجز . والشاهد في قوله عان حيث بنى الشاعر من هذه مادة بناء الفاعل والأصل فيه أن يبنى للمفعول يقال : عنى بكذا بضم العين وكسر الراء أى اهم به .

جل المهمات متعلق باشتغال . ثم وصف نظماً بصفة أخرى فقال (أخصى من الكافية الخلاصة) أى جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره (كما أخصى) أى أخذ (غنى بلا خصاصة) تشوبه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من الخاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام لاحتراز أجر ذلك ويمنه في البدء والختام ،

(قوله من الكافية) أى من معانيها ومن تبعيضها خال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأخصى وإلى هذا التال أشار الشارح بعد وبالخلاصة اشتهر هذا النظم أعنى الألفية . (قوله أى جمع هذا النظم إلخ) أشار به إلى أن أخصى فعل ماضى ومن الكافية صلتها والخلاصة مفعوله قال جماعة : ولا يجوز أن يكون أخصى أفعل تفضيل خبراً مقدماً والخلاصة مبتدأ مؤخرًا لأن بناء أفعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح ولتكنيب المحس له إذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في الخلاصة كتاب ضمير الشأن وضمير الفصل والتاريخ والتقاء السامعين وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد وما يؤيد كون أخصى فعلاً لإسناد الفعل إلى ضمير النظم في قوله كما أخصى وإلا لقال كما اقتضت ثم إن كانت أل. في الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان في الكلام مبالغة لأن المقام مقام مدح وإلا فقد فات الألفية كثير من زبد الكافية كما علم . (قوله كما أخصى) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر. مخوف أى احصاء كاتقصاه الغنى بجامع حصول السرور والنعمة بكل . فإن قلت : مقتضى جملة احصاء الألفية خلاصة الكافية مشبهاً واقتضاها الغنى مشبهاً به أن الاقتضاء أقوى من الإحصاء فما وجه ذلك قلت : وجهه أنه يلزم من إغنائها الطالبين إحصاؤها خلاصة الكافية وإلا لم تفهم لاحتياجهم حيث لا ما في الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاغناء لاحتقال احتياجهم إلى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتى مجرد التشريك بين شيئين في أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما في كل من زيد وعمرو كصاحبه . (قوله أى أخصى) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالأخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المغنى كما يفيد قوله وهو أى الغنى كناية أى لغوبة عما جمع من الخاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فإن فسر الاقتضاء بالاستنزاف لم يحتاج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء والكسر والمد التثني وبالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أى فقر دفع به توهم تقلل الفقرين أزمته الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وإنما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لأنها لصغرهما تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية . (قوله ويمنه) أى بركة وقوله في البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتصاره أو لا على مقابلة نعمة الإتمام أن يقال في الختام كالبدء إلا أن لا يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك في الابتداء . (قوله وجمعى وإياه في دار السلام) اعترض الشارح سابقاً على تخصيص الناظم في الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معطى بأن الأولى تعميم الدعاء فيعرض على الشارح هنا بمثل ذلك .

فقال رحمه الله وجمعتي وإياه في دار السلام :

(فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصْطَبَا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أَرْسِلَا
وَأَلِيهِ الْفَرُّ الْكِرَامِ الْبَرْزَةِ وَصَحْبِهِ الْمُتَخَيَّرِينَ الْخَيْرَةَ)

الحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين .

(قوله فأحمد الله) أى فيسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور إلخ . (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في نظيره في الخطبة . (قوله خير نبي) يدل من محمد لا نعت له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبي تعريفنا وتنكيرنا (قوله وآله) الأول أن يراد بهم أتباعه كما تقدم بسطه . (قوله الفر) جمع أفر وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل ففي الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلميحاً إلى ما وصف به نبينا ﷺ أمته بقوله : « أنتم الفر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء » . (قوله المتخيين) أى المختارين . (قوله الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما في المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم إفراذه وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المتخيين تأكيداً لأن المقام مقام مدح . قال ابن غازي : ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير حكى الفراء قوم خيرة بررة اهـ . (قوله أولا وآخرا) ظرف عامله الاستقرار الذي هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولا وآخرا والله أعلم .

ثم يحون الله تعالى ما قصده من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته ، وكشفت النقاب عن وجوه مخدراته وعجباته ، وأوضحت من مكنونات أسرارِهِ ما خفى على الواقفين ، وأبرزت من عرائس أبكارِهِ ما احتجب عن الناظرين ، فهي جدية بأن يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون ، حقيقة بأن يبتدى بأنوار شمس تدقيقاتها الحائزون ، ومع ذلك لم أبعها بشرط البراءة من كل عيب ، لأن الإنسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب ، غير أن كثير الحسنات يحو قليل السيئات ، فالحمد لله على ما أولاه والصلاة والسلام على نبيه الخاتم .

(قال مؤلفها) : خاتمة المحققين وثمة الملتحقين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة

يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاثة وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير إلى عفو مولاه (محمد بن علي الصبان) عاملهما مولاهما يزيد الإحسان أمين .

ثم بحمد الله تعالى طبع كتاب «حاشية العلامة الصبان» على شرح

الشيخ الأشموني : على ألفية الإمام ابن مالك

فهرس الجزء الرابع من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الصفحة	الموضوع
٣	عوامل الجزم
٤٦	فصل لو
٦٢	أما ، ولولا ، ولو ما
٧٥	الإخبار بالذي والألف واللام
٨٦	التنكُّد
١١٢	كم وكأئن وكذا
١٢٤	الحكاية
١٣٣	التأنيث
١٤٩	المقصور والمسلود
١٦٨	جمع التكسير
٢١٨	التصغير
٢٤٩	النسب
٢٨٦	الوقف
٣٠٩	الإمالة
٣٣١	التصريف
٣٨٢	فصل في زيادة همزة الوصل
٣٩١	الإبدال
٤٣٥	فصل من لام فعل أحمأ أف الواو بدل
٤٣٩	فصل إن يسكن السابق من واو وَاً
٤٤٩	فصل لسكن صح انقل التحريك من
٤٦٢	فصل ذو اللين فاتا في افعال أبداً
٤٧٨	فصل فا أمر أو مضارع من كوعد
٤٨٥	الإدغام

فهرس شواهد العيني على الجزء الرابع من الأشموني

٤	شواهد عوامل الجزم
٤٧	شواهد لو
٦٤	شواهد أما ، ولولا ، ولو ما
٨٤	شواهد الأخبار بالذي والألف واللام

٨٩	شواهد العدد
١١٤	شواهد كم وكأين وكنا
١٢٧	شواهد الحكاية
١٥٢	شواهد المقصور والمسلود
١٧١	شواهد جمع التكسير
٢٢١	شواهد التصغير
٢٥٢	شواهد النسب
٢٨٨	شواهد الوقف
٣٢١	شواهد الإمالة
٣٣٦	شواهد التصريف
٣٨٣	شواهد همزة الوصل
٣٩٢	شواهد الإبدال
٤٤٦	شواهد فصل « من لام فعل » إلخ
٤٥٦	شواهد فصل « لساكن » إلخ
٤٦٥	شواهد فصل « ذو اللين » إلخ
٤٧٩	شواهد فصل الاعلال
٤٩٠	شواهد فصل الادغام

